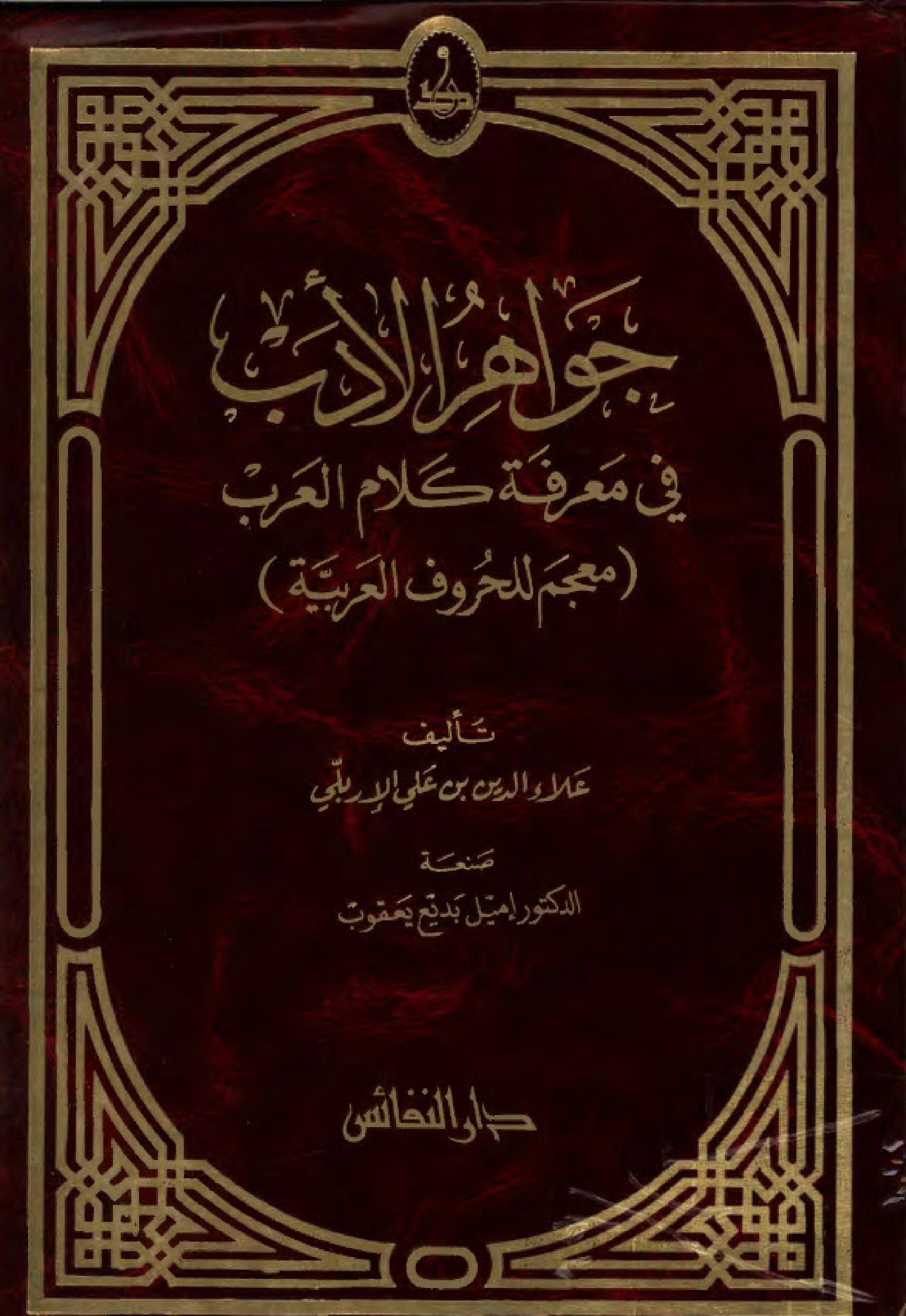

جواهر الأدب
في معرفة كلام العرب
(معجم للحروف العربية)
تأليف
علاء الدين بن علي الإربلي
صنعة
الدكتور إميل بديع يعقوب
دار النفائس



جواهر الأدب

في معرفة كلام العرب

(معجم للحروف العربية)

بسم الله الرحمن الرحيم

جواهر الأدب

في معرفة كلام العرب

(معجم للحروف العربيّة)

تأليف

علاء الدين بن علي الإربلّي

صنعة

الدكتور إميل بديع يعقوب

دار النفائس



للطباعة والنشر والتوزيع
شارع فردان - بناية صفي الدين
ص.ب ١١/٦٣٤٧ أو ١٤/٥١٥٢
برقياً: دانفايسكو - ت ٨١٠١٩٤
أو ٨٦١٣٦٧ بيروت - لبنان

الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ - ١٩٩١م

تقديم

كان من جملة اهتمام العلماء العرب باللغة العربيّة عامّة ، وبالنحو العربيّ خاصّة أن اهتمّوا بالحروف اهتماماً خاصاً، فدرسوها من مختلف جوانبها . فقد تناولها البلاغيّون من ناحية معانيها المختلفة ، وأوجه استعمالها . وعالج الصرفيون مسائل إبدالها ، وإعلالها ، وحذفها ، وزيادتها ، وإدغامها ، وبحث المهتمّون بالخط طرائق رسمها ، ومواضع حذفها وزيادتها ، أمّا النحويّون فقد أكثروا من تناول حروف المعاني ، فدرسوا معانيها ومواضع إعمالها ، وإهمالها ، وزيادتها ، وحذفها . . . وهم ، في تناولهم إيّاها ، سلكوا ثلاثة مناهج مختلفة .

١ ـ **المنهج الأوّل** يقوم على دراسة هذه الحروف ضمن مباحث النحو جامعاً إيّاها ، بشكل عامّ ، حسب عملها من رفع ، ونصب ، وجرّ ، وجزم . وفي هذا المنهج يمكننا تصنيف معظم الكتب النحويّة ، كـ « الكتاب » لسيبويه ، و« المقتضب » للمبرّد ، و« المفصّل » لابن يعيش ، و« شرح المفصّل » للزّمخشريّ ، و« ألفيّة ابن مالك » ، و«أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك» لابن هشام ، و« شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك » ، و« شرح شذور الذهب » لابن هشام ، و« جامع الدروس العربيّة » لمصطفى الغلاييني ، و« النحو الوافي » لعبّاس حسن . . .

٢ ـ **المنهج الثاني** يُخَصِّص الحروف بالدراسة من دون سائر مباحث النحو ، فيُفرد لها كتباً خاصّة يتناولها من مختلف نواحيها . وعلى هذا المنهج وضع المالقيّ كتابه « رصْف المباني » ، وألّف الإربليّ مؤلّفه « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » ، وصنّف الهرويّ مصنّفه « كتاب الأزهيّة في

علم الحـــروف » ، وكتب المـراديّ كتـــابـــه « الجنى الـــداني في حـــروف المعاني » . . .

٣ ـ **المنهج الثالث** يخصّص حرفاً واحداً بالدراسة ، فيتناوله من مختلف نواحيه . وعلى هذا المنهج وضع الزّجّاجيّ « كتاب اللاّمات » ، وعبد الهادي الفضيلي «اللاّمات» .

ورغم كثرة الكتب النحويَّة ، والصَّرفيَّـة ، والبلاغيَّـة ، والإملائيَّـة التي تناولت الحروف في العربيَّة ، فإنَّني لم أجد ، فيما قرأت ، كتاباً واحداً يتناول هذه الحروف من مختلف نواحيها ، لذلك وضعت كتابي « موسوعة الحروف في اللغة العربيَّة » علَّني أسدّ ثغرة صغيرة في بناية التصانيف النحويَّة[١] .

وعندما كنت أعدّ هذه الموسوعة ، وقعت على كتاب « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » للإمام علاء الدين بن علي ، فأعجبني منهجه ، وأسلوبه ، وتقصِّيه في البحث ، وكثرة المسائل النحويّة التي يعرضها . والكتاب طُبع لأوَّل مرَّة ، كما جاء في آخر صفحة فيه ، في السنة ١٢٩٤ هـ . بتصحيح الشيخ علي نائل وبمعاونة حسن بن الشيخ أبو زيد . ثمَّ أعاد السَّيِّد محمد مهدي السيّد حسن الخرسان طباعته في السنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠ م . والكتاب ، بطبعتيه ، خالٍ من أيّ تحقيق علميّ ، ومن أيّ حاشية تتضمَّن تخريجاً لآية قرآنيَّة ، أو لحديث نبويّ ، أو لبيت شعريّ ، أو تشتمل على شرح لكلمة غـامضة ، أو لمعنيٍ مبهم ، أو على تـرجمة لعَلَم ، أو غيـر ذلـك مِمّـا نعهـده في الكتب المحقّقة . والطبعة الثانية من الكتاب لم تُضف على الطبعة الأولى سوى مقدّمة خصَّص السيِّد محمد مهدي الخرسان معظمها للبحث في اسم المؤلّف ونسبه الكاملين دون أن يصل إلى نتيجة .

---

(١) صدر عن دار الجيل في بيروت سنة ١٩٨٨م .

كتاب جواهر الادب في معرفة كلام العرب
للامام الهمام المشهور بالصلاح والدين
الامام علاء الدين بن علي ابن الامام
بدر الدين بن محمد الاربلي
رحمة الله عليهم
وجميع المسلمين
آمين

صفحة عنوان الطبعة الأولى ،
وقد جاءت بعد أربع صفحات خُصِّصت لمحتويات الكتاب .

وبعد حمد من وفق من أراد معرفة الادب من اسرار كلام العرب
والصلاة والسلام على سيدنا محمد المنتخب من خيار معد لازالة الريب
وعلى آله وأصحابه الفائزين باعلى الرتب المتمسكين من آداب اخلاقه
باقوى سبب فانه لما كان الكتاب الموسوم بجواهر الادب في معرفة
كلام العرب رائق الاشاره فائق العباره حسن الترتيب جيد
التحرير والتهذيب مشتملا على القسم الثالث من اقسام الكلمة
الثلاثة وهو قسم الحرف باحسن اسلوب والطف وصف قد وافق وسمه
رسمه وطابق وضعه اسمه تصدى لطبعه بعض الفضلاء واعتنى
بشهرته احد الافاضل النجباء وقد تم طبعه بطبعة الحروف الشهيرة
بطبعة وادي النيل المصريه في ظل حضرة الخديوي الافخم والداوري
الاكرم المشتغل الفكر على الدوام بتنوير العقول والافهام حتى
كثرت في عصره المعارف واشتهرت في زمنه الفضائل والعوارف
ادامه الله ظلا ظليلا ومتعه بانجاله دهرا طويلا محفوظين بعناية الملك
العلام بجاه محمد وآله الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام
وكان الفراغ من طبعه في خمس عشر خلت من شهر جماد الاول سنة
اربع وتسعين ومائتين والف من هجرة من كان كما يرى
من الامام يرى من الخلف صلى الله وسلم عليه وعلى آله وكل منتسب
اليه ما طلع فجر ولاح ونادى المؤذن حي على الفلاح وقد باشر تصحيحه
وتهذيبه وتنقيحه من هو لاخلاق المكارم نائل بتوفيق
الله الاواخر والاوائل الشيخ علي نائل لا زال يترقى في
درجات الفضائل وبرفقته الراجي عفو ربه وانعامه
الفقير اليه تعالى حسن بن الشيخ أبو زيد
سلامه اثابهم الله دار السلامه
بجميع المسلمين بمنه
وكرمه آمين

الصفحة الأخيرة من الطبعة الأولى.



جواهر الأدب في معرفة كلام العرب

تأليف

الإمام علاء الدين بن علي ابن الإمام
بدر الدين بن محمد (الإربلي)

قـــدم له

العلامة الجليل السيد محمد مهدي السيد حسن
الموسوي الخرسان

منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها في النجف،

الصفحة الأولى من طبعة ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م .

الباب الخامس

(من الحروف وهو الخامي أي ما كان على خمسة أحرف وهو لكنّ مشدداً)[1]

هي من الحروف المحضة العاملة في الأسماء، وهي من نواسخ الابتداء رابعة الحروف المشبهة بالفعل وعند البصريِّين هي مفردة .

وقال الكوفيّون : هي مركّبة من ثلاث كلمات: لا، والكاف، وإنّ، حذفت الهمزة رأسا اعتباطاً، وكسرت الكاف، وربّما مال إليه بعض البصريِّين لندرة البناء فيها، وغرابة الصِّيغة، وممّن استحسنه ابن يعيش الحلبي، وقد تقدّم عند أخواتها ثبوت استحقاقهنّ العمل، وكونه على هذه الهيئة وأنها للاستدراك، ويجوز دخول اللّام في خبرها .

وهذا آخر ما قصدت تحريره، وختم ما أردت تقريره من كتاب (الجواهر) برسم الخزانة الشريفة السلطانيّة لا زالت مخلّدةً بالتأبيدات السبحانيّة ، مشيّدة اركان سدّته بالعنايات الربانيّة ، مؤيّدةً أعوان مملكته بالتأبيدات الرحمانيّة، سامية مواكب نجائب ركائبه على مناكب الكواكب ، ماضيةً أحكام خدّام مقامه على مفارق المشارق وغوارب المغارب ، قاضيةً بحتف أعداء أهل ولائه بسمر القنا وبيض القواضب ، فايضةً كوامل (هو اطلق) فيض فيّاض جوده أنواع الأيادي كالسحائب السواكب ، مشرقةً أنوار شموس سلطنته من أفلاك السعادة، جارية حركات الأفلاك حسب حكمه وتقريره، مورقة أشجار غروس المعدلة في أملاك السيادة بكمال عدل صاحبه، ويمن تدبير وزيره سامين بالقدم على فرق الفرقدين هامين بسوابغ النعم من سماء الكرم على أهل المشرقين ، ما أشرق البدر من مجدّد تدويره بمحمد سيد المرسلين وآله وصحبه الطيّبين الطاهرين، وسلم عليه وعليهم أجمعين .

الصفحة الأخيرة (قبل فهرس المحتويات) من طبعة ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م.

ونظراً إلى أهمِّيَّة الكتاب ، وإلى سوء طباعته في طبعتيه المذكورتين ، وإلى كثرة الأخطاء الطباعيَّة وغيرها فيهما ، رغبت في تحقيقه تحقيقاً علميًّا ، لكنني لم أعثر على نسخة مخطوطة له ، فعمدت إلى الطبعتين الآنفتي الذكر أضبط النّصّ فيهما ، وأشير إلى بعض الأخطاء فيهما ، وأضع الحواشي اللازمة ، فإذا بالطبعة الثالثة هذه .

ومؤلِّف الكتاب ، كما جاء في طبعته الأولى هو « الإمام الهمام المشهور بالصلاح والدين الإمام علاء الدين بن علي ابن الإمام بدر الدين بن محمد الإربلي » ، وكما جاء ، في الطبعة الثانية « الإمام علاء الدين بن علي ابن الإمام بدر الدين بن محمد » . وقد بذل السيِّد محمد مهدي السيد حسن الموسوي الخرسان ، كما سبق القول ، جهداً كبيراً لمعرفة اسم المؤلف ونسبه كاملين دون جدوى . فقد فتَّش عنه في كتب الطبقات الخاصَّة وكتب التراجم العامَّة ، ومنها « فهرست كتب چابي » لخانبابا مشار ، وهو بالفارسيَّة ، و« الذريعة » ، و« كشف الظنون » ، و« تاريخ بروكلمان » ، و« إيضاح المكنون » ، و« معجم المطبوعات العربية » ، و« اكتفاء القنوع بما هو مطبوع » ، و« معجم المؤلّفين » ، و« الأعلام » ، و« وفيات الأعيان » ، و« الوافي بالوفيات » ، و« إنباه الرواة » ، و« تاريخ أبي الفداء » ، و« ذيله » ، و« طبقات اللغويِّين والنحويِّين » ، و« مراتب النحويِّين » ، و« بغية الوعاة » ، فوجد أنّ معظم هذه المصادر لا تذكر شيئاً عن صاحب « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » ، وأنَّ الذي ذكره أو ذكر اسماً شبيهاً له ، جاءت ترجمته على النحو التالي :

أ ـ في « معجم المطبوعات العربيَّة » ليوسف اليان سركيس : « الإربلي (صلاح الدين) الإمام علاء الدين بن علي ابن الإمام بدر الدين بن محمد الإربلي [له] « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » . يشتمل على القسم الثالث من أقسام الكلمة الثلاثة ، وهو قسم الحروف ، ألّفه تقرّباً من الملك الظاهر بن الظاهر . طبع بتصحيح الشيخ علي نائل بمطبعة وادي النيل ١٢٩٤ هـ . ص ٢١٤ »[1] .

---

(١) يوسف اليان سركيس : معجم المطبوعات العربيَّة والمعرَّبة . ج١ ، ص ٤٨٠ . ولم =

ب ـ في « اكتفاء القنوع بما هو مطبوع » للمستشرق ڤانديك: « صلاح الدين الإربلي » له رسالة في أحكام حروف الجرّ (؟) سمّاها « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » طُبعت في القاهرة سنة ١٢٩٤ هـ في ٢١٤ صفحة »[١] .

ج ـ في « إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون » لإسماعيل بن محمد : « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لصلاح الدين الإربلي أحمد صاحب الديوان »[٢] .

د ـ في « هدية العارفين » : « أحمد بن عبد السيِّد بن شعبان بن محمد بن جابر بن قحطان الشاعر أبو العبّاس صلاح الدين الإربليّ . ولد سنة ٥٧٢ ، وتوفي سنة ٦٣١ إحدى وثلاثين وستمئة . له « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » . ديوان دو بيت . ديوان غزليّات وأشعار »[٣] .

= يذكر المؤلف مصادر ترجمته ، وأغلب الظن أنّه اعتمد على الكتاب المطبوع نفسه . ويلاحظ أنّه ذكر للمؤلف اسمين : « صلاح الدين » و « علاء الدين » ، وقد أخطأ في الاسم الأوّل ، ولعلّ سبب هذا الخطأ ما جاء في صفحة عنوان الكتاب (طبعة ١٢٩٤ هـ) من أنّ مؤلّفه هو « الإمام الهمام المشهور بالصلاح والدين الإمام علاء الدين . . . » كما أخطأ في قوله إنّ كتاب « جواهر الأدب » « ألّفه [صاحبه] تقرّباً من الملك الظاهر بن الظاهر » ، إذ لم يُعرف ملك من ملوك ماردين بهذا الاسم ، ولعل سبب خطئه هنا ما جاء في مقدّمة الكتاب من أبيات ثمانية ، أولها :

الظاهِرُ بن الظاهِرِ بن الظاهر زاكي الأعمال طاهر الأعراق والسرائر

والكتاب لم يطبع بتصحيح الشيخ علي نائل وحده بل بمساعدة حسن ابن الشيخ أبي زيد .

(١) ڤانديك : اكتفاء القنوع بما هو مطبوع . ص ٣١٠ .
يُلاحظ أنّ ڤانديك أخطأ كيوسف سركيس في نسبة « جواهر الأدب » إلى « صلاح الدين » ، لا إلى « علاء الدين » كما أنّه أخطأ في وصف الكتاب بأنّه « رسالة في أحكام حروف الجرّ » ، إذ إنّ « جواهر الأدب » كتاب في مطلق الحرف الذي هو القسم الثالث من أقسام الكلمة .

(٢) إسماعيل باشا بن محمد : إيضاح المكنون . ج ١ ، ص ٣٧٤ . وقد كرّر صاحب الإيضاح الخطأ نفسه في نسبة « جواهر الأدب » إلى « صلاح الدين » ، لكنّه أفادنا أنّ لصاحب هذا الكتاب ديواناً .

(٣) إسماعيل باشا بن محمد : هدية العارفين . ج ١ ، ص ٩٢ .

وفي « وفيات الأعيان » و « كشف الظنون » ، و « الأعلام » ، و « معجم المؤلِّفين » ترجمة لصلاح الدين الإربلي ، أبو العباس أحمد بن عبد السيد بن شعبان بن محمد بن جابر ، ولكن لم يأتِ فيها أن له كتاباً بعنوان « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب »(1) .

ونستنتج من هذه الجولة في كتب التراجم أنَّ « هديَّة العارفين » هو الكتاب الوحيد الذي ذكر اسم صاحب « جواهر الأدب » ونسبه كاملين ، فقال إنّه أحمد بن عبد السَّيِّد بن شعبان بن محمد بن جابر بن قحطان الشاعر أبو العباس صلاح الدين الإربليّ . وقد حدَّد ولادته في السنة ٥٧٢ هـ/ ١١٧٦ م ، ووفاته سنة ٦٣١ هـ/ ١٢٣٤ م ، ولكن في « جواهر الأدب » نفسه ما يقدح في نسبة هذا الكتاب إلى أحمد بن عبد السَّيِّد المذكور ، ففيه من أعلام الرأي من تُوفِّي بعد السنة ٦٣١ هـ/١٢٣٤ م ، كأبي حيّان الأندلسيّ المتوفّى سنة ٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤ م .

ومن استقراء الكتاب نفسه نستخلص أنَّ مؤلّفه أديب ، نحويّ ، فقيه ، منطقيّ ، شاعر(2) ، من رجالات ما بعد منتصف القرن الثامن الهجري ، وله رسالة موسومة بعنوان « عقد الجمان في تفسير أنَّ اللّه يأمر بالعدل والإحسان »(3) .

أمّا والد المؤلّف ففقيه ، نحويّ ، أيضاً ، وقد أكثر المؤلِّف من الرجوع إليه ، وخاصَّة ، إلى كتابه « نهاية الإغراب والترصيف في صناعتي الإعراب

---

(1) راجع على التوالي :
ــ وفيات الأعيان لابن خلّكان . ج ١ ، ص ١٨٤ ـ ١٨٧ .
ــ حاجي خليفة : كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون . ج ١ ، ص ٧٩٧ .
ــ الأعلام لخير الدين الزركلي . ج١ ، ص ١٥٠ .
ــ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة . ج١ ، ص ٢٧٤ .
(2) راجع بعض شعره في الكتاب ص ١٨ ، ١٩ ، ٤٧ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ .
(3) ذكرت الرسالة في الصفحة ٣١١ .

والترصيف »[1] الذي أثنى عليه غير مرّة داعياً لمؤلّفه[2] . ولوالده ، أيضاً بالإضافة إلى هذا الكتاب :

ـ رسالة الاستعاذة[3] .

ـ شرح الكافية[4] .

ـ جدول ذكر البسيط من الحرف والمركّب المتمحّض الحرفيّة[5] .

وكتاب « جواهر الأدب » كتاب نحويّ خصّه مؤلّفه في الحرف الذي هو ثالث أقسام الكلمة . صنّفه تقرّباً إلى « المقام العالي ، والمقرّ المتعالي المولوي الأكمليّ الأعدليّ الأحكميّ الأعلميّ الملكيّ المالكيّ السلطانيّ الظاهريّ صاحب بلدة ماردين»[6]، وكان والده قد وضع له جدولاً ذكر فيه البسيط منه والمركّب المتمحّض الحرفيّة وغيره ذكراً مجملاً ، فبيّنه المؤلّف في هذا الكتاب بياناً مفصّلاً[7] .

ومن أهم سمات منهج المؤلّف في هذا الكتاب تقسيمه الحروف ، بحسب بنيتها ، إلى خمسة أبواب : الحروف الأحاديّة ، فالثنائيّة ، فالثّلاثيّة ، فالرّباعيّة ، فالخماسيّة ، ثم تقسيمه للأبواب إلى نوعين أو ثلاثة ، مخصصاً النوع الأوّل للحروف المحضة التي لا تشارك شيئاً من القسمين الأخيرين ، أي الأسماء والأفعال ، والنوع الثاني للمشترك بين الأسماء والحروف ، والنوع الثالث ، إذا وُجد ، للمشترك بين الحروف والأفعال .

---

(١) ويسمّيه ، في الغالب ، اختصاراً « الإغراب » . راجع ص ٢٧ ، ٣٣ ، ٥٣ ، ٧٩ ، ١٠٨ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٦٦ ، ٢٥٣ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٩ ، ٣٤٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٤١٢ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ .

(٢) يقول مثلاً (ص ٣٩٠) : « ومن أراد الاطّلاع على أقسام هذه المباحث وأحكامها ، فعليه بالإغراب ، فإنّه يظفر فيه بما خلت عنه المطنبات من الدقائق اللطيفة والحقائق البديعة الشريفة جزا الله مؤلّفه عن المسلمين خيراً » . وراجع ص ١٠٨ .

(٣) راجع ص ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٣٠٤ ، ٣١٤ .

(٤) راجع ص ١٤٠ ، ١٧٨ .

(٥) راجع ص ٢٠ .

(٦) راجع ص ١٧ .

(٧) راجع ص ٢٠ .

ومع حرص المؤلّف على ذكر الحروف كافّة ، فقد فاته بعضها ، كـ «بَجَلْ»[1] ، و «جَلَلْ»[2] ، و «قَدْ»[3] ، و «لاتَ»[4] ، و «ها»[5] ، و «ليس»[6] . واللافت للانتباه أنّ المؤلّف عدّد من الحروف الثنائيّة المشتركة بين الحروف والأسماء ، ولو على مذهب ، أحد عشر حرفاً ، وهي : «أَلْ» ، و «عَنْ» ، و «قَدْ» ، و «ما» ، و «مُذْ» ، و «ها» ، و «الألف» ، و «النون» ، في «تفعلانِ» ، و «يفعلانِ» ، والواو والنون في «تفعلون» و «يفعلون» إذا رفعت هذه الأفعال ظاهراً ، و «نا» ، و «كُمْ» ، و «هُمْ» من «إيّانا» ، و «إيّاكم» ، و «إيّاهُمْ» الضمير المنصوب المنفصل ، ثم قال : «ورتّبنا للبحث عن كلّ واحد منها فصلًا بتوفيق اللّه تعالى وعونه »[7] ، ولكننا لا نجد في الكتاب الفصول التي وعدنا المؤلف بترتيبها فيه ، ألعلّ ذلك يعود إلى سهو من المؤلف ، أم إلى نقص في النسخة التي استُند إليها عند طباعة الكتاب لأوّل مرّة ، أم إلى خطأ في الطباعة ؟ ليس عندنا ما يفي بالإجابة عن هذا السؤال .

والمؤلف في عرضه للمسائل النحويّة يعرضٍ لمذاهب النحاة المختلفة مكثِراً من ذكر أعلام النحاة المتقدّمين منهم والمتأخّرين ، ومن الاعتماد على كتاب أبيه « نهاية الإغراب والترصيف في صناعتي الإعراب والترصيف » ، وكتاب « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » لابن مالك[8] . وهو إذ يستعرض المذاهب النحويّة المختلفة في المسألة الواحدة ، لا يلتزم بمذهب بصريّ ، أو كوفيّ ، أو بغداديّ ، أو غيره ، بل يجتهد في أحكامه موافقاً أحد المذاهب حيناً ، ومعارضاً إيّاه حيناً آخر ، معتدًّا برأيه في أحيان كثيرة ، فيلاحظ القارىء

---

(١) راجع مغني اللبيب . ج١ ، ص ١١٩ .
(٢) راجع المصدر نفسه . ج ١ ، ص ١٢٨ .
(٣) راجع المصدر نفسه . ج ١ ، ص ١٨٥ .
(٤) راجع المصدر نفسه . ج ١ ، ص ٢٨٠ .
(٥) راجع المصدر نفسه . ج ١ ، ص ٣٨٥ .
(٦) راجع المصدر نفسه . ج ١ ، ص ٣٢٥ .
(٧) جواهر الأدب . ص ٢٩٩ .
(٨) راجع الفهرس الثامن من الفهارس المثبتة في نهاية الكتاب .

كثيراً في كتابه أمثال « الوجه عندي » ، و« عندي أنَّ الصحيح » ، و« الرأي عندي » ، و« الحق عندي » ، ونحو ذلك[1] ، مع الاعتماد الكلّي على التعليل النحويّ ، والمنطق الجدليّ اللذين سادا في كتب النحاة ، وخاصّة المتأخّرة منها ، فأدخلا في النحو ما ليس فيه ، وعقّداه بالنسبة لأهل العربيّة عموماً ، وللطلاب بصورة خاصّة .

وقد اقتصر عملي في هذا الكتاب على ضبط النّصّ مشيراً إلى بعض الأخطاء الكثيرة التي جاءت في طبعتيه السابقتين ، وعلى تخريج الآيات القرآنيّة ، والأحاديث النبويّة الشريفة ، والشواهد الشّعريّة[2] ، وعلى ترجمة الأعلام الواردة للمرَّة الأولى في الكتاب ، شارحاً بعض المفردات الصعبة ، مثبتاً بعض الملاحظات التي رأيتها ضروريَّة .

وبعد ، لا أبغي من عملي سوى خدمة تراثي عامَّة ، ولغتي بشكل خاصّ ، فإنْ وُفِّقت فالخير أردت ، وإلاّ حسبي أنّني حاولت ، واللّه حسبي ، ونعم الوكيل .

كفرعقا ـ الكورة ـ آب ـ ١٩٩١

---

(١) راجع مثلاً ص ٢٧٧ ، ٣٤٤ ، ٤٢٨ وغيرها .

(٢) في تخريج الشواهد الشّعريّة أثبتُّ أوّلاً ديوان الشاعر ، ثمّ مصادر الشاهد الشّعري مرتّبةً ترتيباً ألفبائيّاً .

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع بعظيم سلطانه فاعل الفعل الصالح الجميل ، ونصب بعميم إحسانه مصدر عامل العمل الراجح الجليل ، وخفض بجسيم برهانه الواضح من أضيف إليه القول القادح الوبيل، والصلاة على سيّدنا محمد المتشرّف بركابه جبريل وميكائيل ، وعلى آله المنتجبين وصحبه المنتخبين ذوي الفعل الطاهر النبيل ، بعدد كلّ تسبيح وتقديس وتكبير وتهليل .

وبعد ، فحيث تقرّر سابق علم العليم الخبير ، بسائق الحكم ولاحق التقدير ، ووصلت إلى بلدة ماردين المحروسة ، وحصلت في خطّتها المحميَّة المأنوسة ، ووجدتها معمورة الأطراف مغمورة الأكناف ، بالعدل والجود والإسعاف ، بيمْن سلطنة من خصّة الله بالقول الرضيّ والفعل المرضيّ ، وحسْن معدلة من مَنَحه الله بالخلق السنيّ والخلق البهيّ ، وهو المقام العالي والمقرّ المتعالي المولويّ الأكمليّ الأعدليّ الأحكميّ الأعلميّ الملكيّ المالكيّ السلطانيّ الظاهريّ ، من تشرّفت السلطنة الغرّاء بكريم وجوده ، واسترقّ أحرار العباد بفيّاض بحر جوده ، وعمّ ملكه وسلطانه كلّ حاضر وبادٍ[1] ، وشمل طوله وإحسانه كلّ رائح وغادٍ[2] ، أعظم سلاطين الإسلام حسباً ، وأكرم ملوك الأنام أصلًا ونسباً [من الكامل] :

نَسَبٌ كَأنَّ عَلَيْـهِ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى
نُوراً وَمِنْ ضَوْءِ الصَّبَاحِ عَمُودا

---

(١) في الطبعتين : « بادي » بالياء .

(٢) في الطبعتين : « غادي » بالياء .

حائز مكارم الأخلاق الموصلة إلى ذروة الرتبة العلياء ، بالعموم والإطلاق على جهتي الإرث والاستحقاق من الأجداد والآباء [من الوافر] :

وَلَوْ أنَّ السماء دَنَتْ لِمَجْدٍ وَمَكْرُمَةٍ دَنَتْ لَهُمُ السَّماءُ

أجلّ الملوك فرعاً وأصلاً ، وأجملهم فصلاً ووصلاً [من مجزوء الرجز]:

الظاهر بن الظاهِرِ بن الظاهِرِ
زاكي الفعالِ طاهِرِ الأعراقِ والسَّرائِرِ
ليثٌ تراه في الخميس كالهِزَبْرِ الزابرِ
مَوْلًى يفيضُ بالنَّوالِ كالغمامِ الهامِرِ
فيّاضُ بَحْرٍ جُودِهِ يَهْمي كَغَيْثٍ ماطِرِ
يَروقُ في مِدْحَته نشيدُ شِعْرِ الشاعِرِ
يَطيبُ في أوصافِهِ إطْنابُ قَولِ السامِرِ
مَنْ جُمِعَتْ فيهِ صُنوفُ المَجْدِ والمفاخِرِ

وسمت رتبته على فرق الفرقدين شرفاً ومجداً ، وعلت سلطنته على ملوك الأقطار غوراً ونجداً ، ودانت لمقرّه المتعالي جميع طوائف الحكّام قرباً وبعداً ، وقبّلت الصِّيدُ ثرى وصيد مقامه العالي، ووالت لأنعامه شكراً وحمداً، وأفاض فيّاض بحر جوده على سائر الأمم من سحائب الكرم جزيل النعم جزراً ومدّاً ، وقمع بسيف قهره صناديد المتمرّدين قهراً وطرداً [من الطويل] :

هُوَ الملِكُ السلطانُ ذو العِزِّ والعُلى
وَمَنْ هُوَ بالنَّصْرِ العزيزِ مُؤَيَّدُ
وَمَنْ غَمَرَ الدُّنْيا بفيَّاضِ جُودِهِ
مَليكٌ بِهِ رُكْنُ المعالي مُشَيَّدُ
جَميعُ سلاطين الزَّمانِ بِأَسْرِهِمْ
لدى شَمْسِ علياه السنيَّةِ فَرْقَدُ
فلا زالَ مَنْصورَ اللِّواءِ ومُلْكُهُ
مَدَى الدَّهْرِ بالفتحِ المُبينِ مُخَلَّدُ

نجل أعظم السلاطين رتبة وشرفاً ، وزبدة أسمى الملوك منزلة وشرفاً ، السعيد المغفور المنعوت بشريف الخلال ، وصالح الأحوال ، وجميل الأفعال المصدقة لهذا المقال [من الكامل] :

أعْلَى سلاطين الورى وأجلُّهم الكاملُ الآراءِ والتصويرِ
الصالحُ البرّ التقيّ الفاضل النحر [م] ير ذو الآدابِ والتقريرِ
علم اليقين بأنّ ما يُعطي لوجه الله كالمستودع المذخورِ
ورأى بقاءَ المال أعظمَ سُبَّةً ونقيصةً في الكامل المذكورِ
وغدا ومطرحَ فكره في بذل ما يقنيهِ لا في الجمعِ والتوفيرِ
عفُّ اللسانِ إذا تلفَّظ قائلاً وإذا تفكَّرَ فهو عَفُّ ضميرِ
أعطاهُ رَبُّ العَرْشِ ما يبغيه من حُورٍ وولدان وطيبِ قُصورِ
والآنَ قد ورثَ الخلافة نجلُه ذو العقْلِ والآراءِ والتدبيرِ
مولى سلاطينِ الأنامِ وَمَنْ له الحسنى وربّ الباطن المعمورِ
الظاهر السلطان من أغنت طها رَتُه عن التنظيفِ والتَّطْهيرِ
مولى غدا فيّاض بحرٍ أكفّه الهامي مطابق فعله المشكورِ
مَنْ إنْ تَفَكَّهَتِ الملوكُ بلذَّةٍ مكروهةٍ أو مَقْصَدٍ محظورِ
كانت فُكاهَتُهُ قراءَةَ آية أو حَلَّ معنى مُشْكَلٍ مستورِ
مَنْ كلُّ أحرارِ العبادِ بأسْرِهِمْ أَضْحَتْ عبيدَ نواله المشهورِ
لا زالَ في عزٍّ وجِدٌّ صاعِدٍ يردي العداةَ بسيفِهِ المشهورِ
يرقى على هامِ السُّماك بهمَّةٍ تَبْقَى مُخَلَّدَةً بقاءَ دُهورِ

ولا برح صارم حزمه لرقاب صعاب الأمور قاطعاً ، وضوءُ شمس معدلته في سماء السناء متلألأ مشرقاً ساطعاً ، وفياض بحر جوده مسترقاً لأحرار العباد ، ونافذ حكمه ماضياً في أكناف أطراف البلاد ، ولا فتئت أنهار أشباح عداه من مياه الأرواح مقفرةً يابسة ، وأغصان آماله في دوحة الدولة مورقةً نضرة مائسة ما استنار حندس الديجور بنور الصباح ، ونادى المنادي بحيّ على الفلاح [من البسيط] :

مَنْ قــال آمينُ يُبْقي الله مـهجَـتَــه　　　فــإنَّ هـذا دعــاءٌ يَشْمَــلُ البَشَــرا

وكان قد انتقل بالإرث إلى هذا المخلص الصادق الإخلاص، القيّام بأداء وظائف الدعاء الصالح المسؤول القبول ، وإهداء رواتب الثناء المسكيّ الأردان العنبريّ الذيول ، وقد غمرته الحضرة العالية من قديم الأيام ، بعميم الإحسان والإنعام ، حتى اشتهر عند كلّ خاصّ وعام ، ممّا لا يمكن رصفه بسنان لسان الأقلام . أردتُ أنْ أتقرَّب إلى مقامه الكريم بما يـوجب توكيـد تلك العنايـة النابعة ، ويستعقب الإفاضة من فيّـاض فواضله بتجـديد الـرعايـة اللاّحقـة ، بتصنيف فائق شريف يكرم وقعه ، وتأليف رائق لطيف يعظم نفعه ، فخدمت مقامه العالي ، وتقرّبتُ إلى مقرّه المتعالي بكتابي الموسوم بـ « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » المشتمل على القسم الثالث من أقسام الكلمة الثلاثة ، وهو قسم الحرف ، فإنَّ والدي (ره) كان قد وضع له جدولاً ذكر فيه البسيط منه والمركَّب المتمحّض الحرفيّة وغيره ذِكْراً مجملاً ، وبيّنتُه في هذا الكتاب بياناً مفصَّلاً ، وأصبح بيُمْن سعادة المقام السلطانيّ مطابق اسمه ، وموافق رسمه ، مسبوكاً بألطف عبارة رائعة مبتكرة،وأشرف إشارة فائقة مفتكرة ، مـرتَّباً أحسن ترتيب، مهذَّباً أجود تهذيب ، منظوماً كعقد الدرر ، مجموعـاً كنور الـزُّهَر ، ويشتمل على زواهر الجواهر الجميلة التي خلت عنهـا أعظم المبسـوطات ، ورتَّبتُه على فصول مندرجة تحت خمسة أبواب . والله أسـأل أن يهديني إلى إصابة الصواب ، إنه هو الكريم الوهّاب .

الباب الأول

في ضبط حروف المعاني الأحاديَّة

من الأبوابِ الخمسةِ التي تُذكَرُ في ضَبْطِ حروف المعاني ، وتُذكَرُ فيه الحروف الأحاديَّة ، وهي التي وَرَدَتْ على حرفٍ واحد فقط ، وهو البسيط الحقيقيّ في هذه الصِّناعة ، وقد يُطلق على المفْرِدِ غير المركَّب من لفظين كَـ « إن » ، و « إذَنْ » على رأي . وجُملة ما ورد من حروف المعاني أحاديَّة ثلاثة عَشَرَ حرفاً[1] . وهي قسمان ؛ لأنَّ الحرف إمّا أن يكون مَحْضاً ، بمعنى أنَّه لا يقع إلاّ حرفاً أو مُشارِكاً نوعاً آخر ، أي من الأفعال ، والأسماء ، أو كِلْتيهما ، فانحصرت في قسمين : مَحْضَة ، وهي ستّة أحرف : الهمزة ، والباء ، والسِّين ، والفاء ، واللاّم ، والميم ، ومشاركة للاسم ، وهي سبعة : الألف ، والتاء ، والكاف ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء.

فإن قيل : إنَّ بعض النحاة قد عَدّوا الهمزةَ والفاء مِمّا اشترك فيه الحرف والفعل ، فإنَّ كُلاًّ منهما كما يكون حرفاً كهمزة الاستفهام ، وكالفاء العاطفة ، كذلك يكون فعلاً[2] ، وقد عدّوا اللام[3] مع الحرف والفعل ومع الاسم أُخرى

---

(١) يزيد بعضُهم عليها حرب الشِّين ، فتُصبح عنده أربعة عَشَرَ حرفاً . والشِّين حرف مهْمَل يُزاد وَقْفاً بعد كاف المخاطبة ، في لغة تميم ، أو ربيعة ومُضر ، أو بكر ، أو ناس من أسد على اختلاف في ذلك ، فيُقال في لغتهم : « أُمِكِشْ » في « أُمُّكِ » . وقيل : إنَّ هؤلاء يبدلون كاف المؤنثة ، في الوقف ، شيناً ، فيقولون : « أُمُّشِ » في « أُمُّكِ » . وقيل غير ذلك فيما سُمّي « الكَشْكَشَة » . (راجع : رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربيَّة . ص ١٤١ - ١٥٠) .

(٢) تأتي الفاء فعل أمر من « وَفَى » : فِ . وتأتي الهمزة المكسورة « إِ » فعل أمْرٍ من « وَأَى » ، بمعنى : وَعَد ، ومنه هذا البيت اللُّغز [من الخفيف] :

إنَّ هِنْدُ المليحةُ الحسناءَ　　وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وَفاءَ

فَـ « إنَّ » فعل أمر مُؤكَّد بنون التوكيد الثقيلة . (الأصل : « إِيْنَّ » ، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين) و « هندُ » منادى مبنيّ على الضمّ . « المليحةُ » نعت « هند » مرفوع . « الحسناءَ » نعت ثانٍ لِـ « هند » منصوب ، (تبعه على المحلّ) .

(٣) يقصد « أل » .

كما في المعرفة الموصولة ، نحو : « الضارب » ، و« المضروب »[1] ، فكيف عددتهُنَّ من الحروف ؟

فالجواب : أنّا إنَّما نعتبِر المشاركة بين الحرف وغيره من الأسماء ، والأفعال ، أو بينهما معاً إذا كان ذلك بحسب الوضْع ، وأمّا مشاركة الأحرف الثلاثة للفعل ، فإنَّما حَصَل بواسطة ما عَرَضَ لَهُنَّ ، ولذلك أنْكَرَ المحقِّقون على مَنْ عَدَّ « عَلَى » مِمّا اشترك فيه الأنواع الثلاثة أيضاً ، وقالوا : إنَّه غَلَط ؛ لأنَّ « عَلَى » إذا كانت حرفاً ، أو اسماً ، كانت أَلِفها أصليَّة ، وإذا كانت فِعْلاً كانت الألف منقلِبَةً عن واو[2] ، فلا مُشاركة للفعل معهما أبداً.

وأمّا عَدّ « اللاّم » اسماً ، فهو جَهْل ، فإنّما يُراد به « أل » الموصولة . والتعبير عنها باللاّم غَلَط ، بَلْ قَدْ أَنْكَرَوا على من قال : الألف واللاّم أيضاً ، فَكما لا يُعَبَّر عن « هَلِ » الاستِفهاميَّة بالهاء ، واللاّم ، فكَذا لا يُعَبَّر عن الموصولة بالألف واللاّم . وكأنَّما عَنَى هذا القائِل ما نُقِلَ عن سيبويه[3] أَنَّ همزة «أل» للوصل[4]، ولذلك تُطرح دَرْجاً[5] فأطرحها لَفْظاً. وهو سَهْو؛ فإنَّ سيبويه سَمَّى هذه الكلمة « أَلْ » ، وعَدَّها في الحروف الثّنائيَّة . ومذهب الخليل[6] أنَّها همزة أصليَّة وحذفها وصْلاً لطلب التخفيف لكثرة الاستعمال ، وهو الأرجح .

---

(١) يعتبر بعضهم « أل » في « الضارب » و« المضروب » اسماً موصولاً .

(٢) تقول : عَلا ، يعلو ، عُلُوّاً .

(٣) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ (١٤٨هـ/ ٧٦٥ م - ١٨٠هـ/٧٩٦م) إمام النحاة ، وأوّل من بسط علم النحو . ولد في إحدى قرى شيراز ، وقدم البصرة ، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه . وضع أوّل كتاب نحويّ وصل إلينا ، وهو « الكتاب » (الزركلي : الأعلام ٥/٨١) .

(٤) راجع سيبويه : الكتاب ٤/١٤٧ .

(٥) أي في دَرج الكلام لا في الوقف .

(٦) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزديّ (١٠٠هـ/٧١٨م - ١٧٠هـ/٧٨٦م) من أئمّة اللغة والأدب ، واضع علم العَروض ، وأوّل معجم لغويّ وصل إلينا وهو « كتاب العين » ، وهو أستاذ سيبويه . (الزركلي : الأعلام ٢/٣١٤) .

وبعضُهم يجعل « ألْ » حرفاً في كلْ مواقعها ، ويمنع وقوعهـا اسماً ، وجَعَلَ « أل » الموصولة باسم الفاعِل ، واسم المفعول حرفاً كمـا سيأتي في فصله ، فكيف يجوز ، مع هذا كلّه ، الإطلاق على اللام وحدها ، وهَلْ هذا إلاّ غَلَطٌ صَرِيح ؟

النـوع الأوّل

الحروف الأحاديَّة المحْضَة

ولمّا كانت ستَّةً، عقَدْنا لكُلٍّ فَصْلاً

الفصل الأوّل
من
النوع الأوّل

في مباحث الهمزة[1]

وينْبَغي أنْ يُعلَمَ أنَّها من الحروف الحلقيَّة ، وهي سبعة ، وجعل في الإعراب المشهور[2] ، وهي : الهمزة ، والهاء ، والألف ، والعين ، والحاء ، والغَين ، والخاء ، وعند آخرين ستَّة ، فأخرجوا الألف ؛ لأنَّه هوائي غير مقيَّد ، ولذلك سُمِّيَ هاوِياً ، ويُعزى إلى الخليل . ولها ثلاثة مخارج : أقْصى الحَلق ، ومنه الهمزة ، والهاء ، والألف على الأوَّل[3] ، بتقدّم الهمزة على الهاء ، وقيل : بالعكس ، والألف في رتبة الهاء[4] . وجَعَل أبو حيّان[5] الثلاثة في رتبةٍ

---

(١) راجع مبحث الهمزة في الأزهيَّة في علم الحروف ص ٢٠ ـ ٤٤ ؛ والجنى الداني في حروف المعاني ص ٣٠ ـ ٣٥ ؛ وحروف المعاني ص ١٩ ؛ ورصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٣٨ ـ ٥٨ ؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٦٩ ـ ١١٨ ؛ ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٥ ـ ١٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٢ ـ ٦٨ .

(٢) هو كتاب « نهاية الإغراب والترصيف في صناعتي الإعرابِ والتصريف » لوالدِ المؤلِّف . يقول في الفصل الرابع من النوع الثاني من حروف المعاني الأحاديَّة : « وقد بيَّن والدي ـ قَدَّسَ الله سرَّهُ ـ المذاهِبَ واحتجاج أصحابها عليها ، وما أُورِدَ على ذلك ، وما أُجيب عنه ، وتصحيح ما غلب على ظنّه ـ شكرَ الله سعيَه ـ صحَّتَه ، وإبطال ما ضَعُفَ منه ، كلّ ذلك في كتاب « نهاية الإغراب والترصيف في صناعتي الإعراب والتصريف » . ولم نَرَ إطالة هذه المقدِّمة بنَقْل جملة تلك الأقوال ، فَمَنْ أراد الاطّلاع ، فعليه به ، أو بشرحه للكافية ، ليجد ما يُبرِّد الغليل ، ويبري العليل » .

(٣) أي على المذهب الأوَّل الذي يعتبر الألف حرفاً حلقيّاً .

(٤) أي وقيل : الألف والهاء في رتبة واحدة .

(٥) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسيّ (٦٥٤هـ/ ١٢٥٦م ـ ٧٤٥هـ/ ١٣٤٤م) من كبار العلماء بالعربيَّة والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد في إحدى جهات غرناطة وتوفّي بالقاهرة . له « البحر المحيط » و « تحفة الأريب » ، و « طبقات نحاة الأندلس » . (الزركلي : الأعلام ٧/ ١٥٢) .

واحدة لا تَفاوُتَ بينَها . ووسط الحلْق، ومنه العين، والحاء مهمَلَين[١] بتقدّم العين ، وقيل : بتأخّرها ، ومنه الغين ، والخاء مُعْجَمين[٢] ، والخلاف آتٍ فيهما . وقيل : لا ترتيب بين ما هو من مخرج واحد .

ويجب أن يُعلمَ أنَّ الهمزة ، كما تكون حرفاً مَحْضاً مستقِلاً من حروف المعاني ، تكون من حروف الزيادة العشرة المجموعة في « سَألتمونيها » ، فيقع هذا الحرف في بعض الكلمات مقصوداً ، ويصير بعضاً من الكلمة التي دخل عليها ، كما سيُذكَرُ كُلٌّ منها في الموضع اللاّئق به من تضاعيف الفصول ، ولكن الذي يليق تقديمه من مباحث الهمزة عند وقوعها بعضاً من الكلمة في هذا المكان تكميلاً للإفادة هو ثلاثة أصول :

(**الأصل الأوَّل**) : **همزة المضارِعة** ، وينْبَغي أنْ يُعلمَ أنَّهم ، لمّا أرادوا صوغَ المضارع من المصادر ، صاغوا ، على صيغة الماضي ، حرفاً للمضارعة ليدلَّ على فاعله أيضاً ، والفاعل قد يكون متكلِّماً ، ومخاطَباً ، وغائباً ، وكلٌّ من الثلاثة قد يكون مفرداً ، ومثنّى ، ومَجْموعاً ، وكلٌّ من التسعة يكون مؤنّثاً ، ومذكّراً ، صارت المعاني ثمانيةَ عشَرَ . وكان أَوْلى حروف الزيادة بالاستعمال حروف العلّة لكثرة التصرّف فيها ، وأنَّ الكلمات لا تخلو عنها وعن أبعاضها ، أعني الحركات الثلاث . ومَنَع من زيادة الألف سكونُها ، وامتناع وقوعها أوّل الكلمة ، ووجوب وقوع حرفِ المضارعة أوّلاً ، فَعَدَلوا عن الألف إلى الهمزة لتقاربهما مَخْرجاً ، وعَدَلوا عن الواو ، لكراهةِ زيادتها أوَّلاً ، إلى التّاء كما فعلوا في « تُراث »[٣] ، ونحوه ، ثُمَّ أتَوا بالنّون لكثرة تصرّفهم فيها بالزّيادة ، والإبدال ، فصارت أحرف المضارعة أربعة . فَخصُّوا الهمزةَ بالمتكلّم المفرَد مُذكّراً ومؤنّثاً ، فهي لاثنين : نحو : « أَفْعَلُ » ، والنون بالمتكلّم غير المفرد في تَثْنِيَته وجمعه وحالَي تذكيره وتأنيثه ، فهي لأربعة ، نحو : « نَفْعَلُ » ، وَجَعَلوا التاء للمخاطَبين في أحوالها الستّة[٤] ، وجعلوا فيها من زيادة ضمائر

(١) أي : غير منقّطين .

(٢) أي : منقّطين .

(٣) الأصل : « وراث » ، والجذر : « ورث » .

(٤) أي المفرد المخاطَب مذكّراً ، ومؤنّثاً ، وكذلك المثنّى ، والجمع .

التثنيـة ، والجمـع ، والتـأنيـث ، فقـالـوا : « تَـفْعَـلُ » و «تَـفْعَـلين » ، و « تَفْعلانِ »[1] ، و « تَفْعلونَ » ، و « تَفْعَلْنَ » ، ما يـدلّ على بيان المشتـرك فيه ، ولذلـك أشركـوا في التاء المؤنَّثـة والمؤنَّثين في الغيبة ، فصـارت التاء لثمـانية . وجعلوا اليـاء لِما بقي من الغيبـة ، وهو للمـذكَّر إفـراداً ، وتثنيَةً ، وجَمْعـاً ، ولجماعـة الإناث ، وهي أربعـة ، فَكَملت المعاني الثمـانيَةَ عَشَـرَ بالأحرف الأربعة .

وقيل : إنَّهم أخذوا الهمزة من « أَنا » ، والنون من « نَحْنُ » ، والتاء من « أَنْتَ » ، وَعَدلوا عن الواو من « هُوَ » إلى الياء ، لكونها أُخفَّ منه . وجعلوا الأحرف دليلاً على ما كانت تدلّ عليه الأصول تقريباً ، فكملت المعاني مـع وَجَازة اللَّفظ .

(**الأصل الثاني**) : **الهمزة الزائدة الواقعة في أوَّل الكلمة الصَّائرة جزءاً منها** ، إنْ ثَبُتت عند الابتداء بالكلمة ، وفي دَرْجها تبْعاً لغَيْرِها ، فهي للقطْع ، كهمزة « الإكرام » ، وإن ثبتت ابتداءً ، وسقطت دَرْجاً ، فهي للوَصْل ، كهمزة « استَخْرَجَ » . ويُمَيَّز بينهما بمواقعهما ، فإن كانت في حرف ، فهي للقطع إلاّ همزة « أَل »[2] ، و « أمْ »[3] المعرِّفتين فإنَّها فيهما للوَصْل . وهلْ هي من نَفْس الكلمة حُذفت دَرْجاً لكثرة الاستعمال كما ذهب إليه الخليل ؟ أم أنَّ المعرِّف هو في الأصل مصحوبهـا وكان سـاكناً ، فَيُؤْتَى بهـا في الابتداء ، وتسقط دَرْجـاً للاستِغْناء عنها كما ذَهَب إليه سيبويه ؟ اخْتُلِف فيه ، وسيأتي بيانـه في فصل الأحرف الثُّنائيَّة في النوع الثاني منه .

---

(١) تقول : « أنتما تَفْعلانِ » للمخاطبين المذكَّرين ، والمخاطبتَين المؤنَّثتين .

(٢) إذا كانت « ألْ » غير متَّصلة بالاسم، أي إذا كانت مستخدَمة عَلَماً على أداة التعريف ، كـاستخدامهـا السابق الـذكر ، فهمـزتها للقـطع ، أما إذا كـانت متَّصلة بالاسم فهي للوصل .

(٣) جاءت « أم » أداةً للتعريف في لغة أهل اليمن ، وقيل في لغة طَيِّىء . ويروى من هذه اللغة ، أنَّ أحدهم سأل النبيّ ﷺ : « هل من امْبرّ امْصِيام في امْسَفر ؟ » (أي : هلْ من البرِّ الصِّيام في السَّفر ؟ » . فأجابه النبيّ مُجاملاً على لغته : « ليسَ مِن امْبرِّ امْصِيام في امْسَفَر ؟ » (أي : ليس من البرّ الصّيام في السَّفَر) .

وإنْ كانتِ الهمزة في فعل ، فهمزة المضارِعة للقطع : لأنَّها أُتِيَ بها لبيان الفاعِل الذي أُسْنِد إليه الفعل ، فَلَوْ حُذِفت ، فَقَدت الدلالة ، وفات المقصود . وهمزة الماضي والأمر ، فما كان فيهما من باب « أَفْعَلَ » على اختلاف معانيه كـ « أَكْرَمَ » ، و « أَكْرِمْ » ، فهمزته للقطع . وما عداهُ من جميع ما بُدِيء فيه بهمزة ، فهي للوَصْل .

وإن كانت الهمزة في اسم ، فإن كانت فيما كان مصدراً لِـ « أَفْعَلَ » كَـ « الإكرام » ، فهي للقطع ، وما كان مصدراً لغيره ، فهي للوصل ، وإن كان غير مصدر ، فكلّ همزة في الأسماء هي للقطع إلاّ عشرة أسماء ، وهي : « ابن » ، و « ابنة » ، و « ابنُم »[1] و « امرُؤ » ، و « امرأة » ، و « اثنان » ، و « اثنتان » ، و « اسم » ، و « است » ، و « أيمن »[2] ، فهمزاتها كلُّها للوصل ، وما عداها فهو للقطع .

(**الأصل الثالث**) : الهمزة في أوّل الفعل قد تكون للتعدية وقد لا تكون . ويجب أن يُعْلَمَ أنَّ الأفعال ، بحسب الوضْع ، نوعان : مُتعدٍّ ، ولازم . والمتَعدِّي هو الذي ، بعد ذِكْر فاعله معه ، يتوقّف تمامُ فهم معناه على ذِكْر متعلّق به وقع الفعلُ عليه ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ » ، فإنَّ الذهن يتوقّع ذِكْر مَنْ وقع عليه الضرب . وقد أوردوا مثل هذا التوقّف على حَدّ الكلام ، وقالوا : ليس مثل « ضرب زيدٌ » كلاماً تامّاً ؛ لأنَّ الفائدة غير تامَّة ، وكذا لو عمل الفعل في حال أو غيره من الفَضَلات[3] ، فما لم يُذكر ، لم يحصل الإسناد الذي هو شرطٌ للكلام . وليس بوارد ، لأنَّ المراد بالفائدة التامّة الحاصلة من مجرَّد المسنَدين مَعَ قطع النظر عن الفَضَلات ، فإنَّ قولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ » إخبارٌ تامٌّ ؛ لأنَّ التعلُّق إمّا أوّليّ ، وهو المعْتَبَر في الكلام ، وإمّا غير أَوَّليّ ، وهذا

---

(١) لغة في « ابن » .

(٢) « ايمن اللّه » تعبير يُستعمل في القسم . ومن الأسماء ، أيضاً ، التي تبدأ بهمزة وصل : ابنان ، ابنمان ، ابنتان ، اسمان ، اسميّ ، اسميّة ، اسميّان ، اسميّتان ، امرؤان ، امرأتان ، استان ، و « ايم » (« ايم اللّه » تعبير كـ « ايمن اللّه » يُستعمل في القسم) . وأمّا همزة « أبناء » و « أسماء » فهمزة قطع .

(٣) الفضلة هي كلّ ما في الجملة غير المسنَد والمسنَد إليه .

ليس بشرط . ويُمْتَحَن المتعدِّي بصحَّة إلحاق ضمير مفعول به ، كقولك : « ضربَهُ » .

ثُمَّ إنَّ المتعدِّي قد يكون متعدِّياً إلى واحد كَـ « ضَرَبَ » ، وإلى اثنين يجوز الاقتصار على أحدهما ، كَـ « أعْطيْتُ زيداً درهماً » ، وإلى اثنين لا يُقْتَصَر على أحدهما ، كَـ « عَلِمْتُ زيداً قائماً » ، وإلى ثلاثة مفاعيل كَـ « أعْلَمْتُ زيداً عَمْراً قائِماً » ، وهو أقْصى ما يتعَدّى إليه الفعل .

ثُمَّ إنَّ الفعل اللاّزم قد يُجعل متعَدِّياً ، وقد حَصَروا الأسباب الموجِبة للتعدِّي في عشرة :

الأوَّل : إلحاق الهمزة في أوَّل الثلاثيّ ، فَيُقال في « خَرَجَ زيدٌ » : أَخْرَجْتُهُ . فلو كان الثلاثيّ متعدِّياً إلى واحد ، صارَ ، بهمزة النقل ، متعدِّياً إلى اثنين ، كَـ «أضْرَبْتُ زيداً عمراً » ، أي : صَيَّرتُه ضاربَه . وإن كان متعدِّياً إلى اثنين ، صار ، بالهمزة ، ذا ثلاثة ، كَـ « أعْلَمْتُ زيداً عَمْراً فاضِلاً » . وبهذا يُعلَمُ أنَّ تسميتها همزة النقل أَوْلى من تسميتها همزة التعدية ، لئلاّ يُتَوهَّم أنَّها تختصّ بجعل اللازم متعدِّياً ، فإنَّ نَقْلَها ظاهر في الجميع .

الثاني : تضعيف الحرف في الفعل الثلاثيّ ، نحو : « خَرَّجتُهُ » .

الثالث : جعل الظرف المفعول فيه مفعولاً به مجازاً ، نحو : « يومَ الجمعة صمتُهُ » ، أي : صُمْتُ فيه . قال في « الإغراب » : ومِنْ هذا النوع كلّ ما حُذِف حرف الجرّ منه ، ونُصِبَ .

الرابع : صَوْغ « استفْعَل » منه ، نحو : « اسْتَخْرَجْتُهُ » ، فإنَّها أصليَّة في السُّؤال ، فتطلبه ، ويتعَدَّى إليه .

الخامس : صوغُه في « فاعَلَ » ، نحو : « قَرُبَ الشَّيءُ » و « قارَبْتُهُ » .

السّادس : لحوق « إلاّ » التي للاستثناء ، نحو : « قامَ القومُ إلاّ زيداً » على الصَّحيح .

السابع : دخول الواو التي بمعنى « مَعَ » ، نحو : « سرتُ والنِّيلَ » .

قيل : ولكن ، في التحقيق ، ليس هذا من باب التعدية ؛ لأنَّ المنصوب

لا يُسمَّى مفعولاً به ، بل مفعولاً معه ، قلت : فَيَسْتَلْزِم خروج المنصوب بعد « إلاّ » أيضاً.

الثامن : تغيير بعض حركته ليصير مُتعدِّياً كـ « حَزِنَ زَيْدٌ » ، فإنَّه على صيغة اللاّزم ، فإذا فَتَحْتَ وسَطَه صارَ مُتَعَدِّياً ، ونَصَب المفعول ، تقول : « حَزَنْتُهُ ».

التاسع : تضمين[1] اللاّزم معنى المتعدِّي ، نحو : « رَحُبتْ بِكَ الدارُ » ، فإنَّهُ قد ورد عنهم : « رَحُبَتْكُمُ الدارُ » ، فَضُمِّنَ معنى « وَسِعَتْكم » . ومن هذا النوع استعمال الصِّيغة اللاّزمة موضِع المتعدِّية.

العاشر : أَعَمّ طُرُق التعدية الشامِلِ لثلاثيّ الأفعال ، وغيرها ، ومُتعدِّيها ، ولازمها دخولُ حرف الجرّ لإفْضاء أثَر الفعل إلى المجرور ، نحو : « ذَهَبَ بهِ » . وموضع الجارّ والمجرور نَصْب عند الجمهور . وجَعَل الفاضل الأسفراييني[2] الإعراب للمجرور فقط ، وهو الصّواب لِما صَرَّحوا به من جواز

---

(١) التضمين، في اللغة ، هو « إيقاع لفظ موقع غيره ومعاملتُه معاملته لتضمّنه معناه واشتماله عليه » (مجمع اللغة العربيَّة : المعجم الوسيط (ضمن)) ، أو هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه (ابن هشام : مغني اللبيب ٢/٧٦٢) . وأمثلته كثيرة في القرآن الكريم ، ومنها الآية ﴿ وما يَفْعلوا من خَيْرٍ فلن يُكفَروه ﴾(آل عمران : ١١٥) حيث ضُمِّن الفعلِ « كَفَر » معنى الفعل « حَرَمَ » فَعُدِّي إلى مفعولين ، والآية : ﴿ ولا تَعْزِموا عُقْدَةَ النِّكاحِ ﴾ (البقرة: ٢٣٥)، أي : لا تنووا ، ولهذا عُدِّي الفعل « تعزموا » بنفسه مثل « تنووا » لا بـ « على » كالأصل . والآية : ﴿ لا يَسَّمَّعون إلى الملأ الأعلى ﴾ (الصافات: ٨) حيث ضُمِّن الفعل « يَسَّمَّعون » الذي يتعدَّى بنفسه معنى الفعل « يُصغون » ، فعُدّي بـ « إلى » . وقد أجاز مجمع اللغة العربيَّة التضمين بشروط ثلاثة : ١ ـ تحقّق المناسبة بين الفعلين . ٢ ـ وجود قرينة . ٣ ـ ملاءمة الذوق العربيّ (راجع عباس حسن : النحو الوافي ٢/٥٩٤) .

(٢) ثَمَّة علماء كثيرون عُرفوا بـ « الأسفراييني » ولعلّ المقصود محمد بن محمد بن أحمد (. . . ـ ٦٨٤هـ/ ١٢٨٥م) من آثاره : « شرح المصباح للمطرزي » في النحو ، وسمّاه ضوء المصباح ، وفاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة ، ولبّ الألباب في علم الإعراب . (كحالة : معجم المؤلفين ١١/١٨٠) .

العطف على المجرور بمنصوب كقوله [من الرجز] :

يَذْهَبْنَ في نَجْدٍ وَغَوْراً غائِرا[1]

وقد يتعدَّد الحرفُ لتعدُّد المقصود ، فتقول : « خرجتُ بهِ، ومنه، وإليه ، وعَنْه، وفيه». وقال صاحب الأصول[2] : مَتَى جُرَّ الاسم بحرف لم يَجُز أن يُجَرَّ بغيره . قال في « الإغراب »[3] : وهو ضعيف ، لاختلال معاني الحروف وقَصْد المتكلِّم بحرفٍ ما لم يُعَدَّ بِغيْره .

إذا تَقَرَّر هذا فنقول : إنَّ الهمزة المستقلّة أعني التي هي حرف من حروف المعاني ، وليست بعضاً من الكلمة التي دخلت عليها ، ولا يُنظر إلى ما يكون أمراً من « وَأى » ، فإنَّها باقية همزة بما لحقها من الحَذْف[4] ، وقد تَقَرَّر الكلام فيه ، فإنّها صنْفان :

(**الصنف الأول**) : همزة النداء ، وأحرف النداء سبعة ، منها ما نقله الجمهور ، وهو خَمْسَة : الهمزة ، و « أيْ » - مثل « كَيْ » - و « أيا » ، و « هَيَا » ، و « يا » ، ومنها ما نَقَله[5] الكوفيّون ، وهو حرفان : « آ »

---

(١) البيت في الكتاب لسيبويه ١/ ٩٤ مع نسبته إلى العجّاج ، ولم أجده في ديوان العجاج ؛ وهو بدون نسبة في الخصائص لابن جني ٢/ ٤٣٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١/ ٢٨٨ ؛ وشرح شذور الذهب لابن هشام . ص ٤٣١ ؛ وهو مع نسبته إلى رؤبة في أساس البلاغة للزمخشري (فسق) ؛ وهو في ملحقات ديوان رؤبة ص ١٩٠ . والشاعر في هذا البيت يصف ظعائن مرّة يأتين نجداً ، وهو ما ارتفع من بلاد العرب ، وأخرى يسلكن الغور، وهو تهامة، أي ما انخفض من بلاد العرب . والشاهد فيه قوله : « وغوراً » حيث عطف بالنصب على المجرور « نجد » .

(٢) ثَمَّة كتب كثيرة مُسَمّاة بـ « الأصول » . ولم أهْتَدِ إلى أيّها يُشير المؤلِّف .

(٣) راجع الهامش الثاني من الصفحة الأولى من الفصل الأوّل من هذا النوع الأوّل .

(٤) تقول في الأمر من « وَأى » : إِ ، ومنه هذا البيت اللُّغز (من الخفيف) .

إنَّ هنْدُ المليحَةُ الحسناءَ ... وَأْيَ مَنْ أضْمَرَتْ لِخِلٍّ وَفاءَ

وقد تقدَّم شرحه في هامش ص ٢٢ .

(٥) في الأصل المطبوع : « ومنها ونقله الكوفيون » .

و « آي » . وسيأتي ما فيها من الخلاف في أنَّها من أسماء الأفعال أو من الحروف ، وهل هي عاملة بنفسها أو نائبة عن العامل ؟ وأنَّه لِمَ بُنِيَ المفرد المعرفة على علامة رفعه وَنُصِبَ غيرُهُ ؟ وكيف تُعرب توابعُهُ أو تُبْنَى في الباب الثاني في فصل « يا » لكونها الأصل في أحرف النِّداء ؟ ولكن ينبغي أن يُعلَمَ أنَّ الهمزة لنداء القريب ، وأنَّ « آ » ، و « أيْ » لنداء المتوسط ، و « آي » ، و « أيا » و « هَيا » لنداء البعيد ، و « يا » مستعملة في الجميع .

ولم يرد ، في القرآن ، نداءٌ بغير « يا » ، ولكن نُقِلَ عن الفرّاء[1] أنَّه في قراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿ أَمَنْ هُوَ قانِتٌ آناءَ اللَّيْلِ ﴾[2] ، بتخفيف الميم ، إنَّه نداءٌ بالهمزة ، فلا تبقى الدعوة مُطلقة .

(**الصنف الثاني**) : **همزة الاستفهام** ، ونحرِّر مباحثها في أبحاث :

(**البحث الأوَّل**) : أحرف الاستفهام ثلاثة : الهمزة ، و « هَلْ » ، و « أَمْ » . والهمزة هي أصل الباب ، ولذلك تُقَدَّر أدواتُ الاستفهام كُلُّها بها أسْماءً ، وظروفاً ، وأحْرُفاً . وقيل : إنَّ بعض أدوات الاستفهام يُطلب به التصوُّر[3] ، نحو : « ما فَعَلْتَ ؟ » و « مَنْ قَصَدْتَ ؟ » و « أَيْنَ بَيْتُك ؟ » و « كَمْ مالُكَ ؟ » و « أيُّ الرجالِ زارَك ؟ » و « مَتَى سَفَرُك ؟ » و « كيفَ عَزْمُكَ ؟ » ، و « هل » يُطلب بها التصديق[4] ، نحو : « هَلْ زَيْدٌ قائِمٌ ؟ » وأمّا الهمزة فتعمّ التصوُّر والتصديق ، فيُقال : « أزَيْدٌ قائِمٌ أَمْ عَمْرو ؟ » لطلب التصوُّر ، و « أقام زيدٌ ؟ » لطلب التصديق .

---

(١) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (١٤٤هـ/ ٧٦١م - ٢٠٧هـ/ ٨٢٢ م) إمام الكوفيِّين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب . ولد بالكوفة ، وتوفِّي على طريق مكّة . له « المذكّر والمؤنّث » و « ما تلحن فيه العامة » ، و « الأيام والليالي » . (الزركلي : الأعلام ٨/١٤٥ - ١٤٦) .

(٢) الزّمر : ٩ . وقرأ ابن كثير ونافع وحمزة بتخفيف الميم ، وقرأ الباقون بتشديدها (الجزري : النشر في القراءات العشر ٢/٣٦٢) .

(٣) التصوُّر ، في اللغة ، هو إدراك المفرد ، أي تعيينه .

(٤) التصديق هو إدراك النسبة ، أي الاستفهام عن نسبة معيَّنة إن كانت مثبتة أم منفيَّة ، ويكون الجواب بنعم أو لا .

ولأصالتها وخفتها ، كَثُر استعمالها وتصرّفها ، وأُدْخِلت على عِـدَّةٍ من أحرف العطف كالواو في قوله تعالى : ﴿ أَوَمَن كانَ مَيْتاً فأَحْيَيْناه ﴾[1] ، وكالفاء في ﴿ أَفَمَنْ كان على بَيِّنَةٍ من رَبِّهِ ﴾[2] ، وكـ «ثُمَّ» في ﴿أَثُمَّ إذا ما وَقَعَ آمَنْتُم بِـهِ ﴾[3] . وأمّا غيـرها ، فيُقـدَّم حرف العـطف على الأداة ، نحو : ﴿فـأَيْنَ تَـذْهـبـون ؟ ﴾[4] ، ﴿ وهَـلْ نُجـازِي إلاّ الـكَـفـورَ ؟ ﴾[5] ، و ﴿ فأَنَّى تُؤْفَكون ؟ ﴾[6] . وقَدْ أُبْدِلت الهمزة هاءً لتقاربهما مخرجاً ، فتقول : « هَزَيْدٌ قائِمٌ ؟ » وقيل : إنَّها لا يُسْتَفْهَمُ بها إلاّ عَمّا تَعَيَّن في النفس وجودُه ، أمّا عند الشكّ المحض ، فيَتَعَيَّن « هَلْ » .

وقد حُذِفَتِ الهمـزة مع إرادة معنـاها ، وكَثُـر حذْفُهـا مع وجـود « أم » المتّصلة المعادِلة لها ، كقوله [من الطويل]:

فَـوالله مـا أَدْري، وإنْ كُنْتُ داريـاً ... بِسَبْـعٍ رَمَيْنَ الجَمْـرَ أَمْ بِثَمـانِ؟[7]

---

(١) الأنعام : ١٢٢ . ومثلها : ﴿ أَوَلَمْ ينظُروا في ملكوتِ السمٰواتِ والأرض وما خَلَق الله من شيءٍ ﴾ (الأعراف : ١٨٥) .

(٢) هـود : ١٧ ؛ ومحمـد : ١٤ . ومثلهـا قـولـه : ﴿ أَفَلَمْ يسيـروا في الأرض ﴾ (يوسف: ١٠٩) .

(٣) يـونس : ٥١ . وذهب الزمخشـريّ وجماعـة إلى تقديـر جملة بعـد الهمـزة ، لائقـة بالمحلّ ، ليكون كلّ واحد من الهمزة وحرف العطف في موضعه ، والتقدير في الآية : ﴿ أفلا تَعْقِلون ﴾ (البقرة: ٤٤) مثلاً : أتجهلون فلا تعقلون ؟ وضُعِّف مذهبهم بما فيه من التكلُّف ، وأنَّه غير مـطَّرد ، إذ لا يُمكن في نحو : ﴿ أَفَمَنْ هـو قائِمٌ على كُـلِّ نَفْسٍ ﴾ (الرعد: ٣٣) . راجـع المغـنـي ، ج ١ ، ص ٩ ـ ١٠ ، والجنى الداني في حروف المعاني ص ٣١ .

(٤) التكوير : ٢٦ .

(٥) سبأ : ١٧ .

(٦)الأنعام : ٩٥ .

(٧) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٦٦ ؛ والأزهيَّة ص ١٢٧ ؛ والجنى الداني ص ٣٥ ؛ وخزانة الأدب ٤٤٧/٤ ، ٤٤٨ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٤٢/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٣١/١ ، ٣٢ ؛ وشرح المفصل ١٥٤/٨ ؛ والكتاب ١٧٥/٣ ؛ ومغني اللبيب ٧/١ ؛ والمقتضب ٢٩٤/٣ . وهـو بـلا نسبـة في شـرح ابن عقيـل ص ٤٩٦ . والشاعر في هذا البيت يصوِّر ذهوله من النظر إلى صاحباته ، وانصراف باله =

وورد حَذْفُها مع عدم « أمْ » ، كقولِ الكميت[1] [من الطويل] :

طـربْتُ وما شَـوقـاً إلى البِيضِ أَطْـرَبُ   ولا لَعِبـاً مِنِّي وَذو الشَّيْـبِ يَلْعَـبُ؟[2]

يُريد : أوذو[3] الشَّيبِ يلعب ؟ فيكون استفهاماً إنكاريّاً . وهذا يُضعف قول من يقول : إنَّ الاستفهام الإنكاريّ يختصّ بـ « هَلْ » ، فإنَّه قد وَقَع في هذا الكلام محذوفاً ، ولم يذكروا جواز تقدير « هَلْ » ؟ بَلْ ورد بتقـدير الهمـزة ، فوجب المصير إليه . وكلّ مكان تعقب الاستفهام فيه بـ « إلاّ » الاستثنائيَّـة ، كقـولـه تعـالى : ﴿ وهَـلْ نُجـازي إلاّ الكفـورَ ؟ ﴾[4] وقـول الشـاعـر [من الطويل] :

وَهَـلْ أنـا إلاّ مِنْ غَـزِيَّـةَ : إنْ غَـوَتْ
[غَـويتُ ، وإن تَـرْشُـدْ غَـزِيَّـةُ أَرْشُـدِ][5]

= اليهنّ ، فلم يعد يذكر أرمينَ سبعاً من الحجرات أم ثمانياً . والشاهد فيه حذف همزة الاستفهام للضرورة الشعريّة . وفي الديوان [من الطويل] :

فـوالله مـا أدري وإنّي لحـاسِبٌ   بِسَبْعٍ رمَيْتُ الجَمْرَ أم بثَمـانِ

(1) هو الكميت بـن زيد (٦٠هـ/ ٦٨٠م - ١٢٦هـ/ ٧٤٤م) شاعر الهـاشميِّين من أهل الكوفة . اشتهر في العصر الأمـويّ ، وكان عـالماً بـآداب العرب ولغـاتها وأخبـارها وأنسـابها ، ثقة في علمه ، منحازاً إلى بني هاشم . (الزركلي : الأعلام ٥/٢٣٣) .

(2) البيت للكميت في الخزانة ٢/٢٠٧ ؛ والخصائص ٢/٢٨١ ؛ والدرر ٢/٨٥ ، ١٦٧ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣/١١٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٤ ؛ ومغني اللبيب ١/٧ . ولم أقع عليه في ديوانه . والبيض : النساء الحِسان . والشاهد فيه قوله : « وذو الشَّيب » حيث حذف همزة الاستفهام ، والأصل : « أوذو الشَّيب يلعب ؟ » .

(3) في طبعتي الكتاب « وأذو » ، وهذا خطأ ، لأن همزة الاستفهام تختص بتمام تصديرها ، فإذا كانت في جملة معطوفة بالواو ، أو بالفاء ، أو بـ « ثمّ » قُدِّمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير ، نحو قوله تعالى : ﴿ أوَلَمْ ينظروا في ملكوت السماوات والأرض وما خلق الله من شيء ﴾ (الأعراف : ١٨٥) .

(4) سبأ : ١٧ .

(5) البيت لدريد بن الصِّمّة في ديوانه ص ٤٧ ؛ وخزانة الأدب للبغدادي ٤/٥١٣ ؛ ولسان العرب (غزا) و (غوى) ؛ وهو بدون نسبة في مغني اللبيب لابن هشام ٢/٧٢٥ . والشاهد فيه قوله : « وهل أنا إلاّ من غزيّة » حيث جاءت « هلْ » للاستفهام الإنكاريّ وبعدها « إلاّ » .

فإنَّه يكون إنكاريّاً ، ولا يلزم منه انعكاس الكُلِّيّ .

(**البحث الثاني**) : همزة الاستفهام لا تَعمل ؛ لأنَّها تدخل على الأسماء ، والأفعال ، وقد قالوا : إنَّ الحرف لا يعمل إذا اختَصّ بأحد القبيلَين[1] ولا يُنزَّل منزلة جزءٍ مِمّا اختصَّ به .

أمّا الأوَّل ، فقالوا : إنَّه إذا دَخَل عليهما ، فلو عَمِلَ ، فإمّا أن يعمل فيهما معاً ، أو في أحدهما دون الآخر ، [و] لا جائِزٌ أن يعمل في أحدهما دون الآخر ؛ لأنَّه ترجيح لا مُرجِّح له ، ولا جائزٌ أَنْ يَعْمَلَ فيهما معاً ؛ لأنَّه إمّا أن يكون العملُ مُتَّحِداً ، فَيُوجب اختلاط معاني الأسماء بمعاني الأفعال ، أو عَملاً مُخْتَلِفاً ، فيُوجب الترجيح من غير مُرجِّح . وهذا الدليل ضعيف جدّاً إلّا أنَّ أصل ما استُدِلَّ به عليه صحيح ، فإنَّه لم يعمل حرفٌ يدخل على القَبيلين سوى « ما » في لغة أهل الحجاز[2] ، فإنَّها ، مع دخولها على النوعين ، قد عملت عملَ « ليسَ » في لغتهم . وقد شُبِّه بـ « ما » « لا » أيضاً لمشابهة خاصَّة بينهما .

وأمّا الثاني ، فقالوا : إنَّ الحرف إذا تَنَزَّل كجزءٍ من الكلمة ، لا يجوز إعماله ؛ لأنَّه يُضاهي عمل الكلمة في نفسها ، واحترزوا به عن مثل « أل » المعرِّفة المختَصَّة بالأسماء ، والسِّين ، و « سوف » المخْتَصَّين بالأفعال ، فَإنَّهما أُهْمِلا مع وجود الاختصاص ، لكونهما صارا كجزء . ويمكن أن يُورَدَ عليه بعضُ حروف الجرّ الأحاديّات ، فإنَّها تَنَزَّلتْ كالجزء مع إعمالها ، نحو : « مَرَرْتُ بزيْدٍ » ، و « أن » الناصبة للمضارع في نحو : « أُريدُ أنْ أقومَ » ، وأنَّ بعض خواصّ الفعل كأحرف التحضيض غير مُنَزَّلة كالجزء مع عدم الإعمال ، وذلك يُبطِلُ ما قَرَّروه .

ويُمكِن أن يُجاب : أمّا عن الأوَّل ، فبأنَّ حروف الجرّ ، وإن دَخَلَتْ على الأسماء ، إلّا أنَّها لَمّا كانت لتعدية الأفعال ، وجرّ معانيها إلى الأسماء ، صارت

---

(١) القبيلان هما الأفعال والأسماء .

(٢) ترفع « ما » الحجازيَّة المبتدأ ، وتنصب الخبر : أما « ما » التميميَّة ، أو التي في لغة غير أهل الحجاز ، فحرفٌ غير عامِل .

كهمزة التعدية ، وكأنها ، في الحقيقة ، داخلةٌ في الأفعال ، فَضَعُفَ الاختصاص . وكذلك « أَنْ » لمّا كانت تَجعلُ الجملةَ في حُكْم المصدر الذي هو اسم ، صارت كأنَّها داخلة على الأسماء ، فلَمْ يُعْتَدّ بالامتزاج فيها .

فإن قلت : كان الأَولى أن لا تعمل[1] حروف الجرّ ونحو « أَنْ » إذا اعْتُبِرَ فيها ذلك لِضَعْفِ الاختصاص .

قلنا : اعتبروا ، في الاختصاص ، صورةَ امتناع دخولها على النوع الآخر ، وفي عدم الجزئيَّة ، النظَرَ إلى معناه .

وأمّا عن الثاني ، فإنَّ معنى تنزلته كالجزء من جهة المعنى ، لا بتعدّد الحروف ، فإنَّ أحرف التحضيض والتنفيس لمّا تَعلَّقت بالمعنى ، صارت كَجزءٍ منه ، وإنْ تَعَدَّدَتِ الأحرف .

فإنْ قُلْتَ : إنَّهُمْ قالوا : « اللهِ لأَفْعَلَنَّ ، أو لا أَفْعَلُ كذا » وجَرّوا المقْسَم به بالهمزة ، ولولا هي لكان منصوباً ، فكيف أُعْمِلَتْ ؟

قُلنا : إنَّ العمل لحرف القَسم ، لا للهمزة ، وهي نائبة عنه ، كمثل « ها » في قولهم : « ها أللهِ »، بالجرِّ أيضاً ، فهي نائبة عنه .

فإنْ قلتَ : إنَّ حرف الجرّ لا يَعمل محذوفاً ، فكيف عمل فيهما ؟

قلنا : إنَّه قد أُعْمِلَ محذوفاً ، كما ورد في جواب من سأل : « كيف أصبَحْتَ ؟ » فقال : « خيرٍ » ، أي : بِخَيْرٍ . وإنَّه ، إذا حُكِم أنَّه لا يَعمل ، ففي كلامٍ لا يُقامُ غيرُه نائباً عنه ، وها هنا قد أُقيمَ له نائب ، كما قالوا في إعمال « رُبَّ » محذوفةً لنيابة « بَلْ » ونحوها عنها في قوله [من الرجز]:

بَـلْ بَـلَـدٍ مِـلْءُ الفجـاجِ قَتَـمُـهْ[2]

---

(١) في الطبعتين : أن تعمل .

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج وهو في ديوانه ص ١٥٠ ؛ وهو مع نسبته في الدرر ٢ / ٣٨ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣ / ٣٣٥ ؛ واللسان (ندل) و (جهرم) ، وبدون نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٢٩ ؛ والجنى الداني في حروف المعاني ص ٢٣٧ ؛ ورصف المباني ص ١٥٦ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٤١٧ ؛ وشرح المفصَّل ٨ / ١٠٥ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٢٠ ؛ والفجاج : =

أي : رُبَّ بَلَدٍ.

(**البحث الثالث**) : أصلُ الهمزة لطلب فهم ما بعدها ؛ لأنَّ أصل باب الاستفعال السُّؤال . وحَقُّها أن يليها ما يَتوجَّه السُّؤال إليه ، فإذا سُئِل عن فاعل الضـرب ، يُقال : « أزيـدٌ ضَرَبَ عَمْـراً ؟ » وعن المفعول : « أعَمْـراً ضَرَبَ زيْدٌ ؟ » وعن الفعل : « أضَرَبَ زيدٌ عَمْراً ؟ » وقد يُعدل بها عن معانٍ تَعْرِضُ سواها :

أوَّلها : التسوية ، فإنَّها تُفيدها مع « أمْ » ، فيعود الكلام خَبَراً محتَمِلاً للصّدق والكذب ، كقولك : « سَـواءٌ عَليَّ أفعلتَ أمْ لا » . فبعضُهم خَصَّها بلفظة « سواء » وما رادَفَها . وقال بعضُهم : إنَّها تأتي في أربع صُوَر ، مثل : « سَواءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أمْ قَعَدْتَ ، وقوله تعالى : ﴿ **سَواءٌ عليهم أأنْذَرْتَهُمْ أمْ لَمْ تُنْذِرْهم** ﴾[1] ، و «مـا أُبالـي أرضيتَ أم سخطْتَ » ، و « لا أدري أأقامَ زيدٌ أم رَحل » ، و « ليت شِعْري أشكَرَ أمْ كَفَرَ » . ولا وجه لحصْره في عدد ، بَلْ متى دلَّ الكـلام على التسويـة ، حُكِمَ بها ، ولا يجـوز عطف الثـاني على الأوَّل بـ « أوْ » عِوضاً عن « أمْ » ، واتَّفقوا على ضَعْف قراءة ابن محيصن[2] من طريق الزعفرانيّ[3] : ﴿ **سواءٌ عليهم أأنْذَرْتَهُمْ أوْ لم تُنْذِرْهُمْ** ﴾[4] . وأمّا إذا ذُكِرتِ

= جمع فجّ وهو الطريق الواسع بين جبلين . وقَتَمه : أصله قتامه ، والقتام هو الغبار ، فخفّفه بحذف الألف. والجَهْرَم : البساط . وقيل : أصله جهرميّة نسبة إلى جَهْرَم ، وهو بلد بفارس ، فحذف ياء النسبة . والشاهد فيه قوله : « بَلْ بَلَدٍ » حيث جرّ « بلد » بـ « ربَّ » المحذوفة بعد « بَلْ » .

(١) البقرة : ٦ . ومثله قوله تعالى : ﴿ **سواءٌ عليهم أَسْتَغْفَرْتَ لهم أمْ لم تَسْتَغْفِرْ لهم** ﴾ (المنافقون : ٦).

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السَّهميّ (. . . ـ ١٢٣هـ/٧٤١م) مقرىء أهل مكّة بعد ابن كثير ، وأعلم قرّائها بالعربيَّة . انفرد بحروف خالف فيها المصحف ، فترك الناس قراءته ، ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة . (الزركلي : الأعلام ١٨٩/٦).

(٣) هو الحسين بن محمد بن عليّ الزعفرانيّ (. . . ـ ٣٦٩هـ/٩٨٠م) عـالم بالحـديث والأصـول من أهل أصبهـان . له مصنّفـات كثيـرة منهـا « الشيـوخ » و « المسنـد »، و « التفسير ». (الزركلي : الأعلام ٢٥٤/٢).

(٤) البقرة : ٦ .

الهمزة مع « أَمْ » عند طلب تعيين ما يقع السُّؤال عنه عند جَزْم الذهنِ بنسبته إلى أحدهما ، ويقع الاستفهام عند تعيينه ، فهي باقية على أصلها ، وإنْ حُكِمَ أنَّها للتسوية أيضاً.

ثانيها : الإنكار ، وهو الذي يُطلب به إبطال ما يُذكر بعدها ، وتكذيبُ مُدَّعي مَنْ يَدَّعي به . وقيل : فالأَوْلى تسميتها بالنافي . تقول : « أأنا فعَلْتُ ؟ » أي : ما فَعَلْتُ ، فصارَ ما يقع بعده مُثْبتاً مَنْفيّاً ، ومنفيّاً مُثْبتاً ، كقولك : « أما فَعَلْتَ ؟ » أي : فعلتَ ، وقوله تعالى : ﴿أَلَيْسَ الله بكافٍ عَبْدَهُ ؟﴾[1] أي : هُو كافٍ ؛ لأنَّ نفيَ النفي إثبات ، ولذلك عطف على المنفيّ بعده بمُثبَت ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لكَ صدْرَكَ * وَوَضَعْنا عنْكَ وِزْرَكَ﴾[2] ، أي : شرحناه ، ووضعنا.

ثالثها : التقرير ، وهو إثبات المستَفْهَم عنه ، ويختصّ بالوقوع بعد النفي سواءٌ كان بـ « ما » أو « لَمْ » ، أو « لَيْسَ » ، أو « لَمّا » ، نحو : « أما فعلتَ ؟ » و« أَلَمْ أَقُلْ لَكَ؟» و﴿أَلَيْسَ اللّهُ بكافٍ عَبْدَهُ؟﴾[3] و﴿أَوَلَيْسَ اللّهُ بأَعْلَمَ بِما في صدور العالمين ﴾[4] و« أَلَمّا أُنذِرْكَ ؟ » . قال أبو حيّان : فعَلى هذا كان القِياسُ أن يُجابَ التقرير بِـ « نَعَمْ » ، ولكنَّ العرب أَجْرَتْها مُجرى النفي المحض ، وأجابوه بـ « بَلى » ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قالوا : بَلى﴾[5] وعلى ذلك قول ابن عبّاس[6] رضيَ الله عنهما : لو قالوا : نَعَمْ ، لَكَفَروا ؛ لأنَّه صار بمنزلة : لستُ بربِّكم.

---

(١) الزمر : ٣٦ ، ومثله قوله : ﴿ أَلَمْ يجِدْكَ يتيماً فآوى * ووجَدَكَ ضالاًّ فَهَدَى ﴾ (الضحى : ٦ ـ ٧) .
(٢) الانشراح : ١ ـ ٢ .
(٣) الزمر : ٣٦ .
(٤) العنكبوت : ١٠ .
(٥) الأعراف : ١٧٢ .
(٦) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشيّ الهاشميّ (٣ق هـ/ ٦١٩م ـ ٦٨هـ/ ٦٨٧م) حبر الأمّة الصّحابيّ الجليل . ولد بمكّة وتوفّي بالطائف . لازم رسول الله (ﷺ) وروى عنه الأحاديث الصحيحة ، وشهد مع عليّ الجمل وصفّين . (الزركلي : الأعلام ٤/٩٥).

رابعها : **الإلزام**[1] ، وهو المقصودُ به اعتراف المخاطب بمايُذكرُ بعدها مِمّا يقع الاستفهام عنه ، فتقول : « أَضَرَبْتَ زَيداً ؟ » إنْ أردْتَ تقريره على الضرب ، وقد ثَبُتَ ، عندَكَ ، ضربُهُ إيّاه . وقد تكون الصُّورة مُتّحِدة ، ويختلف المُراد بها ، فيختلف التعبير عنها ، والتقدير .

خامسها : **التوبيخ** ، وهو تَقْريع المستَفْهم منه بذكْر ما يُسْتَقْبح من مثله لِلومه عليه ، فتقول : « أَضَرَبْتَ زيداً؟ » مع إقراره به . وقد يرِد التوبيخ لغير المستَفْهَم منه ، كقوله تعالى لعيسى عليه السلام : ﴿ **يا عيسى ابنَ مريم ، أأَنْتَ قُلْتَ للناسِ اتَّخذوني وأُمِّي إلٰهين مِنْ دونِ اللّهِ** ﴾[2] ، فإنّه توبيخ له ظاهِراً مع أنّهُ ، سبحانَهُ، عالِمٌ أنّه لم يَقلْه ، وإنّما هو ، في الحقيقة ، لقومه الذين ادّعوا إلهيّته . ويكون التوبيخ لهم أشدّ وأبْلَغ مِمّا لو كان الخطابُ معهم ؛ لأنّه إذا وَبَّخ مَنْ لم يَقُلْ على ما لَمْ يقُلْ ، مَعَ شرفه ، كان لمن قال على ما قال ، مع ظلمته وخِسَّته ، أعْظم.

سادسها : **الاستفهام الاستدعائيّ** ، وهو الذي يُطلب به إيجاد الفعل المستَفْهَم عنه ، إمّا مُطْلَقاً، نحو : « أَلَمْ تضربْ زيداً » ، وإمّا للتنبيه على لطيفةٍ فيه ، ويُسَمّى تعجّباً ، كقوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ تَرَ إلى ربِّكَ كيفَ مَدَّ الظِّلَّ** ﴾[3] ، وإمّا لطلب تعجيله ، كقوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أن تَخْشَعَ قلوبُهم لِذِكْرِ اللّهِ** ﴾[4] ، وقد سمّوه « استبطاءً » ، وليس بواضح ؛ لأنّه يقتضي طلب البطء لا تعجيل الفعل.

سابعها : **التهكُّم** ، وهو الاستخفاف بالمستَفْهم عنه ، كقوله تعالى : ﴿ **أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ ما يَعْبُدُ آباؤنا** ﴾[5]، وقوله تعالى : ﴿ **أَهٰذا الذي يَذْكُرُ آلِهتَكُم** ﴾[6].

---

(١) أي : التقرير .

(٢) المائدة : ١١٦ .

(٣) الفرقان : ٤٥ . ومثله : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللّهَ أَنْزَلَ من السَّماءِ ماءً ﴾ (الحج : ٦٣).

(٤) الحديد : ١٦ .

(٥) هود : ٨٧ .

(٦) الأنبياء : ٣٦.

وقد ذَكر العلماءُ في معاني الهمزة الاستفهاميَّة أشياءَ أُخَر يُمكن ردّها إلى ما ذكرناه ، بل يُمكن رَدّ بعضُ المذكور إلى بعضه ، فلذلك اقتصَرْنا على هذا القَدْرِ منها .

(البَحْث الرابع) : إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوّله همزة ، فلا يجوز كونها للاستفهام أيضاً ، لعدم جواز اجتماعهما ، فـإمّا أن تكـون همزة وصل ، أو همزة قطع ، فإن كانت همزة وصل ، فأمّا في « أل » المعرِّفة ، أو في غيرها ، فما في « ألْ » تبقى بحالها ، ونمدّها تفرقةً بينَ الخبر والاستفهام ، نحو : ﴿ آللّهُ أَذِنَ لكم ﴾[1] ، ونحو : ﴿ آلذَّكَرين حَرَّمَ أمِ الأُنْثَيَين﴾[2] . وإن كانت في غير « ألْ » حذفتها استِغْناءً عنها بهمزة الوصل للتمكُّن من الابتداء بها ، فتقول : « أمْرأةٌ أم رَجُلٌ ؟ » بفتح الهمزة . وإن كانت همزة قطع ، جاز تحقيقهما معاً ،وَأنْ تُخَفَّف بتسكين الثانية فقط ، وهذان المذهبان مُجَرَّدانِ عن زيادة ، وبعض العرب يُدخِلُ بين الهمزتين ألفاً ، فتصير المذاهب ، حينئذٍ ، ثلاثة[3] . وقد قرأ القرّاءُ بها أجمع .

(تنبيه) : قد تدخل همزة الاستفهام على لفظة « لا » النافيـة ، فتبقى على معناها لطلب استعلام المنفِيّ ، نحـو : « ألا يقومُ ؟ » وقـد يُقصَدُ بهـا العَرض ، نحو : « ألا تَنْزِلُ فينا فتُكرَمَ » ، أو التمنّي ، نحو : « ألا زمَنُ الشباب عائِدٌ » ، وستأتي .

---

(١) يونس : ٥٩ .

(٢) الأنعام : ١٤٣ .

(٣) في الطبعتين : « أربعة » وهذا سهو .

الفصل الثاني من النوع الأوّل

في ثاني الحروف الأحاديَّة المحضة وهو الباء[1]

وهي من حروف الشَّفهيَّة الثلاثة، أعني الباء، والواو، والميم. والشَّفة هي آخر المخارج التي للحروف الستَّة عَشَرَ على قول الأكثرين ، والأربعةَ عَشَرَ على قول بعضهم . وذهب بعضُهم إلى أنَّ الواو ليس شَفَهيّاً ؛ لأنَّ الشَّفَتين لا يُضَمّان عند خروجه . قيل : ولكون الباء ليست من حروف الزيادة العشرة لا تقع بعضاً أبداً، وإنَّما تكون مستقِلَّة ، أي : حرف معنى ، ولا تكون إلاّ مَحْضَة ، أي : لازمة للحرفيَّة لا تُشارك شيئاً من الأسماء والأفعال . وهي من الحروف العاملة ؛ لأنَّها من حروف الجرّ . وعملت هذه الحروف ؛ لأنَّه وُجِد فيها شرطا الإعمال ، وهما الاختصاص بما دَخَلا عليه، وعدم كونها كجزء من المختصّ، وإنَّما عملت الجرّ ؛ لأنَّ الأصل فيما اختَصَّ بنوع أن يَعْمَلَ العملَ المختَصَّ به ، والمختَصّ بالأسماء هو الجرّ . وأُورِد على هذا « إنَّ » وأخواتها ، فإنَّها اختصَّت بالأسماء ، وعملت نَصْباً ورفْعاً ، ولم تَعْمَلْ جَرًّا . وأُجيبَ بأنَّه مَنَع من حَمْلِها على الأصل مُشابهتها الخاصَّة بالأفعال المتعدِّية العاملة رفْعاً ونَصْباً، فأُعْمِلت عملها.

وقيل : إنَّ ما دخلت عليه حروف الجرّ قد يكون قَبْلُ مرفوعاً ، نحو : « ما جاءَني مِنْ أَحَدٍ » ، وقد يكون منصوباً ، نحو : « عرفتُ بهِ » ، فعملت عملاً لا يُوجد إلاّ عند وجودها ، ولا يفقد إلاّ عند عدمها ، ليُعرَفَ تأثّره بها ، ولا يكون موجوداً عند عَدَمها .

وقيل : إنَّها لَمّا كانتْ تُزادُ في الفاعِل ، تارَةً ، وفي المفعول ، أُخرى ،

---

(١) راجع مبحث الباء في الجنى الداني ص ٣٦ ـ ٥٦ ؛ وحروف المعاني ص ٤٧ ، ٨٦ ـ ٨٧ ؛ ورصف المباني ص ١٤٢ ـ ١٥٢ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ١١٩ ـ ١٤٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٠٦ ـ ١٠٩ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٨٣ ـ ١٨٩ .

وَجَبَ أن يكون أثَرُها متوسِّطاً بين أثَريهما ، فَعَمِلت الجرّ المتوسِّط بينَ ثِقْل أثَرِ الفاعل ، وهو الرّفع ، وخِفَّة أثَر المفعول ، وهو النَّصب .

وبُنيت الباء ؛ لأنَّه مستحقُّها بالحرفيَّة لا سيَّما وهي أحاديَّة ، وحُرِّكت ؛ لأنَّها قد تقع في أوّل الكلام ، ولا يُبْتَدأ بالسّاكن ، وكانت مكسـورةً لتُناسِبَ حركَتُها عَمَلَها . ولم يكسروا الكاف ، وإن عَملَ الجرّ ، قالوا : لأنّه لم يُلازم الحرفيَّة لوقوعه اسماً ، وفيه نَظَر . وحكى أبو الفَتْح[1] أنَّ أصل حركتها ، مع الظاهِر[2] ، الفتح ، عند بعضهم ، والأصل ، في معانيهـا ، الإلصاق ، إمّـا حقيقةً ، نحو : « أَلْصَقْت هذا بهٰذا » ، وإمّا مجازاً ، نحو : « مررتُ بزيْدٍ » ، أي : أَلْصَقْتُ مروري بالمكان الذي يقرب من مكانه ، ومنه : « بسمِ الله » ، وكذا قولهم : « حملتُه بطراز مدح » ، ومنه استعمالها في باب القَسَم ، وهي قولك : « أقْسَمْتُ بالله » ، والاستعِطْاف ، نحو : « بِحَياتِك أخْبِرْني » . وسَمَّى الأسفراييني الباء الواقعة في مثل هذه الأمثلة : مُكْمِلة للفعل .

وقد استُعْمِلت لمعانٍ أُخرى ، لكنَّ الإلصاق مُلاحَظ فيها :

(**أوَّلُها**) : للتعدية مُؤدِّيةً معنى همزة النقل ، كقوله تعالى : ﴿ ذَهَبَ الله بنورِهم ﴾[3] . وقد يكون الفعل قبلها لازماً ، كهذا المثال ، ومتَعَدّياً ، نحو : « حَكَكْتُ الحجَرَ بالحجرِ » ، أصله : حَكَّ الحجرُ الحجَرَ . قيل : ولا تقع باءُ التعدية مع مجرورها ظرفاً مستقرّاً مطلقاً ، وكذا المكملة . وأجاز الأسفراييني كونها مستقرّة في الإخبار ، نحو : « الذي به ضَعْف » . قال القالي[4] : وفيه

---

(١) هو عثمان بن جني الموصلي (. . . ـ ٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م) من أئمّة الأدب والنحو . ولد بالموصل وتوفي ببغداد . من مؤلّفاته : « سرّ صناعة الإعراب » ، و« الخصائص » ، و« اللمع » و« التصريف المملوكي » و« المذكّر والمؤنّث » . (الزركلي : الأعلام ٢٠٤/٤) .

(٢) أي : الاسم الظاهر.

(٣) البقرة : ١٧ .

(٤) هو إسماعيل بن القاسم بن عيذون (٢٨٨هـ/ ٩٠١م ـ ٣٥٦هـ/ ٩٦٧م) أحفظ أهل زمانه للغة والشعر والأدب . ولد ونشأ في منازجرد على الفرات الشرقي ، وتعلم في بغداد ، وتوفي بقرطبة . من مؤلفاته « النوادر » (ويسمّى « أمالي القالي ») ، =

نظر ، لأنَّه إذا جاز « أَبِهِ داءٌ ؟ » والظرف مستقرّ ، فكذلك يجوز : « هلْ بهِ داءٌ ؟ » وإنْ أرادَ أنَّه لا يكون مستقرًّا إلاّ أن يكون خبراً للمبتدأ ، فبقوله إلاّ أن يكون الكلامُ خبراً يأباه .

واعلمْ أنّ الفرق بين المكملَة والمعدِّية أنَّ الفعل ، إنِ اقتضى بنفسه متعلَّقاً ، فالباء مكملة له كالقَسَم ، والابتداء ، والمرور لاقتضائها مُقْسَماً به ، ومُبْتَدأً به ، وممروراً به ، وإن لم تَقْتَضِ متعلَّقاً بنفسه ، بل بعروض إرادة الفعل ، وإيصال أثره إلى شيءٍ آخر لم يحصل قَبْلُ ، نحو : « خرجْتُ » ، فإنَّه دَلَّ على خروجك ، ولم يقتَضِ مَخْرَجاً ، فإذا أرَدْتَ النقل ، أَتيتَ بالباء لفائدة محدودة لا يقتضيها الفعلُ نفسه ، ولهذا كانت الباء في « مررتُ بزيدٍ » ، و« المرور » بمعنى « الرجوع » مُعدِّية ، وإذا لم يكن بمعناه ، مكملَة ، ويوضِحُ الفرقَ بينهما قولُهُ [من الطويل] :

دِيارُ التي كادَتْ ونَحْنُ على مِنًى ... تَحُلُّ بِنا لَوْلا نَجاءُ الرَّكائِبِ[1]

إنْ جُعِلَ « تحلّ » بمعنى « المخامرة » و« الملابَسة » فالباء مُعدِّية ، وإنْ جُعِلَ بمعنى « النزول » ، فَمُكملة .

(وثانيها) : للسَّببيَّة ، وهو الموضع الذي يجوز أنْ يُجعلَ المجرورُ فيه فاعِلاً للفعل ، كقولك : « كَتَبْتُ بالقلم » ، إذ يجوز أن يُقالَ : « كَتَبَ القَلَمُ » . وكان القُدماء يُسمّونها « باء الاستِعانة » . ورأى المحقّقون أنّها قد تُستعمل فيما يُعزى إلى الله سبحانَه ، ولا يجوز إطلاق لفظ الاستعانة عليه ، فسمُّوها سببيّة .

(وثالثها) : للتعليل ، وهو كلّ مكانٍ يَحْسُنُ في مكانها اللاّم ، غالباً ، كقوله تعالى : ﴿ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ باتِّخاذكُمُ العِجْلَ ﴾[2] ، أي : لاتِّخاذكم .

= و« البارع »، و« المقصور والممدود والمهموز » . (الزركلي : الأعلام ١/٣٢١-٣٢٢) .

(١) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ٧٧ ؛ وخزانة الأدب ٣/١٦٤ ؛ واللسان (حلل) . وهو بلا نسبة في الحماسة البصرية ٢/١٤٥ ؛ والمخصص ١٥/٥٧ .

(٢) البقرة : ٥٤ .

قالوا : وقولنا : « غالباً » ، احترازاً عن مثل قولهم : « غضبتُ بزيدٍ » ، إذ الباء فيه للتعليل ، ولا يجوز تقديرها باللام ، قالوا : لأنَّه إذا قيل : « لأجله » ، يكون مع موته ، ونَصُّوا : لا يُقال : غضبتُ له إلاّ بعد موته ، فقولنا : « غالباً » ، للاحتراز به عن مثل هذه الصورة النادرة .

(ورابعها) : للمُصاحبة ، وهي التي تُقَدَّر بـ « مَعَ » ، لا ويُقَدَّر الجارّ والمجرور حالاً ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ جاءَكُمُ الرَّسولُ بالحقِّ ﴾[1] ، أيْ مَعَ الحقّ ، ومعناه : مُحِقًّا . ومثله قولك : « بِعْتُهُ الفَرَس أو وَهَبْتُهُ بِسرْجِهِ » ، معناه : مَسْروجاً . قيل : ولا تكون إلاّ مستقرّة . قال الأسفراييني : ولا صاد للإلغاء ، وهو الوجه عندي .

(وخامسها): للظرفيَّة، وهي الداخلة على اسم من ظروف المكان، كقوله تعالى : ﴿ إنّكَ بالوادي المقدَّسِ طُوًى ﴾[2] ، أو ظروف الزمان ، كقوله تعالى : ﴿ نَجَّيناهُم بِسَحَرٍ ﴾[3] ، وتُعرف بأنْ يَحْسُنَ أن يُقدّر بموضعها لفظة « في » .

(وسادسها) : للبدل ، وهي التي يجوز أن يُعوَّض عنها بدل ، كقول رافع بن خديج[4] ، وكان قد شهد مع النبيّ ، ﷺ ، ليلةَ العقبة بمكّة ، ولم يُدرِكْ معه يومَ بدْرٍ بالمدينة ، فلمّا قيل له في ذلك ، قال : « ما يسرّني أنْ شهدتُ بدراً بالعقبة » ، أي : بَدَلاً من العقبة ؛ لأنّه كان يُفَضِّل ليلة العقبة على يوم بَدْرٍ . ومنه قول الحماسيّ [من البسيط] :

---

(١) النساء : ١٧٠ ، ومثله قوله : ﴿ اهبطْ بسلام ﴾ (هود : ٤٨) وقوله : ﴿ وقد دخلوا بالكفر ﴾ (المائدة: ٦١).

(٢) طه : ١٢ ، ومثله قوله : ﴿ ولقَدْ نَصَرَكُمُ اللّهُ بِبَدْرٍ ﴾ (آل عمران : ١٢٣).

(٣) القمر : ٣٤ ، ومثله قوله : ﴿ وإنّكُمْ لتمُرّونَ عليهم مُصْبِحينَ * وبالّليلِ ﴾ (الصافات : ١٣٧ ـ ١٣٨).

(٤) هو رافع بن خديج بن رافع الأنصاري (١٢ق هـ/ ٦١١م ـ ٧٤هـ/ ٦٩٣م) صحابيّ كان عريف قومه بالمدينة ، وشهد أحداً والخندق . توفي بالمدينة متأثّراً من جراحه . (الزركلي : الأعلام ٣/١٢).

فَلَيْتَ لي، بِهِمُ قوماً، إذا رَكِبوا شَنّوا الإغارَةَ، فُرْساناً، ورُكْبانا[1]

تَمنّى أن يكون له ، بَدَلَ قومه ، قومٌ أقوياء يمنعون عنه مَنْ يَظْلمه .

(**وسابعها**) : **للمقابلة** ، وهي التي تدخل على الأثمان ، والأعواض، كقولك : « بعْتُ هذا بهذا » ، أي : قابلتُه به ، وبعضُهم يُسمِّيها « باء العِوض » ، وبعضُهم لم يُفرِّق بينهما وبين البَدَليَّة .

(**وثامنها**) : **للتجريد**، وهي التي تثبت لمدخولها صفة عظيمة إمّا مَدْحاً ، أو ذَمًّا ، نحو ، « لقيتُ بزيدٍ بحراً ، وبِعَمْرٍو أَسَداً ، وبخالدٍ سفيهاً ». ومنه قولي [من الطويل] :

لَقِيتُ بهِ يومَ العريكَةِ فارساً على أَدْهَمٍ كالليلِ صَبَّحَهُ الفَجْرُ

كَأنَّ الباء تُجرِّد مصحوبَها عن غير هذه الصِّفة مُثبتَةً له إيّاها ، كأنَّه منطبع ومُنْجَبِلٌ عليها ، أي : ليست صفتُه إلاّ البحريَّة في الجود ، والفروسيَّة في الشجاعة .

(تنبيه) على أنَّ الباء قد تُفيد غير ما ذكرناه ، وذلك على وجهين : لأنَّها إمّا أن تُفيد معنى شيءٍ من الكلمات ، فتصير نائبةً عنها ، وإمّا أن تكون زائدةً ، فَلنذكرْهما في حالين :

الحال الأوَّل : في إفادتها معنى شيء من الكلمات ، فقد جاءَتْ بمعنى « مِنْ » ، كقوله [من الطويل] :

شرِبْنَ بماءِ البَحْرِ [ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئيجُ][2]

---

(1) البيت لقريط بن أنيف العنبريّ التميميّ ، وهو مع نسبته في شرح شواهد شروح الألفيّة ٣/٧٢ ، ٢٧٧ ، وبنسبته إلى العنبريّ في لسان العرب (ركب) ؛ وبنسبته إلى الحماسيّ في الجنى الداني ص ٤٠ ؛ ومغني اللبيب ١/١٠٩ ؛ وهو بدون نسبة في شرح ابن عقيل ص ٢٩٥ ، ٣٦١ . والشاهد فيه قوله : « بهم » حيث أتت الباء بمعنى « بدل » . وللنحاة في هذا البيت شاهد آخر وهو قوله : « شنّوا الإغارة » حيث جاء المفعول له مُعرَّفاً بـ « أل » ومنصوباً ، والأكثر فيه الجرّ .

(2) البيت لأبي ذؤيب الهذليّ في شرح أشعار الهذليّين ١/١٢٩ ؛ والأزهية =

وقوله [من الكامل] :

[فَلَثَمْتُ فاها، آخِذاً بِقُرونِها] شُرْبَ النَّزيفِ بِبَرْدِ ماءِ الحَشْرَجِ (1)

[و] يُعزَى إلى الفارسيّ(2) أنّها بمعنى « مِنْ » . قال أبو حيّان : وهو مذهب كوفيّ ، وتبعهم عليه الأصمعيّ(3) .

وبمعنى « عَنْ » ، وتكون عند وقوعها بعد السُّؤال . وقيل : إنّه مذهب

= ٢٠١/١ ؛ وخزانة الأدب ١٩٣/٣ ؛ والخصائص ٨٥/٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٢٤٩/٣ ، ٢٧٢ ، ٢٢٢/٤ ؛ ولسان العرب (شرب) و (محز) و (متى) ؛ ومغني اللبيب ٣٧٢/١ ؛ وهو بدون نسبة في الأزهية ٢٨٤/١ ؛ والجنى الداني ص٤٣ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٢ ؛ ومغني اللبيب ١١١/١ . وللبيت روايات مختلفة ، وروايته في شرح أشعار الهذليّين :

تَرَوَّتْ بماءِ البَحْرِ ثمّ تنصَّبَتْ على حبشياتٍ لَهُنَّ نَئيجُ

ومتى لجج : من لجج . واللجج : جمع لُجّة ، وهي معظم الماء . والنَّئيج : المرّ السريع . والشاهد فيه قوله : « بماء البحر » حيث أتت الباء بمعنى « مِنْ » . وللنحاة في هذا البيت شاهد آخر هو قوله : « متى لجج » حيث وردت « متى » حرف جرّ بمعنى « مِنْ » على لغة هذيل .

(1) ينسب هذا البيت إلى جميل بن معمر وهو في ديوانه ص ٤٢ ، وإلى عمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ص ٤٨٨؛ وهو مع نسبته إلى جميل في لسان العرب (حشرج) و (لثم) ، ومع نسبته إلى عمر أو جميل في شرح شواهد شروح الألفية ٢٧٩/٣ ؛ وبدون نسبة في الجنى الداني ص٤٣ ؛ ولسان العرب (نزف) ؛ ومغني اللبيب ١١١/١ . والنزيف : العطشان . والحشرج : النقرة في الجبل يجتمع فيها الماء . والشاهد فيه قوله : « ببرد » حيث أتت الباء بمعنى « مِنْ » .

(2) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل (٢٨٨هـ/ ٩٠٠م - ٣٧٧هـ/ ٩٨٧م). ولد في فسا (من أعمال فارس) وتوفي ببغداد . من مؤلّفاته « التذكرة » ، و « الشعر » ، و « الحجّة » ، و « جواهر النحو » . (الزركلي : الأعلام ١٧٩/٢ - ١٨٠).

(3) هو عبد الملك بن قريب بن علي (١٢٢هـ/ ٧٤٠م - ٢١٦هـ/ ٨٣١م) راوية العرب وأحد أئمّة العلم باللغة والشعر والبلدان . مولده ووفاته في البصرة . من مؤلّفاته « الإبل » ، و « خلق الإنسان » ، و « الخيل » . (الزركلي : الأعلام ١٦٢/٤).

كوفيّ ، أيضاً ، وقد حمل عليه الأخفش[1] قوله تعالى : ﴿ فاسْأَلْ بِهِ خبيراً ﴾[2] ، أي : عنه . ومنه قوله [من الطويل] :

فإن تَسْألوني بالنِّساءِ، فإنَّني عَلِيمٌ بأدواءِ النِّساءِ طبيبُ[3]

أي : عن النساء .

وقد ورد من غير مصاحبة السُّؤال ، وعليه حَمَل صاحب « التسهيل »[4] قوله تعالى : ﴿ ويومَ تَشَقَّقُ السَّماءُ بالغمامِ ﴾[5] ، أي : عن الغمام . ومنه قولُهُ ، عزَّ وجلَّ : ﴿ يَسْعى نورُهم بينَ أيديهم وبِأيمانهم ﴾[6] ، أي : عن أيمانهم .

وبمعنى « على » ، وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ ومِنْ أهْلِ الكِتَابِ مَنْ إنْ تأمَنْه بِقِنْطارٍ ﴾[7] ، أي : على قنطار . قالوا : ومنه قولهم : « مررتُ به » ، أي : عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وإنَّكُم لَتمرّونَ عَليهِمْ مُصْبِحين ﴾[8] .

وقيل : إنَّ الباء تأتي بمعنى : « منْ أَجْلِ » ، أيضاً ، كقولهم : « عاقَبْتُهُ بِذَنْبِهِ » ، أي : من أجْلِ ذنبه . قلتُ : وجعلُها للتعليل ظاهر في هذا ، فلا حاجةَ إلى هذا التعسُّف .

---

(1) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء (. . . ـ ٢١٥هـ/ ٨٣٠م) المعروف بالأخفش الأوسط . نحويّ عالم باللغة والأدب من أهل بلخ . سكن البصرة وأخذ العربيَّة عن سيبويه . من مؤلفاته « تفسير معاني القرآن »، و « الاشتقاق » ، و « معاني الشعر » . (الزركلي : الأعلام ١٠١/٣ ـ ١٠٢).

(2) الفرقان : ٥٩ . وتأوّل البصْريّون هذه الآية على أنَّ الباء للسَّببيَّة ، وزعموا أنَّها لا تكون بمعنى « عَنْ » أصْلاً .

(3) في الطبعتين « خبير » بدلاً من « طبيب » ، والبيت لعلقمة الفحل وهو في ديوانه ص ٣٥ ؛ والبيت مع نسبته إلى علقمة في الأزهية ص ٢٨٤ ؛ والجنى الداني ص ٤١ ؛ وبدون نسبة في رصف المباني ص ١٤٤ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٦/٣ . والشاهد فيه قوله : « عليم بأدواء » حيث أتت الباء بمعنى « عَنْ ».

(4) هو كتاب « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » لابن مالك .

(5) الفرقان : ٢٥ .

(6) الحديد : ١٢ .

(7) آل عمران : ٧٥ .

(8) الصافات : ١٣٧ .

(**الحالة الثانية**) : أن تكون زائدة ، وتنحصر في الجملة الاسميَّة ، أو الفعليَّة ، أو غيرهما ، فهي ثلاثة أقسام :

(**الأوَّل**) : الزيادة في الجملة الفعليَّة ، فتارَةً تُزادُ في الفاعل ، ووردت في صورتين : إحداهما فاعل « كَفَى » ، كقوله تعالى : ﴿ **وكَفَى باللّهِ شهيداً** ﴾[1] ، أي : كَفَى الله . واشترطوا ، في زيادة الباء في فاعل « كَفَى » ، أن تكون بمعنى « حَسْب » ؛ أمّا لو كانت بمعنى « وَقَى » ، كقوله تعالى : ﴿ **وكَفَى اللّهُ المؤمِنينَ القتال** ﴾[2] ، صارت كغيرها من الأفعال ، فَلا يُزاد في الفاعل شيء .

(**الثانية**) : سماعيَّة ، كقول الشاعر [من الوافر] :

أَلَمْ يأتِيكَ ، والأنْباءُ تَنْمِي ... بِما لاقَتْ لَبونُ بني زيادِ[3]

وتارَةً تُزادُ في المفعول ، ومنه ما كَثرت فيه الزّيادة ، نحو : « عرفتُه ، وعَرَفْتُ بِهِ » . ونُقِل عنِ الفرّاء قال : تقولُ العرب : هَزَّهُ وَهَزَّ بِهِ » ، و « خُذِ الخِطامَ وبالخطامِ »[4] ، و « أَخَذَ رأسَهُ وبرأسِهِ » ، و « مَدَّهُ وَمَدَّ بِهِ » .

---

(١) النساء : ١٦٦ .

(٢) الأحزاب : ٢٥ .

(٣) البيت لقيس بن زهير في شرح التصريح على التوضيح ١/٨٧ ؛ ولقيس العبسيّ في لسان العرب (أتى) ؛ وهو بدون نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٠ ؛ وأوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك ١/٧٦ ؛ والجنى الداني ص ٥٠ ؛ وخزانة الأدب ٣/٥٣٤ ؛ والخصائص ١/٣٣٣ ؛ ورصف المباني ص ١٤٩ ؛ وشرح المفصَّل ٨/٢٤ ، ١٠/١٠٤ ؛ والكتاب ٣/٣١٦ ؛ ولسان العرب (قدر) و (رضي) و (شظي) و (يا)؛ ومغني اللبيب ١/١١٤ ، ٢/٤٣٢ . واللبون : الإبل ذوات اللبن . وبنو زياد : هم الكملة من الرجال : الربيع ، وعمارة ، وقيس ، وأنس ، بنو زياد بن سفيان العبسيّ . والشاهد فيه قوله : « بما لاقت » حيث زيدت الباء في الفاعل للضرورة الشعريَّة . وفي هذا البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله : « يأتيك » حيث اضطرّ الشاعر إلى إثبات حرف العلَّة في الفعل المضارع المجزوم . وبعض العرب يجرون الفعل المعتل مجرى الفعل الصحيح في جميع أحواله .

(٤) الخِطام : حَبْل يُجعَل في عُنُق الجمل ، ويُثْنَى في خَطْمه (أي : أنفه) ليُقاد به .

ومنه ما لم تكثرْ فيه ، كقوله تعالى : ﴿ ولا تُلقُوا بأيْديكم إلى التَهْلُكَة ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ وَهُزِّي إليكِ بجِذْعِ النَّخْلةِ ﴾[2] . قلت : جَعْلُ هذه من الأكْثَرِيّ الزيادة أَوْلى ، وكقوله [من الكامل] :

* ضَمنَتْ برزْقِ عيالِنا أرْماحنا *[3]

ومذهب ابن جنِّي أنَّها زائدة في قوله تعالى : ﴿ وامْسَحوا برؤوسِكُمْ ﴾[4] ؛ لأنَّ الفعل يتعدّى ، بمجرورها ، بنفسه ، وعند غيره من الأئمَّة منهم الشافعيّ[5] ، رضي الله عنهم ، أنَّها تبعيضيَّة ، أي : بعض رؤوسكم . قال ابن جنِّي : أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى ، وإنَّما يورده الفقهاء .

(والثاني) : في الجملة الاسميَّة ، إمَّا في المبتدأ ، وكثرت زيادتها في « حَسْب » بمعنى : « كَفَى » ، كقولك : « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » أي : كفايتُك دِرْهَمٌ ، وأمّا في الخبر ، فمنه قياسيّ ، وهو في غير الموجِب استفهاماً كانَ ، نحو : « هل زيدٌ بقائِمٍ ؟ » وقوله [من الطويل] :

---

(١) البقرة : ١٩٥ .

(٢) مريم : ٢٥ . ومثله قوله : ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ ﴾ (الحج : ١٥) ، وقوله : ﴿ ومَنْ يُرِدْ فيه بإلحادٍ ﴾ (الحج : ٢٥). قال ابن مالك : وكثرت زيادتها في مفعول « عَرَفَ » وشبهه ، وقلّت زيادتها في مفعول ذي مفعولين ، كقول حسّان بن ثابت [من الكامل] :

تَبَلَتْ فؤادَكَ ، في المنامِ ، خَريدَةٌ تَسْقي الضَّجيعَ ببارِدٍ بَسّامِ

(ديوانه ص ٤١٨).

(٣) هذا الشطر بلا نسبة في شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ٢/٩٥ ؛ والمخصص ١٤/٧٠ . والشاهد فيه قوله : « برزق » حيث دخلت الباء الزائدة على المفعول به .

(٤) المائدة : ٦ . وقيل إنّ الباء ، هُنا ، للإلصاق ، وقيل غير ذلك .

(٥) هو الإمام محمد بن إدريس بن عباس الهاشميّ القرشيّ (١٥٠هـ/ ٧٦٧م - ٢٠٤هـ/ ٨٢٠م) أحد الأئمّة الأربعة عند أهل السنّة ، وإليه نسبة الشافعيّة كافّة . ولد في غزة (فلسطين) وتوفّي بمصر . من مؤلّفاته « المسند » ، و « أحكام القرآن » ، و « السنن » ، و « الرسالة » . (الزركلي : الأعلام ٦/٢٦).

[يقـولُ ، إذا اقْلَولَى عليهـا ، وَأَقْـرَدَتْ]
أَلَا ، هَـلْ أَخُو عَيْشٍ لَـذيذٍ بِـدائِمِ ؟[1]

ويختصّ بالاستفهام بـ « هَلْ » ، أو نَفْياً ، بـ « لَيسَ » ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بكافٍ عَبْدَه ؟ ﴾[2] ، وكثرت زيادتها فيه حتّى عطف الشاعر على الخبر ، وهو منصوب مجروراً لتوهُّم الزيادة فيه في قوله [من الطويل]:

بَـدا لـيَ أَنّي لَـسْتُ مُـدْرِكَ مـا مَـضَى
ولا سـابقٍ شيئـاً إذا كـان جـائِيـا[3]

أو بما أشبه « ليس » نَفْياً ، نحو : « لا رَجُلَ بأَفْضَـلَ منك » . قيـل : وكذلك إذا نُفِي بـ « لا » التبرئة ، نحو : « لا خيرَ بِخَيْـرٍ بعدَه النـار » ، قال الرّضيّ[4] : والأَوْلى جعلها في هذا المثال بمعنى « في » .

---

(١) البيت للفرزدق في الأزهيّة ص ٢١ ؛ والخزانة ٢/١٣٤ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٢/١٣٥ ، ١٤٩ ؛ ولسـان العرب (قـرد) و (قلا) ؛ ولم أجـده في ديوانـه . وهو بدون نسبة في أوضح المسالك ١/٢٩٩ ؛ والجنى الداني ص ٥٥ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٠٢ ؛ ولسان العرب (هلل) ؛ ومغني اللبيب ١/٣٨٨ . واقلولى : انكمش . وأقردت : ذلّتْ وخضعت . والشاهد فيه قوله : « بدائم » حيث زاد الباء على الخبر غير الموجب استفهاماً . وللبيت رواية أخرى هي : « ألا ليتَ ذا العيشَ اللذيذَ بدائمٍ ؟ » والشاهد في هذه الرواية قوله : « بدائم » حيث زاد الباء في خبر « ليت » ، وهذه الزيادة نادرة .

(٢) الزمر : ٣٦.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧ ؛ وخزانة الأدب ١/٢٥٨ ، ٢/١٣١ ؛ ٣/٥٨٨ ، ٦٦٥ ؛ والدرر اللوامع ٢/١٩٥ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢/٢٦٧ ، ٣/٣٥١ ؛ والكتـاب ١/١٦٥ ، ٣/٢٩ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ٤/١٦٠ ؛ ومغني اللبيب ١/١٠١ ، ٣١٩ ، ٢/٥٢٩. وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٨/٦٩ ؛ والكتاب ٢/١٥٥ ، والمغني ، ٢/٥١٣ ، ٥٣١ ، ٦٠٨ ، ٧٥٥ ؛ والمقتضب ٢/٣٣٩. وهو مع نسبته إلى صرمة الأنصاري في الكتاب ١/٣٠٦ . والشاهد فيه قولـه : « سابق » بالجرّ على توهّم دخول الباء الزائدة على خبر « ليس » .

(٤) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس (٥٧٠هـ/ ١١٧٤م - ٦٤٦هـ/ ١٢٤٩م) فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربيّة . كرديّ الأصل . ولد في أسنا (من صعيد مصر) ، =

وكذلك تدخل في خبر « ما » في لغة من لا يُعملها ، كقول الفرزدق[1] ، وهو تميميّ[2] (من المتقارب) :

لَعَمْرُكَ ما إنْ أبُو مالِكٍ   بِواهٍ ولا بِشَديدٍ قِواه[3]

وقول بعضهم : « ما زيْدٌ بشيءٍ إلّا شيءٌ لا يُعْبَأ به » مع نقض عملها بـ « إلّا » . وكذلك تُزاد إذا كان النفي بِـ « إنْ » ، كقولهم : « إنْ زيْدٌ بقائِمٍ » . صَرَّح به في « الإغراب » ، ومنعه الرّضيّ ، قال : ولم يُسمع في النفي بِـ « إنْ » .

وقد دخلت زائدةً في الكلام المؤوَّل بالنفي سماعاً لا قياساً ، كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوا أنَّ اللَّهَ الذي خَلَقَ السمواتِ والأرضَ [ولم يَعْيَ بخَلْقِهِنَّ] بقادِرٍ على أن يُحيِيَ الموتى ﴾[4] لتأوّله بمثل : « أوَلَيسَ الله . . . » . وحكمَ الفرّاء بزيادتها في الخبر المثبَت دون تأويل في « بمِثلها » من قوله تعالى : ﴿ جزاءُ سيِّئَةٍ بمِثْلِها ﴾[5] أي : مثلها .

= ونشأ بالقاهرة ، وسكن دمشق ، ومات بالإسكندريّة . من مؤلفاته : « الكافية » في النحو ، و« الشافية » في الصرف ، و« مختصر الفقه » (الزركلي : الأعلام ٤/٢١١) .

(١) هو الشاعر الأمويّ همّام بن غالب بن صعصعة التميميّ (. . . . - ١١٠ هـ/ ٧٢٨م) شاعر من النبلاء من أهل البصرة ، عظيم الأثر في اللغة . كان يقال : لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث اللغة . (الزركلي : الأعلام ٨/٩٣) .

(٢) يُشير المؤلِّف هنا إلى أنّ «ما» التميميّة لا تَعْمل عمل «ما» الحجازيّة في رفع المبتدأ ونصب الخبر .

(٣) البيت غير موجود في ديوان الفرزدق ، وهو للمتنخل الهذلي في شرح ديوان الهذليين ١٢٧٦/٣ ؛ والخزانة ١٣٥/٢ ؛ والدرر ١٠٠/١ ؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٥٢/١ ؛ وهمع الهوامع ٢٢٧/١ . والشاهد فيه قوله : « قِواه » حيث دخلت الباء على خبر « ما » .

(٤) الأحقاف : ٣٣ . والجملة الاعتراضيّة : « ولم يَعْيَ بخلقهِنّ » زادها المؤلِّف .

(٥) يونس : ٢٧ وفي الطبعتين : «وجزاء سيِّئة سيِّئة بمثلها» . وهذا تحريف شنيع . وقيل : الأولى اعتبار الباء في « بمثلها » غير زائدة ، وتعليق « بمثلها » باستقرار محذوف هو الخَبَر .

(والثالث) : الزيادة فيما عدا الجُمْلَتين ، وذلك في أماكن :

(منهـا) في فاعـل « أفْعِـلْ » للتعجُّب في قـولـك : « أفْضِـلْ بِـهِ » ، و « فَعُلَ » أيضاً ، كقوله [من المديد] :

حُبَّ بالزَّورِ [الذي لا يُرى مِنْهُ إلاّ صَفْحَةٌ أو لِمامْ][1]

(ومنها) : دخولها على الحال ، واشترطوا كونها منفيَّةً لشبهها بالخبر ، كقول الشاعر [من الوافر] :

فَما رَجَعَتْ، بِخائِبَةٍ، رِكابٌ حكيمُ بنُ المسيَّبِ مُنْتَهاها[2]

(ومنها) : دخولها على خبر « إنَّ » ، كقوله [من الطويل] :

[فإنْ تَنْأَ عَنْها حِقْبَةً لا تُلاقِها] فَإنّكَ مِمَّا أحْدَثَتْ بالمجرِّبِ[3]

(ومنها) : دخولها على خبر « كان » ، كقوله [من الطويل] :

وإنْ مُـدَّتِ الأيـدي إلى الـزّادِ لمْ أكُنْ
بِـأعْجَلِهِمْ ، إذْ أجْشَـعُ القـومِ أعْجَـلُ[4]

---

(١) البيت للطرماح بن الحكيم في ديوانه ص ٩٧ ؛ والدرر اللوامع ٢/١١٩ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٩٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيَّة ٤/١٥، وهو بلا نسبة في اللسان (زور). والزُّور: الذي يزورك، المذكَّر والمؤنَّث والمفرد والجمع فيه سواء. والشاهد فيه قوله : « حُبَّ بالزُّورِ » حيث دخلت الباء الزائدة على فاعل « فَعُل » الذي للتعجّب .

(٢) البيت للقحيف العقيلي في خزانة الأدب ٤/٢٤٩ . وهو بلا نسبة في الدرر اللوامع ١/١٠١ ؛ ولسان العرب (مني) ؛ وهمع الهوامع ١/١٢٧ . والشاهد فيه قوله : « بخائبةٍ » حيث دخلت الباء الزائدة على الحال المنفيَّة .

(٣) في الطبعتين « بمجرر » وهذا تصحيف. والبيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٤٢ ؛ والدرر اللوامع ١/٦٦ ، ١٠١ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٠٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢/١٢٦ . وهو بلا نسبة في شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك ١/٢٥٢ ؛ وهمع الهوامع ١/٨٨ . تنأى : تبعد . حقبة : برهة من الزمن . المجرَّب : الخبير . والشاهد فيه قوله : « بالمجرَّب » حيث دخلت الباء الزائدة على خبر « إنَّ» .

(٤) البيت للشنفري في ديوانه ص ٥٩ ؛ وشرح لاميَّة العرب ص ٢٢ ؛ والخزانة ٢/١٥ ؛ =

(ومنهـا) : ما وقَـعَ خبراً عن فعـلٍ من أفعال القلوب ، كقـوله [من الطويل]:

[دعاني أخي والخَيْلُ بَيْني وبَيْنَهُ] فَلَمّا دَعاني ، لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدِ[1]

وأكثر ما يَرِد في أخبار منسوخ الابتداء إذا كان منفيًّا ، وقد وردت في خبر « لكنَّ » ، وهو مُثبَت ، في قوله [من الطويل] :

ولـكـنَّ أَجْـراً[2] لَـوْ فَـعَـلْتَ بِـهَـيِّـنٍ
[وَهَـلْ يُنْكَـرُ الـمعْـروفُ في النَاسِ والأَجْرِ؟][3]

(تنبيه) : لا يخفى أنَّه يمكن ردّ بعض معاني الباء الأصول إلى بعض بتأويل ، وكذا رَدُّ بعض الزائدة إلى الأصول المتقدِّمة بما يثبت بدليل ، ولكن حكينـاها هنا ما عليه الأكثر ، وما هو أوضح في الدلالة والبيان ، وإعراضاً عن التكلُّفات التي لا يُنتج النزاعُ فيها طائِلًا ، ويكون حاصـل المشاقّـة باطـلًا ، وكذلك يمكن أيضاً ورود زيادتها في كثير من المواطن غير ما ذكرناه ، ويكون معرفة أكثرِها مفهوماً مِمّا آثرناه ، والله أعلم .

= والدرر اللوامع ١/١٠١ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٠٢ ؛ وشرح شـواهد شروح الألفية ٢/١١٧ ، ٤/٥١ . وهو بلا نسبة في شرح الأشمـوني على ألفيَّة ابن مالك ١/٢٥١ ، ٣/٥١ ؛وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ١٥٧؛ وهمع الهوامع ١/١٢٧ .والشاهد فيه قوله : « بأعجلهم » حيث دخلت الباء الزائدة على خبر « أكن ».

(١) البيت لدريد بن الصِّمَّة في ديوانه ص ٤٨ ؛ وجمهرة أشعار العرب ص ١٧٧ ؛ والدرر اللوامع ١/١٠١ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٠٢ ؛ وشـرح شواهـد شروح الألفية ٢/١٢١ ؛ ولسان العرب (قعد) . وهو بلا نسبة في همع الهوامع ١/١٢٧ . والقعدد هنا ، الجبان القاعد عن الحرب والمكارم . والشاهد فيه قـوله : « بقعـددِ » حيث دخلت الباء على خبر « يجدني » وهو فعل من أفعال القلوب .

(٢) في الطبعتين : أمراً ، وهو تصحيف .

(٣) البيت بلا نسبة في الخزانة ٤/١٦٠ ؛ والدرر اللوامع ١/١٠١ ؛ وشرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك ١/٢٥٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٠٢ ؛ وشرح شواهـد شروح الألفية ٢/١٣٤ ؛ وشرح المفصل ٨/١٣٩ ؛ ولسان العرب (كـلا) ؛ وهمع الهوامع ١/١٢٧ . والشاهد فيه قوله : « بهيِّن » حيث دخلت الباء على خبر « لكنَّ » المثبت .

الفصل الثالث من النوع الأول

من نوعي الأحاديّة وهي المحْضة
حرف السِّين[1]

وهي مشاركة للزاي ، والصّاد في المخرج ، ومخـرج ثلاثتهـا من بين طرف اللِّسان ، وفُويق الثنايا السُّفلى ، وتُعدّ من الحروف المهموسة ، وتدخل في الحروف الرخوة ، وتُعدّ في الصَّفيـريَّة أيضـاً . وهي من حروف الـزيادة العشرة[2] ، فتقع في بعض الكلمات بعضاً كما في باب الاستفعال.

وتقع حرفاً مستقلاً من حروف المعاني . وهي قسمان : الأوّل الداخلة على الكلمة ، وتُسمّى حرف استقبال لجَعْلِها المضارع للاستقبال ، بعد أن كان صالحاً للحال ، وحرف تنفيس ، لأنّه نَفَّس زمانه الذي كان صالحاً للحاليَّة ، فصَيَّره مُسْتَقْبَلاً . وقد يُقال لها حرف تخصيص ، أيضاً ، لأنَّها خَصَّت زمـان المضارع بعد صـلاحيّته للحـال بالاستقبـال ، وقال بعضُهم : إنَّـه بعض من « سوفَ » ، ولذلك شاركه في التخصيص بالاستقبال . وقال ابن أياز[3] : وهو مذهب الكوفيِّين.

واختلفوا ، أيضاً ، في أن زمانيهما مُتَساوٍ ، أو « سوفَ » أوسع زماناً من السِّين على مـذهبَين : فصاحب « التسهيـل » ذهب إلى أنَّ السِّين فَرْع على « سوفَ » وحرف من حروفه ، وأنَّ زمانيهما متسـاويان[4] . واحتـجَّ من زعم

---

(١) راجع مبحث السين في الجنى الداني ص ٥٩ ـ ٦٠ ؛ ورصف المباني في شرح حروف المعـاني ص ٣٩٣ ـ ٣٩٨ ؛ وسـرّ صنـاعـة الإعـراب ١/١٩٧ ؛ ومغني اللبيب ١/١٤٧ ـ ١٤٨ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٦٩ ـ ٢٧١ .

(٢) تُجمع هذه الحروف في لفظة « سألتمونيها » .

(٣) هو حسين بن بدر بن أياز بن عبد الله البغدادي (. . . ـ ٦٨١هـ /١٢٨٣ م) . وَلي مشيخة النحو في المستنصريَّة . من مؤلَّفاته : « قواعد المطارحة » ، و« المحصول » في شرح الفصول لابن معطي . (الزركلي : الأعلام ٢/٢٣٤) .

(٤) راجع ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف. ج ٢ ، ص ٦٤٦ ـ ٦٤٧ .

الاستقلال ، وأنَّها ليست فرعاً على « سوفَ » بأنَّ السِّين من « سوف » كالنون الخفيفة من النون الثقيلة ، فكما لا تُعَدّ الخفيفة بعضاً من الثقيلة ، كذا لا تُعدّ السِّين بعضاً من « سوفَ » ، وإن توافَقت الحروف فيهما .

قال صاحب « التسهيل » : لمّا رأينا أنَّ النون الخفيفة تقابِل مقابَلة لا يُقابَل بها الثقيلة ، حكَمْنا بالاستقلال ، وذلك من وجهين : أحدهما أنَّها تُحذف عند ملاقاة ساكن ، كما تقول في « اضْرِبَنْ ، يا زيدُ » : « اضربَ اليومَ ، يا زَيْدُ » ، بفتح الباء ، وحذف نون التوكيد ، كقوله (من المنسرح) :

لا تُهِينَ الفَقيرَ عَلَّكَ أنْ [م] تركَعَ يوماً، والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ(١)

وثانيهما : إبدالها ، في الوقف ، ألفاً ، كقول الشاعر (من الطويل) :

[وذا النُّصُبَ المنصوبَ لا تَنْسُكَنَّهُ ولا تَعْبُدِ الأوثانَ] واللّهَ فاعْبُدا(٢)

---

(١) البيت مع نسبته إلى الأضبط بن قريع في خزانة الأدب ٥٨٨/٤ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٨/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيَّة ٣٣٤/٤ . وهو بدون نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٢١/١ ؛ وأوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك ١١١/٤ ؛ ورصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٢٤٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٥٠ ؛ وشرح المفصَّل ٤٣/٩ ، ٤٤ ؛ ولسان العرب (قنس) و(هون) ؛ ومغني اللبيب ١٦٦/١ ، ٧١٥/٢ . والشاهد فيه قوله : « لا تُهين الفقيرَ » ، وأصله : لا تُهيِنَنْ الفقير بنون توكيد خفيفة ، فحذف هذه النون الخفيفة تخلّصاً من التقاء الساكنين اللذين هما نون التوكيد ولام التعريف في « الفقير » . والعرب تحذف نون التوكيد الخفيفة الساكنة وهي تريدها ، فتبقى الكلمة على ما كانت عليه والنون متّصلة بها ، سواء أكان بعدها ساكن ، أم لم يكنْ ، ولهذا شواهد كثيرة في كلام العرب . وفي البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله : « علَّكَ » حيث أتت «عَلَّ » لغةً في « لعلَّ » عند من زعم زيادة اللام .

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٧ ؛ وله روايات مختلفة . وقد أثبتُّ الرواية التي في الديوان ؛ وهو مع نسبته إلى الأعشى في الأزهية ص ٢٧٥ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٨/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيَّة ٣٤٠/٤ ؛ وشرح المفصل ٨٨/٩ ، ٢٠/١٠ ؛ والكتاب ٥١٠/٣ ؛ ولسان العرب (سبح) و(نصب) و(نون) ؛ وهو بدون نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٥٧/٢ ؛ وأوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك ١١٣/٤ ؛ ورصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٣٢ ، ٣٣٤ ؛ وشرح =

وقوله [من الطويل] :

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً فَأَحْرِ بِهِ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيا[1]

ولو وقَفْتَ على ﴿لَنَسْفَعَنْ﴾[2] لوقفْتَ بالألف، فلو كانت الخفيفة فرعاً من الثقيلة ، لكان حذفها في الأولى ، وإبدالها في الثانية ، بعد التخفيف ، إجحافاً . وقد مَنَع من تـوالي إعـلالين في الأسماء والأفعال ، ففي الحروف أَوْلى . وفيه نظر : لأنَّ « سَفَ » فرع « سوفَ » ثُمَّ قد فُرِّع السِّين عليها ، فقد توالى إعلالان ، وحصل الإجحاف أيضاً ، ولمّا رأينا أنَّه قد فُرِّع على «سوف» ، مثل « سَوْ » و « سَيْ » ، و « سَفَ » ، ولم نَجِدْ لها مانِعاً من التفريع ، حَكَمْنا بأنَّها مفرَّعة عليها .

وأمّا كونه تصرّفاً لا يليق بالحروف ، فمنقوض بفروعها الثلاثة الأخرى عليها بإجماع ، واحتُجَّ ، أيضاً ، بالاستقلال وعدم التفريع على «سَوفَ» أنَّ الحذف تصرّف ، فلا يليق بالحروف التي حقّها الجمود ، وبأنَّه لو كان فرعاً ، لكانَ أبعدَ من الأصل ، والفروع الثلاثة الأخرى أقرب منها . وكان يجب أن يكون استعمالهُنَّ أكثر منها ، واستعمالها أكثر منهنّ ، فليست فَرْعاً .

وقد أُجيب : أمّا عن الأوَّل : فبأنَّ « لَعَلَّ » فُرِّع عليها عدّة فروع ، وأنَّه قد سُلِّم أنَّ الثلاثة الباقية فروع بإجماع[3] .

= المفصل ٩/٣٩ ؛ ومغني اللبيب ١/٤١٢ . والنُّصب : الصنم المنصوب . ونسك البيت : أتاه ، ونسك كذلك ذبح . والشاهد فيه قوله : « فاعبدا » ، والأصل : « فاعبُدَنْ » بنون توكيد خفيفة ، فلمّا أراد أن يقف عليها أبدلها ألفاً .

(١) البيت بدون نسبة في شرح ابن عقيل ص ٤٤٦ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٣/٦٤٥ ؛ ولسان العرب (غضب) و (غير) ؛ ومغني اللبيب ١/٣٧٤ . وغضبى : اسم للمئة من الإبل . وصريمة : قطعة من الإبل ما بين العشرين والثلاثين . والشاهد فيه قوله : « وأحرِيا » ، والأصل : « وأَحْرِيَنْ » بنون توكيد خفيفة ، فلمّا أراد أن يقف عليها أبدلها ألفاً .

(٢) من الآية: ﴿ لنسفعاً بالناصية ﴾ (العلق: ١٥). وفي الطبعتين: «لنسعَفَنَّ»، وهذا تحريف.

(٣) راجع الفصل الرابع من الباب الرابع من هذا الكتاب .

وأمّا عن الثاني : فإنَّ الفرع قد يفوقُ أصلَه ، فإنَّ « أباً » ، و« أخاً » المنقوصَين فرع على المقصورين ، و« نِعْمَ » ، و« بِئْسَ » ، بسكون العين ، فرع مكسورِهما ، واستعمال الفَرْع فيهِنَّ أكثر من الأصل ، فَلأَنْ يفوقَ فرعٌ فرعاً أهون.

وأمّا الزمان ، فمذهب جماعة أنَّ مدَّة التنفيس بـ «سوفَ » أطول من مدّته بـ « السِّين » . ويستأنسون بأنَّ زيادة الحروف تدلّ على زيادة المعنى ، وبذلك قرّروا أنَّ « الرحمٰن » أشدُّ مبالغةً من « الرحيم » لزيادة أحرفه .

وادّعى صاحب « التسهيل » تَساوي زمانيهما ، وأَبْطَلَ تفاوتهما بالقياس والسّماع . أمّا القياس ، فقال : إنَّ الماضي والمستَقْبل متقابلان ، والماضي لا يُقصد به إلاَّ مطلق المضي دون تعرّض لقربه ، أو بعده ، فكذا يجب أن يُقصَدَ بالمستقبل ، أيضاً ، مطلق الاستقبال دون تعرض لقربه ، أو بعده ، ليَجْري المتَقابلان على سنَن واحدٍ ، فيجب أن يتطابقَ « سَيَفْعَلُ » ، و« سوفَ يَفْعَل » ، لذلك قال والدي ، رحمه الله : وفيه نظر ، لأنَّ مضي الماضي هو ، بوضعه ، لا يفتقر إلى قرينة بخلاف الاستقبال في المضارع ، فإنَّه موضوع بالاشتراك بينه وبين الحال ، ولذلك افتقر إلى قرينةٍ تُخلِّصه للاستقبال ، فَلَو تساوى الحرفان فيه ، لوقع أحدهما زائداً للاستغناء عنه بالآخر ، ولَصارَ لأحدِ المتقابِلين ، وهو الماضي ، مزيَّة على المقابِلِ الآخَر ، وهو المستقبل ، إذ الماضي له حرف يُقَرِّبه من الحال ، وليس للمستقبل مثله ، فإذا جُعِلت « السِّين » لتقريب المستَقْبل من الحال ، تَصير مقابِلَةً لِـ « قَدْ » ، وتكون « سوفَ » دالَّةً على الاستقبال مُغْنِيَةً عَمّا يُرادفها ، فيحصل التماثل ، ويُفقد التفاضُل .

وأمّا ما ذكره حجّةً بالسّماع ، فقد ذكَر عِدَّةَ آيات قد نُفِّسَ زمانُها تارةً بـ « السِّين » ، وأخرى بـ « سَوفَ » ، وادّعى المساواة بينهما ، وذلك ضعيف إمّا، أوَّلاً ، فلِمَنْع المساواة بينهما، وإمّا، ثانياً، فلِجَواز حَمْل كلّ واحدة منهما على أختها في الدلالة على معناها ، وإمّا ثالثاً فَلِأَنَّهُ قد يُورِدُ الشَّخْصُ لفظاً موضوعاً لبعد الزمان مكانَ ما وُضِعَ لقربه ، لشدّة تعلّق خاطره بحصوله ، فيتَخَيَّل أنّه

واقِع ، وبالعكس . وقد وُجِدَ ذلك في كثير من الأبواب ، كما يُعبَّر ، بِلَفْظ الماضي ، عن أَمْرٍ مُسْتَقْبَل ، لشدَّة تعلّق الخاطر بوقوعه ، وجَزْم الذِّهن بحصوله ، كقوله تعالى : ﴿ أتى أَمْرُ اللهِ ﴾[1] ، وكذلك العكس ، كما تقرَّر في غير هذا العلم في الالتفاتات .

(القسم الثاني) : السِّين اللاّحقة لآخر الكلمة لكاف المؤنَّثة ، وهي بكْريَّة ، وتُسَمَّى سين الكَسْكَسَة[2] ، بفتح الكاف وكسرها .

وفي كتاب « المفصَّل »[3] ، وعن معاوية[4] أنَّه قال يوماً : مَنْ أَفْصَحُ الناس ؟ فقام رَجُلٌ من جَرْمٍ [5] ،وجَرْم من فُصحاء الناس ، فقال : قوم تَباعدوا

---

(١) النحل : ١ .

(٢) الكسكسة خاصَّة لهجيَّة تُعزى إلى قبيلة بكر ، أو الى هوازن ، أو إلى ربيعة ومضر ، أو لتميم . واختلف اللغويُّون في ماهيَّتها ، وذلك على أربعة أقوال :
أ ـ إبدال كاف المخاطبة سيناً ، نحو : « أُمُّسِ » في « أُمُّكِ » .
ب ـ زيادة سين على كاف المخاطبة في الوقف ، نحو :« أُمُّكِسْ » في « أُمُّكِ » .
ج ـ إلحاق كاف المذكَّر سيناً فرقاً بين خطابي المذكَّر والمؤنَّث عند الوقف ، نحو : « أبوكَسْ » في « أبوكَ » .
د ـ إبدال كاف المخاطبة تاءً وزيادة السِّين ، نحو: « أبوتِسْ » في « أبوكِ » . (راجع رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية ص ١٤٠ ـ ١٤١) .

(٣) هو كتاب مشهور في النحو وَضَعَه الزمخشري (محمود بن عمر) وقد كتب عليه ابن يعيش (يعيش بن علي) شرحاً مشهوراً مطبوعاً .
والرواية الآتية وردت في شرح المفصل ٤٨/٩ ؛ وفي العقد الفريد ٤٧٥/٢ ، ٣٢٠/٣ ـ ٣٢١ ؛ والبيان والتبيين ٢١٢/٣ ـ ٢١٣ .

(٤) هو معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أميَّة (٢٠ق هـ/ ٦٠٣م ـ ٦٠هـ/ ٦٨٠م) مؤسِّس الدولة الأمويَّة وأحد دهاة العرب المتميِّزين الكبار . ولد بمكة ومات بدمشق . وهو أحد عظماء الفاتحين في الإسلام . (الزركلي : الأعلام ٢٦١/٧ ـ ٢٦٢) .

(٥) جَرْم : بطن في طيِّء . وجرْم بن رَيَّان : بطن في قضاعة . (الفيروزأبادي: القاموس المحيط . مادة (جرم)) .

عن فراتيَّة[1] العراق ، وتيامنوا عن كشكشة[2] تميم ، وتياسَروا عن كسكسة بكر ، ليست فيهم غَمْغمة[3] قضاعة ، ولا طمطمانيَّة[4] حِمْيَر .

قال معاوية : ومَنْ هم ؟ قال : قومي ، وأَنْشَدَ [من الكامل] :

---

(١) لم أقع على تفسير لهذه الظاهرة اللهجيَّة . قال ابن يعيش : « والفراتيَّة لغة أهل الفرات الذي هو نهر أهل الكوفة . والفراتان : الفرات ودجيل » (ابن يعيش : شرح المفصَّل ٤٩/٩ ، وعنه في خزانة الأدب للبغدادي ٥٩٦/٤) . ولعلَّ المقصود بهذه الظاهرة السرعة في الكلام وما يترتَّب على ذلك من سقوط الحروف وتقصير الحركات .

(٢) خاصَّة لهجيَّة تعزى إلى ربيعة ومضر ، وإلى بكر وبني عمرو بن تميم وناس من أسد . واختلف اللغويّون في ماهيَّتها ، وذلك على ثلاثة أقوال :

أ ـ إبدال كاف المؤنَّث شيناً في الوقف للتفريق بين المذكَّر والمؤنَّث .

ب ـ إبدال كاف المؤنَّث شيناً في الوقف والوصل معاً .

ج ـ إبدال كاف المؤنَّث تاء وزيادة الشِّين ، نحو : « أبوتِشْ » في « أبوكِ » . (راجع رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية . ص ١٤١ ـ ١٥٠) .

(٣) قال المبرد : « والغمغمة أن تسمع الصوت ، ولا يتبيَّن لك تقطيع الحروف » (المبرد : الكامل في اللغة والأدب ٢٢١/٢ وعنه في العقد الفريد ٤٧٦/٢ ؛ وخزانة الأدب ٥٩٦/٤) . وقال الحريري : « وأمَّا غمغمة قضاعة فصوت لا يفهم لتقطيع حروفه » (الحريري : درّ الغواص ص ٢٥١) وقال ابن يعيش : « والغمغمة أن لا يتبيَّن الكلام ، وأصله أصوات الثيران عند الذعر ، وأصوات الأبطال عند القتال » (ابن يعيش : شرح المفصل ٤٩/٩) . وقد قرَّر مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة حذف الغمغمة من ألقاب اللهجات العربيَّة واعتبارها مرادفة للعجعجة بحيث لا يُنسب لقضاعة إلَّا العجعجة . (راجع مجموعة المصطلحات المجلد ٢١ (١٩٧٩ م) ص ١٤٢) .

(٤) خاصَّة لهجيَّة تُنسب إلى طيِّء ، والأزد ، وإلى قبائل حِمْيَر في جنوبيّ الجزيرة العربيَّة . وتتمثَّل في إبدال لام التعريف ميماً ، فيُقال فيها مثلاً : « طاب امْهَواءُ ، وصفا امْجَوُّ » أي : طاب الهواءُ وصفا الجوّ . ويروى من هذا القبيل أنَّ أعرابيّاً سأل النبي (ﷺ) : « هل من امْبِرّ امْصِيام في امْسَفَر ؟ » (أي : هل مِنَ البرّ الصِّيام في السَّفَر ؟) ، فأجابه النبيّ على لغته مجامِلاً : « ليس من امْبِرّ امْصِيام في امْسَفَر » (أي : ليس من البرّ الصِّيام في السَّفَر) . وفي هذه الرواية تستوي « أل » الشَّمسيَّة و« أل » القمريَّة في إبدال لامها ميماً . وقيل إنَّ هذه اللغة مختصَّة بالأسماء التي لا تُدغَم فيها لام « أَلْ » في أوَّلها ، نحو : « فَرس » و« قَمر » بخلاف « صحراء » و« ناس » . (راجع ابن هشام : مغني اللبيب ٤٩/١) .

يَتْبَعْنَ قُلَّةَ رَأْسِهِ فكأنَّها حِزَقٌ يمانِيَةٌ لِأَعْجَمَ طِمْطِمِ (1)

والله أعلم .

---

(1) البيت لعنترة بن شدّاد ، وهو في ديوانه ص ٢٠٠ ، والرواية فيه (من الكامل) :

يأوي إلى حِزَقِ النَّعامِ كما أَوَتْ حِزَقٌ يمانيةٌ لأَعْجَمَ طِمْطِمِ

يَتْبَعْنَ قُلَّةَ رأسِهِ وكأنَّهُ زوجٌ على حَرَجٍ لَهُنَّ مخَيَّمِ

والبيت مع نسبته إلى عنترة في شرح المفصّل ٤٩/٩ ؛ والعقد الفريد ٤٧٧/٢ ؛ ولسان العرب (حزق). وفي البيتين السابقين وصف الشاعر ظليماً (ذكر النعام) ، فقال إنّه يأوي إلى حزق النعام ، وهي جماعاتها (واحدتها حزقة وحزيقة) ، والطمطم الذي لا يُفصح شيئاً ، شبّه النعام حول هذا الظليم بقوم من اليمن حول رجلٍ من العجم يسمعون كلامه ولا يفهمونه ، وخَصَّ أهل اليمن لقربهم من العجم . وقلّة الرأس : أعلاه . والزوج : النمط . والحرج : عيدان الهودج وقيل : هو سرير الموتى . والمخيّم : الذي جُعِل كالخيمة . والمعنى : ينظرن إليه من بعيد رافعاً رأسه فيتبعنه .

الفصل الرابع
من
النوع الأوّل

من نوعي الحروف الأحاديّة المحضَة
حرف الفاء (١)

وهي من الحروف الشفهيّة المذكورة عند الباء ، وليست من حروف الزيادة العشرة(٢) ، فلا تكون إلاّ مستقلّة ، فلا تَعمل أَبداً ، لدخولها الأسماء ، والأفعال ، ولكن قد يحصل ، عند وجودها في بعض الأماكن ، أَثر فيُنسَب إليها مجازاً ، ويكون الأثر ، في الحقيقة ، لمَحْذوف يجوز حذفه عند وجودها . ويكون ذلك في النّوعين.

أمّا الأسماء ، فذلك عند دخولها على نكرة موصوفة يجوز دخول « رُبَّ » عليها ، كقول امرىء القيس(٣) [من الطويل] :

فَمثلِكِ حُبْلَى قد طَرَقْتُ وَمُرْضِع
[فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذي تَمائِمَ مُحْوِلِ](٤)

---

(١) راجع مبحث الفاء في الأزهيّة ص ٢٤١ ـ ٢٤٨ ؛ والجنى الداني ص ٦١ ـ ٧٨ ؛ وحروف المعاني ص ٣٩ ؛ ورصف المباني ص ٣٧٦ ـ ٣٨٧ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٤٧ ـ ٢٧٦ ؛ ومغني اللبيب ١/١٧٣ ـ ١٨٢ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٠٧ ـ ٣٢٠ .

(٢) تُجمع هذه الحروف في اللفظة « سألتمونيها » .

(٣) هو امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث الكنديّ (نحو ١٣٠ ق هـ / نحو ٤٩٧ م ـ نحو ٨٠ ق هـ / نحو ٥٤٥ م) أشهر شعراء العرب . مولده بنجد ومات بأنقرة. كان أبوه ملك أسد وغطفان وأمه أخت المهلهل الشاعر . لقّب بالملك الضِّلّيل وبذي القروح . (الزركلي : الأعلام ٢/١١ ـ ١٢) .

(٤) ديوانه ص ١٢ ؛ والبيت مع نسبته إليه في شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٤١٦ ؛ ومغني اللبيب ١/١٤٥ ، ١٧٣ . وطرقت: جئت ليلاً. وتمائم : جمع تميمة ، وهي التعويذة التي تعلّق على رقبة الإنسان . وذو تمائم : كناية عن الطفل . ومُحْوِل : أتى عليه حول وهو السنة . والشاهد فيه قوله : « فَمثْلِكِ » حيث جرّ « مثل » بـ « ربَّ » المحذوفة بعد الفاء .

فالأكثر روايتها بالجرّ ، وعند كثيرين أنَّ جرّها بـ « رُبّ » محذوفةً ؛ لأنَّ المعنى عليه . وذهب جماعة إلى أنَّ الجرَّ بها نفسها ، وساوَى بَيْنَها وبين واو « رُبَّ » في أنَّ الجرّ بهما لا بـ « رُبَّ » محذوفة .

ورجَّحه أبو حيّان ، قال : لأنَّ البصريِّين لا يُجوِّزون عمل حرف الجرّ محذوفاً ، ويُضْعِفه جَرُّ المقْسَم بِهِ لحرفِهِ محذوفاً ، كما قُدِّم في فصل الهمزة[١] ، وفي قولهم : « هاللهِ ذا » بجرّ اسم « الله » . فإنْ قيل : ذلِكَ عند نيابةِ الهمزة و « ها » عن حرف القَسَم ، قيل : وهنا عند نيابة « الفاء » عن « رُبَّ » . وطائفة ثالثة يُفرِّقون بين « الواو » و « الفاء » ، فيجعلون المجرور بعد « الفاء » بـ « رُبَّ » محذوفةً لقِلَّة وروده ، وبعد « الواو » بمعنى « رُبَّ » بالواو لكثرة وجوده .

وأمّا الأفعال ، فإنَّ الفعل المضارع يَنتصِب بعد الفاء بشرطين : أحدهما السَّببيَّة ، أي : يكون الأوَّلُ سبباً للثاني . وثانيهما أن يكون قبلها أحد الأشياء السبعة ، وهي الأمر ، نحو : « قُمْ فَأُكْرِمَكَ » ، والنهي ، نحو : « لا تَنَمْ فَأضْرِبَك » ، والاستفهام ، نحو: ﴿ **فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعوا لَنا** ﴾[٢]، والتمنّي ، نحو : « لَيْتَني كُنْتُ معهم ، فَأفوزَ فوزاً عظيماً » ، والعَرْض ، نحو : « ألا تَنْزِلُ فِينا ، فَنُكْرِمَكَ » ، والترجّي ، نحو : ﴿ **لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبابَ * أَسْبابَ السَّمواتِ فَأَطَّلِعَ** ﴾[٣] ، في قراءة من نصب « فأطلعَ »[٤] والنفي ، نحو : ﴿ **لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَموتوا** ﴾[٥] ، والجواب في : ﴿ **ولا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ من عذابها** ﴾[٦] محذوف للقرينة ، أي : فَيَسْتَريحوا ، بدليل قوله : ﴿ **كذلك نَجْزي كُلَّ كَفورٍ** ﴾[٧] .

---

(١) راجع الفصل الأوّل من هذا الباب ، وفي حذف حرف القسم اختلاف ، ورأى سيبويه إجازة الحذف ، ورأيه هو الراجح .

(٢) الأعراف : ٥٣ .

(٣) غافر : ٣٦، ٣٧ .

(٤) روى حفص هذه القراءة ، وقرأ الباقون برفعها (الجزري : النشر في القراءات العشر ٢/٣٦٥) .

(٥) فاطر : ٣٦ . (٦) فاطر : ٣٦ . (٧) فاطر : ٣٦ .

وهذه الفاء ، في الحقيقة ، هي الفاء العاطفة ، وتعطف جملةً تقديراً على جملةٍ تحقيقاً ، فتُقَدَّر الكلام بقولك : « إنْ يكُنْ مِنْكَ قِيامٌ ، فَإكْرامٌ مِنّي » ، فنصبها الفعل بتقدير « أنْ » ، وكذا إذا عطفَتْ مضارِعاً على اسمٍ ، فإنّها تنصبه بتقدير « أنْ » أيْضاً.

وأمّا الفاء ، في غير هٰذين الموضعين ، فهي عاملة مطلقاً ، ولها مواقع :

(**أحدها**) : العاطفة ، فَتُشرِك الثاني في إعراب الأوَّل . هذا في المفردات ، وأمّا في عطْف الجُمل على الجُمل ، فهي للاستئناف ، وتعطف لاحِقاً على سابق تَقدَّمه مُرَتَّباً بلا مهلةٍ بينهما ، والترتُّب يكون حِسّاً ، كقولك : « تَوضَّأْتُ ، فَصَلَّيْتُ » ، وقد يكون حكْماً ، نحو : « دخَلْتُ مدينَةَ كذا فكَذا ».

وقيل : إنَّها لا تُرتِّب بين المشتركات في المحلّ والمطر ، فيُقال : « عَفا مكانُ كَذا فَكَذا »[1] ، أو « مُطِرَ مكانُ كذا فمكانُ كذا»[2]. وإنْ كان المعطوفان وُجِدا معاً ، واستمرار مدّة حصول المترتّب وطوله لا يُنافي الترتيب ، ولا يخرج عنه ، كقوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ من السَّماءِ ماءً ، فَتُصْبِحُ الأرضُ مُخْضَرَّةً** ﴾[3] ، فإنَّ اخضرار الأرضِ مُبْتَدأ بعد نزول المطر ، وإنّما يتمّ بمدَّة ومهلة ، فجيء بالفاء نَظَراً إلى أنّه لا فَصْل بين نزول المطر ، وابتداء الاخضرار . ولو قيل : ثُمَّ تُصبحُ الأرضُ مخضرَّةً ، نَظَراً إلى تمام الاخضرار ، لَجاز . ويتَّضِح من قوله تعالى : ﴿ **جَعَلْناهُ نُطْفَةً في قَرارٍ مَكين * ثُمَّ خَلَقْنا النُّطْفَةَ عَلَقَةً** ﴾[4] ، نَظَراً إلى تمامِ صيرورة النُّطفة علقةً ، ثمَّ قال : ﴿ **فَخَلَقْنا العَلَقَةَ مُضْغَةً ، فَخَلَقنا المضْغَةَ عِظاماً ، فَكَسَوْنا العِظامَ لَحْماً** ﴾[5] ، نظراً إلى ابتداء كلّ طور ، ثُمَّ قال : ﴿ **ثُمَّ أَنْشَأْناهُ خَلْقاً آخر** ﴾[6] إمّا نَظَراً إلى تمام الطَّور

---

(١) يُقال ذلك وإن كان عَفاؤهما في وقت واحد .

(٢) يُقال ذلك وإن كان المكانان مُطِرا في وقت واحد .

(٣) الحج : ٦٣ . وقيل الفاء في هذه الآية للسَّببيَّة ، وفاء السَّببيَّة لا تستلزم التعقيب ، بدليل صحَّة قولك : « إنْ يُسلمْ ، فهو يدخلُ الجنَّةَ » ومعلوم ما بينهما من المهلة .

(٤) المؤمنون : ١٣ - ١٤ .

(٥) المؤمنون : ١٤ .

(٦) المؤمنون : ١٤ .

الأخير ، وإمّا استبعاداً لهذا الطّور الذي فيه كمال الإنسانيَّة بالنسبة إلى الأطوار المتقدِّمة ، ﴿ **فَتَبارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الخالِقين** ﴾[1] .

وقد يُفْقَد الترتيب فيها ، فتُفيد الجمعيَّة فقط كالواو ، كقوله [من الطويل] :

[قِفا نَبكِ مِنْ ذِكْرى حَبيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوى] بَيْنَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ[2]

ويُقال : « دَخَلْتُ مدينَةَ كذا فمدينةَ كَذا » ، أي : إنّه لم يَشْتَغِل بعدَ دخولِ الأُولى بأمرِ الدخول إلى غير الثانية ، والغالب كون المعطوف بها مُسبَّباً ، والمعطوف عليه سَبباً له ، كقوله تعالى : ﴿ **فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّه كلماتٍ ، فَتابَ عليه** ﴾[3] .

ولا تنافي بين السَّببيَّة والعطف ، فقد تُفيد السَّببيَّة ، وهي ، مع ذلك ، عاطفة ، كالمثال المذكور ، وقولهم : « يقومُ زيدٌ ، فيغضَبُ عَمْرٌو » ، ولكن لا تُلازم السَّببيَّة العطف ، نحو : « إنْ لقيتَه فأكْرِمهُ » . وقد يُعْطف بها مفصَّل على مُجْمَل ، نحو : ﴿ **فَأَزَلَّهُما الشيطانُ عَنها ، فَأَخْرَجَهما مِمّا كانا فيه** ﴾[4] ، ﴿ **وكَمْ مِنْ قريَةٍ أَهْلَكْناها ، فجاءَها بأْسُنا بَياتاً** ﴾[5] ، وتقول : « أَجَبْتُهُ ، فقُلْتُ : لَبَّيكَ » ، و « ناديتُهُ ، فقُلْتُ : يا زيد » .

(**وثانيها**) : الواقعة في جواب الشَّرط ، حيث لم تُؤثِّر أداةُ الشَّرط فيه لا لَفْظاً ، ولا معنىً لربطه به حينئذٍ ، أمَّا لو أثَّرتْ لفْظاً ، كالجزم في المضارع ، أو معنًى ، كقَلْبِ معنى الماضي إلى الزمن المستَقْبل ، فلا يجوز الإتيان

---

(١) المؤمنون : ١٤ .

(٢) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٨ ؛ والجنى الداني ص ٦٣ ، ٦٤ ؛ وخزانة الأدب ٤/٣٩٧ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٦٣ ؛ والكتاب ٢/٢٠٥ ؛ ومغني اللبيب ١/١٧٤ . وسقط اللِّوى ، والدخول ، وحومل : أسماء مواضع . والشاهد فيه قوله : « فَحَوْمَلِ » حيث أفادت الفاء الجمعيَّة فقط دون الترتيب .

(٣) البقرة : ٣٧ .

(٤) البقرة : ٣٦ .

(٥) الأعراف : ٤ .

بالفاء . وحيث لم تُؤثِّر أداةُ الشرط في الجواب ، فَلا بُدَّ من الفاء لتربطه بالشَّرط ، نحو : « إنْ قامَ زيْدٌ ، فَقُمْ ، أو فَعَمْرو قائِمٌ ، أو فَقَدْ قامَ عَمْرو » . وكذلك الْتُزِمَتْ مع « أمّا » ، بفتح الهمزة ، فتدخل على الخبر ، نحو : « أمّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ» ، أو المبتدأ المفصول بينه وبين « أمّا » إمّا بخَبَر ، نحو : « أمّا عندَكَ فزَيدٌ » ، أو معمول الخبر ، نحو : « أمّا عنْدَكَ فزَيْدٌ قائِمٌ » كما سيأتي [١] .

(**وثالثها**) : الواقعة في خبر المبتدأ المتضمِّن معنى الشّرط ، وهو أن يكون موصولاً صلته فِعْل ، أو ظرف ، أو نكرة موصوفة بفِعل أو ظرف ، أو اسماً موصوفاً بموصول كذلك ، كقولك : « الذي يأتيني فَلَهُ دِرْهم » و « الذي في الدارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ » ، أو « كُلُّ رجلٍ يأتيني أو في الدار فله دِرهم » ، و ﴿ **قُلْ : إنَّ الموتَ الذي تَفِرّونَ منْهُ فإنَّهُ مُلاقيكم** ﴾[٢] .

(**ورابعها**) : الواقعة في جواب « إذا » المتضمِّنة معنى الشَّرط ، نحو : « إذا توضَّأْتَ فَصَلِّ » ؛ لأنَّ « إذا » ليست من أدوات الشّرط ، ولكنّها مُفهِمة معناه . وعند بعضهم : إنَّ الفاء الداخلة على « إذا » الفُجائيَّة هي الفاء الجزائيَّة ، وعند أبي الفتح هي عاطفة . وقال أبو عليّ[٣] : هي زائدة .

(**وخامسها**) : الزائدة ، وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها لِما قَبْلها لزوم الجزاء للشَّرط ، وقد تُزاد لغير ذلك ، كقوله [من الكامل] :

لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِساً أهْلَكْتُهُ فَإذا هلكْتُ فَعِنْدَ ذلِك فَاجْزَعِي[٤]

---

(١) راجع الفصل التاسع من الباب الرابع من هذا الكتاب .

(٢) الجمعة : ٨ .

(٣) هو أبو علي الفارسيّ وقد تقدَّمت ترجمته .

(٤) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٥٧ ؛ والخزانة ١/١٥٢ ، ٤٥٠ ، ٣/٦٤٢ ، ٤/٤١٠ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيَّة ٢/٥٣٥ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٢/٨٢٩ . وهو بلا نسبة في الأزهيَّة ص ٢٥٧ ؛ والجنى الداني ص٧٢ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٦٤ ؛ وشرح المفصَّل ٢/٣٨ ؛ والمقتضب ٢/٧٦ . والمنفِس : المال النفيس . والشاهد فيه قوله : « فعند » حيث دخلت الفاء الزائدة على « عند » . =

لأنَّه قد أدخل الفاء على « عند » مع قوله « فاجْزَعي » ، فلا بُدَّ من الحكم بزيادة إحداهما . وبعضهم ينسب أنَّ القول بزيادتها هو مذهب الأخْفش.

هذا ما تقرَّر بين العلماء من مباحث الفاء ، وإن فُرِّع على ذلك غيرُه ، ففي الحقيقة راجع إليه[1] ، والله أعلم .

= ويروى : « إن منفِسٌ » ، بالرفع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والأكثر أن يلي « إن » الشرطيَّة فعل .

(١) تأتي الفاء أيضاً حرفاً لتزيين اللفظ متصلاً بـ « قَطْ » . و « حسب » ، و « صاعداً » . . . نحو : « أعطيتُه ستِّينَ ليرةً فقَطْ » .

الفصل الخامس من النوع الأوّل

الحروف الأحاديّة المحضَة
حرف اللام [1]

وهي تخرج من أدنى حافّة اللّسان إلى منتهى طرفه ما بينها وما يليها من الحنك الأعلى ما فويق الضّاحك ، والنّاب ، والرباعيّة ، والثنيّة . ويجب أن تعلم أنَّ بعض النحاة يُعبِّر عن « أل » المعرِّفة للاسم باللّام وحدها ، وليس بجيِّد ، فإنّ المحقِّقين يُنكرون ذلك ؛ لأنَّ المعرِّف بالإجماع هو « أَلْ » ، وإنَّما وقع الاختلاف في أنَّ همزتها أصليَّة من نَفْس الكلمة ، وهي مقطوعة ، ولكنّها تسقط دَرْجاً للخفّة لكثرة الاستعمال ، كما هو مذهب الخليل ، أم زائدة للابتداء عند الابتداء بالكلمة المعرِّفة ، فتسقط دَرْجاً للاستغناء عنها ، كما هو مذهب سيبويه[2] ، ففيها المذهبان ، ولكنّ سيبويه قد سَمّاها « أل » في كتابه كما سَمّاها الخليل ، فالتعبير عنها باللّام خطأ ، وقد نبَّهنا عليه في الفصل الأوَّل عند ذكر الهمزة . والمُراد من اللام ، هُنا ، إنَّما هي اللَّام المفردة ، وهي ليست أداة التعريف.

واعْلَمْ أنَّ اللَّام لكونها حرفاً تستحقّ البناء ، لا سيّما وهي على حرف واحد ، وأصل المبنيّ أن يُبنى على السكون ، فكان حقّه البناء عليه ، ولكن لمّا كانت مُعدَّة لصلاحيّة الابتداء بها ، ولا يمكن الابتداء إلَّا بمتحرِّك ، صارت مستحِقّة للحركة ، لكن ، بالنظر الثاني ، وعلى مُقْتَضى أصولهم ، يجب أن تُحرَّك بالفتحة ، لأنَّها أقرب إلى السكون المستحقّ ، وتُفيد التخلّص منه ،

---

(١) راجع مبحث اللام في الأزهيّة ص٢٦٧ ، ٢٩٠ ؛ والجنى الداني ص ٩٥ ـ ١٣٩ ؛ وحروف المعاني ص ٤٠ ، ٤٦ ، ٧٥ ـ ٧٦ ؛ ورصف المباني ص ٢١٨ ـ ٢٥٧ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١/٣٢١ ـ ٤١١ ؛ ومغني اللبيب ١/٢٢٨ ـ ٢٦١ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٥٩ ـ ٣٨٢ . وقد أفرد الزجّاجي للّام كتاباً مستقلاً سمّاه « كتاب اللّامات » ، وكذلك فعل عبد الهادي الفضيلي في كتاب « اللامات » .

(٢) راجع : الكتاب ٣/٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، ٤/١٤٧ .

وهي أخفّ من غيرها ، لكنّهم ، لمّا قسموها إلى العاملة ، كالجارّة ، وإلى الهاملة ، كالمؤكِّدة ، أرادوا التفرقة بينهما للتمييز ، ولم يكتفوا بالعمل مميِّزاً ؛ لأنَّه قد لا يظهر في الكلمة إعراب ، كقولك : « إنَّ الذي قام لهذا » ، فلا يُفرَّق بينهما إلاّ بحركة اللاّم ، فإذا كسروها أفادت الملْك ، وإذا فتحوها فهي للتأكيد ، وكسروا العاملة ؛ لأنّها ، لمّا تغيَّر مصحوبها بتأثّره عنها ، غيّروها في نفسها بكسرها استئْناساً في التغيير بالتغيير ، فنحن ، أيضاً ، نحصر مباحثها في القسمين في بحثين :

(**البحث الأوّل**) : في اللاّم العاملة ، وهي لأنَّها إمّا عاملة في الأسماء أو الأفعال صِنْفان :

(**الصنف الأوّل**) : العاملة في الأسماء . ولا تعمل إلاّ الجرّ ، وهو القياس ؛ لأنَّها لا تعمل إلاَّ إذا اختصَّت ، وحينئذٍ ، فالأصل أن تعمل العمل المختصّ كما أشير إليه ، ثم لِيُعْلَمْ أنَّ بعض العرب تكسرها مطلقاً مع الظاهر والضمير ، وهذا يُعزى إلى خزاعة[1] ، ونقله اللحيانيّ[2] عن بعض العرب ، وبعضهم يفتحها مطلقاً ، رواه أبو عمرو[3] في جماعة منهم يونس[4] وأبو عبيدة[5] ، إلاَّ مع الياء ، نحو : « لي » ، فإنَّهم متَّفقون على كسرها معها ،

---

(١) أي : قبيلة خزاعة .

(٢) هو علي بن حازم (وقيل : علي بن المبارك) لغويّ ، عاصر الفرّاء ، وتصدَّر في أيامه ، وأخذ عنه القاسم بن سلام . من آثاره كتاب في النوادر . (عمر كحالة : معجم المؤلفين ٥٦/٧ ، ١٧٤) .

(٣) هو زبّان بن عمّار التميميّ المازنيّ البصريّ (٧٠ هـ / ٦٩٠ م - ١٥٤ هـ / ٧٧١ م) يلقَّب أبوه بالعلاء ، من أئمَّة اللغة والأدب وأحد القرّاء السبعة . ولد بمكّة ، ونشأ بالبصرة ، ومات بالكوفة . (الزركلي : الأعلام ٤١/٣) .

(٤) هو يونس بن حبيب الضَّبِّيّ بالولاء (٩٤ هـ / ٧١٣ م - ١٨٢ هـ / ٧٩٨ م) ، ويُعرف بالنحويّ ، علامة بالأدب ، كان إمام نحاة البصرة في عصره . أخذ عنه سيبويه والكسائيّ والفرّاء وغيرهم من الأئمَّة . من مؤلَّفاته « معاني القرآن » ، و « اللغات » ، و « النوادر » . (الزركلي : الأعلام ٢٦١/٨) .

(٥) هو مَعْمَر بن المُثَنَّى التَّيميّ بالولاء البصريّ (١١٠هـ / ٧٢٨ م - ٢٠٩ هـ / ٨٢٤ م) من أئمَّة العلم بالأدب واللغة . مولده ووفاته بالبصرة . من مؤلَّفاته « نقائض جرير =

ومنهم ، وهم الأكثرون ، وهذا هو الظاهر المعمول به في رواية الجمهور ، وهو أنَّهم يكسرون مع الظاهر ، ويفتحونها مع الضمير غير الياء . قيل : لأنَّ الضمير يردّ الأشياء إلى أصولها في كثير من الأحوال ، وقد بيَّن أنَّ أصل حركتها الفتح ، فتُردّ إليه ، فيقولون : « المال لِزَيْدٍ ولَكَ وَلَهُ » . وقيل : لا من اللَّبْس ، فإنَّ صيغة المرفوع في الضمائر مباينة لصيغة المجرور ؛ لأنَّه إذا كانت للتأكيد ، يُقال : « إنَّ هذا لأنْتَ » ، وإذا أُريد الملْك ، قيل : « إنَّ هـذا لَكَ » ، فلم يُلْقِهم الفتح في اللَّبس.

ثُمَّ إنَّ الأكثرين يفتحونها مع الظاهر إذا كان مُستغاثاً بِهِ لمشابهة الضمير ، لكن بشرط أن لا يكون معطوفاً ، فلو قيل : « يا لَزيدٍ لِعَمْروٍ»، لم تُفتَح ؛ لأنه مُستغاث من أجله ، فَبَعُد عن مشابهة الضمير.

ويجب أن يُعلم أنَّ لام الجرّ عَبَّر عنها سيبويه بأنَّها للاستحقاق[1] . وقال الفارسيّ : هي للتحقيق ، وعَبَّر عنها المبرِّد[2] بأنَّها تجعل الأوّل لاصقاً للثاني[3] ، وذكروا لها عدّة معانٍ تنحصر في ثلاثة أصول :

(**الأصل الأوّل**) : المعاني التي صرّحوا في اللاَّم بأنَّها من معانيها ، وهي أربعة عشر معنىً :

(**الأوّل**): للمُلْك[4] ، إمّا حقيقةً كـ« الوجودُ لله تعالى » ، وقوله تعالى : ﴿ **لِلّهِ مُلْكُ السَّمٰواتِ والأرضِ** ﴾[5] ، أو مَجازاً ، كقوله تعالى : ﴿ **أمّا السَّفينَةُ فكانَتْ لِمساكينَ** ﴾[6].

= والفرزدق » ، و« مجاز القرآن » ، و« العَقَقة والبرَرَة » . (الزركلي : الأعلام ٢٧٢/٧) .

(١) راجع : الكتاب . ج ٤ ، ص ٢١٧ .

(٢) هو أبو العبّاس محمد بن يزيد (٢١٠ هـ / ٨٢٦ م - ٢٨٦ هـ / ٨٩٩ م) إمام العربيّة ببغداد في زمنه . له « الكامل » ، و« المقتضب » ، و« شرح لاميَّة العرب » . (الزركلي : الأعلام ١٤٤/٧) .

(٣) راجع المبرد : المقتضب ١٤٢/٤ .

(٤) وقد جعله بعضهم أصل معانيها ، وقيل : بَلْ أصل معانيها الاختصاص ، كما سيأتي .

(٥) المائدة : ١٢٠ . (٦) الكهف : ٧٩ .

(الثاني) : شبه الملك ، كقولك : « أنا لَكَ ما دُمْتَ لي » .
(الثالث) : التمليك ، كقولك : « وهبتُ لِزيدٍ داراً » .
(الرابع) : شبه التمليك ، كقوله تعالى : ﴿جَعَلَ لكُمْ منْ أنْفُسِكُمْ أزواجاً﴾[1] .
(الخامس) : الاستحقاق ، وهو فيما يُتَصوَّر له التملُّك ، نحو : « الثوب للصَّبيّ » .
(السادس) : الاختصاص[2] : وهو لِما لا يكون كذلك ، نحو : « هذا السَّرجُ للدابّة » .
(السابع) : النَّسَب ، نحو : « لِزيْدٍ عَمٌّ وهو لعَمْرٍو خالٌ » .
(الثامن) : للتعليل ، كقوله تعالى : ﴿ إنَّما نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللّهِ ﴾[3] .
(التاسع) : للتبليغ ، نحو قولك : « قلتُ أو بيَّنْتُ له » ، و « استَجَبْتُ وفَسَّرْتُ لك » .
(العاشر) : للتعجُّب ، ويجيء في القَسَم ، كقوله [من البسيط] :

لِلّهِ يَبْقَى، على الأيّامِ، ذو حِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ[4]

---

(١) النحل : ٧٢ .

(٢) وقيل : هو أصل معانيها ، ويستغني بعضُهم بذكر الاختصاص عن ذكر الاستحقاق والملك ، ويرجّح مذهبهم أنَّ فيه تقليلاً للاشتراك ، وأنَّه ، إذا قيل : « هذا المالُ لزيدٍ والمسجِد » لزمَ القولُ بأنَّها للاختصاص مع كون « زيد » قابلاً للملك ، لئلاّ يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعةً ، وأكثرهم يمنعه .

(٣) الإنسان : ٩ .

(٤) لهذا البيت روايات مختلفة ونسب مختلفة ، فهو مع نسبته إلى أبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٢/٣٦١ ، ٤/٢٣١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٧٣ . وهو مع نسبته إلى عبد مناة الهذلي في شرح المفصل ٩/٩٨ ، ٩٩ . وهو مع نسبته إلى أميَّة بن أبي عائذ في الكتاب ٣/٤٩٧ ؛ ومع نسبته إلى مالك بن خالد الخناعي في ديوان الهذليِّين ٣/٢ . وهو ضمن قصيدة ميميَّة لساعدة بن جؤية في شرح شواهد المغني ١/١٥٦ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٩٨ ؛ ومغني اللبيب ١/٢٣٦ ؛ والمقتضب ٢/٣٢٣ .
ويبقى : أراد: لا يبقى ،فحذف حرف النفي . والحِيَد: جمع حَيد، وهو كلّ نتوء في قرن أو جبل . والمشمخرّ: الجبل العالي . والظيّان: ياسمين البرّ. والآس : الريحان . =

وقوله : ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ * إِيلَافِهِمْ ﴾[1] ، على أحد الأوجه ، أي : اعجبوا لإيلاف قريش .

(الحادي عشر) : الاستغاثة ، إمّا بِهِ ، وإمّا له ، كقولك : « يا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو . وقد بيَّنّا أنها تُفْتَح في الأولى ، وتُكسر في الثانية .

وقال ابن النحّاس[2] : ويُسمِّيها الأخفش « لام الدّعاء » .

(الثاني عشر) : التفسير ، كقوله تعالى : ﴿ وأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العالَمين ﴾[3] .

(الثالث عشر) : البيان[4] ، وهي التي تدخل أسماء الأفعال والمصادر التي تُشبهها ، ونحوهما ، نحو : ﴿ هيهاتَ لِما تُوعَدُونَ ﴾[5] ، و ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾[6] ، و « سَقْياً له » و « ما أحبَّ زيداً لِعَمْرٍو »[7] .

(الرابع عشر) : الصَّيرورة ، كقوله تعالى : ﴿ فالْتَقَطَهُ آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عدوّاً وحَزَناً ﴾[8] . وقال الشاعر [من الوافر] :

= والشاهد فيه قوله : « لله » حيث دخلت اللام على لفظ الجلالة في القسم بمعنى التعجب ويروى : تالله ، ولا شاهد فيه عندئذ على اللام .

(1) قريش : ١ - ٢ .

(2) هو محمد بن إبراهيم بن محمد (٦٢٧ هـ / ١٢٣٠ م - ٦٩٨ هـ / ١٢٩٩ م) شيخ العربيّة في الديار المصريّة في عهده . ولد بحلب ، وتوفي بالقاهرة . من مؤلّفاته : « إملاء على كتاب المقرّب » لابن عصفور ، و « هذي أمّهات المؤمنين » ، و « التعليقة » في شرح ديوان امرىء القيس . (الزركلي : الأعلام ٥/٢٩٧) .

(3) الأنعام : ٧١ .

(4) أو : التبيين .

(5) المؤمنون : ٣٦ .

(6) يوسف : ٢٣ .

(7) في هذا المثل « زيد » هو المجِبّ و « عمرو » هو المحبوب ، أمّا إذا قلت : « ما أحبَّ زيداً إلى عَمْرٍو » ، كان « زيداً » هو المحبوب ، و « عمراً » هو المحِبّ .

(8) القصص : ٨ .

* لِدوا لِلْمَوتِ وابنُوا للخَرابِ[1] *

وبعضُهم يُسمّيها « لام العاقبة »[2] .

(الأصل الثاني) : ورود اللام بمعنى عدّة من الكلمات :

(الأولى) :[بمعنى] « عنـد » ، كقـولـه تعـالى : ﴿ لا يُجَلِّيهـا لِـوَقْتِهـا إلاّ هُوَ ﴾[3] ، أي : عند وقتها، وقوله سبحانه : ﴿ كَذَّبـوا بالحقِّ لِمـا جاءَهُمْ ﴾[4] ، بتخفيف الميم ، وكسر اللام ، وهي قراءة الجحدريّ[5] ، أي : عندما جاءهم .

(وثانيها) : بمعنى « بعد » ، كقوله [من الطويل] :

وَلَـمّـا تَفَـرَّقْـنَـا كَـأَنِّـي ومـالِـكـاً لِطول اجتماعٍ ، لَمْ نَبِتْ، لَيْلَةً، مَعا[6]

أي : بعد طول اجتماع .

---

(1) هذا عجُز بيت للإمام عليّ بن أبي طالب ، كرّم الله وجهه ، في ديوانه ص ٣٨ ؛ وخزانة الأدب ١٦٣/٤ ؛ وصدره: «له مِلكٌ ينادي كلَّ يَـوْمٍ». وهو أيضاً صدر بيت لأبي العتاهية في ديوانه ص ٣٣ ، وعجزه : « فكلُّكُمْ يصيرُ إلى ذَهابِ » .
وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣/٣ ؛ والجنى الداني ص ٩٨ ؛ والحيوان ٥١/٣ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١٢/٢ . ولِدوا ، فعل أمر للجماعة من ولد .
والشاهد فيه قوله : « للموت » و « للخراب » حيث أتت اللام تفيد الصيرورة .

(2) وتُسمّى أيضاً « لام المَآل » .

(3) الأعراف : ١٨٧ .

(4) سورة ق : ٥ .

(5) هو أبو يحيى كامل بن طلحة الجحدريّ (١٤٥هـ / ٧٦٢ م - ٢٣١هـ / ٨٤٥م) من رجال الحديث . ولد في البصرة وسكن بغداد إلى أن توفي ، وهو ثقة عند بعض المحدثين . (الزركلي : الأعلام ٢١٧/٥) .

(6) البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١١٢ ؛ والأزهية ص ٢٩٩ ؛ والدرر اللوامع ٣١/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٥٦٥/٢ . وهو بلا نسبة في رصف المباني ص ٢٢٣ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٤٨/٢ ؛ ومغني اللبيب ٢٣٤/١ . والشاهد فيه قوله : « يطول » حيث أتت اللام بمعنى « بعد » ، ومن النحاة من يجعلها هنا بمعنى « مع » .

(**وثالثها**) : بمعنى « **في** » ، كقوله تعالى : ﴿ **وَنَضَعُ الموازينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيامَةِ** ﴾[1] .

(**ورابعها**) : بمعنى « على » ، كقولـه تعالى : ﴿ **وإذا مَسَّ الإنسـانَ الضُّرُّ دَعانا لِجَنْبِهِ** ﴾[2] ، أي على جنبه .

(**وخـامسهـا**) : بمعنى « إلى » ، كقـولـه تعـالى : ﴿ **سُقْنـاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ** ﴾[3] .

(**وسادسها**) : بمعنى « مِنْ » ، كقول الشّاعر [من الطويل] :

[لَنـا الفَضْـلُ في الـدُّنيـا وأَنْفُـكَ راغِمٌ]
ونحنُ لكُمْ ، يـومَ القيـامَـةِ ، أفْضَـلُ[4]

(**وسابعها**) : بمعنى « مَعَ » ، كقولك : « كُنْ لي أكُنْ لكَ » ، أي : كُنْ معي أكُنْ معكَ ، وقول الشّاعر [من الطويل] :

ولَـمّـا تَـفَـرَّقْـنـا كَـأنّـي ومـالِـكـاً
لِطُولِ اجتماعٍ ، لم نَبِتْ ، ليلَةً ، مَعا[5]

أي : مَعَ طول اجتماعٍ .

(**الأصل الثالث**) : اللّام الواقعة زائدة ، وهو كلّ موضع لـو أُسْقِطت منه ، لبَقِيَتِ الجملةُ صحيحةً تامّة . وتنقسم زيادتها إلى قياسيَّة وسماعيَّة .

---

(١) الأنبياء : ٤٧ .

(٢) يونس : ١٢ . ومثله قوله : ﴿ **ويخرّونَ للأذْقان** ﴾ (الإسراء: ١٠٩) ، وقوله : ﴿ **وَتَلَّهُ للجبين** ﴾ (الصافات: ١٠٣) .

(٣) الأعراف : ٥٧ . ومثله قوله : ﴿ **بأنَّ ربَّك أوحى لها** ﴾ (الزلزلة : ٥) .

(٤) البيت لجرير في ديوانه ص ١٤٣ ؛ والجنى الداني ص ١٠٢ ؛ وخزانة الأدب ٤/١٤٣ ؛ والدرر اللوامع ٢/٣١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٧٠ ؛ ومغني اللبيب ١/٢٣٤ ؛ واللسان (حتت) . والشاهد فيه قوله : « لكم » حيث أتت اللام بمعنى « مِنْ » .

(٥) تقدّم تخريجه ص ٧٤ .

(أمّا القياسيَّة) ، ففي موضعين ، أحدهما المعمول الذي قُدِّم على عامله ، سواءٌ كانَ فِعْلاً أو غيرَه ، وسواءٌ كانَ الفعلُ متعدِّياً إلى واحد أو اثنين ، نحو : « لِزيدٍ ضربْتُ » ، و « لِعَمْرٍو أَعْطيتُ دِرْهماً » . وثانيهما أن يكون العامل غيرَ فعلٍ ، كقوله تعالى : ﴿ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالونَ لِلسُّحْتِ ﴾[1] . قال ابن مالك[2] : ولا يُفْعَل ذلك إلا بِمتَعَدٍّ واحِدٍ ، إذْ لَوْ فُعِل ذلك بِمُتَعَدٍّ إلى اثنين ، لم يَخْلُ من أنْ يُزادَ فيهما معاً ، فيلزم تعدية فعل واحد إلى مفعولين بحرف واحد ، ولا نظير له ، أو يُزاد في أحدهما ، فهو ترجيح دون مُرَجِّح ، وإيهام غير المقصود .

(وأمّا السَّماعيَّة) ، فَكاللام في قولِهِ سبحانَه : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾[3] ، فإنَّ أصل الكلام : رَدِفَكُمْ[4] ، ونحو : « لا يَدَي لي » و « يا بُؤْسَ لِلحربِ » ، فإنَّ مذهب سيبويه أنَّ الكلام على تقدير الإضافة[5] ، ولهذا نصب « يدي » ، وحُذِفَتْ نُونُه[6] للإضافة ، واللاّم ، عنده ، مُقْحَمة بين المُضافَين على غير قياس .

(تنبيه) : قد تقع اللاّم جواباً لعدَّة من الكلمات ، منها جواب « لَوْ » ، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللّهُ فِيهِمْ خَيْراً لأَسْمَعَهُمْ﴾[7]، ومنها جواب «لولا»، كقوله تعالى : ﴿ لولا أَنْ مَنَّ اللّهُ عَلَيْنا لَخَسَفَ بِنا ﴾[8]، ومنها وقوعها في

---

(١) المائدة : ٤٢ . و « السُّحْت » هو الحرام .

(٢) هو محمد بن عبد الله الطائيّ (٦٠٠هـ/ ١٢٠٣م - ٦٧٢هـ / ١٢٧٤م) أحد الأئمّة في علوم العربيَّة . ولد في جيان في الأندلس ، وانتقل إلى دمشق وتوفي فيها . من مؤلّفاته : « الألفيَّة » ، و « تسهيل الفوائد » ، و « لامية الأفعال» . (الزركلي : الأعلام ٢٣٣/٦) .

(٣) النمل : ٧٢ .

(٤) وقيل إنَّ الفعل « ردِف » ضُمِّن معنى الفعل « اقْتَرَبَ » ، فهو مثل قوله تعالى : ﴿ اقترَب للناسِ حسابُهم ﴾ (الأنبياء : ١) .

(٥) راجع : الكتاب . ج ٢ ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٦) في الكتابين المنشورين : « لامه » ، والتصويب من عندنا .

(٧) الأنفال : ٢٣ .

(٨) القصص : ٨٢ .

جواب القَسَم في نحو قولِك : « واللَّهِ لأَفعَلَنَّ » ، وقوله [من الطويل] :

حَـلَفْتُ لَـهـا بِـاللَّهِ حِـلْفَـةَ فـاجِـرٍ   لَناموا ، فَما إنْ حَدِيْثٍ ، ولا صالي[1]

ومنها اللام الموطِّئة للقَسَم ، كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ لَمْ يَهْدِني رَبِّي ، لأكونَنَّ مِنَ القومِ الضالِّين ﴾[2] .

(الصنف الثاني) : من صِنْفي اللّام العاملة في الأفعال ، وهي إمّا جازمة أو ناصبة ، ولا تعمل أداةٌ في الأفعال رفعاً لِما تقرَّر في موضعه أنَّ ارتفاع المضارع إنَّما يكون عند تجرّده عن العوامل اللفظيَّة ، فبقي نوعا الإعراب فيهما ، وهو الجزم والنَّصب .

(أما الجازمة) ، فهي لام الطلب ، أي التي يُطلب بها الفعل ، سواءٌ كان أمراً ، كقوله سبحانه : ﴿ لِيُنْفِقْ ذو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾[3] أو غيره ، كقوله تعالى : ﴿ لِيَقْضِ علَيْنا رَبُّكَ ﴾[4] ، وتسميتها « لام الطلب » أَحْسَنُ من تَسميتها لام الأمر ، فإنَّهم قد قسموا طلب الفعل إلى أنواع كثيرة ، خَصّوا كُلَّ واحدٍ منها باسم يخصُّه كالإباحة[5] ، نحو : « تَعَلَّم الفِقْهَ أو النَّحْوَ » ، والتهديد ، نحو: ﴿فَمَنْ شاءَ فَلْيُؤمِنْ ، ومَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[6] ، والتعجيز ، نحو : ﴿ فَأْتُوا بِسورَةٍ مِنْ مثْلِهِ ﴾[7] ، والتسخير ، نحو : ﴿ كونوا قِرَدَةً

---

(1) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٢ ؛ والأزهية ص ٥٢ ، والجنى الداني ص ١٣٥ ؛ وخزانة الأدب ٤/٢٢١ ؛ والدرر اللوامع ١/٩٦ ، ٢/٤٨ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٩٤ ؛ وشرح المفصل ٩/٢٠ ؛ والمغني ١/١٨٨ ، ٢/٧٠٨ . والشاهد فيه قوله : « لناموا » حيث وقعت اللام في جواب القَسَم .

(2) الأنعام : ٧٧ .

(3) الطلاق : ٧ .

(4) الزخرف : ٧٧ .

(5) هي ترديد الأمر بين شيئين يجوز الجمع بينهما ، كما يجوز الخلوّ منهما جميعاً ، بخلاف التخيير أو التسوية ، فإنّه يُعيِّن أحدهما .

(6) الكهف : ٢٩ .

(7) البقرة : ٢٣ .

خاسِئين ﴾[1] والإهانة ، نحو : ﴿ كونوا حجارةً ﴾[2] ، والتسوية ، نحو : ﴿ فاصْبِروا أو لا تَصْبِروا ﴾[3] والتمني ، نحو[من الطويل] :

ألا أيُّها اللَّيْلُ الطويلُ ألا آنْجَلِ
[بِصُبْحٍ وما الإصْباحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ][4]

والدُّعاء ، نحو : ﴿ رَبِّ آغْفِرْ لي ﴾[5] ، والالتماس ، نحو قولِك لِمَنْ يُساويكَ رُتْبَةً : « افْعَلْ » ، وغير ذلك كما فُصِّل في فَنٍّ آخر.

واخْتلَفُوا في أنَّ إطلاق الأمر عليها : هل هو بالاشتراك ، أو بالمجاز ؟ ومَيْل المحقِّقين إلى أنَّه بالمجاز ، وقد نَصّوا على أنَّ حَمْلَهُ على المجاز أَوْلى ؛ لأنَّه يُحْوِجُ إلى قرينة واحدة عِنْد جَعْلِهِ مجازاً ، وإلّا فعلى الحقيقة ، وعند جعله مُشْتَرَكاً يُحْوِج في كلّ إطلاق إلى القرينة ، فالأوَّلُ أَوْلى.

وهذه اللام يُطلب بها الفعلُ من فاعلِ غيرِ المخاطب ؛ لأنَّهم استَغْنوا عن الطلب منه بصيغة الأمر ، وهي كلمة « افْعَلْ » ، فتدخل اللّام على الغائب ، نحو : « هُوَ لِيَفْعَلْ » ، وعلى الظاهر ، نحو : « لِيَضْرِبْ زيدٌ » ، وعلى المتكلِّم نحو : « لِنَفْعَلْ » . وأمّا ما قُرِىء في الشاذّ من قوله تعالى : ﴿ فبذلك فَلْتَفْرحوا ﴾[6] بالتّاء[7] فلِشذوذه لا عبرةَ فيه وقِيل : لغة رديئة ، وقال الزجّاجي[8] : لغة جيِّدة . وقد تقدَّم أنَّ أصل حركتها الفتح ، وقد كُسِرت عند

---

(١) البقرة : ٦٥ .
(٢) الإسراء : ٥٠ .
(٣) الطور : ١٦ .
(٤) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٨ ؛ والأزهيّة ص ٢٧١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣١٧/٤ ؛ وهو بلا نسبة في رصف المباني ص ٧٩ . والشاهد فيه قوله : « انْجَلِ » حيث أتى فعل الأمر بمعنى التمنّي .
(٥) ص : ٣٥ .
(٦) يونس : ٥٨ .
(٧) روى رويس هذه القراءة ، (راجع الجزري : النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٨٥) .
(٨) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاونديّ (. . . ـ ٣٣٧ هـ/ ٩٤٩م) شيخ العربيّة في عصره . ولد في نهاوند ، ونشأ في بغداد ، وسكن دمشق ، وتوفّي في =

الإعمال ، وروى الفرّاء أنَّ فَتْحها لغة سليم[1].

(تنبيـه) : عملت لام الأمر في المضـارع لوجـود شرطي الإعمـال ، وهما : الاختصاص به وعدم التنزّل كجزئه ، فكان جزماً . قال بعضُهم : حَمْلاً على الصِّيغة الموقوفة كـ « افْعَلْ » ونحوه . قال ابن أياز : هذا يُؤدِّي إلى حَمْل الإعراب على البناء . قال في « الإغراب»: في إيراده نَظَر ، إذ المراد أنَّه لمّا وجب إعمال الجازم تحقيقاً لمعناه . وكان بعض إعرابه حركة ، وبعضُه قطعاً للحركة ، وقد شابه الموقوف جعل إعرابه بالقطع لمشابهة الصِّيغة لفْظاً وصورةً لا لَفْظاً وحُكْماً .

وقال عيسى الجزولي[2] : الحرف إذا اختصّ بنوع يجب أن يَعمل العمل المختصّ بذلك النوع والإعراب المختصّ بالفعل فعمله ، ولا ينتقض بـ « إنَّ » وأخواتها لِما ذُكر ، ولذا قالوا : لا يجوز الفصل بين هذه اللاّم ومعمولها بشيءٍ مِمّا عمل فيه الفعل ولا بغيره ، لكن يجوز أن يُقَدَّم معمول معمولها عليها ، نحو : « زيداً ليضرِبْ عَمْرو » . وشَرَطَ بعضهم ، في جوازه ، أن يكـون مِمّا يجوز تقديمه على فعل الأمر العاري عن اللاّم ، وإذا كان الأمر بغير الصِّيغة ، كقولك : « لِيُضْرَبْ زَيْدٌ » ، و« لِيُعْنَ زَيْـدٌ بحاجَتي » ، وكـذا إن كان فعـلاً لمتكَلِّم مفرد ، نحو قولك : « فَلْأُصَلِّ لَكُمْ » ، أو متعدِّد ، نحو : ﴿ **وَلْنَحْمِلْ خطاياكُمْ** ﴾[3] لزمت اللاّم ، ولم تُحذف إلاّ في الشّعر ، والمبرِّد يمنع منه . وأجـاز بعضُهم أن تُحذف بعـد القول مُـطلقاً ، نحـو : « قلتُ لِزَيْـدٍ يَضْرِبْ

= طبـريّـة . من مؤلَّفـاتـه « الجمـل الكبـرى » ، و«الإيضـاح في علل النحـو » ، و « الأمالي » ، و « اللامات » . (الزركلي : الأعلام ٣/٢٩٩) .

(١) أي : قبيلة سليم .

(٢) في الطبعتين : أبو عيسى الجزولي ، وهو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي المراكشي (٥٤٠هـ / ١١٤٥م ـ ٦٠٧هـ / ١٢١٠م) من علماء العربيّة . من مؤلّفاته « الجزوليّة » (كتاب في النحو) ، و « الأمالي » (في النحو) ، و « شرح قصيدة بانت سعاد » . (الزركلي : الأعلام ٥/١٠٤) .

(٣) العنكبوت : ١٢ .

عَمْراً » ، وخصَّ الكِسائيّ[1] جواز حذفها بعد الأمر بالقول ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعبادي [الذين آمنوا][2] يُقيموا الصَّلاةَ ﴾[3] .

(وأمّا الناصبة) ، فلـه فيـه مَعْنَيان :

(أحدهما) : أن تكون بمعنى « كَيْ » ، وهي التي يُؤْتَى بها للتعليل ، نحو : « أَسْلَمْتُ لِأَدْخُلَ الجَنَّةَ » ، وكقولـه ، عَزَّ وجَـلَّ : ﴿ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ ﴾[4] ، ونُقِل عن تَميم[5] أنَّهم يَفْتَحون هذه اللاّم ، فيقولون : « جئْتُ لَأَخُذَ حَقِّي » .

(وثانيهما) : لام الجحود ، وهي الداخلة على خبر « كان » الناقصة وما تَصرَّف منها بشرط وقوعه منفيّاً بـ « ما » ، أو « لَمْ » ، كقوله تعالى : ﴿ وما كانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وأَنْتَ فيهم ﴾[6] ، فلو كان الخبرُ مُثْبَتاً ، أو منفِيّاً بغيرهما ، لم تكُنْ هذه ، ورُوِي عن بعض العرب فَتْحَها ، أيضاً ، وأنَّه قُرِيء : ﴿ وما كان اللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ ﴾[7] ، بفَتْح اللاّم .

(تنبيه) : إنَّما أطلقْنا القول بأنَّهما عاملتان تسهيلاً على المبتدىء ؛ لأنَّه يرى ترتُّب العمل على وجودهما ، فيسهل فهمه عليه ، ولكنَّهم قد اختلفوا في أنَّ العمل لهذين اللاّمين ، وأنَّهما الناصبان للفعل هما بنفسهمـا أم بـ « أنْ »

---

(1) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسديّ (. . . ـ ١٨٩هـ / ٨٠٥م) إمام في اللغة والنحو والقراءة . من أهل الكوفة ، سكن بغداد ، وتوفِّي بالرّيّ . من مؤلّفاته : « معاني القرآن » ، و « الحروف » و « ما يلحن فيـه العوام » . (الـزركلي : الأعلام ٤/٢٨٣) .

(2) سقطتا من الطبعتين المنشورتين .

(3) إبراهيم : ٣١ . وقيل : إنَّ « يقيموا » مجزوم ؛ لأنَّه جواب الأمر ، أي : إن قُلتَ لهم أقيموا الصَّلاة وأنفقوا يُقيموا الصَّلاة .

(4) الحديد : ٢٥ .

(5) أي : قبيلة تميم .

(6) الأنفال : ٣٣ .

(7) الأنفال: ٣٣ .

مقدَّرة ؟[1] فالبصريّون حكموا بأنَّ الناصب للفعل الداخل عليه اللام ليس هو اللام ، وإنَّما هو « أَنْ » مُقَدَّرة بعدها ، وحجّتهم أنَّ اللّام حرف جَرّ داخلة للتعليل ، وهي التي تدخل على المفعول له ، وحرف الجرّ لا يعمل في الفعل ، فتُضْمَر « أَنْ » ليصيرَ الفعلُ معها في تقدير الاسم ، فتدخل اللّام عليه ، ولهذا يجوز أن تظهر « أَنْ » مع اللّام ، فتقول : « جئتُ لِأَنْ تُكْرِمني » .

والكوفيّون حكموا بأنَّ العمل لها نفسها ، واحتجّوا بوجهين : أحدهما أنَّها بمعنى « كي » ، و « كي » تعمل بنفسها ، فكذلك ما هو بمعناها . وثانيهما أنَّ جعلها جارَّة يَفْسد من جهة دخولها على الفعل ، وتقدير « أَنْ » لا يُصحِّح ذلك . ألا تَرى أنَّه لا يجوز أن تقول : « أَمَرْتُكَ بِتُكْرِمَ زيداً » ، مُقدِّراً « أَنْ » ، فيتعيَّن أن تكون هي الناصبة .

وأُجيب عن الأوَّل من وجهين : أحدهما : أنَّ « كَيْ » حرف جَرٍّ أيضاً ، و « أَنْ » بعدها مُضمرة ، فلا فرق بينهما . وثانيهما : ما ثَبَتَ مِنْ إظهار « أَنْ » بعد اللّام ، ولولا تقديرها لم يجزْ إظهارها ، ألا تَرى أنَّكَ لو قلت : « لَنْ أَنْ أَضْرِبَ زيداً » لم يَجُزْ . وأُجيب عن ذلك بوجهين أيضاً : أحدهما : أنّا لا نُسَلِّمُ كون « كي » حرف جرّ . وثانيهما : نُسَلِّم أنَّ « كي » تنصب بنفسها ، ولكن لم يكن اللّام كذلك، واتّفاقهما ، في المعنى ، لا يُوجب اتّحادهما في العمل . ألا تَرى أنَّ « أَنَّ » الناصبة للاسم ، مثل « أَنِ » الناصبة للفعل في المعنى ، إذْ كُلّ واحدة منهما مصدريَّة يَعمل فيها ما قبلها ، ولم يلزم من ذلك اتّحادهما ، فإنَّ تلك تختصّ بالأسماء ، حتّى لو وقع الفعلُ بعدها مخفَّفَةً ، لم تعملْ فيه بخلاف « أن » الخفيفة ، ولذلك استُعملت اللام مع صريح المصدر ، ولم تُستعمل « كي » معه ، وإن كانوا سواء في المعنى . وعن الثاني بالفرْق ، وهو أنَّ اللّام تدلّ على غَرض الفاعل ، وما من فاعل إلّا وله غَرَض في الفعل ، وليس كلُّ فعل يكون له سبب تُستعمل الباء معه ، فلمّا كثُر استعمال

---

(١) راجع المسألة التاسعة والسبعين في كتاب ابن الأنباري « الإنصاف في مسائل الخلاف » .

اللاّم ، جاز أنْ تُحذف « أنْ » لظهور معناها ، كما كَثُر حذف « رُبَّ » مع الواو والباء في القَسَم ، وحَذْف « لا » في جوابه .

(**البحث الثاني**) : في اللاّم المهملة ، وهي المفتوحة ، وقد قدَّمنا أنَّ اللاّم الجارَّة في أشهر اللغات تُفْتح عند دخولها على الضمائر غير الياء ، وعلى المستغاث بِهِ المجاوِر لأداة النّداء . فالمُراد باللاّم المفتوحة ماعدا الجارَّة للظاهر ، ولا تكون إلاّ مفتوحة ، وليس لنا لام للتأكيد ، وهي مكسورة إلاّ المزيدة في أسماء الإشارة ، فإنَّها لتأكيد بُعْدِ المُشار إليه .

قلت : كيف يصحّ قولُهم : « لِتأكيد بُعْدِ المُشار إليه » إذْ يَقْتَضي أنَّه كان فيه بُعْد قبل اللاّم ، ثُمَّ أُكِّد بها ، وليس في اسم الإشارة بُعْد قبل زيادتها ، فالأَوْلى أنْ يُقال : « لبُعْدِ المُشار إليه » ، بإسقاط التأكيد ، في نحو « ذلك » ، و« تِلْكَ » ، و« هُنالِكَ » . وبعضُهم يُسَمِّي هذه اللام « لام البعد » . قالوا : وإنَّما كسروها في هذه الكلمات ، لأنَّهم ، لو فَتَحوها ، لتُوهِّمَ أنَّ المراد تملُّك المخاطَب المُشار إليه ، فتصير اللاّم للملك ، والكاف اسم للمخاطَب مجرور به .

وأمّا في غير هذه الكلمات ، فهي مفتوحة ، وتنحصر ضوابطها في مسائل :

(**المسألة الأولى**) : **لام الابتداء** ، وهي اللاّم المقوِّية مدلول الجملة الخبريَّة المجرَّدة ، وتستحقّ صدر الكلام ، ولهذا عَلَّقت أفعال القلوب عن العمل لكيلا يتصَدَّرْنَ عليها عند الإعمال ، فتدخل على المبتدأ الواقع أوَّل الجملة ، نحو : « لَزيدٌ قائِمٌ » ، وعلى الخبر المقدَّم على المبتدأ ، نحو « لَقائِمٌ زيد » ، وعلى معموله السادّ مَسَدَّه ، نحو : « لعِنْدَكَ زَيْدٌ » ، وشذَّ دخولها عليه مؤخَّراً ، كقوله [من الرجز] :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[1]

---

(١) الرّجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٧٠ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١٧٤/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٥٣٥/١ ، ٢٥١/٢ . وهو لرؤبة أو عنترة بن =

(**المسألة الثانية**) : اللّام الداخلة بعد « إنَّ » المشدَّدة المكسورة ، نحو « إنَّ زيداً لَقائِمٌ » ، وهي لام الابتداء عند التحقيق ، ودخلت على معمول « إنَّ » لأنَّها أكَّدت المعنى المفهوم من الجملة ، ولم تُغيِّره .

ولْيُعْلَمْ أنَّ العرب اعتنت بتأكيد الكلام الخبريّ لتوثقه الاعتماد ، فيُكرِّرونه ، كما في قوله تعالى : ﴿ **فَسَجَدَ الملائكَةُ كُلُّهم أَجْمَعون** ﴾[1] ، وأحسنه ما اختَلف فيه المؤكِّد لفظاً ، كالآية ، فقصدوا ، عند إرادة تقوية التأكيد ، أنْ جمعوا بين « إنَّ » و « اللّام » ، ولكن لم يُلاصقوا بينهما بتقدّم أحدهما ملاصقاً للآخر ؛ لأنّ استثقال الجمع بين اللّتين للتأكيد[2] متلاصقَتين لا يتَغَيَّر بتقديم وتأخير ، ففرّقوا بينهما ، ورأوا تقديم اللّام في الأصل على « إنَّ » إبقاءً لعملها[3] ؛ لأنَّها لو تأخرَّت اللّام لعلَّقت « إنَّ » عن العمل ؛ لأنَّها قد علَّقت أفعال القلوب العاملة بالأصالة ، فكانت اللّام بتعليق « إنّ » أوْلى من تعليق « علمتُ » وأخواتُها ، على أنَّهم قد نبَّهوا على هذا الأصل المهجور بقوله [من الطويل] :

[ألاَ يا سَنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمى]
لَهِنَّكَ ، مِنْ بَرْقٍ ، عليَّ كريمُ[4]

= عروس في الدرر اللوامع ١/١١٧ ؛ والخزانة ٤/٣٢٨ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٠٤ ، ٦٠٥ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٢٨ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨٥ ؛ وشرح المفصَّل ٣/١٣٠ ؛ ولسان العرب (شهرب) ، ومغني اللبيب ١/٢٥٤ . والشهربة والشهبرة العجوز الكبيرة . والشاهد فيه قوله : « لَعَجوزٌ » حيث زيدت اللام في خبر المبتدأ ، وهذه الزيادة نادرة . وأوَّله بعضهم على إضمار مبتدأ محذوف ، والتقدير : لهِي عجوز ، وضُعِّف هذا التأويل بأنّ حذف المبتدأ مُنافٍ للتوكيد الذي جيء باللام لأجله .

(١) الحجر : ٣٠ ، وصَ : ٧٣ .

(٢) في الطبعتين : « آلتي التأكيد » ، والتصحيح من عندنا .

(٣) أي لعمل « إنَّ » .

(٤) الشاهد لمحمد بن سلمة في الخصائص ١/٣١٥ ؛ ولسان العرب (لهن) و (قذى) ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٢٩ ؛ والخصائص ٢/١٩٥ ؛ ورصف المباني =

أي : لإنَّكَ . فلم يكن للاّم عمل ، فلم يكن في تقديمه محذور .

وحيث نظرنا في وجوه اجتماع « إنَّ » واللاّم ، وجدناه مُنْحَصِراً في خمسة أقسام :

(**أحدها**) : أن تدخل على اسم « إنَّ » ، لكنَّهم اشترطوا أن تتوسَّط بين الاسم و « إنَّ » واسطة ، ولا يجوز أن تكون خبراً حقيقةً لعدم جواز تقديم خبر « إنَّ » على اسمها ، وكذا لا يجوز أن يكون أجنبيّاً ، فبقي أن يكون معمولَ الخبر ، كقولك : « إنَّ عندَكَ لزيداً قائِم » ، وكذا لو أسقط « قائم » ، وحُمِل على العامِل المطلق .

(**وثانيها**) : أن تدخل على الخبرالمفرد ، نحو : « إنَّ زيداً لَقائِمٌ أو لَقائِمٌ أبوه أو لَعِنْدَكَ » ، حيث فُصل بينهما . ولا تَضرّ شدّة البعد بينهما ؛ لأنّه نال الصدر وما بينهما ، وإن طال كالساقط ، كقوله [من الطويل] :

وإنّي على أنْ قَدْ تَجَشَّمْتُ هَجْرَها لِما ضَمَّنَتْني أُمُّ سكْنٍ لَضامِنٌ[1]

وشَرَط صاحب « التسهيل » ، لجواز دخول اللاّم في الخبر أن لا يكون منفيًّا بأداة نفي ، لأنَّ أوّل أكثر أدوات النفي اللاّم ، فَتَجْتَمِعُ[2] الأمثال الموجب للثّقل ، وهُنَّ : « لا » ، و « لَمْ » ، و « لَنْ » و « ليسَ » ، وطرد في غيرها كما للتعميم ، وقول بعضهم ، أنشده ابن جنّي رحمه الله [من الوافر] :

= ص ٤٤ ، ١٢١ ، ٢٣٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٠٢ ؛ وشرح المفصل ٨/٦٣ ، ١٠/٤٢ ؛ ولسان العرب (أنن) ؛ ومغني اللبيب ص ٢٥٤ . وهو في الخزانة ٤/٣٣٩ لرجل من بني نمير، وقد بيَّن صاحب الخزانة السبب الذي من أجله نُسب هذا الشاهد لمحمد بن سلمة ، وليس له . والقلل : جمع قلّة وهي قمّة الجبل . والشاهد فيه قوله : « لَهِنَّكَ » ، أي : لئِنَّك ، فأُبدِلت الهمزة هاء ، كما قالوا : « هَرَحْتُ الماشِيَةَ وإيَّاكَ » في : « أرحتُ الماشيةَ وإيَّاكَ » .

(١) لم أقع على هذا البيت في المصادر التي اعتمدتُها . والشاهد فيه قوله : « لضامِنُ » حيث دخلت اللام على الخبر مع شدّة البعد بين المبتدأ (وهو اسم « إنّ » في « وإنّي ») والخبر « ضامن » .

(٢) في طبعة ١٩٧٠ م : « فتتجمّع » .

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْليماً[1] وَتَرْكاً لَلا مُتَشابِهانِ ولا سَواءُ[2]

شاذٌ لا عبرة فيه .

(**وثالثها**) : معمول الخبر إذا تأخّر على الاسم وتقدّم على الخبر ، كقولهم : « إنَّ زيداً لَطعامَك آكِلٌ » ؛ لأنَّ تقدّمه عليه ، كتقدّمه على الصدر المستحقّ للتأكيد ، فَسَوَّغ دخولَها عليه ، ولذا لا تدخل اللّام لو أُخِّر المعمول عنهما ، فلا يُقال : « إنَّ زيداً آكِلٌ لَطعامَك » .

(**ورابعها**) : الخبر الجملة ، إنْ كانت اسميَّة ، فيجوز دخول اللّام في المبتدأ الثاني ، كأن يُقال : « إنَّ زيداً لأَبوه قائِمٌ » ، فإن قُدِّم خبره عليه جاز لحوقها له ، كقولك : « إنَّ زيداً لَعِنْدَكَ أَبوه » ، ولا يجوز دخولها على الخبر ، وهو مُؤَخَّر عن مبتدِئه ، فلا يُقال : « إنَّ زيداً أَخوه لَقائِم » ، وشَذَّ قولُه [من الطويل] :

فَإِنَّكَ مَنْ حارَبْتَهُ لَمُحارَبٌ شَقِيٌّ ، وَمَنْ سالَمْتَهُ لَسَعِيدُ[3]

ولا تدخل على الجملة الشَّرطيَّة لئلّا تلتبس معها باللّام الموطِّئة للقَسَم .

وأمّا الفعليَّة ، فإنْ كان فعلها ماضياً متصرِّفاً ، فلا بُدَّ من توسُّط « قَدْ » بينهما لتُقرِّبها من الحال ، ويليق به التأكيد ، أو كان غير متصرِّف ، كَـ « نِعْمَ » جاز دخول اللّام على نَفْس « نِعْمَ » ، كَقولِك : « إنَّ زيداً لقَدْ قام أو لَنِعْمَ الرجلُ » . قالوا : لِأَنَّ إفادته الإنشاء المقترن بالحال شابهه بالمضارع الذي

---

(١) في الطبعتين المنشورتين : « تسلما » . وهذا تحريف .

(٢) الشاهد لأبي حزام العكلي في خزانة الأدب ٤/٣٣١ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٧٧ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٢٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢/٢٤٤ . وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ١٨٦ . والشاهد فيه قوله : « للا متشابهان » حيث دخلت لام الابتداء على خبر « أنْ » المنفيّ ، وهو شاذّ .

(٣) الشاهد لأبي عزة عمرو بن عبد الله في شرح شواهد شروح الألفية ٢/٢٤٥ ، وبلا نسبة في الدرر اللوامع ١/١١٥ ، وهمع الهوامع ١/١٣٩ . والشاهد فيه قوله : « لمحارَبٌ » حيث دخلت اللام على الخبر وهو مؤخّر عن مبتدئه ، وهذا شاذّ .

أشبه الاسم ؛ لأنَّ اقترانه باللّام جعله للحال أيضاً ، وأزالَ عنه الاشتراك[1] .

(تنبيه) : جَوَّز البصريّون دخول اللّام على الجملة التي فعلها مضارع ، إذا صُدِّرت بـ « سوفَ » لتنزّلها منـزلة جـزءٍ منه ، ولـذلك لم تعمـل فيه مـع اختصاصها به ، فيُقال : « إنَّ زيداً لَسوفَ يَقومُ » ؛ لأنَّه بمنزلة قولك : « لَيقومُ بعد وقتٍ » ، والكوفيّون يمنعونه .

(وخـامسها) : الفَصْـل الواقـع بين « إنَّ » وخبرهـا ، كقولـه تعالى : ﴿ إنَّهُمْ لهُمُ المنصورون ﴾[2] .

(المسألة الثالثة) : لمّا كانت « أنَّ » المفتوحة يتغَيَّر المعنى معها ؛ لأنَّها صيَّرت الجملة في حكم المفرد ، لم يجُزْ دخول اللام معها ، وأنشد قطرب[3] [من الرجز] :

أَلَـمْ تَكُـنْ حَـلَفْـتَ بـالـلّٰهِ الـعَـلِيْ أَنَّ مـطـايـاكَ لَمِنْ خَيْـرِ المَـطِيْ[4]

بفتح « أنَّ » ، قيل : إنَّه شاذّ ، وقيل : يُحمل على حذف كلمة « على » من الكلام ضرورةً ، أي : ألم تكُن تحلِف على أنَّ مطاياك ، وقيل : على مذهب الكـوفيِّين ؛ لأنهم يُجيزون فتـح همزة « أنَّ » إذا وقعت في جـواب القَسَم ، وقُرِىء : ﴿ وما أرْسَلْنا قَبْلَك منَ المرسَلين إلاّ أنَّهم لَيَأكلونَ الطَّعام ﴾[5] بفتح « أنَّ » أيضاً .

---

(١) أي أن يكون مشتركاً بين الحال والاستقبال .

(٢) الصافات : ١٧٢ ؛ وفي الطبعتين « وإنَّهم » ، وهذا تحريف .

(٣) هو أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد (. . . ـ ٢٠٦ هـ / ٨٢١ م) نحويّ عالم باللغة والأدب ، من أهـل البصرة . من مؤلّفـاته « معـاني القرآن » ، و « الأزمنـة » ، و « الأضداد » . (الزركلي : الأعلام ٧/٩٥) .

(٤) الشاهد بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/٣٢٨ ؛ والخصائص ١/٣١٥ ؛ والدرر اللوامع ١/١١٦ ؛ ورصف المباني ص ٢٣٧ ؛ ولسان العرب (قضى) و (مطا) و (مأى) ؛ وهمع الهوامع ١/١٤٠ . والشاهد فيه قوله : « لمن » حيث دخلت اللام الزائدة على خبر « أنَّ » وهو شاذّ .

(٥) الفرقان : ٢٠ .

وقد زيدت مع كلمات أخرى (منها) : دخولها في خبر « لكنَّ » ؛ لأنَّ الجملة معها على معنى الابتداء ، فلا مُنافاة في الكلام ، وأنْشَدوا [من الطويل] :

[يلومونَني، في حُبِّ لَيْلَى، عَواذِلي] ولكنَّني ، مِنْ حُبِّهـا ، لَعَمِيدُ[1]

وإلى جوازها ميلُ الأكثرين .

(ومنها) ما وقَع في خبر « أمْسَى » ، كقوله [من البسيط] :

مَرُّوا عَجالَى، فقالوا: كيفَ سَيِّدُكُمْ فقال: منْ سألُوا أمْسَى لَمَجْهُودا[2]

وكذلك في خبر « ما زال » ، كقول كُثيِّر[3] [من الطويل] :

ومـا زلتُ منْ ليلى لَـدُنْ إنْ عَـرَفْتُهـا لَكـالهـائِمِ المُقْصَى بكـلِّ مَـرادِ[4]

وشبهة المجوِّز كون « أمْسى « و «ما زال» من أخوات « كان » ، وهي من المختصَّة بالجملة الابتدائيَّة «كإن»، فجَوَّزه، والصَّحيح أنَّه شاذٌّ لا يُقاس عليه.

---

(١) الشاهد بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٩/١ ؛ والجنى الداني ص ١٣٢ ؛ والخزانة ٣٤٣/٤ ؛ والدرر اللوامع ١٤٠/١ ؛ ورصف المباني ص ٢٣٨ ؛ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ١٨٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٦٠٥/٢ ؛ وشرح المفصل ٦٢/٨ ، ٦٤ ؛ ومغني اللبيب ٢٥٧/١ .

(٢) الشاهد بلا نسبة في الخزانة ٣٣٠/٤ ؛ والخصائص ٣١٦/١ ، ٢٨٣/٢ ؛ والدرر اللوامع ١١٧/١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨٥ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣١٠/٢ ؛ وهمع الهوامع ١٤١/١ . والشاهد فيه قوله : « لَمَجْهُودا » حيث دخلت اللام الزائدة على خبر « أمْسَى » .

(٣) هو أبو صخر كُثيِّر بن عبد الرحمن بن الأسود (... - ١٠٥هـ/ ٧٢٣م) شاعر متيّم مشهور من أهلِ المدينة . أكثر إقامته بمصر . عُرف بـ « كثيِّر عزَّة » نسبةً إلى حبيبته عزّة بنت حميل الضَّمريّة . (الزركلي : الأعلام ٢١٩/٥) .

(٤) الشاهد لكثيِّر عزَّة في ديوانه ص ٤٤٣ ؛ وخزانة الأدب ٣٣٠/٤ ؛ والدرر اللوامع ١١٧/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢٤٩/٢ ؛ وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٦٠٥/٢ ؛ والمغني ٢٥٧/١ . والمقصى : المبعد . والشاهد فيه قوله : « لَكالهائم » حيث زيدت اللام في خبر « ما زال » .

وكذلك وردت زيادتها في بابي المفعولين ، كقوله [من البسيط]:

رَأْوكَ، صاحٍ، لَفي ضَرّاءِ مُؤْلِمةٍ ....[1]

وكذا دخولها على الخبر المنفيّ بِـ « ما » ، كقوله [من البسيط] :

أَمْسَى أبانُ ذَليلاً بعْدَ عِزَّتِهِ   وَما أَبانُ لَمِنْ أَعْلاجِ سُودانِ[2]

وقد جاءت بمعنى الفاء ، كقوله تعالى : ﴿ أَئِذا ما مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حيّاً ﴾[3] ، أي : فَسَوف .

(المسألة الرابعة) : في لام القَسَم ، وهي لامان : موطِّئة ، وجواب ، فالموطِّئة أكثَرُ دخولها على «إن» الشّرطيَّة، كقوله تعالى: ﴿وإنْ لمْ تَغْفِر لنا وَتَرْحَمْنا لَنكونَنَّ مِنَ الخاسِرين﴾[4]، وهي غير لام الجواب؛ لأنَّها تدخل على نَفْس المقْسَم بِهِ ، نحو : « لَعَمْرِكَ لأَفْعَلَنَّ » ؛ ولأنَّها تَستَغْني عن نون التوكيد كما في قوله تعالى : ﴿ وإنَّ ربَّك لَيَحْكُمُ بينَهم يومَ القيامة ﴾[5] ، والواقعة جواباً لا تدخل على نَفْس القَسَم ، ولا تَسْتَغْني عن النون[6]، والجواب هي الرّابطة بين القَسَم والجملة الواقعة بعده ، فإنَّه لمّا كان الجواب جملة مستقلّة ، لم يكُنْ لها من بُدّ من رابط بجملة القَسَم ، وإلاّ صارت أجنبيَّة ، واللاّم هي

---

(١) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها. والشاهد فيه قوله: «لفي» حيث زيدت اللام في المفعول الثاني .

(٢) الشاهد بلا نسبة في الدرر اللوامع ١/١١٧ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٠٤ ؛ والمغني ١/٢٥٦ ؛ وهمع الهوامع ١/١٤١ . وأبان : اسم رجل . وأعلاج : جمع « عِلْج » ، وهو الرجل من كفّار العجم . والعلج ، أيضاً ، العير . وسودان : جمع « أسود » كعميان جمع « أعمى » ، وقيل هو جمع « سُود » ، أي جمع للجمع . والشاهد فيه قوله « لَمِنْ » حيث زيدت اللام على الخبر المنفيّ بـ « ما » .

(٣) مريم : ٦٦ . وفي الطبعتين « إذا » ، وهذا تحريف .

(٤) الأعراف : ٢٣ ، وفي الطبعتين : « لِئِنْ »، وهذا تحريف، ولا شاهد في الآية على دخول لام القَسَم على «إن» الشرطيَّة.

(٥) النحل : ١٢٤ .

(٦) أي : نون التوكيد .

الرابطة في أكثر أحواله ، ولذلك سَمّاها بعضهم « لام المجازاة » . فإن كان الجواب جملة اسميَّة ، كان اللاّم فيها كافياً ، نحو : « والله لزيْدٌ قائِمٌ » ، وقد يُقصد زيادة التأكيد ، فيؤتى ، مع اللاّم ، بـ « إنَّ » ، فَيُقال : « والله إنَّ زيداً لَقائِمٌ » .

وقد تأتي « إنَّ » وحدها لِما تُفهمه من التوكيد ، فيُكْتَفَى[1] في الجواب بها ، نحو : « والله إنَّ زيداً قائِمٌ » ، فإنْ خَلا الجوابُ عنهما ، كـان نَفْياً ، نحو : «والله ، زيدٌ قائِمٌ » ؛ لأنه يجوز حذف حرف النفي من الجواب دون رابط الإيجـاب ، فلو قـلتَ : « والله أُحبُّـكَ » كـنتَ بـاغـضـاً ، و « والله أبْغضُكَ » ، كنتَ محبّاً ، وإن كان جملة فعليَّة ، فإنْ كان الفعل ماضياً ، اكتُفِيَ فيه باللاّم وَحْدَه ، فيُقال : « والله ، لَقائِمٌ زَيْدٌ » ، وقد تُقارنها « قَدْ » ، فيُقال : « والله ، لقَدْ قامَ زيْدٌ » ، وقد يُسْتَغْنَى بها عن اللاّم ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زكّاها ﴾[2] ، وإن كان مُضارعاً ، فلا بُدَّ فيه من اللاّم ، والأكثر مصاحبته للنون المؤكِّدة ، كقولك : « لَأَفْعَلَنَّ » ، وقَلَّ تجرّده عنها . وتتمَّة مباحث القَسَم مذكورة في غير هذا الكتاب .

(المسـألـة الخـامسـة) : في التنبيـه على بعض الـلاّمـات الهـاملة . (فمنها) : لام جواب « لَوْ » ، كقوله تعالى : ﴿ ولوْ أَنَّهُمْ صَبَروا حَتّى تَخْرُجَ إليهم لكانَ خَيْراً لهم ﴾[3] . وقد تُحذف هذه اللاّم اختياراً ، كقوله تعالى : ﴿ لوْ نَشاءُ جَعَلْناهُ أُجاجـاً ﴾[4] ، بَلْ يجـوز حذف الجـواب مُطلقـاً ، كقولـه تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّـرَتْ بِهِ الجِبـالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِـهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الموتى ، بَلْ لله الأَمْرُ جميعاً ﴾[5] ، أي : لكانَ هذا القرآن .

---

(١) في طبعة ١٩٧٠ م : « فَيَكفي » ، وفي طبعة ١٢٩٤هـ : « فيكفى » ، وهذا تحريف .
(٢) الشمس : ٩ .
(٣) الحجرات : ٥ ، ومثله قوله : ﴿ لو كـانَ فيهما آلهـةٌ إلاّ اللّهُ لفَسَدَتـا ﴾ (الأنبياء : ٢٢) .
(٤) الواقعة : ٧٠ .
(٥) الرعد : ٣١ .

(ومنهـا) : في جواب « لـولا » ، كقولـه تعالى : ﴿ وَلَـولا فَضْلُ اللّهِ عليكُمْ ورَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيطانَ إلاّ قَليلاً ﴾[1] .

(ومنها) : لام الإيجاب ، وهي الـداخلة بعد « إنِ » الخفيفـة النافيـة لإثبات ما يأتي بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ وإنْ كُنْتُ لَمِنَ السّاخِرين ﴾[2] وعَدَّ بعضُ النحاة منها اللاّم في قوله تعالى : ﴿ وإنْ مِنْ أهْلِ الكِتَابِ إلاّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾[3] .

وردّ قوله : بأنَّ اللاّم إنَّما تكون للإيجاب إذا كانت بمعنى « إلاّ » لتُثبت ما نُفِي بـ « إنْ » ، وهنا كان الإثبات بـ « إلاّ » نفسها ، فلا يكون منها ، وكأنَّهـا أَتَتْ تأكيداً للإيجاب المعلوم من « إلاّ » ، إلاّ أنَّ الإيجاب بها ، فليست إيّاها .

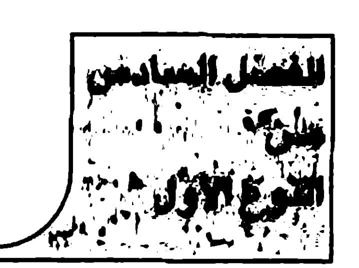
(ومنها) : اللاّم الفارقة ، وهي الداخلة بعد الخفيفة المكسورة الهمزة لتُؤذِنَ أنَّها المخفَّفة من الثقيلة ، وليست « إنِ » النافية ، فإن أُهْمِلت ، لزِمتْ هذه اللاّم باتّفاق ، وإن عملت ، فقد اكتَفى بعضُهم بالإعمال فارقاً ، وأكثر منها الأكثرون مكرّراً لهذا الباب .

---

(١) النساء : ٨٣ . ومثله قوله : ﴿ ولولا دَفْعُ اللّهِ الناسَ بعضَهم بِبَعْضٍ لفَسَدَتِ الأرض ﴾ (البقرة : ٢٥١) .

(٢) الزمر : ٥٦ .

(٣) النساء : ١٥٩ .



الحروف الأحاديّة المحضة

الميم [1]

ومخرجها ما بين الشَّفتين كالواو والباء ، وهي من أحرف الذَّلاقة[2] عند الخليل ، ومن حروف الزِّيادة العشرة[3] ، فتقع بعضاً من الكلمة ، وتكون فاءً ، وعيناً ، ولاماً من الأسماء والأفعال ، ومستقلَّة من جملة حروف المعاني للقَسَم لا غير ، وتختصُّ باسمِ الله تعالى ، ولذلك ترجُح الحكْمُ بأنَّها من « أيْمُنُ »[4] على الحكم بأنَّها من غيرها ، لاختصاص « آيْمُنُ » بالله تَعالى ، وهي مثلَّثة فَتُضَمّ ، وتُفتَح ، وتُكسر .

قيل : أصلها من نون ساكنة وميم مضمومة ، حُذفتِ النون اعتباطاً . وقيل : إنَّها وفروعها كلّها متفرّعات على « آيْمُنُ » ، ولكونها من فروعها ، خَفَّفُوها بالحذف حتّى صارت إلى حرف واحد ، وهو أقرب من الأوَّل . والأرجح كونها حرفاً مستقِلاً ؛ لأنَّ التفريع والحذف مِمّا يفتقر إلى دليل ظاهر ، وإن لم يُوجد ، فالحَمْل على الاستقلال لِأصالته أوْلى . وإنَّما عمل لاختصاصه والاستقلال كما مَرّ ، وإنَّما عمل الجَرّ ؛ لأنه الأثَر المختَصّ بما اختصّ به من أنواع الإعراب ، كما عُبّر بِهِ غير مرَّة .

وليُعْلَمْ أنَّهُ لم يَرد استعماله في غير اسم الله تعالى إلاّ شذوذاً ، كما ورد

---

(١) راجع مبحث الميم في الجنى الداني ص ١٣٩ ـ ١٤٠ ؛ ورصف المباني ص ٣٠٣ ـ ٣١٠ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٤١٣/١ ـ ٤٣٣ ؛ ومغني اللبيب ص ٤٠٩ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٢٣ ـ ٤٢٧ .

(٢) أحرف الذلاقة ، أو المذْلقة ستّة : ر ،ب ، ف ، ل ، م ، ن . ويجمعها قولك : مر بنفل .

(٣) هي الحروف المجموعة في لفظة « سألتمونيها » .

(٤) لفظة تُستعمل في القَسَم ، وهمزتها همزة وصل .

في غيره من الحروف ، وأنَّ الميم تقع بدلاً من أربعة أحرف ، وهي : الواو ، والنون ، والباء ، واللّام . أمّا إبدالها من الواو ، فقولهم : «فَـمٌ» . قال ابن جنّي في « سِرّ الصِّناعة »[1] : وأصله « فَوْهٌ » بوزن « سَوْط » ، فَحُذفت الهاء كَما حُذِفت من « سنـة » فِيمَن قـال : « ليست بسَنْهـاءَ »[2] ، ومن « شـاة » و« شَفة » ، ومن « عِضة » فيمن قال : بعِيرٌ عاضِهٌ »[3] ، ومن « اسْت »[4] ، فَصار التقدير : « فَو » ، فلمّا صار الاسم على حـرفين : الثاني منهمـا حرف لين ، كرهوا حذفه للتنوين ، فيجمعوا به ، فأبدلوا من الواو ميماً لقُرْب الميم من الواو ؛ لأنّهما شَفهيّتان .

والفاء من « فَمٌ » مفتوحة ، ويدلّ عليه وجودُك إيّاها مفتوحةً في اللّفظ . هذا هو المشهور ، وأمّا ما حكاه أبو زيد[5] ، وغيره من كَسْر الفاء وضمِّها ، فَضَرْب من التغيير لَحِق الكلمة لإعلالها بالحَذْف والإبدال . وميم هذه الكلمة مُخفَّف ، وأمّا قوله [من الرجز] :

يـا لَيْتَهـا[6] قَـدْ خَـرَجَتْ مِنْ فُمِّـهِ   حَتَّى يَعـودَ المُلْكُ في أُسْـطُمِّـهِ[7]

---

(١) راجع ابن جني : سرّ صناعة الإعراب ١/٤١٣ ـ ٤٢٣ .

(٢) يُقال : نخلة سَنْهاء : تحمل سنة ولا تحمل أخرى . وأرض سَنْهاء : أصابتهـا السنة بمعنى الجدْب أو القحط . وسنة سنهاء : شديدة لا نبات فيها ولا مطر .

(٣) في طبعة ١٩٧٠م « بغير عاضه » ، وهو تصحيف ، والتصحيح من طبعة ١٢٩٤هـ ، ومن « لسان العرب » ، و البعير العاضه : هو الذي يأكل العِضاه ، وهو كل شجر له شوك .

(٤) في طبعة ١٩٧٠م : « لستُ » ، وهو تصحيف ، والتصحيح من طبعة ١٢٩٤هـ ، وأصل « است » : « سته » دخَلَها القلب المكانيّ والإبدال والجمع : أسْتاه .

(٥) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (١١٩هـ/ ٧٣٧م ـ ٢١٥هـ/ ٨٣٠م) أحد أئمّة اللغة والأدب ، من أهل البصرة ، ووفاته بها . من مؤلّفاته : « النوادر » ، و« الهمز » ، و« المطر » و« خلق الإنسان » . (الزركلي : الأعلام ٣/٩٢) .

(٦) في الطبعتين : « يا ليتما » ، والتصحيح من المصادر التي سأذكرها في الهامش التالي .

(٧) البيتان للعجّاج في الدرر اللوامع ١/١٣ وليسا في ديوانه ؛ وهما بلا نسبة في الخزانة ٢/٢٨٢ ؛ وشرح المفصّل ١٠/٣٣ ؛ واللسان (فوه) . والبيت الأوّل بـلا نسبة في الخصائص ٣/٢١١ . ونُسبا في اللسان (طسم) إلى العماني يخاطب الرشيد ، وفيه =

فالقول في تشديد الميم، عندي[1]، إنّه ليس بلغة، ألا ترى أنّك لا تجدُ لهذه المشدَّدة تصرّفاً، إنّما التصرّف كُلّه على « ف و ه »، ومنه قوله عزّ وجَلّ: ﴿يقولون بأفواهِهِم ما لَيْسَ في قُلوبِهم﴾[2] وقول الشاعر [من الوافر]:

فـلا لَـغْـوٌ ولا تَـأْثِـيـمَ فِـيـهـا   ومـا فَـاهُـوا بـهِ أبَـداً مُـقيـمُ[3]

وقالوا: « رجُلٌ مُفَوَّه » إذا أجادَ القول، وقالوا: « ما تفوَّهْتُ بهِ »، كما قالوا: « تَلَغَّمْتُ بكَـذا وكَذا »، أي حـرَّكْتُ مـلاغمي، وهي مـا حـول[4] الشفتين، وقالوا في جَمْعِ « أَفْوَه »، وهو الكثير القول: « فُوَّه ». قرأتُ على

= أيضاً أنّ ابن خالويه نسبهما إلى جرير، وفي ديوان جرير أرجوزة على هذا الرويّ وليس منها هذان البيتان. وأسطم الشيء: وسطه ومعظمه، وفلان في أسطمة قومه، أي: في وسطهم وأشرافهم. والشاهد فيه قوله: « فمّه » و« أسطمه » حيث شدّد الميم للضرورة الشعريّة.

(1) أي: عند ابن جني، لأنّ المؤلف ما زال ينقل كلام ابن جني في « سرّ صناعة الإعراب ».

(2) آل عمران: ١٦٧.

(3) الشاهد لأميّة بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ص ٥٤ ملفّق من البيتين التاليين [من الوافر]:

ولا لَـغْـوٌ ولا تَـأْثِـيـمَ فـيـهـا   ولا غـولٌ ولا فـيـهـا مُـلِـيـمُ
وفـيـهـا لَـحْـمُ سـاهِـرَةٍ وَبَـحْـرٌ   ومـا فـاهُـوا بِـهِ أبـداً مُـقِـيـمُ

وهو مع نسبته لأميّة في خزانة الأدب ٢/٢٨٣؛ والدرر اللوامع ٢/١٩٩؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٤١؛ وشرح شواهد شروح الألفيـة ٢/٣٤٦؛ واللسان (أثم)؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢٠٣؛ وشرح شذور الذهب ص ١١٥؛ واللسان (سهر) و(فوه)؛ وهمع الهوامع ٢/١٤٥. والشاهد فيه قوله: « فاهُوا » حيث أتى بفعل متصرِّف من « فوه ». وفي هذا البيت شاهد آخر للنحاة، وهو قوله: « فلا لغوٌ ولا تأثِيمَ فيها » حيث كرِّرت « لا » النافية للجنس فأُهمِلت الأولى، أو أنّها بمعنى « ليس » وقد حُذف الخبر وعملت الثانية.

(4) في طبعة ١٩٧٠: « حَوَى »، والتصحيح من طبعة ١٢٩٤هـ، ومن « سرّ صناعة الإعراب » ١/٤١٦.

أبي عليّ[1] للشنفرى[2] رحمه[3] الله [من الطويل] :

مُهَــرَّتَــةٌ[4] فُــوهُ كَــأَنَ شُــدوقهَــا   شُقوقُ العِصِيِّ[5] كالِحاتٌ وَبُسَّلُ[6]

ولم نسمعهم قالوا : « أفْمام » ، ولا « تَفَمَّمْتُ » ، ولا « رجلٌ أفَمُّ » ، كما قالوا : « أصمُّ » ، فدلّ اجتماعهم على تصريف الكلمة بالفاء ، والواو ، والهاء ، على أنَّ التشديد في « فَمّ » لا أصل له في جنس المثال ، وإنَّما هو عارِض .

فإن قيل : فإذا ثَبتَ أنَّ التشديد عارض . فَمِنْ أينَ أتاها ؟ وكيف وجهُ دخوله ؟

فالجواب أنَّ أصل ذلك أنَّهم ثَقَّلوا الميم في الوقف ، فقالوا : « فَمّ » ، كما قالوا : « هذا خالِدّ » ، ثُمَّ أجروا الوصلَ مُجرى الوقف ، فقالوا : « هذا فَمّ » ، و« رأيتُ فَمّاً » ، كما أجروه مُجراه فيما أَنْشَـدَناه أبو عليّ رحمـه الله [من الـرجز] :

بِـبَـازِلٍ وَجْـنـاءَ أوْ عَـيْـهَــلِّ   كَــأَنَّ مَهْـواهـا[7] على الكَلْكَـلِّ[8]

---

(١) هو أبو علي الفارسيّ ، وقد تقدّمت ترجمته ، والقارىء هو ابن جني ، لأنَّ المؤلف ما زال ينقل عن كتابه سرّ صناعة الإعراب ٤١٦/١ .

(٢) هو عمرو بن مالك الأزديّ (. . . ـ نحو ٧٠ق هـ/ نحو ٥٢٥م) شاعر جاهليّ يمانيّ . كان من فتّاك العرب وعدّائيهم . وهو أحد الخلعاء الذين تبرأت منهم عشائرهم ، وهو صاحب لاميَّة العرب . (الزركلي : الأعلام ٨٥/٥) .

(٣) كذا في الأصل . والضمير في « رحمه » يعود على أبي علي .

(٤) في الطبعتين : مُهريّة .

(٥) في الطبعتين : العضى .

(٦) البيت لشنفرى في ديوانه ص ٦٥ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٤١٦/١ ؛ وشرح لاميَّة العرب للعكبري ص ٣٩ . والمُهَرَّتة : المشقوقة . والبُسَّل : الكريهة المرأى . والكالحات : المكشّرات في عبوس . والشاهد فيه قوله : « فُوه » جمع « أفْوَه » .

(٧) في الطبعتين « فهواها » ، والتصحيح ، من « سرّ صناعة الإعراب » والمصادر الآتية في الهامش التالي .

(٨) البيتان بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١٦١/١ ـ ١٦٢ ، ٤١٧ ؛ والأوّل لمنظور بن =

يُريد : « العَيهَل » ، و« الكَلْكَل » . هذا وجه تشديد الميم عندي .

فإن قلت : فإذا كان أصل « فَمٍ » ، عندك ، « فُوه » ، فما تقول فيما أنشده أبو عليّ من الفرزدق [من الطويل] :

هُمـا نَفَثـا في فِـيَّ مِنْ فـمَـوَيْـهِـمـا
[على النَّـابحِ العـاوِي أَشَـدَّ رِجَـامِ][1]

فإنَّه يلزم اجتماع العِوض والمعوَّض [منْهُ] ؟

فالجواب أنَّ أبا عليّ حكى لنا عن أبي بكر[2] وأبي إسحاق[3] أنَّ الشاعر جمع بين العِوض والمعوَّض [منه] ؛ لأنَّ الكلمة منقوصة ، وأجاز أبو عليٍّ فيه وجهاً آخر ، وهو أن تكون الـواو في « فَمَوَيهمـا » لاماً في مـوضع الفـاء من

= مـرثد الأسـديّ في الخزانـة ٢/٥٥١ ؛ واللسان (عهـل) ، وبلا نسبـة في الخزانـة ٢/٢٨٣ ؛ والخصائص ٢/٣٥٩ ؛ ورصف المباني ص ١٦٢ ؛ والكتاب ٤/١٧٠ ؛ واللسان (فوه) ؛ والممتع في التصريف ١/١١١ . والبازل من النوق : الداخلة في السنة التاسعة . والوجناء : الغليظة الشديدة . والعيهل : السريعة ، أو الطويلة ، أو النجيبة الشديدة . ومهواها : مصدر ميميّ بمعنى الهويّ ، وهو السقوط . والكلكل : الصَّدر . والشاهد فيهما قوله : « عَيْهـلّ » و« الكلكلّ » حيث شـدَّد اللاّم للضـرورة الشعريَّة .

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٢١٥ ؛ والخزانة ٢/٢٦٩ ، ٣/٣٤٦ ؛ والدرر اللوامـع ١/٢٦ ؛ والكتاب ٣/٣٦٥ ، ٦٢٢ ؛ وهو بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٤٥ ؛ والمقتضب ٣/١٥٨ ؛ وهمع الهوامع ١/٥١ . وهما : أي إبليس وابنه . والنابح : أراد به من يتعرَّض للهجو والسَّبّ ، ومثله العاوي . والرجام : المدافعة . والشـاعر يقـول إنَّ إبليس وابنه سقيـاه هجاءً وكـلاماً خبيثـاً . والشاهـد فيه قـولـه : « فمويهما » حيث جمع بين الواو والميم التي هي بدل منها في « فم » . وقـد غُلِّط الفرزدق في هذا وجُعل من قوله إذْ أسَنَّ واختلط .

(٢) هو محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السَّرّاج (. . . ـ ٣١٦هـ/ ٩٢٩م) أحد أئمَّـة اللغة والأدب من أهـل بغداد . من مؤلَّفـاته : « الأصـول » ، و« شرح كتـاب سيبويه » ، و« الخط والهجاء » ، (الزركلي : الأعلام ٦/١٣٦) .

(٣) هو إبراهيم بن السّريّ بن سهل الزجّاج (٢٤١هـ/ ٨٨٥م ـ ٣١١هـ/ ٩٢٣م) أحد علماء النحو واللغة . ولد ومات في بغداد . من مؤلّفاتـه : « خلق الإنسـان » ، و« إعـراب القرآن » ، و« فعلت وأفعلت » . (الزركلي : الأعلام ١/٤٠) .

« أفواه » ، وتكون الكلمة مِمّا اعتقَبَ عليها لامان ، هاءُ مَرَّةً ، وواوُ أُخْرى ، فَيَجري مَجْرى « سَنَة » ، و« عِضَة » . ألا تَراهما في قول من قال : « سنوات » ، و« مساناة » و[من الرجز] :

وَعِضَواتٌ تَقْطَعُ اللَّهازِما[1]

واوين ، ونجدهما في قول من قال [من الطويل] :

لَيستْ بِسَنْهاءٍ [ولا رُجَبِيَّةٍ ولكِنْ عَرايا في السِّنينَ الجوائِحِ][2]

و« بعير عاضِهٌ » هائين ، ونظير ما حكاه عنهما من الجمع بينهما ما أنشده البغداديّون وأبو زيد [من الرجز] :

إنِّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمّا نادَيتُ : يا اللّهُمَّ يا اللّهُمّا[3]

---

(1) في الطبعتين : « لقطع اللهازم » ، وهذا تحريف . والرجز بلا نسبة في الخصائص ١/١٧٢ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤١٨ ؛ وشرح المفصّل ٥/٣٨ ؛ والكتاب ٣/٣٦٠ ؛ واللسان (أزم) و(عضه) . والعِضوات : جمع العضة ، وهي شجرة الطلح ، وهي ذات شوك . واللهازم : جمع لهزمة ، وهي مضغة في أصل الحنك . والشاهد قوله : « عِضَوات » جمعاً لِـ« عِضَة » ، وهذا دليل على أنّها محذوفة اللام معتلّة ، فإذا نسب إليها قيل : عضويّ ، ومن جعل المحذوف هاءً لا ياءً قال : « عِضهيّ » ، وفي الجمع : عضاه .

(2) البيت مع نسبته إلى سويد بن الصامت الأنصاري يصف نخلة بالجود في لسان العرب (عرا) و(رجب) و(قرح) و(سنه) ؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/٤١٨ ؛ واللسان (جوح) . والسنهاء : النخلة التي أصابتها السنة المجدبة والرجبيّة من الرُّجبة ، وهي أن تعمد النخلة بخشبة ذات شعبتين . والعرايا : جمع « عريّة » ، وهي التي يوهب ثمرها . والجوائح : جمع جائحة ، والسنة الجائحة هي الجدباء . والشاهد فيه قوله : « بسَنْهاء » حيث رُدّت لام « سنة » المحذوفة ، وهي الهاء ، ومنهم من يجعل المحذوف واواً .

(3) البيتان لأبي خراش الهذليّ في الدرر اللوامع ١/١٥٥ ؛ وشرح أشعار الهذليّين ص ١٣٤٦ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٤/٢١٦ ؛ ولسان العرب (لمم) ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٤١ ؛ والخزانة ١/٣٥٨ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤١٩ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٩ ؛ ولسان العرب (أله) ؛ وهمع الهوامع ١/١٧٨ . وألَمّ : حدث ونزل . والشاهد فيه قوله : « يا اللهُمّ » حيث جمع =

جَمَع بين « يا » ، والميم ، وهي عند الخليل عوَض عن « يا » ، وقول الجارية لأمّها [من السريع] :

يـا أُمَّـتـا أبْـصَـرَنـي راكِـبٌ في بَلَدٍ مُسْحَنْفِـرٍ لاحِـبِ[1]

ألا تَرى أنَّ الهاء في « يا أمّة » بدل من ياء « أمِّي » ، والألف في « يا أمَّتا » بعد التاء ، إنّما هي ياء « أمِّي » أَبْدَلها للتخفيف ألفاً ، فقد جَمَع بين العِوَضِ والمعوَّض [عنه] ، وهذا كلُّه يُؤَكِّد صحَّة مذهب أبي بكر ، وأبي إسحاق في « فَمَوَيهما » .

وأمّا إبدال الميم من النّون ، فالقانون أن تكون النون ساكنة واقعة قبل ياء ، فإذا وُجِد ، جاز الإبدال ، نحو : « عَنْبَر » ، و« امرأة شَنْباء »[2] و« قُنْبُر »[3] ، و« مِنْبَر » ، و« قُنْب »[4] ، فإنْ تحرّكت ، ظهرت نوناً ، نحو : « شَنَب » ، و« عَنابِر » ، و« قَنابِر » ، و« قنانِب » ، وإنّما قُلِبَتْ ميماً ساكنة قبل الباء ، لأنَّ الباء أخت الميم ، وقد أُدْغِمت النون مع الميم في نحو : « مَن مَّعَك » و« مَن مُّحمد ؟ » ، فلمّا كانت تُدغم النون مع الميم التي هي أخت الباء ، أرادوا إعلالها أيضاً مع الباء ، ولما كانت الميم التي هي أقرب إلى الباء مع النون لم تُدغم في الباء ، فلا يُقال في نحو : « أَقِمْ بكراً » : « أقِبّكراً » ، ولا في نحو : « نَمْ بِاللهِ » : « نَبّالله » ، كانت النون التي هي من الباء أبعد منها من الميم ، أَجْدَرَ بأنْ لا يجوز فيها الإدغام ، فَلَمّا تعذَّر إدغام النون في الباء ، أَعَلّوها دون إعلال الإدغام ، فقرّبوها من الباء بأنْ قلبوها إلى لفْظٍ أقرب

= بين حرف النداء « يا » ، والميم المشدَّدة في « اللهمَّ » التي هي عِوض من حرف النداء .

(١) البيت بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/٤١٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيَّة ٤/٢٢٦ ؛ واللسان (أيا) . ومسحنفر : واسع . لاحب : مطروق واضح المعالم . والشاهد فيه قوله : « أمّتا » .

(٢) الامرأة الشنباء أو الشمباء : العذبة الفم .

(٣) القُنْبُر : ضَرْبٌ من الحُمَّر .

(٤) القُنْب : جِراب قضيب الدّابّة . وقُنْبُ الحمار : وعاءُ جُرْدانه . وقُنْب المرأة : بَظْرُها .

الحروف من الباء ، وهو الميم ، فقالوا : « عَمْبَر »[1] . هذا كلُّه إذا وُجِد الضابط ، فَما لم يكن ، لم يَجُزِ القلب ، وأمّا قول رؤبة[2] [من الرجز] :

يا هالَ[3] ذاتَ المنطِقِ التَمْتَامِ   وكفِّكِ المخَضَّبِ البَنَامِ[4]

يُريد : البنان ، فإنّما سوَّغه ملاحظة ما فيها من الغُنَّة والهوى كالنون ، وبناءً على هذا جمعوا بينهما في القوافي ، فقالوا [من الرجز] :

يطعنها بخَنْجَرٍ مِنْ لحمِ   دون الذُّنابَى[5] في مَكانٍ سُخْنِ[6]

ومثل هذا كثير ، لكنَّ القانون ما ذُكِر .

وأمّا إبدال الميم من الباء ، فقد رواه أبو علي بإسناده إلى الأصمعيّ ، قال : يُقال : « بَناتُ مَخْرٍ » ، و « بَناتُ بَخْرٍ » ، وهُنَّ سحائِبُ يأتين قُبيل الصَّيف بيضٌ منْتَصبات في السَّماء . قال طرفة[7] [من الرمل] :

---

(١) في طبعة ١٩٧٠ م : « عمبر » ، وهو تصحيف .

(٢) هو رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميميّ السّعديّ (. . . - ١٤٥ هـ / ٧٦٢ م) راجز من الفصحاء المشهورين . أخذ عنه أهل اللغة ، وكانوا يحتجّون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة . له « ديوان رجز » . (الزركلي : الأعلام ٣/٣٤) .

(٣) في الطبعتين : « هالَ » ، والتصحيح من المصادر التي في الهامش التالي .

(٤) البيتان لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٤٤ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٢٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٣٩٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/٥٨٠ ؛ وشرح المفصل ١٠ / ٣٣ ، ٣٥ ؛ والممتع في التصريف ١/٣٩٢ . وهالَ : مرخم « هالة » ، وهو اسم امرأة ، والهالة ، في الأصل ، دارة القمر . والتمتام : الذي فيه تمتمة ، وهو الذي يتردَّد في النطق بالتاء ، والبنام : يريد البنان . ورواية البيت في الديوان :

يا هالَ المنطِقِ النمنامِ   كَأَنَّ وَسْواسَكِ بالنُّمامِ

(٥) في الطبعتين : الدنابى ، وهذا تصحيف .

(٦) البيتان بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/٤٢٣ ؛ وشرح المفصل ١٠/٣٥ ؛ واللسان (خنجر) ؛ والمقتضب ١/٣٥٣ . والذنابى : الذنب . والشاهد فيه جمعه بين الميم والنون في القافية لتقارب مخرجيهما .

(٧) هو الشاعر الجاهليّ طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد الوائليّ (نحو ٨٦ق هـ / نحو =

كَبَنَاتِ المَخْرِ يَمْأَدْنَ كَما[1]   أَنْبَتَ الصَّيْفُ عَساليجَ الخَضِرْ[2]

قال أبو عليّ : كان أبو بكر محمّد بن السَّريّ[3] يشتق هذه الأسماء من « البُخار » ، وهذا كُلّه دليل إبدال الباء ميماً .

ولو ذهب ذاهب إلى أنَّ الميم في « مَخْر » أيضاً أصْل غير مُبْدَلة على أن يجعله من قوله تعالى : ﴿ وترى الفُلْكَ فيه مواخِرَ ﴾[4] ، وذلك أنَّ السَّحاب كأنَّها تَمْخُر البحر ، لكانَ ، عندي ، مُصيباً . ويُؤكِّده قول أبي ذُؤيب[5] في وصف السّحاب [من الطويل] :

شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ
مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئيجُ[6]

لأنَّه يُشعر أنَّ السحاب تمخر البحر ، وأخبرنا أبو عليّ قال : يُقال : «ما زلتُ راتماً على هذا وراتباً » ، أي مُقيماً ، فالظاهر من أمر هذه الميم أن لا تكون بَدَلاً من باء « راتب » ؛ لأنّا لم نَسمع في هذا الموضع « رَتَمَ » مثل « رَتَب » .

= ٥٣٨ م - ٦٠ ق هـ / ٥٦٤ م) ولد في بادية البحرين ، وتنقّل في بقاع نجد ، واتّصل بالملك عمرو بن هند ، فجعله في ندمائه ، ثم أرسله بكتاب إلى المكعبر (عامله على البحرين وعمان) يأمره فيه بقتله لأبيات بلغ الملك أن طرفة هجاه بها ، فقتله المكعبر شاباً . (الزركلي : الأعلام ٣/٢٢٥) .

(١) في الطبعتين « إذا » ، والتصحيح من ديوان طرفة والمصادر المثبتة في الهامش التالي .

(٢) ديوانه ص ٨٠ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٢٣ ؛ والممتع في التصريف ١/٣٩٢ . ويمأدن : يتحرّكنَ . والعساليج : جمع العسلوج ، وهو الغصن لسنته . الخضر : اسم للبقلة الخضراء . أراد : يمأدن كعساليج أنبتها الصيف .

(٣) هو ابن السرّاج ، وقد تقدّمت ترجمته في هذا الفصل .

(٤) فاطر : ١٢ .

(٥) هو خُويلد بن خالد بن محرِّث من بني هُذيل (. . . - نحو ٢٧ هـ / نحو ٦٤٨ م) شاعر فحل مُخضرم أدرك الجاهليّة والإسلام . وسكن المدينة ، واشترك في الغزو والفتوح . (الزركلي : الأعلام ٢/٣٢٥) .

(٦) تقدّم تخريجه وشرحه ص ٤٧ .

وتحتمل هذه الميم ، عندي ، أن تكون أصلاً غير بَدَل ، من «الرَّتيمة»[1]، وهو شيء كان أهل الجاهليَّة يرتمونه بينهم، وذلك أنَّ الرجل منهم كانَ ، إذا أراد سَفراً ، عَمَد إلى شَجرةٍ ، فيعقد غصنين منها ، فإن رجع ، وكانا معقودين بحالهما ، قال : إنَّ امرأته لم تَخُنْه ، وإن رأى الغصنين قد انْحَلا ، قال : إنَّ امرأته خانَتْهُ . قال الرّاجز :

هَلْ يَنْفَعَنْكَ[2] اليَوْمَ إنْ هَمَّتْ بِهَمّْ
كَثْرَةُ ما تُوصِي وَتَعْقادُ الرَّتَمْ[3]

والرَّتَمَة ، أيضاً ، خيط يُشدّ في الإصبع ليذكر الرجلُ به حاجته . وكلا هذين المعنيين تأويله الإقامة والثّبوت ، فيجوز أن يكون « راتم » من هذا المعنى . وإذا أمكن أن تتأوّل اللّفظة على ظاهر ، لم يَسُغِ العدول عنه إلى الباطن إلاّ بدليل ، والدليل ، هُنا ، إنّما يُؤكِّد الظاهر لا الباطن ، فينبغي أن يكون العمل عليه لا على غيره .

وأمّا إبدال الميم من اللاّم ، فيُروى أنَّ النّمر بن تولب[4] قال : سمعتُ رسول اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم ، يقول : ليس من امْبِرّ امْصِيام في امْسَفَر . يريد : ليس من البِرّ الصِّيام في السَّفر ، فأبْدلَ لام التعريف ميماً[5] . ويُقال إنَّ

---

(١) في الطبعتين ، « الرتمية » ، والتصحيح من لسان العرب ١٢ / ٢٢٥ (رتم)، وسرّ صناعة الإعراب ١ / ٤٢٤ .

(٢) في طبعة ١٩٧٠ : « يَنْفعك » والتصحيح من طبعة ١٢٩٤ هـ ومن المصادر الآتية في الهامش التالي .

(٣) البيتان بلا نسبة في الدرر اللوامع ٢ / ٢١٨ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ١ / ٤٢٤ ؛ واللسان (رتم) .

(٤) هو النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي (. . . ـ نحو ١٤ هـ / نحو ٦٣٥ م) شاعر مخضرم . عاش عمراً طويلاً في الجاهليَّة . وكان من ذوي النعمة والوجاهة جواداً وَهّاباً لماله . له ديوان . (الزركلي : الأعلام ٨ / ٤٨) .

(٥) أخرجه البخاري ومسلم في كتاب الصوم .

النَّمر لم يَرْوِ عن النبيّ عليه السلام غير هذا الحديث ، إلاّ أنّه شاذّ لا يُقاس عليه[1] .

واعْلَمْ أنّ الميم ، إنْ وَقَعَتْ أوّلَ الكلمة ، وهو الأصل في زيادتها ، فالكلمة إن كانت على حرفين أصْلِيَّين وبعدهما ألف ، فاقْضِ بزيادتها إلاّ أنْ تَجِدَ ثبتاً فتترك هذه القضيّة إليه ، نحو : « موسى » ، وكذا إذا كانت على ثلاثة ، وإنْ لم يعقبْها ألف ، نحو : « مضْرب » و« مِقْياس » ، فإن كانت على أربعة أصول ، فَاقْضِ بكونها من الأصل ، نحو : « مَرْزَجُوش »[2] ميمه فاء ، ووزنه « فَعْلَلُول » بوزن « عَضْرَفوط »[3] .

ولِيُعْلَمْ ، أيضاً ، أنَّ الميم من خواصّ زيادة الأسماء ، ولا تُزاد في الأفعال إلاّ شذوذاً ، وذلك نحو : « تَمَسْكَنَ الرجلُ » ، و« تَمَدْرَع » من « المِدْرَعَة »[4] ، و« تَمَنْدَل » من «المنْديل»، و« تَمَنْطق » من « المِنْطَقَة » ، و« تَسَلَّمَ الرَّجُلُ » إذا كان يُدعى « زيداً » أو غيره ، ثُم تَسَمَّى « مُسْلِماً » . وحَكى ابن الأعرابيّ[5] عن أبي زيد : فلاناً يَتَمَوْلى علينا ، فهذا كُلّه « تَمَفْعَل » . وقالوا : « مَرْحَبَك الله وَمَسْهَلك » ، وقالوا : « مَخْرَقَ الرَّجُلُ » ، وضَعَّفها ابن كيسان[6] . وهذا « مَفْعَل » لا يُقاس عليه .

---

(١) تبدل لام التعريف في لغة طيِّء ، وقيل في لغة اليمن ، ميماً باطِّراد . وإلى هنا انتهى نقل المؤلف عن كتاب ابن جني « سرّ صناعة الإعراب » .

(٢) في الطبعتَين : « المرزحوش » بالحاء المهملة ، والتصحيح من « لسان العرب » والمرزجوش نوع من النبت ، والمرزنجوش لغة فيه .

(٣) دويبة بيضاء ناعمة .

(٤) ثوب من صوف ، أو جبَّة مشقوقة المُقدَّم .

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن زياد (١٥٠ هـ / ٧٦٧ م ـ ٢٣١ هـ / ٨٤٥ م) كوفيّ من علماء اللغة . مات بسامرّاء . من مؤلّفاته : « شعر الأخطل » ، و« أسماء الخيل وفرسانها » و« تفسير الأمثال » . (الزركلي : الأعلام ١٣١/٦) .

(٦) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم (. . . ـ ٢٩٩ هـ / ٩١٢ م) عالم بالعربيَّة نحواً ولغة من أهل بغداد . أخذ عن المبرِّد وثعلب . من مؤلّفاته : « تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها » ، و« غلط أدب الكاتب » ، و« المختار في علل النحو » . (الزركلي : الأعلام ٣٠٨/٥) .

النوع الثاني

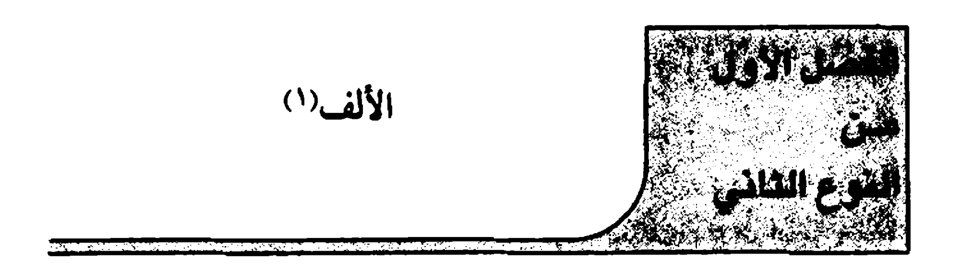
من الحروف الأحاديَّة

وهو الذي اشتركت فيه الحروف بالأسماء

ولا تشارك الأفعال شيئاً من الأحاديَّة لِما بيَّنا أنَّ الاشتراك يجب كونُه وضعاً ، وشيء من الأفعال لا يُوضَع أُحاديّاً ، بل يجب أنْ لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف أصول : حرف يُبتدأ به ، وحرف يُوقَف عليه ، وحرف يفصل بينهما ، لمنافاة الأوَّل بحركته ، والآخِر بسكونه ، ولكونه لا يقتضي طبْعاً لا الحركة ولا السّكون . ثُمَّ ما قيل : إنَّه إنْ سُكِّن نافَى الأوَّل ، وإنْ حُرِّكَ نافى الآخر ، فالمنافاة حاصلة ، فإن اتَّفق فعلٍ على أقَلّ من ثلاثة ، فذلك بطريق الحذْف لعارضٍ كما تَقَرَّر في فنّه .

وأحرف هذا النوع سبعة ، وهي : الألف ، والتاء ، والكاف ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء ، فلنذكُرْ كلَّ حرفٍ منها في فصل ، ونذكر فيه ما يخطر بالبال ذكره إن شاء الله تعالى .

وليُعْلَمْ أنَّ هذه الأحرف السبعة مبنيَّة في حالتي حرفيَّتها ، واسميَّتها ، أمّا في حالة الحرفيَّة فظاهر لعدم استحقاق الحرف الإعراب ؛ وأمّا في حال اسميَّتها فاستيفاء لبيانها ، ولكون وضعها كوضْع الحروف على حرف واحد ، فَبُنيتْ مطلقاً ، والله تعالى أعلم .



الألف[1]

وهو أحد الحروف الحلقيّة السبعة ، ويُسمّى الهاوي ؛ لأنّه لا ينحصر في شيء منه . ومخرجه من أقصى الحلق خلافاً لِما زُعِم أنّه لا مخرج له . قلت : تسميته بـ « الهاوي » ، وتعليلها بقولهم : لأنّه لا ينحصر في شيء منه ، يُقوّي مذهب أبي الحَسَن[2] من أنّ الألف لا مخرجَ لها.

وينبغي أن يُعلم أنّ الألف ، لكونه من حروف الزيادة ، إذا وقع حرفاً ، فقد يصير بعضاً من الكلمة التي دخل عليها ، كألف « المفاعلة » ، وألف « جِمال » من الجموع ، و« حُبْلى » ، من المؤنّث ، والإلحاق كـ « أرْطَاة »[3] ، والتكثير كـ « قَبَعْثَرى »[4] ، والمبدلة من حرف أصليّ واواً كَـ « غَزا »[5] ، أو ياء كـ « سَعَى »[6] ، وقد يكون مستقلاً ، أي حرف معنى . ونظرنا الآن إلى حالة استقلاله ومعانيه في اسميّته ، فلذلك حصرنا ذكره في بَحْثَين .

(البحث الأوّل) : في مواقعه حرفاً ، وذلك في عدّة مواضع .

---

(١) راجع مبحث الألف في الجنى الداني ص ١٧٥ ـ ١٨٠ ؛ وحروف المعاني ص ١٩ ؛ ورصف المباني ص ١٠ ـ ٣٧ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢ / ٦٥١ ـ ٧٢٨ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٥ ـ ١٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٩ ـ ٣٢ .

(٢) هو أبو الحسن الأخفش وقد تقدّمت ترجمته .

(٣) الأرطاة : واحدة الأرطى ، وهو نبات شُجيريّ من الفصيلة البطاطيّة ، ينبت في الرمل ، ويخرج من أصل واحد كالعِصِيّ ، ورقه دقيق ، وثمره كالعنّاب .

(٤) القَبَعْثَرى : الجمل العظيم ، والأنثى : قَبَعْثراة . قال بعض النحويّين : ألف « قَبَعْثَرى » قسم ثالث من الألفات الزوائد في أواخر الكلم لا للتأنيث ولا للإلحاق .

(٥) الأصل : غ ز و .

(٦) الأصل : س ع ي .

(**أحدها**) : في باب النداء ، وله موقعان : أحدهما في « يا ابن أُمّتا » ، وثانيهما في المستغاث به ، نحو : « يا زَيْداه ».

(**وثانيها**) : في باب النُّدبة ، نحو : « وا زيداه » ، و « وا عَلا مَكاناه » . وإنّما أفردنا النُّدبَة عن النداء ؛ لأنَّ المندوب ليس بمُنادى ، وإنْ عومِل معاملته في كثير من الأحكام .

(**وثالثها**) : الألف المزيدة في السُّؤال عن النكرات حال النصب ، فإنَّه إذا قيل : « جاء رَجُلٌ » ، وقُصِد الاستفهام عنه ، فيُؤتى ، في السُّؤال ، بلفظة « مَن » الاستفهاميَّة ، ولكونه في حال الرفع يُزاد في « مَنْ » واوٌ لمجانسة ضمَّة الرفع ، فيُقال : « مَنُو » ، وفي حال الجرّ ياء لمجانسة كسرة الجرّ ، فيُقال : « مَنِي » ، وفي حال النَّصب ألفاً ، فيُقال في « رأيتُ رجلاً » : « مَنا » ، لمجانسة فتحة النَّصب ، فيكون كلّ واحد من الواو ، والياء ، والألف حرفاً للاستفهام عن النكرة المعرَبة المفردة في كلام المستَفْهم منه يُزاد ، في الوقف ، لتقابل به حركتها .

وإنَّما قلنا : في الوقف ؛ لأنَّ الزيادة لمّا كانت تَغْييراً ، لإزالة اللَّبس الناشِيء من إبهام التنكير والوقف محلّ التغيّر ، اشترط لذلك ، فنذكر كلّ واحدة منها في بابها ، إن شاء الله تعالى .

وفائدة التقييد بكون الكلمة نكرة الاحتراز عن المعرفة ، فإنَّ حكمها ، عند أهل الحجاز ، إذا كانت عَلَماً ، أن يحكيه المستفْهِم كما نُطِق به ، فيقول لمن قال : « جاءَني زَيْدٌ » : « مَنْ زَيْدٌ ؟ » ، ولمن قال : « رأيتُ زيداً » : « مَنْ زيداً ؟ » ، ولمن قال : « مررتُ بزيدٍ » : « مَنْ زيدٍ ؟ » . وإذا كانت غيره[1] ، الرفع لا غير ، فيقول لمن قال : « جاءني الرجل » : « منِ الرجلُ » . وعند تميم الرفع مطلقاً ، فيقول : « مَنْ زيْدٌ ؟ » ، و « منِ الرجلُ ؟ » في الثلاث[2] .

---

(١) أي إذا كانت المعرفة غير عَلَم .

(٢) أي في الحالات الثلاث : الرفع ، والنصب ، والجَرّ .

وتقييده النكرة بكونها معرَبة ، لإخراج المبنيَّة ، إذْ لا إعراب فَيُقابَل ، وبكونها مفردَة أنَّها ، إذا ثُنِّيت أو جُمعت ، لا تكون كذلك ، بل يُـزاد ، في الاستفهـام عن المثنَّى المرفـوع ، ألف ، والمنصوب والمجـرور يـاء ، وعن المجموع المرفوع واو ، والمنصوب والمجرور ياء ، وعن المجموع المرفوع واو ، والمنصوب والمجرور ياء مع نون ساكنة في المذكَّر ، أو ياء كذلك في المؤنَّث ، فيقـول لمن قـال : « جـاءَني رَجُـلانِ » ، و« رأيْتُ رَجُلَيْنِ » ، و« مررتُ برجلينِ » و« امرأتان » ، و« امـرأتين » : « مَنانِ » ، و« مَنَيْنِ » ، و« مَنْتانِ » ، و« مَنْتَيْنِ » ، ولمَنْ قال : « جاءني رجالٌ » ، و« رأيتُ رجالاً » ، و« مَرَرْتُ برجالٍ أو نِساءٍ ونِساءٍ ونساءٍ » : مَنون ؟ ومَنِين ؟ ومَناتِ ؟

هذا كلّه إذا كان المستفهِم واقِفاً ، فلو وَصَل جرَّد عن العلامة ، فيقول : « مَنْ يا فَتَى » في الجميع .

قـال الـزمخشـريّ[١] رَحمـه الله تعـالى : وقـد ارتكب من قـال [من الوافر] :

أَتَـوا نـارِي ، فَـقُـلْتُ : مَـنُـونَ أَنْـتُـمْ
[فَقالوا : الجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظِلاما][٢]

شذوذين : إلحاق العلامة في الدرج وتحريك النون . وهذا عند الأكثر ،

---

(١) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد (٤٦٧ هـ / ١٠٧٥ م - ٥٣٨ هـ / ١١٤٤ م) من أئمَّة الدين والتفسير واللغة والآداب . ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكّة فجاور بها زمناً فلقِّب بجار الله . من مؤلَّفاته : « الكشّاف » في تفسير القرآن ، و« أسـاس البـلاغـة » ، و« المفصَّـل » ، و« المقـامـات » . (الـزركلي : الأعـلام ١٧٨/٧) .

(٢) البيت لشمر بن الحارث في الحيوان ١٩٧/٦ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيَّة ٤٩٨/٤ ، ٥٥٧ ؛ وشرح المفصل ١٦/٤ ، ولشمر بن الحارث أو لتأبط شرّاً في شرح التصريح ٢٨٣/٢ ؛ وبـلا نسبـة في الحيـوان ١٨٦/١ ، ٣٢٨ ؛ والخصـائص ١٢٩/١ ؛ والمقتضب ٣٠٦/٢ . و« عِمُوا » فعل أمر للجماعة من « وعم يعم » . والشاهد فيه قوله « منون » حيث جمعه في الوصل ضرورةً ، وإنَّما يُجمع في الوقف . وهو جمع « مَنْ » .

وبعضهم لم يُفرّق بين المفرد وغيره ، فيقول : مَنُو ، وَمَنا ، ومَني إفراداً ، وتثنيةً ، وجمعاً ، تذكيراً ، وتأنيثاً. ومن أراد الاطّلاع على مباحث هذا الباب مفصَّلةً ، فعليه بـ « الإغراب »[1] ، فإنَّه يَظفر بما يُغْرب ويُعْرِب .

(ورابعها) : الألف الملحقة بضمير المتكلِّم المفرد المرفوع المنفصل ، وهو « أنَ » ، فإنَّه ألف ونون مفتوحتان ، فإذا وُقِف عليهما ، أُلحق بهما ألف ، فصار « أنا »[2] يصلح للمذكَّر والمؤنَّث ، ولا يُلحق الألف في دَرْج الكلام ، وفي التنزيل : ﴿ أنا أقَلَّ مِنْكَ مالاً وولَداً ﴾[3] ، ويُقال لها الألف المزيدة[4] لبيان الحركة .

(وخامسها) : المبدلة من النون الخفيفة الساكنة وَقْفاً ، وهي ، في أمكنة المبدَلة من تنوين الاسم نصباً ، نحو : « رأيتُ زيداً » ، [وفي أمكنة أخرى] المبدَلة من نون التوكيد الخفيفة ، نحو : ﴿ لنَسْفَعاً ﴾[5] في « نَسْفَعَنْ » ، وقول الشاعر [من الطويل] :

[وذا النُّصُبَ المَنْصوبَ لا تَنْسُكَنَّهُ]
ولا تَعْبُدِ الشَّيطانَ ، والله فَاعْبُدا[6]

---

(١) هو كتاب لوالد المؤلف وقد تقدَّم .

(٢) في طبعة ١٩٧٠ م : « فصارا نا » ، وهذا تحريف .

(٣) الكهف : ٣٩ ، وقد وردت في طبعة ١٢٩٤ هـ : « ان أكثر منك مالاً وولداً » ، وفي طبعة ١٩٧٠ م : « إن أنا اكثر منك مالاً وولداً » ، وفي الطبعتين تحريف .

(٤) في الطبعتين المنشورتين المزادة ، وهذا خطأ .

(٥) العلق : ١٥ .

(٦) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٧ ؛ والأزهية ص ٢٧٥ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٠٨ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/٣٤٠ ؛ وشرح المفصَّل ٩/٣٩ ، ٨٨ ، ١٠/٢٠ والكتاب ٣/٥١٠ ؛ ولسان العرب (سبح) و (نصب) . وهو بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٥٧ ؛ وأوضح المسالك ٤/١١٣ ؛ ورصف المباني ص ٣٢ ، ٣٣٤ ؛ ومغني اللبيب ١/٤١٢ . ولصدر هذا البيت روايات مختلفة . والشاهد فيه قوله : « فاعبدا » حيث أبدل النون الخفيفة ألفاً في الوقف كما أنّ التنوين في الاسم المنصوب يُقلب ، عند الوقف ، ألفاً في نحو : « اشتريتُ كتابا » .

يريد : « فاعْبُدَنْ » . قال في « التنويع »[1] : والمختار كتابتها بالألف مع جواز كتابتها بالنون[2] ، وأمّا « إذَن » الجزائيَّة ، فإنَّ الأكثرين يقفون عليها بالألف ، وقيل : إنَّ المازني[3] لا يُجيزه ، ورُوِيَ الوجهان عن المبرِّد ، ونُقِل عن بعضهم أنه قال : إنْ أُعْمِلت كُتبت بالألف ، وإن أُهْمِلت كُتبت بالنون لئلاّ تلتبس بـ « إذ » الزمانيَّة.

(وسادسها) : الألف الدالّة على تثنية الفاعل كدلالة التاء على تأنيثه ، كقوله [من الطويل] :

[تَوَلَّى قِتَالَ المارِقِينَ بِنَفْسِهِ] وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[4]

(وسابعها) : ألف الفصل بين النونات عند تأكيد الفعل المسْنَد إلى ضمير جماعة الإناث ، نحو : « افْعَلْنَ يا نِساء » ، فإنَّه ، عند إرادة توكيده بالنون المشَدَّدة ، يُفصل بين نون الضمير والنون المؤكِّدة بألف ، فيُقال : « افْعَلْنانِّ » ، لئلاّ تجتمع النونات . ويتعَيَّن ، هنا ، التوكيد بالنون الثقيلة ،

---

(١) لعلّه كتاب التنويع لأبي عمر الزاهد .

(٢) أي بدون ألف : « أنَ » .

(٣) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب (. . . ـ ٢٤٩ هـ / ٨٦٣ م) أحد الأئمّة في النحو من أهل البصرة ، ووفاته فيها . من مؤلَّفاته « ما تلحن فيه العامَّة » ، و « التصريف » ، و « العروض » . (الزركلي : الأعلام ٢/ ٦٩) .

(٤) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيّات في ديوانه ص ١٩٦ ؛ والدرر اللوامع ١/ ١٤١ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٧٧ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢/ ٤٦١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٤ ؛ وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ١٧٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٣٩ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٢٧ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٠ ؛ والمغني ١/ ٤٠٧ ، ٤١٠ . والمارقين : الخارجين عن الدين . وأسلماه : خذلاه . والمبعد : الأجنبيّ . والحميم : القريب . والشاهد فيه قوله : « وقد أسلماه مبعد وحميم » حيث ألحق ألف التثنية بالفعل ، وهو مسند إلى الفاعل الظاهر المثنّى . وهذا على لغة بلحارث بن كعب وبعض العرب ، وتُسمَّى لغة « أكلوني البراغيث » ، وعلى هذه اللغة حمل بعضهم قوله تعالى : ﴿ وأسرّوا النّجوى الذين ظلموا ﴾ (الأنبياء : ٣) ولهذه الآية تخريجات عدّة أوصلها ابن هشام إلى أحد عشر تخريجاً (راجع المغني ١/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦) .

ليكون الجمع بين السّاكنين على حدّه ، وهو كون أوّلهما حرف مدّ ، وثانيهما حرفاً مُدْغَماً . وأجاز يونس إلحاق الخفيفة أيضاً ، ونقله عن العرب .

(**تنبيه**) : قد عَدَّ جماعـة من النحاة من جملة الألفـات ألف التثنية ، والألف من الأسماء الستَّة في حال النصب ، وذلك سهـو ؛ لأنَّ الألف ، إذا دخلت في ذلك ، صارت جـزءاً من الكلمة ، ولم تَبْقَ زائـدة ، بل بعضـاً ، وصارت من حروف الزيادة ، كما تقرَّر في موضعه في غير هذا الكتاب ، والذي نحن بصدد ذكره إنَّما هو حروف المعاني ، فلا مدخل لتلك فيها .

(**البحث الثاني**) : في مواقعها اسماً ، فلا تكون ضميراً للمثنَّى المرفوع المتَّصل البارز ، ويختصّ ذلك بالأفعال ؛ لأنَّ الحروف لا تتَّصل بها ضمائر الرفع ، والأسماء لا تبرز ضمائر رفعها ، وتوجد في الأفعال الماضية ، نحو : « قاما » ، و « قامتا » ، فالألف ضمير ، والتاء للتأنيث ، والمضارعة ، نحو : « تفعلانِ » ، والنون ليست من الضمير ، بَلْ تُذكر مع الألف لمجرَّد الإعراب بدليل بقاء الضمير مع حذفها وزوال الرفع ، وفي الأمر ، نحو : « افْعَلا » ، وأمّا نحو : « فَعَلْتُما » ، فلا يكون الألف وحده ضميراً ، بَلْ بعضاً منه ، وكذا الكلام في ألف « هُما » ، فلا دَخْل لهذه في هذا البحث .

الفصل الثاني من النوع الثاني

من الحروف الأحاديّة وهي التي تشارك فيه الأحرفُ الأسماء حرف التاء[1]

وهي من الأحرف المهموسة العشرة التي يجمعها « سكت فحثه شخص »، وأقواها هَمْساً الصاد ، والخاء كما تقرَّر في موضعه ، والهمس هو الصوتُ الخفيّ ، وهو ضدّ المجهورة التي هي بقيَّة الحروف التسعة عشر. ومخرجها ، ومخرج الطاء ، والدال مِمّا بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعداً إلى جهة الحنك.

وحيث إنَّ التاء من الأحرف المشتركة بين الحرف والاسم عقدنا لها بحثين :

(**البحث الأوَّل**) : في الحرفيَّة ، ولمّا كانت من جملة أحرف الزيادة قد تقع في بعض الكلمات بعضاً منها، وتقع في غيرها حروف معنى ، وقد دخلت على الكَلِم الثلاث ، أعني الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، فالتي تدخل على الحروف لا تكون إلاَّ مستقلّة ، والتي تدخل على الأسماء والأفعال قد تكون مستقلَّة ، وقد تصير بعضاً ، فتقسيمها ثلاثة أقسام :

(**القسم الأوَّل**) : ما تدخل على الحرف ، وقُدِّم لقلّته ، فإنَّه لم تدخل التاء شيئاً من الحروف إلاَّ ثلاثة أحرف هي : « ثُمَّ » ، و« رُبَّ » ، و« لا » النافية للجنسيَّة ، فَسَكَّنُوا التاء في الأوَّلين وأبقوا فتحة ما قبلها[2] ، وفتحوها في الثالثة لسكون الألف قبلها لكونها أخفَّ الحركات مع وفائها بالمراد[3] ، ورووا

---

(١) راجع مبحث التاء في الجنى الداني ص ٥٦ ـ ٥٨ ؛ وحروف المعاني ص ٤٧ ؛ ورصف المباني ص ١٥٨ ـ ١٧٣ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/١٤٥ ـ ١٧٠ ؛ ومغني اللبيب ١/١٢٣ ـ ١٢٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٩٥ ـ ٢٠٧ .

(٢) « ثُمَّتْ » و« رُبَّتْ » ، وهما لغتان في « ثُمَّ » ، و« رُبَّ » .

(٣) هي « لاتَ » التي من أخوات « ليس » ، ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، ويقال ، أيضاً ، « لَعَلَّتَ » ، وهي لغة في « لَعَلَّ » .

لحاقها بعض لغات « رُبَّ » قياساً عليها[1].

(القسم الثاني) : ما تدخل على الأفعال ، وهي ، كما ذُكِر ، واقعة بعضاً مِمّا دخلته ومستقلّة . فالواقعة بعضاً قد تكون للمضارعة في أوّله ، لتدلّ على أنَّ فاعله أحد الثمانية المذكورة في باب الهمزة[2] ، وكذلك ما وُجد في أوَّل الماضي ، نحو : « تَفَعَّلَ » ، و « تَفاعَلَ » ، أو وسطه ، نحو : « افْتَعَلَ » ، و « استَفْعَلَ » ، فإنَّهُ أُتِيَ به لمعانٍ مقصودة منها ، إمّا بمفردها ، أو مع غيرها كما تقرَّر في علم التصريف.

وأمّا الواقعة حرف معنى ، فيختصّ بها الفعل الماضي ، كالتاء في « فَعَلَتْ هِنْد » ، وهي ساكنة بمقتضى أصل البناء ، وتشمل جميع أقسام الماضي حتى غير المتصرِّفة ، نحو : « نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ » ، و « بِئْسَتِ السجيَّةُ البخْلُ » ، ولحوقها لهذه الأفعال هو أقوى الأدلّة على فِعْلِيَّتها ، ولم يمتنع منها إلاَّ « أَفْعَلَ » في التعجُّب ؛ لأنه جَرى كالمثَل ، ولم يُتَصَرَّف فيه ، ولحقته هذه التاء لتدلّ على تأنيث فاعله . ولم يُكتَفَ بالعلامة اللاّحقة للفاعل دليلاً على التأنيث ؛ لأنَّهُ كَثُرَ وضع الاسم المؤنَّث عَلَماً على مُذكَّر ، كـ « حمزة » ، وبالعكس ، كـ « جَعْفَر » ، فلم يَبْقَ وثوق بدلالة العلامة اللاَّحقة للفاعل لجواز خروجه على وضعه الأصليّ عند التسمية ، فأرادوا تأكيد الدلالة على المراد بإلحاق العلامة بالفعل أيضاً ، وقرَّروا لها أحكاماً تنبني على معرفة مقدّمة.

فنقول : إنَّ المؤنَّث قسمان : حقيقيّ ، وهو ذو الفَرج كالمرأة[3] ، ومجازيّ ، وهو ما لا فَرج له كاللّيلة . ثُمَّ إنَّهم ألحقوا بعض الكلمات بعلامة تدلّ عليها ، فسمّوه لفظيّاً ، وخلا البعض عنها ، فسمّوه معنويّاً . وعلامة التأنيث ثلاث : التاء وهي أقواها ، والألف الممدودة ، والألف المقصورة .

---

(١) يُقال : « رُبَّتَ » في بعض لغات العرب ، وكذلك يُقال : « ثُمَّتَ » .

(٢) هي للمخاطب المفرد ، والمثنّى ، والجمع تذكيراً وتأنيثاً ، نحو : « انتَ تَفعلُ » ، « انْتِ تفعلينَ » ، « أنتما يا رجلان تفعلان » ، و « أنتما يا امرأتان تَفْعَلانِ » ، و « أنتُمْ تفعلون » ، و « أنْتُنَّ تَفْعَلْنَ » ، وللغائبة المفردة ، نحو : « هي تَفْعَلُ » ، وللغائبتين الاثنتين ، نحو : « هُما تَفْعلانِ » .

(٣) من الأفضل تعريف المؤنَّث الحقيقيّ بأنّه كلّ انثى تَلِدُ أو تبيض.

ولكون التاء أقواها تُقَدَّر في المعنويّ دونهما ، فصار المؤنَّث ، باعتبار العلائم الثلاث والتجرُّد عنها وكون كلّ من الأربعة حقيقيّاً أو مجازيّاً ، ثمانية أقسام ، وهـذه أمثلتهـا : « امـرأة » ، و« بَلْدَة » ، و« حُبْلى » ، و« بُشْـرَى » ، و« عَذْراء » ، و« صَحْراء »، و«زينب »، و«أُذن» .

فإذا أُسْنِد الفعل إلى فاعله ، فإن كان مؤنَّثاً حقيقيّاً سواءٌ كان بعلامة أم لا ، أو معنويّاً ، وجب إلحاق التاء بفعله ، نحو : « قامَتْ فاطمةُ » ، و« قَعَدَتْ زَيْنَبُ » ، ولم يُجرَّد عنها إلاّ في شاذّ من الكلام . روى سيبويه : « قـال فلانَة » . فإنْ فُصِل بينهما بظرف أو مفعول ، جاز تجريده عنها ، نحو : « حَضَرَ عِنْدَكَ آمْرَأة » ، وقوله [من الوافر] :

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوءٍ [على بابِ اسْتِها صُلُبٌ وَشامُ][1]

وإن كان الفاعِل مؤنثاً مجازيّاً ، جاز الإلحاق والتجريد ، تقول : « طَلَعَتِ الشَّمسُ » ، و« طَلَعَ الشَّمْسُ » ، أمّا إذا كان الفاعِل ضميراً ، نحو : « المرأة [جاءَتْ] » ، « والشمس طلعت » ، وجب الإلحاق مُطلقاً ، ولم تسقط إلاّ في نادرٍ من الكلام ، كقوله : [من المتقارب] :

[فَلا مُزْنَةٌ أَوْدَقَتْ وَدْقَها] ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقالَها[2]

---

(1) البيت لجرير في ديوانه ص ٢٨٣ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٧٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢/٤٦٨ ، ٤٦٩ ؛ واللسان (صلب). وهو بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٧٥؛ وأوضح المسالك ٢/١١٢ ؛ والخصائص ٢/٤١٤ ؛ والمقتضب ٢/١٤٥ ، ٣/٣٤٩ . والأخيطل : تصغير الأخطل وهو الشاعر الأمويّ المشهور غيّاث بن غوث . والصُّلُب: جمع صليب . وشام : جمع شامة . والشاهد فيه قوله : « ولد الأخيطل أمّ سوء » حيث فُصِل بين الفعل « ولد » وفاعله المؤنّث الحقيقي « أمّ » ، فجاز عدم إلحاق تاء التأنيث بالفعل .

(2) الشاهد لعامر بن جوين الطائي في شرح التصريح على التوضيح ١/٢٧٨ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢/٤٦٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٣٤ ؛ وشرح المفصل ٥/٩٤ ؛ والكتاب ٢/٤٦ ؛ واللسان (أرض) و (بقل) و (ودق) . وهو بلا نسبة في الخزانة ١/٥٣ ، ٣/٣٣٠ ؛ والخصائص ٢/٤١١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٤٤ ؛ والمغني ٢/٧٣١ . والشاعر يصف أرضاً مخصبة لكثرة الغيث . والمزنة : واحدة المزن ، وهو السحاب يحمل الماء . والودق : المطر . وأبقلت : أخرجت البقل ، =

حقُّه أن يقول : « أَبْقَلَتْ » ، فَحَذَفَها ضرورةً .

وإنَّما لزمت مع الضَّمير ، لأنَّك إذا قلت : « الشَّمس طَلَعَ » ، لم يجزمِ المخاطَب أنَّ فاعله هو المسْتَكن لجواز أن يتَوَهَّم أنَّ الفاعل يأتي بعده ، كما يُقال : « الشَّمسُ طلع نورُها » ، بخلاف ما إذا تقدَّم الفعل ، فإن الذهن يغلب على أنَّ الواقع بعده هو الفاعل ؛ لأنَّ الأصل أن يأتي الفاعل عقيبه ، ولهذا تبرز الضمائر المسْتَكِنَة لتدلّ عليه ، فيُقال : « الزيدان قاما » ، و « الزيدون قاموا » ، بخلاف ما إذا كان الفاعل بعده ، فإنَّه يُعلم أنَّه فاعل ، فيُقال : « قام الزيدانِ والزيدونَ » ، ولا يُحتاج إلى أنْ يُقال : « قاما الزيدانِ » ، و « قاموا الزَّيدون » ، ولا يَصُحّ أن يُقال : « الزيدانِ أو الزيدونَ قام » ، وأمّا ما يكون فاعله مذكَّراً ، فلا يجوز إلحاق التاء بفعله ، وإن كان لفظه مؤنَّثاً .

(تنبيه) : مُطلق الجمع هو في معنى الجماعة ، فيصير معناه مؤنَّثاً ، لكنَّه غير حقيقيّ ، فمن هذه الجملة إذا أُسنِد الفعل إلى ظاهره ، ينبغي أن يجوز فيه إلحاق العلامة وحذفها ، فيُقال : « قامَتِ الرجال والعذارى » ، و « قام الرجالُ والعذارى » . وهذا متَّفق عليه في جمع التكسير المؤنَّث والمذكَّر ، وأمّا في جمع المذكَّر السالم ، نحو : « الزيدون » ، فإنَّ لفظ مفرده موجود فيه ، فالإسناد إلى الجمع كالإسناد إلى واحده ، فلا يجوز أن يلحق فعله التاء ، فلا يُقال : « قامَتِ الزيدون » .

وأجازه ابن بابشاذ[1] نَظَراً إلى أنَّ الإسناد إنَّما هو إلى الجمع لا إلى مفرده ، وهو محمول على الجماعة ، فأجازه .

وأمّا جمع المؤنَّث المصحَّح ، فإن بعضهم ، أيضاً ، اعتبر فيه وجود لفظ المفرد ، فأوجب إلحاق العلامة كمفرده ، وبعضُهم لم يعتبر فيه سوى أنَّه جمع ، فجوَّز الأمرين كما قدَّمناه .

= وهو من النبات ما ليس بشجر . والشاهد فيه قوله : « أبقل إبقالها » حيث حذفت التاء من « أبقلت » لضرورة الشعر ، ويسوِّغه أنّ « الأرض » بمعنى « المكان » .

(١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصريّ (. . . - ٤٦٩هـ/ ١٠٧٧م) إمام عصره في علم النحو . من مؤلّفاته « المقدمة » في النحو ، و « شرح الجمل للزجاجي » ، و « شرح الأصول لابن السراج » . (الزركلي : الأعلام ٣/ ٢٢٠).

وليُعلم أنَّ الخلاف في البابين من جمعي السلامة إنَّما هو فيما هو قياسيّ ، فأمّا غيره كـ « الأرضون »[1] ، و « الحمّامات » فلا يتوجّه فيه الخلاف ، ويجوز إلحاق التاء في المسندَ إلى ضمير الجمع غير جمع المذكَّر السالم ، سواءٌ كان لمذكَّر أو مؤنَّث عاقل أو غير عاقل مطلقاً ، فيُقال : « الرجالُ والأيّامُ والنِّساءُ واللَّيالي فعلتْ كذا » ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ إلَّا الذي آمَنَتْ بِهِ بنو إسْرائيل ﴾[2] ،وقول الشاعر [من البسيط] :

قـالَتْ بَنـو عـامِرٍ [خـالُوا بَني أَسَـدٍ ... يـا بُؤْسَ لِلْجَهْـلِ ضَـرّاراً لِأَقْـوامِ][3]

فلأنَّ « بَنو » لم يَجْرِ على قياسه ، حتَّى ذهب بعضُهم إلى أنَّه جمع تكسير ؛ لأنَّ قياس تصحيحه أن يكون لعلم مذكَّر يعقل أو صفة لمذكَّر يعقل ، و « ابن » ليس أحدهما .

(القسم الثالث) : الداخلة على الأسماء ، ودخولها عليها بأحد الأوجه قد يكون بأحد الأوجه الثلاثة أيضاً ، أي إنَّها قد تكون بعضاً ، كما في المصادر من الافتعال ، والاستفعال ، والتفاعل ، وفي نحو « الرَّهَبوت »[4] ، و « الجَبَروت »[5] ، ونحوهما مِمّا لا حاجة إليه في هذا المكان ، وقد تكون

---

(١) جمع « أرْض » .

(٢) يونس : ٩٠ .

(٣) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٢ ؛ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٣٠ ؛ والخزانة ١/ ٢٨٥ ، ٢/ ١١٩ ؛ والكتاب ٢/ ٢٧٨ ؛ واللسان (خلا) . وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٠٦ ؛ والدرر ١/ ١٤٨ ؛ ورصف المباني ص ١٦٨ ، ٢٤٥ ؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٨ ؛ والهمع ١/ ١٧٣ . وخالوا : من المخالاة ، وهي المقاطعة . ويا بؤس : ما أبأسَ . وكانت بنو عامر بن صعصعة طلبوا إلى حصن بن حذيفة الفزاري وابنه عُيينة أن يقطعوا الحلف الذي بينهم وبين بني أسد على أن تحالف بنو عامر بني ذبيان ، فهَمَّ عيينة بذلك ، فقالت بنو ذبيان : أخرجوا مَنْ فيكم من الحلفاء ، ونُخرج من فينا ، فأبوا ، فقال النابغة قصيدة مطلعها هذا البيت . والشاهد فيه قوله : « قالت بنو عامر » ، بتأنيث « قالت » لأنَّ « بنو » ليس جمع مذكر سالم قياسيًا . وفي هذا البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله : « يا بؤسَ للجَهْلِ » ، حيث أقحم اللام بين المتضايفَيْن ، والأصل : يا بؤسَ الجهلِ .

(٤) الرهبوت : شدَّة الرهبة . (٥) الجبروت : الكِبْر .

مستقلّة إمّا اسماً أو حرفاً ، ولا بُدَّ من بيانهما .

(أوّلهما الاسميَّة) ، ولا تكون كذلك إلاَّ على بعض المذاهب ، فإنَّها لا تكون اسماً إلاَّ بتقدير كونها ضميراً ، والضمائر البارزة لا تتَّصل بالأسماء ، وهي مرفوعة ، والتاء من صُوَر ضمائـر الرفـع ، ولكن تجيء اسماً[1] في « أَنْتَ » للمذكَّر والمؤنَّث على قول من يجعل « أَنْ » ضميراً ، والتاء ضميراً ثانياً معه ، فتكون اسماً ، و « أَنْ » ، أيضاً ، اسم قد اتَّصلت به ، وكأنَّه متفرِّع على قول الخليل في « إيَّاكُمْ » ، فإنّه جعلهما اسمين الأوَّل مُضاف إلى الثاني كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

أمّا على قول من جعل الضمير مجمـوعهما ، أو جعـل الضمير « أَنْ » والتاء للخطاب ، وهذا الثاني هو الظاهر من كلامهم ، فلا يتوجّه التمثيل به ، وكذلك قولهم في باب النِّداء : « يا أَبَتِ » ، و يا أُمَّتِ » بفتح التاء وكسرها عند من يقول إنَّها اسم ، لأنَّها بَدَل من ياء الضمير ، وهي اسم ، فيجب أن يكون ما هو بدلها مثلها .

وحيث ذُكِر ، هنا ، بعض أقسام الاسميَّة ، فالأَلْيَق ذِكْر بقيَّة الأقسام رعايةً للتحرير ، وهي تاء الضمير اللاَّحقة للأفعال الـواقعة ضميـراً للمتكلِّم المفرد مذكَّراً ومؤنَّثاً ، فيقول الرجلُ والمرأةُ « فَعَلْتُ » بضمّ التاء ، وتكون للمخاطَب ، أيضاً ، المفرَد ، فتُفتَح للمذكَّر ، نحو : « فَعَلْتَ يا رجلُ » ، وتُكسر للمؤنَّثة ، نحو : « فعلتِ يا آمرأة » . فإن زاد عدده للمذكَّر ، أو للمؤنَّث بتثنية أو جمع ، أُلحقت التاء المضمومة بالروادف الدالّة على التفريع ، وهو لفظة « ما » للدلالة على المثنّى في تذكيره وتأنيثه ، فتقول : « فَعَلْتُما يا رَجُلانِ ويا آمرأتـانِ » ، ولفظة الميم وحْدَها ساكنة ، وهو الأفصح ، أو مضمومة باختـلاس أو إشباع لجماعة الذكور العاقلين ، نحو : « فَعَلْتُم يا رجالُ » . ولفظة « نون »[2] مُشدَّدة لجماعة الإناث والذكور غير العاقلين ، نحوَ : « فَعَلْتُنَّ يا نساءُ ويا ليالي ويـا أيّام » . وعند لحاق هذه التاء التي للضمير سواءً كانت للمتكلّم أو المخاطب مع

---

(١) في الطبعتين « أسماء » .

(٢) كان الأفضل القول: «ولفظة النون»، وذلك قياساً على قوله السابق: «ولفظة الميم».

الروادف أو دونها ، يجب تسكين آخر الفعل الماضي الصَّحيح ، وإسقاط حركته من آخره.

واختلفوا في سبب تسكينه ، فقيل إنَّ اتّصال الفاعل الضمير بفعله يُصيِّره كجزء ، والثلاثيّ منه تتحرَّك فيه الأحرف الثلاثة ، أمّا الأوّل فلأنّه يُبتَدأ به ، وأمّا الثاني فلأنَّه لبيان وزن الفعل ، وأمّا الثالث فَحُرِّك ، أيضاً ، لفضله على الأمر بمشابهة الاسم لوقوعه صفةً ، وصلَةً ، وخَبَراً ، وحالاً ، بخلاف الأمر ، بدليل إعراب المضارع عند تأكيد مشابهته ، فلمّا أثّرت هذه المشابهة هذا الأثر عند تأكيدها ، فأَثَرها ، عند وجودها ، لا يكون إلاّ من الحركة ، فَجُعِل بناؤه على الحركة لهذه الرتبة ، وكانت فَتْحَةً طَلَباً للخفَّة لكثرة استعماله ، لأنَّ الإخبار عن الماضي أكثر وقربه من السكون المستحقّ وإفادته المقصود.

وقد ذكر ابن الخبّاز[1] ، رحمه الله ، في « شرح الإيضاح » لبناء الماضي ستَّةَ عشَرَ وجهاً ، وأحسنها ما ذكرناه من الأوجه الثلاثة .

(**وثانيهما الحرفيّة**) ، وهي التاء اللاحقة آخر الأسماء ، ومتى دخلت على اسم صارت جزءاً منه في الدّلالة ، وهي ، في أصل الوضع ، للتأنيث ، وهي أعمّ أدواته ؛ لأنَّها قد تكون ظاهرةً كـ « امرأة » و « عَرَفَة » ، وقد تكون مقدَّرة كَـ « هند » و « عين » ، فلهذا كانت أعمّ العلامات دخولاً لا الألفين الممدودة والمقصورة ، لأنَّهما لا يُقَدّران . ومتى لحقت آخر كلمة صارتْ[2] آخِر أجزائها ، أي فيكون إعرابها عليها ، وصارت جملة الزيادات الملحقة بالكلمة حَشْواً ، فنقول : « قائمة » و « بَصْرِيَّة » ، ولم يُخالف هذا الأصل الاّ في المثنَّى ، فإنَّ علامة التثنية تأخَّرت عنها ، فيُقال : « تَمْرَتان » ؛ لأنَّ ألف التثنية إنَّما هي بمنزلة الإعراب اللاّحق بعد التاء ، ولأنَّ النون بمنزلة التنوين اللاّحق للتاء ، فاغتُفِر لذلك فيها بخلاف ياء النسبة ، فإنَّها ، وإنْ وُضِعَتْ

---

(١) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي (. . . ـ ٦٣٩هـ/ ١٢٤١م) نحويّ ضرير . من مؤلّفاته : « الغرّة المخفيّة في شرح الدرّة الألفيّة » ، وهو شرح لألفيّة ابن معطي ، و « توجيه اللمع » ، شرح كتاب « اللمع » لابن جني . (الزركلي : الأعلام ١١٧/١) .

(٢) سقطت هذه الكلمة من طبعة ١٩٧٠م .

لتكون خَتْماً للكلمة ، ولم تكن من جنس الإعراب ، ولا موهِمةً له ، تأخّرت التاء عنها ، وصارت هي الخَتْم ، وفُتِح ما قبلها ؛ لأنَّ ما قبل الحركة صحيحاً كان كـ « قائمة » ، أو حرف علّة كالواو والياء كـ « عَرْقُوَة »[1] ، و « عِفْرِيَة »[2] ، يلزم أن يكون مفتوحاً ، أمّا لو كان الفاء بقي سكونه لامتناع تحرّكه كـ « سلحفاة » . ولها صورة متعدِّدة منتشرة يضبطها أمران .

(تنبيه) : تاء القسم ، قيل إنّها بدل من الواو فيه ، كما قالوا « تُخْمة » في « وخْمة » ، وهي مختصّة باسم الله تعالى ، وجاء دخولها شذوذاً في لفظة « الرحمن » و « ربِّ الكعبة » ، و « حياتِك » ، فقالوا : « تَالرحمنِ » ، و « تَرَبِّ الكعبة » ، و « تَحَياتِكُمْ » .

(الأمر الأوّل) أن تأتي للتفرقة بين المذكّر والمؤنّث ، إمّا تمييزاً حقيقيّاً أو مجازيّاً ، ولمّا قلَّ وضْعُ الأسماء الجامدة مشتركةً بين الصِّنفين ، قَلَّ دخول التاء الفارقة بينهما ، نحو : « امرىء » و « امرأة » و « رَجُلَة » . والأكثر ، في الفارقة ، أن تدخل على المؤنّث . وقد وردت بالعكس كما في الأعداد ، فإنَّ من الثلاثة إلى العشرة تلحقُ التاءُ المذكَّرَ منها ، وتُحذَفُ من المؤنَّث ، كقوله تعالى : ﴿ سَبْعَ ليالٍ وثَمانِيَةَ أيّامٍ ﴾[3] ، والمفْتَقِر إلى التفرقة بين المذكّر والمؤنّث ، إنّما يكون الصِّفات لاشتراك الصِّيغة المشتقّة بين النوعين ، والافتقار ، عند جعله للمؤنّث ، إلى ما يدلّ عليه ، وهو التاء .

ولْيُعْلَمْ أنَّ من الصِّفات ما يمتنع اتّصاف المذكّر به كـ « الحيض » و « الطمث » ، فاستغنوا عن التفرقة بينهما ، وإنّما فرَّقوا بين حالتي تلك الصِّفات بالتاء ، فجعلوا المجرَّد منها للاتّصاف بأصل الصِّفة والمقارن لها بحدوثها ، فإذا قالوا : « هذه المرأة حائض » ، أرادوا أنَّها أهل للحيض ، أي : بالغ . ومنه ما ورد : « لا يَقْبلُ الله صلاةَ حائِض بغير خمار » ، أي صلاة

---

(١) العَرْقُوَتان : خشبتان تعترضان على فوهة الدلو كالصّليب .

(٢) العِفْرِيَة : الشّديد القويّ ، والخبيث ، وريش عُنُق الدِّيك ، وشعر قَفا الإنسان أو ناصِيَتُهُ .

(٣) الحاقة : ٧ .

من هي في سنّه ، إذْ من المعلوم أنَّ مَنْ بها الحيض لا تصحّ صلاتُها بخمار ولا بدونه ، وإذا قالوا : « حائضة » ، أرادوا أنَّها قد حَدَث بها الحيض ، فهذا النوع من الصِّفات لا تلحقه الفارقة للتأنيث ، للاستغناء عنها.

ومنها صِيَغ المبالغة ، فإنَّها إنَّما قُصِد بها تكثير الاتّصاف بها دون نظر إلى تذكير وتأنيث ، فلم يُلحقوا بها التاء ، وصِيَغُها « فَعول » ، كـ « صَبُور » ، و « مِفْعال » كـ « مِهْذار » ، و « مِفْعِيل » كـ « مِعْطِير » ، و « مِفْعَل » كـ « مِغْشَم » . وشَذَّ من صِيَغ المبالغة ما لم يمكن الدلالة على التكثير فيه إلاّ بالتاء للمبالغة ، نحو : « غدوة » دائماً ، ونحو « مسكينة » غالباً ، وقلّ « مِسْكين » على الأصل . أمّا لو كان « فَعول » بمعنى « مَفْعول » ، وجب إلحاق التاء بمؤنّثه ، كـ « ركوبةَ » بمعنى « مَرْكوبة » . وأمّا صيغة « فَعيل » ، فإن كان بمعنى « مفعول » ، فلا تلحقه التاء أيضاً ، نحو : « كَفّ خَضيب » ، اللهمّ إلاّ عند تجرّده عن الوصفيّة ، فيصير كالأسماء كـ « الذبيحة » ، و « النَّطيحة » . وإن كان بمعنى « فاعِل » ، لزمَتْه التاء عند قصد التأنيث ، نحو : « صغير وصغيرة » ، فكلّ ما مُيِّز بها مثل هذا ، فالتمييز حقيقيّ قد حمل كُلٌّ على صاحبه للمشاركة في أصل الصِّيغة ، فجاء بعض ما يُقصد به « فاعِل » على « فَعيل » مُجَرَّداً عن التاء كـ « قَريب » ، و « رميم » ، وبعض ما يُقصد به « مَفْعول » بالتاء ، كقولهم : « خصلة حميدة وَذميمة » . والمميِّزة تمييزاً مجازياً تكون في أماكن :

(منها) ما يلحق اسم الجنس ليجعله لفرد منه ، وهو الأكثر ، كـ « نَخْل ونَخْلَة » ، وهذا يغلب فيما ليس مصنوعاً كـ « تَمْر وتَمْرة » ، ويقلّ في المصنوع كـ «لَبَن ولبْنَة». وهذا النوع كلّه مؤنَّث، عند الحجازيِّين، مذكّر في تميم ونَجْد.

(ومنها) ما يدخل للتفرقة بين الواحد والجماعة ، ولكن يكون دخوله على الجمع ليفيد تأنيثه بمعنى الجماعة كـ « الكَمَأ »[1] للواحد ، و « الكَمْأَة »

---

(١) الكَمْء : نبات من نوع الفطر يُعرف أيضاً بـ « شحم الأرض » ، أو « جُدريّ الأرض » . يعيش تحت الأرض ، لونه يميل إلى الغُبْرة ، مستدير كالقلقاس ، لا ساق له ، يُؤكل مشويّاً ، أو مطبوخاً .

للكثرة . وهذان النوعان قد يكون الامتياز بينهما في الذّات كما مَرّ ، وقد يكون في الصِّفة كـ « بَقّال وبَقّالة » .

(ومنها) ما وقع للتمييز بين الواحد المجرَّد عن التاء والجماعة المدلول عليها بالتاء في النسبة ، نحو : « شَخْص بَصْريّ وجماعة بَصْريَّة » . قال بعضُهم : وهذا مطَّرِد في باب الجمع الذي يُؤخذ من لفظ الفعل ، والعلَّة فيه أنَّ كلّ جمع مؤنَّث ، فصار مِثال المؤنَّث والجمع في هذا واحداً ، فيُحتاج إلى التاء الفارقة بين المذكَّر والمؤنَّث .

(**الأمر الثاني**) أن تكون لا للتفرقة بينهما ، ولها مواقع أيضاً .

(فمنها) ما ورد لتأنيث اللَّفظ ، نحو : « بَلْدَة » .

(ومنها) ما يختصّ بالمذكَّر ، نحو : « بُهْمَة » وهو الرجل الشجاع ، أو « رَبْعَة » للمعتدل القامة . ومن المخصوص بالذكر ما يلحق صِيَغ المبالغة كـ « علاّمة » ، و « نَسّابة » ، وربَّما تُوهِّم أنَّ الملحقة بالأعداد من هذه ، لأنَّها تدلّ على تذكير المعدود ، وليس كذلك ؛ لأنَّ لفظ الأعداد مشترك بين النَّوعين ، فالتاء فيه للتفرقة بينهما ، والمذكور ، هنا ، مخصوص بالمذكَّر وليس للمؤنَّث فيه مشاركة ، فافترقا ، ويقلّ أن يكون الوصف مشتركاً بين المذكَّر والمؤنَّث ، ولا تدخله التاء الفارقة كـ « رجل أو امرأة عانس » ، و « جَمَل أو ناقَةٌ ضامِر » .

(ومنها) ما تدخل فيه لتأكيد التأنيث ، وذلك فيما لا يكون إلاّ مؤنَّثاً ، كـ « نَعْجَة » و « ناقة » ، أو لتأكيد الجمعيَّة كـ « حجارة » .

(ومنها) ما وقع للتعويض ، إمّا عن ياء الجمعيَّة كـ « فرازنة » عن ياء « فرازين » ، وإمّا عن ياء نسبة كـ « المهالبة » لمن انتسب إلى المهلَّب بن أبي صفرة[1] ، فإنَّه ، لولا التاء ، لكان جَمْعاً لجماعة اسم كلّ واحد منهم مهلَّب ،

---

(١) هو المهلب بن أبي صفرة ظالم بن سراق الأزدي العتكيّ (٧هـ/ ٦٢٨ م - ٨٣هـ/ ٧٠٢م) . ولد في دبا ، ونشأ بالبصرة ، وقدم المدينة مع أبيه في أيام عمر ، وولي إمارة البصرة لمصعب بن الزبير . قاتل الأزارقة تسعةَ عشر عاماً وانتصر عليهم . (الزركلي : الأعلام ٧/٣١٥) .

وبالتاء لجماعة يُنسبون إليه ، وإن اختلفت أسماؤهم .

وأمّا عن تاءٍ حُذِفَتْ ترخيماً ، فأُتِيَ بأخرى مكانها عوضها ، كما أنشد سيبويه [من الطويل] :

كِلِيني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ ... ولَيْلٍ أُراعِيهِ بَطِيءِ الكَواكِبِ[1]

بفتح تاء « أميمة » ، ونبَّه على أنَّ أصله « أميمة » ، فحذف التاء ترخيماً ، ثُمّ أراد التعويض عن المحذوف للترخيم ، وأبقى ما قبل التاء مفتوحاً على اللغة الفصيحة ، وهي إبقاء المرخّم على ما كان عليه انتظاراً للمحذوف ، فأُتِيَ بالتاء مُقْحَمَةً لاحقةً بالكلمة ، وليست الأُولى ، وإلاّ لَوَجبَ الضّمّ لأنَّهُ منادى مفرد معرفة .

(ومنها) ما وقع عِوضاً عن شيءٍ سقط من الكلمة ، إمّا فاؤها ، نحو : « عِدَة » إذْ أصله « وَعْد » ، وإمّا عينها ، نحو : « إقامة » إذ أصله « إقْوامة » ، وإمّا لامها ، نحو : « لغة » إذ أصله « لغْو » ، وإمّا مدّتها ، نحو : « تذكية » ، وعن تاء الضمير في « يا أبَتِ » و « يا أُمَّتِ » .

(ومنها) ما وقع للتحديد ، وهو ما يلحق المصادر ، فإنَّ « الضَّرب » ، بغير التاء ، صادق على جميع أنواعه من تعدّد وإفراد وغيرهما ، فإذا أُلحق بالتاء صار محدوداً ، فإن كان مع كسر الأوّل من أحرفه فيُفيد الاختصاص بنوع ما من أنواعه لا يتناول غيره ، وإن كان مع فَتْحه ، فيُفيد المرَّة الواحدة ولا يَتناول غيرها ، فلهذا قيل لها « تاء التحديد » إذْ خَصَّصَتْه بالتناول لشيءٍ محدود منه دون ما يتناوله عند الإطلاق .

(ومنها) ما دلّ على فرعيَّة غير التأنيث ، كالتعريف للعجميّ في نحو « مزاوجة » ، أو على النسبة ، نحو « برابرة » في النسبة إلى « بربريّ » .

---

(١) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٠ ؛ والأزهيّة ص ٢٣٧ ؛ والخزانة ٣١٦/٢ ؛ والكتاب ٢٠٧/٢ . وهو بلا نسبة في رصف المباني ص ١٦١ ؛ وشرح المفصل ١٠٧/٢ ؛ والكتاب ٣٨٢/٣ . وكليني : اتركيني . ناصب : متعب ، من الفعل « أنصب » ، فهو من الوصف الذي لم يجرِ على فعله ، ومعناه : ذو نَصَب . بطيء الكواكب : كناية عن طوله حتّى يُخيَّل للناظر إلى كواكبه أنّها بطيئة في سيرها . والشاهد فيه سيشرحه المؤلِّف .

الفصل الثالث من النوع الثاني

من الحروف الأحاديّة المشترك بين الأسماء والحروف هو الكاف[1]

ومخرجه من أقصى اللِّسان من أسفل من مخرج القاف قليلاً ، وما يليه من الحنك ، وهو من الحروف المهموسة ، فزعم بعض النحاة أنّها اسم أبَداً ، وبعضُهم أنَّها حرف أبداً . والمختار أنَّها مشتركة بينهما تقع اسماً وحرفاً ، وهي مبنيَّةٌ حرفيةً كانت أو اسميَّةً لِما مَرّ ، وحُرِّكت ؛ لأنّها قد تقع مبتدأ بها ، وكانت فتحةً لخفّتها مع حصول الغرض ، وإنّما لم تُكسر كالباء لتوافق حركتُها عملَها ؛ لأنّها لم تلازم الحرفيَّة .

وهي للتشبيه حقيقةً كقولك : « هذا الدِرْهَمُ كهذه الدراهم » ، إذا تَساويا كمّاً وكَيْفاً ، وقد يكون مجازاً إذا لم يَتَساوَيا فيهما ، نحو : « زيدٌ كالأسد » ، أي : شابهه شجاعةً . وتعمل الجرّ ، وتتعلّق بالكون المطلق كسائر حروف الجرّ خلافاً للأخفش ومتابعيه في أنَّها لا تتعلّق بشيء لا ظاهر ولا مقدَّر .

ويدلّ على حرفيّتها وتعلّقها بالكون المطلق وقوعها صلةً ، نحو : « جائني الذي كَعَمْرٍو » ، أي : الذي استقرَّ كَعَمْرٍو ، وإلاّ لكانت الصلة مفرداً ، وهو مُحال . فإن قيل : تقدَّر بقولنا : هو مثل عمرٍو ، وحُذِف الضمير للعِلْم به ، أُجيب بأنَّ حذف الصِّلة مطلقاً ضعيف ، وإنَّما يُرتَكب عند طول الكلام ، ولذلك ضعَّفوا قراءة الرفع في قوله تعالى : ﴿ على الذي أَحْسَنَ ﴾[2] ، أي : هو أَحْسَنُ .

---

(١) راجع مبحث الكاف في الجنى الداني ص ٧٨ ـ ٩٥ ؛ وحروف المعاني ص ٣٩ ـ ٤٠ ؛ ورصف المباني ص ١٩٥ ـ ٢٠٨ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢٧٩ ـ ٣٢٠ ؛ ومغني اللبيب ١/١٩٢ ـ ١٩٨ ؛ وموسوعة الحروف ٣٣٧ ـ ٣٤٣ .

(٢) الأنعام : ١٥٤ .

وقال المحقِّقون : إنَّ حرفيَّتها ، هنا ، أَوْلى من اسميَّتها ، ولم يجزموا بها ؛ لأنَّ حذف بعض الصلة جائز لقراءة الرفع ، وإنْ كان ضعيفاً ، ثُمَّ إنَّه ، هنا ، لكون الضمير الرابط للصلة بالموصول هو هـو فيزداد ضعفاً ، فَمُنِع ، وحُمِل على العامّ المشهور ، نحو : « الذي في الدار » ، وأمّا كونها اسماً فيثبت بدخول حرف الجرّ وغيره .

فإذا ثبت وقوعها اسماً وحرفاً وأنَّها من المشتركة بين النوعين ، فنقول إنَّها قد دخلت على بعض الكلمات ، فصارت جزءاً حتّى عُدَّ مجموعها كلمة ، ولم يُنْظر فيها إلى تركيب ، نحو : « كأنَّ » ، فإنَّ أصلها « أنَّ » ، والكاف حقّه الدخول على الخبر ، فَنُقِل إلى أوَّلها للاهتمام بحال التشبيه كما يأتي في فصله . ويجمعهما بحثان :

(**البحث الأوَّل**) : في الحرفيَّة ، وهي قسمان : عاملة وهاملة .

(**أمّا العاملة**) فهي من حروف الجرّ ، وتختصّ بالظاهر ، وتُفيد التشبيه لكن في المفردات ، فمعنى قولك : « زيدٌ كَعَمْرٍو » : زيدٌ مُشابهٌ عَمْراً[1] ، وإنّما عملت لوجود شرطي العمل ، وكان جرّاً لِما قدَّمناه في اللّام ، وقد جعلوا « مَثَلاً » عوضاً عنها في الدّخول على الضمائر ، وجاء دخولها على الضمير ، فحكموا بشذوذه ، ودخولها على المنفصل أهون من المتَّصل والغائب منه كـ « ها » و « هو » أهون من المخاطب والمتكلِّم ، نحو « كأَنْتَ » و « كِي » بكسر الكاف لِئلّا تُشابه «كَي» الناصبة للمضارع ، وأنشدوا [من المتقارب] :

شَكَوْتُمْ إلينا مجانينَكُمْ وَنَشْكُو إلَيْكُمْ مجانينَنا
فَلَوْلا المعافاةُ كُنّا كَهُمْ ولولا البلاءُ لكانوا كَنا[2]

وقوله [من الرجز] :

---

(١) في طبعة ١٩٧٠م : « عمرواً » ، وهذا خطأ ، لأنَّ الواو لا تُزاد في كلمة « عمرو » في حالة النصب .

(٢) الشاهد لأبي محمد اليزيدي في الدرر اللوامع ١/٣٨ ؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/٦١ . والشاهد فيه قوله : « كَهُمْ » و « كَنا » حيث دخلت كاف الجرّ على ضمير الغائب الجمع وعلى ضمير المتكلِّم الجمع .

فـلا تـرَى بَعْـلاً ولا حَـلائِـلا   كَـهُ ولا كَهُنَّ إلاّ حـاظِـلا[1]

وهو من الشّذوذ .

وقد وردت بمعنى بعض حروف الجرّ ، فمنها ، على قـول بعضهم ، مُجيباً لمن سأله : « كيف أصْبَحْتَ ؟ » : « كَخَيْرٍ » ، أي : على خَيْرٍ . وحمل بعضهم عليه قولهم : « كُنْ كما أنْتَ حتى أجيءَ إليك » ، أي : على ما أنت .

(وأمّـا الهـاملة) ، فمنهـا مـا لحق أسمـاء الإشـارة في نحـو « ذاكَ » و « ذلك » ، وقد تُردف بما يدلّ على التفريـع من التثنية والجمـع ، فيُقال : « ذاكُما » ، و « ذاكُمْ » و « ذاكُنَّ » ، فتكون الروادف كلّها حروفاً ، ولكن مـا تنفـرد الكاف عنهـا ، بل تكـون الكلمة المـردَفة كلُّهـا زائـدة ، وكـذا كـاف « هُناكَ » ، و « هنالِك » ، وأمّا كاف « رُويدَكَ » ، فإنَّه كاف خطاب ذكره ابن بابشاذ ، واختاره أبو البقاء[2] في « اللّباب »[3] ، وأنَّه ليس باسم ، وإلاّ استحقّ نسباً من الإعراب رفْعاً ، أو نَصْباً ، أو جَرّاً ، والكلّ باطل ، فتعيَّن كونه حرف خطاب .

(ومنها) كاف « إيّاكَ » و « إياكِ » في الضمير المنصوب المنفصل على مذهب سيبويه ، فإنَّه عنده كاف خطاب هامل مثل كاف « ذاكَ » في الإشارة ، وكذا مردفاته للتفريع[4] .

---

(١) البيتان لرؤبة بـن العجاج في ديوانه ص ١٢٨ ؛ والخزانة ٤/٢٧٤ ؛ والدرر ٢/٢٧ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٤ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣/٢٥٦ ؛ وهما للعجاج في الكتاب ١/٣٨٤ ، وليسا في ديوانه . وهما بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢/١١٨ ؛ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/١٨ ؛ ورصف المباني ص ٢٠٤ . والشاهد قوله : « كه » و « كَهُنَّ » حيث دخلت الكاف الجارّة على ضمير الغيبة .

(٢) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله (٥٣٨هـ/ ١١٤٣م - ٦١٦هـ/ ١٢١٩م) عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب. من مؤلّفاته : « شرح ديوان المتنبّي » ، و « اللباب في علل البناء والإعراب » ، و « التبيان في إعراب القرآن » . (الزركلي : الأعـلام ٤/٨٠) .

(٣) هو كتاب « اللباب في علل البناء والإعراب » .

(٤) للنحاة في « إيّا » التي في « إيّاكَ » وأخواته مذاهب منها :

(ومنها) ما أنشده أبو عليّ من قولهم [من الوافر] :

[لسانُ السُّوءِ تُهْديها إلَيْنا] وحِنْتَ، وما حَسِبْتُكَ أنْ تَحِينا[1]

وأجاز كون الكاف في « حَسِبْتُكَ أن تَحِين » حرف خطاب ، فقال صاحب « التسهيل » : وهو غريب ، وحمله على ذلك ورود « أنْ » والفعل بعدها في موضع خبر عن المبتدأ ، وذلك لا سبيل إليه في موضع يُخبَّر عنه بمصدر صريح ، نحو : « زيدٌ رضى » ، فكيف بهِ في موضعٍ بخلاف ذلك[2] ؟

= أ ـ إنّ « إيّا » ضمير ، ولواحقه : الياء ، والكاف ، والهاء حروف تبيّن أحوال الضمير من تكلّم ، وخطاب ، وغيبة . وقال به سيبويه ، والفارسي ، وابن جنّي . وضُعّف هذا المذهب بوجهين : أحدهما أنّها لو كانت « إيّا » ضميراً لعادت على شيء ، وهي لا تعود على شيء . وثانيهما أنّها لو كانت ضميراً لتبدّلت في تثنية ، وجمع ، وتأنيث ، وتذكير ، وغيبة ، وحضور ، وهي لا تتبدّل ، إنّما الذي يتبدّل هو ما يتّصل بها .

ب ـ إنّ « إيّا » ضمير ، ولواحقه ضمائر مضافة إليه . وقال به الخليل ، والمازني ، وابن مالك . وضُعّف هذا المذهب أيضاً بما ضُعّفَ به المذهب الأوّل .

ج ـ إنّ « إيّا » اسم ظاهر مبهم ، ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها . وهو مذهب الزجّاج ، وقد ضُعّف هذا المذهب بأنّ الاسم المبهم معرفة ، والمعرفة لا تضاف .

د ـ إنّ « إيّاك » بكماله ضمير ، وقال به بعض الكوفيّين .

هـ ـ إنّ « إيّاك » بكماله اسم واحد ظاهر مبهم . وقد ضُعّف بأنّه لو كان اسماً لما اقْتُصِر فيه على ضرب واحد من الإعراب .

و ـ إنّ « إيّا » دعامة تعتمد عليها اللواحق التي هي ضمائر . واختلفوا في هذه الدّعامة ، فقال المالقي : إنّها حرف لأنّها لا معنى لها في نفسها . وقال غيره : إنّها اسم . (وانظر المسألة الثامنة والتسعين من كتاب ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريّين والكوفيّين) .

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٩٤ ؛ والدرر اللوامع ١/٥١ ، ١٣٨ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٥٠٦ ؛ والمغني ١/١٩٨ . حنت : هلكت . والشاهد قوله : « حسبتكَ » حيث لحقت الكاف ، وهي حرف خطاب هنا ، الفعل حسب . وهذا شاذّ .

(٢) وخرّجه بعضهم على أنّ الكاف مفعول أوّل ، و « أن تحين » بدل منه سدّ مسدّ المفعول الثاني ، لأنّ التعويل على البدل . وعلى ذلك خرّج الزمخشري وغيره قراءة حمزة : =

(البحث الثاني) : في الاسميَّة ، وهي أنواع :

(منها) ما هو ضمير لمنصوب نحو : « ضَرَبَكَ » ، أو لمجرور بحرف ، نحو : « لكَ » ، أو إضافة ، نحو : « غلامُك » ، وقد تُردف بعلامات التفريع ، نحو « ضربكما » ، و « لكما » ، و « غلامُكما » ، و« ضربُكُمْ » ، و « لكُمْ » ، و« غلامُكُمْ » ، و « ضربكُنَّ » ، و « لَكُنَّ » ، و « غلامكُنَّ » .

(ومنها) أن يقع الكاف مجروراً بحرف ، فتَتَعيَّن اسميَّته ، كقوله [من الرجز] :

[بيضٌ ثَـلاثٌ كَنعَـاجٍ جَمٍّ] يَضْحَكْنَ عن كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ[1]

(ومنها) أن تقع فاعلة بمعنى « مثل » كقول الشاعر [من البسيط] :

ومـا هـداكَ إلى أَرْضٍ كَعـالِمِها ولا أَعـانَـكَ في عَـزْمٍ كَعزَّامِ[2]

وقول الأعشى[3] [من البسيط] :

= ﴿ ولا يَحْسَبَنَّ الذينَ كَفَروا أنَّما نُملي لهم ﴾ (آل عمران : ١٧٨) (عن الجنى الداني ص ٩٤) .

(١) الشاهد للعجّاج في الخزانة ٢٦٢/٤ ؛ ٢٦٣ ؛ والدرر ٢٨/٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١٨/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢٩٤/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٥٠٣/١ ، ولم أجده في ديوانه . والبيت الثاني بلا نسبة في الجنى الداني ص ٧٩ ؛ والمغني ص١٩٦ . والبيض جمع بيضاء . والنعاج : جمع نعجة ، وهي البقرة الوحشيَّة . والجمّ : الكثير . والمنهمّ : الذائب . والشاعر يصف نسوةً يضحكن عن أسنان كالبَرَد الذائب لطافةً ونظافةً . والشاهد فيه قوله : « عن كالبَـرَد » حيث وقعت الكاف اسماً بمعنى « مثل » بدليل دخول حرف الجرّ عليها .

(٢) لم أقع على هذا الشاهد في المصادر التي اعتمدتُها. والشاهد فيه قوله : « كعالمِها » و « كعزّام » حيث أتت الكاف اسماً بمعنى « مثل » وفاعلاً : الكاف في « كعالمهـا » فاعل لِـ « هداك » ، والكاف في «كعزّام » فاعل لِـ « أعانك » .

(٣) هو الشاعر ميمون بن قيس بن جندل (. . . ـ ٧هـ/ ٦٢٩م) من شعراء الطبقة الأولى في الجاهليّة ، وأحد أصحاب المعلّقات . كان كثير الوفـود على الملوك من العرب والفرس ، غزير الشعر ، وكان يُغنِّي بشعره ، فسمِّي « صنّاجة العرب » . (الزركلي : الأعلام ٣٤١/٧) .

أَتَنْتَهُــونَ وَلَنْ يَـنْهَـى ذَوِي شَـطَطٍ كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزَّيْتُ والفُتُلُ[1]

وقال الشارح : إنَّ مذهب سيبويـه أنَّ استعمالهـا اسماً إنَّمـا يكون في ضرورة الشعر ، وأجازه الأخفش مطلقاً ، وتبعه الجـزولي ، وأمّا الكـاف في « عنـدك » ، و « دونك » ، و « عليـكَ » ، و « إليـكَ » في الإغـراء ، فـذهب بعضُهم إلى أنَّها حرف تدلّ على الإغراء ، والصَّحيح أنَّها اسم منصوب في الأوّلين ومجرور في الآخرين ، ولنَخْتُم الفصل بمسائل :

(الأولى) أنَّ « لولا » الامتناعيَّة سيأتي ، عند ذكر الحروف الرباعيَّة ، أنّها تدلّ على الجملة الابتدائيَّة ، فالقياس يقتضي أن يقـع بعدهـا ما يكـون مبتدأ ، وعلى القياس جاء في التنزيل : ﴿ لولا أَنْتُمْ لكُنّا مؤمنين ﴾[2] ، وصحَّ عن العرب أنّهم قالوا : « لولايَ » ، و « لوْلاكَ » إلى آخر الاثني عَشَرَ لفظاً ، وهذه الياء والكاف ليست من ضمائر الرفع ، ولا يجوز كون « لولا » ناصبة ، فتعيَّن كونها جارَّة ، وهذا مذهب سيبويه . وقال المبرِّد : ضمير النَّصب وقع موقع المرفوع ، والضمائر يقع بعضُها موقع بعض كقولهم : « أمّا أنا كأنْتَ » ، و « مررتُ بكَ أنْتَ » .

وقد رُجِّح كُلٌّ من القولين بوجْهٍ وَضُعِّفَ بوجه . أمّا قول سيبويه فإنّه يُرجَّح بأنَّه إذا حُكِمَ بأنَّ « لولا » تجرّ الضمائر ، جرَت الضمائر الاثني عشر على نسقٍ من القياس ، وعلى قول المبرِّد يلزم وقوع اثني عشر ضميراً عوضاً عن اثني عشر ضميراً على خلاف القياس . وأمّا قول المبرِّد ، فإنّ وقـوع الضمائـر[3] بعضها موقع بعض كثير الوقوع في الكلام ، وعلى قول سيبويه يلزم كون الكلمة

---

(1) ديوانه ص ١١٣ ، والبيت مع نسبته إلى الأعشى في الخزانة ٤/١٣٢ ؛ والدرر ٢/٢٩ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٨٣ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣/٢٩١ ؛ وشرح المفصل ٨/٤٣ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٦٨ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٦ ؛ والمقتضب ٤/١٤١ . والشطط : الغلوّ . والشاهد فيه قوله : « كالطعنِ » حيث أتت الكاف اسماً بمعنى « مثل » في محل رفع فاعل لِـ « ينهى » .

(2) سبأ : ٣١ .

(3) في الطبعتين : « الضماير » .

تعمل عملاً واحداً في موضع واحد مخصوص ولا تعمله في غيره ، وهو نادر لم يوجد إلّا في « لدُن » مع « غدوة » تشبيهاً لنونها بالتنوين الذي يُوجب نصب ما بعدها ، نحو : « راقودٌ خلًّا »(١) . قال الشاعر [من الطويل] :

ما زال مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ لَـدُنْ غُـدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُـرُوبِ(٢)

ونُوِّنت « غدوة » لا للصَّرف ، لوجود التعريف والتأنيث ، بل لإزالة اللَّبس ؛ لأنَّها ، لو نُصِبَتْ بغير تنوين ، لالْتَبَسَتْ حركة النَّصب بحركة الجرّ ؛ لأنَّ منهم من يحكم بجرّها بـ « لَدُنْ » على الأصل ، ومنهم من يرفعها تشبيهاً لها بالفاعل .

(**المسألة الثانية**) : « عسى » من الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهذا أصحّ الوجهين ، وأَرْجَحُ من قول من ذَهب إلى أنَّها حرف لعدم التصرُّف ، فقياس ما يتّصل بها من الضمائر أن يكون على صيغة المرفوع كما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عسيتُمْ إنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾(٣) ، وقد صَحَّ عن العرب أنَّهم قالوا : « عَسايَ » ، و« عساكَ » إلى آخرها . واختلفوا فيه أيضاً ، إذ الكاف لا يكون للمرفوع ، فذهب سيبويه إلى أنَّ « عَسَى » للترجِّي ،

---

(١) الراقود : دنّ كبير عميق ، و« خلًّا » منصوبة على التمييز . وراجع ابن جني : سرّ صناعة الإعراب ٢/٥٤٢ .

(٢) البيت لأبي سفيان بن حرب في الحيوان ١/٣١٨ ؛ والدرر ١/١٨٤ ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٩٤ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٤٦ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣/٤٢٩ ؛ واللسان (لدن) . والمهر : ولد الفرس . ومزجر الكلب : تعبير يُكنّى به عن البعد . والشاهد فيه قوله : « لَدُنْ غُدْوَةً » حيث نصب « غدوةً » على التمييز ، ولم يجرّه بالإضافة .

جاء في « لسان العرب » (مادة «ل د ن») : « وحكى أبو عَمْرو عن أحمد بن يحيى والمبرِّد أنهما قالا : العرب تقول : «لدنْ غُدْوَةٌ » ، و« لدُنْ غَدْوَةً » ، و« لَدُنْ غُدْوَةٍ » ، فمن رفع أراد : لدنْ كانت غُدوَةٌ ، ومن نصب أراد : لدُنْ كانَ الوقتُ غُدْوَةً ، ومن خفض أراد : من عندِ غُدْوَةٍ » .

(٣) محمد : ٢٢ .

فأشبهتْ « لعلَّ » معنىً ، فعملت عملها ، وأنّ الضمير منصوب . وذهب الأخفش إلى أنّه مستحقّ للرفع ، وإنّما وقع موقع المرفوع هذا الضمير المنصوب لكثرة وقوع بعض الضمائر موقع بعض كما قدّمناه ، ولكلّ منهما وجه ترجيح .

(**المسألة الثالثة**) : قوله تعالى : ﴿ **ليس كَمِثْلِهِ شيء** ﴾[1] ، اختلف في الكاف فيه ، فقيل إنّه زائد كقول رؤبة [من الرجز] :

لَواحِقُ الأَقْرابِ فيها كالْمَقَقْ[2]

أي : فيها المقَق ، أي : الطول . وحكى الفرّاء أنّهُ سُئِل بعض العرب : كيف يصفون الأقط ، فقال : « كهين » ، أي : « هينا » ، وقال [من السريع] :

وصالِياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ[3]

واختُلِف في المزيدة من « ككُما » ، فقيل : الأولى والثانية اسم بمعنى « مثل » ، فتكون « ما » موصولة ، أي : مثل اللّائي يُؤَثْفَيْن ، وضمير « يُؤثفين »

---

(١) الشورى : ١١ .

(٢) ديوانه ص ١٠٦ ؛ والبيت مع نسبته إلى رؤبة في الخزانة ٣٨/١ ، ٢٦٦/٤ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢٩٢/١ ، ٢٩٥ ، ٨١٥/٢ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٦ ؛ واللسان « نبت » و (كوف) و (مقق) و (مثل) ، وهو بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٩٩/١ ؛ والمقتضب ٤١٨/٤ . واللواحق : جمع « لاحقة » بمعنى ضامرة . والأقراب : جمع قُرْب وقُرُب وهو الخاصرة . والمقق : الطول . والشاهد قوله : « كالمقق » حيث أتت الكاف زائدة .

(٣) الشطر لخطام المجاشعيّ في الجنى الداني ص ٨٠ ، ٨١ ؛ والخزانة ٣٦٧/١ ، ٣٥٣/٢ ، ٢٧٣/٤ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٥٩٢/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٥٠٤/١ ؛ والكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، ٢٧٩/٤ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣٦٨/٢ ؛ ورصف المباني ص ١٩٧ ؛ وسرّ الصناعة ٣٠٠/١ ؛ والمغني ١٩٧/١ ؛ والمقتضب ٩٧/٢ ، ١٤٠/٤ ، ٣٧٠ . وصاليات : أثافي القدْر ، لأنّها صليت النار ، أي وليتها وباشرتها . ككما يؤثفين : أي كمثل حالها إذا كانت أثافي مستعملة . والشاهد فيه قوله : « ككما » حيث أتت الكاف الأولى زائدة ، والثانية بمعنى « مثل » .

يعود على « ما » باعتبار المدلول ، وقيل : الثانية و « ما » مصدريَّة ، وقيل : لو لمْ تكن الكاف في « كمثلِهِ » زائدة ، لم يلزم التوحيد من وجهين : أحدهما أنّ فيه إثبات المِثْل والنفي قد وقع عن مثله لا عنه تعالى ، وثانيهما أنَّ ذاته سبحانه مماثلة للمثْل ، وإلّا لم يكن مثْلاً ، فنفي المِثْل يستلزم نفي ذاته ، وهما ضعيفان .

والحقّ أنَّه لا يلزم من أصالتها وعدم الزّيادة عدم التوحيد ، لوجهين : أحدهما أنّ لفظة المِثْل تُستعمل ، تارةً ، بمعنى الذات ، كما تقول : « مثْلُكَ لا يَفْعَلُ كذا » ، أي : أنْتَ . وتارةً بمعنى الصِّفة ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذينَ حُمِّلوا التَّوْراةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلوها كَمَثَلِ الحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً ﴾[1] أي : وَصْفُهم كوصفه ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَهُ المَثَلُ الأَعْلى ﴾[2] ، أي : الوصف الأعلى ، و « المِثْل » و « المَثَل » والمَثيل » بمعنى واحد كالشِّبْهِ والشَّبَه والشَّبيه ، فالآية محمولة على أحد المعنيين ، أي : ليس كذاته ، أو ليس كصفته شيء ، وثانيهما أنَّ من المقرَّر ، في عِلْم المنطق ، أنَّ القضيَّة التالية لا تَقْتَضي وجود الموضع ، وأنَّ السَّلْب يصحّ على المعدوم ، فيجوز أن يُقال : « ليسَ ابنُ زيدٍ ذَكَراً » وإن لم يكنْ له ولد لا ذَكر ولا أنثى ولا خُنْثى[3] ، بل ولا أن يكون متزوِّجاً ، فيصبح على ظاهره من غير الحكم بالزّيادة ، على أنّ الحكم بالزّيادة ليس فيه شيء من ارتكاب المحذور ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ * كَأَمْثالِ اللُّؤْلُؤِ المَكْنونِ ﴾[4] ، وكذا كلّ كاف دَخَلَتْ على « مِثْل » أو دخل « مِثْل » عليها صَرَّح بهِ الرَّضيّ ، ولا يُحكم إلّا بزيادة ما يحتمل الحرفيَّة ؛ لأنَّه أولى من الحكم بزيادة الاسم .

(المسألة الرابعة) : ذهب بعض النحاة إلى أنّ الكاف قد تجيء للتعليل ، وحُمِل على ذلك قولُه تعالى : ﴿ وي كأنَّهُ لا يُفْلِحُ الكافِرون ﴾[5] ،

---

(١) الجمعة : ٥ .

(٢) الروم : ٢٧ .

(٣) الخُنْثى : فَرْد تتكوّن فيه أمْشاج الذَّكَر وأمْشاج الأنثى ، كما في الدودة الكبديّة .

(٤) الواقعة : ٢٢ ـ ٢٣ .   (٥) القصص : ٨٢.

أي أعْجَبْ لأنَّهُ ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وأبْصارَهُمْ كما لم يُؤْمِنوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾[1] ، وقول الشاعر [من الوافر] :

وَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بها هِشَامُ[2]

ونقل صاحب « التسهيل » ذلك عن الأخفش ، ونقل سيبويه عنهم ، كما أنّه لا يُعلم : « اغفِرْ لَهُ » ، أي : لأنّه . قال ابن مالك : فيجوز نصب الفعل المضارع بها حينئذ ، وقال الخليل : إنّ الكاف إذا لحقتها « ما » الكافّة ، أي المبْطِلة لجرّها ، صارت بمعنى « لعَلَّ » ، وجُعل من ذلك قولهم : « انتَظِرْني كما آتيكَ » ، أي : لَعَلِّي آتيكَ ، وقول الشاعر [من الرجز] :

لا تَشْتُمِ النـاس كـمـا لا تُشْتَمُ[3]

أي : لعلّك لا تُشْتَم .

قالوا : وبدخول « ما » عليها صارت صالحة للدخول على الجملة الاسميَّة والفعليَّة كـ « رُبَّ » . وقال بعضُهم : إنَّها تختصّ بالجملة الابتدائيَّة ، فتصير حرف ابتداء ، ولا يزول عنها الاختصاص .

قلت : وهو ضعيف ؛ لأنَّ « ما » ، لمّا لغَتِ الفعل الذي هو أصل العوامل عن العمل ، نحو : « قَلَّما » بدليل دخوله على الفعل ، نحو « قَلّما دخل الجنَّةَ مُنافِقٌ وكَثُرَ ما دخلها صادِقٌ » ، إذْ لو عَملَ لاَمْتَنَع دخوله على

---

(١) الأنعام : ١١٠ .

(٢) البيت لحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٩٣ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٥١٥ ؛ وهو بلا نسبة في الدرر ١/١١١ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/٢١٢ ؛ واللسان (قشم) ؛ والمغني ١/٢١٠ . والشاهد فيه قوله : « كأنَّ الأرض ... » حيث أتت الكاف للتعليل .

(٣) البيت لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٣ ؛ والخزانة ٣/٥٩١ ، ٤/٢٨٢ ؛ والدرر ٢/٤٣ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/٤٠٩ ؛ والكتاب ٣/١١٦ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢١٤ ؛ والهمع ٢/٣٨ . والشاهد فيه قوله : « كما لا تشتم » حيث أتت الكاف بمعنى « لعلَّ » .

الفعل ، فَبالأَولى أنْ تكفَّ الحرف الذي هو فرع عليه ، وتُهيِّئه للدخول على الجملتين ، فتقول ، على الصَّحيح الغالب : « أكْرَمْتُ زيداً كما أكْرَمْتُ عَمْراً » في الفعليَّة ، ومنه قوله [من الطويل] :

إليـك كما للحـائماتِ عليـك[1]

و «زيدٌ كريمٌ كما عَمْرو» ، كذلك في الاسميَّة ، ومنه قوله [من الطويل] :

أَخٌ مــاجِــدٌ لَمْ يَخْــزُني يَــومَ مَشْهــدٍ
كَمـا سَيْفُ عَمْـرٍو لم تَخُنْـهُ مَضـاربُـهْ[2]

وكذا قوله [من الطويل] :

لَقَــدْ عَلِمَتْ ضَــرّاءُ أَنَّ حَــدِيثَهــا نَجيـعٌ كَمـا مـاءُ السَّمـاءِ نَجِيـعُ[3]

قال الشارح : هذا إذا قلنا إنّ « ما » المصدريَّـة[4] لا تُوصـل بالجملة الاسميَّة ، أَمّا إذا قلنا إنَّها تُوصَل بها ، فلا تكون « ما » كافَّة بلْ مَصْدَريَّـة ، والكاف جارَّة للمصدر المنسَبِك من « مـا » وصلتها . هـذا نصُّه . وقـد جاء

---

(١) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

(٢) البيت لنهشل بن حرِّيّ في الدرر ٢/٤٢ ؛ وشرح التصريح على التـوضيح ٢/٢٢ ؛ وشرح شواهـد شروح الألفيـة ٣/٣٣٤ ؛ وشرح شـواهد المغني ١/٥٠٢ ؛ والهمـع ٢/٣٨ . وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٦٨ ؛ والمغني ١/١٩٤ . والبيت من قصيدة يرثي فيها الشاعر أخاه مالكاً وكان قد قتل في جيش عليّ يوم صفِّين . والماجد : ذو المجد ، وهو العزّ والرفعة . يَخْزُني : من الخزي ، وهو الإهانة ، أو من الخزاية وهي كلّ ما يُستحيا منه . يوم مشهد : اليـوم الذي يشهـده الناس للتفـاخر وغيـره . وعمرو : هو عمرو بن معد يكرب ، وسيفه : الصمصامة . وخيانة السيف : نَبْوته . والشاهد فيه قوله : « كما سيفُ عمـرو » حيث كفَّت « ما » حـرف الجرّ الكـاف عن العمل .

(٣) في الطبعتين : « كما أنَّ السماء » وفي هذه الرواية ينتفي الشاهد . والبيت لعمرو بن حكيم بن معية في عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣/٦٩ . والشاهـد فيه قوله : « كما ماءُ السماء » حيث كفَّت « ما » حرف الجرّ « الكاف » عن العمل .

(٤) في الطبعتين : « الصَّدريَّة » ، وهذا تحريف .

الاعمال مع الكفِّ بـ « ما » ، فيُقال : « زيْـدٌ كما عَمْـرٍو » ، بالجـرّ ، كقول الشّاعر [من الطويل]:

وَنَـنْصُـرُ مـولانـا ، ونَـعْـلَمُ أَنَّـهُ   كما الناسِ مَجْـرُومٌ عَلَيْهِ وَجـارِمُ[1]

قال سيبويه : وسألته ـ يعني الخليل ـ عن قولهم : « هذا حقّ كما أنّك ها هنا » ، فزعم أنَّ العامل في « أنَّ » الكاف و « ما » لَغْوٌ إلاّ أنَّها لا تُحذف كراهةَ أن يجيء لفظها كلفظ « كان » .

(تنبيه) : قـولهم : « كُنْ كمـا أَنْتَ » قُـدِّر بـوجـوه : الأوَّل : قـال الأخفش : « ما » زائدة و « أنْتَ » في موضع جرّ ، كما في قوله [من المتقارب]:

كـمـا راشـد يَـحْـمَـدَنَّ امـرأ

الثاني : « ما » كافَة و « أَنْتَ » مبتدأ حُذف خبره ، أي : عليه ، ومن قَدَّر خبره بقوله : « كائن » كان كالمصرَّح به في قوله [من الطويل] :

إلـيـك كـمـا للحـائمـات عـلـيـك

قيل : « ما » موصولة ، و « أنتَ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : كالذي هو أنْتَ، وقيل: إنّه فاعل لفعل محذوف انفصل ضميـرُه بحذفـه، أي: كما كُنْتَ.

(1) البيت لعمرو بن براق الهمداني في الدرر ٢/٤٢ ، ١٧٠ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣/٣٣٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٥٠٠ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٦٧ ؛ وشرح ابن عقيل ص٣٧١ ؛ والمغني ١/٦٨ . والشاهد فيه قوله : « كما الناسِ » حيث زيدت « ما » بعد الكاف ، ولم تكفّها عن عمل الجرّ .

الفصل الرابع من النوع الثاني

من نوعي الأحاديّة وهو الذي تشارك فيه النوعان الأسماء والحروف هو النون[1]

وهي ثنتان :

(إحداهما) : المخفَّفة ساكنةً كانت أو متحرِّكة ، ومخرجها من طرف اللسان بينه وبين ما فُويق الثنايا متَّصِلاً بالخيشوم تحت اللاّم .

(والثانية) : هي الخفيفة التي لم يبق منها إلاّ الغنَّة ، فمخرجها الخيشوم ، وهذه ، في الحقيقة ، فرع الأولى . وهي داخلة في الحروف المجهورة ومتوسّطة بين الرخوة والشّديدة . ويجب أن يُعلم أنَّ النون تتعدَّد أنواعها ، ولكنَّها تنحصر في قسمين هما الاسم والحرف ، فلنحصرهما في بحثين :

(البحث الأوَّل) : في النون الواقعة اسماً ، وهي منحصرة في نون الضمير ، ولا تكون إلاّ لجماعة الإناث ، وهي مبنيَّة على الفتح ، فالبناء لكونها على حرف واحد ، فأشبهت الحرف وضعاً والتحريك تفضيلاً لها باسميّتها ، وكانت فتحةً للخفَّة وقوّتها من السكون المستحقّ مع حصول المقصود .

وتدخل في الأفعال الثلاثة ، ففي الماضي ، نحو : «النساءُ فَعَلْنَ» ، ولكن يُسَكَّن آخر الماضي لِما ذكرنا في تسكين ما قبل التاء[2] ، فإن كان آخره ألفاً قد انقلبت عن حرف علّة ، رُدَّت إلى أصلها من واو في نحو : « دَعَوْنَ » ، أو ياء في نحو : « سَعَيْنَ » : لأنَّ الاتّصال بالضمير يردّ الكلمات إلى أصلها ،

---

(1) راجع مبحث النون في الجنى الداني ص ١٤١ ـ ١٥٠ ؛ ورصف المباني ص ٣٢٩ ـ ٣٦٣ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٣٥ ـ ٥٥٠ ؛ ومغني اللبيب ١/٣٧٤ ـ ٣٨١ ؛ وموسوعة الحروف ٤٧٣ ـ ٤٨١ .

(2) راجع الفصل الثاني من النوع الثاني من الحروف الأحاديّة .

غالباً ، وإن كان حرفاً صحيحاً سكّنَ لا غير ، نحو : « ضَرَبْنَ » .

وأمّا في المضارع ، فنحو : « يَفْعَلْنَ » ، وتُحذف عنه حركته ، وتبقى الواو والياء على سكونهما ، فيُقال : « يَغْزونَ » و« يرمِينَ » ، و« يَسْعَوْنَ » ، فإن كان ذلك في حال الجزم ،وجب حذف الواو والياء والألف، وأُتي بالحركات السابقة عليها دالَّةً على المحذوف، فتقول: «لم يَغْزُوْنَ»، و«لم يَرْمِينَ»، و« لمْ يَرْضَيْنَ » ، لكنَّ حرف العلّة لم يُحذف فيهنَّ لزوال المحذور بتقدير الإعراب .

وأمّا في الأمر ، فإنّه كالمضارع المجزوم ، فيُسَكَّن ما قبل الآخر في الصَّحيح ، ويُحذف حرف العلّة ، وتَبْقى حركة ما قبله دالَّةً على المحذوف ، فيُقال : « اضْرِبْنَ » ، و« اغْزُنَ » ، و« ارْمِنَ » ، و« اسْعَنَ » .

وقد حكموا ببناء المضارع المتّصل بنون الضمير بالاتّفاق ، واختلفوا في سببه . وأجود ما قيل فيه : إنّ الأصل ، في الفعل ، البناء ، وفي المبنيّ السكون ، ولمّا أشبه الماضي الاسم بوقوعه خبراً لذي[1] خبر وصفةً لموصوف ، وصلةً لموصول ، وحالاً لذي حال ، بُنِي على الحركة ترجيحاً على الأمر بهذه المشابهة ، حيث فُقدت فيه كما ذُكر ، وإذ وقعت المشابهة بين الفعل المضارع بما وجب إعرابه، أُعرب تفضيلاً له على أخويه: الماضي والأمر ، فإذا اتّصلت به هذه النون التي هي من خواصّ الفعل ، وكان دخولها على الماضي موجِباً لتسكين آخره ، وسقط عنه ما رُجِّح به من الحركة ، صار دخولها على المضارع ، أيضاً ، موجباً لإسقاط ما رُجِّح به ، وهو الإعراب ، فرجع إلى أصله ، وهو البناء .

وهذا معنى قول سيبويه ، رحمه الله : بُني « يَفْعَلْنَ » حَمْلاً على « فَعَلْنَ » ، بمعنى أنّه حيث كان دخول الضمير المرفوع المتّصل البارز من خواصّ الأفعال ، ودخوله على الماضي موجباً لتسكين آخره وإزالة ما فضل به الماضي من الحركة ، لذلك جذب المضارع إلى تسكين آخره ، وإزالة ما

---

(١) في طبعة ١٩٧٠ م : « خبر الذي » ، وهذا تحريف .

فضلَ فيه من الإعراب ، فبُني .

(تنبيه) : هذه النون متى لحقت فعلاً ماضياً أو مُضارعاً ، ثم ذكر بعده ما هو فاعله ، صارت النون حرفاً يدلّ على أنَّ فاعله جمع مؤنَّث ، نحو : « قُمْنَ الهنداتُ » ، كما تلحق تاء التأنيث الفعل لتدلّ على تأنيث الفاعل ، ولم تبقَ ضميراً ولا اسماً ، كقول الشاعر [من الطويل] :

رَأَيْنَ الغَواني الشَّيْبَ لاحَ بِمَفْرقي
فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بالخدودِ النَّواضِرِ[1]

وسيأتي ذكرها عند تعداد النون الحرفيَّة إن شاء الله تعالى .

(البحث الثاني) : النون المحكوم بحرفيَّتها ، وقد جمعت أصنافها في ستَّة ، وانحصرت في وصفين :

(الوصف الأوّل) : النون الساكنة ، وأصنافها ثلاثة :

(الصنف الأوّل) : التنوين ، وهو النون الساكنة اللّاحقة آخر الكلمة لغير تأكيد الفعل ، وإنَّما خصّوه بآخر الاسم ، ليدخل فيه تنوين الترنُّم ، والغالي . لا جرم افتقر التعريف إلى ما يُخرج عنه نون التوكيد الخفيفة ، فأخرجت صريحاً . والتنوينات ستَّة : لأنَّها للتمكين ، وللتنكير ، وللعِوض ، وللمقابلة ، وللترنُّم ، وللمغالاة[2] ، ونحن نذكرها بهذا التركيب .

(أمّا تنوين التمكين) فهو الدالّ على تمكّن الكلمة في الاسميَّة ، ويُسمَّى تنوين الصرف ، أيضاً ، لأنَّه يدخل المنصرف ، ويمتنع من غيره . ونُقِل عن الكِسائيّ والفرّاء أنَّه دخل فَرْقاً بين الاسم والفعل ، وعن قطرب وتابعيه

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٩٣ ؛ وهو للعتبي في شرح شواهد شروح الألفية ٢/٤٧٣ ؛ ولمحمد بن أميَّة في العقد الفريد ٣/٤٣ ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٢٤٠ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٢٩ . والشاهد فيه قوله : « رأينَ الغواني » حيث أتت النون في « رأين » حرفاً يدلّ على أنّ فاعل الفعل الذي اتّصلت به جمع لمؤنّث ، وهذه لغة قليلة .

(٢) في الطبعتين: « وللمغالات » بالتاء المبسوطة ، وهذا خطأ إملائي .

أنَّه دخل فَرْقاً بين المفرد والمركَّب . وتستحقّها بالأصالة النكرات لبقائها على محض الأصالة ، وأدخل المعارف من الأعلام ، وإن خرجت عن الأصالة بوجه واحد ، وهو سهل ، يشق الاحتراز عنه ، ولذلك لم يمنع الصرف إلاّ علّتان كما سيأتي .

وقول صاحب « التسهيل » : تنوين التمكين يدلّ على بقاء الأصالة ، فلا يلحق غير اسم إذْ لا أصالة فيه ، إنَّما يريد به أنَّه يدلّ على الأصالة في الاسميَّة وغير الأسماء لا أصالة فيها ، لا يريد أنَّ الفعل والحرف لا أصالة لهما كما توهّمه بعضُهم . وكيف يُعتَقد ذلك وكلّ واحد من الكَلِم الثلاث له أصالة في بابه ؟ ولذلك حُمِلت الأسماء على الحروف في البناء ، وعلى الأفعال في العمل ، ولكنَّه تساهل في العبارة لظهور المعنى .

(وأمّا تنوين التنكير) فهو الذي يدلّ على تنكير مصحوبه مِمّا يقبل التعريف ، ولا يدخله « أل » كالأصوات ، وأسماء الأفعال ، نحو : « سيبويهٌ » و « صَهٍ » ، فإنَّ « سيبويه » عَلَمٌ على الشخص المعروف ، فإذا نُوِّن ، وقيل « سيبويهٌ » دلَّ على شخصٍ يُسمَّى بهذا الاسم ، و « صهْ » غير منوَّن هو أمر بالسّكوت حالاً ، ومُنَوَّناً أمر بسكوت ما في وقتٍ ما غير مُعَيَّن .

وقد سها من جعل تنوين نحو « رجلٌ » وغيره من أسماء الأجناس تنوين تنكير ، وإنّما هو تنوين التمكين ، إذ لو كان تنوين تنكير ، لكان يجب ، عند تسمية مذكَّر به ، وجعله علماً ، أن يسقط تنوينه لزوال تنكيره ، وليس كذلك ، فكذا « أحمد » إذا نُكِّر ، فإنَّه ينصرف ، ويكون تنوينه للتمكُّن لا للتنكير ، بل لزوال الموجِب لمنع الصَّرف .

فإن قلت : إنَّه لو جُعِل علماً لَمُنِع تنوينه ، فيكون تنوينه للتنكير كما قلت في « رجلٍ » ، فَلِمَ قلت إنَّه تنوين تمكين ، وقد وُجِد فيه ما شرطته في « رجلٍ » من منع التنوين ؟

قلت : مَنْعُ « أحمد » من التنوين كان بخروجه عن مستَحَقِّه بالأصالة ، وهو مشابهة الفعلِ بالفرعيَّتين ، فلمّا نُكِّر ، زالت عنه الفرعيَّة ، فعاد إلى أصله ، وهو التمكُّن ، فدخل عليه تنوينه ، فلا يكون للتنكير .

(وأمّا تنوين العِوض) فقالوا هو الذي يكون عِوضاً عن المضاف إليه، كقوله تعالى : ﴿ وانشقَّتِ السَّماءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ واهِيَةٌ ﴾[1] أي : فهي يومَ إذا انشقَّت واهية ، ثُمَّ حُذفت الجملة ، وأتي بالتنوين عوضاً عنها، فالتقى ساكنان هما الذال من « إذ » والتنوين ، فكُسِرت الذال السابقة للفرار من التقائهما ، أو نقول : كانت الذال مكسورة لالتقاء نون « انشقّت » ، فصارت « يومئِذٍ » ، وكذلك كلّ أسماء الزّمان إذا أُضِيفَتْ إلى لفظة «إذْ» ، فإنَّها تُعامل بذلك ، فكسرتُه بنائيَّة لالتقاء الساكنين .

ورُوي عن الأخفش أنَّه قال : إنَّها كسرة إعراب بإضافة اسم الزمان إليها ، وضُعِّف بوجهين : أحدهما أنَّ « إذْ » مبنيَّة ، فلا تُؤثِّر فيها الإضافة إليها كغيرها ، وثانيها أنَّه قد كُسِرت « إذ » غير مُضافٍ إليها شيء من أسماء الزّمان ، كما أَنْشَدَ الإمام عبد القاهر[2] ، رحمه الله من قولهم [من الوافر] :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعاقِبَةٍ ، وَأَنْتَ إذٍ صَحِيحُ[3]

وإنَّما جُعل التنوين عوضاً عن المضاف إليه لأنَّهما قد يتعاقبان في آخر الاسم ، فلمّا حَذَفوا أحدهما عُوِّض الاسم بالآخَر المعاقب له . قلت : في « الإغراب » إنَّ المحقِّقين قد ذكروا لتنوين العوض موضعاً آخر في نحو : « جَوارٍ » رفعاً وجَرّاً مع عدم صرفها ، فلا يكون محصوراً فيما ذكروه ، ولا يمتنع من دخوله على الأفعال بما ذكروه من أنَّه حيثُ إنَّ الأفعال لا تُضاف لم يدخلها تنوين العوض .

---

(١) الحاقة : ١٦ .

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (. . . ـ ٤٧١هـ/ ١٠٧٨م) واضع أصول البلاغة ، ومن أئمَّة اللغة . من أهل جرجان (بين طبرستان وخراسان) من مؤلفاته : « أسرار البلاغة » ، و « دلائل الإعجاز » ، و « الجمل » . (الزركلي : الأعلام ٤/٤٨ ـ ٤٩) .

(٣) في الطبعتين : « إذنْ » بالنون ، و « عافية » بدلاً من « عاقبة » . والبيت لأبي ذؤيب الهذليّ في الخزانة ٣/١٤٧ ؛ وشرح أشعار الهذليين ١/١٧١ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٦٠ ؛ واللسان (شمل) و (إذ) و (إذذ) ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٦٧ ؛ ورصف المباني ص ٣٤٧ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢/١٦١ ؛ والمغني ١/٩١ ؛ =

ومن ذهب إلى أنَّ التنوين في نحو « جوارٍ » ، وهو كلّ كلمة آخرها ياء مكسور ما قبلها ونظيرها من الصّحيح غير منصرف ، إنّما هو تنوين عِوض لا تنوين صرف ، فتقول : « هذه جوارٍ ».

وقد اختلفوا في أنّه عِوض عَمّاذا ، فقال سيبويه : إنَّه عِوض عن الياء ، ومذهب المبرِّد أنّه عِوض عن حركة الياء ، واختاره ابن الحاجب[1] بأنّه إنّما حُذفت الياء عند وجود التنوين لالتقاء السّاكنين ، فلو كان التنوين عِوضاً عنها ، لكُنّا قد جمعنا بين العِوض والمعوَّض ، وهو فاسد.

ورجَّح صاحب « التسهيل » مذهب سيبويه ، فقال : لو كان عوضاً عن الحركة ، لكان ذو الألف أَوْلى به من ذي الياء ؛ لأنَّ حركة ذي الياء غير متعذِّرة ، فهي ، في ذلك ، في حكم المنطوق به ، بخلاف حركة ذي الألف ؛ لأنّها مُتَعَذِّرة ، وحاجة المتعذِّر إلى التعويض أشدّ من حاجة غير المتعذِّر ، وأيضاً لو كان التنوين المشار إليه عِوضاً من الحركة ، لأُلحق مع الألف واللام ، كما أُلحق معها تنوين الترنُّم في قوله [من الوافر] :

أَقِلّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ
[وَقُولي إن أَصَبْتُ : لَقَدْ أَصابَنْ][2]

هذا نصُّه ، واعلم أنّه قد اعتُرض على مذهب سيبويه ، وما اختاره صاحب « التسهيل » ليس بشيءٍ ، وقد أُجيب عنه ، واعتُرض على الجواب.

وقد بَيَّن والدي ، قدّس الله سِرَّه ، المذاهب واحتجاج أصحابها عليها ، وما أورد على ذلك ، وما أُجيب عنه ، وتصحيح ما غلب على ظنّه ، شكرَ الله

= وشرح المفصل ٣/٢٩ . والشاهد فيه قوله : « إذ » حيث أتت مكسورة غير مضاف إليها شيء من أسماء الزمان .

(١) هو الرضي الأستراباذي ، وقد تقدّمت ترجمته .

(٢) الشاهد لجرير في ديوانه ص ٨١٣؛ والدرر ٢/١٠٣ ، ٢٣٦ ؛ والخزانة ١/٣٤؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١/٩١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٦٢ ؛ والكتاب ٤/٢٠٥ ، ٢٠٨ ؛ وهو بلا نسبة في رصف المباني ص ٢٩ ، ٣٥٣ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٧ ؛ والمغني ١/٣٧٨. و « عاذل » : أي : يا عاذل ، منادى مرخّم حذف منه حرف النداء. والشاهد قوله : « والعتابَنْ » ، و « أصابَنْ » حيث ألحق بالقافية تنوين الترنّم .

سعيه صحَّته ، وإبطال ما ضعف منه ، كلّ ذلك في كتاب « نهـاية الإغـراب والترصيف في صناعتي الإعراب والتصريف » . ولم نرَ إطالة هذه المقدّمة بنقل جملة تلك الأقوال ، فمن أراد الاطّلاع ، فعليه بهِ أو بشرحه للكافية ليجد ما يُبرِّد الغليل ويُبري العليل .

(وأمّا تنوين المقابلة) فهـو الـداخـل على مـا جُمـع على السّـلامـة كـ « مسلمات » ، فإنَّهم ألحقوا بها حركات الإعراب عوضاً عن أحرفه في جمع سلامة المذكَّر ، وجعلوا التنوين مقابلاً للنون المفتوحة فيه ، وليس هذا التنوين صَرْفاً خلافاً للرّبعيّ[1] ، ونُقِل أنَّ بعضهم يرى أنَّه تنوين عوض عن الفتحة التي كان يستحقّها في حال النّصب ؛ لأنَّه ثَبُتَ بعد التسمية في مثل « عرفاتٍ » ، و « أذرعاتٍ » اسمي مكانين ، ولم يُزَل تنوينه كما يُزال من نحو « مسلمة » لو سُمِّيَ بها .

وقال ابن مالك : تأنيث « مسلمات » ، عند التسمية به ، أقوى من تأنيث « مسلمة » لوجهين : أحدهما أنَّه تأنيث مع جمعيَّة ، وثانيهما أنَّه بعلامة لا تتغَيَّر وصلاً ولا وَقْفاً ، يعني أنَّ « مسلمة » يُوقَف عليها بالهاء ، فكأنّما نقص تأنيثها بخلاف « مسلمات » ، فإنَّ تاءَها لا تُغيَّر وَقْفاً ، فكانت أقوى .

أقول: وحيث عُلِم أنَّ تنوين «مسلمات» يبقى فيها هو غير منصرف، عُلِمَ أنَّه غير تنـوين التمكين ، وبأنّ سبب اختصـاصه بـالأسماء حيث لم يكن في الأفعال جمع مستحقّ لنون ليعوَّض عنها به .

(وأمّا تنوين الترنُّم) فهو الذي يدخل على القوافي المطلقة عوضاً عن مَدَّة الإطلاق سواءٌ كان ذلك في النَّظم أو النثر ، فإنَّ آخر الفِتْرَة كآخر البيت ، وهذا يعمّ الكلمات كلّها حيث تقع في أواخر الفواصل ، ويعمّ المعرَّف باللّام وغيره ، كقوله [من الوافر]:

---

(١) هـو أبو الحسن عليّ بن عيسى بن الفـرج بن صـالـح (٣٢٨هـ / ٩٤٠م - ٤٢٠هـ/ ١٠٢٩م) عالم بالعربيَّة . أصله من شيراز . اشتهر وتـوفّي ببغداد . لـه تصانيف في النحو ، منها كتاب « البديع » ، و « شرح مختصر الجرميّ » ، و « شرح الإيضاح » . (الزركلي: الأعلام ٤/ ٣١٨) .

أقِـلِّي اللَّـوْمَ عـاذِلَ والـعـتـابَـنْ
وقـولي ، إنْ أَصَبْتُ : لَقَدْ أصـابَنْ[1]

وقال الآخر [من الرجز] :
فَهَلْ لها أنْ تردَّ الخُمسَ هَلَنْ[2]

فأدخله على الحرف .

(**وأمّا تنوين الغالي**) فهو الذي يلحق آخر القافية وأنصاف الأبيات ليدلّ على وقْف المنْشِد ، فإنّه ، بالتقييد ، لا يُعْلَمُ أنَّ المنْشِد واقف أو دارج ، فإذا زاد التنوين ، عُلِم أنّه واقف ، ولكونه يزيد على وزن البيت سُمِّيَ « غالياً » من « الغلوّ » ، وهو مجاوزة الحدّ ، وأنشد الأخفش قول رؤبة [من الرجز] :

وقـاتِمِ الأعْماقِ خـاوي المُخْتَـرَقِنْ مُشْتَبَـهِ الأعْـلامِ لَمّـاعِ الخَفَقِنْ[3]

ويجوز فيما قبل النون عند إلحاقها كَسْر الحرف جَرْياً على القاعدة في التقاء الساكنين وفتحه طلباً للخفَّة ، ولقربه من السكون المستَحَقّ . قـال أبو حيّان: أنكره الزّجّاج[4] والسّيرافي[5]، وتأوَّلا ما وَرَد من ذلك، وأثبته الأخفش.

---

(١) تقدَّم هذا الشاهد منذ قليل .

(٢) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها . والشاهد فيه قوله : « هلن » حيث أدخل تنوين الترنّم على الحرف « هل » .

(٣) الشاهد لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤ ؛ والخزانة ١/ ٣٨ ، ٤/ ٢٠١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٤ ؛ وشرح المفصل ٩/ ٢٩ ؛ والمغني ١/ ٣٧٨ ، ٤٠٠ ؛ وهو مع نسبته إلى العجاج في الجنى الداني ص ١٤٧ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٦٤ ؛ ورصف المباني ص ٣٥٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨ ، ٣٧٢ ؛ وشرح المفصل ٢/ ١١٨ ؛ والكتاب ٤/ ٢١٠ .

والقاتم : المغبّر . والخاوي : الخالي . والمخترق : مهب الرياح . والأعماق : أطراف المغاور . والشاهد فيه قوله : « المخترقن » و « الخفقن » حيث ألحق التنوين الغالي بالقافية .

(٤) هو أبو إسحاق الزّجّاج ، وقد تقدَّمت ترجمته .

(٥) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٢٨٤هـ/ ٨٩٧م - ٣٦٨هـ/ ٩٧٩م) نحويّ عالم بالأدب . أصله من سيراف (من بلاد فارس) . سكن بغداد ، وتولّى نيابة القضاء =

قلت : وقبل التأويل صاحب « التسهيل » ، وقد تُسمَّى المختصَّة الأربع بالأسماء « تنوين التمكين » ؛ لأنَّها مختصَّة بالأسماء ، وعلى هذا القول ، فالتنوين نوعان : أحدهما التمكين ، وثانيهما الترنُّم ، فإنَّ بعضهم يُدخل الغالي في الترنُّم ويجعل الترنُّم لِما لا يختَصّ بالأسماء ، والتمكين للمختصّ بها.

(فائدة) : أقسام التنوين الأربع المختصَّة بالأسماء قد تُحذف في مواضع : أحدها عند إضافة الكلمة إلى ما بعدها سواء الإضافة اللَّفظيَّة والمعنويَّة ، فيُقال : « هذا غُلامُ زيْدٍ وضاربُ بكرٍ » . ثانيها : عند مصاحبة الكلمة أداة التعريف سواءٌ كانت معرفة كالغلام ، أو زائدة كقوله : « والزيدُ زيدُ المَعارِكِ » ، أو موصولة كالضارب . ثالثها : في حالة الوقف ، فإنَّه ، إنْ كان في مصاحبة تاء تأنيث حُذف ، مُطلقاً ، وإنْ كان مع غيرها مصاحباً لضمّة أو كسرة حُذف أيضاً مُطلقاً ، وإن كان مُصاحباً للفتحة ، فقد قَدَّمنا أنَّه يُقلب ألفاً . رابعها : أن يقع المنوَّن عَلَماً موصوفاً بـ« ابن » ، و« الابن » مضاف إلى عَلَم ، أيضاً ، نحو : « جاءني زيدُ بن عَمْرٍو » ، فلو فَقَد أحد الشروط الثلاثة ، فلا ، أي فإن كان المنوَّن غير علم أو وصف بغير « ابن » ، أو المضاف إليه غير عَلَم لم يُحذف تنوينه إلاّ في موضع شابهه كما قُرِىء قوله تعالى : ﴿ وقالتِ اليهودُ عُزَيْرٌ ابنُ اللهِ ﴾[1] ، فإنّ « عُزيراً » هذا مبتدأ ، و« ابن » خبره ، ولمّا أشبه الصّورة المجوزة صورة حملوه عليها ، فَحُذف ، ولكن لا يُقاس عليه.

قال ابن يعيش[2] ، رحمه الله : فقد قُرِىء « عُزير » بالتنوين وبغير تنوين ، فمن نَوَّن جعله مبتدأ و« ابن الله » الخبر حكايةً عن مقال اليهود ، ومن حذف التنوين جعله وصفاً ، وقدَّر مبتدأً محذوفاً ، أي : هو ابن الله ، فيكون

= فيها . من مؤلّفاته : « أخبار النحويّين البصريّين » ، و« شرح كتاب سيبويه » . (الزركلي : الأعلام ٢/١٩٥ ـ ١٩٦) .

(١) التوبة : ٣٠ .

(٢) هو أبو البقاء يعيش بن عليّ بن يعيش (٥٥٣هـ/١١٦١م ـ ٦٤٣هـ/١٢٤٥م) من كبار العلماء بالعربيَّة . ولد وتوفي في حلب . من مؤلفاته : « شرح المفصَّل » ، و« شرح التصريف الملوكي » لابن جني . (الزركلي : الأعلام ٨/٢٠٦) .

« هو » مبتدأ ، و « عزير » الخبر ، و « ابن الله » صفته[1].

وهذا فيه ضعف ؛ لأنّ « عزيراً » لم يتقدَّم له ذِكْر ، فَيُكنَّى عنه ، والأشبه أن يكون ، أيضاً ، خبراً ؛ لأنَّه حُذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة . وله نظائر ، نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾[2] بحذف التنوين من « أحد » . ومنه ما رواه أبو العبّاس[3] عن عمارة بن عقيل[4] أنّه قرأ : ﴿ ولا اللَّيْلُ سابقُ النَّهارَ ﴾[5] بنصب « النهار » على إرادة التنوين . ومنه قول الشاعر [من المتقارب] :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرَ اللّهَ إلاَّ قَليلا[6]

أراد : ولا ذاكراً الله[7] بالتنوين ، وحُذف لالتقاء الساكنين ، هذا نَصُّه مرتَّباً.

(فائدة) : قد تقدَّم ، في فصل الهمزة ، أنَّ همزة « ابن » همزة وصل ،

---

(١) راجع ابن يعيش : شرح المفصَّل . ج ٩ ، ص ٣٥ . وقد قرأ عاصم والكسائي ويعقوب بالتنوين وكسره حالة الوصل ولا يجوز ضمّه في مذهب الكسائي ، لأنّ الضمَّة في « ابن » ضمَّة إعراب . وقرأ الباقون بغير تنوين . (الجزري : النشر في القراءات العشر ٢٧٩/٢) .

(٢) الإخلاص ١ ـ ٢ .

(٣) هو المبرِّد ، وقد تقدَّمت ترجمته .

(٤) هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطيّة (١٨٢هـ/٧٩٨م ـ ٢٣٩هـ/٨٥٣م) شاعر مقدَّم فصيح . كان النحويّون في البصرة يأخذون اللغة عنه . (الزركلي : الأعلام ٣٧/٥) .

(٥) يس : ٤٠ .

(٦) الشاهد لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤ ؛ والخزانة ١٣٧/١ ، ٥٥٤/٤ ؛ والدرر ٢٣٠/٢ ؛ وشرح المفصل ٥/٢ ؛ واللسان (عبث) و (عسل) ؛ والمقتضب ٣١٢/٢ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥٩/٢ ؛ ورصف المباني ص ٣٥٩ ؛ والمقتضب ١٥٧/١ . والشاهد قوله : « ولا ذاكر الله » بغير تنوين في « ذاكر » وهذا الحذف لا يكون إلا في الضرورة في الشعر أو نادر كلام .

(٧) في الطبعتين : « ذاكر الله » ، وهذا تصحيف .

ومن الأصول المقرَّرة للخطّ أنَّ كلّ كلمة تُكتب بصورة انفرادها ، أي بالابتداء بها والوقف عليها . وذلك يقتضي أن يُكتب « ابن » بالألف مطلقاً ، ولكنَّهم قد قرَّروا أنَّها تُحذف إذا كان « ابن » صفةً مفرداً واقعاً بين عَلَمين ، أو كنيتين ، أو لَقَبين على ما هو شرط فتح ما قبله في النداء خطّاً ولفظاً ، فيُقال : « هذا زيدُ بنُ عَمْرو » ، و « هذا أبو بَكْرِ بنِ أبي اسحاق » ، و « هذا بعلةُ بن قفَةَ » بحذفها في الكلّ لكثرة الاستعمال ليحصل التخفيف ، فعلى هذا تكتبه بالألف إذا كان خبراً ، أو غير واقع بين اثنين منها[1].

قلت : ولا يطّرد الحذف في « ابنة » ؛ لأنّها أقلّ الاستعمال منه . قال أبو البقاء : وتُكتَب « ابنة » تأنيث « ابن » بالألف في كلّ حال[2] . ولم يضع الكتّاب للتنوين في الخط صورة مع أنَّه من حروف المعاني المقصودة بيانها إمّا للتفرقة بينه وبين نون التوكيد ، ولم يُعكس ؛ لأنَّه أكثر استعمالاً منه ، وإمّا لأنَّه بوقوعه بعد الإعراب الذي به وقع كالفضلة اطّرحوه لمشابهته للزيادات.

(الصنف الثاني) : نون التوكيد الخفيفة ، وبناؤها وسكونها بمقتضى الأصالة ، وتختصّ بالفعل المستقبل ، إمّا وَضعاً ، وهو صيغة الأمر ، وإمّا لقرينة طلب كما في الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمنّي ، والعَرْض ، والقَسَم ، ورُبَّما شُبِّه النفي بالنهي ، فتدخله النون قليلاً ، نحو : ﴿ لَنَسْفَعَنْ بالنّاصية ﴾[3] ، و « لا يَضْرِبَنْ » ، ومنه قوله [من الطويل] :

فلا يَقْبَلَنْ ضَيْماً مَخافَةَ ميتَةٍ وَيُؤْتَنْ بها جرًّا وَجلدُكَ أمْلَسُ[4]

---

(١) ثمّة شروط أخرى لحذف همزة « ابن » (راجع : الهوريني : المطالع النصريّة للمطابع المصريّة ص ١١٧ ـ ١٢٢) .

(٢) ومنهم من يعامل « ابنة » معاملة « ابن » في حذف همزتها . (راجع : الهوريني : المطالع النصريّة للمطابع الأميريّة . ص ١١٨) .

(٣) العلق : ١٥ .

(٤) لم أقع على هذا الشاهد في المصادر التي اعتمدتها. والشاهد فيه قوله : « فلا يقبَلَنْ » حيث دخلت نون التوكيد الخفيفة على الفعل المضارع المنفيّ .

و « يَفْعَلَنْ » ، وقوله [من الطويل]:

هَـلْ يَـرْجَعَنْ إلى لمـتي إنْ خَـضَّبـتهـا
إلى عَهْـدِ مـا قَبْـل المشيبِ خِضـابُهـا[1]

و «لَيْتَـكَ تَفْعَلَنْ » ، و « أَلا تَفْعَلَنْ » ، و « واللهِ لأَفْعَلَنْ » ، و « قل مـا تَفْعَلَنْ ».

وقد تقدَّم في اللاّم المكسورة أنَّ المضارع المثبَت إذا وقع جواباً للقَسَم لا بُدَّ فيه من اللاّم ، وأنّه قد تصحَبُه نون التوكيد لزوماً ، وقَلّ تجرّده عنها ، فالتزموا بوجودها فيه . وأمّا قولهم : « إمّا تَفْعَلَنْ » ، فإنَّ « إمّا » هي الشَّرطيَّة زيدت عليها « ما » تأكيداً للأداة ، فأبدلـوا النون ميمـاً ، فأدغمـوا ، فأكثـروا مصاحبة فعلها للنون ، لكونه هو المقصود بالذّات لِئلاّ ينحطّ عن رتبة حرفه ، لكنَّهم التزموا به فالأوَّل كأنَّهم اقتنعوا فيه في بعض مواقعه بتأكيد حرفه .

وحكم ما قبل النون الفتح في الصَّحيح والمعتلّ . تقول : « اضْرِبَنْ » ، و « اغْـزُوَنْ » ، و « ارْمِيَنْ » ، فإن لاقـاهـا واو الضمير ، أو يـاؤه ، حـذفْتـه لسكونه ، وأبقيتَ حركة المجانسة المتقدِّمة عليه بحالها لتدلّ على المحذوف ، نحو : « افْعَلُنْ » و « افْعَلِنْ » ، ولا يلحقه ألف ضمير المثنّى ؛ لأنَّه لـو لَحق لالتقى مع سكون النون ، ولم يَبْقَ ما يدلّ عليه ؛ لأنَّ فتح ما قبلها يكون مع عدم الضمير ، فلا يدلّ عليه.

وأجاز يونس دخول النون الساكنة مع ألف الضمير وإن اجتمع الساكنان بغيـر دليل ، أمّـا لو كـانت نون التـوكيد الثقيلة ، لجـاز اجتماعـهـا مع ألف الضمير ، وإن اجتمع السّاكنان ؛ لأنَّه على حدّه كـ « الضـالِّين » ، فإن كـان المعتلّ يلحقه واو ضمير جماعة الذكـور ، أو ياء ضميـر المخاطبـة ، نحو : « ترونَ يا رجال » ، و « ترين يا هند » ، حُذفت النون الإعرابيّة لبنائه ، فالتقى

---

(١) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها. والشاهد فيه قـوله : « هـل يرجعَنْ » حيث دخلت نون التوكيد الخفيفة على الفعل المضارع وقبله استفهام إنكاريّ . وفي الصدر خلل عروضي .

ساكنان : النون والضمير ، وحُرِّك بحركة تجانسه كما لو لاقاه ساكن آخر غير النون من كلمة أخرى ، فَتُكْسَر الياء ، فيقال : « هلْ تَرَيِنْ » كما تُكْسَر في قولنا : « هل تريِ القومُ ؟ » وتُضمّ الواو ، فيُقال : « هَلْ تَرُوُنْ يا رجالُ ؟ » كما تُضمّ في قوله تعالى : ﴿ ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بينكم ﴾[1] ، وكذلك تقول في « تَغْزِينْ » و « تَغْزُوُنْ » : « هَلْ تَغْزِينْ وتَغْـزُوُنْ ؟ » بإعـادة ما حـذف للضمير لزواله بحذفه للنون.

(تنبيه) : هذه النون الخفيفة قد تُحذف لملاقاة[2] ساكن بعدها ، نحو : « اضْرِبَ الرَّجُلَ » ، فتَبْقَى فَتْحَة ما قبلها بحالها ، كقوله [من المنسرح] :

لا تُـهِـيـنَّ الـفَـقِـيـرَ عَـلَّكَ أَنْ تَـرْكَعَ يـومـاً والـدَّهْـرُ قَـدْ رَفَعَـهْ[3]

وتُحْـذَف للوقف حيث يُضَمّ ما قبلهـا ، نحو : « اغْـزُوُا » ، ويُكسر ، نحو : « اغْزِي » ، لكن تردّ الواو أو الياء التي كنت حذفتها للحوقهـا ساكنـة لالتقـاء الساكنين ، وإن كـان ما قبلهـا مفتوحـاً قُلِبت للوقف ألفاً ، فتقـول : ﴿ لَنَسْفعا ﴾[4] ، كما تقول في المنصوب المنوَّن : « رأيتُ زيدا ».

فإن قلتَ : فَلِمَ لمْ يُجروها كالتنوين في حالتي الرفع والجرّ حيث ردُّوا ما كان قد حُذِف لأجلها بخـلاف التنوين حيث لا يـردّون المحذوف معـه ، بل الأفصح أن تقول : « هذا قاضْ » ، و « مررتُ بقاضْ » بسكون الضاد مع حذف الياء التي حُذفت للتنوين ؟

قلت : لأنَّ التنوين لازم للاسم المنصرف لا يزول عنه إلّا لمعاقِبٍ له بمنعه . فإذا وقفْتَ ، ولم يكن معاقب ، فكأنَّه موجود ، فلا يردّ إلى الكلمة ما حُذف لوجوده ؛ لأنَّه موجود حُكْماً ، ونون التوكيد عارضة غيـر لازمة ، فـإذا

---

(١) البقرة : ٢٣٧ .
(٢) في الطبعتين : « لملاقات » بالتاء الممدودة ، وهذا خطأ إملائيّ .
(٣) تقدّم تخريج البيت ص ٥٧ .
(٤) العلق : ١٥ .

حذفتَ لا يُقدَّر وجودها ، فقَدْ حُذفَتْ لفظاً ومعنًى . وإنَّما لم يبدل منه واو لِضمَّة ما قبلها و « يا » لكسرته إمّا لقياسها على إعراب الأسماء أيضاً ، فإنَّه وُقِف على المنصوب المنوَّن منها بالألف ، ولم يُوقف على المرفوع المنوَّن بالواو ، ولا على المجرور المنوَّن بالياء ، ولم يقولوا : « جاءَني زيدو به » ولا « مررتُ بزيدِي بها » ، فعوملت النون في الأفعال معاملة التنوين في الأسماء . وإمّا أنّه لو قيل ، في الوقف على « اضرِبُن » المسنَد إلى ضمير المذكَّرين : « اضربُوا » ، وفي « اضرِبن » المسنَد إلى ضمير المؤنَّثة : « اضْربي » ، لم يُعلمْ أنَّ الحرفين الموقوف عليهما أَهُما مُبْدَلان عن نون التأكيد ، وأنَّهما الأصْليّان المسنَد إليهما الفعل أو لا ، فتفوت فائدة التوكيد ، وستأتي تتمّة مباحثه في الباب الثاني إن شاء الله تعالى .

(**الصنف الثالث**) : النون الدالة على كون الفاعل جمعاً مؤنَّثاً عند تقدّم الفعل ، نحو : « فَعَلْنَ النِّساءُ »[1] ، فإنَّها تلحق بالفعل عند تقدّمه كما لحقت تاء التأنيث به ، نحو : « قامَتْ هِنْدٌ ».

فإنْ قيل : لِمَ لا يجوز أن تكون النون ضمير الفاعل كما في « النساءُ فَعَلْنَ » ، والظاهر بدلاً منه ، وتكون باقيةً على اسميَّتها ، ولا يفتقر إلى الحكم باختلاف حقيقتها المخالفة للأصل .

قلنا : ذلك جائز غير ممتنع ، ولكن حيث نصّ الأئمّة على كونها حرفاً لغة قوم ، وإن ذكروا أنَّها ضَعيفة يجب تركه . وإذا عُلِم كون المتكلِّم ليس من أهل تلك اللغة ، جاز أن يكون قد قصد قصدهم ويتكلّم بلغتهم ، وجاز أن يقصد الإبدال على الاستعمال المشهور . وقد تكلَّم بها النبي ، ﷺ ، بقوله : « يتعاقبون فيكُم ملائكَةٌ باللَّيْلِ وملائكَةٌ بالنَّهار »[2] ، ويُعبِّرون عن هذه اللغة بلغة « أكلوني البراغيث ».

---

(١) هذا على لغة بعض العرب ، أو على لغة « أكلوني البراغيث » كما سيأتي .

(٢) ورد الحديث في صحيح مسلم ١/٤٣٩ رقم ٦٣٢ . ومثله : « ذكَرْن أزواجُ النبيّ كنيسةً رأينها بأرض الحبشة» (صحيح مسلم ١/٣٧٦ رقم ٥٢٨) .

وفي هذا المثل شذوذ من وَجْهَين أحدهما : عدم القرينة الدالّة على تعدّد الفاعل ، وهو ضعيف ، وسوَّغه قياسه على التأنيث حيث جاز إلحاق العلامة الدالّة على تأنيث فاعله . وثانيهما : أنَّ الضمير اللاَّئق بالعود على « البراغيث » هو النون لا الواو ، إذ الواو للمذكّرين ، نحو : « الزيدون قاموا » ، فلو قيل : « أَكَلْنَني[1] البراغيث » ، كان جيِّداً ، وأمّا لو قال : « أَكَلَتْني البراغيث » لم يكن فيه شذوذ ؛ لأنه قد قدّمنا ، في فصل التاء ، أنّه يجوز إسناد الفعل إلى المجموع في كلّ تقاديره بالتاء إلاّ الجمع المذكّر السالم . وقد جعل بعضهم « الذين » في قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرّوا النَّجْوى الذين ظَلَمُوا ﴾[2] فاعل « أسرُّوا » على هذه اللغة ، وبعضهم جعله بدلاً من الضمير . وحمله بعضهم على التقديم والتأخير ، أي يكون « الذين » مبتدأ و « أسرّوا » خبره[3].

فإنْ قلتَ : كيف التزموا ذكر علامة مزيّة الفاعل عند التأنيث ، والتزموا ذكر الياء في بعض الأماكن وجوباً ، ورجّحوه في مكان آخر ، وما منعوا منه في مكان قط ، ولا ضَعّفوه متى كان الفعل مؤنَّثاً ، وضَعّفوه مع لحوق العلامة عند كونه مثنّى أو مجموعاً على كلّ حال؟

قلتُ : لأنّه كَثُر على المذكّر إطلاق لفظ المؤنّث ، وعلى المؤنّث إطلاق لفظ المذكّر ، فلم يَبْقَ وثوق بلحاق العلامة بالفاعل . وقد نبّهنا عليه من قبل ، فأكّدوا الدلالة بالعلامة الملحقة بالفعل للبيان ، بخلاف إطلاق لفظ المثنّى أو

---

(١) في طبعة ١٩٧٠م : « أكَلَتْني » ، وهذا تصحيف .

(٢) الأنبياء : ٣ .

(٣) قال ابن هشام : « وقد جُوِّز في « الذين ظلموا » أن يكون بدلاً من الواو في « وأسرّوا » ، أو مبتدأ خبره إمّا « وأسرّوا » ، أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام ، أي يقولون : هل هذا ؟ وأن يكون خبراً لمحذوف ، أي هم الذين ، أو فاعلاً بـ « أسرّوا » والواو علامة كما قدّمنا ، أو بـ « بقول » محذوفاً ، أو بدلاً من واو « استمعوه » ، وأن يكون منصوباً على البدل من مفعول « يأتيهم » ، أو على إضمار « أذمّ » أو « أعني » ، وأن يكون مجروراً على البدل من « الناس » في « اقترب للناس حسابهم » ، أو من الهاء والميم في « لاهية قلوبهم » فهذه أحد عشر وجهاً . (ابن هشام : مغني اللبيب ١/٤٠٥ ـ ٤٠٦) .

المجموع على المفرد وعكسه فإنَّه نادر ، فَلَم يُحْتَج إليه ، فإذا ذُكر الفعل مُجرَّداً ، ثُمَّ أُتْبِعَ بما يحقّ أن يُسند إليه ، عُلِمَ أنَّه فاعل على أيّ صفة كان من إفراد أو تعدّد لتذكير أو تأنيث ، حُكِم بأنَّه على تلك الصِّفة المذكورة ، بخلاف ما إذا ذُكِر مُذكَّراً أو مؤنَّثاً لجواز أن لا يكون مدلوله كذلك بجواز مخالفة المدلول.

فإنْ قلتَ : فلذلك يجب أن تكون للمذكَّر علامة التذكير ، قلتُ : لا يلزم ، أمّا إذا لم نَجد في اللَّفظ والفعل قرينة تدلّ على التأنيث ، حُمِل على أنَّه مذكَّر ؛ لأنَّ الأصل في الأسماء التذكير.

(**الوصف الثالث**) : في النون الحرفيَّة وهو الحركة ، وأصنافها ، أيضاً ، ثلاثة :

(**الصنف الأوَّل**) : **نون الوقاية** ، ويُسمِّيها الكوفيّون « نون العِماد » ، وهي النون التي تدخل على الأفعال قبل ياء ضمير المتكلِّم لتمنع دخول الكسر عليه ، نحو : « ضَرَبَني » ، فإنَّ النون فيها للوقاية ، وتحقيق الحال فيها يتوقَّف على معرفة أصلين :

أحدهما : أنَّهم ، لمّا منعوا الفعل من الجرّ ، منعوه من دخول الكسر عليه ، فَجَوَّزوا بناء ماضيه على الفتح ، نحو : « ضَرَبَ » ، وجوّزوا ضمَّه في بعض الأماكن ، نحو : « ضَربوا » ، ولم يُجَوِّزوا كسره مُطلقاً لثقله وامتناع الجرّ منه.

فإنْ قلتَ : إنَّهم قد أَدْخَلوا الكسر عليه عند سكون آخره إمّا بناءً أو إعراباً لتسكينه بالجازم حيث يلاقيه فيهما ساكن ، نحو : « أَقِمِ الليل » ، و« لَمْ تَضْرِبِ الرجلَ » ، قلتُ : ذلك عند عروض عارض ، فلا يكون لازماً ، فلا اعتداد بدخوله.

وثانيهما : أنَّهم ، لمّا أوجبوا أن يكون ما قبل ألف الضمير مفتوحاً ، نحو : « ضَرَبَا » ، وجب أن يكون ما قبل الواو منه مضموماً ، وما قبل الياء

مكسوراً لتكون قبل كلِّ حرف الحركة المجانسة له ، وإذْ كان الفعل قد يكون آخره مفتوحاً ومضموماً ، فجعلوا بين آخر الفعل وياء ضمير المتكلِّم حرفاً تقع الكسرة عليه ، ويقي الفعل عن مباشرة الكسر ، فأتوا بهذه النون ، ولذلك سُمِّيت « نون الوقاية » ، فدخلت على الأفعال الماضية المتصرِّفة عموماً وُجوباً ، وكذا على فعل التعجُّب ، نحو : « ما أضْرَبَني » .

وأمّا « ليسَ » و « عَسَى » ، فإنّهما لمّا أشبها الحرف بالجمود ، وعدم التصرّف حتى ذهب بعض النحاة إلى أنّهما حرفان ، جاز فيهما إلحاق النون وإسقاطها ؛ لأنَّ الحرف لا يمتنع من دخول الكسر عليه بناءً ، نحو : « لِي » ، و « بِي » ، و « جَيْرِ » ، فقد وردا مجرَّدين عنها شذوذاً ، كقوله [من الرجز] :

عَــدَدْتُ قـومي كَعَــدِيْـدِ الـطَّيسِ إذْ ذَهَبَ القــومُ الـكِــرامُ لَيْـسِي[1]

و « عساي » ، وغير مجرَّدين ، كقولك : « لَيْسَني » ، و «عَساني » .

وأمّا فعل الأمر ، فإنّها دخلت عليه في جميع أقسامه بمباشرة آخر الفعل ، نحو : « أَكْرَمَني » ، و « أَكْرَمْنَني » ، وتتوسَّط الضمائر المتَّصلة البارزة ، نحو : « أكرماني » ، و « أكرموني » ، و « أكرِميني » ، فلم يختلف في ذلك شيء منها.

وأمّا المضارع ، فإمّا أن يكون من الأمثلة الخمسة التي هي : يَفْعَلانِ ، وتَفْعَلانِ ، ويَفْعَلونَ ، وتَفْعَلونَ ، وتَفْعَلِينَ ، أو غيرها . فغَيْرُها لا بُدَّ فيه من دخول نون الوقاية ، نحو : « يُكرِمُني » ، و « تُكرِمُني ».

وأمّا الأمثلة الخمسة ، فإن كان في حال سقوط النون بجازم أو ناصب ،

---

(1) البيتان لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٥ ؛ والخزانة ٢/٤٢٥ ؛ والدرر ١/٤١ ، ١٩٨ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/١١٠ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١/٣٤٤ ؛ واللسان (طيس) : وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٦٠ ؛ واللسان (ليس) .
والطَّيس : العدد الكثير من كلّ شيء . والشاهد قوله : « ليسي » حيث ورد الفعل « ليس » متّصلاً بياء المتكلّم من دون نون الوقاية شذوذاً أو لضرورة الشعر .

فكذلك نحو : « لمْ يُكرِماني » ، و« لَنْ يُكرماني » ، وإن كان عند وجود النون فيها ، فيجوز إلحاق النون طرداً للباب ، فيجتمع فيه نونان : الأولى للإعراب ، والثانية للوقاية ، وفيها ، حينئذٍ ، ثلاثة مذاهب ، أحدها الإدغام ، وثانيها إبقاؤهما مع الفكّ ، وثالثها حذف إحداهما والاكتفاء بالأخرى . واختُلِف في أنَّ الباقية أيّتُهما هي . فقال الأخفش : إنَّها نون الإعراب ؛ لأنَّ الإتيان بنون الوقاية إنَّما كان ليمنع الفعل من دخول الكسر ، ووجود نون الإعراب مِمّا يحصل به المقصود ، فيستغنى عن إلحاق نون الوقاية ، وبقاء شيء كان موجوداً يُغْني عنها أَوْلى ، وقيل : إنَّ الباقية هي نون الوقاية .

قال ابن مالك : وعلى هذا اعتمد المحقّقون وإن كان القائلون بالأوّل هم الأكثر ، وهذا مذهب سيبويه ، واستدلّ لترجيحه بأنَّ نون الإعراب نائبة عن الضمّة ، وكلاهما جائز الحذف دون موجب ، ونون الوقاية لا تُحذف ، فالحكم بالحذف على ما يجوز حذفه وحذف منوبه دون موجِب أولى مِمّا لا يجوز حذفه ، وإنّ إبقاء نون الإعراب يعرّضها لكسرها بعد الياء ، والضمّ مع الواو ، والحذف عند وجود عامل نصب أو جزم ، ولا كذلك نون الوقاية .

(تنبيه) : قد أُدخِلت نون الوقاية على بعض الأسماء والحروف لمقصد ، فالأسماء كلمات مبنيَّة على السكون أدخلت النون محافظَةً على سكون آخرها ، وهي : « لَدُنْ » بمعنى : « عِنْدَ » ، و«قَدْ» ، و«قَطْ » إذا كانا بمعنى « حَسْب » ، ففيهنّ وجهان : أحدهما ، وهو الأشهر ، إلحاق النون ، فتُدغم في نون « لَدُنْ » ، وتُكْسَر في الكلّ ، وفي التنزيل : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً ﴾[1] . وقال الشاعر [من الرجز]:

امْتَلأَ الحَوْضُ وقالَ قَطْني[2]

---

(١) الكهف : ٧٦ .

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/١٣٠ ؛ ورصف المباني ص ٣٦٢ ؛ والخصائص ١/٢٣ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١/٣٦١ ؛ وشرح المفصل ٢/١٣١ ؛ واللسان (قطط) و (قطن) . وقطني : اسم بمعنى « حسب » ، أو اسم فعل بمعنى : يكفي . =

والآخر [من الرجز] :

قَدْني مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَـدِي[1]

وأمّا الحروف ، فقد ورد دخولها على عدّة أحرف ، منها « مِنْ » و «عَنْ » لمحافظة سكون آخرهما ، وإلحاقها بهما هو المشهور ، فتُدغم النون في نونهما ، وقد جاء حذفها في قوله [من الرمل] :

أَيُّهـا السَّـائِـلُ عَنْهُـمْ وَعَنِـي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ، ولا قَيْسُ مِنـي[2]

ومنها الحروف المشبَّهة بالفعل ، ودخلتها لمشابهتها الفعل لفظاً ومدلولاً وعَمَلاً ، فإنّ «أنَّ» ، و«إنَّ» ، و «كأنَّ» ، و «لكنَّ» إذا اتَّصل بها النون جاز حذفه كراهة التضعيف واجتماع الأمثال مع كثرة الاستعمال ، وجاز الإثبات محافظةً على حركات أواخرها تشبيهاً لها بالفعل ، وأمّا « ليت » ، فيلزمها النون

= والشاهد قوله : « قطني » حيث ألحق نون الوقاية الاسمَ « قط » للمحافظة على سكونها .

(1) الشاهد لحميد الأرقط في الخزانة ٢/٤٤٩ ؛ والدرر ١/٤٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١/٣٥٧ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٧٢ ؛ واللسان (خبب) ؛ والمغني ١/٣١١ ؛ وهو في اللسان (لحد) لحميد بن ثور وعن ابن بري أنه لحميد الأرقط وليس في ديوان حميد بن ثور؛ وهو في شرح المفصل ٣/١٢٤ لأبي بجدلة؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٣١ ؛ ورصف المباني ص ٣٦٢ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٤ ؛ والكتاب ٢/٣٧١ . وقدني : حسبي ، وكفاني . والخُبيبان : عبد الله ابن الزبير ـ وكنيته أبو خبيب ـ ومصعب أخوه ، غلب عليه لشهرته . ويروى : « الخبيبين » على الجمع ، يريد أبا خبيب وشيعته . والمعنى : حسبي من نصرة هذين الرجلين ، أي : لا أنصرهما أبداً . والشاهد قوله : « قدي » حيث حذف نون الوقاية تشبيهاً بـ « حسبي » وإثباتها هو المستعمل لأنّها ، في بنائها ومضارعة الحروف ، بمنزلة « مِنْ » و « عَنْ » .

(2) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ١٥١ ؛ والدرر ١/٤٣ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٣ : وشرح التصريح على التوضيح ١/١١٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١/٣٥٢ ؛ وشرح المفصل ٣/١٢٥ ؛ والهمع ١/٦٤ . والشاهد قوله « مني » و « عني » حيث حذف نون الوقاية للضرورة الشعريّة .

في الأظهر لعدم اجتماع الأمثال ، ولا يُحذف إلاّ في الضرورة ، كقوله [من الوافر] :

كمنيــة جــابــرٍ إذْ قــالَ لَـيْـتـي أصــادفُــهُ وأفقــدُ بَعْضَ مــالي[1]

وأمّا « لَعَلّ » فالمختار فيها حذف النون ، لأنَّ النون قريبة من اللاّم ، ولذلك تُدْغَم فيها ، وتُبدل منها في نحو : « أصيلال »[2] ؛ ولأنَّ من لغاتها « لعنَّ » ، فتُحذف في اللغة الأخرى حَمْلاً على هذه ، ويجوز إلحاقها بها تشبيهاً بـ « ليت » ، كقوله [من الطويل] :

وَأُخْــرُجُ مِـنْ بَيْـنِ البُيــوتِ لَـعَـلَّـنـي
أُحَـدِّثُ عَنْكِ النَّفْسَ بـاللَّيْلِ[3] خـالِيا[4]

وأما مـا آخـره ألف نحـو«إلى»، و«على»، و«مـا»، وكـذا «لـدى»، فلا تلحق به مطلقاً لامتناع الكسرة فيه.

(**الصنف الثاني**) : **نون المثنّى والمجموع** ، ولمّا كانا مشتركين في أكثر الأحوال جمعنا بينهما . أمّا نون التثنية ، فهي النـون اللاّحقـة للألف واليـاء المفتوح ما قبلها في قولك : « جاء الزيدانِ » ، و« رأيتُ الزيدَيْنِ » ، وهـذه النـون مكسورة في المشهـور ، وروى أبـو عليّ ضمَّهـا في قـولهم : « همـا

---

(١) البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ١٣٧ ؛ والخزانة ٢/٤٤٦ ؛ والدرر ١/٤١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١/٣٤٦ ؛ واللسان (ليت) ؛ والكتاب ٢/٣٧٠ ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٦١ ؛ والمقتضب ١/٣٨٥ ؛ والهمع ١/٦٤ . وجابر : رجل من غطفان تمنّى أن يلقى زيداً ليقتله . والشاهد قوله : « ليتي » حيث حذف نون الوقاية من « ليت » المتّصلة بياء المتكلّم وهذا نادر .

(٢) الأصل : « أُصيلان » تصغير « أصيل » ومنه قول النابغة الذبياني :

وَقَـفْتُ فـيهـا أُصَيْـلالاً أُسـائِلُهـا عَيَّتْ جواباً وما بـالـرَّبْـعِ مِنْ أحَـدِ

(٣) في الطبعتين : « بامي » .

(٤) البيت للمجنون في ديوانه ص ٢٢٨ ؛ وتزيين الأسواق في أخبار العشّاق ص ١٢٦ . والشاهد قوله : « لعلّني » حيث ألحق نون الوقاية بـ « لعلّ » والمختار حذفها .

خليلانُ » ، ورُوي فتحها ، أنشد الفرّاء [من الطويل] :

علـى أَحْـوَذِيَّيـنَ اسْتَـقَلّتْ عَـشِيَّـةً [فـمـا هِيَ إلّا لَـمْحَـةٌ وَتَـغِيـبُ][1]

وإنّمـا حُـرِّكت لالتقـاء السـاكنين ، وكـانت كسـرة ؛ لأنّـه الأصـل في ملتقاهما ، وتسقط في ثلاثة أحوال : أحدها الإضافة ، كقوله تعالى : ﴿ وأمّا الغلام فكان أبَواه مُؤمِنَين ﴾[2] ، إمّا لدلالتها على الانفصال المباين للإضافة ، وإمّا لمشابهتها التنوين . وثانيها للضرورة ، فإنّها تبيح إسقاط بعض الكلمة ، فَحَذْف الفضلات أَجْوز . قال تأبّط شرّاً[3] [من الطويل] :

هـمـا خُـطَّتـا إمّـا إسـارٌ ومِنّـةٌ وإمّـا دَمٌ والقَتْـلُ بـالحُـرِّ أَجْـدَرُ[4]

وثالثها لتقصير الصلة ، كقوله [من الطويل] :

خَلِيلَيَّ مـا إنْ أنْتُمـا الصّـادِقَـا هَـوًى ....[5]

---

(١) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٥٥ ؛ والدرر ١/٢١ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/٧٨ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ١/١٧٧ ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٤٢ ؛ واللسان (حوذ) ؛ والهمع ١/٤٩ . الأحوذيّان : مثنّى الأحوذيّ ، وهو السريع الخفيف ، والمقصود بهما جناحا القطاة التي يصفها . استقلّتْ : ارتفعت في الهواء . والشاهد قوله : « أَحْوذيّينَ » حيث فتح نون المثنّى ، وذلك لغةٌ .

(٢) الكهف : ٨٠ .

(٣) هو ثابت بن جابر بن سفيان (. . . ـ نحو ٨٠ ق هـ/ نحو ٥٤٠م) شاعر مضريّ عدّاء من فتّاك العرب في الجاهليّة . (الزركلي : الأعلام ٢/٩٧) .

(٤) البيت لتأبّط شرًّا في ديوانه ص ٨٩؛ والخزانة ٣/٣٥٦ ؛ والدرر ١/٢٢ ، ٢/٦٧ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣/٤٨٦ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٧٥ ؛ واللسان (خطط) : وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٠٥ ؛ ورصف المباني ص ٣٤٢؛ والمغني ٢/٧١٥، ٧٨١ ؛ والهمع ١/٤٩ ، ٢/٥٢ . والشاهد قوله : « خطّتا » حيث حذف نون المثنّى للضرورة الشعريّة ، وهذا على رواية رفع « إسار » ، أمّا على رواية الجرّ ، فلا شاهد فيه ، إذ تكون نون « خطّتا » حذفت للإضافة ، وفُصل بين المضاف والمضاف إليه للضرورة الشعريّة .

(٥) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها. والشاهد فيه قوله : « الصادقا » حيث حذف النون من المثنّى لتقصير الصلة .

وأمّا نون الجمع ، فهي النون اللّاحقة لواو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها في مثل « الزيدون » و « الزيدين » . وهذه النون مفتوحة هَرَباً من اجتماع الأمثال لو ضُمَّت مع الواو ، وكُسِرت مع الياء ، ولتوسّطها بين أختيها الحركتين . وقد تُكسر ضرورةً ، كقوله [من الوافر] :

[وماذا تَبْتَغي الشُّعَراءُ مِنِّي] وقد جاوزتُ حَدَّ الأَربَعِينِ[1]

وقيل : إنَّ كسرها لغة .

ونُحذف ، أيضاً ، لثلاثة أشياء : الإضافة كما تقدَّم ، كقوله تعالى : ﴿ ناكِسُو رُؤُوسِهِمْ ﴾[2] ، و ﴿ حاضري المسْجِدِ الحرامِ ﴾[3] ، ولضرورة الشعر ، كقوله [من البسيط] :

لو كُنْتُمُ منجدي كَمْ أسْتَغيثُكُمُ ....[4]

ولتقصير الصِّلة ، كقوله [من المنسرح] :

الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ [لا يَأْتِيهِمُ مِنْ ورائنا وَكَفُ][5]

---

(١) البيت لسحيم بن وثيل في الخزانة ٣/٤١٤ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/٧٧ ، ٧٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١/١٩١ ؛ وشرح المفصل ٥/١١ ، ١٣ ؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/٣٣٢ ، ٤/٣٧ . والشاهد فيه قوله : « الأربعينِ » حيث كسر نون جمع المذكّر السالم للضرورة الشعريّة .

(٢) السجدة : ١٢ .

(٣) البقرة : ١٩٦ .

(٤) لم أقع على قائله ، وفي الطبعتين « كما استغيثكم » .

(٥) الشاهد لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١١٥ ، ٢٣٨ ؛ ولعمرو بن امرىء القيس في الخزانة ٢/١٨٨ ، ٣٣٧ ، ٤٨٣ ، ٣/٤٠٠ ، ٤٧٣ ؛ والدرر ١/٢٣ ؛ وهو لأحدهما في اللسان (وكف) ؛ ولرجل من الأنصار في الكتاب ١/١٨٦ ، ٢٠٢ ؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/١٤٥ ؛ والهمع ١/٤٩ . وقد فصّل البغدادي في الخزانة ٢/١٩٣ سبب نسبة هذا الشاهد لأكثر من قائل مؤكِّداً أنّه لعمرو بن امرىء القيس . ويروى « نَطَفُ » بدلاً من « وكَف » . والعورة ، هنا ، الخلل في ثغرة البلاد يخاف منه . والوكف : العيب والإثم . والنطف : التلطّخ بالعيب. والشاهد قوله : « الحافظو » حيث حذف نون جمع المذكر السالم للتخفيف ، أي لتقصير الصّلة .

وقُرِىء : ﴿ والمقيمي الصَّلاةَ ﴾[1] ، وقد تُحذف دون ذلك ، وكثر قبل لام ساكنة كقراءة من قرأ : ﴿ إنّكم لذائِقو العذابِ الأليمِ ﴾[2] بالنصب ، وتُحذف من الموصول ، كقوله [من الطويل] :

وَإِنَّ الـذي حـانَتْ بِفَلْجٍ[3] دِمـاؤُهُمْ
هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَـوْمِ يـا أُمَّ خـالِدِ[4]

وقرِىء :﴿ وما هُمْ بِضارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ ﴾[5] قرأها الأعمش[6] .

(تنبيه) على فائدتين :

(إحداهما) : اختلف الناس في سبب إلحاق نون المثنّى والمجموع بهما ، فقيل : هي عوض عن حركة الواحد المفقودة بالتثنية والجمع ، وضُعِّف بأنَّ ذلك هو الإعراب ، وأحرف التثنية يعني الألف والياء نابت عنها ، فلا

---

(١) الحج : ٣٥ ، وهذه قراءة ابن أبي إسحاق ، ورويت عن أبي عمرو .

(٢) الصافات : ٣٨ . ونسب ابن الأنباري ، وغيره هذه القراءة إلى أبي السَّمال الأعرابيّ . راجع : ابن الأنباري : البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٠٤ ؛ وابن جني : سرّ صناعة الإعراب ٢/٥٣٨ .

(٣) في الطبعتين : « جاءَت بفلح » وهذا تصحيف .

(٤) البيت للأشهب بن رميلة في شرح شواهد شروح الألفية ١/٤٨٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥١٧ ؛ والكتاب ١/١٨٧ ؛ واللسان (فلج) ؛ والمقتضب ٤/١٤٦ ؛ وبلا نسبة في الأزهيَّة ص ٢٩٩ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/١٣١ ؛ واللسان (تا) ؛ والمغني ١/٢١٢ ، ٢/٦٠٩ ؛ والهمع ١/٤٩ ، ٢/٧٣ . وفلج : اسم وادٍ . حانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص . هم القوم كلّ القوم ، أي القوم الكاملون في قوميّتهم . والشاهد قوله : « الذي » حيث حذف النون استخفافاً لطول الاسم بالصلة ، والأصل « الذين » . ويروى : « وإنَّ الأُلى » فلا شاهد فيه . وقيل إن « الذي » مفرد عُبِّر به عن الجمع ، فعاد الضمير إليه محمولاً على المعنى .

(٥) البقرة: ١٠٢ .

(٦) هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء (٦١هـ/ ٦٨١م - ١٤٨هـ/ ٧٦٥م) تابعيّ مشهور أصله من بلاد الريّ ، ومنشأه ووفاته في الكوفة . كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض . (الزركلي: ٣/١٣٥) .

يُعوَّض عنها شيء آخر ، لا سيَّما عند من يقول : إنَّ الحركات مقدَّرة عليها . وهذا القول يُعزى إلى سيبويه . قلت : يُبطله حذفها مع الإضافة . وقيل : عوض عن تنوينه ، وضُعِّف بثبوته فيما لا تنوين فيه ، نحو : « يا زيدانِ » ، و« يا زيدون » ، و« لا رجلَين » ، و« لا غافِلين » ، وبثبوته مع أداة التعريف ، وبهذا يُعلم فساد قول من يقول : إنَّه عوض تنوينين في المثنّى ، وتنوينات بعدد الآحاد في المجموع .

وقال صاحب « التسهيل » : إنَّما أُتي بها دفعاً لتوهّم الإضافة والإفراد ، إذْ لولا النون في قولك : « رأيتُ بني كرماء » و« عجبتُ من ناصري ناعين » ، لم يُعلم أنّ « كرماء » و« ناعين » صفة لمتقدّمهما أو مُضاف إليهما به ، ولم يُعلم في قولك : « هذا الحوز لي » أنَّه مثنّى أم مفرد ، وفي قولك : « مررتُ بالمهتدي وانتسبت » ، لم يُعلم المفرد من الجمع ، فبالنون فُرِّق بين هذه كلّها .

(وثانيهما) : النون في جمع المذكّر السالم إذا لم يكن من المقيس المجموع بشروطه ، بل قد جُمع ، شذوذاً ، كـ« سنين » ، فمنهم من يجعل النون من نفس الكلمة ، ويُعربها عليها بالحركات ، ويُلزمها الياء ؛ لأنَّها أخفّ من الواو ، ولا يحذفها في الإضافة ، كقول الشاعر [من الطويل] :

دَعانيَ مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنينَهُ ... لَعِبْنَ بِنا شِيباً وَشَيَّبْنَنا مُرْدا[1]

فإنَّ جَعْل هذا الجمع علماً على مُسَمّى نقل فيه صاحب « التسهيل » أربعة مذاهب : أحدها معاملته معاملة المجموع ، كقوله تعالى : ﴿ كلّا إنَّ

---

(1) البيت للصمّة بن عبد الله القشيري في الخزانة ٣/٤١١ ؛ وشرح التصريح ١/٧٧ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١/١٦٩ ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ١/٣٩ ؛ وشرح المفصل ٥/١١ ؛ واللسان (نجد). ودعاني : اتركاني . الشِّيب : جمع أشيب وهو الذي ابيضّ شعره . والمرد : جمع أمرد وهو الشاب الذي لم تبد لحيته بعد . والشاهد قوله : « سنينه » حيث أعربها بالحركات ، فنصبها بالفتحة ، ولم يعربها بالحروف كالجمع المذكّر السالم .

كِتابَ الأَبْرارِ لَفي عِلِّيِّين * وما أَدْراكَ ما عِلِّيّونَ ﴾[1] . وثانيها جعله بالياء وإعرابه على النون . وثالثها إلزامه الواو مع كون النون معتقب الإعراب ، نحو « عشرون » . ورابعها إلزامه الواو وفتح النون مطلقاً في الأحوال كلّها ، ولا تسقط نونه للإضافة ، ذكرها السِّيرافي ، وأنشد [من المديد] :

ولها بالماطرونَ إذا أَكَلَ النَّمْلُ الذي[2] جَمَعَا[3]

ومنهم من يُعربه على النون بالكسرة. رُوِي عَنْ أبي ليلى[4] [من الخفيف]:

[طالَ لَيْلي] وبتُّ كالمَجْنُونِ[5] واعْتَرَتْني الهمومُ بالماطرونِ[6]

(الصنف الثالث) : نون الأمثلة الخمسة من الأفعال المضارعة الواقعة بعد الضمائر البارزة المرفوعة ، وهي « يَفْعَلانِ » ، و « تَفْعلانِ » ، و « يَفْعَلونَ » ، و « تَفْعَلونَ » ، و « تَفْعَلِين » ، فإنَّ الضمائر الثلاث ، وهي

---

(١) المطففين : ١٨ - ١٩ . (٢) في الطبعتين : المدهن .

(٣) البيت لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٨٥ ؛ والحيوان ٤/ ١٠ ؛ وليزيد بن معاوية في ديوانه ص ٢٢ ؛ والخزانة ٢٧٨/٣ ؛ وشرح التصريح ٧٦/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ١٤٨/١ ؛ ومعجم البلدان (الماطرون) ؛ وللأحوص الأنصاري في ديوانه ص ٢٢١ . والشاهد قوله : « بالماطرون » حيث ألزم جمع المذكّر السالم الواو في حالة الجرّ على لغة قليلة .

(٤) بعلّه قيس بن عبد الله بن عُدس بن ربيعة الجعدي العامري (. . . - نحو ٥٠هـ/نحو ٦٧٠م) شاعر مفلق صحابيّ من المعمَّرين . اشتهر في الجاهليَّة ، وسمّي النابغة لأنّه أقام ثلاثين سنة لا يقول الشعر ثمّ نبغ فقاله . وفد على النبيّ وأسلم ، وكان ممّن هجر الأوثان ، ونهى عن الخمر قبل ظهور الإسلام . (الزركلي : الأعلام ٢٠٧/٥) . والبيت التالي ليس له .

(٥) في الطبعتين : « كالمحزون » ، وهذا تصحيف .

(٦) البيت لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٦٨ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٤١/١ ؛ واللسان (خصر) و (سنن) ؛ وبلا نسبة في الخزانة ٢٨٠/٣ ؛ والخصائص ٢١٦/٣ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٧٦/١ . والماطرون : اسم موضع . والشاهد قوله : « بالماطرونِ » بجرّه بالكسرة عوضاً من الياء وهو جمع مذكر سالم ، وذلك في لغة قليلة .

الألف في الأوَّلين ، والواو في الثالث والرابع ، والياء في الخامس هي ضمائر الفاعلين لهذه الأفعال ، واحتاجوا إلى ما يدلّ على إعراب هذه الأفعال ، فأتوا بنون ألحقوها بها ، وفتحوها لسكون الضمير قبلها ، وهو واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها تشبيهاً بنون « مسلمين » في الحالين ، وكسر ما بعد الألف تشبيهاً بنون « الزيدان » ، ثمَّ جعلوا ثبوت هذه النون فيهنّ دليلاً على رفعها ، وحذفها دليلاً على نصبها وجزمها ، فيجب عدّها من حروف المعاني لذلك.

وينبغي أنْ يُعلمَ أنَّ هذه الضمائر لمّا التحقت بالأفعال ، تنزَّلت منزلة جزء منها ، ولذلك جاز أن يقع ما يدلّ على إعراب أفعالها عليها ، كما جاز أن يلحق ما يدلّ على تأنيث الفاعل بفعله لِما يحصل بينهما من شدّة الامتزاج ، وأنَّ هذه الضمائر إذا ذُكرت أوَّلاً ملحقة بفعلٍ ، وذُكِر بعدها ما يسند الفعل إليه ، كقوله : « يقومانِ الرجلانِ » ، و « تقومان المرأتانِ » ، و « يقومون الرجالُ » يكون المسند إليه بعدها هو الفاعل ، والأحرف المتقدّمة علامة تدلّ على فرعيّة الفاعل كتاء التأنيث الملحقة بالأفعال ، وحينئذٍ يجب أن يُزاد في الحروف الأحاديّة حرفان هما : الألف والنون ، والواو والنون ، ويصير الكلام على لغة « أكلوني البراغيث ».

ولا تصير الياء مع النون في « تفعلين » كذلك ؛ لأنَّه لا يمكن أن يرتفع به ظاهر ، فلا تنفكّ عن الضمير ، وكذلك ، أيضاً ، في « تَفْعلانِ أنتُما » ، و « تَفْعَلونَ أَنْتُمْ » ؛ لأنَّ ضمائرهما لا يخلفها الظاهر ، فلذلك لا ينفكّان عن الإضمار ، بخلاف ما مثّلناه ممّا يخلفه الظاهر ، فإنَّه يتجرَّد ، حينئذٍ ، عن الضمير ، فيكون حرفاً.

فإنْ قلتَ : إذا قيل : « تفعَلانِ الرجلانِ » في المخاطب ، و « تفعلين المرأةُ » ليكون الظاهر بدلاً من الضمير ، فقد خلفه.

قلتُ : ذلك لا يُزيل الاسميَّة عن الضمير لوقوع الظاهر بدلاً منه ، فكلّ منهما اسم ، بخلاف « يقومانِ الرجلان » ، فإنَّ الفاعل إنَّما هو « الرجلان » والألف والنون حرفان دالّان على الفاعل مثنًى كدلالة التاء على تأنيثه ، فليس كذلك.

الفصل الخامس من النوع الثاني

من نوعي الآحاديَّة المشتركة فيه الحروف والأسماء هو الهاء[1]

وهي من الحروف الحلقيَّة كما تقدَّم ، ومخرجها من أقصى الحلق ، وهي دون الهمزة على الأصحّ كما مرّ، لا بالعكس، ومن أحرف الزيادة، فقد تقع بعضاً ومستقلَّة ، ولا ضرورة هنا إلى بيان موقعها بعضاً ، فلينظرْ فيها عند الاستقلال ، وحينئذ يجوز وقوعها اسماً وحرفاً ، فهي صنفان :

(**الصنف الأوّل**) : الحرفيَّة ، ولها موضعان :

أحدهما : هاء الوقف تلحق جوازاً آخر كلّ مبنيّ متحرِّك الآخر لا تشبه حركته حركة معرب ، فلا تدخل غير آخر الكلمة ولا آخراً يكون ساكناً ، ولا ما بُني على حركة تشبه حركة معرَب كالمبنيّ في النداء ، ومع « لا » التي لنفي الجنس ، وفي العدد المركَّب ، ولا الفعل الماضي المشابه للمضارع ، وتلزم فعل الأمر الوارد على حرف واحد ، نحو : « قِهْ » ، أو حرفين ، نحو : « اخْشَهْ » و « ارمِهْ » ، و « اغزِهْ » ، أو مضارعاً على حرفين ، نحو : « لمْ يَقِهْ » ، و « لم يَعِهْ » ، أو معتلّ اللام ، نحو : « لم يَخْشَهْ » ، و« لم يَرْمِهْ » ، و « لم يغزُهْ » .

وتدخل « ما » الاستفهاميّة مجرورة إمّا بحرف نحو : « بِمَهْ » و « لِمَهْ » ، وإمّا بإضافة نحو : « محى عَمَّهْ » ، ويكثر لحاقها المستغاث والمندوب والمنادى ، والأصل لحاقها وقفاً ، وفي الدرج قليلاً ، كقوله تعالى : **﴿ يا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ * ولم أَدْرِ ما حِسَابِيَهْ * يا لَيْتَها كانَتِ القاضِيَةْ * ما**

---

(١) راجع مبحث الهاء في الجنى الداني ص ١٥٢ ـ ١٥٣ ؛ ورصف المباني ص ٣٩٩ ـ ٤٠٤ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٥١ ـ ٥٧١ ؛ ومغني اللبيب ١/٣٩٠ ـ ٤٠٨ ؛ وموسوعة الحروف ص ٥٠١ ـ ٥٢٢ .

أَغْنَى عَنِّي مالِيَهْ * هَلَكَ عَنِّي سُلْطانِيَهْ ﴾[1] .

وثانيهما : « الهاء » الواقعة ردف « يا » ضمير النصب ، لأنّ « الهاء » المفرد في « إيّاه » والمردفة بعلائم التفريع في « إيّاها ، إيّاهما ، إيّاهُمْ ، إيّاهُنَّ » هي حروف دالّة على مَنْ له الضمير ، وهو « إيّا » ، كما هو مذهب سيبويه وتابعيه ، كما في « كاف » الخطاب عنده في نحو ذلك . وأمّا عند الخليل ، فالظاهر من مذهبه أنّها أسماء مضاف إليها ، فتكون على مذهبه داخلة في قسم الاسميّة كما سنذكره عقيبه .

(الصنف الثاني) : الاسميّة ، وهو ضمير المفرد المذكّر الغائب ، نحو « ضربْتُهُ » ، ولها موضعان :

أحدهما : عند كونها منصوبة موصولة بالفعل ، نحو « ضَرَبَهُ » ، أو باسم الفاعل ، نحو : « الضاربه » عند من اعتقد نصبه .

وثانيهما : أن يكون مجروراً إمّا بحرف جرّ ، نحو : « لَهُ » ، أو بإضافة ، نحو : « غلامُهُ » . فإن كان ما قبل « الهاء » ساكناً ، وليس « ياء » نحو : « منْه » و « غلاماه » ضُمّت « الهاء » ، وإن كان « ياء » نحو : « لَدَيْه » و «عليه» كُسرت، وإن كان متحرّكاً بكسرة نحو «بِهِ» و «غلامِهِ» كُسرت أيضاً، وإن كان ما قبلها متحرّكاً بضمّةٍ أو فتحة ، نحو : « لَهُ » و « علوُّهُ » ، أو كان ساكناً غير « ياء » فالضمّ .

(تنبيه) : « هاء » الغائب مضمومة عند أهل الحجاز مطلقاً بعد « ياء » ساكنة ، ولغة غيرهم كسرها بعد « الياء » الساكنة ، نحو : « لديْهِ » و « عَلَيْهِ » ، وبعد الكسرة ، نحو : « بِهِ » و « مِن غلامِهِ » ، ولم يقرأ أحد من القرّاء في قوله تعالى : ﴿ أَنْسانِيهُ ﴾[2] و ﴿ عاهَدَ عَلَيْهُ ﴾[3] بالضمّ إلاّ حفص[4] وحمزة[5] .

---

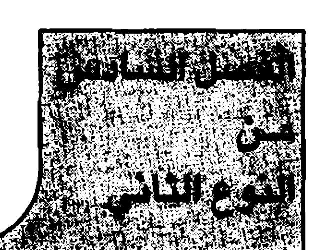
(١) الحاقة : ٢٥ ـ ٢٩ . (٢) الكهف : ٦٣ . (٣) الفتح : ١٠ .

(٤) هو حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوريّ (. . . ـ ٢٤٦ هـ ؛ ٨٦٠ م) إمام القرّاء في عصره . كان ثقة ثبتاً ضابطاً . من مؤلّفاته : « ما اتّفقت ألفاظه ومعانيه في القرآن » . (الزركلي : الأعلام ٢/٢٦٤) .

(٥) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيميّ (٨٠هـ / ٧٠٠ م ـ ١٥٦ هـ / =

وقد تُشبع حركتها بعد متحرّك نحو : « ضربتُهُ » و« ضربْنَهُ » ، فإن سكُن ما قبلها اختلست الضمّة والكسرة عليها نحو : « مِنْهُ » و« يأْتِيهِ » و« يَرْجُوهُ » ، فإذا اتّصل بالكلمة التي تتّصل « بالهاء » المكسورة بالمفرد « هاء » للتثنية والجمع كسرتا أيضاً . تقول : « بهِما » و« بهِمْ » و« بهِنَّ » ، وبعضهم يعامل «الكاف » في « بكُما » و« بكُمْ » و« بكُنَّ » بذلك ، أي بكسره أيضاً « كالهاء » .

= ٧٧٣ م) أحد القرّاء السبعة . كان من موالي التّيم ، فنُسِب إليهم . كان عالماً بالقراءات ، وانعقد الإجماع على تلقّي قراءته بالقبول . (الزركلي : الأعلام ٢/ ٢٧٧) .



من الحروف الآحاديّة المشتركة بين الحروف والأسماء (حرف الواو)[1]

وهو من الأحرف الشفهيّة الثلاثة أعني الباء ، والواو ، والميم ، ويجب أنْ يُعلم أنَّ من الأصول المقرَّرة في التصريف أنَّ الألف لا تكون أصليَّة في كلمة متصرِّفة أبداً لا فاءً ، ولا عيناً، ولا لاماً ، بل تكون إمّا زائدة كألف « ضارب » ، أو منقلبة عن أصلٍ هو واو أو ياء ، وأنَّ أقلّ ما بُني عليه المتصرِّف ثلاثة أصول ، أمّا غير المتصرِّف كالحرف والاسم المبنيّ بالأصالة ،نحو : « بلى » ، وإذا فُقد تكون فيه أصليَّة ، وأمّا المتصرِّف فلا ، فَعُلم بهذا أنَّ ألف « واو » منقلبة عن أصل.

واختلفوا في أنَّه واو أم ياء ، فقال الأخفش عن واو ، لأنَّ كون العين واواً أكثر من كونه ياء ، ولهذا قالوا في صاب : « صَوَّبْتُ » حملاً على الغالب . وقال الفارسيّ : عن ياء هرباً من اجتماع الأمثال ، إذ توالي ثلاث واوات في كلمة لا نظير له . قال بعض المتأخِّرين : وكون العين واللام واواً لا نظير له أيضاً.

قلتُ : قد أجاز ذلك المازنيّ فصار أَوْلى بالقبول ممّا لم يجزه أحد ، وحيث كانت من أحرف الزيادة أتت في بعض الكلمات بعضاً كالواو في اسم المفعول والجموع ، نحو: « منصور » و « بُدور » وفي الأسماء السِّتَّة ، وغير ذلك من قوافي الشعر ، نحو[من الوافر] :

---

(١) راجع مبحث الواو في الأزهيَّة ص ٢٣١ ـ ٢٤٠ ؛ والجنى الداني ص ١٥٣ ـ ١٧٤ ؛ وحروف المعاني ص ٣٦ ـ ٣٩ ؛ ورصف المباني ص ٤٠٩ ـ ٤٤١ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٥٧٣/١ ـ ٦٥٠ ؛ ومغني اللبيب ٣٩٠/١ ـ ٤٠٨ ؛ وموسوعة الحروف ص ٥٠١ ـ ٥٢٢ .

[مَتَى كانَ الخيامُ بذي طُلوحٍ]   سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُها الخِيامُو[1]

وقد يكون ذلك مع خروج[2] ، كقوله[من الرجز] :

ومَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجاؤُهُ   كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَماؤُهُ[3]

ممّا ليس ملحوظاً في هذا الموضع فالنظر إليها في حال استقلالها كلمة ، وهي صنفان :

(**الصنف الأول**) : الحرفيّة ، وينحصر أمرها في قسمين : لأنّها إمّا عاملة وإمّا هاملة .

(**فالعاملة**) : لا تكون إلاّ في الأسماء حقيقةً ، وأمّا في الأفعال ، فبتقدير عامل بعدها ، فلا بأس أنّ نذكر عملها فيها لأنّه أشهر في الإفادة .

أمّا العاملة في الأسماء ، فقد تعمل نصباً وجرّاً .

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٢٧٨ ؛ وخزانة الأدب ٢/٦٧٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٣١١ ، ٢/٧٨٥ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٢/٤٩٦ ؛ والكتاب ٤/٢٠٦ ؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/٧٨ ؛ واللسان (روي) ؛ والمغني ١/٤٠٨ . وذو طلوح : اسم موضع ، سمّي بذلك لما فيه من الطلح ، وهو نوع من الشجر . والشاهد فيه قوله : « للخيامو » حيث وصل القافية المقرونة بالألف واللام في حال الرفع بالواو كوصل غير المقرون بها .

(٢) الخُروج، في علم العروض، حرف اللّين الناشىء عن إشباع حركة هاء الوصل المتحرِّكة.

(٣) البيتان لرؤبة في ديوانه ص ٣ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٣٣٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/٥٥٧ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٧١ ؛ واللسان (عمي) ؛ والمغني ٢/٧٧٦ ، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٧٧ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٤١٤ ؛ وشرح المفصل ٢/١١٨ . ويروى : « وبَلَدٍ عامِيَةٍ أَعْماؤُه » . والمهمه : المفازة . والمغبرّ : المتلوّن بالغبرة . والأرجاء : الأطراف . وقوله : كأنّ لون أرضه سماؤه ، أراد كأنّ لون سمائه من غبرتها لون أرضه ، فقلب التشبيه للمبالغة . والشاهد قوله : « أرجاؤه » و « سماؤه » حيث أثبت صلة الضمير « الواو » في الوقف للضرورة الشعريّة . وفي البيت الأوّل شاهد آخر ، وهو قوله : « ومهمه » حيث حذف « رُبَّ » بعد الواو ، وأبقى عملها .

(**فعاملة الجر**) في موضعين : أوّلهما في القَسَم نحـو : « والله لَزَيْـدٌ قائم » ، وقد تقدَّم أنَّه لا بد في جوابها من اللام كالمثال ، أو من « إنَّ » نحو : « والله إنَّ زيداً قائمٌ » ، وقد يُجمع بينهما[1] إذا قصد زيادة التأكيد عند مشاهدة إنكار المخبر وجود المقسم عليه، أو توهّم كما تقرّر في علم المعاني ، والمشهور بين النحاة أنّها في القسم فرع الباء ، وأقيمت مقامها لقربها بكونهما من مخرج واحد ، وأنَّ الباء للإلصاق والواو للجمعيَّة المقتضية له .

ونقل في المخزون[2] أنَّ بعض النحاة يزعم أنَّها أصل الباء ، وأنكر على قائله . وممّا يُبطله عموم استعمال الباء فيه ، فإنّها تُستعمل في السؤال وغيره ومع ظهور الفعل وحذفه ، وتدخل على الأسماء الظاهرة ، والمضمَرة بخلاف الواو في الجميع . وقال بعض المتأخِّرين : إنّها ليست بدلاً من الباء ، فصارتَ المذاهب فيها ثلاثة . وأمّا كونها عاملة وكون عملها جرّاً فَلِما ذكرناه في الجرّ .

وثانيهما : الواردة بمعنى « ربَّ » ، كقوله [من الرجَز] :

وَبَـلْدَةٍ لَـيْسَ بهـا أَنِيـسُ[3]

وقيل : إنّ الأصل فيها العطف ، ولـذلك لم يـدخل عليهـا العطف ، وضُعِّف هذا بأنَّ ملازمتها التصدّر يبطله ، وأنَّها لا بد أنْ تكون جواب سؤال محقَّق أو مقدَّر ، وأكثر النحاة على مذهب سيبويه أنّ العمل لِـ « رُبَّ » محذوفة كما عملت بعد الفاء و « بَلْ » إجماعاً ، وإنّما عملت محذوفةً لتقويتها بالحرف الدالّ عليها ، وقال المبرِّد :العمل للواو نفسها لكثرة ورود استعمالها، ووافق رأي

---

(١) في الطبعتين « بينها » وهذا تحريف . (٢) لم أهتدِ إلى معرفة صاحبه .

(٣) الرجز لجران العود في ديوانه ص ٥٣ ؛ وخزانة الأدب ١٩٧/٤ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٣٥٣/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ١٠٧/٣ ؛ ولسان العرب (إلا) ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٧١/١ ؛ وأوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك ٣٦٤/١ ، ٢٦١/٢ ؛ والجنى الداني ص ١٦٤ ؛ ورصف المباني ص ٤١٧ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٤٤ ؛ وشرح المفصَّل ٨٠/٢، ١١٧ ، ٢١/٧ ، ٥٢/٨ ؛ والكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ؛ والمقتضب ٣١٨/٢ ، ٣٤٦ ، ٤١٤/٤ . والشاهد فيه قوله : « وبلدةٍ » حيث حذف « رُبَّ » بعد الواو ، وأبقى عملها .

الكوفيِّين ، واستدلّوا على مذهب سيبويه بجواز الجمع بينهما وعدم جواز الجمع بين العِوض والمعوَّض عنه ، ويجوز منعه إذْ لم يذكروا له شاهداً وبأنَّه تمسُّك بالأصل وبالقياس على جعل العملِ بعد الفاء و« بل » لها محذوفة ، وهو مُجمَع عليه ووافق عليه المبرِّد ، وأنَّها عملت محذوفة دون الأحرف الثلاثة ، فيستصحب العمل معهنّ ، فيصير العمل بالأصالة ، وبأنَّها لو لزم من إفادتها المعنى كونها عاملةً لَلَزِم من كون الواو بمعنى « مع » كونها عاملة أيضاً وليس كذلك .

(وعاملة النصب) هي في موضعين أيضاً ، أحدهما : الواقعة بمعنى « مَعَ » ، ومدخولها هو المنصوب بأنَّه مفعول معه ، نحو :« استوى الماءُ والخشبَةَ » . واختلفوا في كونه منصوباً بالواو أو بغيرها على مذاهب : أحدها للزجّاج ، وهو أنَّ الناصب فعل محذوف بمعنى الملابسة ، لئلّا يلزم الفصل بين الفعل والمفعول معه وليست الواو المعدِّية، لامتناع « ضربت وزيداً » ونصب «الخشبةَ» بأنَّها مفعول به، قال في «المطارحات»[1]: ولو كان كذلك لما بُوِّب له على حدة . وثانيهما للأخفش : أنَّه ينتصب انتصاب الظرف ، قال في المطارحات : إنَّ الأخفش يقول : أصله : « قمت معَ زيدٍ» مثلاً فـ« مَعَ » منصوبة فلمّا حُذفت وأُتي بالواو ، ونصبت ما بعدها لوقوعها موقع « مع » المنصوبة .

وثالثها : للكوفيِّين ، أنّه بالمخالفة من حيث إنَّه لا يجوز تقدير العامل مكرَّراً فيه ، إذ لا يصحّ : « استوى الماءُ واستوى الخشبةُ » إذ ليس المراد بالاستواء ضدّ الاعوجاج، قال في «الإغراب»: فعلى هذا كان يجب أنْ يقال في : « اختصم زيدٌ وعمرو » أنّ العامل المخالفة أيضاً ، لأنَّه لا يجوز تقدير تكريره ، ونواقضه كثيرة .

ورابعها : مذهب سيبويه وتابعيه : أنَّ العامل هو الفعل أو شبهه أو معناه بتوسّط الواو كما في الاستثناء بتقوية « إلاّ » ، والمجرور بتقوية الجارّ ، والفعل

---

(١) أغلب الظنّ أنّه كتاب « قواعد المطارحة » لجمال الدين أبي محمد حسين بن بدر بن إياز النحويّ المتوفّى سنة ٦٨١ هـ ، وقد نقل المؤلّف عن ابن اياز أكثر من مرّة .

اللاّزم بهمزة التعدية ، ونظائره كثيرة ، وهو الصحيح ، لأنَّ الواو لما كانت معدِّية كانت كالجزء فلم يؤثِّر الفصل بها .

(وثانيهما) : الواو الدالَّة على الحال في نحو : « فعلتُ كذا وزيدٌ حاضرٌ » ، فإنَّ موضع الجملة نصب على الحاليَّة . والواو واقعة موقع « إذْ » أي : فعلتُ إذ زيدٌ قائمٌ ، ولهذا كان شبه الحال بالمفعول فيه أكثر بدليل عطف الظرف عليه في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عليهِمْ مُصْبِحِينَ * وباللَّيْلِ أَفَلا تَعْقِلون ﴾[1] .

وأمّا العاملة في الأفعال : فهي التي تنصب الفعل المضارع في جواب الأشياء السبعة : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والنفي ، والتمنّي ، والعَرض ، والتحضيض ، وذَكر بعضهم الدّعاء ، نحو : « اللهمَّ أعْطني مطلوبي وتغفرَ لي » ، فهي ، عنده ، ثمانية . وهو داخل في الأمر مثال الأمر : « أكْرِمْني فأُكرمَك » ، ومنه قوله [من الوافر] :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى   لِصَوْتٍ أَنْ يُنادي داعِيانِ[2]

فنصب « أدعو » ليدلّ على الجمعيَّة ، وهو المقصود بقوله : « أن ينادي داعيان » .

ومثال النهي : « لا تأكلِ السَّمكَ وتشربَ اللبنَ » ، ويجوز في هذا الرفع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف والجملة حال ، أي : لا تأكلِ السمكَ وأنتَ تشربُ اللبنَ ، والجزم على العطف ، وهو يفيد النهي عنهما معاً مجتمعين ومفترقين .

---

(١) الصافات : ١٣٧ ـ ١٣٨ .

(٢) البيت للأعشى في الدرر اللوامع ٢/٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيَّة ٣٩٢/٤ ؛ والكتاب ٤٥/٣ ؛ وليس في ديوانه . وهو للأعشى أو للحطيئة في شرح التصريح على التوضيح ٢٣٩/٢ . وليس في ديوان الحطيئة . وهو لربيعة بن جشم في شرح المفصل ٣٣/٧ ؛ ولمدثار بن شيبان النمري في اللسان (ندى) ؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٤٠١ ؛ وشرح شواهد المغني ٨٢٧/٢ ؛ واللسان (لوم) ؛ والمغني ٤٤٤/٢ . وأندى : أبعد صوتاً ، والندى : بعد الصَّوت . والشاهد فيه قوله : « وأدْعُوَ » بإضمار « أنْ » ، أي : ليكنْ دعاء منك ودعاء منّي . ويروى : « وادْعُ » ، أي : « ولادعُ » بلام الأمر .

فلو فعل أحدهما لَكان مخالفاً ، والنصب على إضمار « أنْ » ليفيد النهي عن الجمع بينهما ، والواو بمعنى « مَعَ » ، فلو تناول أحدهما لم يخالف . وأمّا قوله [من الكامل] :

لا تَنْـهَ عَـنْ خُـلُقٍ وَتَـأْتـيَ مِـثْـلَهُ   عـارٌ عَلَيْـكَ إذا فَعَلْتَ عَـظِيمُ[1]

فيجوز فيه النصب على النهي عن الجمع ، والرفع محلّاً والياء ساكنة على القطع ، ويمتنع الجزم لامتناع مسوِّغه ، وهو العطف .

[و] مثال الاستفهام قوله [من الوافر] :

أَلَـمْ أَكُ جَـارَكُمْ وَيَـكُـونَ بَـيْـنـي   وَبَـيْـنَـكُـمُ الـمَـوَدَّةُ والإخـاءُ[2]

فالمسؤول عنه اجتماع الأمرين : الجوار والمودّة .

ومثال النفي : « ما تأتيني وتحدِّثـني » ، فالمنفيّ اجتماع الأمرين .

ومثال التمنّي قوله تعالى : ﴿ يا لَيْتَنا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بآياتِ رَبِّنا وَنَكونَ من المؤمنين ﴾[3] قـرأ في السبعـة : « نكـذِّبَ » و« نكـونَ » بـالنصب فيهمـا ،

---

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٣٨ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٧١ ، ٧٧٩ ؛ وللأخطل في شرح المفصَّل ٧/٢٤ ؛ والكتاب ٣/٤٢ ؛ وليس في ديوانه . وهو للمتوكل اللّيثي في العقد الفريد ٢/٣١١ ؛ ولأكثر من واحد في الخزانة ٣/٦١٧ ؛ والدرر اللوامع ٢/٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٤/٣٩٣ ؛ واللسان (عظظ) . وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٥٧٣ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٣١٠ ؛ والمغني ١/٣٩٩ ؛ والمقتضب ٢/٣٢٥ . والشاهد فيه قوله : « وتأتيَ » حيث نصب الفعل المضارع « تأتي » بـ « أنْ » مضمرة وجوباً بعد واو المعيَّة المسبوقة بالنفي .

(٢) البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٦٨ ؛ ورصف المباني ص ٤٧ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٠٣ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٤/٤١٧ ؛ والكتاب ٣/٤٣ ؛ ومغني اللبيب ٢/٧٤٥ ؛ والمقتضب ٢/٢٦ . وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٥٧٤ . والشاهد فيه قوله : « ويكونَ » حيث نصب الفعل المضارع « يكون » بـ « أنْ » مضمرة وجوباً بعد واو المعيَّة المسبوقة باستفهام تقريريّ .

(٣) الأنعام : ٢٧ .

فالمتمنَّى اجتماع الأمرين : الردّ وانتفاء الكذب .

ومثال العَرْض : « ألا تنزلُ عندنا وتصيبَ خيراً » ، فالمعروض عليه النزول مع الإصابة .

ومثال التحضيض : « هلا تأتيني وتُكْرِمَني » ، ويجوز الرفع بعد هذه الواو إمّا على العطف إنْ أمكن ، نحو : « ألا تزورُنا وتحدِّثُنا » ، وإمَّا على القطع والاستئناف إنْ لم يمكن ، نحو : « أريدُ أنْ تُعطِيَني وتَمْنَعُني » ، أو يكون للحال ، وأمّا قوله [من الطويل] :

وما أنا للشَّيْءِ الذي لَيْسَ نافِعي وَيَغْضَبُ عَنِّي صاحبي وَيَقولُ[1]

فيجوز في « يغضب » الرفع والنصب ، أمّا الرفع فيحتمل أمرين : أحدهما : العطف على الصِّلة ، أي : وما أنا للشَّيء الذي ليس يَنْفعني والذي يغضب منه صاحبي . وثانيهما : الاستئناف أي : وهو يغضب . وأما النصب فبالعطف على « الشيء » ، ولا بد من إضمار « أنْ » ليقدَّر الفعل بالمصدر لامتناع عطف الفعل على الاسم من غير تأويل .

وأمّا قول الآخر [من الطويل] :

عَلَى الحَكَمِ المَأْتيِّ يَوْماً إذا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لا يَجُورَ وَيَقْصِدُ[2]

فإنّه لا يجوز في « يقصد » إلّا القطع ، لأنَّ المراد نفي الجور وإثبات القصد ، فلو عطف على « يجوز » للزمَ نفي الجور والقصد معاً ، وهو محال . ولا يجوز أن تكون الواو للحال لأنَّ المراد نفي الجور مطلقاً ، فلو قُيِّد بالقصد لكان خلاف المراد .

---

(١) لم أقع على هذا الشاهد في المصادر التي اعتمدتها .

(٢) البيت لأبي اللحام التغلبيّ في شرح المفصَّل ٣٨/٧ ، ٣٩ ؛ ولسان العرب (قصد) ؛ ولعبد الرحمن بن أمّ الحكم في الكتاب ٥٦/٣ ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦١٣/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٧٧٨/٢ ؛ ومغني اللبيب ٣٩٧/١ . والحَكَم : الحاكم الذي يقضي بين القوم . والقضيَّة : الحُكْم . والقصد : العَدْل . والشاهد فيه رفع « يقصد » على القطع .

وليعلم أنّه اختلف في أنّ الناصب ما هو[1]، فالبصريّون قالوا : هو « أنْ » مضمرة بعد الواو ، والكوفيّون : على أنّ الفعل منصوب على الصرف لا بـ « أنْ » مقدَّرة ، لأنّها لمّا صرفت ما بعدها عن عطفه على ما قبله إلى شيء آخر ، وهو العطف المعنويّ ، كان النصب على الخلاف ، والجرميّ على أنّه منصوب بالواو نفسه ، وكلاهما باطل .

أمّا الأوَّل فمن وجوه ، أحدها أنّ المعطوف بـ « لا » و « لكن » مخالف للأوَّل ولم ينتصب على الخلاف . وثانيها أنّ الخلاف يحصل بنصب الأوَّل كما يحصل بنصب الثاني ، فاختصاص أحدهما به ترجيح بلا مرجِّح . وثالثها أنّه لو كان الخلاف في المعنى مقتضياً للنصب ، لما جاز : « ضارَبَ زيدٌ عمراً » لحصول الخلاف اللفظيّ وامتناع الخلاف المعنويّ .

وأمّا الثاني فَلِما نذكر بعد هذا من أنّ حرف العطف لا يعمل لانتفاء أحد شرطي العمل ، وهو الاختصاص بأحد القبيلين .

(**وأمّا الواو الهاملة**) فلها عدّة مواضع :

(**منها العاطفة**) : وهي أكثر مواقعها ، وهي الأصل في باب العطف . والحروف العاطفة في المشهور عشرة ، وهي : الواو ، والفاء ، و« ثُمَّ » ، و « حَتَّى » ، و« أَوْ » ، و « أَمْ » ، و « أمّا » ، و « لكِنْ » ، و « بَلْ » ، و « لا » . وجعل الكوفيّون « ليس » حرفاً عاطفاً ، وضعَّفه أصحابنا . وجميعها مشتركة في أنّها تُدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وأنّها لا عمل لها ، لأنّها مشتركة في الدخول على الأسماء والأفعال ، كقولك : « قام وَقَعَدَ زيدٌ وعمرو » .

واتّفقوا على أنّ الواو والفاء و « ثُمّ » و « حتّى » تشرك بين المعطوفين لفظاً ومعنى . وأكثر النحاة على أنّ «أوْ» و « أمْ » مِمّا يتبع لفظاً لا معنى ، وقال صاحب التسهيل : إنّهما أيضاً مِمّا يتبع لفظاً ومعنى .

وأمّا الواو فيجتمع ما بعدها مع ما قبلها في الحكم دون تعرّض لترتيب

---

(١) راجع المسألة الخامسة والسبعين في كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » . ج٢ ، ص ٥٥٥ ـ ٥٥٧ .

بينهما بتقديم وتأخير ، ولذلك اختصَّت بالعطف فيما لا يتمّ إلاّ بمشارك ، نحو « اصطلحَ زيدٌ وعمروٌ » ، وكذا بعطف المتقدِّم على المتأخِّر، كقوله تعالى : ﴿ وعيسى وأيّوبَ ﴾[1] مع تقدم « أيّوب » على « عيسى » عليهما السلام ، وكقوله تعالى : ﴿ ما هي إلا حياتُنا الدُّنيا نموتُ ونَحْيا ﴾[2] أي نَحْيا فيها ونموت بعد الحياة ، ولا يُتوهَّم أنَّهم أرادوا الحياة بعد موتهم إمَّا عند الحشر أو قبله في القبر ، لأنَّ المحكيَّ عنهم هذا القول غير قائلين به ، وقال الشاعر [من الكامل] :

حَتَّىٰ إذا رَجَبٌ تَوَلَّى وَانْقَضَى وَجُمادِيانِ وَجاءَ شَهْرٌ مُقْبِلُ[3]

وهذا معنى قولهم : إنَّها لا تفيد الترتيب في المذكور بعدها ، ويجوز أنْ يقال : « جاء زيدٌ وعمرو قبله أو مَعَه » .

ونُسب القول بإفادتها الترتيب فيما لا دليل على خلافه إلى قطرب والربعيّ والكوفيِّين ، وقال صاحب التسهيل : وأئمَّة الكوفة بُرَءاء[4] من هذا القول ، لكنَّه مقول .

وأمَّا الفاء و « ثُمَّ » و « حتَّى » فإنَّها تفيد الترتيب ، وقد نبَّهتُ على العطف بالفاء في فصلها ، وأمَّا البواقي : فسيأتي ذكر كلٍّ واحد منها في مكانه مفصَّلاً إن شاء الله تعالى .

(ومنها) : مَدَّة الإنكار ، وهي الواو المزيدة في لفظة « مَنْ » عند

---

(١) النساء : ١٦٣ .
(٢) الجاثية : ٢٤ . وردت « ونحيا » في الطبعتين بالألف المقصورة ، وهذا خطأ إملائيّ .
(٣) البيت لأبي العيال الهذليّ في شرح أشعار الهذليِّين ١/٤٣٤ ؛ وبلا نسبة في شرح شواهد شروح الألفيَّة ٤/١٢٨ ؛ والهمع ١/٤٢ . وجُماديان : تثنية جمادى الأولى وجمادى الأخرة . والشاهد قوله : « وجماديان » حيث لم تفد الواو الترتيب ، لأنَّ رجباً يأتي بعد جماديين .
(٤) بُرَءاء كفُقهاء : جمع « بريء » .

الاستفهام عن المنصوب : « مَنا » فيما لو قيل : « رأيتُ رجلاً » ، وقد تقدَّم في فصل الألف، وسيأتي فيما يتلو هذا الفصل عند ذكر الياء أنَّه إذا قيل له : « مررتُ برجل » فيجوز أنْ يقول المستفهم عن المجرور النكرة : « مَني » بالياء . فيلحق بـ « مَنْ » في كلّ صورة حرفاً من حروف المدّ من جنس الحركة التي تستحقّها النَّكرة المعرَبة المستفْهَم عنها .

(ومنها) : الواو المزيدة التي لو سقطت لما اختلَّ المعنى ، فتارةً تكون مفيدةً معنى من المعاني، وتارَةً لا تفيد شيئاً. فالتي لا تُفيد شيئاً كالواو التي تُسمَّى واو الابتداء، وهي التي تدخل على الجملة الابتدائيَّة مصدَّراً بها لتوهم أنَّها عاطفة للجملة على شيء قبلها ، كقولك : « وزيدٌ قائمٌ غلامُهُ » ، وهي مشابهة لواو « رُبَّ » في تصدّرها، ولكنّها تختص بالمعارف ، وتلك بالنكرات .

والتي تكون مفيدة كالواو المزيدة في المندوب طَلَباً لمدّ الصوت عند كونه مندوباً في نحو قولك : «وا غُلامَكُمُوه » ، فإنَّ هذه الجملة مشتملة على خمس كلمات هُنَّ : كلمة « وا » ، وهو حرف نُدبة ، و« غلام » ، وهو المضاف إلى الضمير ، وهو المندوب ، وضمير جماعة الذكور المخاطبين،وهو لفظة «كُمْ»، والواو المزيدة لتطويل الصوت ، ولفظة الهاء للوقف. وكان الأصل زيادة الألف لأنَّها أُدخلت ليمتدّ الصَّوت بها ولكنْ عُوِّضَتْ عنها واو، لأنَّه لو قيل : « واغلامَكَاه » ، لصار نُدبة « غلام » مضاف إلى المثنَّى المذكَّر بدل من المخاطَبِين ، فأبقى الميم المضموم، وزيد عليه واو لتجانس حركته، ويُعلمَ أنَّه ضمير الجماعة لا ضمير المثنَّى ، كما يقال : «وا غلامكِيه» عند ندبة « غلام » مضاف إلى كاف المخاطبة المؤنَّثة ، كما يأتي عقيب هذا إن شاء الله تعالى .

(وكالواو) التي يسمِّيها كثير من النحاة واو الثمانية ، وأرادوا بها أنَّها تقع في الكلمة الثامنة من الصِّفات المسرودة لتدلّ على أنَّ المعبَّر عنه بها ثامناً ، أو عدده ثمانية ، كقوله تعالى : ﴿ التَّائبونَ العابدون الحامِدون السائِحون

الراكعون الساجِدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر ﴾[1] فأتى بالواو في الكلمة الثامنة ، وكذلك قوله تعالى عند ذكر جهنّم، فقال : ﴿ حتّى إذا جاؤوها فُتِحَتْ أبوابُها ﴾[2] وقال عند ذكر الجنّة : ﴿ حتى إذا جاؤوها وَفُتِحَتْ أبوابُها﴾[3] أتى بالواو هنا دالّة على أنّ أبوابها ثمانية، وقد نظروه بقوله تعالى : ﴿ سيقولون ثلاثةٌ رابِعُهم كَلْبُهم ويقولون خَمْسَةٌ سادِسُهُمْ كَلْبُهُم رَجْماً بالغيبِ ويقولون سَبْعَةٌ وثامِنُهم كَلْبُهم ﴾[4] ، فألحق الواو بالثّامن للدلالة على صِحّة عددهم بها .

قال أبو صاعد الغزنويّ[5] في كتابه المسمّى بالتفسير في التفسير عند قوله تعالى ﴿ وثامنهم كَلْبُهم ﴾[6] : هذه الواو تدخل على الجملة الواقعة صفةً للنكرة كما تدخل على الواقعة حالاً من المعرفة، كقولك: « جاءني رجل ومعه آخر » ، و « مررتُ بزيدٍ وفي يدِهِ سيف » ، وفائدتها الدلالة على أنَّ اتّصاف الموصوف به أمر قطعيّ ، ولهذا قال ابن عبّاس رضي الله عنهما حين تعقب الواو انقطعت العدة ، هذا نصّه . ومن الزيادة غير القياسيَّة قوله تعالى : ﴿ فَلَمّا أَسْلَما وَتَلَّهُ لِلْجَبينِ ﴾[7] أي تَلَّهُ للجبين ، فالواو زائدة أيضاً عندهم .

(الصنف الثاني) : الواو المحكوم باسميَّتها ، ولا تكون كذلك إلّا واو الضمير ، وتختصّ بجماعة الذكور العاقلين ، فتلحق الفعل الماضي ، نحو :

---

(١) التوبة : ١١٢ .
(٢) الزمر : ٧١ .
(٣) الزمر : ٧٣ .
(٤) الكهف : ٢٢ .
(٥) هو علي بن إبراهيم بن إسماعيل (. . . ـ ٥٨٢ هـ / ١١٨٦ م) فقيه حنفيّ مفسِّر . كان مقيماً في حلب . له في الفقه « مشارع الشرائع » ، وشرحه « المنابع في شرح المشارع » . (الزركلي : الأعلام ٢/٢٤٩) .
(٦) الكهف : ٢٢ .
(٧) الصافات : ١٠٣ .

« فَعَلوا »، فإنْ كان آخر الفعل حرفاً صحيحاً ضُمَّ للواو ، وإن كان معتَلًّا بالواو فتحذف ، نحو : « غَزَوا » ، وكذا الألف ، نحو : « سَعَوا » قال الله تعالى : ﴿ واخْشَوا يَوْماً لا يَجزي والدٌ عن وَلَدِهِ ﴾[1] ، وإنْ كان ياءً مكسوراً ما قبلها ، حُذفت الياء والكسرة وضُمّ ما قبل الواو ، كقولك : « القوم رَمُوا » ، وإن كان مضارعاً ، فله صفتان : « تفعلون يا رجال » ، و« الرجال أو هم يفعلون » ، فالواو ضمير ، والنون للإعراب كما قُدِّم في فصل النون من أنها تثبت في الرفع وتسقط في النصب والجزم.

وأمّا في فعل الأمر فَتُثبت مجرَّدة عن النون ، كقوله تعالى : ﴿ اعْمَلوا ما شِئْتُمْ ﴾[2] و﴿ فاسعَوا إلى ذِكْرِ اللّهِ ﴾[3]، وكقولك: «القوا إليهم عهدَهم».

وإنّما بُنيت ، والأصل في الأسماء الإعراب ، لأنّها وُضعت على حرف واحد، وهو مختصّ بالحروف، فبُنيت وكانت ساكنة جرياً على أصل البناء ، ولأنَّ الحركة على الواو ثقيلة مطلقاً.

فإنْ قيل : إنّه قد استُحْسِنَتِ الفتحة عليه حتّى في عامل النصب، قلنا : تلك عارضة قد تزول ، بخلاف البناء لأنّه لازم.

---

(١) لقمان : ٣٣ .

(٢) فصلت : ٤٠ . وفي الطبعتين : « افعلوا » .

(٣) الجمعة : ٩ . وفي الطبعتين : « اسعوا » .

الفصل السابع من النوع الثاني

من الحروف الأحاديّة المشتركة (حرف الياء)[1]

ومخرجها من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك ، وقال الخليل : هي هوائيَّة كالألف لا مخرج لها ، وهي آخر الحروف العربيَّـة وضعاً ، وهي من جملة أحرف الزيادة العشرة[2]، فلذلك قد تقع بعضاً من الكلمات التي تدخل عليها ، وقد تكون مستقلّة . فمن وقوعها بعضاً في بابي المثّنى والمجموع في حالَي جرِّهما ونصبهما وفي الأسماء الستّة في جرِّها ، وغير ذلك مِمّا لا حاجة لنا إلى ذكره في هذا المكان ، وبَحْثُنا هنا فيها إنَّما هو من جهة الاستقلال ، وحينئذٍ إمّا أنْ تكون حرفاً أو اسماً ، فلنذكرها في بحثين.

(البحث الأوَّل) : في وقـوعها حـرفاً من حـروف المعاني، وذلك في مواضع :

(أحدها): أن تأتي رديفاً لِـ «إيّا» في الضمير المنصوب المنفصل عند جعله للمتكلِّم المفرد نحو : « إيّاي » ، فالياء فيه مستقلّ دالّ عليه ، هذا على ما ذهب إليه سيبويه في كل مردفات « إيّا » كما أُشير إليه[3] .

(وثانيها): أن تأتي إشباعـاً لكسرة «تاء»[4]ضمير المؤنّثـة المخاطبـة في

---

(١) راجع مبحث الياء في الجنى الداني ص ١٨٠ ـ ١٨٤ ؛ ورصف المباني ص ٤٤٣ ـ ٤٥١ ؛ وسرّ صناعـة الإعـراب ٧٢٩/٢ ـ ٧٨٠ ؛ ومغني اللبيب ٤١٢/١ ـ ٤١٣ ؛ وموسوعة الحروف ص ٥٢٧ ـ ٥٣٩ .

(٢) تجمع في قولك : « سألتمونيها » .

(٣) راجع الفصل الثـالث من النوع الثـاني من الحروف الأحـاديّة المشتـرك بين الأسماء والحروف .

(٤) في الطبعتين «يا» ، وهذا تحريف .

إفرادها نحو : « فَعَلْتِيهِ يا هِنْدُ » ، فإنَّها عند اتّصالها بضمير مفعول إمّا مفرد أو متعدِّد لمذكَّر أو مؤنَّث ، فإنَّ بعض اللغات إشباع الكسرة وجعلها ياء متوسِّطة بين ضمير المخاطبة وضمير المفعول ، فإنَّهم يقولون : « أَنْتِ فعلتِيهِ يا هِنْدُ » ذكرها صاحب «التنويع»، ويقصدون بذلك بيان حركة التاء خوفاً من التباس أنَّها مفتوحة ، فلا يمكن أنْ تُجعل بعضاً من أحد الضميرين ، فبقيت مستقلَّة .

(**وثالثها**) : في باب النداء عند كون المضاف إليه المندوب كاف ضمير المخاطبة، وطُلِب زيادة حرف مدّ ليمتدّ الصوت به، فَيُعْدَل عن ألف النُّدبة إلى الياء المجانسة حركة الكاف المكسورة ، فيقال : «وا غلامَكِيهْ » ، إذ لو قيل : « وا غُلامَكاه» لَتُوُهِّم أنَّ المضاف إليه ضمير المخاطب المفرد المذكَّر ، وقد نبّهنا عليه في فصلي الألف والواو .

(**البحث الثاني**) : في وقوعها اسماً ضميراً لا غير ، وبُنيت لمشابهتها الحرف بكونها موضوعة على حرف واحد ، وقد تُسكَّن على الأصالة في المبنيّات، ويجوز فتحها. فتحريكها لفضيلة الاسميَّة أو تقويةً لها لكونها على حرف واحد ، وهي صيغة للضمير المتَّصل، ويكون إمّا للمتكلِّم أو للمخاطَب، فالذي للمتكلِّم إمّا أنْ يكون مع اتّصاله وهو منصوب أو مجرور ، فهو صنفان .

(**أوّلهما**) : المنصوب : إمّا بفعل واحد ، نحو : « أكرمنِي زيدٌ»، أو مضارع ، نحو « يُكرمني » ، أو أمر ، نحو « أَكْرِمْني » ، وإمّا بحرف ، نحو : « إنِّي » و « لَعَلِّي » ، وإمّا باسم ، نحو : « زيْدٌ ضاربِي » عند بعضهم ، فإنَّه عنده منصوب ، فعلى هذا يكون ضمير النصب البارز المتَّصل قد اتّصل بالكَلِمِ الثلاث .

(**وثانيهما**) : المجرور ، فقد يتَّصل بالاسم ، نحو : « غلامي » ، « وقَدْني » ، و « ضاربي » ، عند من يقول إنَّه مجرور ، أو بحرف الجرّ ، نحو: «لي»، وقد بيّنّا ما يجب إلحاق نون الوقاية فيه، وما يجوز، وما يمتنع في فصل النون ، ولا يمكن اتّصال الضمائر المجرورة بالأفعال ، وأمّا ياء الضمير التي للمؤنَّث المفرد المخاطب ، فلا تكون إلاّ ضمير رفع، فهي إمّا في الفعل المضارع ، نحو : « تَفْعَلين » ، أو في فعل الأمر ، نحو : « افْعَلي » ، وليست

هذه الياء علامة للتأنيث، والفاعل مستكن كما في تاء «فَعَلَتْ» خلافاً لبعضهم .

(تنبيه) : مشتمل على فائدتين :

(الأولى): أوجبوا أن يكون ما قبل ياء الضمير مكسوراً، كما وجب أنْ يكون ما قبل الألف مفتوحاً، كما بيّنّاه في بحث نون الوقاية، فإنْ كان آخر الاسم المضاف ألفاً، فالجمهور على إبقائها ساكنة بحالها، فنقول: «عصايْ»، وأمّا هُذيل[1] فإنّها تقلبها ياء ، ثُمَّ تدغمها فتقول : عَصِيّ توصُّلاً إلى كسر ما قبل الياء ، قال شاعرهم [من الكامل] :

سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[2]

أراد : « هواي » . هذا إذا كان الألف لغير التثنية ، فإنْ كان لها، فإنَّ هُذيلاً توافق الجمهور في إبقائها بحالها دون قلب ، كأنَّهم كرهوا أن يُزيلوا دلالتها على المعنى الذي ألحقت بالكلمة له . وهذه الياء إنْ سبقها ألف أو حرف مدغَم حُرِّكَتْ جزماً لئلاّ يتوالى ساكنان على غير حدِّه، وإن كان غيرهما، جاز سكونها وتحريكها بالفتحة .

(الثانية) : لمَا أوجَبوا أن يكون ما قبل الياء مكسوراً ، وحرَّكوا كلّ معرَب بالحركات عند اتّصال هذه الياء به بكسرة للمناسبة المذكورة اختلف في الاسم المضاف إليها: هل هو مبنيّ على تلك الكسرة اللازمة لعدم ظهور الحركة التي يقتضيها العامل ، أم هو معرب تقديراً ولا يلزم من عدم ظهور الإعراب لفظاً البناء كما في المقصور وباب الحكاية ؟ فذهب الإمام عبد القاهر

---

(١) أي : قبيلة هذيل .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذليّ في الدرر اللوامع ٦٨/٢ ؛ وشرح أشعار الهذليّين ٧/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٩٣/٣ ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٤٠٨ ؛ وشرح المفصّل ٣٣/٣ . وهويَّ : هواي . وأعنقوا : أسرعوا . وتخُرِّموا : هلكوا وماتوا . والشاهد قوله « هويَّ » حيث قلب ألف المقصورة ياءً ثمَّ أدغمها بياء المتكلِّم على لغة هذيل .

الجرجاني إلى أنَّـه مبنيّ بناءً عـارضاً يـزول بزوال الإضـافة ، كبنـاء المنادى والمركَّب مع « لا » ، ومركَّب الأعداد ونحوها ، وتابَعَه عليه جماعة .

وذهب الجمهور إلى أنَّه معرب تقديراً في أحواله الثلاث لوجود الكسرة الشاغلة حرف إعرابه عن قبول تأثير العامل فيه السابقة على تركيبه بالعامل ، واختار جماعة منهم أنَّ إعرابه في حال الرفع والنصب مقدَّر وأنَّه في حال الجرّ معرَب لفظاً لوجود عامل الجرّ والكسرة التي هي مقتضاه ، ونسبة الكسرة إلى تأثير العامل أوْلى ، لأنَّ الياء تقتضي أنْ يكون قبلها كسرة لازمة فوجدت كسرة وجوباً . وقد استدلَّ كلّ طائفة منهم على صحَّة مذهبه بأدلَّة بقَدْر قوّته وضعْف ما استدلّ به غيره جهد طاقته، وقد ذكر ذلك كلُّه مفصَّلاً في «شرح الكافية» لوالدي رحمه الله ، فعلى الطالب لتحقيق الحقائق وتدقيقها به ليجد ما يُفرح القلب ويفرج الكرب .

الباب الثاني

في الحروف الثنائيَّة

وهي التي كلّ واحد منها على حرفين من حروف الهجاء بالوضع ، واعلمْ أنَّ جماعة لم تتعرَّضْ لها، وهم أكثر النحاة ، ومنها طائفة لم يتعرَّضوا لها عند عدّهم الحروف ، ونبَّهوا عليها في أماكن أخرى ، ونحن نأتي إنْ شاء الله تعالى على عدّ جميعها ، ونذكر في كلٍّ واحد منها ما يليق ذكره بهذا التعليق ، ونستمدّ من الله سبحانه حسن التوفيق ، فنقول :

إنَّ جملة الحروف الثنائيَّة التي استقصينا حصرها ثلاثون حرفاً ، منها ما لم تَجْرِ عادتهم بذكره بين الحروف، وهي ستّة : النون الشديدة للتأكيد ، والألف والنون في نحو : « يفعلانِ الزيدان » و « تفعلان المرأتان » ، والواو والنون في « يفعلون الزيدون » إذا أُسندت الى الظاهر المرتفع[1] بعدهما بالفاعليّة على لغة « أكلوني البراغيثُ » أي قول من يجعل هذه العلامة للدلالة على نوعيَّة الفاعل ، كتاء التأنيث الدالَّة على تأنيثه ، ولفظة « نا » و « كُمْ » و « ها » الملحقة بـ « إيّا » ضمير النصب المنفصل على رأي سيبويه في جعل المردفات حروفاً دالّة على التفريع[2].

فإذا طرحنا هذه الستّة تبقى جميع الحروف المتداولة بين النحاة أربعة وعشرون حرفاً، وهي على حالتين كما قدَّمناه، فإنَّها إمّا أنْ تكون حروفاً محضة أي لا تقع في جملة مواقعها وقاطبة استعمالاتها إلاّ حروفاً ، وإمّا أنْ تكون مشتركة بين الاسميَّة والحرفيَّة . ولا يجوز أن يشارك الحرفُ الثنائيُّ شيئاً من الأفعال لِما تقدَّم من أنَّه لم يوضع فعل على أقلّ من ثلاثة أحرف أصول ، فلذلك وضعنا هذا الباب أيضاً على نوعين : ملازم لمحض الحرفيَّة ، وغير ملازم ، والله الموفِّق .

---

(١) أي : الاسم الظاهر المرفوع .

(٢) راجع الفصل الثالث من النوع الثاني من الحروف الأحاديَّة المشتركة بين الأسماء والأفعال .

النوع الأوّل

(الحروف المحضة التي لا تشارك شيئاً من القسمين الآخرين)

وهي ثمانية عشر حرفاً ، وذِكْرُها على مقتضى الترتيب الطبيعيّ والاصطلاحيّ هو هكذا : «آ»[1] ، و«أمْ» ، و«أنْ» ، و« إنْ » ، و« أوْ » ، و« أيْ »، و« إي »، و« بَلْ »، و« في » ، و« كَيْ » ، و« لا » ، و« لَمْ » ، و« لَنْ » ، و«لَوْ» ، و« مِنْ » ، و« هَلْ » ،و«وا» و«يا»[2]. ونحن نذكر كلّ واحد من هذه الحروف في فصل منفرد على هذا الترتيب المذكور، ونذكر في كلّ فصل منها ما نرى ذكره لائقاً بذلك الموضع مستمدِّين من الله سبحانه ولطفه حسن التوفيق ، ومتوكِّلين على كرمه في إصابة الحقّ بالتحقيق ، إن شاء الله تعالى .

---

(١) في الطبعتين « آ ا » وكذلك تثبتانها دائماً .

(٢) في الطبعتين «ما» ، وهذا خطأ .

الفصل الأوّل من النوع الأوّل

من الحروف الثنائيّة المحضة
أوّل حروفها حرف آ [1]

وهو مركَّب من الهمزة والألف ، ومخرجه من أقصى الحلق كما قدَّمناه ، واعلمْ أنَّه حرف من أحرف النِّداء السبعة التي نقل خمسة منها البصريّون،وهي : « يا » ، و« أيا » ، و« هيا » ، و« أيْ » ، والهمزة، وقد نقل الكوفيّون حرفين آخرين، وهما: «آ» هذه المثبَتَة في هذا الفصل، ووافقهم الأخفش في نقلها، و«آآ»، فصارت أحرف النداء بالنقل الصحيح سبعة، واتَّفقوا على أنَّ الهمزة للقريب، وأنَّ «هيا»، و«أيا»، و«آآ» للبعيد، وأمّا «آ»، و«أيْ»، فأكْثَرهم جعلها للمتوسِّط، وجعلوا المراتب ثلاثة : قريبة، ومتوسِّطة، وبعيدة، وبعضهم ذهب إلى أنَّ هذين الحرفين للقريب أيضاً ، وكأنَّهم لم يُثبتوا توسّطاً . وأمّا « يا » ، فهي أصل الباب ، وتُستعمل في الجميع.

وقيل : إنَّ سيبويه روى عن العرب أنَّ الهمزة للقريب وما سواها للبعيد .

وزعم ابن السِّكِّيت[2] أنَّ هاء « هَيا » يدلّ على الهمزة في « أيا » ، وزعم بعضهم أنّها للقريب ، وهو نقل غريب، لأنَّهم إنَّما زادوا في أحرف الكلمة ليمتدَّ الصوت في نداء البعيد ، فيبلغه ، وليس في الكلمات أكثر من الثلاثيّ ، فإذا جُعل للقريب كان منافياً للقصد من الوضع.

---

(١) راجع مبحث « آ » في الجنى الداني ص ٢٣٢ ؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٦٨ .

(٢) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (١٨٦ هـ / ٨٠٢ م - ٢٤٤ هـ / ٨٥٨ م) إمام في اللغة والأدب . أصله من خوزستان (بين البصرة وفارس) تعلَّم ببغداد . من مؤلَّفاته « إصلاح المنطق » ، و« الألفاظ » ، و« الأضداد » . (الزركلي : الأعلام ٨/ ١٩٥) .

ثم إنَّ كثيـراً من النحاة يـذكر « وا » من جملة أحـرف النـداء ، وليس بمتوجّه ، لأنَّه ليس المندوب مطلوباً إقباله ، فلا يكون منادى، فلا تكون « وا » المخصوصة به من أحرف النداء، وإنَّما تذكر للتفجُّع عليه، ولكن لمّا كان حكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى ، وقد تُذكر « يـا » أيضاً في النُّدبة، جعلوا المندوب كالمنادى ، وعدّوا حرف الندبـة في جملة أحرف النّـداء ، والأَوْلَى الفصل وكون كلّ برأسه.

وسيأتي ذكر كلٍّ من الأحرف السبعة و« وا » إن شاء الله تعالى مشروحاً في فصله ، بلطف الله سبحانه وفضله.

الفصل الثاني من النوع الأول

من الحروف الثنائيَّة المحضة هو كلمة « أمْ » [1]

واعلمْ أنَّ هذه الكلمة قد تكون أصليَّة، وهي الموضوعة للاستفهام ، وتُذكر في أحرف العطف ، وقد تكون فرعاً أي بدلاً من «أل» المعرِّفة ، فتكون الميم بدلاً عن اللام ، وهي لغة يمنيَّة . قيل : إنَّهم لمّا رأوا أنَّ اللام تُدغم في أربعةَ عشرَ حرفاً من حروف العربيَّة، فيعود المعرِّف كالمضاعف العين الذي فاؤه همزة ، فأبدلوا من لام التعريف ميماً، لأنَّها لا تدغم إلاّ في مثلها لتظهر الحروف بعدها، ولا تُدغم فتكون أظهر في الدلالة. وقد تكلَّم بها النبي ﷺ حيث قال : (ليس من امْبرِّ امْصِيام في امْسَفَر) ، يريد : ليس من البرِّ الصِّيام في السَّفر[2] .

وإذا كانت « أمْ » معرِّفة كانت همزتها همزة وصل عند سيبويه ، وإليه ميل الأكثرين ، وللقَطْع عند الخليل[3] . فإذن تكون مباينة لِـ « أم » الأصليّة لكون همزة هذه أصليَّة، ولا يجوز سقوطها بحال، فذكْر لفظة « أمْ » وتقسيمها إلى المعرِّفة والعاطفة لا يصحّ إلاّ على وجه تساهل الكلام .

وإذا أثبتنا أنَّ « أم » المعرِّفة كلمة مستقلّة ، فالأَوْلى بها أنْ تُذكر في

---

(١) راجع مبحث « أمْ » في الأزهيَّة ص ١٢٢ - ١٣٢ ؛ والجنى الداني ص ٢٠٤ - ٢٠٧ ؛ وحروف المعاني ص ٤٨ - ٤٩ ؛ ورصف المباني ص ٩٣ - ٩٦ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٤٠ - ٤٩ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٢٣ - ١٢٨ .

(٢) أخرجه البخاريّ في كتابه الصَّوم ، باب قول النبيّ ﷺ لمن ظلل عليه . . . ليس من البر الصوم في السفر ، ولفظه : « ليس من البرّ الصَّوم في السَّفر » ، وأخرجه مسلم في كتاب الصوم ، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر .

(٣) راجع سيبويه : الكتاب ٤ /١٤٧ .

الحروف المشتركة بين الأسماء والحروف ، ولكنّا ذكرناها في هذا المكان لسهولة الوقوف عليها ، فنقول : هذه الأصليَّة تُذكر في أدوات العطف ، وفي أدوات الاستفهام، وقد ذُكرت هنا. وزعم بعضهم أنَّ ميمها منقلبة عن واو، وأنَّ أصلها « أوْ » ، والأكثرون على أنَّها بالميم في أصل وضعها . قلت : لأنَّ القلب والنقل خلاف الأصل، وكلّ ما كان خلاف الأصل يُحوج إلى دليل .

واعلمْ أنَّهم قد ذكروا أنَّها قد تقع متَّصلة ومنفصلة ، والمتَّصلة هي التي يفتقر المعطوفان بها إلى الذِّكْر، ولا يستغني أحدهما عن الآخر، وبهذا سمِّيت متَّصلة .وقد ذكروا لها ثلاثة شروط : أحدها استواء المعطوفين في النسبة ، فَيحكم الذهن بحصولها لأحدهما لا بعينه . وثانيها أنْ يلي أحد المتساويين الهمزة والآخر « أمْ » ، ولهذا قيل لها المعادلة أيضاً . وثالثها أنْ يقع السّؤال بها لطلب تعيين المحكوم عليه ، وذلك نحو : « أزيدٌ عندَكَ أمْ عَمْرو ؟ » إذا كنت حاكماً أنَّ أحدهما عنده ، وتسأله عن تعيين الكائن عنده ، ولذلك قالوا : إنَّ علامتها أنْ يجوز إيقاع أيّهما مكانها ، فيقال : « أيّ الرجلين عندك ؟ » فيجب أنْ يكونَ مصحوباهما إمّا اسمين كقولك : « أزيدٌ عندك أم عمرو » ؟ أو فعلين لفاعل واحد ، كقولك : « أقامَ زيدٌ أم قَعَدَ ؟ » وقد يكون فاعلاهما متباينين ، كقول الشاعر [من الخفيف] :

لا أُبالي أَنَبَّ بالحَزْنِ تَيْسٌ　　　أَمْ لَحاني بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ[1]

قال ابن مالك : ولا يمتنع كونهما جملتين ابتدائيَّتين إذا كان معنى

---

(١) في الطبعتين « أناب » بدلاً من « أَنَبَّ » ، و« جفاني » بدلاً من « لحاني » . والبيت لحسّان بن ثابت في ديوانه ص ٨٩ ؛ والخزانة ٤٦١/٤ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ١٣٥/٤ ؛ والكتاب ١٨١/٣ ؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢٩٨/٣ . ونبّ : صاح ، ونبيب التيس يكون عند وثوبه للسِّفاد . والحَزْن : ما غلظ من الأرض . ولحاني : شتمني . يقول : يتساوى عندي نبيب التيس بالحَزْن وشتْم اللّئيم إيّاي من ورائي . والشاهد فيه قوله « أمْ جَفاني » حيث جاءت « أمْ » معادلة للألف .

الكلام : ما أدري أبعض التيوس « نَبٌّ »[1] أم بعض اللئام ثاب[2] ، وأنشد [من الطويل] :

وَلَسْتُ أُبالي بَعْدَ فَقْدِيَ مالِكاً ... أَمَوْتِيَ ناءٍ أَمْ هُوَ الآنَ واقِعُ[3]

ولا يجوز أنْ تقع بعدها جملة مستقلّة ، لأنّ الواقع بعدها وبعد الهمزة في حكم «أيّ». وهي كالمبتدأ المفرد، والواقع بعدها كخبر عنه ، فيجب إفراده لأنّها حينئذٍ طائفة[4]، وإنّما جاز: « أتقوم أم تقعد؟» لأنّهما في حكم المفرد، لأنّه مسند به ، وإنّما قُدِّرت الهمزة و « أم » بـ « أيْ » لأنّهما بمنزلتها في التعيين.

ولا تقع في التسوية المعادلة بين جملتين إلاّ وهما فعليّتان ، فلا يقال : « سواءٌ عليَّ أزيدٌ قائمٌ أم عمرو قاعِدٌ » ، وقد يُحذف المعادل الثاني ، وتُقام « لا » مقامه ، نحو : « سواءٌ عليَّ أقمتَ أمْ لا ».

ثم ليعلمْ أنَّ المراد بالهمزة إمّا لفظاً وإمّا تقديراً ، فإنَّه قد وردت الهمزة محذوفة مقدَّرة. وقد نبَّهنا عليه من قبل في فصل الهمزة ، ومنه قراءة ابن محيصن : ﴿ سَواءٌ عَلَيْهِمْ أأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[5] بهمزة واحدة، وقد قدمناه. وقد ذكرنا أنّها إذا استُعملت للتسوية زال عنها معنى الاستفهام ، وصارت للخبر ، فلا تقتضي جواباً ، والغالب كون الفعل بعدها ماضياً ، وقد يقع مضارعاً ، نحو : « سواءٌ عليَّ أتقومُ أم تَقْعُدُ ».

واعلمْ أنَّهم منعوا أنْ يقولوا : « أَرَأَيْتَ زيداً أم عَمْراً » ، لأنَّ الهمزة

---

(١) في الطبعتين « ناب » وهذا تحريف .

(٢) كذا في الطبعتين .

(٣) البيت لمتمِّم بن نويرة في ديوانه ص ١٠٥ ؛ وهو بلا نسبة في الدرر اللوامع ٢/١٧٥ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/١٤٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيَّة ٤/١٣١ ؛ وشرح شواهد المغني ١/١٣٤ ؛ والمغني ١/٤١ . والشاهد فيه قوله : « أَمَوْتي ناءٍ أم هو واقع » حيث وقعت « «أمْ » بين جملتين اسميَّتين عاطفة الثانية على الأولى .

(٤) كذا في الطبعتين.

(٥) البقرة : ٦ .

دخلت على الفعل و « أمْ » على الاسم ، فلم يتساويا ، وأورد على هذا قوله تعالى : ﴿ سواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صامِتون ﴾[1] ونحـوه ، فإنَّـه لا يعادل للتخالف ، وأجيب بأنَّ معنى قوله : ﴿ أَمْ أَنْتُمْ صامِتون ﴾ أمْ صَمَتُّمْ فلا تَخالف ، وكذا قوله سبحانه : ﴿ أَجِئْتَنا بالحَـقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللاَّعبين ﴾[2] معناه أجددت إتيان الحق أمْ أنتَ على لعبك واستهزائِك ، فيشرط التوافق بين الجمل لفظاً أوْ تقديراً .

(وأمّا المنقطعة) : فهي ما فقد منها شروط الاتّصال ، والمثال المشهور فيها قولهم : « إنَّها لإَبِلٌ أم شاءٌ » ، كأنَّه رَأى أشباحاً ، فأخبر عنها أنَّها إبل ثمَّ شكَّ فيها فاستفهم عنها : أهي شاء ، فقد جمع بها بين الخبر والاستفهام ، والأكثرون على تقدير مبتدأ يكون « شاء » خبره .

وقد أوقعوا « أم » المنفصلة في الخبر وفي الإنشاء ، وهو الاستفهام، ففي موضعين :

(أحدهما) : بعد الهمزة ، حيث تقع بعد « أمْ » جملة لما ذُكر من عدم المعادلة كقولك : « أزيدٌ عِنْدَكَ أم عِنْدَك عمرو » ، فإنَّها لا تقدَّر الجملة بمفرد فلا تعادل ، وتجاب هذه بلفظة « لا » أو « نعم » كجواب «أو»، لعدم تيقّن وجود أحدهما .

(وثانيهما) : وقوعها بعد « هل » وغيرها من كَلم الاستفهام، نحو:« هل قام زيدٌ أم قامَ عمرو ؟ » و « أين يَذْهَبُ أَمْ أينَ يَجْلس ؟ » ، وسُمِّيت منقطعة لانقطاع ما قبلها عمّا بعدها ، ولذلك قُدِّرت بما يدلّ على الانقطاع ، وهو «بَلْ» والهمزة ليكون الكلام جملتين ، ولذلك لم يكن تقديرها بـ « أي » الدالّة على الاتّصال .

وأمّا الخبر ، فهو على ضربين أيضاً : أحدهما أن تكون للاستفهام فتقدَّر

---

(١) الأعراف : ١٩٣ .

(٢) الأنبياء : ٥٥ .

بـ « بَلْ » والهمزة كما ذكرنا في « إنَّها لإِبِلٌ أَمْ شاءٌ » . وثانيهما أنْ تُستعمـل لمجرّد العطف كقوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتوي الظُّلمات والنُّورُ ﴾[1] أي : بَلْ هَلْ ، وكقول الشاعر [من البسيط] :

أَمْ هَـلْ كبِيرٌ بكَى لَمْ يقـضِ عَبْـرَتَهُ   إِثْـرَ الأَحِبَّـةِ يَــوْمَ البَيْنِ مَشْكُـومُ[2]

فتجرَّدتْ « أم » عن الاستفهام ، فلذلك دخلت على « هَلْ » وإلاّ لاجتمع استفهامان في موضع واحد، وهو غير جائز .

---

(١) الرعد : ١٦ . وفي الطبعتين : أم هل يستوي .

(٢) البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص ٥٠؛ والخزانة ٥١٦/٤، ٥١٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٥٧٦/٤ ؛ والكتاب ١٧٨/٣؛ وبلا نسبة في شرح المفصّل ١٨/٤ ، ١٥٣/٨ ؛ والمقتضب ٢٩٠/٣ ؛ والهمع ٧٧/٢ ، ١٣٣ . وقد أصـاب هذا البيت التصحيف في الطبعتين ، والرواية فيهما :

أم هـل كثير بكى لم تقص عبـرتـه   اثـر الأحبّـة يـوم البين مسكـوم

الفصل الثالث
من
النوع الأوّل

من الحروف الثنائيّة المحضة
« أن » المخفَّفة المفتوحة الهمزة(١)

ويجب أنْ تكون « أنْ » هذه من الحروف المحضة ، وبعضهم قد عدَّها مِمّا اشترك فيه الحروف والأسماء، وعدَّ الاسم المشارك للحرف فيها « أن » الضمير في نحو: «أنت» وأخواته على مذهب من جعل الضمير «أنْ» والتاء حرفاً خطابياً ، وهذا القول هو الصحيح .

وأمَّا الضمير الذي هو للمتكلِّم المفرد مذكَّراً كان أو مؤنَّثاً ، فهو « أنَ » بنون مبنيَّة على الفتح ، وإذا وقفتَ عليها أشبعت فتحتها ألفاً ، فقلت : « الضارب زيداً أنا » ، وقد تُشبع فتحتها ألفاً درجاً أيضاً فلا تسكَّن ، وإنَّما تسكَّن عند اتّصالها بتاء الخطاب ، وتكون التاء مفتوحة عند مخاطبة المفرد المذكَّر ، ومكسورة عند مخاطبة المفردة المؤنَّثة .

وإذا تعدَّد المخاطب، أُلحقت التاء من المردفات بما يدلّ على التعدّد، وهو لفظة « ما » للمثنّى مذكَّراً أو مؤنَّثاً ، نحو : « أنتما » ، والميم عند كونه لجماعة الذكور العاقلين ، نحو : « أَنْتُمْ » ، ولفظة نون مشدَّدة عند كونه لجماعة الإناث ، نحو : « أَنْتُنَّ » ، وتسكَّن النون عند إلحاق التاء به من « أنْ » لشدَّة الامتزاج بين الكلمتين ، فهو عارض لا يُعتدّ به .

فإذن الضمير من هذه الكلمات إنّما هو «أنَ» المحرَّكة النون، وما اتَّصل بها زوائد ، فـ « أنتما » ثلاث كلمات : الضمير ، وحرف الخطاب ، وما أردفه لبيان التعريف، وإنْ جرى في عبارة بعضهم أنَّ «أنتما» ضمير للمثنّى ، فليس على وجه التحقيق .

---

(١) راجع مبحث « «أنْ » في الأزهيَّة ص ٥٩ ـ ٧٤ ؛ والجنى الداني ص ٢١٥ ـ ٢٢٧ ؛ وحروف المعاني ص ٥٨ ـ ٥٩ ؛ ورصف المباني ص ١١١ ـ ١١٨ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤ ـ ٣٥ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٥٧ ـ ١٧٠ .

ثم نقول: إنَّ «أن» الخفيفة المفتوحة الهمزة قد تكون مخفَّفة من الثقيلة، وتلك تُذكر في فصل المثقَّلة ، وقد تكون مستقلَّة بنفسها وهي المبحوث عنها في هذا المحلّ ، وهذه على أربعة أقسام :

(**أحدها**) : أن تكون مصدريَّة وهي التي تكون هي وما اتَّصل بها في معنى المصدر ، وحروف المصدريَّة : « أنْ » هذه ، « وأنَّ » المشدَّدة ، و« ما » ، و« كي » ، و« لو » ، و« الذي » وقد تُسمَّى موصولة أيضاً ، وتُقَيَّد أيضاً ، فيقال : موصول حرفيّ .

والفرق بين الموصول الحرفيّ والاسميّ أنَّ الموصول الاسميّ لا بدّ وأنْ يكون في الصلة ضمير يعود إلى الموصول ، والحرفيّ لا يحتاج إلى الضمير . فإذا قلت : « أعجبني ما صَنعْتَ » ، إنْ قدَّرت ضميراً محذوفاً ، أي : « صنعته » ، كانت « ما » موصولاً اسمياً مقدَّرة بالذي صنعته ، وإنْ لم تقدِّرْه كانت حرفيّاً ، أي : صنيعُك ، فإذا كانت مصدريَّة قُدِّرت بمصدر الفعل الذي دخلت عليه ، فتقع فاعلة ، ومفعولة ، ومبتدأ ، وخبراً ، وغير ذلك بحسب الموضوع ، كما تقول : « أَعْجبني أنْ تقومَ » ، « وكرهتُ أنْ تَقومَ » ، ﴿ وأَنْ تَصُوموا خَيْرٌ لكم ﴾[1] و« فضلك أنْ تجود » ، ونحو ذلك ، ومنه قولهم : « تسمعَ بالمعيديِّ خير مِنْ أنْ تراه »[2] ، تقديره : أنْ تَسْمَعَ ، أي سَماعُك ،

---

(١) البقرة : ١٨٤ .

(٢) هذا مثل عربيّ ، وقد ورد في أمثال العرب ص ٥٥ ؛ وتمثال الأمثال ١/ ٣٩٥ ؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٢٦٦ ؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦٥؛ وزهر الأكم ص ٣/ ١٧٦ ؛ والعقد الفريد ٢/ ٢٨٨ ، ٣/ ٩٣ ؛ والفاخر ص ٦٥؛ وفصل المقال ص ١٣٥، ١٣٦ ؛ ولسان العرب (بين) و (دنا) و (معد) ؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٢٩ . والمُعيدي : تصغير مَعَدِيّ على غير قياس . ورُوي في قصّة هذا المثل أنّ رجلاً من بني تميم يقال له : ضَمْرَة كان يغير على مسالح النعمان بن المنذر حتى إذا عيل صبر النعمان كتب إليه أنِ ادْخُلْ في طاعتي ، ولك مئة من الإبل ، فقبلها وأتاه ، فلمّا نظر إليه ازدراه ، وكان ضمرة دميماً ، فقال النعمان هذا المثل . فقال ضمرة : مهلاً أيّها الملك ، إنّ الرجال لا يُكالون بالصِّيعان ، إنّما المرء بأصْغَرَيهِ : قلبِهِ ولسانِهِ ، إنْ قاتَلَ قَاتَلَ بجنان ، وإنْ نطَقَ نطَقَ ببيان . يضرب لمن خَبَرُهُ خيرٌ من مرآته . ويروى : « أن (أو لأن) تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه » .

وأكثر الرواية برفع « تسمعُ » وجاء نصبُه بـ «أنْ » محذوفة ، وبعضهم قَـدَّر : تسمع بسماعك من غير أنْ يقدِّر له « أنْ » محذوفة ، ويجعله مِمّا أُوقع فيه الفعل موقع الاسم من غير تقدير « أنْ » .

(وثانيها) : الناصبة للفعل المضارع ، ولا تقع إلّا بعد أفعال الطمع ، والرجاء ، وتخصِّص الفعل بالاستقبال ، وتُعدُّ في حروفه ، و« أنْ » هي أقوى الحروف الناصبة ، ولذلك عملت ظاهرةً ومقدَّرةً ، وإنَّما عملت نصباً في الأفعال تشبيهاً بـ «أنَّ» المشدَّدة لفظاً وتأويلاً بالمصدر في عملها في الأسماء.

ويجب أنْ يُعلم أنَّه قد ورد جزم الفعل بعدها في لغة بني حنيفة ، وأنشدوا [من الطويل] :

إذا ما غَدَوْنا قالَ وِلْدانُ أَهْلِنا   تَعالَوا إلى أنْ يَأْتِنا الصَّيْدُ نَحْطِبِ[1]

وبعض العرب يرفع بعدها ، كقوله [من البسيط] :

أنْ تَقْرَآنِ على أَسْماءَ وَيْحَكُما   مِنِّي السَّلامَ وَأنْ لا تُشْعِرا أَحَدا[2]

وقرأ ابن محيصن : ﴿ لِمَنْ أرادَ أنْ يُتِمُّ الرَّضاعَةَ ﴾[3] بالرفع ، وعند الفرّاء أنَّها محمولة على « ما » ، فقال أبو البقاء : مراده « ما » النافية . وغَلَّطه الأكثرون ، وقالوا : مراده « ما » المصدريَّة لكونهما للمصدر وحرفين ، وقال

---

(١) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٨٩ ؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٩١ ؛ وبلا نسبة في المغني ١/ ٢٨ . والشاهد فيه قوله : « إلى أنْ يأْتِنا » حيث جزم الفعل المضارع بـ « أنْ » على لغة بعض العرب ومنهم بعض بني صباح بن ضَبَّة . ويروى : « إلى أنْ يأتِيَ » ولا شاهد في هذه الرواية .

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٦٣ ؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٥٦ ؛ والجنى الداني ص ٢٢٠ ؛ وخزانة الأدب ٣/ ٥٥٩ ؛ ورصف المباني ص ١١٣ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٣٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٤/ ٣٨٠ ؛ وشرح المفصَّل ٧/ ١٥ ، ٨/ ١٤٣ ؛ ولسان العرب (أنن) ؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٨ ، ٢/ ٧٧٩ . والشاهد فيه قوله : « أنْ تقرآنِ » حيث رفع المثنّى بعد « أن » المصدريّة ، وذلك على لغة بعض العرب . وقد عملت « أنْ » في عجُز البيت، وهذا يقدح في صحَّة هذا البيت وثبوته عن العرب .

(٣) البقرة : ٢٣٣ .

ثعلب[1] : مراده « ما » الموصولة فإنَّ « أنْ » موصولة أيضاً مثلها ، والفعل يرتفع بعد « ما » الموصولة ، فكذلك بعدها . وقال بعضهم : أهملها لنقص عملها ، وليعلمَ أنَّ عملها ليس أصيلاً .

وقال أبو الفتح[2] في « الخصائص » : إنَّ « أنْ » في قوله : ﴿ أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعةَ ﴾ هي المخفَّفة من الثقيلة . وهو بعيد ، لأنَّها تلي الفعل دون عِوض ، قال بعض المغاربة : الضمَّة هي علامة على واو محذوفة وأصله « يتمّوا » وهو مستبعَد جداً .

وتدخل على الماضي ، والأمر ، والنهي ، نحو : « أعجبني أنْ قمتَ » ، و « كتبتُ إليه أنْ قُمْ » ، و « كتبتُ إليه أنْ لا تَفْعَلَ » ، على مذهب سيبويه ، فإنَّ غيره يمنع دخول « أنْ » على الجملة الطلبيّة قياساً على سائر الحروف المصدريَّة، فإنّهم اتّفقوا على امتناع دخولها على الطلبيّة، وخالفهم سيبويه في « أنْ » وحدها ، ووافقه أبو عليّ .

قلت : لمّا وَجَب أنْ تفيد المصدر المؤوَّل به « أنْ » مع الفعل « ما » مع ذلك الفعل وإلاّ فليسا مؤوّلين به ، ألا ترى أنَّ معنى « بما رحبت وبرحبها » شيء واحد ، وكذا معنى « علمتُ أنَّك قائِم » و « علمتُ قيامَك » ، بخلاف المصدر المؤوَّل به « أنْ » مع الأمر والنهي إذ لا يفيد قولك : « كتبتُ إليه أنْ قُمْ » ما أفاده القيام فقط ، ولذلك اشترطوا كون الفعل متصرِّفاً لأنّ غير المتصرِّف لا مصدر له ، ليكون « أنْ » مع الفعل الغير المتصرِّف في تأويل المصدر .

وقال بعضهم : إنّ التي تدخل على الماضي غير الناصبة للمضارع ، فتكون هذه الناصبة نوعاً من المصدريَّة لأنَّ المصدريَّة تدخل على المضارع

---

(1) هو أبو العبّاس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار (٢٠٠ هـ / ٨١٦ م - ٢٩١ هـ / ٩٠٤ م) إمام الكوفيِّين في النحو واللغة . كان راوية للشعر ، محدِّثاً ، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة ، ثقة ، حجّة . ولد ومات في بغداد . له « الفصيح » ، و « قواعد الشعر » ، و « شرح ديوان زهير » . (الزركلي : الأعلام ١/٢٦٧) .

(2) هو ابن جنّي ، وقد تقدَّمت ترجمته .

والماضي أيضاً ، وهذه عند دخولها على المضارع تختصّ بأحكام تنفرد بها .

(منها) : أنْ تختصَّ بالدخول على أفعال الطمع والرجاء ، كقوله تعالى : ﴿ والذي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لي خَطِيئَتي يَوْمَ الدِّينِ ﴾[1] ، وقوله سبحانه : ﴿ وَأَنْ تَصُوموا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[2] ، فمتى وقعت بعد فعل بمعنى العلم أو اليقين ، كانت المخفَّفة من الثقيلة وليست هذه ، وفي التنزيل : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضى ﴾[3] ، و ﴿ أَفَلا يَرَوْنَ أَلاّ يَرْجِعُ إليهِمْ قولاً ﴾[4] ، لأنَّ المخفَّفة لمّا أفادت التحقيق كالمشدَّدة لم تقع إلاّ بعد فعل محقَّق مطلقاً بخلاف هذه ، فإنّها لا تقع إلاّ بعد فعل غير محقّق كالطمع والرجاء والإرادة ، فإنْ كان الفعل محتمِلاً للأمرين جاز فيه الاعتباران، وعليه قرىء : ﴿ وَحَسِبُوا أَلاّ تكونَ فِتْنَةٌ ﴾[5] برفع « تكون » ترجيحاً لجانب الفعل بأنَّها مخفَّفة ، ونصبه ترجيحاً لجانب الظنّ والرجاء بأنَّها الناصبة[6] .

(ومنها) : أنْ لا يتقدَّم معمولها عليها ، ولا معمول معمولها عليها، ولا عليه ، فلا يجوز : « أريدُ تضربَ أنْ زيداً » ، ولا : « أريدُ زيداً أنْ تضربَ » ، ولا : « أريدُ أنْ زيداً تضربَ » . قال أبو البقاء رحمه الله : لأنَّ الصِّلة لا تتقدَّم على الموصول .

(تنبيه) : قال أبو البقاء : إذا حُذفت « أنْ » فالجيِّد أنْ لا يبقى عملها إلاّ أن يكون ثَمَّ ما يدلّ عليها مثل الواو ، والفاء .

وقال الكوفيّون : يبقى عملها ، وحجَّة الأوَّلين قوله تعالى : ﴿ تَأْمروني أَعْبُدُ ﴾[7] بالرفع ، وبأنَّ عوامل الأفعال ضعيفة ، فلا تعمل محذوفة . واحتجّ

---

(١) الشعراء : ٨٢ .
(٢) البقرة : ١٨٤ .
(٣) المزمل : ٢٠ .
(٤) طه : ٨٩ .
(٥) المائدة : ٧١ .
(٦) قرأ البصريان ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف برفع النون ، وقرأ الباقون بنصبها . (الجزري : النشر في القراءات العشر ٢/٢٥٥) .
(٧) الزمر : ٦٤ .

الآخرون بأشياء جاءت في الشعر ، وهي شاذّة أو مُؤوَّلة ، وقد قاسوا ذلك على عوامل الأسماء وهو قياس فاسد ، لأنّها أقوى من عوامل الأفعال ، ولو جاز ذلك لجاز : « يضربُ زيداً » وأنت تريد : « ليضربَ » .

(وثالثها) : أنْ تكون حرف تفسير ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الفُلْكَ ﴾[1] ، وأنْكَر الكوفيّون وقوعها مفسِّرة أبداً . ولها شروط : أحدها أنْ تقع بعد جملة تامّة لأنّها نفس الجملة ، ولذلك لم يكن ﴿ أَنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين ﴾[2] في قوله تعالى : ﴿ وآخِرُ دَعْواهم ﴾[3] من هـذا الباب ، لأنَّ قوله : ﴿ أَنِ الحمدُ لله ﴾ خبر عن ﴿ آخِرُ دَعْواهُم ﴾ لا مُفسِّر .

قلت : يظهر للمتأمِّل في ﴿ فَأَوْحَيْنَا إليه أنِ اصْنَعِ الفُلْكَ ﴾[4] وأمثاله أنَّ المفسِّر ليس هو الجملة وإنّما هو مفعول محذوف تقديره : وأوحينا إليه أمراً أن اصنَع الفلك ، فاشتراط تقدّم الجملة التامّة ليمكن تقدير مفعول محذوف تفسّره « أنْ » لا أنَّ المفسِّر هو الجملة ، ويؤيِّده ما نصَّ عليه الرضيّ من أنَّ الفرق بين « أيْ » و « أنْ » أنَّ « أيْ » يفسِّر كُلًّا من المفـرد والجملة كما سيـأتي ، وأنَّ « أنْ » لا يفسِّر إلّا مفعولاً مقدَّراً بلفظ دالّ على معنى القول مُؤدٍّ معناه ، كقوله تعالى : ﴿ ونادَيْناه أَنْ يا إبراهيمُ ﴾[5] فقوله : ﴿ أَنْ يا إِبْراهيمُ ﴾ مفسِّر لمفعول « نادينا » المقدَّر ، أي : ناديناه بلفظ هو قولنا يا إبراهم ، وكذا قولنا : « كتبتُ إليـه أنْ قُمْ » ، أي : كتبتُ إليه شيئاً هو قُمْ . وأمّـا كون ﴿ الحمـدُ لله ربِّ العالمين ﴾[6] ليس مفسّراً ، فعلّة عدم تفسيره مفعولاً لعدم تقدّم الجملة .

وثانيها : أن يتقدَّم جملة ، فلا يقع فيما دونها .

وثالثها : أنْ لا تكون معمولة لِما تقدَّمها ، فنحو « أمرتُه بأَنْ قُمْ » الباء متعلِّقة بالفعل ، فهي من صلته ، فلا تكون مفسِّرة لوجوب كونها من صدر جملة أخرى .

ورابعها : أنْ تكون بعد معنى القول دون صريحه ، فيُشترط أنْ لا يكون في

---

(١) المؤمنون : ٢٧ .
(٢) يونس : ١٠ .
(٣) يونس : ١٠ .
(٤) المؤمنون : ٢٧ .
(٥) الصافات : ١٠٤ .
(٦) يونس : ١٠ .

السابقة أحرف القول ، إلّا ان يكون القول بمعنى الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ ما قُلْتُ لهم إلّا ما أَمَرْتَني بِهِ أنِ اعبدوا الله ﴾[1] أي ما أمرتهم إلّا ما أمرتني به ، فعلى هذا يجوز أن تكون « أنْ » هذه مفسِّرة مع أنّها واقعة بعد القول ، والمفسّر هو الضمير في «بِهِ» لا ما في «أمرتَني» لأنّه مفعول صريح القول .

فإنْ قيل : قيَّدتم المفعول المفسَّر بكونه مقدَّراً ، وهذا يناقضه .

قلتُ : ليس هذا على سبيل الوجوب ، فإنّه قد فُسِّر المفعول به الظاهر في اللفظ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إذ أَوْحَيْنا إلى أُمِّك ما يُوحى * أنِ اقْذِفيهِ في التابوت ﴾[2] بل الغالب الكثير التقدير ، وبعضهم أجاز وقوعها بعد صريح القول أيضاً وجعل : ﴿ أنِ اعبدوا الله ﴾ في الآية مفسِّراً لما في « أمرتني » لا للمجرور في « به » ، وتمسَّك في ذلك بقوله تعالى : ﴿ وانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أنِ امْشُوا ﴾[3] قال: فإنَّ التقدير: قائلاً بعضهم لبعض أن امشوا ، وأُجيب إمّا بأنَّ « أنْ » زائدة ، أو بأنَّ القول المقدَّر كالفعل المؤوَّل بالقول في عدم الظهور ، أو بأنَّ « انطلَق » متضمِّن لمعنى القول ، لأنَّ المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه ، وقيل : « أنْ » هنا مصدريّة .

قلت : يصحّ على رأي من جَوَّز دخول الحروف المصدريّة على الجملة الطلبيّة ، وجوَّز صاحب هذا المذهب كون جميع « أن » المفسَّرة مصدريّة إذا دخلت على أمر او نهي متصرِّف لأنّ له إذن مصدر ، أو ربَّما وقعت في مكان يجوز فيه تقدير « أنْ » ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَوْحى رَبُّكَ إلى النَّحْلِ أنِ اتَّخِذي مِنَ الجبالِ بُيوتاً ومِنَ الشَّجَرِ ومِمّا يَعْرِشُون ﴾[4] إن جُعل « أوحى » بمعنى القول ، فهي مفسِّرة ، وإنْ جُعل بمعنى الإلهام فهي مصدريّة . ومنع بعضهم جواز كونها مفسِّرة وإنّما هي مصدريّة ، إذ ليس المراد بالوحي إلّا الإلهام ، وليس فيه معنى القول .

(ورابعها) : أن تكون زائدة ، وكثرت زيادتها في أماكن :

---

(١) المائدة : ١١٧ .

(٢) طه : ٣٨ ـ ٣٩ . وفي الطبعتين : « فأوحينا » .

(٣) ص : ٦ .

(٤) النحل : ٦٨ .

(منها) : وقوعها بعد « لَمّا » بمعنى « حين » وهي المسمّاة بالتوقيتيَّة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَمّا أنْ جاءَتْ رُسُلُنا لوطاً ﴾[1] .

(ومنها) : أنْ تقع بين « لَوْ » والقسم ، كقول الشاعر [من الطويل] :

وَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ التَقَيْنا وَأَنْتُمُ ... لَكانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ[2]

وقد تُزاد مع حذف فعله ، كقوله [من الوافر] :

أَما واللّهِ أَنْ لو كُنتَ حُرّاً ... [وما بالحُرِّ أنتَ ولا العَتيقِ][3]

خلافاً لسيبويه فإنّها عنده موطِّئة للقسم ، قيل : إنَّ «أنْ» موطِّئة للقَسَم ولكثرة مجيئها بعده زعم بعضهم أنّها حرف يربط ما بعده بالقسم . ورُدَّ بأنَّها لو كانت رابطة لما حذفت لأنَّ حرف الربط زيادته لأمر لفظيّ فلا يجوز حذفه .

(ومنها) : زيادتها بين كاف الجرّ ومجرورها ، كقوله [من الطويل] :

وَيَوْماً تُلاقينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السلَمْ[4]

بجرّ « ظبية » تقديره : كظبية ، وزيادتها هنا قليل .

---

(١) العنكبوت : ٣٣ .

(٢) البيت للمسيب بن علس في الخزانة ٤/٢٢٤ ؛ وشرح شواهد المغني ١/١٠٩ ؛ وهو بلا نسبة في شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٣٣ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيَّة ٤/٤١٨ ؛ وشرح المفصَّل ٩/٩٤ ؛ والكتاب ٣/١٠٧ ؛ واللسان (ظلم) ؛ والمغني ١/٣١ . والشاهد فيه قوله : « وأقسم أنْ لو التقينا » حيث جاءت « أنْ » زائدة لتوكيد القَسَم .

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/٢٠٠ ؛ والجنى الداني ص ٢٢٢ ؛ وخزانة الأدب ٢/١٣٣ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٣ ؛ ومغني اللبيب ١/٣١ .

(٤) البيت لعلباء بن أرقم في الخزانة ٤/٣٦٤ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٣٤ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيـة ٤/٣٨٤ ؛ ولأرقم بن علباء أو لابن صريم البشكري أو لباغت اليشكري في شرح شواهد شروح الألفية ٢/٣٠١ ؛ ولابن صريم اليشكري في شرح المفصَّل ٨/٨٣ ؛ والكتاب ٢/١٣٤ ؛ ولزيد بن أرقم في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٠٢ . وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٧٧ ؛ والجنى الداني ص ٢٢٢ ؛ ورصف المباني ص ١١٧ ، ٢١١ ؛ والكتاب ٣/١٦٥ ؛ ومغني اللبيب ١/٣٢ . والشاعر فيه يصف امرأته . والمقسَّم : الجميل كلّه كأنّ كلّ موضع منه حاز قسماً من =

وجعل بعضهم « أنْ » في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ ﴾[1] ﴿ وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا ﴾[2] ، ﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ ﴾[3] زائدة . والأكثر على أنَّها في الأولَيين مخفَّفة من الثقيلة ، وفي الثالثة مصدريَّة .

(تنبيه) : الكوفيّون على أنَّها تأتي بمعنى « إذْ » ، كقوله تعالى : ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَنْ جاءَهُ الأَعْمى ﴾[4] . أي : إذْ جاءه ، والأظهر تقدير حرف التعليل وهو اللام أو « مِنْ » لأنَّ المعنى عليه ، وحذف حرف الجرّ عندهم عنها قياسٌ مطّرد وأنَّها تأتي شرطاً كأختها المكسورة ، ورجَّحه بعضهم لتواردها على محلّ واحد كثيراً ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إحداهُما فَتُذَكِّرُ إحداهما الأخرى ﴾[5] ، ﴿ ولا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ ﴾[6] ، و﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً أَنْ كُنْتُمْ قوماً مُسْرِفينَ ﴾[7] وتجيء الفاء بعدهما كثيراً، كقوله [من البسيط] :

أَبا خُراشَةَ أَمّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ ... فَإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[8]

= الجمال . تعطو إليه : تتطاول إليه لتتناول منه . والوارق : المورق . والسلم : شجر من العضاه . والشاهد فيه قوله : « كأنْ ظبيةٍ » حيث زاد « أنْ » بين كاف الجرّ ومجرورها . ويروى بنصب « ظبية » ورفعها ، كما يروى بـ « توافينا » بدلاً من « تلاقينا » .

(1) الأعراف : ١٨٥ .
(2) الجن : ١٦ .
(3) يونس : ١٠٥ .
(4) عبس : ١ ـ ٢ .
(5) البقرة : ٢٨٢ .
(6) المائدة : ٢ .
(7) الزخرف : ٥ .
(8) البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨ ؛ والدرر ٩٢/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيَّة ٥٥/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١١٦/١ ، ١٧٩ ؛ واللسان (ضبع) ؛ والهمع ٢٣/١ ؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص ١٤٧ ؛ والإنصاف في مسائل الخلاف ٧١/١ ؛ وأوضح المسالك ٢٦٥/١ ؛ والجنى الداني ص ٥٢٨ ؛ وخزانة الأدب ٨٠/٢ ؛ والخصائص ٣٨١/٢ ؛ ورصف المباني ص ٩٩ ، ٢٠١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٩ ؛ وشرح المفصَّل ٩٩/٢ ؛ واللسان (خرش) ؛ ومغني اللبيب ٣٤/١ ، ٦١ ، ٤٨٩/٢ ، ٧٧٥ . والشاهد فيه قوله : « فإنّ قومي » حيث جاءت الفاء بعد « أنْ » ، والأصل : أنْ ما كنتَ ذا نَفَرٍ . ويروى : « أمّا كنتَ ذا نَفَرٍ » ولا شاهد فيه .

وقوله [من البسيط] :

إمّـا أَقَمْتَ وَأَمّـا أَنْـتَ مُـرْتَحِـلاً   فـاللّهُ يَكْـلأُ مـا تَـأْتي وَمـا تَـذَرُ [1]

فلو كانت مصدريَّة لَلَزم منه عطف المفرد على الجملة .

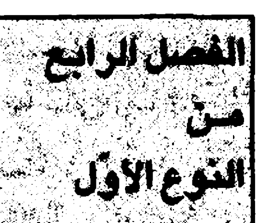
وتـأتـي بمعنى «لو» ، كقوله تعالى : ﴿ **لَوْ أَرَدْنا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْواً لاتَّخَذْناهُ مِنْ لَـدُنّا أَنْ كُنّـا فاعِلينَ** ﴾ [2] بفتـح « أَنْ » ، أي : لو كُنّـا فاعلين ، وعنـد البصريِّين اللام محذوفة ، أي : لأَنْ كُنّا فاعلين .

(تذنيب) : جوَّز بعضهم الحكم بزيادة المفسِّرةِ مطلقـاً ، إمّا بتـأويل الفعل الذي بمعنى القول بالقول فَيُؤوَّل أمر « أَنْ قُمْ » يقال أَنْ قُمْ ، أو بتقدير القول بعده فيقدَّر أمر قال قُمْ ، قال المجوِّز : وهذا مطَّرِد في كلِّ مثال .

---

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/٨٢ ؛ وشـرح شواهـد المغني ١/١١٨ ؛ وشرح المفصَّل ٢/٩٨ ؛ ولسان العرب (أما) ؛ ومغني اللبيب ١/٣٤ . ويكلأ : يحرس . تأتي : تفعل . تذر : تترك . والشاهد فيه قوله : «فالله يكلأ» حيث جاءت الفاء بعد « أنْ » ، والأصل : «أنْ ما كنتَ مرتحِلاً فالله يكلأ » .

(٢) الأنبياء : ١٧ .



الحــروف المحضــة

« إن » المـكســورة الهمزة [1]

وجعلهـا بعضهم مشاركـة للفعل وهـو وأى يَئِي مؤكَّـدةً بـالنـون بمعنى « وَعَدَ » ، وهو سَهْو لما تقرَّر من أنَّ المشاركة بحسب الوضع إنّما هي « إنَّ » بمعنى « وعد » ، وهي مشاركة بالحذف لا بالأصالة . وأمّا « إنْ » فلا تكون إلاّ محضة ، وقد تكون مستقلَّة ومخفَّفة من الثَّقيلة. والمخفَّفـة تُذكَر عند أصلها ، والمستقلَّة والمبحوث عنها في هذا الفصل لها ثلاثة[2] مواقع نذكر كُلاًّ منها في بحث.

(البحث الأوَّل) : الشرطيَّة ، وهي التي تعلِّق فعلاً متقدِّماً طبعاً على فعل آخر أو معناه ليكون لازماً له ، ويسمَّى الأوَّل شرطاً والثاني جزاءً وجواباً ، ويلزم أنْ يليها الفعل لَفْظاً أو تقديراً ، لأنَّه مقتضى وضعها ، ولذلك لو وقـع بعدها اسم رُفع بأنّه فاعل لفعل محذوف ، كما في قوله تعالى : ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْـرِكِينَ اسْتَجارَكَ ﴾[3] فـإنَّ أصل الكـلام : وإنِ استجارَكَ أَحَـدٌ مِنَ المشركينَ فآجِرْهُ ، فحذف الفعل من الموضع الذي يجب وقوعه فيه ليحصل له إبهام ، فإذا فُسِّر كان أوقع في النفس من ذِكْره غير مُفَسَّر من أوَّل الأمر ، فلمّا ذُكر بعدَه المفسِّر عُلِمَ أنَّ المحذوف فعل مثله ، ولذلك وجب الحذف لامتناع الجمع بين العِوَض والمعوَّض . وذهب بعضهم الى أنَّ ارتفاع « أحد » على الابتداء ، وجوّز أنْ يلي حرف الشرط الجملة الاسميَّة ، وهو مخالف لجمهور النحاة.

---

(١) راجع مبحث « إنْ » في الأزهيَّة ص ٤٥ ـ ٥٨ ؛ والجنى الداني ص ٢٠٧ ـ ٢١٥ ؛ وحروف المعاني ص ٥٧ ـ ٥٨ ؛ ورصف المباني ص ١٠٤ ـ ١١١ ؛ ومغني اللبيب ١/١٧ ـ ٢٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٤١ ـ ١٥٠ .

(٢) في الطبعتين : « ثلاث ».

(٣) التوبة : ٦.

والصحيح : أنَّها مختصَّة بالأفعال ، ولذلك عملت فيها ، وكان عملها جزماً لأنّه الأصل في العمل المختصّ بالأفعال ، أو لأنّها لمّا اقتضت فعلين خُفِّفت بجعل عملها الجزم . وقال المازنيّ : لا عمل لها ، لأنّها لمّا كانت مختصَّة بالأفعال ووقع الشرط والجزاء الموقع المختصّ بالأفعال تأكَّدت الفعليَّة فجذبته إلى أصالته ، وهي البناء ، فالشرط والجزاء مبنيّان لا مُعربان . وهو ضعيف لأنّه يستلزم بناء ما وقع بعد أدوات النصب والجزم كلّها لأنّها من خواصّه ، وهو خلاف المتَّفق عليه .

وإذا قلنا بالإعراب فَعَمل الأداة في الشرط مُجْمَع عليه ، وأمّا العامل في الجزاء ففيه أربعة مذاهب :

(أحدها) ـ وهو الأظهر ـ : أنَّه أداة الشرط لأنَّها اقتضت الجزْأين اقتضاءً واحداً ، فوجب عملها فيهما ، وإلّا يلزم الإهمال أو الترجيح دون مرجِّح ، وهذا مختار ابن الحاجب والجزولي وأكثر المتأخّرين .

(وثانيها) : قول يُعزى إلى سيبويه، وهو أنَّ الأداة عملت في الشرط، والأداة والشرط عملا في الجزاء ، لأنَّ أداة الشرط أضعف من حروف الجرّ لكون الجازم فرعاً على الجارّ ، فإذا لم يعمل الأصل أعني الجار في شيئين ، فبالأولى أن لا يعمل الفرع في شيئين . وقال بعض المتأخّرين : إنَّ مذهب سيبويه أنّ الأداة هي العاملة في الشرط والجزاء لاقتضائها إيّاهما معاً ، لكنّ عملها في الشرط بغير واسطة وفي الجزاء بواسطة الشرط . فعلى هذا النقل يكون الشرط شرطاً لعمل الأداة في الجزاء لا جزءاً من العمل فيه .

(وثالثها) : قول يُعزى إلى الأخفش ، وهو أنَّ الأداة تعمل في الشرط ، والشرط يعمل في الجزاء .

(ورابعها) : قول يُعزى إلى الكوفيِّين وهو أنَّ أداة الشرط عملت في الشرط وحده ، وأمّا الجواب فهو مجزوم على الجواب كما يجزم في جواب الأمر والنهي وغيرهما ممّا له جواب . وضعَّفوه بأنَّ جزم الجواب في الأمور المعروفة المقتضية للجواب إنَّما هو بتقدير كونه جواباً للشرط الذي عليه أحد الأشياء المقتضية الجواب ، فيعود الكلام إلى مذهب أصحابنا.

(وخامسها) : قول بعضهم : إنَّ الأداة عملت في الشرط ، وأمّا الجواب فإنَّه مجزوم على المجاورة . وَضَعَّفوه بأنَّ المضارع المعطوف على الجواب المقرون بالفاء يجوز جزمه مع عدم المجاورة ، فلولا أنَّ الجواب المقرون بالفاء موضعه الجزم بعامل يقتضيه لما جاز جزم المعطوف عليه .

وَليعلمْ أنَّ لفعل الشرط والجزاء أربعة أحوال :

(أحدها) : أن يكونا مضارعين ، نحو : « مَنْ يُكرمْني أُكْرِمْه » ، فيجب جزم الشرط حقّاً لوجود العامل وعدم المانع ، وكذا الجواب إلّا أن ينوي بالثاني التقديم أو حذف الفاء ، كقوله [من الرجز] :

إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ [1]

فيجوز رفعه عند سيبويه على أنَّه خبر « إنَّ » وفي الكلام تقديم وتأخير وتقديره : إنَّك تُصرعُ إنْ يُصرعْ أخوك ، وعند المبّرد : على أنَّه لمبتدأ محذوف مع الفاء تقديره: فَأنْتَ تصرع فحذف المبتدأ والفاء .

(وثانيها) : أن يكونا ماضيين ، نحو : « إنْ أَكْرمْتَ زيداً أكرمْتُك » ، فيحكم بجزم موضعهما لأنَّ الأداة أثَّرت معنى لقلبها معنى الفعل من المضيّ إلى الاستقبال ، ولا أثر لها في اللفظ لكون الماضي مبنيّاً لا يقبل الإعراب ، ولا يكفي وجود السبب بحصول المسبَّب والمانع غير مرتفع .

(وثالثها) : أنْ يكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً ، وهو كثير لكثرة تقدّم السبب وتأخر المسبَّب ، فيكون الشرط متأثِّراً معنى لانقلابه إلى المستقبل

---

(١) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في خزانة الأدب ٣/٣٩٦ ، ٦٤٣ ، ٤/٥٤١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٤/٤٣٠ ؛ والكتاب ٣/٦٧ ؛ ولسان العرب (بجل) ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٢٣ ؛ ورصف المباني ص ١٠٤ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٨٧ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٤٩ ؛ وشرح المفصّل ٨/١٥٨ ؛ ومغني اللبيب ٢/٦١٠ ؛ والمقتضب ٢/٧٠ . والشاهد فيه قوله : « إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ » على تقدير : إنَّكَ تُصرعُ إنْ يصرعْ أخوك ، ولولا أنّه في تقدير التقديم ، وإلّا لما جاز أن يكون مرفوعاً ، ولوجب أن يكون مجزوماً .

لا لفظاً لبنائه ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ كان يُرِيدُ الحياةَ الدُّنيا وَزِيْنَتَها نُوَفِّ إليهِمْ أعمالَهُمْ ﴾[1]،وَأما الجزاء فيجوز جزمه كالآية لقبوله تأثير العامل ، وهو موجود ، ويجوز رفعه لأنَّه لمّا لم تؤثِّر الأداة في الشرط ، وهو أقرب إليها ، جاز إهمال عملها في الجزاء وهو البعيد ، كقوله [من البسيط] :

وَإِنْ أَتــاهُ خَـلِيــلٌ يَــوْمَ مَسْــأَلَــةٍ يَـقــولُ لا غـائبٌ مــالي ولا حَــرَمُ[2]

تقديره : فهو يقول، فحذفت الفاء والمبتدأ، وبقي « يقول » مرفوعاً على خبريَّة المحذوف ، ويجوز جزمه لوجود المؤثِّر وارتفاع المانع .

(ورابعها) : أنْ يكون الشرط مضارِعاً والجزاء ماضياً ، وهو قليل حتى قالوا : لم يكد يوجد إلاّ في الشعر ، ولا بدَّ فيه من جزم الأوَّل لوجود العامل وارتفاع المانع مع قربه ، كقوله [من البسيط] :

إنْ يَسْمَعُــوا رِيبَــةً طــارُوا بِهــا فَــرَحــاً
مِنِّي وَإنْ يَسْمَعُـوا مِنْ صالِـحٍ دَفَنُـوا[3]

(تنبيه) : قد يَرد الشرط وليس المراد منه التعليق لكونه من الأمور الواقعة المحقَّقــة ، كقــول النبي ﷺ وقــد زار المقبــرة : « وإنّــا إنْ شــاء الله بكُمْ

---

(1) هود : ١٥ .

(2) البيت لـزهير بن أبي سلمى في ديـوانه ص ١٥٣ ؛ والإنصـاف في مسائـل الخلاف ٢/٦٢٥ ؛ ورصف المباني ص ١٠٤ ؛ وشرح التصـريح على التـوضيح ٢/٢٤٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/٤٢٩ ؛ وشرح المفصَّل ٨/١٥٧ ؛ والكتاب ٣/٦٦ ؛ واللسان (حرم) و (خلل) ؛ ومغني اللبيب ٢/٤٧٢ ؛ والمقتضب ٢/٦٨ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٢٠٧ ؛ وشرح ابن عقيـل ص ٥٨٦ ؛ وشرح شـذور الذهب ص ٤٥١ . والخليل : المحتاج ذو الخلَّة . والمسألة : السؤال . والحرم : الحرام ، أي : إذا سُئِل لم يعتلّ لسائله بأنّ ماله غائب ، أو محرَّم على طلّابه . والشاهد فيه رفع « يقول » على نيَّة التقديم والتقدير : يقول إن أتاه خليل . . .

(3) البيت لقعنب بن أم صاحب من شعراء الحماسة في شرح شواهد المغني ٢/٩٦٤ ؛ واللسان (قعنب) ؛ ومغني اللبيب ٢/٧٧٢ . والشاهد قوله : « إنْ يسمعوا ريبةً طاروا بها فرحاً » حيث جاء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً وجوابه ماضياً ، وهذا قليل .

لاحقون»[1] قيل: ذلك كان يفعله أدباً حتى لا ينفس نفساً ولا يخبِّر خبراً إلّا بالتفويض والتسليم ، وتعليماً للأمّة الاستناد إلى ربِّهم في كلّ حال ، وقيل : وإنْ كان أصله التعليق ، فقد صار بذكر المشيئة تبرُّكاً وأدباً ، وكذا قوله تعالى : ﴿ إنْ كُنْتُمْ مُؤمِنين ﴾[2] فإنَّه ليس للتعليق ، وقيل : إنَّ معنى « إنْ » هنا وفي أمثاله كـ « قَدْ » ، وهو قول قطرب ، وقيل : بمعنى « إذْ » ، وقيل : معناه التهييج وإثارة الهمَّة والتحريض على المطلوب ، وكذا في قوله [من الطويل] :

أتَغْضَبُ إنْ أُذْنا قُتَيْبَة حُزَّتا
[جهاراً ولم تَغْضَبْ لقَتْلِ ابنِ خازمِ][3]

فقيل معناه : أتغضبُ إنِ افتخر أحد بذلك ، أو أنَّ الكلام على معنى

---

(١) ورد الحديث في صحيح مسلم كتاب الطهارة ٣٩ ؛ وكتاب الجنائز رقم ١٠٣ ، ١٠٤ ؛ وفي سنن أبي داوود ، كتاب الطهارة ١٠٩ ، وكتاب الجنائز ١٠٣ .

(٢) البقرة : ٩١ ، ٩٣ ، ٢٤٨ ، ٢٧٨ ؛ وآل عمران : ٤٩ ، ١٣٩ ، ١٧٥ ؛ والمائدة : ٢٣ ، ٥٧ ، ١١٢ ؛ والأعراف : ٨٥ ؛ والأنفال : ١ ؛ والتوبة : ١٣ ؛ وهود : ٨٦ ؛ والنور : ١٧ ؛ والحديد : ٨ .

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٣١١ ؛ والأزهيَّة ص ٧٣ ؛ وخزانة الأدب ٣/٦٥٥ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٨٦ ؛ والكتاب ٣/١٦١ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٢٤ ؛ ومغني اللبيب ١/٢٢ . والبيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ، ويهجو جريراً . وقتيبة هو قتيبة بن مسلم الباهليّ القائد المشهور . حُزَّتا : قُطعتا . وابن خازم هو عبد الله بن خازم السّلميّ ، أمير خُراسان من قِبل ابن الزّبير . والشاهد فيه كسر « إنْ » وحملها على معنى الشرط لتقديمه الاسم على الفعل الماضي ، ولو فتح « أنْ » لم يحسن لأنّها موصولة بالفعل ، فيقبح بها الفصل . وأوجب المبرّد الفتح لأنّ الكسر يؤدّي إلى أنّ أذني قتيبة لم تحزّا بعد ، وهذا غير صحيح ، وحجّة سيبويه أنّ لفظ الشرط قد يقع لما هو في معنى الماضي . وحمل ابن هشام رواية الكسر على وجهين : أوّلهما أن يكون على إقامة السبب مكان المسبّب ، والأصل : أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حزّ أذني قتيبة إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب ومسبّباً عن الحزّ . والثاني أن يكون على معنى التبيين ، أي : أتغضب إن تبيّن في المستقبل أنّ أذني قتيبة حزّتا فيما مضى .

التبيين ، أي تبيين الحال الماضية ، كقول الآخر [من الطويل] :

إذا مـا انْـتَسَـبْنـا لـم تَـلِدْنـي لَئِيـمَـةٌ
[ولَمْ تَجـدِي مِنْ أَنْ تَقُـرِّي بِـهِ بُـدّا][1]

يريد أنَّه إذا انتسب تبيَّن أنَّه كذا ، وكذلك أنشدوا قوله [من الكامل] :

إنْ يَـقْـتُـلوكَ فَـإنَّ قَـتْـلَكَ لَـمْ يَـكُـنْ عـاراً عَـلَيْـكَ وَرُبَّ قَـتْـلٍ عـارُ[2]

ووجِّـه بأنَّـه إنْ يفتخروا بقتلك أوْ إنْ تَبَيَّن أنَّهم قتلوك ، فليس قتلك عاراً ، وأمَّا قوله تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ إنْ نَفَعَتِ الذِّكْرى ﴾[3] فقيل فيه كما مرّ ، وقيل : يجوز تقدير معطوف محذوف تقديره : وإنْ لم تنفع ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿ سرابيلَ تَقيكُمُ الحَرَّ ﴾[4] أي : والبرد ، فحذف المعطوف والعاطف لظهور المعنى ، قيل : ولا يقدَّر في مثله إلاّ الواو لأنَّه أصل أحرف العطف ، وقيل : ذلك إظهاراً لذمِّهم واستبعـاداً لانتفاعهم بها كقولهم : « خاطِبْ فلاناً في كذا إنْ نَفَعَ خطابُه » ، استبعاداً للانتفاع بالخطاب .

(البحث الثاني) : الواقعة نافية بمعنى « ما » وتدخل على الجملتين : أمّا الاسميَّة فكقـوله تعـالى : ﴿ إنْ أُمَّهاتُهم إلاّ الـلائي وَلَدْنَهُمْ ﴾[5] ، وأمّـا

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٤٤٠ ؛ وشرح شـواهد المغني ١/ ٨٩ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٣ . والشاهد في قوله : « إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة » حيث جاء الشرط بمعنى التبيين .

(٢) البيت لثابت بن قطنة في خزانة الأدب ٤/ ١٨٤ ؛ والدرر ١/ ٧٣ ، ٢/ ١٧ ؛ وشـرح شواهد المغني ١/ ٨٩ ، ٣٩٣ ؛ وبـلا نسبة في الأزهيَّـة ص ٢٦٠ ؛ والجنى الداني ص ٤٣٩ ؛ والخزانة ٣/ ٦٥٦ ؛ وشـرح التصريـح على التوضيـح ٢/ ١١٢ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤ ، ١٤٣ ، ٢/ ٥٥٦ ؛ والمقتضب ٣/ ٦٦ والهمـع ١/ ٩٧ ، ٢/ ٢٥ . والشاهد فيه قوله : « إن يقتلوك . . . » حيث أتى الشرط بمعنى التبيين . وفي هـذا البيت شاهد آخر للنحاة هـو قولـه : « وربَّ قتلٍ عـارُ » حيث ذهب بعضهم إلى أن « ربَّ » اسم بدليل الإخبار عنها . والجمهـور يـرى أنَّها حرف جرّ شبيه بالزائد .

(٣) الأعلى : ٩.

(٤) النحل : ٨١.

(٥) المجادلة : ٢ .

الفعليَّة ، فكقوله : ﴿ إنْ يقولون إلاّ كَذِباً ﴾[1] ، ويكثر إثبات « إلاّ » بعدها كالمثال ، أو « لمّا » بمعنى «إلاّ»، كقوله تعالى : ﴿ إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمّا عَلَيْها حافِظٌ ﴾[2] ، وقد تأتي دونهما ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إنْ أَدْري أَقَرِيبٌ ما تُوعَدون ﴾[3] خلافاً لمن أوجبه لكثرة ورودها دونهما.

وإذا دخلت هذه النافية على الجملة الاسميّة ، فالقياس يقتضي إهمالها لعدم الاختصاص ، والأكثرون رووا أنَّ الإعمال رأي سيبويه ، وعليه أكثر البصريِّين . وثبت بالنقل أنَّ الإهمال لغة أهل العالية ، ومنه قولهم : « إنْ أَحَدٌ خيراً من أَحَدٍ إلاّ بالعافية » ، فيجب قبوله .

وقد أُعملت في المعرفة والنكرة ، وأنشد الكسائيّ [من المنسرح] :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً على أَحَدٍ إلاّ على أَضْعَفِ المجانِينِ[4]

وفي رواية : إلاّ على حزبه الملاعين ، ومنه قول بعض العرب : « إنَّ قائماً » ، أصله « إنْ أنا قائماً » ، حُذِفت همزة « أنا » اعتباطاً ، وأُدغمت النونان . وفي المحتسب[5] : إنَّ سعيد بن جبير[6] رضي الله عنه قرأ : ﴿ إنِ الذين تَدْعونَ مِنْ دُونِ اللهِ عباداً أمثالَكُمْ ﴾[7] منصوباً صفة لِـ « عباداً » .

---

(١) الكهف : ٥ .

(٢) الطارق : ٤ .

(٣) الجن : ٢٥ .

(٤) البيت بلا نسبة في الأزهيَّة ص ٤٦ ؛ وأوضح المسالك ١/٢٩١ ؛ والجنى الداني ص ٢٠٩ ؛ وخزانة الأدب ٢/١٤٣ ؛ ورصف المباني ص ١٠٨ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٠ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٠١ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٦٠ ؛ وشرح شواهد الألفية ٢/١١٣ . والشاهد فيه قوله : « إن هو مُسْتولياً » حيث أعملَ « إنْ » عمل « ليس » واسمها معرفة .

(٥) راجع المحتسِب لابن جني ١/٢٧٠ .

(٦) هو سعيد بن جبير الأسديّ بالولاء ، الكوفي (٤٥هـ/ ٦٦٥م - ٩٥هـ/ ٧١٤م) تابعيّ ، وكان أعلم التابعين على الإطلاق . حبشيّ الأصل . قتله الحجّاج في واسط . (الزركلي : الأعلام ٣/٩٣) .

(٧) الأعراف : ١٩٤ .

ويجب أنْ تلغى إذا بطل نفيها ، كقوله تعالى : ﴿ إنْ أَنْتُمْ إلاّ بَشَرٌ مِثْلُنا ﴾(١) ، أو تقدَّم الخبر على اسمها ، كقولك : « إنْ منطلقٌ زيد »(٢) ، ومعمول الخبر نحو : « إنْ عِنْدَكَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » . فيبطل العمل اتّفاقاً لأنّ « ما » الأصليَّة في العمل لمشابهة « ليس » كذلك فبالأَوْلى هذه ، ويقال على لغة الإهمال كما هو مختار الأكثرين : « إنًّ قائمٌ » ، أي : ما أنا قائم ، فحُذفت الهمزة وأدغمت النونان كما مرّ.

وتدخل « إنْ » هذه على « ما » الحجازيّة ، فيبطل عملها ، وأوردوا عليه ناشدين قوله [من البسيط] :

بَني غُدانَةَ ما إنْ أَنْتُمُ ذَهَباً
ولا صَرِيفاً وَلكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ(٣)

وردَّ بأنّه مخرّج على أنّ الإعمال لِـ « ما » و « إنْ » مؤكِّدة لها لا زائدة ، فلا يبطل عمل « ما » بذلك.

(البحث الثالث) : الواقعة زائدة ، وكثرت زيادتها بعد « ما » النافية ، فيبطل عمل « ما » عند من أعملها ، كقوله [من الوافر] :

وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ وَلكِنْ مَنايانا وَدَوْلَةُ آخرِينا(٤)

وشذَّ إعمال « ما » مع وجودها ، وحملوها على التوكيد دون الزيادة كما

---

(١) إبراهيم : ١٠.
(٢) في الطبعتين : « زيداً ».
(٣) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٧٤ ؛ والجنى الداني ص ٣٢٨ ؛ وخزانة الأدب ٢/١٢٤ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/١٩٧ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٥٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٨٤ ؛ ولسان العرب (صرف) ؛ ومغني اللبيب ١/٢٢ . وغدانة حيّ من يربوع ، وقد هجاه الشاعر ، فقال إنّه من سقط الناس وليس من أشرافهم. والشاهد فيه قوله : « ما إنْ أنتْم ذهباً ولا صريفاً » حيث لم يُبطل عمل « ما » النافية المقترنة بـ « إن » الزائدة ، وهذه رواية يعقوب بن السكّيت ، وخرَّجه ابن هشام في «أوضح المسالك» على أنّ « إنْ » نافية مؤكّدة لـ « ما » زائدة . ورواية الجمهور برفع « ذهب » و « صريف » على إهمال « ما » لاقترانها بـ « إن » الزائدة .
(٤) البيت لفروة بن مسيك في الأزهيّة ص ٥١ ؛ والجنى الداني ص ٣٢٧ ؛ والخزانة ٢/١٢١ ، ٤/٤٨٧ ؛ والدرر ١/٩٤ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٨١ ؛ والكتاب =

قدّمناه . وقال الفرّاء : هما حرفا نفي ترادفا تأكيداً كـ « إنَّ » واللام في « إنّ زيداً لقائمٌ » . وضعّفوه بأنّه لم يجتمع حرفان لمعنى واحد للتأكيد دون فاصل ، ولذلك قيل : « إنّ زيداً لقائمٌ » ولم يقل : « إنّ لـزيداً قائمٌ » ، وتضعيفهم ضعيف لقوله [من الوافر] :

[فَلا واللّهِ ما يُلْفَى لِما بي] ولا لِلِما بِكُمْ أبداً شِفاءُ[1]

وكذا قوله [من البسيط] :

بَني غُدانَةَ ما إنْ أنْتُمْ ذَهَباً [ولا صَرِيفاً ولكنْ أنْتُمُ الخَزفُ][2]

لا سيّما في رواية النصب فإنّه أبلَغ .

وزيدت بعد « ما » المصدريّة ، كقولك: « انتظرني ما إنْ جَلَسَ زيد » ، ومنه قوله [من الطويل] :

وَرَجِّ الفَتى لِلخَيْرِ ما إنْ رَأيْتَهُ
على السِّنِّ[3] خَيْراً لا يَزالُ يَزيدُ[4]

= ١٥٣/٣ ، ٢٢١/٤ ؛ واللسان (طبب) ؛ وهو للكميت في شرح المفصّل ١٢٩/٨ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ١٠٨/٣ ؛ ورصف المباني ص ١١٠ ، ٣١١ ، وشرح المفصّل ١٢٠/٥ ، ١١٣/٨ ؛ ومغني اللبيب ٢١/١ ؛ والمقتضب ١٣٦/١ ، ٣٦١/٢ . ولم أقع عليه في ديوانه والطِّبّ : العادة . والدولة : الغلبة في الحرب . والشاهد فيه قوله : « وما إنْ طبُّنا جبنٌ » حيث زيدت « إنْ » بعد « ما » النافية توكيداً فأبطلت عملها .

(١) البيت لمسلم بن معبد الوالبي الأسدي في الخزانة ٣٦٤/١ ؛ والدرر ١٦١/٢ ، ٢٢١ ؛ وشرح شواهد المغني ٥٠٥/١ ، ٧٧٣/٢ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٥٧١/٢ ؛ والخزانة ٣٥٢/٢ ؛ والخصائص ٢٨٢/٢ ؛ وشرح التصريح ١٣٠/٢ ، ٢٣٠ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ١٠٢/٤ ؛ وشرح المفصّل ١٧/٧ ، ٤٣/٨ ، ١٥/٩ . والشاهد فيه قوله : « لِلِما » حيث دخل حرف الجرّ على حرف جرّ شذوذاً . وفي الرواية المشهورة « دواء » بدلاً من « شفاء » .

(٢) سبق تخريج هذا البيت منذ قليل .

(٣) في الطبعتين « الشّرّ » والتصحيح من المصادر المثبتة في الهامش التالي .

(٤) البيت للمعلوط القريعي في شرح التصريح ١٨٩/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٢٢/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٨٥/١ ، ٧١٦/٢ ؛ واللسان (أنن) ؛ وبلا نسبة في =

وبعد « ما » الاسميَّة، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾[1] لمشابهتها النافية.

وبعد « ألا » الاستفتاحيَّة كقوله [من الطويل] :

ألا إنْ سَرَى لَيْلي فَبِتُّ كَئِيباً أُحاذِرُ أنْ تَنْأى النَّوى بِغَضُوبا[2]

قالوا : وزيادتها بعد هذه الثلاثة قليلة.

وبعد « لمّا » التوقيتيَّة ، نحو : « لمّا إنْ جاء زيد أكرمتُك ».

وبعد « لمّا » الإيجابيّة ، نحو : « لمّا إنْ جاء زيدٌ »، ذكره ابن الحاجب . ونسبه بعضهم إلى السهو ، وقال : إنّ الزائدة بعدها هي المفتوحة ، وقال ابن القوّاص[3] وزيادة « إنْ » بعد « لمّا » نادر .

(فائدة) : قد شبّهت بـ « إن » الشرطيّة في إفادة معناها من الأسماء ، وهي قسمان : ظروف وغير ظروف ، فغير الظروف أربعة وهي : « مَنْ » و« ما » و « أيّ » و « مهما » وألحق الكوفيّون « كيف » ، وقد أُلحق بهنّ « إذا » في الضرورة ، والظروف غير « إذا » خمسة فللزمان منها ثلاثة ، وهي : « متى » ، و« أيّان » ، و « إذما » ، وللمكان ثنتان : « أَيْنما » ، و « حيثما » ، وهما لازمتان للظرفيَّة . وبُنيت كلّها لتضمّنها معنى الحرف إلاّ « أيّ » فإنّ منعها البناء ما فيها من لزوم الإضافة بمعنى « بعض » ونقيضه « كلّ » ، ولذلك اشترط في إضافتها إلى المعرفة أن تكون المعرفة مثنّاة ، أو مجموعة حتّى لو كانت

= الأزهيّة ص ٥٢ ، ٩٦ ؛ وأوضح المسالك ١/٢٤٦ ؛ والجنى الداني ص ٢١١ ؛ والخصائص ١/١١٠ ؛ وشرح المفصّل ٨/١٣٠ ؛ والكتاب ٤/٢٢٢ ؛ ومغني اللبيب ١/٢٢ ، ٣٦ ، ٣٣٧ ، ٢/٧٥٦ . والشاهد فيه قوله : « ما إن رأيته » حيث زيدت « إنْ » بعد « ما » المصدريَّة .

(١) الأحقاف : ٢٦ .

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر ١/٩٧ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٨٦ ؛ والمغني ١/٢٢ ؛ والهمع ٢/١١٤ . والشاهد فيه قوله : « ألا إنْ سَرَى » حيث زاد « إنْ » بعد « ألا » الاستفتاحيَّة .

(٣) لم أقع على ترجمة له ، ولعلّه ابن القوّاس (عبد العزيز بن جمعة) النحويّ صاحب « شرح الكافية » (راجع الزركلي ٤/١٦) .

المعرفة مفردة، لوجب إمّا تنزّلها منزلة النكرة، أو أن يكون المراد بعض أجزائها من اليد ، أو الوجه ، أو الرجل لتكون في الحقيقة مضافة إلى متعدِّد أيضاً دون النكرة لشيوعها ، وشمولها كلّ فرد على جهة البدليّة ،فقابلَ ذلك ما أخرجها لمشابهة الحرف عن أصل الإعراب فأعربت ، فإنْ عَرَض لإضافتها ما نقصها من حذف صدر صلتها ، كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[1] ، أي : أيّهم هو أشدّ، فسيبويه حَكَم ببنائها على الضمّ ، لأنّه نقص فضلها بما عرض لها من الحذف ، وكذلك قول الشاعر [من المتقارب] :

إذا ما لَقِيتَ بَني مالِكٍ فَسَلِّمْ على أيُّهُمْ أفْضَلُ[2]

ببنائها على الضمّ لملاحظة المحذوف، فهي كـ « قبل » و « بعد » .

والخليل وجماعة حكموا بالإعراب إمّا عملاً بالاستصحاب ، أو لأنّ المقتضي للإعراب موجود حقيقة . وأمّا الآية والبيت فقد منعوا أن تكون ضمّة « أيّ » فيهما بنائيّة وقالوا : إنّ أيّاً استفهام ورفعها إمّا على الحكاية ، أو إنّ الجملة مستأنفة لا تعلّق لها بما قبلها ، ومفعول « ننزع » إمّا محذوف و « من كلّ شيعة » صفة، أو «مِنْ كلّ شيعة» هو المفعول، و «مِنْ» زائدة. والزمخشري، وابن الحاجب ، وأكثر المتأخّرين على الأوّل.

وكذا إذا عرض لها وقوعها موصوفة وتكون في النداء ، فإنّها تكون مبنيّة إمّا لأنّها غير مضافة ، أو لتأكّد الأمر المقتضي للبناء بدخول حرف النداء عليها.

والحاصل أنّ « أيّاً » على ثلاثة أضرب : معربة مطلقاً إذا كانت استفهاميّة أو جزائيّة ، مبنيّة مطلقاً في النداء ، منقسمة إلى معرب ومبنيّ إذا كانت موصولة ، فإعرابها إذا تمّت صلتها ، وبناؤها إذا حذف صدرها ، والله أعلم.

---

(١) مريم : ٦٩ .

(٢) البيت لغسان بن وعلة في الدرر ١/٢٦٠ ؛ وشرح التصريح ١/١٣٥ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٣٦ ، ٢/٨٣٠ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ١/٤٣٦ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٧١٥ ؛ والخزانة ٢/٥٢٢ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٨٧ ؛ وشرح المفصّل ٣/١٤٧، ٧/٨٧. والشاهد فيه قوله: «على أيُّهم» حيث جاءت «أيّ» مبنيّة على الضّمّ.

الفصل الخامس من النوع الأوّل

من الحروف الثنائيّة المحضة
حرف « أو »[1]

وقد قدّمنا في فصل الواو أنّها عاطفة من جملة الأحرف العشرة الهاملة التي تُشرك الثاني في إعراب الأوّل ، ولا يعطف بِـ « أوْ » و « إلاّ » في المكان الذي يجوز فيه الاقتصار على المعطوف عليه وحده ، نحو : « جاء زيد أو عمرو » ، فلا يقال : « اختَصَمَ زَيْدٌ أو عمرو » ، ولا « المالُ بين زيد أو عمرو » ، لأنّه لا يجوز الاقتصار فيهما على الأوّل ، فإن استعملت في مثل ذلك قُدِّرت بالواو ، كقول امرىء القيس [من الطويل] :

وَظَلَّ طُهاةُ اللَّحْمِ ما بَيْنَ مُنْضِجٍ
صَفِيفَ شِواءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ[2]

أي : وقدير معجّل .

إذا تقرَّر هذا فاعلمْ أنّ « أو » تستعمل في الاستفهام والخبر والأمر.

أمّا في الاستفهام ، فهو عند عدم العلم بثبوت الخبر لأحد الشّيئين ، أو الأشياء ، فإذا قيل : « أَعِنْدَكَ زيدٌ أو عمرو » ؟ معناه : أَعِنْدَكَ أحدهما أم لا؟ فجوابه نعم أو لا . فإن أتيت بـ « أَمْ » كان السؤال عن تعيين ما علم أنّه عنده دون تعيين ، كما مرّ عند ذِكر « أم » والهمزة .

---

(١) راجع مبحث « أوْ » في الأزهيّة ص ١١١ ـ ١٢١ ؛ والجنى الداني ص ٢٢٧ ـ ٢٣٢ ؛ وحروف المعاني ص ١٣ ؛ ورصف المباني ص ١٣١ ـ ١٣٤ ؛ ومغني اللبيب ١/٦٤ـ ٧١ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٧٣ ـ ١٧٨ .

(٢) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٢ ؛ والدرر ٢/١٩٥ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/١٤٦ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٥٧ ؛ وبلا نسبة في المغني ٢/٥١٢ ، ٥٢٦ ؛ والهمع ٢/١٤١ . والقدير : اللحم المطبوخ في القدر . والشاهد فيه قوله : « أو قدير معجّل » حيث أتت « أو » بمعنى الواو .

وأمّا في الخبر ، فهي لتفصيل ، إمّا مجمل ، كقولك : « الاسم معرفة أو نكرة » ، « وهذا جوهر أو عرض » إذا قُصد أنّه يفصل بها بين متعاقبين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً ﴾[1] ، أو مُبْهم ، كقوله تعالى : ﴿ وقالوا لَنْ يَدْخُلَ الجنَّةَ إلا مَنْ كان هُوداً أَوْ نَصارى ﴾[2] ، وقد تكون فيه للغاية ، كقولك : « لأَلْزِمَنَّكَ أو تقضيني حَقِّي » ، أي : إلى هذه الغاية ، ولذلك قُدِّرت بمعنى « إلى » لإفادتها الغاية ، وقد تُؤَوَّل حينئذ بـ « حَتَّى » لذلك ، وبعضهم يؤوّلها بـ « إلاّ » لأنّ الاستثناء يفيد ذلك المعنى ، وعلى التقادير الثلاثة يجب تقدير « أَنْ » في الكلام ، لتكون هذه الأحرف الثلاثة داخلة على اسم مقدَّر لأجل حرف الجرّ وأداة الاستفهام ، و « أو » المؤوَّلة بأحد هذه الثلاثة هي التي تنصب المضارع ، ونسبة العمل إليها مجاز لأنّ الناصب حقيقةً هو « أن » المقدَّرة ، ويكون الفعل الذي قبلها عاماً في الزمان فتجعله مخرجاً من عمومه ، ألا ترى أنّ الإلزام في قولك : « لأَلْزِمَنَّك » عامّ في جميع الأوقات ، فإذا أتيتَ بـ « أَوْ » هذه ، وقلت : أو تقضيَني حَقِّي » ، أخرجتَه من العموم وقيَّدته بزمن القضاء ، وبهذا تنفصل عن أختها العاطفة.

وقد تكون في الخبر للشّكّ عند المتكلِّم ، فتقول : « جاءني إمّا زيدٌ أوْ عَمْرو » ، « وكانَ عِنْدِي كذا أو كذا » ، إذا شَكَكْتَ فيهما ، ولم تَعْرِفْ أحدَهما بعينه.

وقد تكون للإبهام من المتكلم على السامع ، كقولك : « كانَ عِنْدي قليلٌ أو كثيرٌ » ، ومنه قوله [من الطويل] :

[تَمَنَّى ابْنَتايَ أن يَعِيشَ أَبوهُما]
وَهَلْ أنا إلاّ مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ[3]

---

(1) النساء : ١٣٥ . (2) البقرة : ١١١ .

(3) البيت للبيد بين ربيعة في ديوانه ص ٢١٣ ؛ والأزهيّة ص ١١٧ ؛ وخزانة الأدب ٢/٢١٩ ، ٤/٤٢٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٠٢ ؛ وشرح المفصل ٨/٩٩ ؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٢٢١ ؛ ولسان العرب « أوا » ؛ ومغني اللبيب ٢/٦٣٠ ، ٧٤٦ . والشاهد فيه مجيء « أو » للإبهام .

إذ يعرف المتكلّم أنّ الكائن عنده قليل أو كثير ، وكذا الشاعر يعرف أنّه من أيّ القبيلتين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أتاها أمْرُنا لَيْلاً أوْ نَهاراً ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْناه إلى مائةِ ألْفٍ أوْ يَزِيدُونَ ﴾[2] ، فأَبْهَمَ حالهم لمصلحةٍ اقتضتها الحكمة الإلهيّة وقيل : « أو » هنا كالواو ، أي : ويزيدون، وقيل : إنّها للشّكّ ، وينسب إلى المخاطبين ، أي إذا رآهم الرائي شكّ في أنّهم مائة ألف أو يزيدون عليها ، وقيل : بمعنى « بَلْ » ، وهو قول الكوفيِّين.

وقال بعضهم : وإنّما جاز الإضراب بـ« بَلْ » في كلامه تعالى ، لأنّه أخبر تعالى عنهم بأنّهم مائة ألف بناءً على ما يحزره الناس منْ غير تحقيق مع كونه تعالى عالماً بعددهم ، وبأنّهم يزيدون ، ثمّ أخذ سبحانه في التحقيق مُضرباً عمّا يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهر الحزر ، أي : أرسلنا إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ، وهم كانوا زائدين على ذلك.

وأمّا في الأمر ، فتارةً تأتي للتخيير ، كقولك : « خُذِ الثّوبَ أو الدينارَ » ، وتارةً للإباحة ، كقولهم : « جالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سيرين »[3] ، بعد النهي عن مجالسة الناس وإلاّ كان تخييراً . قال ابن مالك رحمه الله : وأكثر ورود الإباحة في تشبيه لفظاً ، كقوله تعالى : ﴿ فَهِيَ كَالحِجارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾[4] ، أو تقديراً ، كقوله تعالى : ﴿ فَكانَ قابَ قَوْسَينِ أَوْ أَدْنَى ﴾[5].

قيل : والفرق بينهما أنَّ الإباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على أحدهما ، وفي التخيير يتحتّم الاقتصار ، ولا يجوز الجمع . وَليعرفْ أنّ جواز الجمع بين أمرين في نحو « تعلّمْ إمّا النحو أو الفقه » ، لم يعلم من« إمّا »

---

(١) يونس : ٢٤ .

(٢) الصافات : ١٤٧ .

(٣) هو محمد بن سيرين البصري الأنصاري بالولاء (٣٣هـ/ ٦٥٣م - ١١٠هـ/ ٧٢٩م) إمام وقته في علوم الدين بالبصرة . تابعي من أشراف الكتّاب . مولده ووفاته في البصرة . (الزركلي : الأعلام ٦/١٥٤) .

(٤) البقرة : ٧٤.

(٥) النجم : ٩.

و « أو »، لأنّهما لم يوضعا إلاّ لأحد الشّيئين في كلّ موضع ، وإنّما عُلم ممّا قبل « أو » وبعدها معاً ، لأنّ تعلّم العلم خير ، وزيادته خير ، وكذا العلم بالتفصيل والشّكّ والإبهام والتخيير ، إنّما يحصل من أمور أخرى عارضة ، فالتفصيل من جهة قصد المتكلّم التقسيم ، والشّكّ من جهة جهله ، والإبهام من جهة الإخفاء على السامع ، والإباحة من جهة أنّ الجمع بينهما يحصل به فضيلة ، والتخيير من جهة أنّه لا يحصل به ذلك.

(تنبيه) : إذا دخل حرف النفي أو النهي على الإباحة، فقد رفعها، فلا يجوز له فعل شيء منهما، ولأنّه معها كان له فعل أحدهما أيّهما أراد فينتفي الجائز، فيلزم المنع مطلقاً، وتبقى « لا » مقدَّرة مع الثاني، كما في قوله تعالى : ﴿ ولا تُطِعْ مِنْهم آثِماً أَوْ كَفوراً ﴾[1] تقديره : ولا كفوراً، ويمكن أن يقال : إنّه عند الإباحة أُبيح له واحد لا بعينه ، فنهيُه عن واحد لا بعينه يستلزم نهيُه عنهما ، لأنّه إذا باشر أيّهما كان يكون قد خالف ما نُهي عنه ، والإطناب في هذا موكول إلى فنّه.

(فائدة) : « أو » و « إمّا » من حيث هما يشتركان في أنّهما لأحد الشيئين أو الأشياء لا بعينه ، ويفارق كلٌّ منهما الآخر ، أمّا « إمّا » فبلزومها صدراً لجملة ، وأمّا « أو » فمن جهتين : إحداهما أنّها تكون بمعنى « أنْ » أو « حَتَّى » أو الأمر كما مرّ .

وثانيهما أنّ « أو » تجيء للإضراب بمعنى « بل »، وتكون حينئذٍ استئنافيّة ، ولا تدخل إلاّ على الجملة .

وهي على ضربين : ما يجوز فيه الإضراب والعطف ، كقولك : « أنا أسافرُ اليوم أو أقيمُ » ، فعلى الإضراب كنت عازماً على السفر ثمّ أضربتَ عنه ، وجزمتَ على الإقامة ، وعلى العطف كنت متردِّداً بين السفر والإقامة . وما يتعيَّن فيه الإضراب ويمتنع العطف ، كقوله [من الطويل] :

---

(١) الإنسان : ٢٤ .

بَـدَتْ مِثْلَ قَـرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى
وَصُـــورَتُــهَـــا أو أَنْـتَ لِـلْعَـيْــنِ أَمْـلَحُ[1]

تقديره: بَلْ أنتَ، لامتناع العطف، إذ حقّه صحّة قيام المعطوف مقام المعطوف عليه ، وقد انتفت هاهنـا ،إذْ لا يصـحّ قيام « أنتَ أملحُ » مثل « مقام قرن الشّمس » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾[2] لامتناع « كهو أقرب » . وصرّح أبو البقاء أنَّ « أو » هنا للتقريب كما في قولك : « ما أدري أأذن فلان أو أقام»، أي : لسرعته ، وإن كان يدري أنّه أذنَ.

(خاتمة) : قد تنوب كلّ واحدة من الواو و « أو » عن أختها ، فتُستعمل كـلٌّ منهما مقامَ الأخرى ، أمّـا استعمال « أَوْ » مكـان الواو ، فكقـوله [من الكـامـل] :

قَـــوْمٌ إذا سَمِعـوا الصَّـــريـخَ رَأَيْتَهُمْ ‏ ‏ ‏ ‏ مـا بَيْنَ مُلْجم مُهْـرِهِ أو سـافِـعِ[3]

ومنه قوله تعالى : ﴿ حَرَّمْنا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُما إلاَّ ما حَمَلَتْ ظُهورُهما أو الحـوايـا أَوْ مـا اخْتَلَطَ بِعَـظْمٍ ﴾[4] وهي بمعنى الـواو سـواء عــطفت على « الشحوم » أو « الظهـور » . وأمّا استعمـال « أو » مكان الـواو فلم يخطر لي مثاله.

ومن الأماكن ما يتوارد عليه الحرفان ، وابن مالك ، رحمه الله ، عَدَّ منها

---

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٧٨ ؛ وخزانة الأدب ٤/٤٢٣ ؛ والخصائص ٢/٤٥٨ . وفي الخزانة ٤/٤٢٤ : « البيت نسبه ابن جني إلى ذي الرمّة ، ولم أجده في ديوانه » .

(٢) النحل : ٧٧.

(٣) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١١١ ؛ وشرح التصريح ٢/١٤٦ ؛ وشرح شواهد شـروح الألفية ٤/١٤٦ ؛ وشـرح شواهـد المغني ١/٢٠٠ ؛ وبلا نسبـة في المغني ١/٦٦ . والسافع : الآخذ بناصية الفرس . والشـاهد فيـه قوله : « أو سافع » حيث جاءت « أو » بمعنى الواو .

(٤) الأنعام : ١٤٦ .

الإباحة ، قال : ومن الأماكن التي تتعاقب فيها « أو » والواو الإباحة ، نحو : « جالس الحسن أو ابنَ سيرين » ، أي جالس الصِّنْفَ الذي منهم الحسنَ وابنَ سيرين ، فلو جالسهما معاً أو أفرد أحدهما بالمجالسة ، لم يخالفْ ما أُبيح له ، والاعتماد في فهم المراد من مثل هذا من الكلام لم يختلف . ولهذا قرأ بعض القراء﴿ ويزيدون ﴾[1] بالواو ، وجوّز أن تكون «أو» فيه بمعنى « بَلْ »، كما هو مذهب الكوفيِّين خلافاً للبصريِّين[2] ، فإنّهم منعوا وقوع « أو » بمعنى « بَلْ » ، وكذا بمعنى الواو أيضاً ، محتجّين بأنّ الأصل استعمال كلّ حرف فيما وضع له لئلاّ يُفضي إلى اللبس وإسقاط فائدة الوضع . وأجابوا عن متمسّكاتهم بأنَّ « أو » في ﴿ أو يزيدون ﴾[3] لتشكيك الرائي ، وفي ﴿ الحوايا أو ما اختلط بِعَظمٍ ﴾[4] للتنبيه على تحريم هذه الأشياء وإن اختلفت مواضعها ، أو على كلِّ المستثنى وإن اختلفت مواضعه من قبيل دلالة ، أو على تفريق الأشياء على الأزمنة كقولك : « كنتُ بالبصرة آكل السمك أو التمرَ أو اللحمَ » ، أي في أزمنة متفرّقة ، وبأنّ الرواية في « أَوْ أنت للعين أَمْلَحُ » بـ « أَمْ » ، وإن قدِّرت صحة الرواية فهي للتشكيك ، أي : صورتها أو أنت أملح من غيركما ، وهذا كقولهم : « الحَسَن والحُسَيْنُ أفضلُ أم ابنُ الحنفيَّة »[5] .

ورجَّح ابن مالك الأوَّل ، واختاره والدي رحمه الله تعالى . وهو الصَّواب لكثرة وروده فيما لا يمكن التفصي عن جوابه من الآيات والأبيات ، وعدم لزوم اللبس لدلالة القرائن الموضحة للمراد ، واستلزامه عدم ورود بعض الكلام بمعنى « بعض » وهو خلاف الواقع . وممّا استدلّ به والدي رحمه الله قول

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ وأرْسَلْناهُ إلى مائة ألفٍ أو يزيدون ﴾ (الصافات : ١٤٧) .

(٢) راجع المسألة السابعة والستين من مسائل الخلاف بين البصريِّين والكوفيِّين في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٧٨ ـ ٤٨٤ .

(٣) الصافات : ١٤٧ .

(٤) الأنعام : ١٤٦ .

(٥) الحسن والحُسين وابن الحنفيَّة هم أولاد عليّ بن أبي طالب كرَّم الله وجهه .

جرير[1] يخاطب به هشام بن عبد الملك[2] [من البسيط] :

مـاذا تَـرَى في عيـالٍ قَـدْ بَـرِمْتُ بهِمْ   لَـمْ أُحْص عُـدَّتَـهُـمْ إلاَّ بِـعَـدَّادِ

كـانـوا ثَمـانيـنَ أَوْ زادوا ثمـانيـةً   لـولا رَجـاؤُكَ قَـدْ قَـتَّلْتُ أَوْلادي[3]

أي : وزادوا ، أو : بل زادوا .

---

(1) هو جرير بن عطية بن حذيفة اليربوعيّ (٢٨هـ/ ٦٤٠م ـ ١١٠هـ/ ٧٢٨م) أشعر أهل عصره . ولد ومات في اليمامة . وعاش عمره يناضل شعراء زمنه ويساجلهم . فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل . وهو من أغزل الناس شعراً . (الزركلي : الأعلام ٢/١١٩) .

(2) هو الخليفة الأمويّ هشام بن عبد الملك بن مروان (٧١هـ/ ٦٩٠م ـ ١٢٥هـ/ ٧٤٣م) ولد في دمشق ، وبويع فيها بعد وفاة أخيه يزيد سنة ١٠٥ هـ . اجتمع في خزائنه من المال ما لم يجتمع في خزانة أحد من الخلفاء الأمويِّين . (الزركلي : الأعلام ٨/٨٦) .

(3) البيتان لجرير في ديوانه ص ٧٤٥ ؛ والدرر ٢/١٨١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٤/١٤٤ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٠١ ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٤٩٨ ؛ ومغني اللبيب ١/٦٧ ، ٣٠١ . والشاهد فيه قوله : « أو زادوا » حيث جاءت « أو » بمعنى « بَلْ » للإضراب ، أو بمعنى الواو .

الفصل السادس من النوع الأوّل

من الحروف الثنائيّة المحضة «أيْ» بفتح الهمزة وسكون الياء [1]

ولها موضعان :

(أحدهما) : أن تكون من أدوات النداء ، وقد تقدّم بعض ما يتعلّق بها في أوّل هذا النوع عند ذكر « آ » ، وبعضهم زعم أنّها اسم فعل ، وهذا غير مختصّ بها ، بل شامل لجملة أحرف النداء ، ولضعف القول بهذا لم نعتدّ به ، ولم نذكرها فيما اشترك فيه الاسم والفعل ، وسنذكر أدلّتهم على اسميّتها مع أجوبتها في فصل « يا » إن شاء الله تعالى ، لكونها الأصل ، والنداء بها ، كقولك : « أيْ زيدُ » ، و « أيْ عبدَ الله » ، وقول الشاعر [من الطويل] :

أَلَمْ تَسْمَعي أيْ عَبْدَ في رَوْنَقِ الضُّحَى ... بُكـاءَ حَمـامـاتٍ لَهُنَّ هَـدِيـلُ [2]

(وثانيهما) : أن تكـون مفسِّرة كـ « أنْ » لكنّهـا تفسِّر الجمـل وغيرهـا ، فالجمل، كقوله [من الطويل] :

وَتَـرْمِينَنِي بـالـطَّرْفِ أيْ أَنْتَ مُـذْنِبٌ ... وَتَـقْلِينَنـي لـكِـنَّ إيّـاكِ لا أَقْـلي [3]

---

(١) راجع مبحث « أيْ » في الجنى الداني ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ؛ ورصف المباني ص ١٣٤ ـ ١٣٥ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٨٠ ـ ٨٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٧٨ ـ ١٧٩ .

(٢) البيت لكثيِّر عزّة في ديوانه ص ٤٧٤ ؛ والدرر ١ /١٤٧ ؛ وشرح شواهد المغني ١ /٢٣٤ ؛ والهمع ١ /١٧٢ ؛ وهو بلا نسبة في المغني ١ /٨٠ . وعبد : ترخيم « عبدة » ، اسم امرأة . ورونق الضّحى : إشراقه وضوؤه . والهديل : صوت الحمام . وفي الديوان والمغني وشرح شواهده : « الهدير » بدلاً من « الهديل » . والشاهد فيه قوله : « أيْ عبدَ » حيث جاءت « أيْ » حرف نداء .

(٣) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٣٣ ، والخزانة ٤ /٤٩٠ ؛ والدرر ١ /٢٠٧ ، ٢ /٨٧ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ /٢٣٤ ، ٨٢٨ ؛ وشرح المفصل ٨ /١٤٠ ؛ والمغني ١ /٨٠ ، ٤٤٧ ، ٤٦١ ؛ والهمع ١ /٢٤٨ ، ٢ /٧١ . والشاهد فيه قوله : « أي أنت مذنب » حيث جاءت « أي » حرف تفسير مفسِّرةً جملة .

وغيـرها ، نحـو : « جاءني زيـدٌ أي : عبـدُ الله » ، وتفسِّـر معنى القـول وغيره ، وخصّها بعضهم بالجمل ، وهو سهو ، بل تفسيرها غيرهـا أكثر ، فـإنّك تقول : « قاسَيْتُ مِنْهُ عَرَقَ القِرْبَة ، أي : المشقَّةَ »[1]، و« كتبت بالقلمِ ، أي : باستعانته » .

والكوفيّون يـرونها عـاطفة حيث وقعت بعـد كلمة أخـرى مساويـةً لها في إعرابها ، وضُعِّف عطفها بأنّه لـو حُذفت لمـا اختلّ الكـلام ، ويجوز الاستغنـاء عنها دائماً ، ولأنّها لا يتلوها إلاّ مـا يوافق مـدلول مـا قبلها ، وكـلّ ذلك ممّـا لم يُعهـد مثله في الأحرف العـاطفة ، وعنـد الأكثرين أنّ مـا بعدهـا عـطف بيـان ، وقيل : بدل .

(فائدة): أنشد التبريزي[2] في «معاني الحروف»: وترمينني باللحظ. . . البيت ثم قـال : وأصـل « لكن إيّـاك لا أقْلي » : لكن أنـا إيـاك ، ومثله قـولـه تعـالى : ﴿ لكِنَّا هـو اللَّهُ رَبِّي ﴾[3] فـأُلقيتْ حـركـة الهمـزة على النون، فصـار « لكنّـا » ، ثم أُدغمت النون في النـون ، وحُذفت ألف « أنـا » لأنّهـا تسقط في الـوصـل ، فبقي : ﴿ لكنّ هـو الله ﴾ ، هـذا نصّـه فليعـاودْ ، وبـه صـرَّح

---

(١) من الأمثـال العربيّـة : « جَشِمْتُ (أو : كَلِفْتُ أو كَلُفْتُ) إليـكَ عَـرَقَ (أو : عَلَقَ) القربة » (فصل المقال ص ٤٨٢ ؛ ولسان العرب (علق) ؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٥٠ ؛ والمستقصى ٢/ ٢٢٢) ومعناه : تكلّفت لأجلك أمراً صعباً شديداً حتى عرقت كعرق القربة . وعرقها : سيلان مائها . وقيل : المعنى تكلّفت لك ما لم يبلغـه أحد حتّى تجشّمت ما لا يكون لأنّ القربة لا تعرق . و « عَلَق القربة » لغة في « عَرَق القربة » . وقيل : عَلَق القربة عصامها الذي تتعلّق به ، والمعنى : تكلّفت لك كلّ شيء حتّى عصام القربة .

(٢) هو يحيى بن علي بن محمد الشيباني (٤٢١هـ/ ١٠٣٠م ـ ٥٠٢هـ/ ١١٠٩م) من أئمّة اللغة والأدب . أصله من تبريز . مـن مـؤلّفاته : « شرح ديوان الحماسة لأبي تمام » ، و« تهـذيب إصـلاح المنـطق » لابن السكيت ، و« شـرح اللمـع لابن جني » . (الزركلي : الأعلام ٨/١٥٧ ـ ١٥٨) .

(٣) الكهف : ٣٨ .

الزمخشري ، قال : وهو ضمير الشأن ، والشأن الله ربي ، والجملة خبر « أنا » والراجح منها إليه ياء الضمير.

وقراءة ابن عامر[1] بإثبات الألف في الوقف والوصل جميعاً ، وحَسَّن ذلك وقوع الألف عِوضاً من الهمزة ، وغيره لا يثبتها إلاَّ في الوقف . وعن ابن عمر[2] أنَّه وقف بالهاء: « لكنَّه »،وقُرىء ﴿ لكنْ هُوَ اللّه ربيٍّ ﴾ بسكون النون وطرح « أنا » . وقرأ أبيّ بن كعب[3] : « لكنْ أنا » ، على الأصل ، وفي قراءة عبد الله[4]: «لكن أنا لا إله إلاَّ هو ربي» هذا لفظه. وقال الثعلبي[5] في«شرح الجرجانيّة»: « لكنّ مثقلة ناصبة وضمير الشأن منويّ »، وهو أقلّ تكلفاً من الأوّل .

---

(1) هو عبد الله بن عامر بن يزيد (٨هـ/ ٦٣٠م - ١١٨هـ/ ٧٣٦م) أحد القرّاء السبعة . ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك . توفي في دمشق . (الزركلي : الأعلام ٤/٩٥) .

(2) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدويّ (١٠ ق هـ/ ٦١٣م - ٧٣هـ/ ٦٩٢م) صحابي من أعزّ بيوتات قريش في الجاهليّة . ولد وتُوفِّي في مكّة . أفتى الناس في الإسلام ستين سنة . (الزركلي : الأعلام ٤/١٠٨) .

(3) هو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد (. . . - ٢١هـ/ ٦٤٢م) صحابيّ أنصاريّ من الخزرج . كان قبل الإسلام حبراً من أحبار اليهود مطّلِعاً على الكتب القديمة . اشترك في جمع القرآن . (الزركلي : الأعلام ١/٨٢) .

(4) هو عبد الله بن عامر ، وقد تقدّمت ترجمته منذ قليل .

(5) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم (. . . - ٤٢٧هـ/ ١٠٣٥م) مفسّر من أهل نيسابور ، له اشتغال بالتاريخ . من مؤلّفاته : « عرائس المجالس » في قصص الأنبياء ، و« الكشف والبيان في تفسير القرآن » . (الزركلي : الأعلام ١/٢١٢) .

الفصل السابع من النوع الأوّل

من الحروف الثنائيَّة المحضة هو « إيْ » بكسر الهمزة[1]

وهي حرف جواب ، وأحرف الإيجاب والجواب والتصديق بمعنى واحد ، وتسميتها بهذا حملاً على الغالب الكثير ، وهي : « نعم » ، و« بلى » ، و« إيْ »، و« أَجَلْ » و« جَيْرِ » ، و« إنَّ » المؤكِّدة . وتزاد في أحرف الجواب الفاء واللام ، فالفاء تقع في جواب الشرط واللام في جواب القسم، « ولَوْ» و« لولا » ، وقد مَرَّ ذكرهما في فصليهما باستيفاء أحكامهما. ويأتي معنى كلّ حرف من هذه الستّة إن شاء الله تعالى في فصله.

أمّا « إي » المقصودة هاهنا : فإنّها إثبات لِما يقع الاستفهام عنه ، فإذا قيل : « أقامَ زيد ؟ » فيقال : « إيْ إنَّه قامَ » ، ولكنّها يلزمها القَسَم ، أي أن يقسم معها على إثبات ما قصد إثباته ، وفي التنزيل : ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِيْ وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾[2] فإنْ لحق ياءَها ساكن من كلمة أخرى [مِنْ] كلام الله سبحانه، جاز إبقاؤها ساكنة لأنّ اللام تُدغم وهي حرف مدّ، فيكون التقاء الساكنين على حدِّه كـ « الضالِّين » إجراءً للمنفصل مجرى المتّصل ، ويجب أن تشبع مدّاً ، وجاز حذف الياء ، وإيلاء الهمزة المكسورة اللام المشدّدة ، نحو : « إلله » بهمزة واحدة بحذف همزة الوصل بالدرج ، وجاز تحريك الياء بفتحة على أصل التقاء الساكنين وتبييناً للحرف ، نحو : « إيَ الله » فصار فيها ثلاثة[3] .

---

(١) راجع مبحث « إيْ » في الجنى الداني ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥ ؛ ورصف المباني ص ١٣٦ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٨٠ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٧٨ .

(٢) يونس : ٥٣ .

(٣) في الطبعتين : « ثلاث » .

وأمّا إذا وليها متحرِّك ، فليس إلَّا إثبات الياء ساكنةً ، نحو : « إيْ وَرَبِّي » ، و« إيْ لَعَمْرُك » ، و« إي والله » ، ولا يُقسم بعدها إلَّا بأحد هذه الثلاثة لا غير.

وأمّا اسم الله تعالى خاصَّة فيجوز فيه النصب على العموم في حذف حرف القسم ، ويجوز فيه الجرّ بحرف قَسَم محذوف ، وبعضهم يشترط إلحاقها تعويضاً . والأصحّ أنّه يجوز جرّه مطلقاً دون عوض ، لأنّ هذا الاسم الشريف كثر القسم به، فخفِّف بحذف الحرف دون تعويض ، كما جاز قولهم : « اللهِ لأفْعَلَنَّ » ، بالجرّ دونه . وليعرفْ أنّ بعضهم صرَّح بوجوب حذف فعل القسم ، وكان التزامه لطول الكلام بـ « أيْ » مع كثرة الاستعمال.

وقال ابن مالك : إنّ « إيْ » بمعنى « نَعَمْ » . قيل: وعليه، إنّه إن أراد أنّها تقع مواقع «نَعَـمْ»، فتقع بعد الخبر ، والأمر ، والنهي ، والاستفهام ، موجباً كان أو منفيّاً ، يلزم مخالفته الإجماع ، وإنْ أراد أنّها للتصديق مثل «نعـم»، فلا طائل تحته إذْ جميع أحرف الإيجاب كذلك .



الفصل الثامن من النوع الأوّل

من الحروف الثنائيّة المحضة « بَلْ »[1]

وهو حرف هامل لا عمل له لدخوله على الأسماء والأفعال كـ « أي » الإيجابيّة وأخواتها ، ولها ثلاثة مواقع :

(أوّلها) : العاطفة وهو أشهر مواقعها ، فهي كأخواتها العشرة في تشريك الثاني للأوّل في الإعراب ، و « لكِنْ » و « لا » في كونهما لأحد الشيئين معيَّناً ، وتختصّ بالإضراب عن الأوّل ، والأخذ في الثاني وضعاً . ونقل في «المطارحات» عن المشاجعيّ[2] عن الكوفيِّين اختصاصها بالنفي ، وليست مختصّة به لاتّفاقهم على أنّ بدل الغلط مقدّر بـ « بَلْ » ، وقد تقع بعد النفي ، وبعد الإثبات ، فكما يجوز أن يقول : « جاء زيدٌ عمرو » ، إذا غلط بذكر « زيد » ، فيجوز أن يقول : « بل عمرو » ، مع أنّها إثبات ، ولكن ورودها بعد النفي أكثر.

وقال أبو حيّان : إنْ وقع بعدها جملة ، فهي للإضراب عن الأوّل، فتارةً لإبطال الحكم عنه ، وإثباته لما بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جاءَهُمْ بالحَقِّ ﴾[3] وتارة للإعراض عنه دون إبطاله ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَدَيْنا كِتَابٌ يَنْطِقُ بالحقِّ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ * بل قُلُوبُهُمْ في غَمْرَةٍ مِنْ هٰذا ﴾[4] ولا تكون حينئذٍ عاطفة . وقد تتكرَّر الجمل بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ بَلْ قالوا

(١) راجع مبحث « بَلْ » في الجنى الداني ص ٢٣٥ ـ ٢٣٧ ؛ وحروف المعاني ص ١٤ ؛ ورصف المباني ص١٥٣ ـ ١٥٧ ؛ ومغني اللبيب ١/١١٩ ـ ١٢٠ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٩٠ ـ ١٩٢ .

(٢) هو أبو الحسن الأخفش وقد تقدّمت ترجمته .

(٣) المؤمنون : ٧٠ .

(٤) المؤمنون : ٦٢ ـ ٦٣ .

أَضْغَاثُ أحلامٍ بَلِ افتَراهُ بَلْ هُوَ شاعِرٌ ﴾[1] ، وكقوله تعالى : ﴿ وما يَشْعُرون أَيَّانَ يُبْعَثُونَ * بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ في الآخِرَةِ بَل هُمْ في شكٍّ مِنْها بَلْ هُمْ مِنْها عَمُون ﴾[2].

وإن وقع بعدها مفرد كانت للعطف ، ولكن شَرَط الكوفيّون أنْ لا يعطف بها بعد النفي ، وعند البصريِّين بعد الإيجاب والنفي والنهي ، فتقول : « اضربْ زيداً بَلْ عَمْراً ؟ » ، و « ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو » ، و « لا تَضْرِبْ زيداً بَلْ عَمْراً » ، معناه : اضربْ عَمْراً ، وقام عَمْرو .

قلتُ : لأنّ « بَلْ » جعلت المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوباً حكمه إلى التابع، فيفيد أنَّ ذكر المتبوع كان غلطاً، سواءٌ كان عَنْ عَمْد أو سَهْو، وإنَّ التابع هو المنسوب إليه الحكم إيجاباً أو سلباً مع احتمال أن يكون المتبوع كذلك ، وأن لا يكون . وأجاز المبرِّد أن يكون التقدير في النهي : لا تضرب عمراً ، وفي النفي : بل ما قام عَمْرو ، والأشهر هو الأوَّل . وذهب الجزولي إلى أنَّها بعد الإيجاب والأمر نهي ، وبعد النفي والنهي تأكيد .

(فائدة) : إذا دخلت « لا » على « بل » كان النفي راجعاً إلى ما قبلها مطلقاً ففي قولك : « قام زَيْد لا بَلْ عمرٌو » ، نفي القيام عن « زيد » وإثباته لِـ « عَمْرٍو » ، أي : ما قام زيد بل قام عمرٌو »،وقولك : « اضربْ زيداً لا بَلْ عَمْراً » ، « لا تضربْ زيداً بَلْ عَمْراً » ، ففي الإيجاب والأمر تفيد النفي ، وفي النفي والنهي تفيد التأكيد ، فيجزم السامع في الجميع أنّ الحكم منفيّ عن الأوَّل . ولو لم يضمّ « لا » إلى «بـل»، لكان اتّصاف المعطوف عليه كما مرّ من قبيل المسكوت عنه محتملاً أن يكون وأنْ لا يكون ، ويقال في « لا بل » : « نا بَنْ » و « نا بَلْ » و « لا بَنْ » ، بإبدال اللام نُوناً فيهما معاً أو في أحدهما فقط .

(تنبيه) : « بل » العاطفة للمفرد لا تجيء بعد الاستفهام ، لأنّها للإضراب عن الغلط الحاصل من الجزم بحصول مضمون الكلام إثباتاً أو نفياً أو

---

(١) الأنبياء ـ ٥ .

(٢) النمل : ٦٥ ـ ٦٦ .

طلب تحصيله أو تركه أمراً أو نهياً ، وليس في الاستفهام جزم لا بحصول شيء ، ولا بتحصيله حتى يقع فيه غلط فيتدارك ، ولذا قيل إنّها لا تجيء بعد التحضيض والتمنّي والترجّي والعرض .

قال الرضي : والأَوْلَى أن يجوز استعمالها بعدما يستفاد منه الأمر والنهي كالعرض والتحضيض ، وأمّا العاطفة للجمل فإنْ كانت للانتقال من جملة إلى أهمّ منها جاءت بعد الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرانَ مِنَ العالَمين ﴾[1] إلى قوله: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عادونَ﴾[2] وإنْ كانت لتدارك الغلط ؛ نحو : « خَرَجَ زيدٌ بل دَخَل عمرو فلا » ، والجملتان قد يشتركان في جزء،وقد لا يشتركان .

(وثانيها) أن تقع في ابتداء الكلام مصدَّرة، وتُستعمل على وجهين : أحدهما أن يقع الاسم بعدها مجروراً بمعنى « رُبَّ » ، كقول الشاعر [من الرجز] :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفَجاجِ قَتَمُهْ لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ[3]

وهل الجرّ بها نيابةً عن « ربَّ » أو لِـ « رُبَّ » محذوفة ؟ الأكثرون على الثاني لدخول « بَلْ » على القبيلين ، فتكون هاملة حَمْلاً على الأكثر ، لأنّ إعمال الداخل عليهما قليل كـ « ما » و « لا » بمعنى « ليس » بخلاف إهماله ، كحروف العطف والابتداء والتنبيه وغيرها ، وذهب بعضهم إلى أنّ العمل لها لا لِـ « رُبَّ » لأنّها بهذا المعنى تختصّ بالأسماء ، ولا تدخل على الأفعال ، فتعمل، ولأنّ عمل حرف الجرّ محذوفاً ضعيف ، وبالقياس على الواو ، فإنّ الأكثرين على أنّ العمل للواو ، وضُعِّف بمنع الاختصاص حينئذ ، وبأنّ الحرف قد يعمل محذوفاً ، نحو : « اللهِ لأَفْعَلَنَّ » كما مرّ في فصل الواو، وبأنّه إنّما يضعف إذا لم ينب عنه شيء ، كما في نيابة الهمزة « وها » عن حرف

---

(١) الشعراء : ١٦٥ .

(٢) الشعراء : ١٦٦ .

(٣) سبق تخريج هذا الرّجز في الصفحة ٣٨ . والشاهد فيه قوله : « :بل بلدٍ » حيث جرّ « بلدٍ » بـ « ربَّ » المحذوفة بعد « بَلْ » .

القسم باطّراد ، وبأنّ الأكثر على أنّ الجرّ بعد واو « رُبَّ » إنّما هو بـ « رُبَّ » لا بالواو .

(وثانيهما) أنْ لا تعمل ، ولا يقع بعدها معمول لا لها ، ولا لمحذوف تدلّ عليه ، لكن تقع لاستئناف الكلام عمّا تقدّم إنْ تقدَّم عليها كلام .

قال التبريزي ، رحمه الله : وقد تقع هكذا في أوائل الأبيات من الشّعر ، وتكون زائدة على وزنه ، ولا يعتدّ بها في تقطيع البيت ، وهذا يسمّى في العروض خزماً ، وإذا سُمِّي بها أو رُكِّبت تركيباً إسناديّاً ، فلا بدّ من زيادة حرف عليها لتصير ثلاثيَّة ، لتصل إلى أصل أبنية الكلمات المتصرِّفة من الأسماء والأفعال ، وزدت عليها إمّا واواً ، أو ياءً ، أو ضُعِّفت لامها، فتصير ثلاثيَّة كما تفعله في كلّ ثنائيّ أردت جعله ثلاثيّاً ، وقد نقل جميع هذا الجوهري[1] عن الأخفش عن بعضهم رحمهم الله تعالى .

(وثالثها) أنْ تقع في جواب القسم بمعنى « إنَّ » كما في قوله تعالى : ﴿ صٓ والقرآنِ ذِي الذِّكْرِ * بَلِ الذينَ كَفَرُوا في عِزَّةٍ وشِقاقٍ ﴾[2] أي : إنَّ الذين كفروا ، والله أعلم .

---

(١) هو إسماعيل بن حماد الجوهري (. . . ـ ٣٩٣ هـ / ١٠٠٣م) لغويّ من الأئمّة . أصله من فاراب ، دخل العراق صغيراً ، وسافر إلى الحجاز ، فطاف البادية ، ثمّ عاد إلى خراسان فنيسابور . حاول الطيران ، فمات في محاولته . له معجم « الصحاح » وكتاب في العروض ، ومقدّمة في النحو . (الزركلي : الأعلام ١ / ٣١٣) .

(٢) ص : ١ ـ ٢ .

الفصل التاسع من النوع الأوّل

من الحروف الثنائيّة المحضة هو « في »[1]

بُنيت على السكون بالأصالة ، فإنْ لاقاها ساكن آخَر من كلمة أخرى حُذفت ياؤها لفظاً ، كقوله تعالى : ﴿ أفي اللهِ شَكٌّ ﴾[2] وإنْ كان الساكن هو ياء ضمير المتكلِّم لم تُحذف ، وأُدغمت فيها ، وفُتحت ياء الضمير للساكنين في المشهور ، فيقال : « فيَّ انْقباضٌ » بالفتح ، وقد رُوي تحريكها بالكسر على الأصل ، وأنشدوا قول الراجز :

قالَ لَها هَلْ لَكِ يا تا فِيِّ   قالَتْ لَهُ ما أَنْتَ بالمُرْضِيِّ[3]

واعلمْ أنَّ أصل وضعها للظرفيّة في الزمان والمكان إمّا حقيقةً ، كقوله تعالى : ﴿ آلم * غُلِبَتِ الرّومُ * في أَدْنَى الأَرْضِ ﴾[4] فهذه للمكان ، وقوله : ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيغْلِبونَ * في بِضْعِ سِنين ﴾[5] للزمان ، وإمّا مجازاً ، نحو : « النَّظَرُ في تاريخِ الأقدمينَ محمودٌ ، والناظر في حال المظلوم مَسْعود » . وحُكي عن الكوفيِّين أنّ أصل وضعها للتبعيض ، وأنّ الظرف الزماني إذا كان الفعل واقعاً في جميعه والظرف نكرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُ وفِصالُهُ ثلاثون شَهْراً ﴾[6] وقوله تعالى : ﴿ غُدُوُّها شهرٌ وَرَواحها

---

(١) راجع مبحث « في » في الأزهيَّة ص ٢٦٧ ـ ٢٩٠ ؛ والجنى الداني ص ٢٥٠ ـ ٢٥٣ ؛ وحروف المعاني ص ١٢ ؛ ورصف المباني ص ٣٨٨ ـ ٣٩١ ؛ ومغني اللبيب ١/١٨٢ ـ ١٨٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٢٢ ـ ٣٢٤ .

(٢) إبراهيم : ١٠ .

(٣) الرجز في حاشية ياسين على شرح التصريح ٢/٦٠ .

(٤) الروم : ١ ـ ٣ .

(٥) الروم : ٣ ، ٤ .

(٦) الأحقاف : ١٥ .

شَهْرٌ ﴾[1] لا يجيزون فيه إلّا الرفع ، إذ لا تبعيض فيه ، فلا يُجيزون نصبه ولا جرّه بـ « في » أو مرادف لها ، وهذان عند البصريِّين جائزان . أمّا إذا كان الفعل واقعاً في بعض فيجيزون النصب والرفع ، وأنشدوا قول النابغة[2] [من الكامل] :

زَعَمَ البَوارِحُ أنَّ رِحْلَتَنا غَداً وبِذاكَ خَبَّرَنا الغُرابُ الأسْوَدُ[3]

بنصب « غد » ورفعه ، وكذا يجوز أن يُجرَّ بحرف ظرفيّ كالبيت الثاني له ، وهو [من الكامل] :

لا مَرْحَباً بِغَدٍ ولا أهْلاً بِهِ إنْ كانَ تَفْريقُ الأحِبَّةِ في غَدِ[4]

فيوافق البصريّون الكوفيِّين في جواز رفعه إلّا أنّهم لا يوجبونه ، ولكنّه أجود من النصب ، وعند جمهور البصريِّين أنّها قد استعملت لعدّة معان :

(الأولى) للظرفيّة ، وهو مدلولها الأصليّ كما تقدّم .

(الثانية) : للمصاحبة بمعنى « مَعَ » ، كقوله تعالى : ﴿ ادْخُلوا في أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الجِنِّ والإنْسِ في النَّارِ ﴾[5] الأولى بمعنى « مَعَ » أي : « مَعَ أُمَمٍ » ، والثانية على أصل الظرفيّة ، وقوله تعالى : ﴿فادخلي في عبادي ﴾[6] .

(الثالثة) للسببيّة ، كقوله تعالى : ﴿ فَذلِكُنَّ الذي لُمْتُنَّني فِيهِ ﴾[7] ،

---

(1) سبأ : ١٢ .

(2) هو أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب (. . . - نحو ١٨ ق هـ/ نحو ٦٠٤م) شاعر جاهليّ من الطبقة الأولى من أهل الحجاز . كانت تُضرب له قبّة من جلد أحمر بسوق عكاظ ، فتقصده الشعراء ، فتعرض عليه أشعارها . (الزركلي : الأعلام ٣/٥٤ - ٥٥) .

(3) البيت للنابغة في ديوانه ص ٨٩ ؛ والدرر ١/٧٥ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/٢٤٠ ؛ ولسان العرب (وجه) ؛ والهمع ١/٩٩ .

(4) البيت للنابغة في ديوانه ص ٩٠ ؛ وبلا نسبة في لسان العرب (غدا) .

(5) الأعراف : ٣٨ .

(6) الفجر : ٢٩ .

(7) يوسف : ٣٢ .

وكقـوله ﷺ : « إنّ امـرأةً مِنْ بني إسرائيـل دخلت النـار في هِـرَّة »[1] أي : بسببها .

(الرابعة) للمقايسة، أي انتساب شيء إلى شيء، كقوله تعالى: ﴿ فما مَتاعُ الحياةِ الدُّنيا في الآخِرَةِ إلاّ قَليلٌ ﴾[2] أي : إذا قيس بخير الآخرة فهـو حقير .

(الخامسة) لموافقة البـاء ، كقولهم : « ضـربته في السيف » ، أي : به ، وكقول زيد الخيل[3] [من الطويل] :

وَتَـرْكَبُ يَـوْمَ الـرَّوْعِ فِيهـا كَتـائِبُ   بَصِيرُونَ في طَعْنِ الكِلَى والأَباهِرِ[4]

ويُروى : والأباجِلِ[5] .

(السادسة) لموافقة « على » ، كقوله تعالى : ﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ في جُذوعِ النَّخْلِ ﴾[6] أي : عليها، وهو قول الكوفيِّين، وعند البصريِّين على أصلها من

---

(١) ورد هذا الحديث بصِيَغ مختلفة . راجع المعجم المفهرس لألفـاظ الحديث النبـوي ٨١/٧ .

(٢) التوبة : ٣٨ .

(٣) هو زيد بن مهلهل بن منهب من طيّء (. . . - ٩هـ/ ٦٣٠م) من أبطال الجاهليّة . لقّب « زيد الخيل » لكثرة خيله ، أو لكثرة طراده بها . كان شاعراً محسناً ، وخطيباً لَسِناً موصوفاً بالكرم . وفد على النبيّ (ﷺ) ، فسُرَّ به الرسول ، وسمّاه « زيد الخير » . (الزركلي : الأعلام ٦١/٣) .

(٤) البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ٦٧ (والرواية فيه «بصيرون في طعن الأباهر والكلى) ؛ والأزهيَّة ص ٢٧١ ؛ والخزانة ٣٧/٣ ، ١٤٨/٤ ؛ والدرر ٢٦/٢ ؛ وشـرح شواهـد المغني ٤٨٤/١ ؛ واللسان (فيا) ؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ١٤/٢ ؛ والجنى ص ٢٥١ . والأباهر : جمع الأبهر ، والأبهران هما الوريدان اللذان يحملان الدم من جميع أوردة الجسم إلى القلب . والشاهد فيه قوله : « بصيرون في طعْن الكلى » حيث جاءت « في » بمعنى الباء . والرواية المشهورة للبيت هي :« بصيرون في طَعْنِ الأباهِرِ والكلى » .

(٥) في الطبعتين : الأياجل ، وهو تحريف . والأباجل جمع الأبجل ، وهو عرق غليظ في اليد أو الرجل .

(٦) طه : ٧١ .

الظرفيّة ، إمّا مبالغةً لتمكّن المصلوب في الجذع كَتمكُّن المظروف في ظرفه ، وإمّا أن تكون في وسطه دون طرفيه .

(السابعة) لموافقة « إلى » ، كقوله تعالى : ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾[1] .

(الثامنة) لموافقة « مِنْ » ، كقول امرىء القيس [من الطويل] :

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ أَقْرَبُ عَهْدِهِ ثَلاثينَ شَهْراً في ثَلاثَةِ أَحْوالِ[2]

أي : منها .

(التاسعة) الزيادة للتأكيد ، كقول الشاعر [من الرجز] :

أنا أَبُو سَعْدٍ إذا اللَّيْلُ دَجا يَخالُ في سَوادِهِ يَرَنْدَجا[3]

أي يخال سواده ، ذَكَره الفارسيّ .

(تنبيه) لا يخفى أنّه يمكن ردّ بعضها إلى الأصالة ، لكن بتكلّف وتعسّف ، ولا تعسّف في حمل بعض حروف الجرّ على بعض .

---

(١) إبراهيم : ٩ .

(٢) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٧ ؛ والجنى الداني ص ٢٥٢ ؛ والدرر ٢/٢٦ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٤٠ ، ٤٨٦ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣١٣ ؛ ورصف المباني ص ٣٩١ ؛ والمغني ١/١٨٤ ؛ والهمع ٢/٣٠ . والمعنى : كيف ينعم من كان أقرب عهده بالنعيم ثلاثين شهراً ، وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال ، وهي اختلاف الرياح عليه ، وملازمة الأمطار له ، والقِدَم المغيِّرة لرسومه . والشاهد فيه قوله : « في ثلاثة أحوال » حيث جاءت « في » بمعنى « مِنْ » .

(٣) البيتان لسويد بن أبي كاهل اليشكري في الدرر ٢/٢٦ ؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ١/٤٨٦ ؛ والمغني ١/١٨٤ ؛ والهمع ٢/٣٠ . واليرندج : الجلد الأسود . والشاهد فيه قوله : « يخال في سواده يرندجا » حيث جاءت « في » زائدة للتوكيد .

الفصل العاشر
من
النوع الأوّل

الحروف الثنائيّة الذي لا تقع إلّا حرفاً هو حرف « كي »[1]

اعلمْ أنّها تفيد التعليل ، ولها موقعان :

(أحدهما) أن تكون فيه حرف جرّ ، فتفيد ما تفيده لام التعليل ، واستدلّوا على كونها جارَّة بحذف ألف « ما »الاستفهامية معها في الاستفهام ، كقولهم « كَيْمَ »، كما قالوا : « بِمَ » ، و « لِمَ »، و « فِيمَ »، و «عَمَّ». ولا تحذف إلّا مع ما يجرّ ، كما يأتي في النوع الثاني . وإذا كانت حرف جرّ، فلا تدخل إلّا على اسم صريح أو مؤوّل به ، ولذلك نصبوا بعدها المؤوَّل بتقدير « أنْ » لتبقى مع صلتها بمنزلة الاسم الصريح ، فيقال : « حيثُ كَيْ تكرمَني » ، أي : لإكرامك إيّاي ، وهذا ممّا يشهد لِـ « كَيْ » أنّها جارّة أيضاً ، ويُنصب المضارع بعدها كما ينصب بعد غيرها من حروف الجرّ ، لكن بتقدير «أنْ». وذهب الكوفيّون إلى أنّها ناصبة بنفسها[2] ، وتابعهم على ذلك جماعة من البصريِّين ، واستدلّ من قَدَّرَ « أنْ » بعدها بورودها بعدها ظاهرةً في قول الشاعر [من الطويل] :

فَقَالَتْ: أكُلَّ النّاسِ أصْبَحْتَ مانحاً   لِسانَكَ كَيْما أنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعا[3]

---

(1) راجع مبحث « كي » في الجنى الداني ص ٢٦١ ـ ٢٦٥ ؛ ورصف المباني ص ٢١٥ ـ ٢١٧ ؛ ومغني اللبيب ١/١٩٨ ـ ٢٠٠ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٥١ ـ ٣٥٧ .

(2) راجع المسألة الثامنة والسبعين من مسائل الخلاف بين النحويين البصريِّين والكوفيِّين في « الإنصاف في مسائل الخلاف » ج ٢ ، ص ٥٧٠ ـ ٥٧٤ .

(3) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨ ؛ والخزانة ٣/٢٤٤ ، ٥٨٤ ، ٤/٣٧٩ ؛ والدرر ٢/٥ ؛ وشرح التصريح ٢/٣ ، ٢٣١ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٥٠٨ ؛ وشرح المفصل ٩/١٤ ، ١٦ ، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/٢٣٠ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٧٣ ؛ والمغني ١/١٩٩ ؛ والهمع ٢/٥ . والشاهد فيه قوله : « كيما أن تَغُرَّ » حيث أظهر « أنْ » بعد « كيْ » . ويروى : « لسانك هذا كي تضرّ وتخدعا » ولا شاهد فيه حينئذ .

(وثانيهما) أن تكون حرفاً مصدريّاً ، فتكون مع ما بعدها من الجملة في حكم المصدر ، وذلك عند دخول اللام الجارَّة عليها ، كقولك : « جئتُ لكيْ تُكرِمَني » ، أي : لإكرامك إيّاي ، وحينئذ يجب أن تكون ناصبة بنفسها لاستبعاد دخولها حينئذ على « أن » المصدريَّة ، وجعلها حرف جرّ لدخول اللام ، ومنع دخول حرف جرّ على مثله ، فيكون النصب بها نفسها، فإذا قلت: « جئتُكَ كي تُكرِمَني » أمكنَ أن تُقدَّر في الكلام لام جارّة فتكون مصدريّة ، وتنصب بنفسها ، وأن تقدَّر جارَّة ، وتقدّر بعدها « أن » ناصبة ، وقد ورد قول الشاعر [من الطويل] :

أَرَدْتُ لِكَيْمَا تُطِيرَ بِقِرْبَتي ... فَتَتْرُكَهَا شَنّاً بِبَيْداءَ بَلْقَعِ[1]

ويلزم منه أحد المحذورين ، إمّا دخول حرف الجرّ على مثله ، أو حرف مصدريّ على مثله ، فاختار الفرّاء جعل « كي » مصدريّة مؤكَّدة بـ « أنْ » لقربها من الاسميّة ، بكونها موصولة ، وبعد التأكيد إنّما هو في الحروف الجارّة ، ورجَّحه أيضاً صاحب التسهيل ، وقال : سهَّله أنّه ليس بإعادة لفظ الأوّل ، بل بمرادفه، فإنّه مُستحسن، كقوله تعالى : ﴿ سُبُلًا فِجاجاً ﴾[2] وقولنا : « زيد كَمِثْلِ عَمْرٍو » أحسن من « زيدٍ كعمرٍو » مع أنّه ممتنع ، وقد ورد اجتماع المصدريَّتين في قول أمير المؤمنين عليّ[3] رضي الله عنه : «ما كانَ عَلَيْكَ أَنْ لَوْ

---

(1) البيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٨٠ ؛ وأوضح المسالك ٤/١٥٤ ؛ والجنى الداني ص ٢٦٢ ؛ وخزانة الأدب ١/٨ ، ٣/٥٨٥ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٣١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/٤٠٥ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٥٠٨ ؛ وشرح المفصّل ٧/١٩ ، ٩/١٦ ؛ والمغني ١/١٩٩ . والقربة : جلد الماعز ونحوه يتخذ للماء . والشّنّ : الجلد . والبيداء : الصحراء . والبلقع : الخالي . والشاهد فيه قوله : « لكيما أنْ » فإنّ « كي » يجوز أن تكون مصدريَّة ، فتكون « أنْ مؤكِّدة لها ، ويحتمل أن تكون تعليليّة مؤكِّدة للّام ، فيكون السائل هو « أنْ » وحدها .

(2) نوح : ٢٠ .

(3) هو الإمام عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشميّ القرشيّ (٢٣ق هـ/٦٠٠م - ٤٠هـ/٦٦١م) رابع الخلفاء الراشدين ، وأحد العشرة المبشرين ، وابن عمّ النبيّ (ﷺ) وصهره ، وأحد الشجعان الأبطال ، ومن أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء ، وأوّل =

صُمتَ لله أيّاماً وتصدَّقْتَ بصاعٍ منْ طَامِكَ مُحْتسباً » .

(تنبيه) قد تُحذف الفاء من «كيف»،ويقع بعدها الفعل المضارع مرفوعاً كقول الشاعر [من البسيط] :

كَيْ تَجْنَحُـونَ إلى سِلْمٍ ومـا ثُئِـرَتْ
قَتْـلاكُمُ وَلَـظَى الـهَيْجَـاءِ تَضْـطَرِمُ(1)

فيُظنّ أنّها الناصبة وقد أُهملت إمّا ضـرورةً أو على قول من يُهملهـا ، وليست إيّاها ، وكذلك لو دخلت على فعل ماضٍ أو اسم ، لأنّها لا تفيد معهما التعليل ، وأنشد أبو علي قول الشاعر [من الطويل] :

وَطَـرْفُـكَ إمّـا زُرْتَـنـا فـاصـرِفَـنَّـهُ
كمـا يَحْسِبُـوا أَنَّ الهَـوَى حَيْثُ تَنْـظُرُ(2)

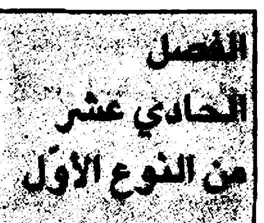
وزعم أنّ أصل « كما » : « كي ما » حذفت ياؤها ونصب بها الفعل كما كانت تنصب لو لم ينلها حذف . وإعمال « كي » مع زيادة « ما » عليها غريب ، لأنَّ « أنْ » يضعف عملها مع زيادة « ما » عليها ، وهي أصل نواصب الفعل ، بل عمل « أنَّ » المشبَّهة(3) التي عملت « أنْ » لشبهها ضعيف ، فالأوْلى أن يُجعل حذف النون من الفعل لضرورة الشعر لا ناصباً بـ « كي » لأنَّ ذلك كثير ، فالقول به أولى ، والله أعلم .

= الناس إسلاماً بعد خديجة . ولد بمكة ، وربي في حجر النبي (ﷺ) ولم يفارقه ، وكان اللواء بيده في أكثر المشاهد . (الزركلي : الأعلام ٤/٢٠٥) .

(1) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٦٥ ؛ والدرر ١/١٨٤ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/٣٧٨ ؛ وشرح شـواهد المغني ١/٥٠٧ ، ٢/٥٥٧ ؛ والمغني ١/١٩٨ ، ٢٢٥ ؛ والهمع ١/٢١٤ وكَيْ : لغة في « كيف » . تجنحون : تميلون . والهيجاء : الحرب . تضطرم : تشتعل . والشاهد فيه حذف الفاء من « كيف » .

(2) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠١ ؛ والدرر ٢/٥ ؛ وشرح شواهد المغني ١/١٧٧ ، ٤٩٨ ؛ وبلا نسبة في الإنصـاف في مسائـل الخلاف ٢/٥٨٦ ؛ والجنى الداني ص ٤٨٣ ؛ ورصف المباني ص ٢١٤ ؛ ومغني اللبيب ١/١٩٢ . والشاهد فيه قوله : « كما يحسبوا » ، حيث وردت « كما » بمعنى « كي » ، فنصبت ما بعدها .

(3) أي : المشبَّهة بالفعل .



من نوعي
الحروف الثنائيّة المحضة هو
حرف « لا » [1]

ونقل عن بعضهم أنّها اسم بمعنى « غير » في قولهم : « جاء بلا زادٍ » و « غضب بلا سبب » ، فالجرّ عنده بالإضافة لا بحرف الجرّ ، وقيل : إنّه قول الكوفيّين، فالصواب ، الذي عليه الجمهور ، أنّها حرف موضوع للنفي . وأنواعها كثيرة ، وتنحصر في قسمين لأنّها إمّا عاملة أو هاملة ، ثمّ العاملة تنقسم قسمين لأنّها إمّا أن تعمل في الأسماء ، أو في الأفعال ، فصارت الأقسام ثلاثة :

(**القسم الأول**) العاملة في الأسماء وهي صنفان :

(**الصنف الأوّل**) «لا» التبرئة، وهي التي يقال لها : إنّها لنفي الجنس ، وأصل وضعها لنفي الأجناس النكرات متضمّنة معنى « مِنْ » ، نحو : « لا رجلَ » فالمراد نفي ذلك الجنس ، كأنّك قلت : « لا مِنْ رجلٍ » ، وهذا يفيد استغراق الجنس لأنّ « مِنْ » تفيد استغراق النفي في جنس مجرورها ، فإذا قلت : « ما جاءَني رَجُلٌ » صحّ قولُك : « بل رجلان ، أو رجال» بخلاف قولك : « ما جاءني مِنْ رجل » فإنّه لا يصحّ الإضراب، فصحّة الأوّل وامتناع الثاني دليل على أنّها لتحقيق ذلك الجنس مطلقاً باستغراق أفراده ، « ولا » هذه هي العاملة في الأسماء لاختصاصها بها ، وليست منزّلة كجزء من الاسم ، فوجب إعمالها كما قُدّم غير مرّة ، ولا يجوز الاقتصار على مجرّد الاختصاص كما فعله جار الله[2] لأنّه ينتقض بأداة التعريف والتنفيس وغير ذلك . وقال

---

(١) راجع مبحث « لا » في الأزهية ص ١٤٩ ـ ١٦٢ ؛ والجنى الداني ص ٢٩٠ ـ ٣٠٣ ؛ وحروف المعاني ص ٨ ، ٣١ ؛ ورصف المباني ص ٢٥٧ ـ ٢٧٤ ؛ ومغني اللبيب ١/٢٦٢ ـ ٢٨٠ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٨٢ ـ ٣٩١ .

(٢) هو الزمخشري ، وقد تقدّمت ترجمته .

البكري[1] من أصحابنا : إنَّ « لا » لا عمل لها إذ لو عملت لما بطل عملها بالفصل في قولنا: «لا في الدار غلامُ رجل»، كـ«إنّ» فإنّه يقال: «إنَّ في الدار زيداً » ، ولا يبطل عملها عند من أعملها . قلنا : هذا ضعيف جداً لأنّ الفصل قد ضعف عمل العامل كـ « ما » النافية ، وإنّما لم يبطل عمل « إنّ » لأنّها قويّة الشبه بالفعل بخلاف « لا » ، فإنّها أشبهت «إنَّ»، فحطّت عن رتبتها كما في قولك : « ما عندك زَيدٌ قائم » ، فإنْ قيل إنّ « مـا » أشبهت « ليس » ، وهي حرف فَهَلاَّ عُوملت معاملة « إنّ »، قلنـا: مشابهـة « ما » لِـ « ليس » من جهـة المعنى فقط ، و « إنَّ » أشبهت الأفعـال مطلقـاً لفظاً ومعنى ، كمـا يأتي في فصلها ، فنقصت عن الأفعال بأنْ لا يتقدّم منصوبها صريحاً على مرفوعهـا ، ورجحت على « ما » و « لا » لقوّة الشبه كما تقرّر . وإنّما نصبت المسند إليه ورفعت المسند ، فقيل لخصوصيّة مشابهتها « إنّ » وأثبتوا المشابهة بينهما من وجـوه : أحدهـا أنَّ « إنّ » لتحقيق الإثبات وتـوكيده ، و « لا » لتحقيق النفي وتوكيده ، فهما نظيران من جهة التحقيق والتوكيد ، فيكون حملاً للنظير على النظير . وثانيها أنَّ « إنّ » لتوكيد النسبة ، و«لا» لنفيها، فحملت عليها حملاً للنقيض على النقيض ، كمـا حملوا « كَمْ » التي للتكثيـر على « ربّ » التي للتقليل ، وجرّوا ما بعدها . وثالثها أنَّ كلاًّ منهما مستحقّ للتصدّر والدخول على الجملة الاسميّة ، وصحّة الوقوع في جواب القسم . وقيل : إنّها لو رفعت ، أي ارتفع ما بعدها لأوهم أنّه بالابتداء ، ولو جرّ لتوهّم أنّه بـ « مِن » المقدّرة كما توهّم في الجار للمضـاف إليه ، فتعيّن النصب . وقيـل : إنّ عامـل الجرّ لا يستحقّ التصدّر ، ولا يستقلّ كلام به وبمعموله ولا هذه بالعكس فيهما ، ولو رفعت لتوهّم أنّها المشـابهة لِـ « ليس » ، فـلا تفيد حينئـذ إلاّ مجرّد النفي ، فيفوت فَهْم التنصيص على العموم . وإنَّما رفعت المسند لأنّه حيث ثبت بهذه الأقوال نصب المسند إليه ، وهي تقتضي جزءاً آخر يتمّ الكلام به ، تعيَّن رفعه لاستحالة خلوّ جملة عن مرفوع . وقيل : إنّه قد تدخل عليها همزة الاستفهام ، فتصير ثلاثيّة، وتُستعمل للتمنّي، نحو : « ألا عصر الشَّبابِ يعودُ » فتُشبه حينئذٍ

---

(١) لم أهتدِ إلى من يقصد .

« ليتَ » فعملت عملها ، واطّرد عملها في غير هذه الصّورة تعميماً للبابِ ، ولم نبسط القول في تضعيف بعض هذه الأقوال دفعاً للإطالة .

(تنبيه) اختلفت أقوال الكوفيِّين في المنصوب بها ، نحو : « لا غلامَ رجلٍ » .

فقال ثعلب : هو بفعل محذوف تقديره : لا أرى غلامَ رجل ، وحَذْف الناصب كثير ، وضُعِّف بأنّه لو قدِّر هنا لجاز تقديره في باب «إنَّ»، وإنّه يستلزم نصب المفرد أيضاً ، وإنّه لو قُدِّر كذا لم يحتج إلى وجود خبر بعده ، وإنّه يمنع من اتّباع المفرد في الصِّفة والتأكيد بالرفع ، وإنّه لم يتوجّه حذف تنوينه في صورة أصلاً وبطلان اللوازم عن ذلك يبطله .

وقال الكسائيّ : لمّا كان المبتدأ النكرة يستحقّ تقديم ظرف عليه ، وقد فُقد هنا ، أريد المخالفة بينهما ، فنصب لأنّ النصب أوسع أبواب الإعراب ، وهذا معنى قول بعض المصنِّفين إنّه نصب على المخالفة ، أو قيل : العامل في نصبه المخالفة .

وقال الفرّاء : نصب هنا بعد «لا» فرقاً بينها وبين « لا » بمعنى « غير » ، فيعود إلى النصب على المخالفة أيضاً ، وضَعْفه ظاهر ، وقد تقدّم أنَّ « لا » عند البصريِّين إنّما عملت لمشابهة « إنّ » ، وإنّها تنصب الاسم وترفع الخبر كـ « إنَّ » .

وقال الزّجاج : إنّها ترفع الاسم فقط ، ولا تنصب خبراً ، وتكون هي واسمها في موضع مبتدأ وما بعدهما خبره ، وضَعْفه لا يخفى ممّا قرّرناه .

(مسألة) اشتُرط لإعمالها شروط ثلاثة :

(الأوّل) التنكير ، فلا تعمل في معرفة ليمكن تقدير « مِن » الاستغراقيّة بعدها طلباً لتعميم النفي في المدلول ، وهي تختصّ بالنّكرات ، وقد ذكرها الشاعر في قوله [من الطويل] :

[فقــامَ يَــذودُ النَّــاسَ عَنْهــا بِسَيْفِــه]
وقــالَ : ألا لا مِنْ سبيــلٍ إلى هِنْــدِ[1]

وإنْ وقع بعدها معرفة لم تعمل فيه ، ويجب رفعه على الابتـداء[2] ، ويجب تكريرها ليتعدّد المنفيّ بعدها ، فيشابه النَّكرة من حيث تعدّد الأفراد ، فيقال : « لا زيد في الدار ولا عمرو » ، وقيل : لأنّه مقدَّر جواباً لسؤال من سأل : هل في الدار زيد أو عمرو؟ فيجاب بأنْ يقال : لا زيد في الدار ولا عمرو .

وقال المبرّد وتابعه ابن كيسان : لا يجب تكرير المعرفة بعدها لأنّه قد ورد في الأثر : « أعوذ بالله من قضيَّةٍ لا أبـا حسن[3] لها » و« لا نـولُكَ أنْ تفعـلَ كذا[4] » ، وهما معرفتان ولا تكرير فيهما . وأُجيب بأنَّ التَّقدير : لا مثـل أبي حسن ، فدخولها في الحقيقة على نكرة لأنَّ « مثْلاً » و« غيراً » و« شبهاً » لا تتعرَّف بالإضافة إلى المعرفة لتـوغُّلها في الإبهـام ، فتوصف بهـا النكرات ، وتدخل عليها « رُبَّ » كما في قوله [من الكامل] :

يـا رُبَّ مِثْلِكِ فـي النِّســاءِ غَــرِيــرَةٍ ... بَـيْضــاءَ قَــدْ مَـتَّـعْـتُـهــا بِــطَلاقِ[5]

---

(1) البيت بـلا نسبة في أوضـح المسالـك ٢ /١٣ ؛ والجنى الداني ص ٢٩٢ ؛ والـدرر ١ /١٢٥ ؛ وشرح التصريح ١ /٢٣٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢ /٣٣٢ ؛ ولسان العرب (ألا) و (لا) ؛ والهمع ١ /١٤٦ . والشاهد قوله : « ألا لا من سبيل إلى هند » حيث ذُكرت « من » الاستغراقيّة بعد « لا » النافية للجنس .

(2) أجاز ابن جني إعمال « لا » عمل « ليس » في المعرفة . ووافقه ابن مالك، وذكره ابن الشجري في قول النابغة الجعدي [من الطويل] :

وحَلَّتْ سوادَ القَلْبِ، لا أنـا باغيـاً ... سـواهــا، ولا فـي حبِّـهـا مـتـراخـيـا

وقد قاس عليه المتنبي في قوله [من الطويل] :

إذا الجودُ لَمْ يُرزَقْ خَلاصاً من الأذى ... فـلا الحمْدُ مَكْسـوبـاً، ولا المـالُ بـاقيـا

(3) هو الإمام علي بن أبي طالب ، وقد تقدّمت ترجمته .

(4) أي : لا ينبغي لك أن تفعل كذا .

(5) البيت لأبي محجن الثقفي في شرح المفصل ٢ /١٢٦ ؛ والكتاب ١ /٤٢٧ ، ٢ /٢٨٦ ؛ =

قال الزمخشريّ : اللّهُمَّ إلاّ إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه ، كقوله عزّ وجلّ : ﴿ غيرِ المغْضوب عَلَيْهِمْ ﴾[1] أو بمماثلته ، أو بأنّه شاذّ من الكلام لا يُعتدّ به ، وأمّا « لا نولُكَ » فمعناه : لا ينبغي لك ، فمعناه معنى الفعل ، فلا يجب تكريره حملاً على المعنى ، وأمّا قوله [من الطويل] :

تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأرْضِ باقِيا
[ولا وَزَرٌ مِمّا قضى اللّهُ واقِيا][2]

وقوله [من الطويل] :

نَصَرْتُكَ إذْ لا صاحِبٌ غَيْرَ خاذِلٍ
[فَبُوِّئْتَ حصناً بالكُماةِ حَصِينا][3]

فتشبّه بـ « ما » .

(الشرط الثاني) أن يكون مضافاً ، أو مشابهاً له . أمّا المضاف ، فنحو : « لا غلامَ رجلٍ ظريفٍ في الدار » ، وأمّا المشابه له، فكلّ كلمتين التأمتا ،والثانية متمِّمة للأولى إمّا لأنّها معمولة لها بأنّها اسم فاعل ، نحو : « لا

= وليس في ديوانه . وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٠ ؛ والمقتضب ٤/ ٢٨٩ . والغريرة : الشابّة الحديثة التي لم تجرِّب الأمور . وبطلاق : عند طلاقها . والشاهد فيه قوله : « يا ربّ مثلِكِ » ، حيث جاءت « مثلك » نكرة ، لأنّ « ربَّ » لا يقع بعدها إلاّ نكرة .

(١) الفاتحة : ٧ .

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٨٦ ؛ والجنى الداني ص ٢٩٢ ؛ والدرر ١/ ٩٧ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٥٨ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/ ١٩٩ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٥٦ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢/ ١٠٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٢ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٦٤ ؛ والهمع ١/ ١٢٥ . والشاهد فيه قوله : « فلا شيء » و « لا وَزَرٌ » حيث أعمل « لا » عمل « ليس » في نكرتين .

(٣) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٩٣ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٥٨ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢/ ١٤٠ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٢ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٦٤ . والشاهد فيه قوله : « لا صاحب غير » حيث أعمل « لا » عمل « ليس » وكان اسمها وخبرها نكرتين .

ضارباً زيداً » ، أو مفعول ، نحو : « لا موجوداً أحداً » ، وصفة مشبَّهة ، نحو : « لا حَسَناً وجهُهُ ههنا » ، أو اسم تفضيل ، نحو : « لا خيراً من زيد » ، أو لأنّها معطوف عليها الثانية ، وكلاهما اسم لشيء واحد ، نحو : « لا ثلاثةً وثلاثين ظريف في الدار ».

والظاهر من مذهب سيبويه أنّه لا فرق بين أنْ يكون علَماً أو غيره ، وعند الأندلسيّ[1] وابن يعيش يشترط كونه عَلَماً ، فيقال في غير العلَم : « لا ثلاثة والثلاثون أو والثلاثين» كما هو حكم نعت الاسم المفرد ، والصَّحيح الأوَّل لوجود الارتباط والطول ، وهذا أَوْلى من تعريف بعضهم المضارع للمضاف بكلِّ كلمتين التأمتا ،والأولى عاملة لعدم شمول هذا سائر الأقسام المذكورة .

قالوا: وثبتت المشابهة بين هذه والمضاف من وجوه كون الأوَّل عاملاً في الثاني ، وكون الثاني معمولاً له ، وتتمَّة ومخصِّصاً للأوَّل ومكمِّلاً لمعناه ومن جهة طولها ، وهذا كلّه ممّا يقوِّي مذهب سيبويه ، فإذا دخلت « لا » على نكرة مفردة ، نحو : « لا رجلَ » فإنّه مبنيّ عند الأكثرين كحاله في نصبه بغير تنوين ، أي إنْ كان نصبه بالفتحة ، أو بالياء بُني عليها ، نحو : « لا رجلَ ولا رجلينَ ولا مسلمين » ، وفي الحديث : « يُحشر الناسُ لا بنينَ ولا آباءَ»[2]، إلّا جمع المؤنَّث السالم ، فإنّ بعضهم أوجب بناءه على الفتحة والأكثرون جوَّزوا فتحه وكسره ، والفتح أجود ، كقول الشاعر [من البسيط] :

[إنَّ الشَّبابَ الذي مَجْدٌ عواقِبُهُ   فِيهِ نَلَذُّ]، ولا لَذَّاتَ لِلشَّيْبِ[3]

---

(١) هو أبو حيّان الأندلسيّ ، وقد تقدَّمت ترجمته .

(٢) لم أقع عليه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، ولا في كتب الأحاديث التي راجعتها .

(٣) البيت لسلامة بن جندل في ديوانه ص ٧ ؛ وخزانة الأدب ٢/٨٥ ؛ والدرر ١/١٢٦ ؛ وشرح التصريح ١/٢٣٨ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢/٣٢٦ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٩ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠١ ؛ وشرح شذور الذهب ص ١١١ ؛ والهمع ١/١٤٦ . والشاهد فيه قوله : « ولا لذاتَ للشَّيب » حيث جاء اسم « لا » النافية للجنس جمع مؤنَّث سالم ، فبُني على الفتح ، وجوّز أكثر النحاة فيه الفتح والكسر ، والفتح أجود .

قال الأخفش : بُني لتضمّنه « مِنْ » ، وضُعِّف بالتمييز ، فإنه تضمنّها مع أنّه معرب بإجماع .

ونقل عن المبرّد أنّه يُعرب المثنّى الواقع بعد « لا » ، وقال : لأنَّ العرب تقول : « أعجبني يوم زرْتَني » بالبناء لإضافته إلى المبنيّ ، « ويومُ زرتني » بالإعراب حيث هو مفرد، ولا تقول في المثنى إلاّ : « يوما زرتَني » بالإعراب برفعه لا غير ، فيعربونه ويحذفون نونه بالإضافة، فلولا أنّ التثنية مانعة من البناء وإلاّ لجوَّزوا فيها ما جوَّزوا في المفرد من البناء لكونه أصلها، والإعراب لأنَّه طال بالعلامة فأشبه المضاف ، ويجوز أن يقال : إنَّه بالتثنية لكونها من خواصّ الاسم ، فجذبته إلى أصله وهو الإعراب ، وذهب الكوفيّون وتابعهم جماعة إلى أنّه معرب ، واحتجّوا على إعرابه بوجوه :

(الأوّل) أنْ « لا » تعمل الإعراب في المضاف وشبهه ، فلا تقتضي ضدّه ، وهو البناء في المفردات لامتناع أن يؤثّر العاملُ الإعرابَ تارةً والبناءَ أخرى.

(الثاني) أنّها تقتضي إعراب الاسم للطول ، فيستصحب عملها الإعراب في المفرد أيضاً.

(الثالث) أنّه لو لم يكن مُعرباً لما أُتبع بمعرَب ولا أُخبر عنه بمعرَب .

قال والدي : لا يخفى ضعف هذه الوجوه ، أمّا الأوّل فلأنَّ البناء يحصل بتركيب مصحوبها معها ، فيشابه بذلك المجموع الكلمة الواحدة فيصير مصحوبها مشابهاً للحرف لأنّها هي المقتضية للبناء، وأمّا إتباعه بالمعرب ، فلا يدلّ على إعرابه كما في باب النداء ، وقولك : « جاء هؤلاءِ الكرامُ » ، وأمّا استصحاب الإعراب فإنّما يكون حيث لم يوجد ما يناقضه كالتركيب الموجب لحدوث مشابهته الحرف ، لا يقال : إذا رُكِّبتْ مع غيرها فكيف تعمل وقد صارت كجزء ، لأنّا نقول : الموضع الذي ركِّبت فيه لم تعمل فيه ، وموضع عملها لا تركيب فيه ، فتباينا ، وليُعْلَمْ أنَّ أظهر دليل على بناء المفرد المركَّب مع « لا » الجنسيَّة امتناعه من التنوين دائماً في حال الاختيار مع أنّه ليس ممنوعاً

من الصرف ، ولا فيه ما يعاقب بحرفي الصفة إلا الإعراب ، وإنّما جوّزوا تطرّق البناء إلى الصفة الثانية مع أنّهم يكرهون تركيب ثلاثة أشياء وجعلها كالشيء الواحد ، إمّا لأنّه لمّا كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد لم يبعد تركيبها أو لمّا قيل : إنّه رُكِّب الموصوفان أوّلاً كخمسة عشر، ثمّ أُدخلت « لا » عليهما . وذهب بعضهم إلى أنَّ الصفة الثانية ليست مبنيَّة بل منصوبة حذف تنوينها تبْعاً لحذف تنوين موصوفها قياساً على جعل « كِلا » و« كِلْتا » عند الإضافة إلى المضمر على لفظ التثنية ، لأنّها تبعث في هذا الموضع ما قبلها من المثّى ، وكذلك العطف أمّا على المعرب فكالمعرب ، وأمّا على المبنيّ فيجوز رفعه على المحلّ ، كقوله [من الكامل] :

[هـذا لَعَمْـرُكُـمُ الصَّغـارُ بِعَيْنِـهِ]
لا أُمَّ لـي إنْ كـانَ ذاكَ ولا أبُ[1]

ونصبه ، كقوله [من الطويل] :

فـلا أبَ وابْناً مِثْـلَ مَـرْوانَ وابْنِـهِ إذا هُـوَ بِـالمَجْـدِ ارْتَـدا وَتَـأَزَّرا[2]

وجوَّز الأخفش البناء ، نحو : « لا رجلَ وامرأةَ » بـ «لا» مقـدَّرة، هذا إذا

---

(١) البيت لضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢٤٣/١ ؛ ولهني بن أحمر الكناني في لسان العرب (حيس) . وتعدّدت نسبته في شرح شواهد شروح الألفية ٣٣٩/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٩٢١/٢ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦/٢ ؛ والدرر ١٨٢/٢ ؛ ورصف المباني ص ٢٦٧ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٤١/١ ؛ وشرح شذور الذهب ص ١١٣ ؛ وشرح المفصّل ١١٠/٢ ؛ والكتاب ٢٩٢/٢ ؛ ومغني اللبيب ٦٥٦/٢ ؛ والمقتضب ٣٧١/٤ . والشاهد فيه قوله : « ولا أبُ » حيث جاء « أب » مرفوعاً بالابتداء بعد « لا » النافية غير العاملة التي تلت « لا » النافية للجنس ؛ أو هو مرفوع لأنّه معطوف على محل اسم « لا » .

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠٢/٢ ؛ والدرر ١٩٧/٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٤٣/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٥٥/٢ ؛ وشرح المفصّل ١٠١/٢ ، ١١٠ ؛ والكتاب ٢٨٥/٢ ؛ والمقتضب ٣٧٢/٤ ؛ والهمع ١٤٣/٢ . والشاهد فيه قوله : « وابناً » حيث عطف بالنصب على اسم « لا » المبنيّ .

كـان المعطوف نكـرة وإلّا فالـرفع لا غيـر على المحلّ ، نحـو : « لا رجـلَ والعبّاسُ » .

قال أبو البقاء : وكذلك إنْ كُرِّرت ، نحو : « لا رجلَ ولا زيدٌ » فإنّ الرفع متعيّن ، وأمّا البدل فـإنْ لم يصلح لمباشـرة « لا » كالمعـرفة والمستثنى ولـو مفرَّغاً ، نحو : « لا أحدَ فيها إلّا زيدٌ » ، « ولا إله إلا الله » ، فالـرفع ليس إلّا وإن صلح ، نحو : « لا أحد فيها رجل » جاز رفعه ونصبه ، ولكن متى كان مرفوعاً وجب التكرار ، فيقال : « لا أحدَ فيها رجلٌ ولا امـرأةٌ » ، والمبرّد لا يوجبه ، ويجوِّز : « لا أحد فيها رجلٌ » دون تكرار .

(تنبيه) : قولهم : « لا خير بخير بعده النار » .

فيه وجهان : أحدهما أنَّ « بخير » خبر « لا » وبعده صفة الخبر ، والباء بمعنى « في » . والثاني أنَّ « بعده » صفة اسم « لا » و « بخير » خبر مقدَّم ، والباء زائدة تقديره : « لا خيرَ بعدَهُ النارُ خيرٌ » صرَّح به أبو البقاء رحمه الله .

(الثانية) قولهم « لا أبا لك ولا غلامَي لك » بإثبات ألف النصب في الأوّل وحذف نون التثنية في الثاني ، فيه ثلاثة مذاهب : أحدها مذهب سيبويه وهو أنَّ الأب والغلامين مضافان إلى المجرور باللام ، وأنَّ اللام مُقْحَمة بين المضافين ، وعليه قوله [من الطويل] :

[فَقَـدْ مـاتَ شَمّـاخٌ ومـاتَ مُـزَرِّدٌ ... وَأَيُّ كَـرِيـمٍ لا أبـا لَـكَ يُخـلَدُ[1]

وقوله [من البسيط] :

يـا تَـيْـمَ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ لا أبـا لَـكُـمُ
[لا يُلْقِـيَـنَّـكُـمُ فـي سَــوْءَةٍ عُـمَـرُ][2]

---

(١) البيت لمسكين الـدارميّ ديـوانـه ص ٣١؛ وخـزانــة الأدب ٢/١١٦ ؛ وبـلا نسبـة في شرح المفصَّل ٢/١٠٥ ؛ ولسان العرب (أبي) ؛ والمقتضب ٤/٣٧٥ . والشاهد فيه قوله : « لا أبا لك » حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه . ويروى : « لا أباك يُخلَّدُ » ، ولا شاهد في هذه الرواية .

(٢) البيت لجرير في ديـوانه ص ٢١٢ ؛ والأزهيَّـة ص ٢٣٨ ؛ وخزانـة الأدب ١/٣٥٩ ؛ =

وقوله [من البسيط] :

لا تَعْنِيَنَّ[1] بِما أَسْبابُهُ عَسُرَتْ
فَلا يَدَيْ لِامْرِئٍ إلاّ بما قُدِرا[2]

فعنده الإضافة محقَّقة واللازم زائدة ، كما في قوله [من مجزوء الكامل] :

يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتي وَضَعَتْ أراهِطَ فاسْتَراحوا[3]

تقديره : يا بؤس الحربِ ، شاهدُه فتح السين للإضافة المقدَّرة .

قلت : ليكون جانب الإضافة مرعيّاً مع إصلاح الاسم لدخول « لا » عليه . فاللام غير معتدّ بها من جهة الإضافة معتدّ بها لدخول «لا»، وإلى هذا أشار في المفصَّل بقوله : وأمّا قولهم : « لا أبا لك ولا غلامَيْ لكَ ولا ناصري

= والخصائص ١/٣٤٥ ؛ والدرر ٢/١٥٤ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/٢٤٠ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٥٥ ؛ وشرح المفصَّل ٢/١٠ ، ١٠٥ ، ٣/٢١ ؛ والكتاب ١/٥٣ ، ٢/٢٠٥ ؛ ولسان العرب (أبي) ؛ والمقتضب ٤/٢٢٩ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٤٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٢٢ ؛ ومغني اللبيب ٢/٥١٠ ؛ والمقتضب ٤/٢٥٣ . والشاهد فيه قوله : « لا أبا لكمُ » حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه . وفي هذا البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله : « يا تيم تيم عديّ » حيث أقحم « تيم » الثاني بين « تيم » الأوّل وما أُضيف إليه ، فعامل الثاني في منع التنوين للإضافة معاملة الأوّل .

(١) في الطبعتين : « تبغينّ » .

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر ١/١٢٥ ؛ والهمع ١/١٤٥ . والشاهد فيه قوله : « فلا يَدَيْ لامرئٍ » حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه ، ولذلك حُذفت نون التثنية من « يدي » .

(٣) البيت لسعد بن مالك في خزانة الأدب ١/٢٢٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٨٢ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٠٧ ؛ والخصائص ٣/١٠٦ ؛ ورصف المباني ص ٢٤٤ ؛ وشرح المفصَّل ٢/١٠ ، ١٠٥ ، ٤/٣٦ ، ٥/٧٢ ؛ والكتاب ٢/٢٠٧ ؛ واللسان (رهط) ؛ والمغني ١/٢٣٨ ؛ والمقتضب ٤/٢٥٣ . والشاهد فيه قوله : « يا بؤس للحرب » حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه .

لك»[1]، فمشبَّه في الشذوذ بالملامح والمذاكير ولدن غدوة، وقصدهم فيه إلى الإضافة وإثبات الألف وحذف النون لذلك، وإنّما أُقحمت اللام المضيفة توكيداً للإضافة، ألا تراهم لا يقولون: «لا أبا فيها ولا رقيبي عليها ولا مجيري منها» وقضاءً من حق المنفيّ في التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال»[2].

(وثانيها) مذهب من منع الإضافة وإلاّ لصارت معارف، فلا تعمل «لا» فيها، ووجود الألف في «أبا» وحذف النون إنّما كان لشبهه بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه لا أنّه مضاف، واختاره ابن الحاجب.

(وثالثها) الجاري على القياس كغيرها من النكرات.

قال الشاعر [من الوافر] :

أبِـي الإسْـلامُ لا أبَ لـي سِـواهُ ... إذا افْـتَـخَـرُوا بِـقَـيْسٍ أَوْ تَمِـيـمِ[3]

فيكون حذف الألف والنون الدالين على النصب دليلاً على بنائه.

(الثالثة) قولهم: «لا حول ولا قوّة إلاّ بالله» فيها خمسة أوجه: أحدها بناؤهما على الفتح وهما جملتان مستقلّتان، كقوله تعالى: ﴿ لا بَيْعٌ فيهِ ولا خِلالٌ ﴾[4]، فالخبر بعدها محذوف. وثانيها فتح الأوّل بناءً ونصب الثاني عطفاً على لفظ «حول» المبنيّ كما قدَّمناه، وعليه قول الشاعر [من السريع] :

لا نَـسَـبَ الـيَـوْمَ ولا خُـلَّةً ... اتَّـسَـعَ الخَـرْقُ على الـرّاقـعِ[5]

---

(١) في الطبعتين «عندك»، والتصحيح من «شرح المفصّل».

(٢) شرح المفصّل ٢/١٠٤.

(٣) البيت لنهار بن توسعة في الدرر ١/١٢٥؛ وشرح المفصّل ٢/١٠٤؛ وبلا نسبة في الهمع ١/١٤٥. والشاهد فيه قوله: «لا أبَ لي» حيث جاء اسم «لا» مبنيّاً على الفتح، وذلك على القياس.

(٤) إبراهيم: ٣١.

(٥) البيت لأنس بن العباس بن مرداس في الدرر ٢/١٩٨، ٢٣٨؛ وشرح التصريح ١/٢٤١؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢/٣٥١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٠١، ٩٢٤؛ والكتاب ٢/٢٨٥، ٣٠٩؛ ولسان العرب (قرر)؛ وبلا نسبة في شرح =

فـ« لا » الثانية زائدة لتأكيد النفي . وثالثها فتح الأوّل بناءً ورفع الثاني عطفاً على المحلّ ، كقوله [من الكامل] :

[هٰـذا لَـعَمْـرُكُـمُ الصَّـغـارُ بِعَـيْـنِـهِ]
لا أُمَّ لـي إنْ كـانَ ذاكَ ولا أبُ[1]

فـ « لا » زائدة أيضاً كما في النصب ، ويمكن جعل « لا » كـ « ليسَ » والمرفوع اسمها . (ورابعها) رفعهما معاً ، إمّا لمطابقة سؤال مقدَّر كأنّه سئل : هلْ من حولٍ وقوَّة ؟ فأجيب : « لا حولٌ ولا قوّةٌ » ، وإمّا لئلاّ يُتوهّم تركيب الكلمات كلّها ، أو على أنّ الرافع في كليهما بمعنى « ليس » والخبر محذوف ، أو على أنّ الأولى بمعنى « ليس » ، والثانية جنسيَّة على قول من لا يوجب التكرير ، ونُسب إلى المبرِّد ، أو بالعكس من ذلك . (وخامسها) رفع الأوّل إمّا على مذهب من لا يوجب التكرير ، أو أنّها بمعنى « ليس » وقد حُذف الخبر ، وبناء الثاني وهو قوّة مع « لا » ليكون مستقلاًّ ، وهذا أضعفها ، وجاء عليه قوله [من الوافر] :

فـلا لَغْـوٌ ولا تَـأْثِيمَ فِيهـا ... ومـا فاهـوا بِـهِ أَبَـداً مُقِيمُ[2]

وجعلها بعضهم ستّة ، وهو سهو صريح .

(الرابعة) قد تدخل همزة الاستفهام على « لا » هذه ، فتفيد التوبيخ والإنكار كثيراً ، وقلَّ ما تخلو عنهما ، كقوله [من البسيط] :

أَلَا اصـطبـارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهـا جَلَدٌ ... [إذْ أُلاقي الـذي لاقـاهُ أَمْثـالي][3]

= المفصَّل ٢/١٠١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢ ؛ وشرح شذور الذهب ص ١١٤ ؛ والمغني ١/٢٤٩ ، ٢/٦٦٥ ؛ والهمع ٢/١٤٤ ، ٢١١ . والشاهد فيه قوله : « ولا خلَّةً » حيث عطف بالنصب على اسم « لا » النافية للجنس المبنيّ .

(١) تقدَّم تخريجه ص ٢٤١ .

(٢) تقدَّم تخريج البيت ص ٩٣ .

(٣) البيت للمجنون (قيس بن الملوّح) في ديوانه ص ١٧٨ ؛ والدرر ١/١٢٨ ؛ وشرح التصريح ١/٢٤٤ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٢ ، ٢١٣ ؛ وشرح شواهد شروح =

وقد تُذكر للعرض .

قال ابن مالك : فلا يليها إلاّ فعل ظاهر ، أو مقدَّر ، أو معمول فعل مؤخَّر عنها ، وقد تجيء للتمنّي ، وقد أشير إليه .

وقال المازني والمبرّد : هي كالمجرّدة ، ولا يغيّر عملها ، وتكون كالاستفهام المطلق ، أي للإنكار فيجوز رفع الصفة ونصبها ، وسيبويه ، رحمه الله ، يجريها كذلك إلاّ أنّه لا يلغيها ، ولا يعتبر في تابع اسمها معنى الابتداء ، فينزلها كـ « ليتَ » ، وينصب جوابها المقرون بالفاء كجواب التمنّي مطلقاً .
قلت: جعله من باب قولك رحمه الله في دلالة لفظه على شيء ومعناه على آخر فلا يجوز رفع الصفة لكونها معمولة لمعنى التمنّي .

(فائدة) : إذا استَثنيت بعد « لا » التبرئة ، رفعت المستثنى ، كقولك : « لا إله إلا الله » ، لأنّه بدل من الموضع ، وقد بطل عمل « لا » بالإثبات ، والتقدير : « لا إلهَ في الوجود إلاّ الله » ، أي : الله وحدَه الإله أبو البقاء .

قال بعضهم : ولو قدرت في الإمكان كان منقطعاً .

(الصنف الثاني) : من صنفي « لا » العاملة في الأسماء هي المشابِهة « ليس » ترفع الاسم وتنصب الخبر ، لأنّها إنْ دخلت على الجملة الاسميَّة ، وأفادت النفي كـ « ليس » ، أُعملت عند الحجازيِّين عملها ، ولكن بثلاثة شروط : أحدها إبقاء النفي عليها ، لأنّه به وجدت المشابهة ، فلو انتقض بنحو « إلّا » ، نحو « لا رجلٌ إلاّ جاهل » ، بطل العمل . وثانيها أن لا يتقدَّم خبرها ولا ما يتعلَّق بالخبر عليها ، ولا على اسمها . أما الخبر فلأنّ « ما » أقوى شبْهاً بـ « ليس » منها ، وإذا تقدّم خبرها عليها ، أو على اسمها ، بطل عملها فالأضعف أولى بذلك ، وإنّما كانت « ما » أقوى في الشبه بـ « ليس » لدخولها على المعرفة والنكرة ، « ولا » هذه تختصّ بالنكرات . وأجاز الكوفيّون دخولها

= الألفية ٣٥٨/٢ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٤/٢ ؛ والجنى الداني ص ٣٨٤ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٧ ؛ ومغني اللبيب ٨/١ . والشاهد فيه قوله : « ألا اصطبار » حيث دخلت همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس ، فأفادت التوبيخ والإنكار .

على المعارف محتجِّين بقول الشاعر [من الطويل] :

وَحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أنا باغياً[1] سواها ولا عَنْ حُبِّها مُتراخيا[2]

في الارتشاف[3] أنّه النابغة الجعدي ، وقال : هو مذهب ابن جنّي .

وبقول الآخر [من البسيط] :

[أَنْكَرْتُها بَعْدَ أَعْوامٍ مَضَيْنَ لَها] لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيرانا[4]

وأمّا متعلّق الخبر نحو : « لا عندك رجلٌ قائماً » فحطّاً لرتبة الأضعف .

(تنبيه) : قد تلحق « لا » تاء التأنيث الساكنة ، فيقال : « لات » ، كما دخلت « ثُمَّ » و « رُبَّ » فقيل : « ثَمَّتَ » و « رُبَّتَ » ، ولكنّها في هاتين الكلمتين بُنيت على سكونها لكون الحرف الذي دخلته متحرِّكاً وفي « لا » فتحت لكون الألف قبلها ساكناً ، فحرِّكت لالتقاء الساكنين ، وفُتحت لخفّتها وكونها كافية ، وثقل كسرها أيضاً ، وقيل : دخلتها التاء لتأنيث الكلمة ، أو لتقوية شبهها بـ « ليس » أو تقوية الشبه بالأفعال ، أو لنوع من التصرّف .

وقال أبو عبيدة : التاء داخلة على « الحين » وهي متّصلة بـ « لا » ، والصحيح الأوّل ، فصارت حينئذ مشابهة لِـ « لَيْسَ » للتطابق أيضاً لكونها ثلاثيَّة وسطها حرف علّة ساكن ، والختم فيهما حرفان متقاربان وهما التاء والسين .

---

(١) في الطبعتين « مبتَغ » ، وفي هذه الرواية لا شاهد في الشطر الأوّل من البيت .

(٢) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٧١ ؛ والجنى الداني ص ٢٩٣ ؛ وخزانة الأدب ٢/١٣ ؛ والدرر ١/٩٨ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٥٩ ؛ وشرح التصريح ١/١٩٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٢/١٤١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦١٣ ؛ ومغني اللبيب ١/٢٦٥ . والشاهد فيه قوله : « لا أنا باغياً » حيث أعمل « لا » عمل « ليس » واسمها معرفة (أنا) ؛ وكذلك قوله : « ولا عن حبّها متراخيا » .

(٣) لعلّه كتاب « ارتشاف الضرب في لسان العرب » لأبي حيان الأندلسي .

(٤) البيت بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٢٥٦ ؛ وقد وقع في شعر جرير (الديوان ص ٤٩٠) قوله [من البسيط] .

حَيِّ المَنازِلَ إذْ لا نَبْتَغي بَدَلاً بالدّارِ داراً ولا الجيرانِ جيرانا =

وقال بعضهم : هي « ليس » نفسها أُبدلت سينها تاءً ، كما قرأوا : « قُـلْ أَعُوذُ بربِّ النَّـاتِ * مَلِكِ النَّاتِ * إلـهِ النَّاتِ »[1]، فصـارت «لَيْتَ»، فأُبدلت الياء ألفاً فراراً من التباسها بـ « ليت » التي للتمنّي ، فقيل : « لات » ، وصارت حينئذٍ مختصَّة بالأسماء ، فوجب إعمالها للاختصاص وعدم الجزئيَّة ، وعملت العمل المذكور لقوّة مشابهتها بـ « ليس » .

وقـال في الارتشاف : ذكـر الحسن أنّ « لات » فعـل مـاض بمعنى : نقص، وقد نقل عن قطرب المستنير[2] أنَّ بعض النحاة اعتقد كونها فعلاً. وقال في التنويع : إنّ الأصل « لا » زيدت عليها هاء الوقف ، ثم وُصلت فصارت تاء ، وكلّ مـا ذُكر يـوجب أن يكون شبههـا بـ « ليس » أقوى من شبـه « لا » المجرَّدة عن التاء بها والأمر بخلافه ، لأنّ الأكثر على أنّها لا تعمل في سوى « الحين » ، كقوله تعالى : ﴿ ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾[3] وذهب جماعة إلى أنّها تعمل في « الحين » ، فإنْ رُفع بعدها فخبرها محذوف ، وإنْ نُصب فاسمها محذوف ، ولم ينقل وجودهما معاً ، وهذا قول الفرّاء وهو ظاهر قول سيبويه ، فإذا كان الظرف منصوباً فهو الخبر والاسم محذوف ، ووقف جمهـور القرّاء عليها بالتاء إتباعـاً للمرسـوم . وأجاز الكسـائي الوقف عليهـا بالتـاء والهاء ، واختلفوا في أنّها تعمل أم لا ، فقال الأخفش : لا تعمل ، وما وقـع بعدهـا مرفوعاً إمّا مبتدأ حُذِف خبره ، أو خبر مبتدأ محذوف ، وما نُصب فبفعل مقدّر ، وبعضهم يُعملهـا ، وعن الأخفش قول : إنّهـا تعمل عمـل « لا » التي لنفي الجنس . والجمهور على أنّها عملت عمل « ليس » وقد قرىء قوله تعالى : ﴿ولات حين مناص ﴾[3] برفع « الحين » ونصبه وجـرّه . فرفعُـه على أنَّه اسم «لات» والخبر محذوف، ونصبه على العكس، وجرّه غريب، فزعم الفراء أنّ

= والشاهد فيه قوله : « لا الدار داراً ، ولا الجيرانُ جيرانا » حيث أعمل « لا » عمل « ليس » واسمها معرفة .

(١) الناس : ١ ـ ٣ ﴿ قـل أعوذ برب الناس * ملك الناس * إله الناس ﴾ .

(٢) في الطبعتين : المستنبين ، وهذا تصحيف .

(٣) صَ : ٣ .

« لات » تخفض أسماء الزمانِ ، وعليه قول الشاعر [من الخفيف] :

طَلَبُوا صُلْحَنا ولات أوانٍ [فأَجَبْنا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقاءِ][1]

وقوله [من الكامل] :

[وَلَتَعْرِفَنَّ خَلائِقاً مَشْمُولَةً] وَلَتَنْدَمَنَّ ولاتَ ساعةِ مَنْدَمِ [2]

وقوله :

وذاك حينَ لاتَ أوانِ حِلْمِ [3]

وقراءة الجرّ قراءة عيسى بن عمر[4] شيخ الخليل رحمهما الله تعالى ، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنّها تعمل في « حين » ، وما رادفه من ظروف الزمان ، وتكون معرفة ونكرة ، ومنه قول الشاعر [من الكامل] :

حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنّا حَنَّتِ [وبَدا الذي كانَتْ نُوارُ أَجَنَّتِ][5]

---

(1) البيت لأبي زبيد الطائيّ في ديوانه ص ٣٠؛ والإنصاف ١/١٠٩؛ والخزانة ٢/١٤٤، ١٥١ ؛ والدرر ١/٩٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢/١٥٦ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٤١ ، ٩٦٠ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٣/١٤٩ ؛ والجنى الداني ص ٤٩٠ ؛ والخزانة ٣/١٤٩ ؛ ورصف المباني ص ١٦٩ ، ٢٦٢ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٦١ ؛ وشرح المفصل ٩/٣٢ ؛ والمغني ١/٢٨٢ ، ٧٥٨ ؛ والهمع ١/٢٦ . والشاهد فيه قوله : « ولات أوانٍ » حيث جرّت « لات » اسم الزمان بعدها .

(2) البيت للقتّال الكلابيّ في ديوانه ص ٨٩ ، وروايته فيه :

ولمّا رَأَيْتُ أنّني قَدْ قَتَلْتُهُ نَدِمْتُ عَلَيْهِ أيْ ساعةَ مَنْدَمِ

وهو بلا نسبة في الخزانة ٢/١٤٧ ؛ ورصف المباني ص ٢٦٣ . والشاهد فيه قوله : « ولاتَ ساعةِ مَنْدَمِ » حيث جرّت « لات » اسم الزمان بعدها .

(3) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

(4) هو عيسى بن عمر الثقفيّ بالولاء (. . . ـ ١٤٩ هـ / ٧٦٦ م) شيخ الخليل وسيبويه ، وأوّل من هذّب النحو ورتّبه . له نحو سبعين مصنّفاً احترق أكثرها ، منها « الجامع » و « الإكمال » في النحو . (الزركلي : الأعلام ٥/١٠٦) .

(5) البيت لشبيب بن جعيل في الجنى الداني ص ٤٨٩ ؛ والخزانة ٢/١٥٦ ، ٤٨٠ ؛ والدرر ١/٥٢ ، ٩٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ١/٤١٨ ؛ وشرح شواهد المغني =

وقوله [من الكامل] :

نَـدِمَ البُغـاةُ ولاتَ سـاعَـةَ مَنْـدَمٍ ... [والبَغْيُ مَـرْتَـعُ مُبْتَغِيـهِ وَخِيمُ][1]

وشذّ مجيء غير الظروف بعدها ، كقوله [من الكامل] :

[لَهْفِي عَلَيْـكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خـائِفٍ] ... يَبْغي مجيـراً حِينَ لاتَ مُجيـرُ[2]

وقيل : وجاءت « لات » مجرّدةً عن لفظه « الحين » ، ومرادفة لما قبلها وما بعدها ، كقول الأحوص [من الرمل] :

[تـركَ النـاسُ لَنـا أَكْتـافَهُـمْ] ... وَتَـوَلّـوا لاتَ لا يُـغْنِ الـفِـرارُ[3]

= ٩١٩/٢ ؛ وبلا نسبة في اللسان (هنا) ؛ والمغني ٦٥٦/٢ ؛ والهمع ٧٨/١ ، ١٢٦ . والشاهد فيه قوله : « ولات هَنّا » حيث عملت « لات » في ظرف الزمان . وفي هذا الشاهد خلاف ، فقد ذهب الفارسيّ إلى أنّ « لات » هنا مهملة ، و « هَنّا » في موضع نصب على الظرفية ، لأنّه إشارة إلى مكان ، و « حنّت » مع « أنْ » مقدَّرة قبله في موضع رفع بالابتداء ، والتقدير : لا هنا لك حنين . وقيل : « هنّا » اسم « لات » ، و « حنّت » خبرها على تقدير مضاف ، أي : ليس ذلك الوقتُ حينَ حنين . وهو اختيار ابن عصفور ، وشيخه أبي علي الشلوبين . وردّه ابن مالك بأنْ « هنّا » من الظروف التي لا تتصرّف ، فلا تخرج عن الظّرفيّة إلّا بأن تُجرّ بـ « مِنْ » أو « إلى » . (الجنى الداني ص ٤٨٩) .

(١) البيت لمحمد بن عيسى بن طلحة أو مهلهل بن مالك الكناني في شرح شواهد شروح الألفيّة ١٤٦/٢ ؛ وهو بلا نسبة في الخزانة ١٤٤/٢ ، ١٤٧ ؛ والدرر ٩٩/١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٢ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٦٠ ؛ والهمع ١٢٦/١ . والشاهد فيه قوله : « ولاتَ ساعةَ مندمٍ » ، حيث أعمل « لاتَ » عمل « ليس » ، والتقدير : ولات الساعةُ ساعة مندم .

(٢) البيت للشمردل اللّيثي في شرح التصريح ٢٠٠/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ١٠٣/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٩٢٧/٢ . وهو التميميّ الحماسيّ في الدرر ٨٥/١ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٧/١ ؛ وخزانة الأدب ١٤٦/٢ ؛ والمغني ٧٠٠/٢ . والشاهد فيه قوله : « حين لاتَ مجيرُ » حيث عملت « لات » في غير الظرف، وهذا شمذ. ويروى: «حين ليس مجيرُ» ولا شاهد فيه حينئذ .

(٣) ليس في ديوان الأحوص ، وهو للأفوه الأودي في ديوانه ص ١٣ (الطرائف الأدبية) ؛ والخزانة ١٤٧/٢ ؛ والدرر ١٠٠/١ ؛ وبلا نسبة في الهمع ١٢٦/١ .

وهي عندي في مثله ظرف بمعنى « حين » .

(القسم الثاني) « لا » العاملة في الفعل ، وهي « لا » الناهية ، وهي كلمة بسيطة يطلب بها ترك الفعل نَهْياً ، أو دعاءً ، كقوله تعالى : ﴿ ولا تَمْشِ في الأَرْضِ مَرَحاً ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنا لا تُؤاخِذْنا إنْ نَسِينا أَوْ أَخْطَأْنا رَبَّنا ولا تَحْمِلْ عَلَيْنا إصْراً كما حَمَلْتَهُ على الذينَ مِنْ قَبْلِنا رَبَّنا ولا تُحَمِّلْنا ما لا طاقة لنا بِهِ واعْفُ عَنّا واغْفِرْ لنا وارْحَمْنا أَنْتَ مَوْلانا فانْصُرْنا على القومِ الكافرين ﴾ [2] وتسميتها طلبيّة أجود لشمولهما ، وحيث إنّ الأمر هو طلب إدخال ماهيَّة المأمور به في الوجود ، فلا يستلزم تكراراً ، ولا فوريَّة ، والنهي منع عن إدخالها في الوجود ، فلا بدّ فيه من الفوريَّة وعموم الزمان ، وقال بعضهم : هي لام الأمر زيدت عليها الألف وفُتحت له ، وقال بعضهم : هي النافية والمجزوم بعدها بلام الأمر مقدَّرة قبلها التزم حذفها كراهة اجتماع لامين زائدتين أوَّل الكلمة . وإنّما عملت لأنّها مختصَّة بالفعل غير صائرة كجزء منه ، وكان جزماً لأنّه الأصل فيما يختصّ بالأفعال أو حملاً على لام الأمر لكونها تقتضيه ، أو لكونهما للطلب ، اللام لطلب الفعل و « لا » لطلب الترك ، فهما نظيران ، وليعرفْ أنّه متى صيغ الفعل للمفعول دخل عليه « لا » الطلبيَّة سواء كان لمتكلِّم ، أو مخاطب ، أو غائب ، وإذا كان الفعل للفاعل استعملت للمخاطب ، نحو : « لا تفعلْ يا زيد » ، والغائب ، نحو : « لا يَقُمْ زيد » . وقلت : للمتكلِّم ، كقوله [من البسيط] :

لا أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدامِعُها[3]   [كَأَنَّ أَبْكارَها نِعاجُ دُوّارِ][4]

---

(١) الإسراء : ٣٧ .

(٢) البقرة : ٢٨٦ .

(٣) في الطبعتين : « مدامعُهُ » .

(٤) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٧٥ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٥ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيَّة ٤/٤٤١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٢٥ ؛ والكتاب ٣/٥١١ . =

ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها بأجنبيّ ، وجوَّزوه بالفضلة ، كقولك : « لا اليومَ تضربْ زيداً » وبعضهم لا يجيزه إلّا في الضرورة لقيام الوزن .

(القسم الثالث) : الهاملة وهي التي لا عمل لها ، وتأتي في عدّة أماكن .

(فمنها) العاطفة وهي مع إشراكها الثاني في إعراب الأوّل كجملة الحروف العاطفة لنفي النسبة عن مفرد بعد ثبوتها للمتبوع ، نحو : « جاءني زَيْد لا عمرو » ، ويعلم من قولنا بعد ثبوتها أنّها لا تجيء إلّا بعد موجب ، فلا تجيء بعد الاستفهام ، والنهي ، والعرض ، والتمنّي ، والتحضيض ، وتجيء بعد الأمر ، نحو : « اضرب زيداً لا عَمْراً » إلحاقاً له بالموجب . ومن قولنا عن مفرد أنّها لا تعطف الاسميَّة وكذا الفعليَّة، فلا يقال :« زيد قائمٌ لا عمرو قاعد » ، ولا « قام زيدٌ لا قعد عمرو » ، لأنّها وُضعت لعطف المفردات إلّا إذا كان الفعل مضارعاً على قلّة ، نحو : « يقومُ زيدٌ لا يقعدُ » تشبيهاً بالمفرد كأنّك قلت : « زيد قائم لا قاعد » ، ولا يجوز تكرارها كسائر أخواتها ، فلا يقال : « جاء زيدٌ لا عمرٌو ولا بَكْرٌ » ، فلو كُرِّرَت التزم مجيء الواو للعطف ، وتتمحّض لتوكيد النفي ، وقول بعضهم معناها إثبات النسبة للأوّل ، ونفيها عن الثاني ، نحو : « جاءني زيد لا عَمْرو » ضعيف لثبوت النسبة في « جاءني زيد » قبل دخول « لا » ، فهي لا تفيد إلّا مجرد النفي .

(ومنها) ما يأتي للدعاء ، كقولك : « لا جزاهُ الله خيراً » .

(ومنها) الواقعة في جواب القسم ، كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلوا لا يَنْصُرونَهُمْ ﴾[1] .

= والربرب : القطيع من البقر . والحُور : جمع حوراء ، وهي الشديدة بياض العين في شدّة سوادها . والمدامع : العيون . والنعاج : إناث البقر . ودُوّار : اسم موضع باليمامة . والشاهد فيه قوله : « لا أعرِفَنْ » حيث نهى فعل المتكلّم ، وهذا قليل .

(١) الحشر : ١٢ .

(ومنها) الزائدة قالوا وبه صرَّح في الإغراب ، وهي التي لو أُسقطت لما اختلّ المعنى بحذفها ، وتقع بهذه الصفة في عدَّة أماكن .

(أحدها) الزائدة للتنصيص على نفي الاحتمال ، وهي التي تُذكر بعد الواو العاطفة ، وقد دخل المعطوف عليه حرف نفي عاطفاً كان أيضاً كما أُشير إليه أوَّلًا ، أو كان المعطوف عليه مجروراً بإضافة « غير » إليه ، كقولك : « جاء زَيْدٌ لا عَمْرو ولا بكرٌ » ، و« ما قام زَيد ولا عمرو » ، فإنَّ هذا ممكن حمله على نفي القيام عنهما معاً ، وأن يكون قد قاما منفردين فإذا زيدت « لا » انتفى القيام عنهما منفردَين ومجتمعَين ، وكقولك : « ما قام غيرُ زيدٍ ولا عمرو » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ غيرِ المغْضوبِ عَلَيْهِمْ ولا الضالِّين ﴾[1] .

(وثانيها) المزيدة بعد « أن » الناصبة للمضارع بعد لام التعليل الداخلة على « أنْ » ، كقوله تعالى : ﴿ لئلاَّ يَعْلَمَ أهلُ الكتابِ ﴾[2] ، أي : ليعلَمَ .

(وثالثها) بعد « كي » الناصبة بعد اللام أيضاً ، كقوله تعالى : ﴿ لكي لا تأسوا على ما فاتكم ﴾[3] .

(ورابعها) قبل لفظة «أُقسم»، كما في قوله تعالى : ﴿ لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القيامة ﴾[4] أي : أُقسم على أحد الوجوه فيها ، وقول الشاعر [من الوافر] :

ألا نادَتْ أُمامَةُ باحْتمالِ   لِتَحْزِنَنِي فلا بكِ ما أُبالي[5]

وفائدتها توكيد القسم ولا تزاد هذه إلاَّ وسط الكلام ، ولهذا صرَّح الزمخشري بفساد ما أجابوا به من أنّ القرآن كلّه في حكم سورة واحدة متَّصل بعضُه ببعض ، ناقضاً لقولهم ، ألا ترى إلى امرىء القيس كيف زادها في مستهلّ قصيدته ، وقال : والوجه أنْ يقال: هي للنفي ، والمعنى في ذلك أنّه لا

---

(1) الفاتحة : ٧ .

(2) الحديد : ٢٩ .

(3) الحديد : ٢٣ .

(4) القيامة : ١ .

(5) البيت بلا نسبة في الخصائص ١٩/٢ ؛ ورصف المباني ص ١٤٦ ؛ وشرح المفصل ١٠١/٩ ؛ واللسان (طلل) . والشاهد فيه قوله : « لتحزنني فلا بكِ ما أبالي » حيث جاءت « لا » زائدة لتوكيد القَسَم .

يقسم بالشيء إلّا إعظاماً له، يدلّ عليه قوله تعالى : ﴿ فَلا أُقْسِمُ بمواقِعِ النُّجومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لوْ تَعْلَمونَ عَظيمٌ ﴾[1] ، فكأنّه بإدخال حرف النفي يقول : إنّ إعظامي له بإقسامي به كلّ إعظام، يعني أنّه يستأهل فوق ذلك. وهذا كلّه يدلّ على وجوب وقوع « لا » هذه في وسط الكلام كما قلناه ، وفي الكشاف[2] أيضاً : وقيل : إن «لا» نفي لكلام ورد له قبل القسم، كأنّهم أنكروا البعث ، فقيل : « لا » أي ليس الأمر على ما ذكرتم ، ثمّ قيل : أقسم بيوم القيامةِ وقرأ قُنبُل[3] عن ابن كثير[4] لأقسم بلام التأكيد وحذف ألفها ، وقد ضعِّفت لأنّها مثبتة بالألف في الإمام[5] ، وقد خلا الفعل عن نون التوكيد ، وانفراد اللام دون توكيد شاذّ إذ الواجب أن يقال : لأقسمن بالنون .

(وخامسها) المزيدة بين المضافين ، كما في قوله [من الرجز] :

في بِئْرِ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ[6]

(وسادسها) بعد « إن » الشرطيّة ، كقوله تعالى : ﴿ وإنْ لا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إليهِنَّ ﴾[7] وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ إنْ لا تَنْصُروهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ إذْ أَخْرَجَهُ ﴾[8] تدغم لامها في نون « إنْ » هذه لتقاربهما ، فتصير لفظاً كالاستثنائيّة ، وربّما ظنّ بعض الأغبياء أنّها إيّاها .

---

(١) الواقعة : ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) هو كتاب الكشّاف للزمخشري .

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد (١٩٥ هـ / ٨١٠ م - ٢٩١هـ / ٩٠٤ م) من أعلام القرّاء . انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره . (الزركلي : الأعلام ١٩٠/٦) .

(٤) هو عبد الله بن كثير الداري المكّيّ (٤٥ هـ / ٦٦٥ م - ١٢٠ هـ / ٧٣٨ م) . كان أحد القرّاء السبعة . فارسيّ الأصل . مولده ووفاته بمكّة . (الزركلي : الأعلام ١١٥/٤) .

(٥) أي : المصحف الإمام .

(٦) الرجز للعجّاج في ديوانه ص ١٦ ؛ والأزهيّة ص ١٥٤ ؛ وخزانة الأدب ٩٥/٢ ؛ وشرح المفصّل ١٣٦/٨ ؛ وبلا نسبة في الخزانة ٤٩٠/٤ ؛ والخصائص ٤٧٧/٢ . والشاهد فيه قوله : « في بئرِ لا حورٍ » حيث جاءت « لا » زائدة بين المضافين .

(٧) يوسف : ٣٣ .

(٨) التوبة : ٤٠ .

الفصل
الثاني عشر
من النوع الأوّل

الحروف المحضة الثنائيَّة « لَم »[1]

وهـو حرف محض من الحـروف البسيطة بـإجماع، عـامـلٌ في الفعـل لاختصاصه به ، وليس كجزء منه ، وإعماله على رأي الأكثرين ، ويعمل الجزم إمّا لأنّه الإعراب المختصّ بالفعل ، فهو على القيـاس ، وإمّا حمـلاً له على « إن » الشرطيّة ، لمشابهتها بقلب زمان ما دخلت عليه إلى ضدّه ، فإنّ « إن » الشـرطيّـة تقلب زمـان الفعـل المـاضي إلى الاستقبـال ، ولم تقلب زمـان المضارع ، وهو الحال والاستقبال إلى المضيّ ، وقد أهملها بعض العرب ، فرفعوا المضارع بعدها ، ومنه قوله [من البسيط] :

لـولا فَـوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْـرَتُهـا ... يَـوْمَ الصُّلَيْفاءِ لمْ يُـوفـونَ للجـارِ[2]

حملاً على « ما » ، وقيـل : بل حمـلاً على « لا » لأنّهما أختـاها في النفي ، واختلف النحاة في الفعل الواقع بعدها ، فقيل : إنّه كان ماضي اللفظ والمعنى ، فغُيِّر لفظه دون معناه ، ويعزى هذا القول إلى سيبويه ، وقيل : إنّه كان مضارعاً فتغيّر معناه دون لفظه ، وهذا يعزى إلى المبرّد ، ورجّح صاحب التسهيل الثاني ، قال : لأنّه نظير ما أجمع عليه مع « لو » و « ربّما » و «إذْ»، أي

---

(١) راجع مَبْحَث « لَمْ » في الجنى الداني ص ٢٦٦ - ٢٦٩ ؛ وحروف المعاني ص ٨ ؛ ورصف المبـاني ص ٢٨٠ - ٢٨١ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٠٧ - ٣٠٨ ؛ وموسـوعـة الحروف ص ٤٠١ - ٤٠٢ .

(٢) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٦٦ ؛ وخزانة الأدب ٦٢٦/٣ ؛ والدرر ٧٢/٢ ؛ وشـرح شواهـد شروح الألفيّـة ٤٤٦/٤ ؛ وشرح شـواهد المغني ٦٧٤/٢ ؛ وشـرح المفصّل ٨/٧ ؛ ولسان العرب (صلف) ؛ ومغني اللبيب ٣٠٧/١ ، ٣٧٥ ؛ والهمع ٥٦/٢ . والصليفاء : اسم موضع . والشاهد فيه قوله : « لم يوفون » حيث أُهمِلت « لَمْ » على لغة بعض العرب .

في أنّها تنقل زمان المضارع إلى الماضي ، والأوّل لا نظير له ، وذهب بعض النحاة إلى أنّها تنصب الفعل في بعض اللغات . قال المالكي[1] : والذي غرّ هذا القائل قراءةُ بعض السلف ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[2] بنصب « نشرح » ، وقول بعضهم : « يوم لم يقدرَ أم يوم قُدِّر » ، وهذا عند العلماء محمول على أنَّ الفعل مؤكَّد بالنون الخفيفة ففتح لها الآخر ، ثم حُذفت ونوِّنت ، وأثبتت الفتحة ، وذلك جائز وجعلها أبو الفوارس[3] في مثل هذا بمعنى « أن » الناصبة . ثم إنّهم قد أجازوا الفصل بين « لم » ومجزومها اضطراراً ، كما في قول الشاعر [من الوافر] :

فذاكَ وَلَمْ، إذا نَحْنُ امْتَرَيْنا تَكُنْ في الناسِ يُدْرِكُكَ المراءُ[4]

أي : ولم تكن . وقد يُحذف معمولها كما يحذف معمول « لمّا » ، وأنشدوا [من الكامل] :

احفَظْ وديعتَكَ التي استَوْدَعْتَها يَوْمَ الإعارَة إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمِ[5]

---

(١) لعلّه محمد بن الحسن بن محمد المالقي (. . . - ٧٧١هـ/١٣٧٠م) فقيه نحويّ من مؤلّفاته : « شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » لابن مالك في النحو ، و« شرح منتهى السؤال والأمل » لابن الحاجب (الزركلي : الأعلام ٦/٨٧) .

(٢) الشرح : ١ .

(٣) هو فارس بن يحيى الشافعي المعروف بابن العجيلة (. . . - ٦٢٥ هـ / ١٢٢٨ م) نحويّ عروضيّ مصريّ . له شعر ، وكتاب في العروض . توفّي بالقاهرة (الزركلي : الأعلام ٥/١٢٨) .

(٤) البيت بلا نسبة في الخزانة ٣/٦٢٦ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٧٨ ؛ والمغني ١/٣٠٨ . والشاهد فيه قوله : « ولم ، إذا نحنُ امترينا تَكُنْ » حيث فصل بين « لَمْ » ومجزومها للضرورة الشّعريّة . وفي الطبعتين « المراد » بدلاً من « المراء » .

(٥) البيت لابن هرمة في ديوانه ص ١٩١ ؛ والخزانة ٣/٦٢٨ ؛ والدرر ٢/٧٢ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٧ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/٤٤٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٨٢ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٦٩ ؛ والمغني ١/٣١٠ . والشاهد فيه قوله : « وإنْ لم » حيث حذف مجزوم « لم » .

أي ، وإن لم تصل . ومنه أيضاً قوله [من الرجز] :

يـا رُبَّ شَيْـخٍ مِنْ بَكْـرِ ذي غنمْ أَجْلَحَ لَمْ يَشْمطْ وَقَـدْ كـادَ وَلَمْ[1]

أي : ولم يشمط فحذف الثاني لدلالة الأوّل عليه تشبيهاً لها « بلمّا » ، لكن حذفه بعد « لمّا » كثير كما يأتي في موضعه . ويجوز تقديم معمول المجزوم بها عليها ، نحو : « زيد أَلَمْ أضرِبْ »كجوازه في « لمّا » أيضاً .

(تنبيه) : قد تدخل همزة الاستفهام على « لم » الجازمة ، إمّا مع بقاء الاستفهام وهو قليل، أو مع قصد التقرير، وهو إعلام المخاطب بما يعلم ثبوته، فيصير الكلام حينئذٍ إيجاباً، ولذلك يصحّ العطف عليه بصريح الإيجاب ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنا عَنْكَ وِزْرَكَ ﴾[2] .

قال بعض المتأخّرين ، وقد ينجرّ مع التقرير عدّة معان :

(أحدها) التذكير ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتيماً فآوَى ﴾[3] .

(ثانيها) التخويف ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الأوَّلينَ ﴾[4] .

(ثالثها) الإبطاء ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ للذينَ آمنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ ﴾[5] .

(رابعها) التنبيه ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللّهَ أَنْـزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً ﴾[6] .

(خامسها) التعجّب ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إلى الذين تَوَلَّوا قَوْماً غَضِبَ اللّهُ عَلَيْهِمْ ﴾[7] .

---

(١) لم أقع على هذا الرجز في المصادر التي اعتمدتها. والشاهد فيه قوله : « ولم » حيث حذف محذوف « لم » ، والتقدير : ولم يشمطْ .

(٢) الشرح : ١ ـ ٢ .

(٣) الضحى : ٦ .

(٤) المرسلات : ١٦ .

(٥) الحديد : ١٦ .

(٦) الحج : ٦٣ ؛ وفاطر : ٢٧ ؛ والزمر : ٢١ .

(٧) المجادلة : ١٤ .

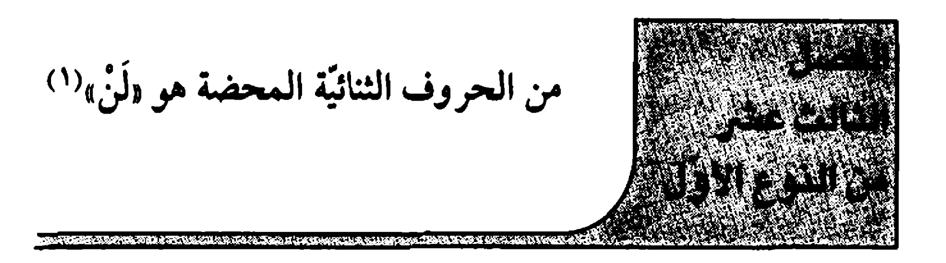
(سادسها) التوبيخ ، نحـو : ﴿ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مـا يَتَذَكَّـرُ فِيهِ مَنْ تَـذَكَّرَ وجاءَكُمُ النَّذِيرُ ﴾[1] .

(فائدة) : إذا دخل حرف الشـرط على « لم » ، نحو : « إن لم تَقُمْ أكرمْكَ » أقرّ معنى الاستقبال في مـدخول « لم » ، لأنّ الشـرط لا يكون إلاّ بالمستقبل ، وبقيت « لَمْ » حينئذ لمجرَّد النفي ، فَبِـ« إنْ » بطل أحد معنييها ، ولو نفى المضي لم يبق لِـ « إنْ » معنى .

قال أبو البقاء : وكلّ أمر يحافظ فيه على معنى اللفظ ، ولو من وجه ، أَوْلى من أمر يلزم منه حذف المعنَيين بالكلّية .

---

(١) فاطر : ٣٧ .



من الحروف الثنائيّة المحضة هو «لَنْ»[1]

وهو من الحروف المحضة البسيطة عند سيبويه ، وقال الخليل : أصله « لا أن » حذفت الهمزة إمّا اعتباطاً ، أو للامتزاج تخفيفاً ، فالتقى ساكنان الألف ونون «أن»، فحذفت الألف لأنّها حرف علّة ، فصارت « لَنْ »[2] . واختلفوا في أنّ نصبها الفعل هل هو بنفسها أم بتقدير « أنْ ».

فقول سيبويه : إنّها ناصبة بنفسها ، وإنّما عملت لاختصاصها بالمضارع ، وكونها مستقلّة ، وعملت النصب لمشابهتها « أنْ » في كونها حرفاً ثنائيّاً ثانيه نون ، وأوّلها حرف مفتوح ، وأنّها تخصّص زمانه بالاستقبال . ومذهب الخليل أنّه لا ينتصب المضارع إلاّ بـ « أنْ » ظاهرة أو مقدّرة ، فإذا نصب ما بعدها كان بـ « أنْ » مقدّرة.

قال سيبويه : لو نصب بتقدير « أنْ » لامتنع تقديم معمول فعلها عليها لكونه من الصّلة ، ولا يتقدّم شيء من الصّلة على الموصول ، وقد جاء عنهم مقدّماً ، نحو : « زيداً لَنْ أضربَ » فدلّ على أنّ النصب ليس بـ « أنْ ».

قال التبريزي : ولا يلزم ذلك لجواز تغيّر الأمر بالتركيب إذ الغالب على المركّبات التغيّر عن حال الإفراد . قلت : هذا إذا ثبت التركيب ، فإنّه خلاف الأصل ودعواه بدون دليل ، فلا تقبل ، على أنّ علي بن سليمان[3] منع تقدّم

---

(١) راجع مبحث « لَنْ » في الجنى الداني ص ٢٧٠ ـ ٢٧٢ ؛ وحروف المعاني ص ٨ ؛ ورصف المباني ص ٢٨٠ ـ ٢٨١ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٠١ ـ ٤٠٢ .

(٢) راجع سيبويه : الكتاب . ج ٣ ، ص ٥ .

(٣) هو أبو المحاسن علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر (. . . ـ =

معمول الفعل المنصوب بها ، لا لكونه من الصِّلة ، بل لأنّها تضعف عوامل الأفعال عن عوامل الأسماء ، وقد أشير إلى ضعفها ، ومعناها نفي الاستقبال ، فقولك : « لَنْ أضربَ » معناه نفي الضرب عنك في المستقبل ، وقد يُفهم منها طول النفي ، وقال الزمخشري : هي للنفي على التأبيد.

وقال والدي ، رحمه الله : وكأنّما ادّعى ذلك ليبني عليه أصل مذهب المعتزلة في قوله تعالى : ﴿ لَنْ تراني ﴾[1] على انتفاء رؤية الله تعالى على التأبيد ، وقد شنّع عليه صاحب التسهيل وجماعة، وأبطلوا دعواه بقوله تعالى : ﴿ ولا يتمنّونَه أبداً ﴾[2] إذ المراد نفيه في دار الدنيا ، لأنّها نزلت في حقّ اليهود ، فهم لا يتمنّونه ههنا دون الآخرة ، لقوله تعالى : ﴿ لِيَقْضِ عَلَينا رَبُّك ﴾[3] فدلّ هذا على أنّها ليست للتأبيد ، بل للتأكيد لأنّها آكد في النفي من « لا » ، لقوله تعالى في مجرّد النفي ﴿ لا أَبْـرَحُ حتى أَبْلُغَ مَجْمَعَ البَحْرَيْنِ ﴾[4] وفي المبالغة والتأكيد : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حتى يأذَنَ لي أبي ﴾[5] . وتحقيق هذا الموضع ، وذكر أدلّة الفريقين ، وبيان صحّة مذهب أهل السنّة أزيد من هذا موكول إلى علم الكلام ، رزقنا الله وسائر المسلمين بمحمّد عليه السلام التلذّذ بمشاهدة سبحات جماله في دار السلام .

= ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م) نحويّ من العلماء من أهل بغداد . أقام بمصر ، وخرج إلى حلب ، وتوفّي ببغداد . من كتبه « شرح سيبويه » ، و« الأنواء » . (الزركلي : الأعلام ٤/٢٩١) .

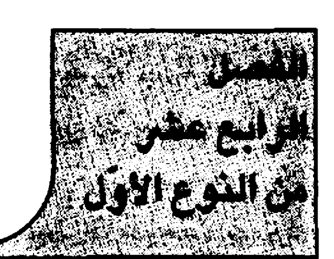
(١) الأعراف : ١٤٣ .

(٢) الجمعة : ٧ .

(٣) الزخرف : ٧٧ .

(٤) الكهف : ٦٠ .

(٥) يوسف : ٨٠ .



من الحروف الثنائيَّة المحضة
هو كلمة «لَوْ» [1]

وهي من الحروف الهاملة لدخولها القبيلين : الأسماء والأفعال ، ولها ثلاثة مواقع :

(**الموقع الأوَّل**) : أن تكون امتناعيَّة ، أي : دالَّة على امتناع شيء لامتناع آخر ، وهذه هي المعدودة في أحرف الشرط ، ولا تقع إلَّا صَدْراً .

قال ابن الحاجب في شرح المفصَّل : وكلّ ما يدلّ على الإنشاء فله رتبة التقدّم ولم يستثنِ من ذلك إلَّا نحو : « زيداً أكرمْ » «وزيداً لتضرِبْ » و « بكراً لا تَضْربْ » . أمّا الأوَّل فإمّا لكثرته في الكلام جعلوا له في التقديم والتأخير سعةً ليست لغيره ، وإمّا لتجرّده عن حرف الإنشاء . قلت : فلا يصحّ الإطلاق حينئذ ، وأمّا الثاني ، فلقلّته ، أو لكونه محمولاً على الأوَّل لاشتراكهما في أصل المعنى . وأمّا الثالث فمحمول على الأمر ، لأنَّهما أخوان في الكثرة والطلب ، وأمّا قولهم : « أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدارَ » ، فالكوفيّون على أنّه هو الجزاء قُدِّم اتساعاً ، والبصريّون على أنّه جملة مستقلّة دلّت على الجزاء ، وإلاّ لزمها دخول الفاء كما لو تأخّرت . ولا تستعمل « لو » الشرطيّة إلَّا في الماضي عند الأكثرين ، وخالفهم الفرّاء لاستعمالها في المضارع ، كقوله ، عليه السلام : « اطلبوا العِلْمَ وَلَوْ بِالصِّين»[2] وقوله،عليه السلام : « فإنِّي أُباهي بِكُمُ الأُمَمَ وَلَوْ بالسقط » لكن مثل هذا قليل ، وإذا دخلت على المستقبل ، فزعم قوم أنَّ الجزم بها لغة مطّردة ، وقيل : إنّها تجزم في الشعر ، قاله ابن

---

(١) راجع مبحث « لَوْ » في الجنى الداني ص ٢٧٢ - ٢٩٠ ؛ وحروف المعاني ص ٣ ؛ ورصف المباني ص ٢٨٩ - ٢٩٢ ؛ ومغني اللبيب ٢٨٣/١ - ٣٠١ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٠٩ - ٤١٤ .

(٢) ضعيف الجامع الصغير وزياداته ص ١٢٩ الحديث رقم ٩٠٦ .

الشَّجري[1] ، ولكونها للشرط لا يليها إلاَّ فعل ، أو معموله ، ولذلك فُتحت « أنَّ » حين وقعت بعدها ، لكونها فاعلة للمحذوف . قيل ولا يليها معمول فعل إلاَّ في نادر من الكلام ، كقول الشاعر [من الطويل] :

أخِـلاَّيَ لَـوْ غَيْـرُ الحِمَـامِ أصـابَكُـمْ
عَتَبْتُمْ ولكِنْ مـا عَلَى المـوتِ مَعْتَـبُ[2]

وقوله في المثل « لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني »[3] ، والتزموا أن يكـون خبر « أنّ » المفتوحة بعدها فعلاً صريحاً ليكون كالعوض عن المحذوف ، فيقال : « لو أنّك انطلقتَ » ، ولا يجيزون : منطلق ، فلو كان جامداً ولا يمكن فعلاً ، كقوله تعالى : ﴿ ولَوْ أنَّ ما في الأَرضِ من شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ ﴾[4] لكان الاقتصار عليه واجباً لعدم فعل بمعنى هذا ، هذا هو المشهور.

---

(١) هو هبة الله بن علي بن محمد الحسني (٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م ـ ٥٤٢ هـ / ١١٤٨ م) من أئمـة العلم باللغـة والأدب وأحوال العـرب . مولـده ووفاتـه ببغـداد . من كتبه « الأمالي » ، و« الحماسة » ، و« شرح اللمـع لابن جني » . (الزركلي : الأعـلام ٧٤/٨) .

(٢) في الطبعتين « مرّ » بدلاً من « غير » ، و« الشيب » بدلاً من « المـوت » . والبيت للغطمّش الضَّبِّيّ في شرح التصريح ٢٥٨/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٦٥/٤ ؛ ولسان العرب (عتب) ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالـك ٢٢٩/٤ ؛ والجنى الداني ص ٢٧٩ . وأخِلاّي جمع الخليل وهو الصديق . والحِمام : الموت . والشاهد فيه قوله : « لو غير الحمام » حيث ولي « لو » الشّرطيّة الاسم المرفوع ، وهو عند جمهرة النحاة فاعل بفعل محذوف يفسّره ما بعده .

(٣) جمهرة الأمثال ١٩٣/٢ ؛ وزهر الأكم ٧٧/١ ؛ والعقد الفريد ١٢٩/٣ ؛ وفصل المقال ص ٣٨١ ؛ واللسان (لطم) ؛ ومجمع الأمثال ١٧٤/٢ ؛ والمستقصى ٢٩٧/٢ . والمعنى : لو لطمتني حرّة ، فجُعل السِّوار علامةً للحرّيّة ، لأنّ العرب قلّما تُلبِس الإماءَ السِّوار . يقول : لو لطمتني حرّة ذات حليّ لاحتملتُ ، ولكن لطمتني أَمَة عاطـل . وأصله أنّ امرأةً شريفة مُنِيَتْ بذلك ، وقيل : أصله أنّ امرأةً لطمت رجلاً ، فنظر إليها ، فإذا هي رثّة الهيئة عاطل ، فقال هذا القول . يضرب لكريم يلطمه دنيّ ، فلا يقدر على احتمال ظلمه .

(٤) لقمان : ٢٧ .

وقال السِّيرافي في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾[1] مذهب سيبويه أنَّ « أنَّ » ومعموليها في موضع رفع على الابتداء ، ولا تحتاج إلى خبر . وقيل : مذهب سيبويه والبصريِّين أنَّ الخبر محذوف ، ومذهب الكوفيِّين أنه يجوز وقوع الجملة الاسميَّة بعد « لو » ، كقول الشاعر [من الرمل] :

لَوْ بِغَيْرِ الماءِ حَلْقي يَشْرَقُ   كُنْتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعْتِصاري[2]

وتابعهم عليه بعض البصريِّين ، وأمّا الباقون فإنّهم يؤوِّلون جميع ما ورد من ذلك ، ويلتزمون بعدها الفعل . إذا تقرّر هذا ، فاعلمْ أنّ لِـ « لَوْ » هذه مع شرطها وجزائها أربعة أحوال :

(أحدها) أن يقترن حرف النفي بهما معاً ، نحو : « لَوْ لَمْ تسألْني لم أُعْطِك » ، ومعناه حصول الشيء ، وهو الجزاء لحصول غيره ، وهو الشرط لأنّها لمّا أفادت النفي لكونها للامتناع ، كان دخول حرف النفي نفياً لذلك الامتناع الحاصل منها ، ونفي النفي إثبات .

(وثانيها) أن يقترن حرف النفي بالشّرط دون الجزاء ، نحو : « لو لَمْ تَسْتَنْكِفْ لأَفَدْتُك » ، ومعناه عند القوم امتناع الجزاء لحصول الشرط ، لأنّه لمّا دخل عليه حرف النفي سلب عنه الامتناع ، فكان حاصلاً .

---

(١) الحجرات : ٥ .

(٢) البيت لعديّ بن زيد في ديوانه ص٩٣ ؛ وخزانة الأدب ٣/٥٩٤ ؛ والدرر ٢/٨١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٤/٤٥٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٥٨ ؛ ولسان العرب (عصر) و (غصص) و (شرق) ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٠ ؛ وخزانة الأدب ٤/٤٦٠ ، ٥٢٤ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٥٩ ؛ والكتاب ٣/١٢١ ؛ ومغني اللبيب ١/٢٩٧ ؛ والهمع ٢/٦٦ . ويروى « شرِقٌ » بدلاً من « يشرق » . والاعتصار : شرب الماء قليلاً قليلاً لتزول الغصّة . والشاهد فيه قوله : « لو بغيرِ الماء حَلْقِي شرِق » حيث أتت بعد « لو » جملة اسميّة . وتأوّل ابن خروف البيت على إضمار « كان » الشّأنيّة . وتأوّله الفارسيّ على أنّ « حلقي » فاعل لفعل مقدّر ، يفسّره « يشرق » ، أو « شرِقٌ » ، على الرواية الثانية . وجملة « يشرق » أو « شرق » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو .

(وثالثها) عكس هذا ، وهو أن يقترن حرف النفي بالجزاء دون الشرط ، نحو : « لو شَتَمْتَني لم أُكرمك » ، ومعناه حصول الجزاء لامتناع الشرط .

(ورابعها) عكس الأوّل ، وهو أن يتجرّد الشرط والجزاء عن حرف النفي ، نحو : « لو سألْتَني لأَعْطيْتُك » وهذه هي الدالَّة على امتناع الشيء لامتناع آخر . واختلفت آراء العلماء في « لو » هذه هل هي لامتناع الثاني لامتناع الأوّل ، أم عكسه ، فذهب الجمهور إلى أنّها لامتناع الثاني لامتناع الأوّل ، وخالفهم ابن الحاجب وتابعه عليه الاسفرائيني وأكثر المتأخِّرين ، وقال : بل هي لامتناع الأوّل لامتناع الثاني .

قال : وذلك لأنّ الأوّل سبب ، وانتفاؤه يستلزم انتفاء كلّ مسبّب دون العكس لجواز كونه أعمّ من السبب ، ولذلك استدلّ في قوله تعالى : ﴿ لو كانَ فيهما آلِهَةٌ إلاّ اللّهُ لفَسدَتا ﴾[1] بامتناع « الفساد » على امتناع تعدّد الآلهة .

قال الرضيّ : وفيه نظر ، لأنّ الشرط عندهم ملزوم ، والجزاء لازمه سواء كان الشرط سبباً كما في قولك : « لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً » ، أو شرطاً ، كما في قولك : « لو كان لي مالٌ لحججتُ » ، أوْ لا شرطاً ولا سبباً ، كقولك : « لو كان زيدٌ أبي لكنتُ ابنَه » ، و « لو كان النهارُ موجوداً لكانتِ الشمسُ طالعةً » ، والصحيح أن يُقال كما قال المصنِّف : هي موضوعة لامتناع الأوّل لامتناع الثاني ، لكن لا للعلّة التي ذكرها ، بل لأنّ « لو » موضوعة ليكون جزاؤها مقدّر الوجود في الماضي ، والمقدَّر وجوده في الماضي يكون ممتنعاً فيه ، فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لأجل امتناع لازمه ، أي الجزاء ، لأنّ الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه ، هذا نصّه ، والصحيح ما عليه الجمهور ، وبه قال والدي ، رحمه الله تعالى ، وبعض المتأخّرين ، ويشهد بصحّته الأمثال والأبيات والآيات ، كقولهم : « لو أكرمتَني لازمْتُك » فإنّ الملازمة ممتنعة لامتناع الإكرام ، وقولهم : « لو أحسنتَ إليّ لمدحتُك » ، فإنّ المدح ممتنع لامتناع الإحسان .

---

(١) الأنبياء : ٢٢ .

وقول الحماسي [من المتقارب] :

ولــو طــارَ ذو حــافــرٍ قَــبْــلَهــا لــطارَتْ ولــكــنَّــهُ لــمْ يَــطِرِ[1]

فانّ عدم طيران المكنّى عنه لامتناع طيران ذي الحافر ، وقوله تعالى : ﴿ فلو شاءَ لَهَداكُمْ أجْمَعين ﴾[2] فإنّ الهداية ممتنعة لامتناع المشيئة ، وهكذا لو تأمّلتَ قاطبة ما ورد من هذا النحو لوجدت امتناع الثاني لامتناع الأوّل فيه ، وإن كان امتناع الثاني يدلّ على امتناع الأوّل والعلم به يستلزم العلم به ، إذ ليس ذلك ملحوظاً . ولقد أجاد بعض المتأخّرين ، أدام الله فضائله ، في بيان منشأ غلطهم ، وهو أنّهم بعدم التأمّل اعتقدوا أنّ مراد القوم من قولهم : « لو » لامتناع الثاني لامتناع الأوّل في الدلالة والعلّيّة ، فأوردوا عليه أنّ انتفاء السبب ، أو اللازم لا يستلزم انتفاء المسبَّب أو الملزوم ، واعتقدوا عكس معتقدهم ، وليس مرادهم ذلك ، وإنّما مرادهم أنّها للدلالة على أنّ انتفاء الثاني في الخارج ، إنّما هو بانتفاء الأوّل ، ويؤيّده قولهم : إنّ « لولا » لامتناع الثاني لوجود الأوّل ، نحو « لولا عليّ لهلَكَ عُمَر » ، معناه أنّ وجود عليّ سبب لعدم هلاك عمر لا إنّ وجوده دليل على أنّ عمر لم يهلك ، وما زعمه الرضيّ من أنّ « لو » موضوعة للدلالة على تقدير وجود الجزاء في الماضي ، وما هو مقدّر الوجود ممتنع الوجود، فيمتنع الشرط لامتناعه، فمن الصواب بمعزل لأنّ من البيِّن أنّ « لو » ليست موضوعة لمجرّد الدلالة على تقدير وجود الجزاء في الماضي فقط ، بل للدلالة على تقدير وجوده فيه بسبب تقدير وجود الشرط فيه ، وحينئذ يثبت ما ادّعيناه من أنّها لامتناع الثاني لامتناع الأوّل .

وقوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهةٌ ﴾[3] الآية، وإن أيّد مختارهم، لكن اختيار ما ينتقص بمثال أولى من اعتقاد ما لا يصحّ إلاّ في مثال واحد ، فتبيّن ممّا قرّرناه أنّ الحقّ ما ذهب إليه الجمهور ، والحقّ أحقّ أن يتبع .

(تنبيه) : لا بدّ لـ « لَوْ » من جواب ، وتجاب باللام ، نحو : « لو جئتني

---

(١) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها . والشاهد فيه امتناع جواب الشرط لامتناع فعله .

(٢) الأنعام : ١٤٩ . (٣) الأنبياء : ٢٢ .

لأَكْرَمْتُكَ » ، وهذه اللام قد تدخل على الاسم ، كقوله تعالى : ﴿ ولو أَنَّهُمْ آمَنُوا واتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ ﴾[1].

وعلى الفعل الماضي ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فيهِمْ خَيْراً لأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتولَّوا وَهُمْ مُعْرِضُون ﴾[2] وأمّا الفعل الذي يلي « لو » ، فلا بدّ وأنْ يكون بلفظ الماضي ، والجواب منفيّ بـ « ما » ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ سَمِعوا ما استجابوا ﴾[3] أو مثبت بلام ، نحو : « لو حضَرْتَ لأكرمتُكَ » ، وقلَّ حذف اللام منه ، نحو : « لو شئتُ أهلَكْتُهُمْ » وقلَّ دخولها على « ما » النافية ، نحو قوله [من البسيط] :

لَوْ أنَّ بالعِلْمِ تُعْطَى ما تَعِيشُ بِهِ
لما ظَفِرْتَ مِنَ الدُّنْيا بِمَقْصُودِ[4]

وقد تكون لام الجواب مقدَّمة على الجواب أو مؤخَّرة عنه ، نحو : « لو جئْتَني إذنْ لأَكْرَمْتُك » أو « لإذَنْ أكرمْتُكَ » ، وقد يُحذف الجواب للتهويل ، كقوله تعالى : ﴿ ولو تَرَى إذْ وُقِفُوا على النَّارِ ﴾[5] أي : لرأيتَ شيئاً عظيماً ، وكقوله تعالى : ﴿ ولو أنَّ قرآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجبالُ أو قُطِّعتْ بِهِ الأَرْضُ أو كُلِّمَ بِهِ الموتى ﴾[6] أي : لكان هذا القرآن كذلك.

(الموقع الثاني) أن تأتي لمجرّد الشرط دون ملاحظة الامتناع ، فتكون بمعنى « إنْ » ، وتنقل معنى الفعل إلى الاستقبال ، كقوله تعالى : ﴿ وَلأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ ولو أعْجَبَتْكُمْ ﴾[7] أي : وإن تعجبكم ، وقول الشاعر [من الكامل] :

---

(١) البقرة : ١٠٣ .

(٢) الأنفال : ٢٣ .

(٣) فاطر : ١٤ .

(٤) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها . والشاهد فيه قوله : « لما ظفرتَ » حيث جاءت اللام مقترنة بـ « ما » في جواب « لو » .

(٥) الأنعام : ٢٧ . (٦) الرعد : ٣١ . (٧) البقرة : ٢٢١ .

لا يُلْفِكَ الراجيكَ إلاّ مُظْهِراً ... خُلُقَ الكِرامِ وَلَوْ تكونُ عَديما[1]

أي : وإنْ . . .

(**الموقع الثالث**) أنْ تكون مصدريّة ، وهي التي تؤوَّل هي والجملة التي بعدها بالمصدر ، وعلامتها أن يحسن تقديرها بـ « أنْ » كقوله تعالى : ﴿ **وَدُّوا لو تُدْهِنُ فَيُدْهِنُون** ﴾[2] ، ولا توصل إلاّ بفعل متصرّف إمّا ماضٍ أو مضارع .

وقال بعضهم : هي هنا حرف تمنّ بمعنى « ليت » ، واختاره ابن الخبّاز والزمخشري فكأنّه قال : «ليت كذا» ، أي تمنّوا إدهانَك ، واختاره أبو علي أيضاً ، وجوّز نصب الفعل بعد الفاء الداخلة على جواب « لو » كما ينصب ما يقع بعد الفاء في جواب « ليت » كما ورد في الشاذّ : « فيدهنوا » .

قال صاحب التسهيل : وهذا كلام محمول على المعنى كما حمل قوله تعالى : ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوا أنّ اللّهَ الذي خَلَقَ السماواتِ والأرْضَ قادِرٌ على أنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ** ﴾[3] أي : أوليس الذي خلق ، وأنكر أن تكون للتمنّي ، إذْ لو كانت له لم يجمعوا بينها وبين فعل تمنٍّ وهو ودّوا ، كما لم يجمعوا بينه وبين « ليت » ، ولكنّهم فهموا منها معنى «ليت» ، فنصبوا جوابها مقروناً بالفاء كجواب « ليت » . قلتُ : فيه نظر إذ ليس مرادهم من أنّها للتمنّي أنّها يفهم منها معنى « ليت » ، فهو إقرار بما أنكره ، والجواب أن يقال : إنّهم فهموا معنى التمنّي من لفظ الفعل ، فتوهّموا أنّ اللفظ الدالّ على معنى التمنّي هو لفظ « لو » ، فزعموا لذلك أنّ « لو » للتمنّي وليس كما زعموه .

---

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٥ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٥٦ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٤/٤٦٩ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٤٦ ؛ ومغني اللبيب ١/٢٨٩ . ويروى « الراجوك » بدلاً من « الراجيك » . ويلفك : يجدك . والعديم : المعدم الذي لا يملك شيئاً . والشاهد فيه قوله : « ولو تكون عديما » حيث جاءت « لو » لمجرّد الشرط دون ملاحظة الامتناع .

(٢) القلم : ٩ .

(٣) الإسراء : ٩٩ .

الفصل الخامس عشر من النوع الأوّل

وهو نوع الحروف الثنائيّة المحضة

حرف «مِنْ» (١)

ولا تقع إلّا حرفاً ، وميمه مكسورة ، ويجوز ضمّها في القَسَم خاصَّة ، وقيل : المضمومة هي المختصرة من كلمة « ايمن » المقسم بها[٢] ، وضُعِّف بأنّه لو كان منه لما عدّ من جملة الحروف، كما لم يعدّوا « ايم »[٣] حرفاً ، وقيل : لو كان منه لوجب إعرابه لكونه اسماً ، وأجيب بأنّه تضمّن معنى حرف القسم فبُني ، أو لأنّه لمّا صار على حرفين أشبه الحرف الثنائيّ، فبُني، وفيه نظر ، لأنّه بالحذف شابهه لا بالوضع كـ « ما » و « منْ » ، فيكون كـ « أب » و « يد » وذلك لا يقتضي البناء .

وقال الفرّاء : أصلها : منا بالألف ، فحذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، ويعزيه إلى أستاذه الكِسائيّ ، وردّ بأنّ الأصالة تحتاج إلى دليل ، وهذه من المضمومة إذا استعملت في القسم اختصت بالربّ مضافاً ، أو مفرداً ، وشذّ دخولها على اسم الله تعالى ، فتقول : « مُنِ الربِّ وَمُن ربّي ، وشذّ قولك : « مُنَ الله » ، فهي بعكس التاء القسميّة لاختصاصها باسم الله تعالى وشذوذ دخولها على « الربّ » في نحو : « تَرَبِّ الكَعْبَة » إلّا أنّ التاء تدخل على غير « الربّ » أيضاً شذوذاً ، كقولهم : « تالرحمنِ وَتَحْياتِك » ، بخلاف « مِنْ » . واعلمْ أنّ بعضهم قد عدّها من الحروف المشتركة بين الكلمات الثلاثة ، فجعلها اسماً بعضاً من أحرف « ايمن » وفعلاً أمراً من « مانَ يمين » أي : كذب ، وقد بيّنا في

---

(١) راجع مبحث « مِنْ » في الأزهيّة ص ٢٢٤ ـ ٢٣٠ ؛ والجنى الداني ص ٣٢١ ـ ٣٤١ ؛ وحروف المعاني ص ٥٠ ـ ٥٣ ؛ ورصف المباني ص ٣٢٢ ـ ٣٢٧ ؛ ومغني اللبيب ١/٣٥٣ ـ ٣٦٣ ؛ وموسوعة الحروف في اللغة العربيّة ص ٤٦٦ ـ ٤٧٠ .

(٢) «ايمن» كلمة تُستخدم في القَسَم. يقال: «وايمن الله لأفعلُ كذا»، وهمزتها همزة وصل.

(٣) «ايم» كلمة تستخدم في القَسَم ، يقال : «وايمُ الله لأفعلُ كذا» ، وهمزتها همزة وصل .

صدر الباب الأوّل أنّ الاشتراك إنّما يعتدّ به إذا كان بالوضع ، أمّا الحاصل بالاتّفاق بحذف أو غيره ، فإنّه لا يكون معتبر العروض المشاركة حينئذ ، وقد نبّهنا عليه مراراً ، واعلمْ أنّ « مِنْ » هذه من حروف الجرّ ، وإنّما عملت ، وكان عملها جرّاً ، لما بيّنّاه في فصل الباء ، وليعلم أنّها قد وردت لعدّة معانٍ .

وذكر القدماء أنّ معانيها ثلاثة : ابتداء الغاية ، والتبيين ، والتبعيض ، وجاءت مزيدة في غيرهنّ .

قال المبرّد : والأصل في الثلاثة الابتدائيّة ، والبواقي مفرّعة عليها ، ويمكن ردّها إليها .

وقال بعضهم : إنّ الأصل التبعيض، وآخر : إنّ الأصل التبيين، وأمّا المتأخّرون فقد ذكروا لها مواضع متعدّدة أكثر من ذلك ، والأَوْلى أن نذكرها مفصّلة لتكمل الفائدة ، وينضبط عددها غير المزيد في أحد عشر مورداً .

(الأوّل) وهو أشهر معانيها ابتداء غاية فعل الفاعل في المكان بإجماع النحاة سواء قصد معه الانتهاء ، كقوله تعالى : ﴿ **مِنَ المسجِدِ الحرامِ إلى المسجِدِ الأقصى** ﴾[1] أو لا ، نحو « أخذتُهُ من الصّندوقِ » ، واختلفوا في أنّها هل تقع الغاية في الزمان، فأجازه الكوفيّون وذكروا لها شواهد ، منها قوله تعالى : ﴿ **لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التَّقْوى مِنْ أوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أنْ تَقُومَ فِيه** ﴾[2] ، وقول النبيّ ﷺ ، وقد دخل على فاطمة[3] رضي الله عنها فقدّمت له طعاماً ، فأكل منه ، وقال : هذا أوّل طعامٍ أكله أبوكِ من ثلاثة أيام[4] . وقول الشاعر [من الكامل] :

---

(١) الإسراء : ١ .

(٢) التوبة : ١٠٨ .

(٣) هي فاطمة بنت الرسول ﷺ (١٨ ق هـ/ ٦٠٥م ـ ١١هـ/ ٦٣٢م) تزوّجها أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، في الثامنة عشرة من عمرها ، وولدت له الحسن والحسين وأمّ كلثوم وزينب . وعاشت بعد أبيها ستّة أشهر ، وهي أوّل من جُعل لها النعش في الإسلام . (الزركلي ، الأعلام ٥/ ١٣٢) .

(٤) صحيح البخاري ، كتاب اللباس ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ .

[لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّـةِ الحِـجْـرِ] أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ[1]

وقول الآخر [من الطويل] :

تُخُيِّـرْنَ مِنْ أَزْمـانِ يَـوْمِ حَلِيمَـةٍ إلى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَجارِبِ[2]

وتأوّله البصريّون ، وكثر مجيئه كذلك ، فلا حاجة إلى التأويل المخالف للأصل .

وأمّا قولهم : « رأيْتُ الهلالَ مِنْ خللِ السَّحابِ » .

فقيل : إنّ « مِن » هنا لابتداء الغاية في المكان من المفعول ، فعلى هذا « من » قد تكون لابتداء الغايـة عن الفاعـل وحده ، وعن المفعـول وحده ، وعنهما معاً ، وعند سيبويه إنّها هنا لانتهاء الغاية ، وكذلك في قولهم « شَمَمْتُ المِسْكَ من داري مِنَ الطريق » ، وقيل : « من » الأولى في موضع حال من الفـاعل ، والثـانية في مـوضع الحـال من الحال . وقـال والدي في رسـالته

---

(١) البيت لزهير بن أبي سُلمى في ديوانه ص ٨٦ ؛ والأزهيّـة ص ٢٨٣ ؛ والإنصاف في مسـائل الخـلاف ١/٣٧١ ؛ وخـزانـة الأدب ٤/١٢٦ ؛ والـدرر ١/٢٧٧ ؛ وشـرح التصريح على التوضيح ٢/١٧ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٣/٣١٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٥٠ ؛ وشرح المفصل ٤/٩٣ ؛ واللسان (منن) ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٤٨ ؛ ورصف المبـاني ص ٣٢٠ ؛ وشرح المفصـل ٨/١١ ؛ والمغني ١/٣٧٣ ؛ والهمع ١/٢٧٧ . والقنّة : الجبل الصّغير وقيل : الجبل السهل المستوي المنبسط على الأرض ، وقيل : هو الجبل المتفرد المستطيل في السماء . والحِجْر : اسم موضع . وأقْويْن : خَلَوْنَ . والحجج : جمع الحِجّة ، وهي السنة . والشاهد فيه قوله : « مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ » حيث جاءت « مِنْ » تفيد ابتداء غاية فعل الفاعل في الزمان .

(٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٨ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٣/٢٧٠ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٣١ ؛ واللسان (جرب) و (حلم) ؛ ومغني اللبيب ١/٣٥٣ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٢ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٨ . تُخُيِّرْن : وقع الاختيار عليهن ، ونون الإناث تعود إلى السيوف المذكورة في بيت سابق على البيت المستشهد به . ويوم حليمة هو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر ، ملك الحِيرة ، بعرب العراق إلى الحارث الغسّانيّ ، وهو يوم من أيّام العرب المشهورة ، وفيه قيل المثل : « ما يوم حليمة بسرّ » . والشاهد فيه قوله : « من أزمان » حيث جاءت « من » تفيد ابتداء غاية فعل الفاعل في الزمان .

للاستعاذة : ولو جعلناها في هذا المثال بمعنى « عن » لكان أَوْلى وعندي أنّ الأولى لابتداء غاية فعل الفاعل ، والثانية لانتهاء غاية فعل المفعول . وقد تدخل « مِنْ » ما يناسب المكان والزمان ، كقولك : « قرأت مِنْ أوَّلِ البقرة إلى آخر الأعراف » و« أعطيتُ من درهمٍ إلى دينارٍ » .

(الثاني) مجيئها للتبعيض ، وهي التي يصحّ تقدير « بعض » مكانها ، كقوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أموالِهِمْ صَدَقَةً ﴾[1] ، فإنّه يصحّ : خذْ بعض أموالهم ، وقوله تعالى : ﴿لَنْ تَنَالُوا البِرَّ حتى تُنْفِقوا مِمَّا تُحبّون﴾[2] . قرأ عبد الله[3] « حتى تنفقوا بعض ما تحبّون » ، وذلك على وجه التفسير لا انّها قراءة ، ولولا هذا البيان دالاًّ لجاز اعتقاد أنّها لبيان الجنس هنا .

وقال المبرّد وجماعة : هي هنا لابتداء الغاية .

وقال عبد القاهر[4] : لا تنفك المبعٌضة عن معنى الابتداء .

(الثالث) الجنسيّة ، وهي التي يقصد بها بيان أنّ ما قبلها هو ما بعدها ، ويقال هي التي يحسن تقديرها بالذي هو، كقوله تعالى : ﴿فاجْتَنِبوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَان﴾[5] فإنّه يحسن أن يقال: فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان. ومنه قوله تعالى : ﴿ يُحَلَّون فيها من أساوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾[6] وكذا قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ الإنسانَ مِنْ صَلْصالٍ كالفَخّار * وَخَلَقَ الجانَّ من مارجٍ من نارٍ ﴾[7] ، وقد قيل التبعيض معتبر في المبعضة والجنسيّة، فإن كان ما قبلها بعضاً ممّا بعدها لفظاً أو معنى كالمأخوذ والدراهم في قولك : « أخذتُ من الدراهم » ، فهي المبعٌضة ، وإن كان ما بعدها بعضاً ممّا قبلها كالرجس والأوثان فهي الجنسيّة ،

---

(١) التوبة : ١٠٣ .

(٢) آل عمران : ٩٢ .

(٣) هو أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن بشير (١٧٣هـ/ ٧٨٩م - ٢٤٢هـ/ ٨٥٧م) من كبار القرّاء ، لم يكن في عصره أقرأ منه . توفي في دمشق . (الزركلي : الأعلام ٦٥/٤) .

(٤) هو عبد القاهر الجرجاني وقد تقدّمت ترجمته .

(٥) الحج : ٣٠ .　(٦) الكهف : ٣١ .　(٧) الرحمن : ١٤ - ١٥ .

وقد قيل : إنها في مواقعها الثلاث لا تخلو من معنى التبيين والتمييز .

(الرابع) القَسَميَّة وهي الجاعلة ما بعدها مُقْسَماً به ، وجوّزوا ضمّ ميمها فيه خاصَّة ليُعلَمَ منها قَصْد القَسَم ، وقد مرّ ما فيها من الخلاف وبيان ما هو الشّاذّ من استعمالها وما هو القياس .

(الخامس) السببيّة ، ويقولون فيها المعلِّلة ، وهي التي يحسن مكانها لفظة سبب ، كقوله تعالى : ﴿ يجعلون أصابِعَهُم في آذانِهم مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ المَوْتِ﴾[1] ، ومنه قول عائشة رضي الله عنها : « لشغلٌ من رسول الله ﷺ » وقوله [من الطويل] :

وَمُعْتَصِمٍ بالحَيِّ مِنْ خشْيَةِ الـوادي ....[2]

فمعنى « مِنْ » في هذه الأمثلة كلّها السببيّة .

(السادس) البدليّة ، وهي التي يحسن أن يقام مقامها لفظ « عوض » ، كقوله تعالى : ﴿ أَرَضِيتُمْ بالحياةِ الدُّنيا مِنَ الآخِرَةِ ﴾[3] ، أي عوضها ، وقوله تعالى : ﴿ ولو نَشَاءُ لَجَعَلْنَا منكُمْ ملائكة ﴾[4] .

وقول الشاعر [من الرجز] :

جَـارِيَـةٌ[5] لَمْ تَـأْكُـلِ المُـرَقَّـقـا ... وَلَمْ تَـذُقْ مِنَ البُقُـولِ الفُسْتُقـا[6]

وقول الآخر [من الكامل] :

---

(١) البقرة : ١٩ .

(٢) لم أقع على هذا الشاهد في المصادر التي اعتمدتُها ، والشاهد فيه ورود « مِنْ » مفيدةً السببيَّة .

(٣) التوبة : ٣٨ .

(٤) الزخرف : ٦٠ .

(٥) في الطبعتين « جابرة » وهذا تصحيف .

(٦) الرجز لأبي نخيلة في شرح شواهد شروح الألفيّة ٣/٢٧٦ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٣٥ ؛ واللسان (بقل) و (سكف) و (فستق) ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣١١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٠ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٢٤ . والشاهد فيه قوله : « ولم تذقْ من البقولِ الفُسْتُقا » حيث أفادت « مِن » البدليَّة .

أَخَذُوا المَخاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً [ظُلماً ويُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفيلا][1]

أي : عوضه .

(السابع) الفصليّة ، وهي التي تدخل على ثاني المتقابلين لتفصله عن الأوّل ، كقوله تعالى : ﴿ واللَّهُ يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِحِ ﴾[2] ، وكقوله تعالى : ﴿ لِيُمَيِّزَ اللَّهُ الخبيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾[3] .

(الثامن) الاستغراقيّة ، وهي الداخلة على نكرة منفيّة يمكن أن يكون النفي فيها لواحد من ذلك الجنس ، ويمكن أن يكون مستغرقاً لجميع أفراده ، فإذا دخلت « مِنْ » عليها صارت نصّاً في الاستغراق للجميع ، فلذلك سُمِّيت بها ، كقولك : « ما جاءَني رجل » فإنَّه يجوز أن تقول: « بل رجلان وثلاثة»، فإذا قلت: «مِنْ رجلٍ» امتنع الإضراب. وبعض النحاة يجعلها من قسم الزائدة، وهو سَهْو؛ أمّا لو قلت : « ما جاءني من أحد » فإنّ « مِنْ » هنا زائدة بالإجماع لِما في « أحد » من العموم المفقود في « رجل ».

(التاسع) هو أن تفيد التجريد بمعنى أنّها تدخل على اسم تثبّت له صفة مدح أو ذمّ مع إفادة الحصر فيها ، وتجريد الموصوف عن غيرها مبالغة ، نحو : « رأيت من زيد أسداً ومن بكر بحراً » مريداً إثبات الشجاعة والكرم والتجريد ممّا عداهما ، ونحو : « رأيتُ من عَمْرو مسيلمةَ ومن خالدٍ أشعباً »[4] قاصداً

---

(١) البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٤٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ /٧٣٦ ؛ وبلا نسبة في شرح المفصّل ٦/ ٤٤ ؛ والمغني ١/ ٣٥٥ . والمخاض : النوق الحوامل . والفصيل : ولد الناقة بعد أن يفصل عن أمّه . وغُلُبَّة : مصدر غُلُبَ . والأفيل : الفصيل ، وانتصب على الحكاية ، لأنهم يكتبون : « أدّي فلان أفيلا » . والشاهد فيه مجيء « مِنْ » تفيد البدليّة .

(٢) البقرة : ٢٢٠ .

(٣) الأنفال : ٣٧ .

(٤) مسيلمة بن ثمامة بن كبير (. . . ـ ١٢هـ/ ٦٣٣م) أو مسيلمة الكذّاب ، متنبّىء من المعمّرين ، وفي الأمثال : « أكذب من مسيلمة » (الزركلي : الأعلام ٧/ ٢٢٦) . وأشعب هو أشعب بن جبير المعروف بالطامع (. . . ـ ١٥٤هـ/ ٧٧١م) ظريف من =

وصف « عمرو » بالكذب و« خالد » بالطمع لا غير ، بمعنى أنَّ الموصوف منطبع على هذه الصفة فقط لا يتصوّر منه غيرها .

(العاشر) النائبة عن بعض حروف الجرّ المؤدّية معناه ، والذي تنوب عنه من الحروف خمسة أحرف .

(أحدها) « عن » فإنّ « مِنْ » تنوب عنها في تأدية معنى المجاوزة ، نحو : « انفصلت من زيد ونهيت من شتم بكر » ، ومثل في الرسالة[1] : « بعدت منه » ، و« أنفقتْ منه » ، ولم يتبيّن لي فيهما معنى المجاوزة .

(وثانيها) « على » إذا أدّت معنى الاستعلاء ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾[2] .

(وثالثها) « إلى » تنوب « مِنْ » عنها مؤدِّيةً معنى الانتهاء ، نحو : « قربت من زيد » .

(ورابعها) « الباء » إنْ أفادت « مِنْ » معنى الاستعانة ، كقوله تعالى : ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾[3] ، أي : بطرف .

قال صاحب التسهيل : ولو قيل إنّها هنا لابتداء الغاية لكان مقبولاً ، ولكنّه رواه الأخفش عن يونس فكان قولاً .

(وخامسها) « في » حيث أفادت « مِنْ » ما تفيده من الظرفيّة ، كقوله تعالى : ﴿ إذا نُودِيَ للصَّلاة مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ ﴾[4] ، وجعل الكوفيّون « مِنْ » هنا لابتداء غاية الزمان في : ﴿من أوَّل يوم﴾[5] وأنكره الرضيّ ، قال : وأنا لا أدري في الآيتين معنى الابتداء إذ المقصود من معنى الابتداء في «من» أن يكون

= أهل المدينة . كان مولى لعبد الله بن الزبير . تأدّب وروى الحديث ، وكان يجيد الغناء . يضرب المثل بطمعه . (الزركلي : الأعلام ١ /٣٣٢) .

(١) هي رسالة والده للاستعاذة ، وقد تقدّم ذكرها .

(٢) الأنبياء : ٧٧ .

(٣) الشورى : ٤٥ .

(٤) الجمعة : ٩ .

(٥) التوبة : ١٠٨ .

الفعـل المتعدّي بـ « مِن » الابتـدائيَّة شيئـاً ممتدّاً كـالسير والمشي ، ويكـون المجـرور بِـ « مِن » الشيء الذي منـه ابتداء ذلـك الفعل ، أو يكـون الفعـل المعدَّى بها أَصلاً للشيء المبتدأ منه ، نحو : « تبرَّأتُ منْ فلانٍ إلى فلانٍ » ، وكذا « خرجتُ من الدارِ » إذا انفصلتَ منها ، ولـو بأقـلّ من خُطْوة ، وليس التأسيس والنداء حدَّين ممتدّين ، ولا أصلين للمعنى المبتـدأ منه ، بـل هما حـدّان واقعان فيمـا بعـد ، وهـذا معنى في «مِنْ» في الآيتين بمعنى «في» . و « مِنْ » في الظروف كثيراً ما يقع بمعنى « في » ، نحو : « جئتُ مِنْ قبلِ زيد ومنْ بَعْدِهِ » و « منْ بيننا وبينَكَ حجاب » و « كنتُ من قدّامك » . هذا نصّه .

(الحادي عشر) من مواقع « مِنْ » أماكن الزيادة ويجب أن يعلم أنّه متى أفاد دخول الكلمة شيئاً فإنّها لا تدعى زائدة كالتي يمكن كونها استغراقيَّة ، فإنّا أخرجناها من المزيدات ، وقد أنكر الأخفش على مَنْ عدّها في قولهم : « ما جاءني من رجلٍ » من الزوائد.

وقال : إنّها حيث أفادت استغراق النفي لجميـع الأفراد ، ووجـد هذا المعنى عند وجودها ، كانت مفيدة معنى مستجدّاً ، فلا تسمَّى زائدة ، ونحن أثبتناها فيما أفاد معنى من المعاني المستفاد بها ، فلا نقول للكلمة زائدة إلّا حيث لم تؤثّر لا لفظاً ولا معنى . قلت : ولا يخفى صحّة وبطلان ذلك على من له أدنى فطانة ، ولقد كنت قبل حاكماً بأنّها في هذا ونحوه غير زائدة ، فلمّا طالعته ووجدته موافقاً ، شكرت يد الإصابة ، وليعلمْ أنَّ الكوفيِّين جوّزوا زيادة « مِنْ » في الإيجاب ، وتابعهم الأخفش ، واحتجّوا بوجوه ، منها قوله تعالى في آية : ﴿ إنَّ اللّهَ يَغْفِرُ الذُّنوبَ جَميعاً ﴾[1] وفي آية أخرى : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾[2] اذ يلزم منهما كونها في الثانية زائدة ، وإلّا لتناقض حكم الآيتين ، فإنّ الأولى تدلّ على غفران جميع الذنوب بشهادة التأكيد بقوله : « جميعاً » ، وتصدير الجملة الاسميَّة بـ « إنَّ » وذلك يوجب كونها في الثانية مزيدة ، وإلّا تعيّن كونها تبعيضيّة ، فيلزم التناقض .

---

(١) الزمر : ٥٣ .   (٢) إبراهيم : ١٠ .

وقوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنباءِ الرُّسُلِ ما نثبِّتُ بِهِ فؤادَكَ ﴾[1] ، فإنّه يجب أنْ تكون فيها مزيدة ، لأنّ التثبيت إنّما يحصل إذا كان القصص شاملاً بذكر أخبار جميع الرسل، فكأنّه قال: نقصّ عليك أنباء الرسل لتثبيت فؤادك ، فتكون زائدة .

وقوله عليه السلام : « إنّ مِنْ أشدِّ الناس عذاباً يومَ القيامة المصوّرون »[2] ، فإنّها هنا زائدة لعدم تأثيرها، إذ المراد: أشدّ الناس عذاباً، ومنها ما صحَّ من قول العرب : « قد كانَ مِنْ مطرٍ » إذ المراد به : « قَدْ كان مَطَرٌ » ، فهذه الأدلّة مرخّصة لزيادة « مِنْ » في الإيجاب، وهو المطلوب .

وأمّا سيبويه ومن تابعه، فإنّهم يشترطون لجواز زيادة «مِنْ» كون الكلام غير موجب ، والمراد منه أن يكون نفياً بجميع أداته أو نهياً أو استفهاماً بـ « هَلْ » وحدها دون غيرها من أدوات الاستفهام ، ويجيبون عن أدلّة الكوفيّين .

أمّا عن الأوّل فبمنع التناقض بين الآيتين ، وإنّما يلزم أن لو اتّحد المحكوم عليه ، وهو غير متّحد ، لأنّ المحكوم له بغفران بعض الذنوب قوم نوح عليه السلام ، لأنّها وردت في قصّته ، والمحكوم له بغفران جميع الذنوب هم هذه الأمّة المحمّدية رزقنا الله وإيّاهم ذلك بمحمّد وآله وصحبه ، ولا بعد أن يخصّهم الله سبحانه بغفران جميع الذنوب إمّا ابتداءً أو بشفاعته صلّى الله عليه وسلّم . ولو سُلِّم أنّ الغفران يكون بالنسبة إلى أمّة واحدة لا يلزم عليه التناقض أيضاً لجواز أن يكون غفران الجميع لبعض الأمّة ، وغفران البعض لبعضها الآخر ، أو يغفر كلّ الذنوب التي من حقوق الله ، وبعضها لمن عليه شيء من حقوق البشر ، لأنّ حقوق الله تعالى مبنيَّة على المساهلة ، وحقوق العباد على المضايقة .

وأمّا عن الثاني فبِأنْ يقال : لا نسلِّم أنّ التثبيت يستلزم ذكر أخبار جميع

---

(١) هود : ١٢٠ .

(٢) ورد الحديث في صحيح البخاري كتاب اللباس ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ؛ وصحيح مسلم ، كتاب اللباس ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ .

الرسل ، بل يكفي فيه ذكر بعضها لأنّ الله تعالى لم يذكر قصص جميعهم بدليل قوله تعالى : ﴿ منهُمْ مَنْ قَصَصْنا عليك ومنهُمْ مَنْ لم نَقْصُصْ عليك ﴾[1] ، فيكون معنى الآية : وكلاًّ نقصّ عليك بعض أنباء الرسل ، فلا تكون زائدة ، ويكون المعنى مطابقاً للآية ، ولا يلزم تنافي المدلولَين.

وأمّا عن الثالث ، فبِأنّ رفع « المصوّرين » ونصبها لا دلالة فيه على الزيادة وعدمها ، فإنّ حروف الجرّ تعمل عملها زائدة ، ألا ترى كيف يقال : « ما جاءني مِنْ أَحَدٍ » فيجرّ « أحد » بـ « من » الزائدة كما تجرّ « البصرة » بغير الزائدة في قولك : « خرجتُ من البصرةِ » وإنّما يوجّه الحديث بأنّه قد حذف منه ضمير الشأن شذوذاً تقديره : « إنّه من أشدّ الناس عذاباً » ، وقد جاء مثله كثيراً.

وأمّا الرابع ، فيمنع أنّ اسم «كان» التامّة هو : « من مطر » ، وإنّما اسمها محذوف ، و « مِنْ » ومجرورها صفة له تقديره : « قد كان شيء من مطر » وسهل حذف اسم « كان » كونه في الأصل مبتدأ ، وحذفه شائع كثيراً ، وأنّ المحذوف فاعل « كان » تقديره : « قد كان كائن من مطر» ، وجاز حذفه لتقدّم « كان » الدالّة عليه ، فتكون « مِنْ » فيه لبيان الجنس لا زائدة ، ومِثْل « قَدْ كان مِنْ مَطَرٍ » في كلامهم : « قد كانَ من حَديثٍ » ، فَخُذْ عَنّي إيراداً وجواباً وتقديراً ، ويجوز أيضاً أن يقع جواباً لسؤال سائل سأل : هل كان مِنْ مطر ؟ فقال : قد كان من مطر لجواب الاستفهام ليتطابقا ، فيكون الكلام غير موجب ، وحينئذ لا مانع من الزيادة.

وزعم صاحب التسهيل أنّ « مِنْ » في قوله تعالى :﴿ للّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ ﴾[2] زائدة ، والأكثرون على أنّها لابتداء الغاية كما في قولك : « جئتُ من قَبْلِ زَيْدٍ » ونحوه ، وقد مرّ ، وبعضهم على أنّها بمعنى « في » كما زعموا . والوجه عندي الأوّل لأنّ المعنى عليه ، ثم إنّ الجماعة الذين جوّزوا

---

(١) غافر : ٧٨ .

(٢) الروم : ٤ .

زيادتها في الواجب أكثرهم اشترط في مجرورها أن يكون نكرة ، وبعضهم عمّم ، فجوّز الدخول على المعارف أيضاً.

وأمّا سيبويه، فلا يُجوِّز زيادتها إلاّ في غير الموجب ، وقيل : قال سيبويه إنّ الحرف وُضع للاختصار عن ذكر الفعل ، فيجب أن لا يحكم بزيادته إلاّ في موضعٍ يُطلب فيه التأكيد ، وذلك لا يصحّ إلا في غير الواجب بدليل امتناع : « ماتَ من رجل » ، وقد مَرَّ أنّ المراد من غير الواجب النفي والنهي والاستفهام بـ « هَلْ » وحدها، وأنّ النفي يكون مع جميع أدواته ، وهي : « لَمْ » ، و « لَمّا » ، و « لَنْ » ، و « ما » ، و « لا » ، و « إنْ » ، وكذلك قلنا إذا كانت بمعنى « ما » و « ليس » . وقد اشترطوا في المنفيّ بأحد هذه الأدوات تنكير مجرور « مِنْ » ، نحو: « ما جاءني مِنْ أَحَدٍ » ، فتدخل في كلها على فاعل أفعالها المنفيَّة ، وعلى المنفيّ من اسم « كان » ، وعلى الأوّل من مفعولي ظنّ ، وعلى الأوّل والثاني من مفاعيل « أعلمت » ، وعلى مفعولَي « أعطيت » وعلى المفعول الذي لم يسمَّ فاعله . وتزاد في المبتدأ النكرة . وصحّ كونها نكرة بتخصيصها حينئذ بالنفي ، والاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ وما مِنْ إلهٍ إلاّ اللَّهُ ﴾[1] وقولك : « هَلْ فيها مِنْ أَحَدٍ » ، وقوله تعالى : ﴿ ما جاءنا مِنْ بَشِيرٍ ولا نَذِيرٍ ﴾[2]، ونحو: ﴿هلْ يَراكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾[3] لزيادتها في الفاعل، و «ما رَأيتُ مِنْ بَشَرٍ » ، و « هلْ رأيتَ من إنسان » في المفعول ، وعليه القياس ، وأمّا في النهي، فلا تزاد إلاّ في الفاعل والمفعول، نحو : « لا يقمْ من أحَدٍ » ، و « لا تضربْ مِنْ أَحَد » ، وكذلك فيما لم يَسَمَّ فاعله ، نحو : « لا يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ » .

(خاتمة) تشتمل على مسائل :

(الأولى) إنّما بُنيت لكونها حرفاً لا سيَّما وقد وُضعت على حرفين ، وعلى السكون لكونه الأصل ، فإذا لاقاها ساكن كُسرت جرياً على التقاء

---

(١) ص : ٦٥ .

(٢) المائدة : ١٩ .

(٣) التوبة : ١٢٧ .

الساكنين ، نحو : « أخذت مِن ابنكَ » و « عجبتُ مِن استعطافك » إلاّ مع « أَلْ » فإنّها تُفتح طَلَباً للخفّة ، لكثرة الاستعمال ، نحو : « أَتَيْتُ مِنَ الشَّامِ » ، وإنّما اطّرد كَسْر نون « عَنْ » مع « أَلْ » وإن وُجدت كثرة الاستعمال التي هي مطيّة التخفيف لوجود الخفّة فيها بفتح العين بخلاف « مِنْ » فإنّ ميمها لمّا كانت مكسورة اقتضى القياس فتح النون فيما كثر استعماله ، وقد حذفت مع « أَلْ » شذوذاً ، نحو : « إنّا مِلْقَوْم » ، أي : مِنَ القوم ،ولم يشذّ حذف الياء مِنْ « في » معها ، نحو : « في القوم » لكونه حرف علّة وإنّما عملت لاختصاصها ، وعدم تنزّلها كالجزء من مجرورها ، وعملت الجرّ دون غيره لما مرّ في فصل الباء ، وغيره.

(الثانية) قد كثر دخول « مِنْ » خاصّة على كثير من الحروف الجارّة لكونها أصل حروف الجرّ.

ونقل عن الفرّاء أنّه يجوّز دخولها على جملتها سوى أربعة أحرف ، وهي : مِنْ أيضاً ، والباء ، واللام ، و « في ».

وقال : إنّها إذا دخلت على حرف لا يتغيّر عن حرفيّته . وتابعه في ذلك جماعة من الكوفيّين ، وأمّا البصريّون فجوزّوا دخولها على « عَنْ » و « على » ، وقالوا : إذا دخلت على « عَنْ » صارت بمعنى : جانب ، وعلى « على » كانت بمعنى : فوق ، فهما معها اسمان كما أشير إليه.

وأمّا نحو : « بدأتُ ببِسْمِ الله » ، فلصيرورة الباء الثانية كالجزء من مدخولها، فكأنّ الأولى دخلت على ما أوّله باء، نحو: « من بكر »، واختصّت أيضاً بجرّ الظروف [غير] المتصرّفة، نحو: عنْدَ » ، و « لدى » ، و « لدن » ، و « دون » ، و « مع » ، وكذلك « قبل » ، و « بعد » ، نحو : ﴿ من عندِ الله ﴾[1] و ﴿ علَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً ﴾[2] و ﴿ مِنْ دُونِ اللهِ ﴾[3] و « جئتُ مِنْ

---

(١) البقرة : ٧٩ ، ووردت العبارة في آياتٍ أُخر .

(٢) الكهف : ٦٥ .

(٣) البقرة : ١٠٧ .

مَعِهِ » ، أي : من عِنْدِهِ ، و ﴿ للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ ﴾[1] ، وكذا « بَلْه » ، نحو : « أكرَمْتُ زَيْداً مِنْ بَلْهِ عَمْرٍو النَّميمةَ ، أي : من تَرْك عمرو .
و « مِنْ » في جميعها لابتداء الغاية في المكان عند الجمهور .

(الثالثة) اختلفوا في الواقعة بعد أفعل التفضيل ، نحو : « زيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ، فقيل : إنّها لابتداء الغاية إمّا صعوداً نَحْوَ أفْضل ، فإنه ابتداء في زيادته على المفضَّل عليه ارتفاعاً ، وإمّا نزولاً ، نحو : خالِدٌ أَجْهَلُ مِنْ بَكْرٍ ، فإنّه ابتداء في التنازل عنه استسفالاً .

وقال صاحب التسهيل : « مِنْ » هنا بمعنى « عَنْ » ، أي مفيدةٌ للمجاوزة لأنَّ المفضَّل يجاوزه المفضَّل عليه ، ويتعدّاه إمّا من جهة المدح أو الذمّ .

وقيل : إنّ سيبويه يقول إنّها لابتداء الغاية هنا ، ويقول لا تخلو عن التبعيض . وأنكر المبرّد إفادتها التبعيض .

وقيل : إنّها لابتداء الغاية في التفضيل ، ولانتهائها أيضاً أي ابتدىء التفضيل منها ، وانتهى بها .

(الرابعة) ورد عن العرب : « أمارجلٍ يقولُ كذا » و « ألا رجلٍ يَفْعَلُ كذا » بجرّ « رجل » فيهما ، فقيل : الجَرّ بـ « مِنْ » محذوفة ، ولا يجوز إظهارها ، وقيل : يجوز الإظهار مع « أما » دون «ألا» . وقد تُلحق « مِنْ » بما بعدها ، فتصير مثل « رُبَّما » في إفادة التقليل ، نحو : « مِمّا يقال كذا » ، أي رُبَّما يُقال كذا .

---

(١) الروم : ٤ .

الفصل السادس عشر من النوع الأول

من الحروف الثنائيَّة المحضة
هو « هَلْ » [1]

وهي من الحروف المحضة الهاملة لدخولها على الجملتين ، وهي فرع على الهمزة . أمّا أوَّلاً فلأنَّ الهمزة تدخل الجملة مطلقاً ، نحو : « أَزَيْدٌ قام ؟ » و « أقامَ زَيْدٌ ؟ و « أَزَيْدٌ قائِمٌ ؟ » و « أَقائِمٌ زَيْد ؟ » بخلاف « هَلْ » فإنّها لا تدخل على الاسميَّة والخبر فِعل ، فلا يُقال : « هل زَيْدٌ قامَ ؟ » لأنَّها في أصل الوضع بمعنى «قَدْ»، ثُمَّ لكثرة استعمال الهمزة معها ، اكتسبت الاستفهام منها فحُذفت الهمزة ، وكثر استعمالها للاستفهام ، حتى صارت من أدواته ، ولمْ تُستعمَلُ بمعنى « قَدْ » إلاّ قليلاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾[2] . أي : قد أتى ، وقول الشاعر [من البسيط] :

سائِلْ فَوارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنا
أَهَلْ رَأَوْنا بِسَفْحِ القاعِ ذي الأَكَمِ[3]

أي : قَدْ ، لِئلاّ يجتمع أداتا استفهام ، وقد تختصر بالفعل . فإذن لِـ «هَلْ» جهتان ، فوجب دخولها إمّا على الاسميّة لزوال معنى « قَدْ » ، وعروض

---

(1) راجع مبحث « هَلْ » في الأزهيَّة ص ٢٠٨ ـ ٢١٠ ؛ والجنى الداني ص ٣٤١ ـ ٣٤٦ ؛ ورصف المباني ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧ ؛ ومغني اللبيب ٣٨٦/١ ـ ٣٩١ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٩٣ ـ ٤٩٦ .

(2) الإنسان : ١ .

(3) البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ١٥٥ ؛ والدرر ٩٥/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٧٧٢/٢ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٤٤ ؛ وخزانة الأدب ٥٠٦/٤ ؛ والخصائص ٤٦٣/٢ ؛ ورصف المباني ص ٤٠٧ ؛ وشرح المفصل ١٥٢/٨ ؛ والمغني ٣٨٩/١ ؛ والمقتضب ١٨٢/١ ، ٢٩١/٣ ؛ والهمع ٧٧/٢ . والشاهد فيه قوله : « أَهَلْ رأونا » ، حيث جاءت « هَلْ » بمعنى « قَدْ » .

الاستفهام بها ، أو الفعليّة كما كانت في الأصل ، ولا تدخل الاسميّة والخبر فعل ، لأنّ الفعل إذا لم يُذكَرْ تَسَلَّتْ عنه ونسيته ، وإذا ذُكِرَ لم تصطبر عن الإِلْف مع الفاصلة لتحنّنها إليه[1] ، وفي معناه قول مجنون ليلى[2] : [من الطويل] :

أَأَتْـرُكُ لَـيْلى لَـيْسَ بَيْـني وَبَـيْنَـهـا سِـوَى لَـيْلَةٍ إِنِّـي إِذاً لَـصَـبُـورُ[3]

وأمّا ثانياً ، فلأنّ الهمزة يُطلب بها التصديق بوقوع النسبـة الحكميّة ، نحـو : « أقام زيـد » ؟ في الفعليَّة ، « وأَزَيْـد قائمٌ ؟ » في الاسميَـة وتصـوّر المستفهَم عنه بها ، أي إدراكه كتصوّر النسبة من حيث هي مع قطع النظر عن أنّها واقعة ، أو غير واقعة ، وفسّر بعضهم التصوّر بإدراك غير النسبة ، فيلزم منه أن لا يكون تصوّرها تصوّراً ، وليس كذلك ، ونحـو : « أَرجل في الـدار أم امـرأة ؟ » لتعيين المسند إليـه ، و « أفي الدار زيـد أم في السوق ؟ » لتعيين المسند بخلاف «هل»، فإنّها إنّما يُطلب بها التصديق فقط ، نحو : « هل قام زيد ؟ » و « هل عَمْرو مُنْطَلِق ؟ »[4] .

---

(١) تـأمَّلْ كيف أنَّ « هَـلْ » ، « تَتسلّى » ! و « تَنْسَى » ! و « لا تصطبـر » عن « إلفهـا » ! ، و « تحنّ إليه » ! قال أحد الشعراء الظرفاء مشيراً إلى هذا التعليل النحوي العجيب [من البسيط] :

مَلِيحَـةٌ عَشِقَتْ ظَبْيـاً حَـوَى حَـوَراً فَمُـذْ رَأَتْـهُ سَعَتْ فَـوْراً لِخِـدْمَتِـهِ
كَـ « هَلْ » إذا ما رَأَتْ فِعْلاً بِحَيِّزِها حَنَّتْ إِلَيْـهِ وَلَمْ تَرَضَ بِفِـرْقَتِهِ

(عن مازن المبارك : النحو العربيّ العلّة النحويّة ص ١٢٦ ، الهامش) .

(٢) هو قيس بن الملوّح بن مزاحم العـامريّ (. . . ـ ٦٨هـ/ ٦٨٨م) شـاعر غـزل من المتيّمين من أهل نجد . لم يكن مجنوناً ، وإنّما لقّب بذلك لهيامه في حبّ ليلى بنت سعد . (الزركلي : الأعلام ٥/٢٠٨) .

(٣) البيت للمجنـون في ديـوانـه ص ١٠٨ ؛ والـدرر ١/١٧١ ؛ وبـلا نسبـة في الهمـع ٢٠٢/١ .

(٤) من الغريب حقّاً أن يُجمع النحاة ، وخاصّة الذين كتبوا مصنّفات في الحروف ، على أنّ « هَلْ » لا تأتي إلاّ للتصديق ، وهم يستخدمونها مـراراً للتصوّر ، فصـاحب « الجنى الـداني » ، مثـلاً يقـول (ص ٣٩٢) : « هـل يفعلهـا أو لا ؟ » و (ص ٥٧٨) : « واختلِف في « كَلّا » هل هي بسيطة أو مركّبة » . ويقول صاحب « رصف المباني » =

وأمّا ثالثاً ، فلأنّ الهمزة تدخل على الفعل المضارع سواء كان بمعنى الحال أو الاستقبال بخلاف « هل » ، فإنّها لا تدخل على المضارع مع قرينة الحال سواء عمل في جملة حاليّة أم لا ، لأنّ « هل » تخصّص المضارع بالاستقبال كالسين وسوف ، فيصحّ : « أَتُؤْذي جارَك ؟ » وأنتَ تريد إنكار الإيذاء الصادر منه حال الخطاب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَتقولونَ على الله ما لا تَعْلَمُونَ ؟ ﴾[1] و « أتضربُ زَيْداً وهو أخوك؟ »، مع وجود القرينة اللفظيّة ، وهي تقييده بالجملة الحاليّة ، ومنه قوله تعالى ﴿ أَتأمرونَ الناسَ بالبِرِّ وَتَنْسونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾[2] ، ولا يصحّ ذلك بـ « هَلْ » . واتّفاق النحاة على صحّة مثل : « ستُبصِرُ الهلالَ مشرقاً » و « سوف يَحْمَرُّ البسر مونقاً » ، وورود قوله تعالى : ﴿ سَيَدْخُلونَ جَهَنَّمَ داخرين ﴾[3] و ﴿ إنّما يُؤَخِّرُهُم ليوم تَشْخَصُ فيه الأبْصارُ * مُهْطِعين ﴾[4] ونحوه يشهد بفساد ما عضده بعضهم من أنّ امتناع هذا ونحوه بسبب أنّ الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وإعماله فيها .

قال بعضهم : وكان هذا الوهم إنّما نشأ له من سماعه قول النحاة إنّ الجملة الحاليّة يجب تجريدها عن علم الاستقبال ، فحكم بالامتناع : « هل تُكرمُ زيداً وَقَدْ عاداك » وإن لم يكن واقعاً على الإنكار ، ولم يفرِّق بين اشتراط

= (ص ٤٧) : « هل على السَّواء أو على الاختلاف ؟ » و (ص ٢٢) : « هل على الإعراب بأنفسها أو في غيرها ؟ » و (ص ٢٤٥) « هل العمل في هذين البيتين للاّم أو للإضافة ؟ » ، ويقول ابن عقيل في شرحه (ص ٥٧٥) : « وهل هو مجزوم بشرط مقدّر ، أي زرْني أزرْكَ ، أو بالجملة قبله»، ويستخدمها صاحب « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » للتصوّر في أمكنة عديدة من كتابهِ . يقول ، مثلاً ، (ص ٣٠): « وهل هي من نفس الكلمة حذفت درجاً لكثرة الاستعمال كما ذهب إليه الخليل أم أنّ المعرَّف هو ، في الأصل ، مصحوبها ؟ » . ويقول (ص ٧٨) : « هل هو بالاشتراك أو بالمجاز ؟ » . ويقول (ص ٢٨٤) : « هل هو موجود أم لا ، ثمّ هل هو متّصف بصفة أم لا » ؟ .

(١) الأعراف : ٢٨ .

(٢) البقرة : ٤٤ .

(٣) غافر : ٦٠ .

(٤) إبراهيم : ٤٢ ـ ٤٣ .

تجرّد الحاليّة وبين اشتراط تجرّد العامل فيها ، وهذا كلّه يدلّ على أنّ الهمزة أعمّ تصرّفاً ، فثبت أنّ « هَلْ » فرع متطفّل عليها .

(**فائدة لتكميل العائدة**) : ليُعلمْ أنّ مطالب العلوم ضربان : أصول أمّهات تقوم مقام غيرها ، ولا يقوم غيرها مقامها ، وفروع متولّدة منها ناشئة عنها ، فالأوّل « ما » ، و « هَلْ » ، و « أيّ » و « لَمْ » ، والثاني ما عداها من كلمات الاستفهام . فمنها ما يطلب به تارة شرح مفهوم الشّيء ، أي معرفة اسمه وظاهره ، فإذا قيل : « ما الإنسان » ؟ مثلاً ، بحسب الرسم ، أجيب : بطويل القامة ماشٍ على القدمين ونحوه ، ويسمّى اسمه كذلك ، وتارةً شرح حقيقة الشّيء وماهيّته ، فيُجاب بأصناف القول في جواب ما هو بالحدّ حقيقة وبالرسم توسّعاً او اضطراراً ، وتسمّى حقيقية . و « هل » يُسأل بها تارةً عن وجود الشّيء وتحقّقه ، نحو : « هَلْ هو مَوْجود ؟ » وتُسَمّى بسيطة لبساطة المسؤول عنه بها ، وتارةً عن اتّصاف ذلك بصفة وثبوتها له ، وتُسَمّى مركّبة لتركّب المسؤول عنه بها من وجودين ، وجوده في ذاته ، ووجود الصفة له ، ولا يسأل بهذه إلاّ بعد السؤال بـ «ما» الحقيقيَّة ، ولا بهذه إلاّ بعد السؤال بـ « هَلْ » البسيطة ، ولا بهذه إلاّ بعد السؤال بـ « ما » الاسميّة لتقدّم تصوّر اسم الشّيء ورسمه على الحكم بوجوده وتحقّقه وماهيّته وتقدّم تصوّرها على الحكم باتّصافه بصفة يُسأل هكذا : « ما شرح الإنسان » ، ثمّ « هَلْ هو موجود أم لا » ؟ ثم « ما حقيقيّته؟» ثم «هل هو متّصف بصفة أم لا؟» فيجاب أوّلاً بأنّه عريض الأظفار مثلاً ، وثانياً بأنّه موجود أو معدوم ، وثالثاً بأنّه إمّا طويل ، أو قصير ، ورابعاً بأنّه عالم أو جاهل ، فعُلم ممّا قرّرنا معنى قولهم : « هل » البسيطة تقع بين مطلبي «ما»، و « ما » الحقيقيّة بين مطلبي «هل»، واتّضح أيضاً معنى قولهم : « ما » تُستعمل في التصوّرات ، و « هل » في التصديقات ، و « أيّ » يُطلب بها تمييز ما علمت مشاركته لآخر سواء كانت في النسبة ، نحو : « أيّ شيء هو؟» ومنه قوله تعالى : ﴿أيُّ الفريقَيْنِ خَيْرٌ مَقاماً﴾[1] أي : أنحن أم أصحابُ محمد؟ وتجاب بالمميّز بالفصل إنْ كانت المشاركة في الذاتيّات والخاصّة إنْ كانت في

---

(١) مريم : ٧٣ .

العوارض ، ولم يُطلب به علّة نسبة طرفي النتيجة إمّا المحمول إلى الموضوع أو المقدَّم إلى التالي أو أحد جزئي المنفصلة إلى الآخر . وقد يطلب بـ « لِمَ » علّة الحكم في نفس الأمر إمّا مطلقاً ، نحو : لِـمَ كانت الحركة موجودةً أو مقيّدة بحال، نحو: « لم كانت سريعةً » ، ولهذا جعلوا مطلب « أيّ » كما في التصوّرات ومطلب « لِمَ » كـ « هَلْ » في التصديقات ، وهذا أحسن ما يحقّق في هذا المقام ، وأبين ما يدقّق لنيل المرام . وجعل بعضهم أيّاً متفرّعة على « ما » ، فتكون المطالب الأمّهات عنده ثلاثة ، وبعضهم « لم » أيضاً متفـرّعاً على « هل »، وقال: أصول المطالب اثنان : « ما » ، و « هَلْ » وغيرها متفرّع عليهما للاستغناء بهما عنهما من غير عكس ، وبقيّة الأبحاث منوطة بعلمه .

الفصل السابع عشر من النوع الأول

وهـو نـوع الحـروف الثنـائيَّة المحضـة

حـرف « وا » [1]

وهي موضوعة للتفجُّع والنُّدبة ، ولهذا لم يكن من أحرف النِّـداء على الصَّحيح ، وإنْ كان حكم المنـدوب حكم المنادى لتغـايرهمـا ، ويجوز في المندوب زيادة الألف في آخره لأنَّ المقام مقـام تشهير وإعـلان ، وفيها مـدّ للصَّوت ليس في غيرها ، وأوجَبَها بعضهم في المندوب بـ « يا » لعدم القرينة ، وبعضهم رجَّحها لزوال اللبس بدلالة الألف ، والصَّحيح عدم الوجوب لقرينة الحال ، فإنْ كانت النُّدبة بـ « وا » لم يجب اتِّفاقـاً ، وقد تُلحق بـالألف هاء السكت لتثبيته وتبيينه ، فيقال : « وا زيداه » .

وقال في المطارحات : إنّ « وا » حرف مهمل وكأنّه مأخـوذ من معاني الحروف .

قال التبريزي : وهي من الحروف الهوامل ، وتختصّ بالمندوب ، ولمّا كان المقصود من النُّدبة تشهير الرزيَّة وإعلانها اختصّت بالمعروف المعلوم ، فلا يقال: «وا رجلاه» اللَّهمّ إلاّ إذا تنزّلت النكرة الشائعة منزلة المعرفة المعيَّنة، فـإنّهـا لا يشترط لها تعريفه ، ومنه قولهم : «وا مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَماه » لتنزّله بشهرته منزلة «وا عَبْدَ المطّلباه » ، ويقوِّي جميع ما قلناه تصريحهم بقوله : ولا يُذكر المندوب إلاّ بأشهر أسمائه ، ولا يُندب مضمر ولا مُبْهم ولا نكرة ، وقد صرّح بعضهم بأنّ « وا » تقع اسم فعل بمعنى التعجّب ، ومنه قول الشاعر[من الرجز] :

---

(١) راجع مبحث « وا » في الجنى الداني ص ٣٥١ ـ ٣٥٢ ؛ ورصف المباني ص ٤٤١ ـ ٤٤٢ ؛ ومغني اللبيب ٤٠٨/١ ـ ٤٠٩ ؛ وموسوعة الحروف ص ٥٢٣ .

وا بـأبـي أَنْـتَ وَفُـوكَ الأشْـنَـبُ [كَـأَنَّمـا ذُرَّ عَلَيْـهِ الـزَّرْنَبُ][1]

وجعلهـا من النوع الثـاني ، وقد نصّ التبـريزي وغيـره على أنّ « وا » مخصوصة بالنُّدبة ، وورود البيت في بعض الروايات بلفظة « وي » كما في قوله تعالى : ﴿ ويكأنه لا يُفْلِحُ الكافرون ﴾[2] .

---

(١) الرجز بـلا نسبة في أوضـح المسالـك ٨٣/٤ ؛ والجنى الداني ص ٣٥٢ ؛ والـدرر ١٣٩/٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيـح ١٩٧/٢ ؛ وشرح شـواهد شـروح الألفيّة ٣١٠/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٧٨٦/٢ ؛ ولسان العرب (زرنب) ؛ ومغني اللبيب ٤٠٨/١ ؛ والهمع ١٠٦/٢ . والأشنب : وصف من « الشَّنَب » وهو عذوبة ماء الفم مع رقّة الأسنان . والزرنب : نبات طيّب الرائحة .

(٢) القصص : ٨٢ .

من نوع الحروف الثنائيّة المحضة
هو حرف « يا » [1]

وُضعت لطلب إقبال المنادى إمّا حقيقةً ، نحو : « يا زيدُ » ، أو مجازاً ، كقوله تعالى : ﴿ يا جبالُ أوِّبي معه والطَّيرَ ﴾[2] ، وجُعلت عوضاً عن « أدعو » ، والمنادى منصوب مفعولاً إمّا لفظاً ، نحو : « يا عبدَ الله » . و [قول الشاعر (من البسيط)] :

يا عالماً بِدَبِيبِ النَّمْلِ في الظُّلَمِ ....[3]

و« يا رجلاً » لغير معيَّن ، أو موضعاً بعروض البناء ، نحو : « يا زيدُ » ، و « يا رجلُ » لمعيَّن ، أو محلاًّ ، نحو : « يا لَزَيْدٍ » واختُلف في الناصب ، والجمهور ذهبوا إلى أنّه الفعل المنوب عنه ، أي : أدعو ، كانتصاب الحال في نحو : « هذا زيدٌ قائماً » بـ « أُشيرُ » أو « أنبِّه » ، لأنّ الحرف لا يعمل إلاّ بمشابهة الفعل ، وهي منتفية ، والمبرّد : إلى أنّ الناصب أحرف النداء نفسها . قال لتأكّد المشابهة بينها وبين الفعل بدليل إمالتها ، وتعلّق الجار بها في : « يا لزيدٍ » ونصبها الحال في قوله [من البسيط] :

[قالَتْ بَنُو عامِرٍ خالُوا بَني أَسَدٍ] يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ضَرّاراً بِأَقْوامِ[4]

ووافقه في الإغراب ، وصرّح بأنّ « يا » تعمل النصب في المنادى إمّا لفظاً ، أو محلاًّ ، وردّوه بأنّ الإمالة لا توجب العمل بدليل إمالة « بلى » ، ولم

---

(1) راجع مَبحث « يا » في الجنى الداني ص ٣٥٤ - ٣٥٨ ؛ ورصف المباني ص ٤٥١ - ٤٥٤ ؛ ومغني اللبيب ١/٤١٣ - ٤١٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٥٤٠ - ٥٤٢ .

(2) سبأ : ١٠ .

(3) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتُها .

(4) سبق تخريج البيت ص ١١٥ .

تعمل ، ويُمنع تعلّق الجار وانتصاب الحال بها ، وإنّما هو بالمنوب ، وبأنّه يلزم حصول الجملة من حرف واسم ، وهو باطل . قلتُ : ردّهم مردود .

أمّا الأوّل فبأنّ الإمالة إنّما لم توجب العمل لضعف المشابهة بها وحدها ، وهنا اعتضدت بتعدّد جهة الشبه ، فعملت لقوّتها .

وأمّا الثاني : فبأنّه لم يعهد في الكلام انتصاب الحال ، وتعلّق الجار بمحذوف معوّض لا يمكن الإتيان به ، فتعيّن كون الانتصاب ، والتعلّق بالعوض ، وهو المطلوب .

وأمّا الثالث فبمنع بطلان تركّب الكلام من حرف واسم مطلقاً لتصريحهم باستثناء هذه الصورة .

وأمّا قياس « يا » على هذا ففاسد ، لأنّ المقيس عليه لمّا لم تقوَ جهة شبهة الفعل فيه ، وقد انتصب الحال بعده ، وجب أن ينسب العمل إلى ما دلّ عليه من معنى الإشارة ، أو التنبيه بخلاف المقيس ، وبعضهم إلى أن العمل لِـ « يا » لا لأنها أشبهت الفعل فعملت ، بل لأنّها اسم له ، وأبطل بأنّ اسم الفعل لا بدّ له من مرفوع به ، ولا مرفوع هنا ، فلا يصحّ أنّها اسم فعل لا يقال إنّه مستتر ، لأنّ المستتر إمّا غائب ، أو مخاطب أو متكلّم ، والكلّ ممتنع . أمّا الأوّل : فلعدم ما يعود عليه لفظاً أو معنى أو حكماً . وأمّا الثاني فلأنّه يلزم منه كون المخاطب داعياً باستتار ضميره ، مدعوّاً بوقوع اسم الفعل عليه ، وأمّا الثالث فللزوم عدم النظير لتقدّم اسم فعل للمتكلّم على حرفين ، فبطلت الأقسام كلّها ، فلم يثبت ما ادّعوه ، وليعلمْ أنّ بعض من أسند العمل إلى « يا » جعلها قسمين : عاملة في النداء ، كما قُرّر ، وهاملة للتنبيه ، كما في قوله [من الرجز] :

يـا رُبَّ سـارٍ بـاتَ مـا تَـوَسَّـدا[1]

---

(١) الرجز بلا نسبة في الخزانة ٣/٣٥٥ ؛ والدرر ١/١٣ ؛ وشرح المفصّل ٤/١٥٢ ، ١٥٣ ؛ واللسان (يدي) ؛ والهمع ١/٣٩ . والشاهد فيه مجيء « يا » للتنبيه .

قال في المطارحات : ومنه قوله تعالى : « ألا يا اسْجُدُوا »(١) ، وقول الشاعر [من الطويل] :

الا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيٍّ عَلَى البِلَى
[ولا زالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ](٢)

وفي الإغراب : وكان الباعث له على ذلك دخول « يا » على الفعل ، وهو سهو ، لأنَّ « ألا » للتنبيه أيضاً ، فلا يجمع بينهما ، والأَوْلى تمثيله بقوله : « يا ربَّ سارٍ . . . » وقوله [من الرجز] :

يا حَبَّذا عَيْنا سُلَيْمى وَالفَما(٣)

والصحيح أنَّ المنادى محذوف ، وابن مالك عدّها من أحرف التنبيه مطلقاً ، قال : وأكثر ما يليها دعاء ، كما في قوله [من البسيط] :

يا لَعْنَةُ اللهِ [والأقْوامِ كُلِّهِمُ والصّالحينَ على سِمْعانَ مِنْ جارِ](٤)

أو أمر ، نحو : « ألا يا اسْجُدوا »(٥) ، أو تمنٍّ نحو : ﴿ يا لَيْتَني كُنْتُ

---

(١) النمل : ٢٥ ، وهذه قراءة الكسائيّ والزهريّ .

(٢) البيت لذي الرمّة في ديوانه ١/٥٥٩؛ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٠٠؛ وأوضح المسالك ١/٢٣٥ ؛ والدرر ١/٨١ ، ٢/٣ ، ٨٦ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/١٨٥ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢/٦ ، ٤/٢٨٥ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦١٧ ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ١٣٦ ؛ ومغني اللبيب ١/٤٤٢ ؛ والهمع ١/١١١ ، ٢/٤ ، ٧٠ .

(٣) الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/١٧٠ ؛ والدرر ١/١٣ ؛ ورصف المباني ص ٣٤٣ ؛ ولسان العرب (فوه) ؛ والهمع ١/٣٩ . والشاهد فيه مجيء « يا » للتنبيه.

(٤) البيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١١٨ ؛ والجنى الداني ص ٣٥٦ ؛ والدرر ١/١٥٠ ، ٢/٨٦ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٤/٢٦١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٦ ؛ وشرح المفصَّل ٢/٢٦ ، ٢٧ ؛ والكتاب ٢/٢١٩ ؛ ومغني اللبيب ١/٤١٤ ؛ والهمع ١/١٧٤ ، ٢/٧٠ . والشاهد فيه قوله : « يا لعنَةُ » حيث جاءت « يا » للتنبيه .

(٥) النمل : ٢٥ ، وهذه قراءة الكسائي .

مَعَهُمْ فَأَفوزَ فَوْزاً عظيماً ﴾[1] ، أو تعليل ، نحو : « ربما غارة »[2] وقد يليها فعل المدح أو الذمّ أو التعجّب ، ومع أنّه لم يقل به أحد لا يخفى ضعفه .

و « يا » أعمّ أحرف النداء لاستعمالها في القريب ، والبعيد ، والمتوسّط ، وفي النُّدبة دون ما عداها ، وسيأتي بحث كلّ من بقيّة أخواتها محقّقاً في فصله بعون الله تعالى ومنّه وفضله .

---

(١) النساء : ٧٣ .

(٢) كذا في الطبعتين ، ولعلّ الصّواب : « أو تقليل ، نحو : « يا رُبَّ سارٍ » ، وهذه العبارة أوّل بيت من الرجز مرّ منذ قليل .

وهو ختم النوع الأوّل المحض
من نوعي الحروف الثنائيّة
« النون الثقيلة » (١)

بنيت على الحركة لسكون ما قبلها، وعلى الفتح طلباً للخفّة إلاّ بعد ألف التثنية، نحو: «اضْربانِّ» وألف الفصل في جميع المؤنّث، نحو: « اضْرِبْنانِّ » ، فإنّها مكسورة تشبيهاً بنون التثنية ، وإنّما فصل بالألف في « اضْربْنانِّ » ونحوه لِئلاّ يجتمع ثلاث نونات ، ولا ينتقض بـ « يَجْننَّ » من « جنَّ يجن » و « يَجْنَن » من « جنّ يجن » ، لأنَّ نونين منها من أصل الكلمة والمحذور اجتماع ثلاث نونات زوائد ، وتختصّ دون الخفيفة بتأكيدها لعدم اجتماع الساكنين على غير حدّه، وبعدم الحذف والالتقاء بدلالة الحركة إذا وليها ساكن ، وبعدم قلبها ألفاً . وتشاركها فيما عدا هذه الثلاثة من الاختصاص بتأكيد الفعل ، فلا تدخل الاسم المشابه له ، نحو : « أقائِمُنَّ زيدٌ » إلاّ شذوذاً، والاختصاص بالمتصرِّف منه ، فلا تدخل جامداً ، وقراءة بعضهم : ﴿ وا حَسْرَتن ﴾(٢) فعل تعجّب شاذّة والاختصاص بالمستقبل منه ، فلا تدخل الحال والماضي .

قال : وفي الإغراب وإنْ كان زمانه مستقبلاً اعتباراً للفظه ، والرأي عندي جوازه لتوجّه النفس إلى تأكيده حينئذ والاختصاص بما تضمّن معنى الطلب منه ، فلا تدخل الخبر المحض اللّهمّ إلاّ إذا تأكّد بأداة قسم ، أو « ما » النافية لكونهما توطئة لدخول النون ، ومؤذنان(٣) بالتوكيد والاختصاص بالثابت ، فلا تدخل المنفيّ إلاّ على قلّة تشبيهاً له بالنهي .

---

(١) راجع مبحث النون في الجنى الداني ص ١٤١ ـ ١٥١ ؛ ورصف المباني ص ٣٢٩ ـ ٣٦٣ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٣٥ ـ ٥٥٠ ؛ ومغني اللبيب ١/٣٧٤ ـ ٣٨١ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٧٣ ـ ٤٨٢ .

(٢) يس : ٣٠ .

(٣) في الطبعتين : « مؤزنان » ، وهذا تصحيف .

ولم يجزه أبو علي، رحمه الله، بتجرّده عن معنى الطلب، وجعله ابن جنّي قياساً إذا وليه حرف النفي، كقوله تعالى: ﴿ واتّقوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الذين ظَلَمُوا ﴾[1] وقيل: هي فيها للنهي، وعندي أنّها زائدة إذْ لا معنى للنفي، ولا للنهي هنا. وحُمِل على النفي قوله [من المديد]:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ[2]

وقولهم: كثر ما يقولن ذلك لإفادته التقليل أيضا كالنفي، وهذا كلّه للإشعار بأنّ توجّه النفس إلى التأكيد إنّما يكون فيما خيف فواته، فكلّ ثابت بوجه يجوز تأكيده، ولهذا كثر في الشرط المؤكّد بـ « ما » النافية، نحو: « إمّا تَفْعَلَنَّ » حتى اعتقد الزجّاج وجماعة وجوب لزوم النون قياساً على القَسَم المثبت لشدّة اقتضاء الكلام التأكيد. إذا تقرّر هذا، فأقسام الفعل، بالنظر إلى جواز التأكيد بالنون وعدمه، ثلاثة: ما يمتنع تأكيده بها، وهو ما فقدت شروطه، وما يجب، وهو مثبت للقسم مطلقاً، وباللام على رأي الأكثر، كقوله تعالى: ﴿وتَاللهِ لأكيدَنَّ أصْنَامَكُمْ ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ ما آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَليكونَنَّ من الصاغرين ﴾[4]، وإنّما جُعل هذا قَسَماً لأنّه لو كان شرطاً، للزمت الفاء كما تقرّر في موضعه.

وقول الأعشى [من الكامل]:

فَلأَشْرَبَنَّ ثمانياً وثَمانيا[5]

---

(١) الأنفال: ٢٥.

(٢) البيت لجذيمة الأبرش في الأزهيّة ص ٩٤، ٢٦٥؛ وخزانة الأدب ٤/٥٦٧؛ والدرر ٢/٤١؛ وشرح التصريح ٢/٢٢؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣/٣٤٤، ٤/٣٢٨؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٩٣؛ والكتاب ٣/٥١٨؛ واللسان (شمل) و(شيخ)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٣٥؛ وشرح التصريح ٢/٢٠٦؛ وشرح المفصّل ٩/٤٠؛ ومغني اللبيب ١/١٤٣، ١٤٦، ٣٤٢؛ والمقتضب ٣/١٥؛ والهمع ٢/٣٨، ٧٨. والعلم: الجبل. والشمالات: جمع شمال، وهي الريح الشماليّة. والشاعر يفخر بأنّه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من الأعداء. والشاهد فيه توكيد « ترفعن » للضرورة الشّعريّة، والتوكيد، هنا، بالنون الخفيفة.

(٣) الأنبياء: ٥٧. (٤) يوسف: ٣٢. (٥) لم أقع عليه في ديوان الأعشى.

وإنّما لزمت النون معه ؛ أمّا إذا لم تكن اللام فظاهر ليفيد أنّ الكلام مثبت ؛ وأمّا مع اللام على الأكثر ، فإمّا للفرق بين لام القسم التي لا تدخل إلاّ على المستقبل وبين لام التأكيد التي لنفي الحال ، أو لأنّه لمّا كان الغرض من القسم التوكيد،لزمت النون إيذاناً بما دخل القسم له وما يجوز تأكيده ، إمّا مع قلّة ، وهو النفي وما حمل عليه ، أو مع شيوع وكثرة ، وهو كلّ فعل صُدِّر بأداة شرط مؤكّدة بـ « ما » لازماً كان التأكيد ، نحو : « حينما تَقومَنّ أقِمْ » ، و « إذْ ما تَفْعَلَنَّ أفْعَل » ، و « مهما تُكْرِمَنَّ زيداً أكرمْهُ » أو غير لازم ، نحو : « إمّا تَفْعَلَنَّ » ، و « متى ما تقومَنَّ » ، و « أيّهم ما تُكرِمَنَّ » ، و « كيفما تكونَنَّ » ، و « أينما تَذْهَبَنَّ » ، وكذا كلّ قَسَم غير مثبَت ، نحو : « والله ما أقومَنَّ » ، وحُمل عليه قولهم : « بجَهْدٍ ما تَفْعَلنَّ » ، و « بعينٍ ما أُرَيَنَّكَ » تشبيهاً لما قبل الفعل بكلمة القسم لاشتراكهما في التأكيد ، وكل ما تضمّن معنى الطلب ، وهو الأمر ، والنهي ، والاستفهام بجميع أدواته اسميّة كانت أو حرفيّة ، والعرض ، والتمنّي ، والتحضيض ، والدعاء ، كقوله [من البسيط] :

اسْتَقْدِرِ اللّهَ خَيْراً وارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَما العُسْرُ إذْ دارَتْ مَياسِيرُ[1]

وقولي[من البسيط] :

لأُكْرِمَنَّ فَتًى لَمْ يَأْلُ مُجْتَهِداً في دَفْعِ سَيِّئَةٍ أوْ كَسْبِ إحْسانِ

وقوله [من البسيط] :

ولا تَضِيقَنَّ إنَّ السِّلْمَ آمِنَةٌ
لِمُساءِ لَيْسَ بها وَعْثٌ ولا ضِيقُ[2]

---

(١) البيت لعنبر بن لبيد العذريّ (وقيل : لحريث بن جبلة العذريّ) في الدرر ١٧٣/١ ، ١٧٨ ؛ وشرح شواهد المغني ٢٤٤/١ واللسان (دهر) ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٣٨ ؛ وشرح شذور الذهب ص ١٦٤ ؛ والكتاب ٥٢٨/٣ ؛ واللسان (قدر) ؛ ومغني اللبيب ٨٨/١ ؛ والهمع ١٧٣/١ ، ٢١١ . والشاهد فيه قوله : « وارْضَيَنَّ » حيث أُكّد فعل الأمر بنون التوكيد الثقيلة .

(٢) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

وقوله [من الكامل] :

[قالَتْ فُطَيْمَةُ حَلِّ شِعْرَكَ مِدْحَةً]   أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قبيلا[1]

ومنه [من البسيط] :

هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيالٍ قَدْ مَضَيْنَ لنا   والعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إذْ ذاكَ أَفْنانا[2]

جمع « فنّ » منصوب على الحال من الضمير في « منقلب » ، ومنه قولهم : « كَيْفَ تصنَعَنَّ » ومنه قولي [من البسيط] :

لِمْ تَمْكُثَنَّ وَلَمْ تَرْحَلْ لِمَحْمَدَةٍ   فالماءُ يَأْسَنُ ما في موضِعٍ قَطَنا

وقولك : « ألا تَنْزِلَنَّ عندنا » ، وقولك : « ليتَ الشَّبابَ يَعودَنَّ » ، و « هلاّ تُكْرِمَنَّ بَكْراً » ، و « لولا تُحْسِنَنَّ إليَّ » ، وقول المتضرِّع : « اللّهمّ ارْحَمْنا واغْفِرَنَّ لنا » ، ومنه قولي [من الطويل] :

فَلا يَرْحَمَنَّ اللّهُ مَنْ نَمَّ بَيْنَنا   لِتَهْجُرني لَيْلَى وَتَنْسَى ذِماميا

فحكم الثقيلة ، في هذا كلّه ، حكم الخفيفة من غير فرق ، قالوا : ولدخولهما في الفعل تأثير معنويّ ، وهو تخصيص المضارع بالاستقبال . قلتُ : هذا ينافي تخصيصهما بالمستقبل ، ولفظيّ وهو البناء على الأشهر من قولَي سيبويه ، وعليه ابن السراج[3] والآخر من قولَي سيبويه ، وعليه المازني وجماعة أنّ الحركة لالتقاء الساكنين ورُدَّ بأنّه لو كانت له لما ردّ المحذوف

---

(1) في الطبعتين « قتيلا » بدلاً من « قبيلا » ، وهذا تصحيف . والبيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٥٨ ؛ ولمقنَّع في الكتاب ٥١٤/٣ ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٥٨/٤ ؛ والدرر ٩٦/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٠٤/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٤٠/٤ ؛ والهمع ٧٨/٢ . والشاهد فيه قوله : « تمدحنَّ » حيث دخلت نون التوكيد الثقيلة على الفعل المضارع في سياق الاستفهام .

(2) البيت بلا نسبة في الدرر ١٧٣/١ ؛ ورصف المباني ص ٣٥٠ ؛ وشرح شواهد المغني ٢٤٧/١ ؛ ومغني اللبيب ٨٩/١ ؛ والهمع ٢٠٥/١ . والشاهد فيه قوله : « هل ترجعنَّ » حيث دخلت النون على الفعل المضارع بعد الاستفهام .

(3) تقدّمت ترجمته ص ٩٥ .

قبلها ، نحو : « تَبيعَنَّ » ، و « قومنَّ » ، كما لم يرد في « قُمِ الليل وبعِ الثوبَ » ، لأنَّ حركة التقاء الساكنين غير لازمة ، فلا أثر لوجودها . وصرح المالكيّ بأنَّ المضارع إذا أُكِّد بالنون وفاعله ضمير مؤنَّث أو مثنّى ، أو مجموع لغير مؤنث: نحو: « يَفْعَلْنَ » ، و « يَفْعَلانّ » ، و « تَفْعلانِّ » ، و « يفعلونَّ » ، و « تفعلون » ، فهو معرب ، ووافقه عليه جماعة ، وقال: بناء المضارع المذكور مع النون إمّا لكون النون من خواصّ الأفعال فجذبته إلى أصله ، وهو البناء ، كما جذبت اللام والإضافة غير المنصرف إلى أصله وهو الصَّرف ، وأمّا لأنّه بالتركيب صار كجزء من الكلمة التي لا تستحقّ إعراباً فبُني ، وكلّ منهما لا يَتمشّى في المذكورات. أمّا الأوّل فلأنّه لو منع لكونه خاصّة لكان المصاحب للسين أو « سوف » أو تاء ضمير المؤنّث بالمنع أُوْلى لكونها من خواصّ الفعل أيضاً ، وهي أُوْلى بالمنع لأنّ معناها غير لائق بالأسماء ، ولفظها لا يدخلها ، والنون، وإنْ كان لفظها لا يدخلها إلاّ أنّ معناها لائق بها لأنّها للتأكيد، ولمّا لم يُبْنَ مع هذه ، عَلِمنا بالأولى أنّه لم يُبْنَ مع النون أيضاً ، وكذا لا يجوز أن يكون للتركيب لأنّه لا حظّ لتركيب النون فيما دخلت عليه الضمائر المذكورة ، لأنَّ ثلاثة أشياء لا تركّب شيئاً واحداً ، فتكون الضمائر الثلاثة مانعة من التركيب ، فيبقى على إعرابه لفقد سبب البناء . واعلمْ أنَّ الشديدة ، كما أنّ حكمها حكم الخفيفة فيما ذكر ، كذلك حكم آخر الفعل الملحقة به حكم آخر ما لحقته الخفيفة يجب تحريكه بالفتح صحيحاً كان أو معتلاًّ ، نحو : ا فْعَلَنَّ » ، و « اخْشَيَنَّ » ، و « ارمينَّ »، و « اغزُوَنَّ » ، وضمّه مع واو ضمير الذكور ، وحذف الواو ؛ نحو : « اضربُنَّ » ، وكسره مع ياء ضمير المؤنّثة وحذفها ، نحو : « اضربِنَّ » ، وإنّما فُتح الأوّل لحصول البناء كما هو المشهور ، وضُمّ الثاني ، وكُسِر الثالث لِتدلّ الحركة على الواو والياء المحذوفين ، وإنّما حذفا للزوم التقاء الساكنين ، وإنّما لم تُحذف الألف ضمير المثنى ، قيل : لئلاّ يلتبس بفعل الواحد ، وأورد عليه أنّه كان يمكن الحذف مع عدم الالتباس بأنْ تُكسر النون كما لو كانت الألف ملفوظة ، وإنّما لم تحذف لخفاء الألف وخفّتها فوجودها في اللفظ كعدمها بخلاف الواو والياء.

(فائدة) : ليست هذه النون أصلاً للخفيفة ، كما ذهب إليه الكوفيّون من

أنّها مخفَّفة منها ، بل الخفيفة أصل برأسها ، لأنّ الشديدة أشدّ تأكيداً ، وشدّة التوكيد فرع على أصله ، وهذا يقتضي أصالة الخفيفة ، فكيف تُجعل فرعاً ، ولأنّ التخفيف تصرّف ، والحروف لا تقبل التصرّف لجمودها إلاّ في الضرورة ، ولا ضرورة.

(**خاتمة**) : لو أردتَ تأكيد أمر جمع المؤنّث من « أنَّ يئِنُّ » قلت : « إينانٌ » بقلب الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ولو أردتَ تأكيده من « ودّ يَوَدّ » ، قلت :« إيدِدْنـانٌ » بقلب الـواو ياء لذلك أيضاً . ولو أردت تأكيده من « سنَّ يسنَّ » ، قلت : « اسْنينانّ » ولو أردته من « وضُـؤ يَوْضُؤُ » ، قلت : « اوضُؤْنانٌ » ، ولو أردته من « أَزَّ يئِزُّ » ، قلت : « اوزِزْنانّ » ، وإن أردته من « وَقَعَ يَقَع » ، قلت : « قِعْنانٍ » ، وإنْ أردته من « رَأى » ، قلت : « رينانٌ » ، ووزنه : فِينانّ ، فالمحذوف عين الكلمة ولامها ، وإن أردتـه من « خاف » ، قلت : « خافَنَّ يا زيدُ » و « خافِنَّ يا هِنْدُ » ، و « خِفْنانٌ يا نساء » . وإذا أردتَ تأكيداً من جمع الإناث من « وَأَى يئي »[1] أيضاً ، قلت : « إينانّ » ، أما الواو التي هي واو الكلمة ، فحذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في « يئي » وبقيت الهمزة والياء والنون بعد الياء ضمير ، والأخيرة للتوكيد ، فإنْ أردته من « وأى » ، قلت « ايونان» .

فالأولى ، همزة وصل ، والياء بدل من الهمزة الأصليّة ، فإنْ أكَّدْتَ فعلَ الواحد ، قلت : من « وأى » : « إنَّ يا هندُ »[1] ، ففاء الكلمة محذوف ، فبقي « إين » ، فحذفت الياء لسكونها وسكون النون بعدها . وتقول من « أوى » : «ايونَّ». ومن تفطّن لهذه المسائل وقف على حقيقة الفعل بعون الله تعالى .

---

(١) ومنه هذا البيت اللغز :

إنَّ هِنْـدُ المليحَـةُ الحَسْنـاءَ وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وفـاءَ

والوأي : الوعد . والمعنى : عِدي (أمـر : من « وعدَ ») يـا هند المليحـة . . . و « المليحة » نعت « هند » على اللفظ ، و « الحسناء » نعت لها على المحلّ ، فهي في محلّ نصب بفعل النداء المحذوف .

النـوع الثانـي

من الحروف الثنائيّة المشترك بين الحروف والأسماء ، ولو على مذهب، أحـد عشـر حـرفـاً ، وهي : « أل » ، و « عَنْ » ، و « قَـدْ » ، و«مـا»، و« مُـذْ » و « هـا » ، و« الألف » و « النـون » في « تَفْعــلانِ » و « يَفْعـلان » ، والــواو والنــون في « تَفْعلونَ » و « يفعلون » إذا رفعت هذه الأفعال ظـاهراً ، و« نـا » و « كُمْ » ، و « هُمْ » من « إيّانا » و « إيّاكُمْ » ، و« إيّاهُم » الضمـيـر المنصوب المنفصل . ورتّبنا للبحث عن كـلّ واحد منهـا فصلاً بتـوفيق الله تعالى وعونه.

الثنائيّ المشترك بين الحروف والأسماء «أَلْ»[1]

قد اختلفت العلماء في أنّها هل هي من المحضة ، أم من المشتركة بين الأسماء والحروف ، فذهب كثير من المتقدّمين منهم الرمانيّ[2] ، وابن السراج ، والفارسيّ وتابعهم جماعة من المتأخّرين منهم الأندلسيّ[3] ، وابن الحاجب ، وابن مالك على أنّها مشتركة وهي في الأسماء المشتقّة للوصف اسم ، وإنّما جعلناها في هذا النوع اسماً اعتباراً لمذهبهم .

وذهب الأخفش والمازني وجماعة ، إلى أنّها من المحضة اللازمة للحرفيّة ، وأنّها في « الضارب » ، ونحوه كما هي في «الرجل» ونحو، واستدلّ كلّ من الفريقين بأدلّة اقتصرتُ منها على تقرير ما خطر بالبال حال التحرير . فدليل مَنْ حَكَمَ باسميّتها في المشتقّة أنّ مثل هذه لابدّ لها من مرفوع بها ضرورة قيامها بمحدث إمّا ظاهراً، نحو: «القائم زيداً» ومضمراً، ولا يكون إلاّ مستكناً حتى لو أتى بمثله كان تأكيداً له لا نفسه ، وإذا تعيّن ثبوت الضمير فلا بدّ له من مرجع ، والمرجع لا يكون إلاّ اسماً ، وليس في « القائم زيد » ونحوه مرجع سوى « أل » فتعيّن كونها اسماً. وقد أُورد عليه : إنْ كان مرادكم من كون المرجع إليه اسماً أنْ يكون عند التلفّظ ، أو مطلقاً ، فإنْ عنيتم الأوّل منعناه ، وإنْ عنيتم

---

(١) راجع مبحث « أل » في الجنى الداني ص ١٩٢ - ٢٠٤ ؛ ورصف المباني ص ٧٠ - ٧٨ ؛ ومغني اللبيب ١/٤٩ - ٥٥ ؛ وموسوعة الحروف ص ٩٨ - ١٠٦ .

(٢) هو أبو الحسن عليّ بن عيسى بن علي (٢٩٦هـ/ ٩٠٨م - ٣٨٤هـ/ ٩٩٤م) باحث معتزليّ مفسّر من كبار النحاة . أصله من سامرّاء ، ومولده ووفاته ببغداد . من مؤلّفاته « شرح سيبويه » ، و« منازل الحروف » و« صنعة الاستدلال » . (الزركلي : الأعلام ٤/٣١٧) .

(٣) لا أعرف من المقصود بهذا اللّقب .

الثاني فمسلَّم ، لكنّ الانحصار في « أل » ممنوع بجواز كونه صفة موصوف محذوف لدلالة الصفة عليه ، أي : الرجل القائم ، فيعود الضمير إليه ، أو يعود إلى لفظ الموصول المؤوّل به « ألْ » ، أي الذي لا إلى «أل»، كما أنَّ الضمير في قولهم : « من صدقَ كان خيراً له ومن كذب كان شرّاً له » عائد إلى المصدر المفهوم من صفة العمل ، وإنْ لم يُذكر لفظاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ اعدِلوا هُوَ أَقْرَبُ للتَّقْوى ﴾[1] ، ولا يقال إذا كانت بمعنى « الذي » ، و « الذي » اسم يجب أن تكون « أل » اسماً أيضاً ، لأنّا نقول لا يلزم من تساوي كلمتين في المعنى تساويهما في النوع ، لأنّ « من » التبعيضيّة مساوية في المعنى لِـ «بعض » ، و« هيهات » مساوية لِـ « بَعُد » ، ولم يلزم منها اسميّة الأوّل وفعليّة الثاني . ورُدّ ردّهم بأنّ الحكم بالاسميّة لا يستلزم محذوراً ، والأصل عدم التقدير والتأويل .

ودليل من قال : إنّ « أل » من الحروف المحضة ، أنّها لو كانت اسماً لما جاز حذف همزتها ، وذلك لأنّ الأسماء المتصرّفة لا يكون وضعها على أقلّ من ثلاثة أحرف : حرف يُبتدأ به ولا يكون إلاّ متحرّكاً اضطراراً ، وحرف يُوقف عليه ويسكَّن اختياراً ، وحرف يفصل بينهما لتنافيهما بالحركة والسكون ، فإنْ قيل : المتوسّط إنْ تحرَّك نافى الثاني وإلاّ نافى الأوّل ، فالمنافاة باقية ، أُجيب بأنَّ المتوسِّط طبعه يقتضي أحدهما لا على التعيين . فلا منافاة لترتّبها هنا على اقتضائه أحدهما بالطبع ، وحيث كان الاعتداد هو الوضع على ثلاثة أحرف فوضع الكلمة على أقلّ منها نقص، ولذلك يبنى ما هو على حرف، أو حرفين.

ويقال : إنّ وضعها وضع الحروف ، فلو كانت اسماً مع أنّها ثنائيّة ، وحذفت همزتها كان إجحافاً ، مع أنّهم زادوا « أل » في « الذي » وهي ثلاثيّة لتحسين اللفظ وتقويته في الاسميَّة ، وهذا دليل على بعد حذفها من « أل » لو كانت اسماً ، وأجيب على دليلهم بوجهين :

أحدهما : أنّ « أل » لمّا كانت حال حرفيّتها كما هي حال اسميّتها من غير

---

(١) المائدة : ٨ .

تغيير ، سهل الحذف حال اسميّتها كما سهل حال حرفيّتها .

وثانيهما : أنّ من الأسماء المعربة المتصرّفة ما يكون بعد الحذف على حرف واحد ، نحو : « فو » ، و« ذو » فإنّهما على حرفين ، وإذا لقي آخرهما ساكن آخر من كلمة بعدهما ، تحذف الواو منهما لالتقاء الساكنين ، وتبقى كل منهما على حرف واحد . وإذا ثبت جواز كون الاسم المعرب المتصرِّف على حرف واحد ، فَلِمَ لا يجوز كون الاسم المبني الغير المتصرِّف على حرف أو حرفين . وليعرفْ أنّ القائلين بحرفيّة « أل » اختلفوا في أنّها مع لزومها الحرفيّة هل هي من الموصولات الحرفيّة أم لا . والفرق بين قول من يقول إنّها من الموصولات الاسميّة ، كما هو الصحيح ، وقول من يقول إنّها من الموصولات الحرفيّة أنّها إذا كانت اسماً كانت مقدّرة أو أحد فروعها الخمسة على ما يقتضيه الضمير العائد ، ويكون ما بعدها صلة ، وإنْ كانت حرفاً موصولاً كانت مع ما بعدها بمنزلة اسم واحد ، ويتعيّن على الأوّل أن يكون صلته اسم فاعل أو مفعول . واختلفوا في جواز وقوع الصّفة المشبَّهة صلةً ، فأجازه جماعة ، منهم الشيخ جمال الدين ابن مالك.

وقد ورد دخوله على المضارع ، كما سيأتي ، وجعله الأكثرون من الشذوذ ، وابن مالك جعله من القياسيّات لقوّة المشابهة بين المضارع واسم الفاعل .

واعلمْ أنّهم اختلفوا في هذه الكلمة على ثلاثة مذاهب :

أحدها : مذهب جمهور النحاة أنّها اللام وحدها ، واستدلّوا عليه بأنّ التعريف ضدّ التنكير ، وهو بحرف واحد ، وهو التنوين ، فكذلك التعريف حملاً لأحد النقيضين على الآخر ، وبأنّه لو كانت أداة التعريف مركّبة لما أفادته مع حذف الهمزة في الدرج لزوال التركيب بزوال جزئه ، وإنّما بُنيت ، لأنّها شديدة الامتزاج بالكلمة ، ولهذا أُدغمت في أربعة عشر حرفاً من حروف الهجاء[1] ، وإنّما أُلحقت بأوّل الكلمة إمّا للاهتمام بحال التعريف ، أو لأنّ

---

(١) هي الحروف الشمسيَّة التي لا يُنطق معها بلام « أل » ، وهي : ت ، ث ، د ، ذ ، ر ، ز ، س ، ش ، ص ، ض ، ط ، ظ ، ل ، ن .

آخر الكلمة محلّ التغيير . قلت : أو لأنّه لمّا كان ضد التنكير ، وهو يلحق الآخر أُلحق بالأوّل تحقيقاً للضدّيّة ، وإنّما أجلبوا لها الهمزة توصّلاً إلى النطق . وإنّما كانت ساكنة ، لأنّها لو كانت مفتوحة لالتبست بلام الابتداء ، ولو كُسرت لالتبست بالجارّة ، ولو رُفعت لكانت مستَثْقلة مع كثرة الاستعمال الذي هو مطيّة التخفيف.

وقال والدي، رحمه الله ، في رسالة الاستعاذة : وهذا لا يخلو من ضعف ، لأنّ وضعهم الحرف في أوّل الكلمة ساكناً مع كثرة الاستعمال بعيد . وأمّا المذهبان الآخران فقد اتّفقا على أنّها ثنائية الوضع ، وهو الصّواب ، ولهذا جعلناها من هذا الباب ، ولكن اختلفا في الهمزة .

فذهب سيبويه إلى أنّها للوصل لثبوتها في الابتداء وسقوطها في الدرج ، وذهب الخليل إلى أنّها للقطع كهمزة « أم » و « أو » وحذفها في الدرج للتخفيف ، واستدلّ هذا بأنّها لو كانت للوصل لكُسرت كسائر همزاته الداخلة على الأسماء، ولَمَا قُطعت في قوله تعالى : ﴿ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ ﴾[1] ، وَرُدَّ الأوّل بأنّ الفتح للخفّة ، والثاني بأنّه إنّما قطعت ليحصل الفرق بين الخبر والاستفهام ، وفيه نظر.

واعلمْ أنّ الشيخ جمال الدين بن مالك لم يذكرْ في « أل » سوى المذهبين الأخيرين.

وزعم أنّ الخليل وسيبويه سمّياها « أل » ، وقالا : إنّها حرف ثنائيّ ، وأنكر على من سمّاها الألف واللام وخطّأه ، وقال : كما لا يجوز التعبير عن « هل » بالهاء واللام ، بل بـ « هل » فكذلك هنا ، وإنكاره على من سمّاها باللام فقط أشدّ.

وقال ما معناه : إنّه لمّا رأى المتأخّرون أنّ عند سيبويه همزتها للوصل تجرّأوا على إسقاط الهمزة ، وعبّروا عنها باللام وحدها ، ورجّح مذهب الخليل.

---

(١) الأنعام : ١٤٣ .

وقال : هو الصواب وعلى تقدير أنّها للوصل ، لا يجوز اطّراحها أيضاً لزيادتها ، كما أنّ همزة « اسْتَمَعَ » مقطوع بزيادتها ، وتسمّى الكلمة بوجودها خماسيّة ، ولذلك يُفتح حرف المضارعة اعتباراً لوجودها ، ولا يجوز إسقاطها لكونها زائدة .

فكذلك في «أل». قال في الإغراب : وأنا أقول قد نقلوا في الكتب المعتبرة أنّ أحد المذاهب يقول في « أل » اللام لا غير ، وهو مخالف لما نقله الشيخ جمال الدين بن مالك، بل نُقل عن ابن كيسان أنّه مذهب جمهور النحاة .

وحينئذٍ فمذاهب النحاة ثلاثة ، ولا وجه للإنكار على من عبّر عنها باللام وحدها ، وقد كثر ذلك وشاع في كتب الأئمة المحققين،رحمهم الله ، ولكنّ الأوْلى التعبير عنها بـ «أل» لأنّ الإمامَين الخليل وسيبويه قد سمّياها به، فيجب اتّباعهما. قلت: وجوب الاتّباع يستلزم وجوب التعبير عنه بـ « أَلْ » لا ترجيحه .
إذا تقرّر هذا فـ « أَلْ » إمّا مؤثّرة في مدخولها أو غير مؤثّرة ، فهي إذن صنفان .

(الصنف الأوّل) « أل » المؤثِّرة ، والمراد بالتأثير التأثير المعنويّ ، وهو هنا التعريف بمعنى أنّها تُخرج المعرَّف بها من شياع التنكير إلى حصر التعريف وتعيينه . فإذا قُصد بها ذلك ، فإمّا أنْ يُقصد بها تعريف الماهيّة من حيث هي مع قطع النظر عن الإفراد ، نحو: «البرّ خيرٌ منَ الشَّعيرِ » ، و « الرجلُ خَيْرٌ من المرأةِ » ، وتسمّى أداة الحقيقة والماهيّة ، ويسمّيها كثير الجنسيّة ، وهو بعيد عن التحصيل لملاحظة الأفراد في الجنسيّة والمفروض عدمها ، وإمّا أنْ يُقصد التعريف مع ملاحظة الأفراد وهي الجنسيّة ، نحو : « الدينار خيرٌ من الدرهم » ، و « الذهبُ خَيْرٌ من الفِضَّة » ، وأما أنْ يقصد تعريف الأفراد ولا يخلو إمّا أنْ يُقصد تعريف جميع الأفراد أو بعضها ، فإنْ قُصد الأوَّل فإمّا أنْ يقصد ذوات الأفراد وتسمّى استغراقيّة ، كقوله تعالى : ﴿ إنَّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ ﴾[1] بدليل صحّة الاستثناء أو صفاتها ، وتسمّى إحاطيّة ، نحو : « زيد كلُّ الرجلِ » مدحاً ، أي : الجامع لصفات الرجوليّة وخصائصها ، و « عمرو كلُّ اللئيمِ » ذمّاً ، أي : المتّصف بسائر خصال اللُّؤم ، وكثير لم يفرِّق بينهما ،

---

(١) العصر : ٢ .

بل سمّوها استغراقيّة مطلقاً ، وقَسَّمها بعضهم إلى حقيقيّ ، كقوله تعالى : ﴿ عالم الغَيْبِ والشَّهادة ﴾[١] ، وعُرْفيّ ، نحو : « جمع الأميرُ الرعيَّةَ » .

قال بعضهم : ولا بأس بتسمية هذه الثلاثة طبيعيَّة ، واعلمْ أنّه إذا اعتُبر تعدّد مدلولها ، جاز أن يوصف مدخولها بالمفرد نظراً إلى لفظه وبالجمع نظراً إلى معناه، ولا يلزم الجمع بين متنافِيَيْن : الأداة ولفظ المعرّف لتجرّده حينئذٍ عن معنى الوحدة ، وإليه أشار أبو الحسن[٢] رضي الله عنه بقوله : « أهلَكَ النّاسَ الدينارُ الحمرُ والدرهمُ البيضُ » . ومنه قوله عزّوجلّ : ﴿ أوِ الطِّفْلِ الذينَ لَمْ يَظْهَروا على عَوْراتِ النِّساءِ ﴾[٣] وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وإنْ منعه الجمهور . واستغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع بدليل صحّة الإضراب في « لا رجالَ » ، وامتناعه في « لا رجلَ » كما تحقّق في « لا » الجنسيّة . وإنْ قُصد تعريف بعض الأفراد تسمَّى عهديّة لقصد بعض الأفراد دون بعض ، وهي على ثلاثة أضرب : ذكريّ ، وحسّيّ ، وذهنيّ ، لأنّها إمّا أن تعرِّف ما سبق له ذِكْر في الكلام، ثمَّ أعيدَ معرَّفاً بها سواء سبق نكرة، كقوله تعالى: ﴿كما أَرْسَلْنا إلى فِرْعونَ رسولاً * فَعَصى فِرْعونُ الرَّسولَ﴾[٤]، أو معرفة، إمّا باللام أيضاً، كقولك : « جاءَني الرجلُ فَأَوصيتُ الرجلَ بكذا » ، أو بغيرها ، كقولك : « واصَلَني من قطعني فأكرمتُ المُواصِلَ » . وبهذا يُعلم ضعف قول بعضهم : الذكريّ ما سبق في الكلام نكرة ، ثم أُعيد وحُكي بالأداة .

وإمّا أنْ تعرِّف من حضر مجلس الخطاب ، فيقع تارةً موقع المضمر إذا كان مدخولها هو المخاطب ، كقولك : « المولى يقول كذا » ، أي : أنت ، وتارةً موقع اسم الإشارة إذا كان غيره ، كقولك لمخاطبك : « الرجلُ يقول كذا » مريداً تعريف ثالث ، أي : هذا . ومنه يُعلم أيضاً ضعف قول من قال : إنّ المفيدة للعهد الحسّيّ ما تقع موقع اسم الإشارة .

وقال بعضهم : لا تكون للعهد الحسّيّ إلاّ في أربعة مواضع :

---

(١) الرعد : ٩ ؛ والمؤمنون : ٩٢ ؛ والسجدة : ٦ . . .
(٢) هو الإمام عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه .
(٣) النور : ٣١ .
(٤) المزمل : ١٥ ، ١٦ .

أحدها بعد « إذا » للمفاجأة ، نحو : « خرجتُ فإذا السبعُ » . وثانيها بعد أسماء الإشارة ، نحو : « هذا الرجلُ » . وثالثها بعد « أيّ » في النداء ، نحو : « يا أيّها الرجلُ » . ورابعها في لفظ : « الآن » ، و« الساعة ».

وإمّا أنْ تعرِّف ما هو مركوز وثابت في ذهن المخاطب ، فيشير المتكلّم بها إلى ذلك الواحد من حيث هو معهود للمخاطَب ، فيطلق الحقيقة على الواحد عند انتصاب القرينة كإطلاق الكلّي الطبيعيّ على جزئيّ من جزئيّاته ، كقول أحد القادمين للآخر : « ادخلِ السوقَ واشترِ اللحمَ » ، أراد : من السوق واللحمِ فرداً واحداً من جهة أنّ المخاطب يعهده والقرينة اشتمال البلد على السوق واشتماله على اللحم .

ومنه قوله تعالى : ﴿وأَخافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾[1] ، ومثل هذا وإنْ كان لفظه لفظ المتعارف ، فيجري عليه أحكامها من وقوعه مبتدأ، وذا حال ووصفاً للمعرفة وموصوفاً بها لكنّه في قوّة النكرة ، فيعامل معاملتها فيوصف بالجمل ، كقوله [من الكامل] :

وَلَقَدْ أمرُّ على اللَّئيمِ يَسُبّني
[فَمَرَرْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنيني][2]

وإنّما جعناه في قوّة النكرة ، ولم نحكم بأنّه نكرة محضة لِمَا تحقّق في بابه أنّ النكرة هي فرد من الحقيقة غير معيَّن ، وهذا معناه نفس الحقيقة ، وإنّما

---

(1) يوسف : ١٣ .

(2) البيت بلا نسبة في الأزهيّة ص ٢٦٣ ؛ وخزانة الأدب ١/١٧٣ ، ٢/١٦١ ، ١٦٦ ، ٢٩٣ ، ٤٩٧ ، ٣/٢٣٢ ، ٤/١٠٤ ؛ والخصائص ٣/٣٣٠ ؛ والدرر ١/٤ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٧٥ ؛ وشرح التصريح ٢/١١٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٤/٥٨ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٣١٠ ؛ والكتاب ٣/٢٤ ؛ والكتاب (ثمم) و(مني) ؛ ومغني اللبيب ١/١٠٧ ، ٢/٤٨٠ ، ٧١٧ ؛ والهمع ١/٩ ، ٢/١٤٠ .
والشاهد فيه قوله : « اللّئيم يسبُّني » حيث وقعت الجملة « يسبّني » نعتاً للمعرَّف بـ « ألْ » « اللئيم » ، وذلك لأنّ « ألْ » في « اللّئيم » هي للجنس ، فالمعرَّف بها قريب من النكرة .

تستفاد البعضيّة من القرينة كما استفيدت بعضيّة السوق واللحم من قرينة اشتمال البلد على السوق ، والسوق على اللحم ، وهـذا أحسن ما تقـرّر ، وأبْينَ ما تحرَّر ، وممّا قرّرناه يُعلم ضعف قول أبي الحسن بن بابشاذ إنَّ تعريف الجنس لما ثبت في الأذهان ، وتعريف العهد لما ثبت في الأعيان .

(الصنف الثاني) « أل » الغير المؤثِّرة وقد اصطلح بعضهم على تسميتها زائدة ، وإذ قد تكون عوضـاً عن محذوف من الكلمـة وقد لا تكـون ، فهي ضربان :

(الضرب الأوّل) ما تكون فيه عوضاً عن شيء وذلك في كلمات :

(منها) لفظ « الآن » ، قالوا : إنّ « أل » فيها ليست معرفة ، وتدلّ على الزمن الحاضر بمعنى الساعة .

وقيل : معناها الحدّ المشترك بين زماني الماضي والمستقبل ، ويعني بها النحاة الزمان الذي يقع فيه ابتداء كلام المتكلّم ، ولو طالت مدّته ، كما يقال : « الساعة أفعـل كذا » ، وإنِ امتـدّ زمان فعله ، هـذا هو المفهـوم من كلام العرب . ومنه قول عليّ رضي الله عنه ، وقد سئل عن خضاب اللحى : أليس سُنَّةً ماموراً بها ؟ فقال : كان ذلك والإسلام قلّ ،فأمّـا الآن وقد اتّسـع نطاق الإسلام فامرأ وما شاء . أي اتركوا كلّ شخص يفعل ما شاء من خضاب، أو تركه فلم يرد أنّ هذه الإباحة تختص بتلك الساعة دون غيرها .

واختلف في أصلها ، فقال الفرّاء : هي فعل ماض بمعنى « قَرُبَ » فنُقل إلى الاسميّة ، وأدخلت عليـه الأداة، كما قالوا في « القيل » و « القال » .

وعند البصريّين : أصلها «أوان» فحذفت الألف الساكنة اعتباطاً، فبقيت ثلاثيَّة وسطها واو متحرِّك قبله فتحة ، فقُبلت الفاء على ما تقرّر في بابه ، ثمَّ بُنيت وحرِّكت لالتقاء الساكنين ، وفُتحت للخفَّة .

واختلفوا في سبب البناء ، فقال الزّجاج : تضمّنها معنى الإشارة ، فإنّ قولك : « الآنَ يكونُ كذا » معناه : هذه السـاعة يكـون كذا ، وتضمُّنُ معنى الإشارة يوجب البناء .

قال الرضيّ : وفيه نظر إذْ جميع الأعلام هكذا متضمّنة معنى الإشارة مع إعرابها .

وقال المبرّد : إنّها حيث وضعت كجزء من الكلمة في أوّل وضعها ، ولم تستعملْ نكرة ثم عُرِّفت كسائر المعرَّفات ، وقد لازمت طريقة واحدة ، ولم تتغيّر أشبهت الحروف في عدم التغيّر ، ولزوم طريقة واحدة ، فبُنيت لذلك . وفي الإغراب : وفيه نظر لأنّ هذه المشابهة ليست ممّا يوجب البناء ، لأنّهم ذكروا أنّ مشابهة الاسم للحرف الموجبة للبناء تجب أن تكون بخاصّة من خواصّ الحرف ، أمّا اللفظيّة ، وهي وضعه على حرف ، أو حرفين كياء الضمير وهائه ، أو المعنويّة ، وهي إمّا بالافتقار اللازم للكلمة كالموصولات ، أو بأداء معناه معنى من الإنشاءات وضعاً كأدوات الاستفهام أو بتضمّنه كـ « أمس » المتضمِّن معنى « أل » ، أمّا أنّ الملازمة لطريقة واحدة توجب البناء فلا ، وإلاّ لوجب بناء كثير من الأسماء المعربة كالملازمة للمصدريّة والحاليّة .

وقال أبو علي : لمّا كانت « ألْ » فيه قد بُنيت الكلمة معها ، ولم تكن للتعريف لامتناع لزوم المعرفة ، ثم لمّا لم نجد الكلمة من أحد المعارف المشهورة، حكمنا بأنّ تعريفها بـ « ألْ » مقدَّرة لأنّها هي الأداة الموضوعة للتعريف غالباً ، فتضمّنت معنى الحرف ، فبُنيت كـ « أمسِ » ، وعلى هذا لا تكون « أل » عوضاً عن أداة التعريف ، لأنّها متقدّمة عليها ، فكيف تكون عوضاً عنها اللّهمّ إلاّ أنْ يقال : لمّا كانت عوضاً عنها صورة ، وكانت تلك محذوفة ، ولا تظهر ، ويمكن تصوّر أنّ الفائدة التي كانت مستفادة من تلك ، أعني التعريف هي موجودة مع هذه ، جاز أن ينسب إليها البدليّة على سبيل التجوّز .

(ومنها) لفظة الجلالة ، أي : « الله » ، اختُلف في أنّه مرتجل أم مشتقّ ، فذهب الجمهور إلى أنّه علم مرتجل للربّ سبحانه وتعالى ، متمسّكين بأدلّة ، ونحن نذكر ما خطر بالبال منها ، وهو أنه تعالى نَفَى المسمّى له بقوله عزّ من قائل : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾[1] لِما تقرّر أنّ الاستفهام الإنكاريّ يفيد

---

(١) مريم : ٦٥ .

النفي ، وهو يقتضي الارتجال لعدم امتناع إطـلاق المشتقّات على مسميّـات متعدّدة حقيقةً كان ، كإطلاق العالم على زيد وعمرو، أو مجازاً ، كقوله تعالى : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الخالقينَ ﴾[1] ، أطلق سبحانه صفة الخالقيّة على غيره تجوّز لو يؤيّده ما نصّ عليه الخليل، رحمه الله، من إطباق الناس واتّفاقهم على هذا ، وأنّ الاسم مختصّ بالـذات المتعاليـة لم يطلق على غيـرها بنـوع من الأنواع . وأمّا إطلاق « إله » على غيرها فإمّا منكّراً ، كقوله تعالى : ﴿ اجْعَلْ لَنا إلهـاً كَما لَهُمْ آلِهَـةٌ ﴾[2] ، وإمّا مضـافاً، كقـولـه تعـالى : ﴿ مَنْ فَعَـلَ هـٰذا بآلِهَتِنا ﴾[3] ، وقولهم : « إلهُ الدّارِ » فحكمه حكم « الربّ » ، وهذا يقوّي ما ادّعيناه ، وأيضاً لو كان مشتقّاً لما حصل التوحيـد بكلمة الشهـادة فقط ، لأنّ المعنى حينئذٍ لا إله إلاّ الموصوف بهذه الصِّفة ، وهذا عامّ لا يقتضي الحصر والوحدة ، فيحتاج إلى أمر خارج يفيدهما ، وهذا خلاف ما أُجمع عليه العلماء من إفادة كلمة الشهادة التوحيد المقتضي لنفي الشريك من غير احتياج إلى شيء آخر ، فيجب بهذين الدليلين القول بـارتجالـه ليكون علمـاً على ذات معيّنة متّحدة ، لا تقبل الشركة والتعدّد بوجه ، فيحصل الحصر والتوحيد كما يحصل حصر الكريم في قولك : « لا كريمَ إلاّ زيدٌ » في « زيد » لكونه علماً بخلاف « لا قائمَ إلاّ العالِمُ » فـإنّ « العالم » يجوز أنْ يتّصف به كلّ من هو عالم ، فلا يحصل التعيين الوحدانيّ ، فتجزم بديهة العقل في الأوّل بأنّ صفة الكريم ثابتة لِـ « زيد » وحده لا شريك له فيها ، وفي الثاني لا تجزم به إلاّ بعد إثبات أن لا عـالم سواه ، وعلى هـذا لا تكون « أل » فيـه معرِّفـة لأنّ الأسماء المـرتجلة موضوعة أعلاماً لا تحتاج إلى أداة تعريف .

وذهب الباقون إلى أنّه مشتقّ منقول إلى العلميّة ، مستدلّين بأنّ الله في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللهُ في السمـواتِ وفي الأرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْـرَكُمْ وَيَعْلَمُ ما تَكْسِبون ﴾[4] صفة لِـ « هو » وإلاّ لزم خلوّ الكلام عن الفائدة ، لأنّ

---

(1) المؤمنون : ١٤ .
(2) الأعراف : ١٣٨ .
(3) الأنبياء : ٥٩ .
(4) الأنعام : ٣ .

قولك: «هذا زيدٌ في البلد» و«هذا عَمْرو في الحضر» غير مفيد إذ زيد زيد في البلد وغيره، وعمرو عمرو في السفر والحضر، لأنّ ذلك يقتضي أنّ الزيديّة ثابتة له في البلد فقط، وكذا العمريّة ثابتة له في الحضر دون السفر حتى لو فارق زيد البلد وعمرو الحضر لم يتّصف ذاك بالزيديَّة وهذا بالعمريَّة بخلاف ما إذا كانت صفة، كقولك: «هذا العالم في البلدِ»، فإنّه يفيد أن لا عالم في البلد سواه لدلالته على اتّصافه وحده بهذه الصِّفة، وأيضاً فإنّ الأعلام إنّما توضع بإزاء ما تصحّ الإشارة إليه، وقد امتنعت هنا لاستدعائها ذا جهة تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً، وأيضاً فإنّ الاحتياج إلى وضع الأعلام إنّما يكون عند تعدّد الأفراد ليحصل بها الامتياز، وهو محال لقيام الدلائل القاطعة على وحدانيَّته تعالى، فلم يضعوا له عَلَماً استغناء بذلك.

وقد ردّوا هذه الأدلّة وضعّفوها. أمّا الأوّل فبامتناع وقوع الضمير موصوفاً لِما تقرّر في محلّه من أنّ الضمائر لا توصف، ولا يوصف بها، وإنّما أتى بـ«هو» في هذا الكلام تنبيهاً على أنّ المعبود الحقيقيّ في السماوات والأرضين باستحقاق هو الله تعالى، إذ ليس المراد من هذا التركيب إلّا إثبات أنّ المسمّى فيهما بهذا الاسم المقدّس هو الربّ تعالى.

وأمّا الثاني: فبأنّ قولهم: العلم إنّما يوضع لما تصحّ الإشارة إليه بمنزلة الإشارة وبأنّا لا نسلّم اشتراط صحّة الإشارة لاتّفاقهم على صحّة وضع الأعلام بإزاء المعاني وتصريحهم بأنّ سبحان علم للتسبيح، وغير ذلك ممّا لا تصحّ الإشارة إليه.

وأمّا الثالث: فبأنَّ العلماء قد أجمعوا على صحّة ذلك مع اتّحاد الحقيقة وعدم التعدّد، وهذا دليل على أنّ الصواب هو الأوّل.

وذِكْر ما بقي من أدلّة الفريقين وأجوبتها مفصّلاً، والخلاف في أنّه عربيّ أم مستعرب موكول إلى رسالتنا الموسومة بـ«عقد الجمان في تفسير أنّ الله يأمر بالعدل والإحسان». وليعلمْ أنّ القائلين بالاشتقاق والنقل اختلفوا في أصله المشتقّ منه المنقول هو عنه، فمنهم من جعله من «أَلِه» بفتح الهمزة وكسر

اللام بوزن « عَلِمَ » ، ونقل فيه خمسة معان : الأوّل بمعنى « فزع » . الثاني بمعنى « سكن » . الثالث بمعنى « ضرع » و« خضع » . وهذه الثلاثة تتعدّى بـ « إلى » لأنّ العباد يسكنون ويركنون ويفزعون ويلتجئون ويخضعون ويضرعون إليه سبحانه . الرابع بمعنى : « حار » ، لتحيّر العقول في كُنْه جلاله ، وهذا يعدَّى بـ « في » لأنّه تعالى مردّ دهشتهم ومرجع حَيْرتهم . والخامس بمعنى : أخرج لأنّه تعالى أخرج الممكنات بوجوب وجوده ، واحتاج كلّ منها في إيجاده ونيل مراده إلى فيض وجوده ، وهذا يتعدّى بنفسه .

ومنهم من جعله من : « لاه » بفتح اللام وسكون الألف على وزن « تاهَ » بمعنى : احتجب ، من قولهم : « لاهَتِ العروس » أي احتجبت ، لاحتجابه عن العقول بعظمة جلاله وقصورها عن إدراكه بسطوع جماله .

ومنهم من جعله من « وله » بفتح الواو وكسر اللام ، بوزن : « دَلِه » من اضطراب العقل وذهابه لأنّه تعالى كلّت عن إدراكه ثواقب الأفهام ، وعجزت من معرفته طوائر الأوهام ، وجميع الأقوال تنحصر في مادتين : الأولى : «أله» سواء كانت الهمزة منقلبة عن واو على أنّ أصله : « وَلِه » أو أصليّة بفتح اللام من : « أَلَه » أو كسرها من : «أَلِه»، فادخلت عليه : « أل » المعرِّفة فصار : « الإله » ، فحذفت الهمزة الأصليّة اعتباطاً، وقيل: المحذوف همزة الوصل ، ثم نقلت الأصليّة إلى موضعها ، فصارت كلّها هي لمساواتها لها محلاًّ وصورة ، فلمّا اجتمعت اللّامان أُدغمت الأولى في الثانية ، وفُخِّمت للتعظيم والرفع فصارت « الله » ، وهذا يُعزى إلى الكوفيِّين .

قال والدي رحمه الله : والقول بأنّ المحذوف همزة الوصل ضعيف لأنّهما وإنْ اتّفقا صورةً ومحلاًّ ، لكنّهما اختلفا حكماً ، لأنّ الزائدة همزة وصل ، والأصليّة همزة قطع ، ولو أُقيمت هذه مقام تلك لبقيت الكلمة على قطعها الأصليّ لعدم الموجب لحذفها في الدرج ، فالأولى الجزم بأنّ المحذوفة هي الأصليّة ، حُذفت لا لعلّة . قلت : لا نسلّم عدم الموجب إذ يكفي منه قيامها مقامها ، فتكتسب حكمها كاكتساب العوض حكم المعوّض في كثير من الأماكن ، والأَوْلى في منع أنّ المحذوفة همزة الوصل أنّ ذلك يستلزم النقل

والتعويض المخالفين للأصل دون ضرورة .

الثانية : « لاه » فألحقت به أداة التعريف ، فصار : « اللاه » ، فحذفت الألف فصار « الله » ، فحصل الإدغام ثم فُخِّم ، وهو يعزى إلى البصريِّين ، والفصيح تفخيم اللَّام عند الانتقال من الضمَّة ، كقوله تعالى : ﴿ وأنَّه لَمَّا قامَ عَبْدُ اللهِ يَدْعُوهُ ﴾[1] أو الفتحة ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللّهُ الذين آمَنُوا ﴾[2] ، وترقيقها عند الانتقال من الكسرة ، كقوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللهِ ﴾[3] و﴿ باللّهِ ﴾[4] ، أو دخول لام الملك ، كقوله تعالى : ﴿ للهِ مُلْكُ السماواتِ وَالأرْضِ ﴾[5] ، إذا تقرَّر هذا فـ « ألْ » عوض عن الهمزة على القول الثاني دون الأوَّل في المادَّة الأولى دون الثانية ، ومنع بعض العلماء كون « أل » عوضاً عن همزة « أله » .

قال : لأنَّه قد ورد « لاه أبوك » بمعنى : الله أبـوك ، فلو كانت « أل » عوضاً لزم حذف العوض والمعوَّض ، وهو غير جائز ، وجعل بعضهم « أل » في « الناس » عوضاً عن همزة « أناس » .

فمتى ثبتت « أل » ، حُذفت الهمزة وعكسه ، وقد منعوه أيضاً بما رواه المبرّد عن المازني من قول الشاعر [من مجزوء الكامل] :

إنَّ المنايا تَطَّلِعْنَ عَلَى الأُناسِ الآمِنِينا[6]

---

(1) الجن : ١٩ .
(2) المائدة : ٩ ؛ والنور : ٥٥ ؛ والفتح : ٢٩ .
(3) الفاتحة ١ ؛ وهود : ٤١ ؛ والنمل : ٣٠ .
(4) النحل : ٣٨ ؛ والنساء : ٧٠ ، ٨١ . . .
(5) المائدة : ١٢٠ ؛ والشورى : ٤٩ .
(6) البيت لذي جدن الحميريّ في خزانة الأدب ٣٥١/١ ، ٣٥٣ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٠٠ ؛ وشرح المفصَّل ٩/٢ ، ١٢١/٥ ؛ ولسان العرب (أنس) .
والشاهد فيه قوله : « الأناس » حيث اجتمعت « أل » مع همزة « أناس » ، فلو كانت « أل » عوضاً منها ، لما اجتمعا .

وجـوّزه بعضهم للضرورة ، واتّفقـوا على فتح الهمـزة من هـذا الاسم المقدّس في النداء.

قال بعضهم : إنّها لمّا تجرّدت عن التعـريف صارت جـزءاً محقّقاً من مصحوبها ، فعوملت معاملة الهمزات الواقعة في أوائل الكلمات لا للتعريف ، فقُطعت مثلها .

قال والدي في رسالة الاستعاذة : وهذا إنّما يقوى إذا قلنا : إنّ تعريف الأوّل باقٍ ولا أثر لِـ « أَلْ » في تعريفه ، أو قلنا إنّه يزداد تعريف العلم بتعريف الأداة ، ولا يبعـد اجتماع معـرّفين في واحد ، إنّمـا الممتنـع اجتمـاع أداتي تعريف ، فلا يتمشّى الدليل، ويكون قطع «أل» هنا بخروجها عن أصلها ، كما يقطعون همزة الوصل في الفعل المبتدأ إذا جعلته علماً ، فتعامل معاملة الأسماء الأعلام ، وليس فيها همزة للوصل هنا ، لذلـك حيث جعلت جزءاً من هـذا العلم.

(ومنها) « أل » الواردة في الكلام عوضاً عن ياء النسبة ، فإنّهم ذكروا أنّ « أل » في لفظ « المجـوس » عوض عن يـاء النسـبـة على الغالب من حـال التعويض ، فإنّه يجعل العوض في غير مكان المعوَّض عنه ، ثم صرّحوا أنّه لا يجوز الجمع بينهما ، فلا يقال : المجوسيّ ، و« أل » عوض ، بل معرفة حتى لا يلزم الجمع بين العوض ومعوّضه .

(ومنها) « أل » التي جعلت عوضاً عن الضمير في مثل قولهم : « ضربَ زيدٌ الظهرَ والبطْنَ » ، ومثل قولهم : « مررتُ برجلٍ حسنِ الوجْهِ » مطلقـاً ، وشرط بعضهم أنْ يكون بالتنوين والرفع ولا طائل تحته ، إذ بفقد الشرط لم يخرج عن المبحث غايته أن يكون بوجوده عـوضاً عن الضميـر المحذوف ، وبفقـده عوضـاً عن المستتر في الصِّفـة لجواز الاستتـار حينئـذ ، وعلى كـلا التقديرين يصدق على « أل » أنّها عوض عن الضمير ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **فإنّ الجنّةَ هي المَأْوى** ﴾[1] ، فإنّ الأكثرين على أنّ المعنى : ضرب زيداً ظهراً منه

---

(١) النازعات : ٤١ .

وبطناً منه ، ومررت برجل حسن وجهه ، فلم تتعرّف الكلمة ، ولكن تعقلها به .

وأمّا من يقول إنّه بمعنى ظهره وبطنه ، فقيل : فيه نظر ، لأنّه حينئذٍ تصير لفظة « أل » مفيدة تعريفاً ، فلا يليق جعلها من هذا الصنف لتأثيرها ، لأنّها نائبة عن معرفة ، فتفيد ما تفيده . قلتُ : نظرهم ضعيف لأنّ « أل » على كلا الوجهين عوض عن الضمير ، وهو معرفة مطلقاً لا عن الاسم الظاهر ليتّجه النظر.

(**الضرب الثاني**) ما زيدت فيه لا لعوض ، ويسمّيها الجميع زائدة ، وهي أقسام :

(**القسم الأوّل**) : ما تدخل الأعلام ، ودخولها عليها إمّا للمح صفة أصليّة كـ « الحارث » ومصدريّة كـ « الفضل » ، وإمّا لتوهّم اشتراك فيزال بدخولها كما يزال بالإضافة ، كقول الشاعر [من الطويل] :

علا زَيْدُنا يَوْمَ النَّقا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ ماضي الشَّفْرَتَيْنِ يَمانِ[1]

وإطلاق السيرافي أنّ دخول الأداة على الأعلام للضرورة ضعيف لأنّها قد وردت في غير أماكن الاضطرار ، كقوله [من الرجز] :

بَكَيْتُ مِنْ مَنْزِلَةٍ وذِكْرِ دارَةٍ ... تعفت بعد ام العمرو[2]

لقيام الوزن مع الحذف ، والضرورة ما لا يستقيم الوزن بدونه ، كما صرّح به في الكتاب ، كقوله [من الرجز] :

---

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٢٧/١ ، ١٦١/٢ ؛ وشرح التصريح ١٥٣/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٣٧١/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ١٦٥/١ ؛ ولسان العرب (زيد) ؛ ومغني اللبيب ٥٣/١ . والنُّقا : الكثيب من الرمل . والأبيض : السَّيف . وشفرتا السَّيف : حدّاه . يمان : منسوب إلى اليمن . والشاهد فيه قوله « زيدنا » و « زيدكم » حيث أجرى « زيد » مجرى النكرات ، فأضافه .

(٢) في الطبعتين « دارا » مكان « دارة » والتصحيح من عندنا ، ولم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

بـاعَـدَ أُمَّ العَمْـرو مِنْ أسِيـرِهـا حُـرّاسُ أَبْـوابٍ على قُصُـورِهـا[1]

(القسم الثاني) : ما زيدت لإصلاح اللفظ ، وتحسين الكلام ، وهي الداخلة على « الذي » وفروعه ، فإنّها ليست فيه للتعريف على القول الصحيح ، لأنّ تعريف الموصول إمّا وضعاً وإمّا بالصلة ، وهو الأصحّ ، فدخول « أل » فيه ليس للتعريف خلافاً لمن خالف ، لأنّ الصلة تخصّص الموصول إذ هي جملة من فعل وفاعل ، أو مبتدأ وخبر ، وكلّ منهما خاصّ ، فجرى مجرى الصِّفة نهاية التخصيص .

فإن قيل كيف تعرَّف الجملة ، وهي نكرة ، ولذلك تفسّر بالنكرة ، قلتُ : أجاب أبو البقاء بجوابين :

أحدهما : أنّ الجملة التي هي صلة لا تخلو من ضمير هو لموصول في المعنى ، والضمير معرفة ، فتخصّصت الجملة به ، والفعل في الجملة يلزمه الفاعل ، وهو معرفة ، وكذلك المبتدأ ، فصارت الجملة مع « الذي » بمنزلة وصف معرَّف بـ « أَلْ » .

وثانيهما : أنّ الجملة ليست نكرة باعتبار نفسها ، بل تقدّر باسم نكرة ، فإذا انضمّ إليها « الذي » صار في حكم المركَّب ، فالجملة كالمفرد النكرة ، و « الذي » نعت لما قبله ، فحدث عند التركيب معنى لم يكن للمفرد على ما هو المألوف في المركّبات .

(القسم الثالث) : ما دخلت الأعداد ، نحو : « الثلاثة الأثواب » ، فإنّ الأصل فيه : « ثلاثة الأثواب » ، لأنّ التعريف إنّما يدخل المضاف إليه ، وينبغي أن يجرّد المضاف عن التعريف سواء كان بأداة أو غيرها .

---

(١) الرّجز لأبي النجم في شرح المفصّل ١/٤٤ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣١٧ ؛ والدرر ١/٥٣ ؛ ورصف المباني ص ٧٧ ؛ وشرح التصريح ١/٩٤ ، ٣٩٤ ؛ وشرح شواهد المغني ١/١٦٣ ؛ وشرح المفصّل ٢/١٣٢ ؛ ولسان العرب (وبر) ؛ ومغني اللبيب ١/٥٢ ؛ والمقتضب ٤/٤٩ ، والهمع ١/٨٠ .
والشاهد فيه قوله « أم العَمْرو » حيث دخلت « أل » على العلم .

وعند الكوفيِّين ، أنَّ ذلك قياس مطَّرد وتمسَّكوا بأمور :

أحدها : ورود العدد المضاف معرَّفاً كما مُثِّل . وثانيها القياس على « الحسن الوجه » . وثالثها أنَّهما لمَّا كانا لذات واحدة عرَّفوا الأوَّل ، لأنَّه محلّ التعريف ، والثاني لأنَّه المقصود في الحقيقة بخلاف : « غلام زيد » فإنَّهما متعدّدان لفظاً ومعنى ، وأجيب عن الأوَّل بأنَّه ضعيف لمخالفته ما ورد عن الفصحاء فلا يُعتدّ به ، كقول ذي الرمة[1] [من الطويل] :

وهل يُرْجِعُ التَّسْليمَ أوْ يَكْشِفُ العَمَى
ثلاثُ الأثافي والدِّيارُ البَلاقِعُ[2]

وقول الفرزدق [من الكامل] :

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يداهُ إزارَهُ فَسَما فَأدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبارِ[3]

وعن الثاني بالفرق ، وهو أنَّ إضافة « الحسن الوجه » لفظيّة ، لا تفيد

---

(١) هو غيلان بن عقبة بن نهيس العدويّ (٧٧هـ/٦٩٦م - ١١٧هـ/٧٣٥م) شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره . أكثر شعره تشبيب وبكاء على الأطلال . (الزركلي : الأعلام ١٢٤/٥) .

(٢) البيت لذي الرمّة في ديوانه ١٢٧٤/٢ ؛ وخزانة الأدب ١٠٣/١ ؛ والدرر ٢٠٦/٢ ؛ وشرح المفصل ١٢٢/٢ ؛ ولسان العرب (خمس) ؛ والمقتضب ١٧٤/٢ ؛ وبلا نسبة في المقتضب ١٤٤/٤ ؛ والهمع ١٥٠/٢ . والأثافي : جمع الأثفيَّة ، وهي أحد أحجار ثلاثة توضَع عليها القِدْر . والبلاقع : جمع البلقع ، وهو الأرض القفر . والشاهد فيه قوله : « ثلاث الأثافي » حيث أدخل « أل » على المضاف إليه .

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ٣٠٥/١ ؛ والجنى الداني ص ٥٠٤ ؛ وخزانة الأدب ١٠٣/١ ؛ والدرر ١٨٥/١ ، ٢١٦ ؛ وشرح التصريح ٢١/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيَّة ٣٢١/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٧٥٥/٢ ؛ وشرح المفصَّل ١٢١/٢ ، ٣٣/٦ ؛ والمقتضب ١٧٤/٢ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦١/٣ ؛ ولسان العرب (خمس) ؛ ومغني اللبيب ٣٧٣/١ ؛ والهمع ١٥٦/٢ ، ٢٠٦ . والإزار : المئزر . وسما : ارتفع . والشاهد فيه قوله : « خمسة الأشبار » ، حيث دخلت « أل » على المضاف إليه .

تعريفاً ، وهذه معنويّة تفيده ، فافترقا.

وعن الثالث ، أن خاتم فضّة متّحدان ، ولا يجوز تعريف المضاف اتّفاقاً، فلو كان اتّحادهما علّة، لجاز هنا أيضاً، لامتناع تخلّف المعلول عن علّته التامّة ، وربّما زيدت في جزأي المركّب ، فنقول : « الخمسة العشر درهماً » ، وقد زادوها في مميّزه أيضاً ، وقالوا : « الخمسة العشر الدرهم » ، وكلّ ذلك عند البصريِّين محمول على الشذوذ.

(القسم الرابع) : ما زيدت في غير الأماكن المذكورة ، فزيدت تارةً في الحال ، كقراءة من قرأ ﴿ لَيُخْرَجَنَّ الأَعَزُّ منها الأَذَلَّ ﴾[1] مبنيّاً للمفعول، فـ « الأعزّ » مفعول لم يسمّ فاعله لِـ «يخرجنّ»، و « الأذلّ » حال منه نكرة في المعنى للإهانة ، وعني بهما عبد الله بن أبي بن سلول[2] رئيس المنافقين ، أي يخرج هو أذلّ من المدينة ، ومنه قول الشاعر [من الوافر] :

فَأَرْسَلَهَا العِراكَ وَلَمْ يَذُدْهَا [ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ][3]

وقولهم : « جاؤوا الجمَّ الغَفِيرَ » ، أي : معتركة ، وجمّاً غفيراً ، وتارةً في التمييز ، كقوله [من الطويل] :

---

(١) المنافقون : ٨ .

(٢) هو عبد الله بن أبي بن مالك بن الحارث المشهور بابن سلول ، رأس المنافقين في الإسلام من أهل المدينة . كان سيّد الخزرج في آخر جاهليّتهم ، وأظهر الإسلام بعد وقعة بدر تقيّة . وكان كلّما حلّتْ بالمسلمين نازلة شمت بهم ، وكلّما سمع بسيّئة نشرها . (الزركلي : الأعلام ٤/٦٥) .

(٣) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٨٦ ؛ وخزانة الأدب ١/٥٢٤ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٢٤ ؛ وشرح التصريح ١/٣٧٣ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٣/٢١٩ ؛ وشرح المفصّل ٢/٦٢ ، ٤/٥٥ ؛ والكتاب ١/٣٧٢ ؛ واللسان (دخل) و(عرك) و(نغص)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/٢٣٧ . والعِراك : مصدر بمعنى معتركة ، أي : مزدحمة . يذدها : يمنعها . ونغص البعير . لم يتمّ شربه . والدِّخال : مداخلة البعير الذي شرب مع الذي لم يشرب . والشاهد فيه قوله : « العِراك » حيث دخلت « أل » على الحال ، فالحال هنا معرفة لفظاً ، ونكرة معنى ، لأنّه مؤوّل بـ «معتركة» .

[رَأَيْتُكَ لمّا أنْ عَرَفْتَ وُجوهَنا
صَدَدْتَ]وطُبْتَ النَّفْسَ يا زَيْدُ عَنْ عَمْرِو[1]

إذ المراد : طبت نفساً ، فأدخل الأداة للضرورة ، وتارةً في الجملة الاسميّة كقوله [من الوافر] :

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني مَعَدِّ[2]

وبعضهم جعلها هنا بمعنى « الذين » ، ويجعل الشذوذ كون صلة الألف واللام جملة اسميّة ، ويجب أن تكون اسم فاعل ، أو مفعول كما تقرّر في موضعه ، وسهّل بعضهم وقوع صلتها جملة فعليّة ، إذ الصلة بها أسهل من الاسميّة ، واستحسن بعضم الفعليّة إذا كان الفعل مضارعاً لشدّة مشابهته بالأسماء المشتقّة . قلتُ : السّرّ في هذا كلّه أنّ اللام لمّا أشبهت المعرفة لفظاً والموصول معنى،اقتضت الدخول على كلمة ذات جهتين تقتضي بإحداهما الدخول على الاسم ، وبالأخرى الدخول على الجملة ، وليس كذلك إلاّ المشتقّات ، ولكون رعاية جانب المعنى أوْلى من رعاية جانب اللفظ سهل اتّصالها بالفعليّة ، وحسن اتّصالها بالمضارع ، ورأى بعض المتأخّرين دخولها على المضارع قياساً ، كقول الشاعر [من البسيط] :

ما أنْتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكومَتُهُ
ولا الأَصِيلِ ولا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ[3]

---

(١) البيت لرشيد بن شهاب اليشكري في الدرر ١/٥٣ ، ٢٠٩ ؛ وشرح التصريح ١/١٥١ ، ٣٩٤ وشرح شواهد شروح الألفيّة ١/٥٠٢ ، ٣/٥٢٥ ؛ والهمع ١/٨٠ ، ٢٥٢ . والشاهد فيه قوله : « وطبتَ النفس » حيث دخلت « ال » على التمييز .

(٢) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ١٩٨ ؛ وخزانة الأدب ١/١٥ ؛ والدرر ١/٦١ ؛ ورصف المباني ص ٧٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٨٦ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١/٤٧٧ ؛ وشرح شواهد المغني ١/١٦١ ؛ ومغني اللبيب ١/٤٩ ؛ والهمع ١/٨٥ ، والشاهد فيه قوله : « الرسول الله منهم » حيث وصل « ال » بالجملة الاسميّة .

(٣) البيت للفرزدق في الإنصاف ٢/٥٢١ ؛ وخزانة الأدب ١/١٤ ؛ والدرر ١/٦١ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١/٣٨ ، ١٤٢ ؛ ولسان العرب =

وقول الآخر [من البسيط] :

مـا كَـاليَـروحُ وَيَغْـدُو لاهِيـاً مَـرِحـاً مُشَمِّـرٌ يَسْتَـدِيمُ الحَـزْمَ ذو رَشَـدِ[1]

وقول الآخر [من الطويل] :

وَلَيْسَ اليَـرَى لِلْخِـلِّ دُونَ الـذي يَـرَى
لـه الـخِـلُّ أَهْـلاً أَنْ يُعَـدَّ خَلِيـلا[2]

وقول الآخر [من الطويل] :

وَيُسْتَخْـرَجُ اليَـرْبـوعُ مِنْ نـافِقـائِـهِ وَمِنْ جُحْـرِهِ بـالشَّيْخَـةِ اليَتَقَصَّـعُ[3]

وقول الآخر [من الطويل] :

يَقُـولُ الخَنَـا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نـاطقـاً إلى رَبِّـهِ صَـوْتُ الحِمـارِ اليُجَـدَّعُ[4]

= (أمس) و (لوم) ؛ ولم أقع عليه في ديوانه . وهو بـلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠/١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٨٥ ؛ والهمع ٨٥/١ . والأصيل : الشريف النسب . والجدل : القدرة على الخصومة . والشاهد فيه قوله : « التُرضى » حيث دخلت « أل » على الفعل المضارع .

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٤/١ ؛ والدرر ٦١/١ ؛ والهمع ٨٥/١ . والشاهد فيه قوله : « كاليروح » حيث دخلت « أل » على الفعل المضارع .

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٤/١ . والشاهد فيه قوله : « اليرى » حيث دخلت « أل » على الفعل المضارع .

(٣) البيت لذي الخرق الطهوي في خزانة الأدب ١٦/١ ، ٤٨٨/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١٦٢/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٦٧/١ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٢/١ ؛ ورصف المباني ص ٧٥ ؛ وشرح المفصَّل ٢٥/١ . واليربوع : دويبّة تحفر في الأرض . والنافقاء : جحر اليربوع . والشيخة : رملة بيضـاء ، ويروى « ذي الشيحة » ، والشيحة : نبت معروف . والشاهد فيه قوله : « اليتقصَّع » ، حيث أدخل « أل » على الفعل المضارع .

(٤) البيت لـذي الخرق الـطهويّ في خـزانـة الأدب ١٤/١ ، ١٦ ، ٤٨٨/٢ ؛ والـدرر ٦١/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيَّة ٤٦٧/١ ؛ وشرح شـواهد المغني ١٦٢/١ ؛ واللسان (جدع) ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ١٥١ ؛ ورصف =

وتارة على الطرف ، كقوله [من الرجز] :

مَنْ لا يَزالُ شاكِراً على المَعَهْ   فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذاتِ سَعَهْ[1]

(تنبيه) قد تكون « أل » الزائدة في بعض الكلمات لازمة لمدخولها ، فلا يجوز فكّها منه لغلبة الاستعمال معها ، نحو : « النجم » و « الثريا » و « الصّعق » و « اليسع » ، لأنّ الأعلام لا تغيّر ، إذ لو غيّرت لم تفد ما كانت تفيده من الغلبة ، والله أعلم .

= المباني ص ٧٦ ؛ واللسان (عجم) و (لوم) ؛ ومغني اللبيب ١/ ٥٠ ؛ والهمع ١/ ٨٥ . يُجدَّع : تُقطع أذناه . والشاهد فيه قوله : « اليُجدَّعُ » حيث دخلت « أل » على الفعل المضارع .

(١) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٠٣ ؛ وخزانة الأدب ١/ ١٤ ؛ والدرر ١/ ٦١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٨٦ ؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ١/ ٤٧٥ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٩ ؛ والهمع ١/ ٨٥ . والشاهد فيه قوله : « المعه » حيث دخلت « أل » على الظرف .

من الحروف الثنائيّة المشتركة بين الحروف والأسماء « عَنْ »[1]

حيث وقع تارةً اسماً ، وتارةً حرفاً ، وذلك في بحثين ، البحث الأوّل في الواقعة اسماً ، وذلك إذا دخلها حرف جرّ ، فإنّها تكون اسماً بمعنى : جانِب ، كقولك : « جئتُكَ منْ عَنْ يمينِك » ، أي : من جانب يمينِك ، لامتناع اجتماع حرفي جرّ كما تقدّم ذكره ، وقول الشاعر [من البسيط] :

أقولُ للرَّكْبِ لَمَّا أنْ علا بِهِمُ
مِنْ عَنْ يَمينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ[2]

الحبيا : اسم موضع.

وقول الآخر [من الكامل] :

[وَلَقَدْ أرَاني لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً] مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأمامِي[3]

---

(1) راجع مبحث « عن » في الأزهية ص ٢٦٩ ـ ٢٩٠ ؛ والجنى الداني ص ٢٤٢ ـ ٢٥٠ ؛ وحروف المعاني ص ٨٠ ـ ٨١ ؛ ورصف المباني ص ٣٦٦ ـ ٣٧٠ ؛ ومغني اللبيب ص ١٥٧ ـ ١٦١ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٩٩ ـ ٣٠٢ .

(2) البيت للقطاميّ في ديوانه ص ٢٨ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٣/٢٩٧ ؛ وشرح المفصّل ٨/٤١ ؛ واللسان (حبا) و (عنن) ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٣ ؛ ورصف المباني ص ٣٦٧ . والشاهد فيه قوله: «من عن يمين الحبيا» حيث جاءت « عَن » اسماً .

(3) البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧١ (ضمن ديوان الخوارج) ؛ وخزانة الأدب ٤/٢٥٨ ؛ والدرر ١/١٣٨ ، ٢/٣٦ ؛ وشرح التصريح ٢/١٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٣/١٥٠ ، ٣٠٥ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٣٨ ؛ ومغني اللبيب ١/١٦٠ ، ٢/٥٨٧ ؛ والهمع ١/١٥٦ ، ٢/٣٦ . والشاهد فيه قوله : « من عَنْ يميني » ، حيث جاءت « عَنْ » اسماً .

وبناؤها لمشابهة الحرفيّة لفظاً ومعنى لِما في الجانب من المجاورة ، وإضافتها لا توجب الإعراب كإضافة « لَدُنْ » و « كَمْ » مبنيّين .

(البحث الثاني) في الواقعة حرفاً ، وتأتي في الكلام لتسعة معانٍ: للمجاوزة ، وهي الأصل في معانيها ، إمّا حقيقةً ، نحو : « رحلت عَنْ زيد » ، أو مجازاً : كـ « أخذتُ العلمَ عن والدي » كأنّه لما اتّصف به وصار عالماً قد جاوز المعلّم .

الثاني للبدل إذا كان يقع موقعها لفظ «بدل»، نحو: ﴿ واتقوا يوماً لا تَجْزي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾[1] ، أي بدل نفس . وفي الحديث : « صُومي عن أمِّك »[2] ، أي بدلها .

الثالث أن تكون للاستعلاء ، نحو : ﴿ وَمَنْ يَبْخَلْ فإنَّما يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾[3] ، أي : عليها ، وقول ذي الإصبع[4] [من البسيط] :

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ
عَنِّي ولا أنْتَ دَيَّاني فَتَخْزُوني[5]

---

(١) البقرة : ٤٨ ، ١٢٣ .

(٢) الحديث في صحيح مسلم ، كتاب الصيام ١٥٦ ؛ وصحيح الترمذي ، كتاب الزكاة ٣١ ؛ ومسند أحمد بن حنبل ١/٢١٦ .

(٣) محمد : ٣٨ .

(٤) هو حرثان بن الحارث بن محرث بن ثعلبة (. . . ـ نحو ٢٢ ق هـ/ نحو ٦٠٠م) شاعر حكيم شجاع جاهليّ . لقِّب بـ « ذي الإصبع » لأنَّ حيَّة نهشت إصبع رجله فقطعها ، ويقال : كانت له إصبع زائدة . (الزركلي : الأعلام ٢/١٧٣) .

(٥) البيت لذي الإصبع العدواني في الأزهيَّة ص ٩٧ ، ٢٧٩ ؛ وخزانة الأدب ٣/٢٢٢ ؛ والدرر ٢/٢٤ ؛ وشرح التصريح ٢/١٥ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيَّة ٣/٢٨٦ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٣٠ ؛ واللسان (دين) و (عين) و « لوه » ؛ ومغني اللبيب ١/١٥٨ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٣٩٤ ؛ والجنى الداني ص ٢٤٦ ؛ وخزانة الأدب ٤/٢٤٣؛ والخصائص ٢/٢٨٨ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٤ ؛ وشرح المفصل ٩/١٠٤ ؛ والهمع ٢/٢٩ . والشاهد فيه مجيء « عن » بمعنى « على » .

والمعنى : لله درّه لا أفضلتَ في حَسَبِ عليّ ، وذلك فإنّ المعروف أن يقال : أفضلت عليه . من ذلك قوله تعالى : ﴿ إنّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الخيرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي ﴾[1] ، أي : قدمته عليه ، وقيل : هي في الآية للمجاوزة ، وهي متعلّقة بحال محذوفة ، أي منصرفاً عن ذكره ، وحكى الرمّانيّ أنّ « أحببت » من « أحبّ البعير إحباباً » إذا برك فلم يثر ، فـ « عَنْ » متعلّقة به باعتبار معناه .

الرابع أن تكون للتعليل ، نحو : ﴿ وما كانَ استغفارُ إبراهيمَ لِأَبيهِ إلاّ عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَها إيّاه ﴾[2] ، أي : لأجلها.

الخامس أن تكون مرادفة لِـ «بعد»، كقوله تعالى: ﴿عمّا قليلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمين ﴾[3] ، أي : بعد قليلٍ ومنه : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَق ﴾[4] ، أي : بعد طبق ، وقول الشاعر [من الرجز] :

وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ عَنْ مَنْهَلِ [5]

أي بعده.

السادس أن تكون ظرفيّة ، كقوله [من الطويل] :

وآسِ سَــراةَ الـحَيِّ حَيْثُ لَـقِيتَـهُـمْ
ولا تَـكُ عَنْ حَمْـلِ الـرِّبـاعَــةِ وانِيـا [6]

---

(1) ص : ٣٢ . (2) التوبة : ١١٤ .

(3) المؤمنون : ٤٠ .

(4) الانشقاق : ١٩ .

(5) الرجز للعجاج في ديوانه ص ١٥٧ ؛ والأزهيّة ص ٢٨٠ ؛ ولبكير بن عبد الربعيّ في شرح شواهد المغني ١/٤٣٣ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٦٨ ؛ ومغني اللبيب ١/١٥٩ . والشاهد فيه ورود « عن » بمعنى « بعد » .

(6) البيت للأعشى في ديوانه ص ٣٧٩ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٣٤ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٧ ؛ والدرر ٢/٢٥ ؛ ومغني اللبيب ١/١٥٩ ؛ والهمع ٢/٣٠ . والرباعة : الحَمَالة يحتملها سيِّد القوم من ديّات القتلى والمكارم ، ثمّ يسعى في جمعها من قومه . وانياً : بطيئاً . والشاهد فيه قولـه : « عن حملِ » حيث جاءت « عَنْ » تفيد الظّرفيّة .

أي وانياً في حمل ، قيل : لأنّ ونى لا يتعدّى إلاّ « بفي » ، والظاهر أنّ : ونى عن الشيء جاوزه ، ولم يدخل فيه ، وونى فيه : دخل .

والسابع أن تكون مرادفة «مِنْ»، كقوله تعالى : ﴿ **وهو الذي يَقْبَلُ التَّوبَةَ عَنْ عبادِهِ وَيَعْفو عن السَّيِّئات** ﴾ [1] الشاهد في الأولى ، فقوله : ﴿ **يقبل التوبة عن عباده** ﴾ أي : منهم ، وقوله تعالى : ﴿ **أولئِكَ الذين نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ ما عَملوا** ﴾ [2] ، أي: منهم، بدليل فتقبّل من أحدهما ، ولم يتقبّل من الآخر ، وقوله : ﴿ **ربّنا تقبّل منّا** ﴾ [3] .

الثامن ان تكون مرادفة الباء ، كقوله تعالى : ﴿ **وما يَنْطِقُ عَنِ الهوى** ﴾ [4] ، أي به ، وقيل : إنّها على حقيقتها ، والمعنى : وما يصدر قوله عن الهوى .

التاسع أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله [من الطويل] :

أَتَجْزَعُ أَنْ نَفْسٌ أَتاها حِمامُها
فَهَلّا التي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ [5]

قال ابن جنّي: أراد: فَهَلّا تدفع عن التي بين جنبيك، فحُذفت «عن» من أوّل الموصول ، وزيدت بعده ، وذَكَرَ بعضهم وجهاً آخر ، وهو أنّها تأتي للاستعانة ، ومثّله بقولهم : « رميتُ السَّهْمَ عن القوس » أي رميته به ، ونقل هذا عن الفرّاء. ورُدّ بأن ذلك يقتضي أنّ القوس هي المرميّة ، ونقل أيضاً : « رميت على القوس » ، والله أعلم.

---

(١) الشورى : ٢٥ .
(٢) الأحقاف : ١٦ .
(٣) البقرة : ١٢٧ .
(٤) النجم : ٣ .
(٥) البيت لزيد بن رزين في شرح شواهد المغني ٤٣٦/١ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٨ ؛ وشرح التصريح ١٦/٢ ؛ ومغني اللبيب ١٦٠/١ ؛ والهمع ٢٢/٢ .

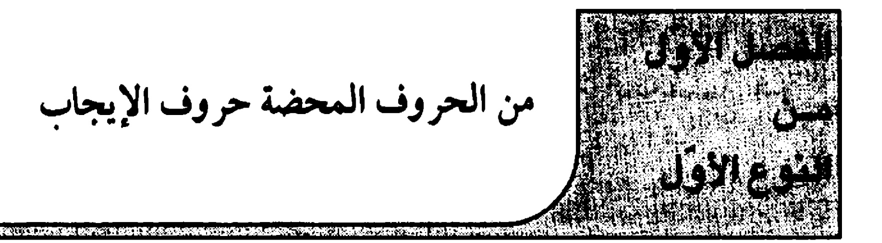
الباب الثالث

في الحروف الثلاثيّة

ولمّا كان بعضها حرفاً محضاً ،
وبعضها مشتركاً بين الأسماء والحروف ،
كان هذا الباب ثلاثة أنواع .

النـوع الأوّل

الحروف المحضة ، وهي خمسة عشر حـرفاً : « أيـا » و « هَيا » ، و « آي » ، و « ألا » ، و « أمـا » ، و « إذَنْ » ، و « إلـى » و « إنَّ » المكسـورة الهمزة المشـدّدة النون ، و « أنَّ » المفتـوحـة الهمـزة المشـدَّدة النون ، و « لَيْتَ » ، و « نَعَمْ » ، و « بَلى » ، و « ثُمَّ » ، و « رُبَّ » ، و « سَوْفَ » .



من الحروف المحضة حروف الإيجاب

وهي على المشهور ستّة كما سبق ، وسمّيت حروف الإيجاب لأنّها توجب القول ، وتقرّره مثبتاً كان أو منفيّاً ، وهي على أربعة أضرب : ضرب يقرّر ما سبقه من الكلام ، وهو « نَعَمْ » ، وضرب يختصّ بإيجابه ، وهو « بَلَى » ، وسيأتي البحث عنهما ، وضرب يفيد الإثبات فقط بشرط تقدّم الاستفهام، وهو «آي»، وقد سبق البحث عنها، وضرب لمجرّد تصديق الخبر، وهو « أَجَلْ » و « جَيْرِ » و «إنَّ»، فـ « أَجَلْ » تصديق للخبر نفياً كان أو إثباتاً ، كقولك لمن قال : « زيدٌ أفضل الناسِ » ، أو « ما زيد كريماً » : أَجَلْ ، فلا يُجاب بها الإنشاء، نحو: «هَلْ قامَ زَيْدٌ؟»، بل بـ «نَعَمْ»، وإن اتّفقا معنى حطّاً لأقلّي الاستعمال عن أكثريه ، ونقل الجوهريّ عن الأخفش أنّ « نعم » أحسن من « أجل » في الاستفهام .



من الحروف الثلاثيّة المحضة هو « أيا » و « هيا »[1]

وهما حرفان هاملان موضوعان لنداء البعيد على الصَّحيح فيهما ، فتقول للقاصي : « أيا زيدُ، وهيا عَمْرو » ، ومشاركان لِـ « يا » في جملة الأحكام والتصرّفات والمسائل ، وقيل : « هيا » لغة في « أيا » أُبدلت الهمزة للمقاربة ، ومنه قوله [من الرجز] :

فَانْصَرَفَتْ وَهْيَ حَصانٌ مُغْضَبَهْ وَرَفَعَتْ بِصَوْتِها هَيا أَبَهْ[2]

قال ابن السكيت رحمه الله : تريد : أيا أَبَه ، ثمَّ أُبدلت الهمزة هاء ، وإبدال الهاء من الهمزة على نحوين : أحدهما أن تُبدَل من همزة أصليّة ، كقولهم في « إيّاك » : « هَيّاك » ، ومنه ما أنشده أبو الحسن [من الطويل] :

فَهَيَّاكَ والأَمْرَ الذي إنْ تَوَسَّعَتْ مَوارِدُهُ ضاقَتْ عَلَيْكَ مصادِرُهْ[3]

وروى قطرب أنَّ بعضهم يفتح الهمزة من « إيّاك » ، كقول الراجز :

---

(١) راجع مبحث « أيا » في الجنى الداني ص ٤١٩ ؛ ورصف المباني ص ١٣٦ - ١٣٧ ؛ ومغني اللبيب ١/١٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٨٠ - ١٨١ ؛ وراجع « هيا » في الجنى الداني ص ٥٠٧ ؛ ورصف المباني ص ١٣٦ - ١٣٧ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٩٩ .

(٢) الرجز بلا نسبة في رصف المباني ص ٤٠٩ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٥٤ ؛ وشرح المفصّل ٨/١١٩ ؛ ولسان العرب (أيا) . والحصان : العفيفة ؛ وتكملة الرَّجز :
كُلُّ فتاةٍ بأبيها مُعْجَبَه

(٣) البيت لطفيل الغنوي في ديوانه صفـ ١٠٢ ؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٧ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢١٥ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٥٢ ؛ ولسان العرب (أيا) و (هيا) .

أَيَّـاكَ أنْ تُـمْنَـى بِشَـعْشَـعَـانِي[1]   خَـبٌّ الفـؤادِ مـائِـلِ الـيـدانِ[2]

ثمّ يبدّلها هاء كقوله [من الرجز] :

يـا خـالِ هَـلاّ قُلْتَ إذْ أعْـطَيْتَـنـي

هِـيَّـاكَ هِـيَّـاكَ وَحَـنْـواءَ الـعُـنُـقْ[3]

قال : وطَيِّىء تقول : « هِنْ فَعَلَ فَعَلْتُ » ، يريدون : إنْ فَعَلَ ، وكذلك قولهم : « لَهِنَّكَ قائِمٌ » ، الأصل : لإنّكَ ، قال الشاعر [من الطويل] :

ألا يَـا سَـنـا بَـرْقٍ على قُـلَلِ الحِـمى

لَـهِـنَّـكَ مِـنْ بَـرْقٍ عَـلَيَّ كَـرِيـمُ[4]

ونقل ابن جني رحمه الله أنّ بعضهم قرأ : ﴿ طَأْ[5] * ما أَنْزَلْنـا عَلَيْكَ

---

(١) في الطبعتين : « بسفساني » ، والتصحيح من سرّ صناعة الإعراب .

(٢) الرجز بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/٥٥٢ ، ٧٠٥ ، (وفيه «بشَعشعانٍ» مكان «بسَفْسَفانٍ») والبيت الثاني بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/٣٣٧ . والشَّعشعان : الطويل الحسن الخفيف اللحم . والخبّ : الخبيث الماكر . والشاهد فيه قوله : « أَيّاك » بفتح الهمزة . وللنحاة شاهد آخر في البيت الثاني وهو قوله : « مائل اليدان » على لغة من يدع ألف المثنى رفعاً ونصباً وجرًّا ، وهـذه لغة بني الحارث بن كعب ، وبطن من ربيعة .

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢١٥ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٥٥ ؛ ولسان العرب (أيا) و (حنا) . والحنواء من الغنم والإبل : التي تلوي عنقها لغير علّة ، وقد يكون ذلك عن علة .

(٤) البيت لمحمد بن سلمة في اللسان (لهن) و (قذى) ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٢٩ ؛ وخزانة الأدب ٤/٣٣٩ ؛ والخصائص ١/٣١٥ ، ٢/١٩٥ ؛ والدرر ١/١٣٨ ؛ ورصف المباني ص ٤٤ ، ١٢١ ، ٢٣٣ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٥٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٠٢ ؛ وشرح المفصل ٨/٦٣ ، ٩/٢٥ ، ١٠/٤٢ ؛ واللسان (أنن) ؛ ومغني اللبيب ١/٢٥٤ ؛ والهمع ١/١٤١ . والقلل : جمع قلّة ، وهي قمّة الجبل .

(٥) في ابن جني (سرّ صناعة الإعراب ٢/٥٥٢ ـ ٥٥٣) : « طَهْ » ، بتسكين الهاء ، وقالوا : أراد : طَإِ الأرْضَ بقدميكَ جميعاً .

القُرْآنَ لِتَشْقَى ﴾ (١) أراد : طَأِ الأرض بقدميك جميعاً ، لأنَّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم كان يرفع إحدى رجليه في صلاته ، فالهاء على هذا بدل من الهمزة .

وقال بعضهم : إنَّ الهاء في قولهم : « هاتِ يا رجل » بدل من قولهم : « آتِ »(٢) ، قال : وقرأت على أبي علي رحمه الله فقال : قال الأصمعي : يقال للصَّبا هَيْر وَهِير وَأَيْر وإير بالفتح والكسر .

وثانيهما أن تبدل من همزة زائدة ، كقولهم في « أَرَقْتُ هَرَقْتُ » وفي أَنَرْتُ الثَّوبَ وهَنَرْتُهُ(٣) وفي « أَرَحْتُ الدابَّة » : « هَرَحْتُها » .

قال قطرب : يقولون : « هَزَيْدٌ مُنْطَلِق » في « أَزَيْد »، وأنشد أبو الحسن [من الكامل] :

وَأَتَى صواحِبُها فَقُلْنَ هـذا الذي ... مَنَحَ المَوَدَّةَ غَيْرَنا وَجَفانا(٤)

قال : يريد : أذا الذي : وحكى اللّحياني : هَرَدْتُ الشَّيْءَ هُرِيدُهُ ، أي : أُريدُهُ ، والله أعلم(٥) .

---

(١) طه : ١ - ٢ .

(٢) في الطبعتين : « وأتى » ، والتصحيح من شرح الملوكي ص ٣٠٧ ، وفيه : بدل من همزة « آتِ » ، لقولهم : « آتى يؤاتي » .

(٣) أنرتُ الثوب : جعلتُ له عَلَماً .

(٤) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٩٤ ؛ واللسان (ذا) ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٥٣ ؛ ورصف المباني ص ٤٠٣ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٥٤ ؛ وشرح المفصَّل ١٠/٤٣ ؛ ومغني اللبيب ١/٣٨٤ . والشاهد فيه قوله : « هذا الذي » حيث جاءت الهاء بدلاً من الهمزة .

(٥) راجع ابن جني : سرّ صناعة الإعراب ٢/٥٥٣ - ٥٥٤ .

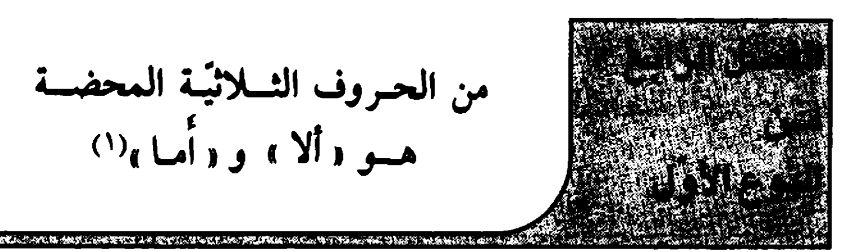


من الحروف الثلاثيّة المحضة «آي»[1]

بهمزة بعدها ألف بعدها ياء ، وقد صرّح الرضيّ أيضاً ، بأنّه من الحروف المحضة التي لا تقع إلاّ حرف نداء على الصحيح ، يطلب به إقبال القريب ، وبه صارت أحرف النداء سبعة ، وحكمه مع المنادى في إعرابه وبنائه وإعراب توابعه وبنائها ، والتوصّل بـ « أيّ » واسم الإشارة إذا كان معرّفاً باللام ، وكونه منصوباً على المفعوليّة إمّا لفظاً أو موضعاً ، وكون عامله الفعل أم كلمات النداء ، وكونها حروفاً على الراجح أم أسماء أفعال على المرجوح ، ونَقْل الكلام الخبريّ إلى الإنشاء حكم أخواتها من غير فرق .

---

(١) راجع مبحث « آي » في رصف المباني ص ١٣٦ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٨٠ ؛ وموسوعة الحروف ص ٦٨ .



الفصل الرابع
في
النوع الأول

من الحروف الثلاثيّة المحضة
هو « ألا » و « أما »[1]

وهما حرفا تنبيه ، وحروف التنبيه ثلاثة ، ثالثها « ها » وقد مرّ ذكرها ، و « ألا » بالفتح والتخفيف قال [من الطويل] :

ألاَ يا اصْبَحانِي قَبْلَ غارَةِ سِنْجالِ ... وَقَبْلَ مَنَايا عادياتٍ وآجالِ[2]

و « أما » كذلك أيضاً ، قال [من الطويل] :

أمَا والَّذي أبْكَى وَأضْحَكَ وَالَّذي ... أمَاتَ وَأحْيا وَالَّذي أمْرُهُ الأمْرُ[3]

وهذان يشتركان مطلقاً إلاّ أنّ دخول « ألا » على النداء أكثر كدخول « أما » على القَسَم ، ولا يدخلان إلاّ الجملة دون المفردات ، فيفارقان « ها » من هذا الوجه ، وعليه الزمخشري وابن الحاجب وجماعة . وعبّر عنهما بعضهم

---

(1) راجع مبحث « ألا » في الأزهيّة ص ١٦٣ ـ ١٦٥ ؛ والجنى الداني ص ٣٨١ ـ ٣٨٥ ؛ ورصف المباني ص ٧٨ ـ ٨٠ ؛ ومغني اللبيب ١/٧١ ـ ٧٣ ؛ وموسوعة الحروف ص ١١٨ ـ ١٢١ ؛ وراجع مبحث « أما » في الجنى الداني ص ٣٩٠ ـ ٣٩٣ ؛ ورصف المباني ص ٩٦ ـ ٩٧ ؛ ومغني اللبيب ١/٥٦ ـ ٥٧ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٣١ ـ ١٣٢ .

(2) البيت للشمّاخ بن ضرار في ديوانه ص ٤٥٦ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٦ ؛ وشرح المفصّل ٨/١١٥ ؛ والكتاب ٤/٢٢٤ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٥٦ ؛ ومغني اللبيب ١/٤١٣ . وفي جميع هذه المصادر روي بجعل صَدْر البيت عجزه . وسِنجال : اسم موضع ، أو اسم رجل .

(3) الشاهد لأبي صخر الهذليّ في خزانة الأدب ١/٥٥٤ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٢١٠ ؛ وشرح المفصّل ٨/١١٥ ؛ واللسان (رمث) ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٩٧ ؛ ومغني اللبيب ١/٥٦ ، ٧١ .

بحرفي الاستفتاح ، واختاره الرضي ، قال: وفائدتهما توكيد مضمون الجملة وكأنّهما مركّبان من همزة الإنكار وحرف النفي ، والإنكار نفي ، ونفي النفي إثبات ، فرُكِّب الحرفان لإفادة التوكيد والتحقيق ، فصارا بمعنى « إنَّ » إلاَّ أنَّهما غير عاملين ، يدخلان على الجملة خبريّة كانت أو طلبيّة ، أمراً كانت أو نهياً ، أو استفهاماً ، او تمنّياً ، أو غير ذلك . وفائدتهما اللفظيّة كون الكلام بعدهما مبتدأ به . والصحيح عندي أنّهما حرفا تنبيه إذا كان الغرض من إدخالهما تنبيه المخاطب لئلاّ يفوته المقصود بغفلته عنه ، وحرفا استفتاح إذا كان الغرض مجرّد تأكيد مضمون الجملة وتحقيقه ، وحُكي عن الخليل أنّ « ألا » تقع حرف تحضيض أيضاً ، كقوله [من الوافر] :

أَلَا رَجُـلًا جَـزَاهُ اللّٰهُ خَيْـراً   يَـدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ[1]

وقد تستعمل « أمَا » بمعنى : حقّاً ، فتفتح « أن » بعدها كما سيأتي .

قال الرضيّ رحمه الله : وأمّا « أمَا » و « ألَا » للعرض ، فهما يختصّان بالفعل ، ولا شكّ إذن في كونهما مركّبتين من همزة الاستفهام وحرف النفي ، وليستا كحرفي الاستفتاح دخولهما على الجملتين ، وفي « المفصَّل » : ويحذفون الألف من « أمَا » ، فيقولون « أَمَ والله » . وفي كلام هجرس بن كليب : « أَمَ وَسَيفي وفِرِنْدَيه وَرُمْحي وَنَصْلَيه وفَرَسي وأذنَيْه لا يدعُ الرجلُ قاتلَ ابنه وهو ينظر إليه » ويبدّل بعضهم من همزتها هاء ، فيقول : « هَما والله » و «هَمَ واللِه » ، وبعضهم عَيْناً ، فيقول : « عَما والله » و « عَمَ والله » . وإنّما يحذفون ألفها للتخفيف والاعتماد على القسم بعدها ، لأنّ القسم يعرفها لأنّها

---

(١) البيت لعمر بن قنعاس في ديوانه (ضمن الطرائف الأدبيّة) ص ٧٩ ؛ والخزانة ٤٦١/١ ، ١١٢/٢ ، ٤٧٧/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٢١٤/١ ، ٦٤١/٢ ؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص ١٦٤ ؛ والجنى الداني ص ٣٨٢ ؛ ورصف المباني ص ٧٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٦٦/٢ ؛ ٣٥٢/٣ ؛ وشرح المفصل ١٠١/٢ ؛ والكتاب ٣٠٨/٢ ؛ واللسان (حصل) ؛ والمغني ٧٣/١ ، ٢٨٣ . والشاهد فيه قوله : « ألا رجلًا » حيث أتت « ألا » للتحضيض . قال الخليل : التقدير : ألا تُروني رجلًا . وقال يونس : أراد : ألا رجلَ ، فنوَّنَ مضطرًا .

من مقدّماته ، ألا ترى إلى قوله [من الطويل] :

أَمَـا والـذي لا يَعْلَمُ الغَيْبَ غَيْـرُهُ ... وَيُحْيِي العِظامَ البِيضَ وَهْيَ رَمِيمُ[1]

وقوله [من الطويل] :

أمَا والَّذي أبْكَى وَأَضْحَكَ [والذي ... أمَاتَ وأَحْيَا والـذي أَمْرُهُ الأَمْـرُ][2]

وأما إبدال الهمزة هاء ، فكأنّهم يستكرهـون الهمزة ، لأنّهـا من أقصى المخارج وهو أوّل الحلق ، فيبدلون[3] منها هاء مرّة لأنّها جارتها ، وعيناً أُخرى لأنّها من أخواتها الحروف الحلقيّة وتعينها لتحرّكها وتقدّمها على القسم .

---

(١) البيت لحاتم الطائيّ في ديوانه ص ١٧٥ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٠٧ ؛ وبلا نسبة في اللسان (رمم) ؛ والمغني ١/٧١ .

(٢) تقدّم تخريج هذا البيت ص ٣٣٦ .

(٣) في الطبعتين : فيبدلوا .

الفصل الخامس من النوع الأوّل

من الحروف الثلاثيّة المحضة
حرف « إذَنْ »[1]

وهي من جملة الحروف الأربعة الناصبة للمستقبل ، وإنّما عملت لاختصاصها بهذا القبيل ، وعدم تنزّلها كجزء ، ولهذا كانت أصلاً في العمل على الصحيح كـ « أنْ » لا محمولة عليها ، كزعم بعضهم ، وعملت النصب لتخصيصها المضارع بالاستقبال كأخواتها ، ومن هذا يظهر ضعف قول بعضهم الناصب « أنْ » مقدّرة بعدها. واختلفوا في بساطتها وتركّبها ، فحَكَم الجمهور بإفرادها كـ « لَنْ » ، والخليل بتركّبها من « إذْ » و « أن » ، ثمّ خُفِّفت بالحذف كزعمه في «لَنْ» . ولشبه نونها بالتنوين لسكونها ، تُبدل عند الوقف ألفاً ، ولم يجزه المازني ، لئلاّ تلتبس بـ «إذا»، وأجاز المبرّد الوجهين ، وبعضهم عند إعمالها لزوال اللبس . ولها ، باعتبار إعمالها وإهمالها ، ثلاثة أحوال :

الأولى : يجب إعمالها ، وذلك بخمسة شروط : أن تكون جواباً ، وأن تتقدَّم على الفعل ، وأن يكون مستقبلاً ، وأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ، وأن لا يُفصل بينها وبين فعلها بغير القسم والنداء ، وإنّما وجب عند وجودها لتقوي جهة العمل باختصاصها حينئذٍ بالفعل إذ لا عمل بدون الاختصاص .

قال العكبري رحمه الله : وعلى هذا تترتَّب مسائل : **الأولى** : أنّ «إذن» في عوامل الأفعال كـ « ظننت » في عوامل الأسماء ، لأنّ « ظننت » إنّما تعمل إذا وقعت في رتبتها ، فلو أُزيلت كانت لغواً ، وكذلك « إذَنْ » إنّما تعمل إذا اعتمد الفعل عليها ، وابتدىء بها في الجواب لوقوعها حينئذ في رتبتها ، وذلك ، كقولك : « إذن أكرِمَك » لمن قال : « اليومَ أزورُك » ، فلو قلت : « أنا إذنْ

---

(1) راجع مبحث « إذَنْ » في الجنى الداني ص ٣٦١ ـ ٣٦٦ ؛ وحروف المعاني ص ٦ ؛ ورصف المباني ص ٦٢ ـ ٧٠ ؛ ومغني اللبيب ١/١٥ ـ ١٧ ؛ وموسوعة الحروف ص ٨٣ ـ ٨٨ .

أكْرِمُك » بطل العمل بوقوعها بين المبتدأ وخبره ، فلم يعتمد الفعل عليها ، بل على المبتدأ ، وكذلك لو قلت : « أنا أكرمُك إذن » . فإنْ قيل : إنّ « إذن » هنا يلزم إلغاؤها ، و« ظننت » لا يلزم إلغاؤها في مثله ، أجيب بثبوت الفرق بينهما ، لأنّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال خصوصاً إذا كانت أفعالاً وعامل الفعل لا يكون إلاّ حرفاً .

الثانية : أنّك إذا فصلت بينها وبين معمولها بـ « لا » أو باليمين ، لم يبطل العمل ، لأنّ « لا » لا تبطل عمل « أنْ » فكذا هذه ، وكذا اليمين لأنّها مؤكّدة .

الثالثة : أنّها إنْ كان معها حرف عطف كالثانية من قولك : « إن تُكرِمْني أكرمْكَ وإذَنْ أُحسِنَ إليك » ، جاز إعمالها ، لأنّ الواو والفاء قد يُبتدأ بهما ، وجاز الإلغاء لإدخال حرف العطف ما بعده في حكم ما قبله ، فيبطل الاعتماد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فإذاً لا يؤتونَ النّاسَ نَقيراً ﴾[1] ، وفي بعض القراءات[2] : « فإذاً لا يؤتوا الناس نقيراً » ، « وإذَنْ لا يلبثوا خِلافَكَ »[3] ، والجيّد الإلغاء [إلغاء عملها] .

الرابعة : لو حدّثك إنسان فقلت : « إذن أظنُّك صادقاً » لبطل العمل لأنّ الظنّ ثابت في الحال ، ولا تعمل إلاّ في المستقبل .

الخامسة : إنّ « إذَنْ » إذا وقعت خَبَراً ، ووقفتَ عليها ، جاز أن تبدل نونها ألفاً ، لأنّها أشبهت التنوين إذ كانت ساكنة بعد فتحة . هذا لفظه بتصرّف ، وهو اختياره ، وفيه من الخلاف ما سبق .

الحالة الثانية : الإهمال عند فَقْد أحد الشروط .

الحالة الثالثة : تحتّم الإعمال .

---

(١) النساء : ٥٣ .

(٢) في الطبعتين : «المصاحف» بدلاً من القراءات .

(٣) في الطبعتين : « يلبسوا خلفك » ، وهذا تصحيف شنيع . والصحيح : ﴿ وإذاً لا يلبثون خِلافَك إلاّ قليلاً ﴾ (الإسراء : ٧٦) .

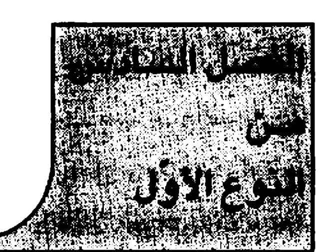
(تذنيب) وُضعت « إذَنْ » لتكون جزاءً للفعل وجواباً لكلام دالّ عليه ، إمّا محقَّق ، كقولك لمن قال : « أزورك » : « إذَنْ أكرِمَك » ، فـ « إذَنْ » جزاء للفعل ، وهو الزيارة ، وجواب لهذا الكلام المحقّق، وإما مقدّر ، كقولك للقائل : « لو أكْرَمْتَني » : « إذنْ أكرِمَك » فـ « إذَنْ » ، هنا ، جواب لكلام مقدّر كأن القائل سائل : ماذا يكون مرتبطاً بالإكرام ؟ فأجبته : بـ « إذَنْ أكرمك » ، ومنه قوله [من البسيط] :

ارْدُدْ حِمارَكَ لا يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنا إذَنْ تُرَدَّ وَقَيْدُ العَيْرِ مَكْروبُ(1)

فكأنّه لما قال : « ارددْ حمارَك » ، قال له : « لا أرْدُدُ » ، فأجابه بقوله : « إذَنْ تُردَّ » ، فكان جواباً بهذا الجواب المقدّر ، والله اعلم .

---

(1) في الطبعتين : « رفيد القوم مكروبا » ، وهذا تصحيف . البيت لعبد الله بن عنمة الضبيّ في الخزانة ٣/٥٧٦ ؛ وشرح المفصّل ٧/١٦ ؛ والكتاب ٣/١٤ ؛ واللسان (كرب) و (أذن) ؛ وللضبّيّ في المقتضب ٢/١٠ ؛ ولسلام بن عويّة الضبّيّ في اللسان (سوا) ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٦٣ .



من الحروف الثلاثيّة المحضة

حرف « إلى » [1]

وهي من جملة حروف الخفض عملت الجرّ لاختصاصها بالأسماء فأثّرت الأثر المختصّ بها ، وهي موضوعة حقيقة لانتهاء الغاية ، إمّا الحسِّيَّة ، نحو : « سرتُ إلى بغداد » أو الحكميّة ، نحو : « مَيْلُ قلبي إلَيْكَ » ، وقرينتها صحّة الإتيان بـ « مِنْ » في مقابلتها ، فتقول في الأوّل : « من البصرة » ، وفي الثاني : « منّي » ، كأنّك جعلت ابتداء الميل منك وانتهاءه إليه، ووقوعها تارةً بمعنى «مَعَ»، كقوله تعالى : ﴿ ولا تَأْكُلوا أَمْوالَهُمْ الى أَمْوالِكُمْ ﴾[2] وقوله تعالى : ﴿ وأَيْدِيَكُمْ إلى المرافِقِ [وامْسَحُو برؤوسكم] وَأَرْجُلَكُمْ إلى الكَعْبَيْنِ ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنْصاري إلى الله ﴾[4] ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إلى قُوَّتِكُمْ ﴾[5] ، وقولهم : «الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إِبِل »[6] وتارةً بمعنى « في » ، كقوله [من الطويل] :

---

(1) راجع مبحث «إلى » في الأزهيَّة ص ٢٦٧ ـ ٢٩٠ ؛ والجنى الداني ص ٣٨٥ ـ ٣٩٠ ؛ وحروف المعاني ص ٦٥ ـ ٦٧ ؛ ورصف المباني ص ٨٠ ـ ٨٣ ؛ ومغني اللبيب ١/٧٨ ـ ٨٠ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٠٦ ـ ١٠٨ .

(٢) النساء : ٢ .

(٣) المائدة : ٦ .

(٤) آل عمران : ٥٢ .

(٥) هود : ٥٢ .

(٦) هذا مثل ، وقد ورد في تمثال الأمثال ١/٢٦٦ ؛ وجمهرة الأمثال ١/٤٦٢ ؛ وجمهرة اللغة ص ٦٢٧ ؛ وزهر الأكم ٣/١٩ ؛ وفصل المقال ص ٢٨٢ ؛ واللسان (إلى) و (ذود) ؛ ومجمع الأمثال ١/٢٧٧ ؛ والمستقصى ١/٣٢٢ ؛ والذّود : ما بين الثلاث إلى العشر من الإبل . يُضرب في اجتماع القليل إلى القليل حتّى يؤدّي إلى الكثير . ويقال في المعنى نفسه : « التَّمْرَةُ إلى التَّمْرَةِ تَمْرٌ » .

ولا تَتْـرُكَنِّي بـالـوَعِيـدِ كَـأَنَّـني   إلى النّاسِ مَطْليٌّ بِـهِ القارُ أَجْـرَبُ[1]

وتـارةً بمعنى « عِنْـدَ » ، كقـولهم : « أَنْتَ إِلَيَّ حَبيـبٌ أَوْ بَغـيضٌ » و « جَلَسْتُ إليكم » ، وقوله [من الطويل] :

وَإِنْ يَلْتَقِ الحَيُّ الجَمِيـعُ تُـلاقِني   إلى ذُرْوَةِ البَيْتِ الرَّفِيعِ المُصَمَّدِ[2]

راجع في التحقيق إلى الانتهاء، لأنّ الفعل المقتضي للانتهاء مقدّر حالاً عن الاسم المذكور .

ولا ينـافي استعمالهـا بمعنى أحد هـذه الحروف كـونهـا على معنـاهـا الأصلي . بيانه : أمّا في الأوّل ، فلأنّ معناه : لا تأْكُلوا أَمْوالَكُم مضافَةً إلى أموالهم ، وَمنْ أنصاري مِمَّنْ يتوجّه إلى الله أو إلى القيـام بما أوجبـه الله ، ويزدكم قوَّةً مضافةً إلى قوّتكم . وأمّا ﴿ أيديَكم إلى المرافق ﴾ ففي « اللباب الكبير » وجهان : أحدهما أنها على بابها إذ المرفق هو الموضع الذي يتكىء الإنسان عليه من رأس العضد ، وذلك هو المفصل وقرينه ، فيدخل فيه مرفق الذراع ، ولا يجب في الغسل أكثر منه ، وثانيهما : أنّ « إلى » تدلّ على وجوب الغسل إلى المرفق ، ولا ينفي وجوب غسل المرفق لأنّ الحدّ لا يـدخل في المحدود ، ولا ينفيه التحديد ، كقولك : « سرتُ إلى الكوفة » ، فإنّه لا يوجب دخول الكوفة ولا ينفيه ، فكذلك المرفق إلاّ أنّ وجوب غسله ثبت بالسنّة ، وأمّا الثاني فلأنّ معنى : « مطليّ بهِ القار أجربُ » : مُكْرَه مبغض ، والتكرّه يعدّى بـ « إلى » .

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٧٣ ؛ والجنى الداني ص ٣٨٧ ؛ وخزانة الأدب ٤/١٣٨ ؛ والدرر ٢/١٣ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٢٣ ؛ واللسان (إلى) ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٨٣ ؛ ومغني اللبيب ١/٧٩ ؛ والهمع ٢/٢٠ . والشاهد فيه قوله : « كأنني إلى الناس » حيث جاءت « إلى » بمعنى « في » .

(٢) البيت لـطرفة بن العبـد في ديـوانـه ص ٣٠ ؛ والأزهيَّة ص ٢٧٤ ؛ وخـزانـة الأدب ٤/١٣٩ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٨٣ . والشاهد فيه قوله : « إلى الناس » ، حيث جاءت « إلى » بمعنى « عند » .

قال تعالى : ﴿ وَكَرَّهَ إليكُمُ الكُفْرَ ﴾[1] حَمْـلاً على التحبّب المتضمِّن معنى « إلى » . قال تعالى : ﴿ حَبَّبَ إليكُمُ الإيمانَ ﴾[2] كما قيل : « بغْتُ مِنْهُ » حملاً على « اشتريتُ منه » و « رضيتُ عَلَيه » حملاً على « سخطتُ » . وأمّا الثالث : فلأنّ معنى « حبيب » : مُحبّب ، و «بغيض»: مبغَض ، ومعنى « إلى ذروة البيت » : منتسب إلى ذروة البيت .

(تذنيب) لمّا وردت « إلى » في بعض الجمل مانعة من دخول ما بعدها فيما قبلها، كقوله تعـالى : ﴿ أتِـمّوا الصِّيـامَ إلى اللَّيْلِ ﴾[3]، وفي بعضهـا مقتضية له ، كقوله تعالى : ﴿ وأيدِيَكُمْ إلى المرافِقِ ﴾[4] ، وفي بعضها مجوِّزة له ولعدمه،حكم الخليل رحمه الله وجماعة أنّ ما بعدها لا يدخل فيما قبلها ، وهو الراجح عند الجمهور بعدم دخول الحدّ فيما قبله . و« إلى » تدلّ وضعاً على الانتهاء إلى حدّ الشيء ، وبعضهم يعكسه ، ويحتّم الدخول ، فلا يخرج إلاّ بقرينة ، ولهذا وجب غسل المرافق والكعبين ، وبعضهم حَكَم بأنّها مشتركة فيهما لوجود الدخول في بعض وعدمه في آخر ، وبعضهم بالتفصيل ، فإنْ كانا متّحـدي الجنس دخـلا ، وإلاّ فـلا ، وهـذا عندي هـو الحكم الخـالي عن التحكّم ، والله اعلم .

---

(١) الحجرات : ٧ .

(٢) الحجرات : ٧ .

(٣) البقرة : ١٨٧ .

(٤) المائدة : ٦ .

من الحروف الثلاثيّة المحضة

حرف « إنَّ »[1]

المكسورة الهمزة المشدَّدة النون هي من الحروف المشبَّهة بالفعل ، وهي عند الجمهور ستّة ، قال في « الإغراب » : عدّها القدماء خمسة ، والمتأخّرون ستّة بإضافة « أنّ » المفتوحة ، وقيل : هي المكسورة فُتحت لعارض فلا يوجب تكثيراً كما لا يوجبه تعدّد لغات « لعلّ » . قالوا : فإذن يجب طرح « كَأَنَّ » لأنّها « إنَّ » المكسورة دخلت عليها كاف التشبيه ، إذ أصلها في : « كأنَّ زيداً أَسَدٌ » : « أنَّ زيداً كالأسد » ، قُدّمت الكاف لتنويع الكلام كالتمنّي وغيره ، فيعلم ابتداءً أنّه تشبيه كما سيأتي في فصله . وأجيب بالفرق ، وذلك أنّ فرعيّة « كأنَّ » نُسخت ، وصارت بجملتها أصلاً للتشبيه ، ولذا استغنى الكاف عمّا يتعلّق به بخلاف المفتوحة ، فإنّ تفريعها حكمه باق ، ولذلك عطف على اسمها بالرفع كالمكسورة ، وسيأتي مفصّلاً . وإنما عملت هذه الحروف لمشابهتها الفعل لفظاً بكونها مبنيّة على الفتح ، ولحوق نون الوقاية بها عند دخولها على ياء المتكلِّم، وبناء صيغتها من ثلاثة أحرف فصاعداً، ولزومها الأسماء، والمتعدّي معنى لأنّ معنى «إنَّ» و «أنَّ» أكّدتُ، و «كأنَّ» شَبَّهتُ ، و « لكنَّ » استدركتُ ، و « ليتَ » تمنّيتُ ، و « لَعَلَّ » ترجّيت ، ولقوّة انعقاد الشبه بينهما اقتضت معمولين: منصوباً ومرفوعاً. قال في « المفصّل » : فشبّه منصوبها بالمفعول ، ومرفوعها بالفاعل ، وقُدِّم المنصوب على المرفوع عكس معمول الفعل، قيل حطّاً للفرع عن أصله. قلت : فهذا يقتضي وجوب تقديم المنصوب بـ «ما» الحجازيّة على مرفوعها بالأولى ، بل العلّة أنّها بشدّة

---

(١) راجع مبحث « إنّ » في الجنى الداني ص٣٩٣ ـ ٤٠٢ ؛ وحروف المعاني ص ٣٠ ـ ٣٢ ؛ ورصف المباني ص١١٨ ـ ١٢٥ ؛ ومغني اللبيب ٣٦/١ ـ ٣٨ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٣٧ ـ ١٤١ .

المشابهة قويت على التصرّف بالتقديم والتأخير دون « ما » لضعف شبهها بالفعل بالنسبة إلى هذه الأحرف ، وسيأتي البحث عن كلّ في فصله ، واستقصاء البحث عن جملتها في « لكنَّ » ، ليكون خاتماً لمباحث الأبواب الخمسة . وليعلمْ أنّ «إنَّ» هذه لا تغيّر معنى الجملة ، فلا تنقلها من الإخبار إلى الإنشاء كـ «ما» ما عدا باقي أخواتها، ولا من التركيب إلى الإفراد كـ «أنَّ»، وإنّما تدخل على الأخبار الساذجة والجمل الابتدائيّة لتأكيد مضمونها لا غير ، فتقول في : « زيد قائم » : « إنَّ زيداً قائِم » ليرتفع الكلام ويتأكّد ، ولذلك يتلقّى بها القسم . ويتعيّن كسر همزتها في اثني عشر موضعاً :

(أحدها) إذا وقعت مبتدأ بها ، سواء كانت في أوّل كلام المتكلّم ، كقوله تعالى : ﴿ إنَّ اللّهَ وملائِكَتَهُ يصلّون على النبيّ ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ إنّا أنْزَلْناهُ في لَيْلَةِ القَدْر ﴾[2] ، أو وسطه إذا كان ابتداء كلام آخر ، نحو : « أكْرِمْ زيدٌ إنّه فاضل » ، فقولك : « إنه فاضل » كلام مستأنف وقع علّة لما تقدّمه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ولا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إنّ العِزَّةَ للّهِ جَمِيعاً ﴾[3] .

(وثانيها) بعد القول ومتصرّفاته المجرّد عن معنى الظنّ ، نحو : « قالَ زيدٌ إنَّ عَمْراً منطلقٌ » ، وكقوله تعالى : ﴿ قُلْ إنَّما أنا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾[4] .

(وثالثها) بعد الموصول ، كقوله تعالى : ﴿ وآتَيْناهُ مِنَ الكُنُوزِ ما إنَّ مفاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ أولي القُوَّةِ ﴾[5] .

(ورابعها) جواباً للقسم ، كقول تعالى : ﴿ والعَصْرِ * إنَّ الإنسانَ لَفي خُسْرٍ ﴾[6] .

(وخامسها) إذا دخل اللام في خبرها ، كقوله تعالى : ﴿ واللّهُ يَعْلَمُ إنّكَ لَرَسُولُهُ واللّهُ يَشْهَدُ إنَّ المنافِقِينَ لَكَاذِبونَ ﴾[7] .

---

(1) الأحزاب : ٥٦ .
(2) القدر : ١ .
(3) يونس : ٦٥ .
(4) الكهف : ١١٠ ، فصلت : ٦ .
(5) القصص : ٧٦ .
(6) العصر : ١ ـ ٢ .
(7) المنافقون : ١ .

(وسادسها) وقوعها مفعولاً ثانياً لِـ « علمتُ » ، نحو: «علمت زَيْداً إنَّه قائم» .

(وسابعها) وقوعها خبراً لِـ « كان » ، نحو : « كان زيدٌ إنّهُ مُنْطَلِقٌ » .

(وثامنها) وقوعها خبراً عن نفسها والاسم الذي قبلها جثّة ، نحو : « إنّ زيداً إنّه قائمٌ » ، وكقوله تعالى : ﴿ إنَّ الذينَ آمَنُوا والذينَ هادُوا والصّابئينَ والنَّصارى والمجوسَ والذينَ أشْرَكوا إنَّ اللّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ ﴾[1] ، وقوله [من البسيط] :

إنّ الخليفــة إنَّ الله سَــرْبَلَهُ .... [2]

إذ لو فتحت للزم الإخبار بالحَدَث عن الجثّة .

(وتاسعها) وقوعها في موضع الحال ، نحو : « جاء زيد وإنّه ضاحِكٌ » . لا يقال : يجوز هنا الفتح بتأويل المصدر لوقوعه حالاً كوقوع المصدر الصريح حالاً دون المؤوّل به لوجود الواو.

(وعاشرها) وقوعها بعد « حتّى » الابتدائيّة ، نحو « جاء الحاجُّ حتى إنّ المشاةَ قَدِموا » .

(وحادي عشرها) وقوعها بعد « ألا » للتنبيه ، كقوله تعالى : ﴿ ألاَ إنّهم في مِرْيَةٍ من لقاءِ رَبِّهِمْ ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ أَلاَ إنَّهُمْ هُمُ السُّفَهاءُ ﴾[4] .

(وثاني عشرها) وقوعها بعد « أما » كذلك ، نحو : « أما إنَّ زيداً قائمٌ » .

وإنّما تعيَّن كسر الهمزة في هذه المواضع المعدودة لوقوعها في الكلّ مبتدأ بها عند التحقيق.

---

(١) الحج : ١٧ .
(٢) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتُها .
(٣) فصلت : ٥٤ .
(٤) البقرة : ١٣ .

(تـذنيب) : قـد تجيء « إنّ » بمعنى « نعم » ، وهي أحـد أحرف الإيجاب الستّة ، ومنه قوله [من الكامل] :

قـالـوا غَـدَرْتَ فَقُلْتُ إنَّ وَرُبَّمـا نَـالَ المُنَى وَشَفَى الغَلِيلَ الغـادِرُ[1]

وقول ابن الزبير[2] للأعـرابيّ : « إنّ وراكبها »[3] أي : «نعم»، وأمّـا قوله [من مجزوء الكامل] :

وَيَـقُـلْنَ شَـيْـبٌ قَـدْ عَـلا كَ وَقَـدْ كَبِـرْتَ فَـقُلْتُ: إنَّـهْ[4]

فليس بنصّ في كونها بمعنى « نعم » ، بل يحتمل أن تكـون بمعناهـا الأصلي ، والهاء لبيان الحركة . وأن تكون على بابهـا والهاء الاسم والخبـر محذوف ، أي إنّه ذلك . واعلمْ أنّها لم ترد بغير هذين المعنيين الواردة بمعنى الماضي والأمر والنفي ليست من أنواعها ، لأنّ مطابقتها لهذه في اللفظ بعد التغيير ، فلا يكون الأصل واحداً وقد مرّ اشتراطه .

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح المفصّل ٣/١٣٠ ، والشاهد فيه قوله : « فقلتُ إنَّ وربَّما » ، حيث جاءت « إنَّ » حرف جواب بمعنى « نَعَمْ » لا حرف مشبّه بالفعل ، لأنّـه لا يجوز حذف اسم الأحرف المشبهة بالفعل وخبرها معاً .

(٢) هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشيّ الأسدي (١هـ/ ٦٢٢م ـ ٧٣هـ/ ٦٩٢م) فارس قريش في زمنه . بويع له بالخلافة سنة ٦٤هـ ، فحكم مصر والحجاز واليمن وخراسان والعراق وأكثر الشام ، انتصر عليه الحجاج . (الزركلي : الأعلام ٤/٨٧) .

(٣) رويَ أنَّ أعرابيًّا قال لابن الزبير : « لعن اللّهُ ناقةً حملتني إليك » ، فأجابه ابن الزبير : « إنَّ وراكبها » ، أي : نعم ، ولعن راكبها .

(٤) البيت لابن قيس الرقيّات في ديوانه ص ٦٦ ؛ والخزانة ٤/٤٨٥ ؛ وشرح شواهد المغني ١/١٢٦ ؛ واللسـان (أنن) ؛ وبلا نسبـة في شـرح المفصّـل ٣/١٣٠ ؛ والكتـاب ٣/١٥١ ، ٤/١٦٢ ؛ واللسان (بيد) ؛ والمغني ١/٣٧ .

الفصل الثالث
من
النوع الأول

من الحروف الثلاثيّة المحضة
هو حرف «أنّ» [1]

المفتوحة الهمزة المشدّدة النون أيضاً ، وهي من الحروف المشبّهة بالفعل ، ولها جهة شبه ليست لأخواتها ، وهي موافقتها له لفظاً ، نحو : أنَّ زيدٌ من « الأنين » ، وفائدتها التوكيد والتحقيق كالمكسورة ، لكنّها تقلب الجملة مفرداً ، فيكون خبرها مصدراً مضافاً إلى اسمها عند التأويل ، فقولك : « بَلَغَني أنّك قائمٌ » ، في تقدير : « قيامك » ، قال الرضيّ : وكذلك إنْ كان الخبر جامداً ، نحو : « بلغني أنّك زَيْدٌ » ، في تقدير : زيديُّتك ، لأن باء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء، أفادت معنى المصدر، نحو: الفرعيَّة والمضروبيّة والضاربيّة ، وكذلك : « بَلَغَني أنّ زيداً في الدار » ، أي : حصول زيد في الدار ، لأنّ الخبر في الحقيقة حاصل المقدّر ، وعلى هذا يتفرّع فتح همزتها ، فيتعيّن في كل موضع احتاج فيه الكلام إلى مفرد ، وذلك في عشرة مواضع .

(منها) أن يحتاج إلى فاعل، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ على كُلِّ شَيءٍ شَهِيد﴾[2] أو نائب عنه ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إليّ أنّه اسْتَمَعَ نَفَرٌ من الجِنِّ ﴾[3].

(ومنها) أن يحتاج إلى مفعول ، نحو : « كرهتُ أنّك جاهِلٌ » .

(ومنها) أن يحتاج إلى مبتدأ وأبداً يتقدّم الخبر عليه ، كقوله تعالى : ﴿ ومن آياتِهِ أَنَّكَ ترى الأرضَ خاشعةً ﴾[4] .

---

(١) راجع مبحث « أنّ » في الجنى الداني ص ٤٠٢ ـ ٤١٨ ؛ وحروف المعاني ص ٥٦ ـ ٥٧ ؛ ورصف المباني ص ١٢٥ ـ ١٢٧ ؛ ومغني اللبيب ١/٣٩ ـ ٤٠ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٥٠ ـ ١٥٧ .

(٢) فصلت : ٥٣ .

(٣) الجن : ١ .

(٤) فصلت : ٣٩ .

(ومنها) أن يحتاج إلى مضاف ، نحو : « ما رأيته مذ أنَّ الله خَلَقَني » .

(ومنها) أن يقع بعد « لولا » الدالّة على امتناع الشيء لوجود غيره ، كقوله تعالى : ﴿ فلولا أنَّهُ كانَ منَ المُسبِّحين ﴾[1] لوقوعها موقع المبتدأ وحده والخبر لا يظهر لسدّ الجواب مسدّه ، وقيل : فُتحت بعد « لولا » لمّا أُمِن من دخول المكسورة عليه ، لأنّ « إنّ » يقطع ما بعدها عمّا قبلها ، « ولولا » تفتقر إلى جواب فتنافيا ، فحصل الأمن . والمفهوم من فحوى كلام أبي عليّ ، رحمه الله ، أن تُرفع « أنَّ » هنا بالظرف المقدَّر خبراً ، كأنّه يقول : لولا في الوجود أنّك قائم .

وقال في « التذكرة »[2] : في هذه المسألة دليل على صحّة قول الأخفش في قولك : « ظننتُ أنّ زيداً قائم » ، أنّ المفعول الثاني محذوف، لأنّا لو قلنا: إنّ «أنّ» مع ما بعدها سدّ مسدّ الخبر ، والمخبَّر عنه ، لكان يؤدّي إلى ظهور الخبر بعد « لولا » ، وذلك لا يجوز .

قال والدي ، رحمه الله : ومنعه ابن الدهان[3]، وليس منعه متوجهاً، بل جوابه منع أنّه إذا سدّ مسدّه يدلّ على جواز ظهوره . قلت : لا يخفى ضعف هذا أيضاً .

(ومنها) أن تقع بعد « لو » الامتناعيّة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ ما في الأَرْضِ مِنْ شَجَرةٍ أَقْلامٌ ﴾[4]، لأنّها في محلّ فاعل فعل محذوف دلّ عليه « لَوْ » .

(ومنها) أنّه إذا كانت معطوفة على اسم ، أو ما يؤَوَّل به ، كقوله تعالى : ﴿ إنَّ لَكَ أَنْ لا تَجُوعَ فيها ولا تَعْرَى * وَأنّك لا تَظْمَأُ فيها ولا

---

(١) الصافات : ١٤٣ .

(٢) هو كتاب لأبي عليّ الفارسيّ .

(٣) هو سعيد بن المبارك بن عليّ الأنصاريّ (٤٩٤هـ/ ١١٠٠م - ٥٦٩هـ/ ١١٧٤م) عالم باللغة والأدب . مولده ومنشأه ببغداد . من مؤلّفاته « شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي » ، و« الأضداد » ، و« تفسير القرآن » . (الزركلي : الأعلام ٣/١٠٠) .

(٤) لقمان : ٢٧ .

تَضْحَى ﴾[1] ففتح « أنّك » لكونه معطوفاً على « أن لا تجوع » .

(ومنها) أنّها إذا أُبدلت من الاسم ، كقوله تعالى : **﴿ وإذْ يَعِدُكُمُ اللّهُ إحْدى الطائِفَتَيْنِ أَنَّها لَكُمْ ﴾**[2] ، ففتح الهمزة بإبدال « أنّها لكم » من « إحدى الطائفتين » ، وقرىء قوله تعالى : **﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِه الرَّحْمَةَ أَنَّـهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فإنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾**[3] بفتح الأولى لأنّها بدل ، وكسر الثانية على تقدير الجملة عن نافع[4] ، وفتحهما الأولى لذلك والثانية على أنّها مبتدأ محذوف الخبر ، عن ابن عامر وعاصم[5] ، وكسرها على أنهما في صدري جملة عن الباقين .

(ومنها) أنّه إذا كانت خبر مبتدأ، كقوله تعالى : **﴿ وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحمدُ لِلّهِ رَبِّ العالمين ﴾**[6] في قراءة من شدّد .

(ومنها) إذا وقعت بعد « ظننتُ » وأخواتها مجرّدة عن اللام ، نحـو : « ظننتُ أنَّ زيداً منطلقٌ » ، وجعل الأخفش فتحها لوقوعها موقع المفعول الأوّل والثاني محذوف ، وهذا يستلزم وجوب حذف الخبر من غير ضرورة ، وسيبويه جعلها سادّة مسدّ المفعولين ، ولا يلزم كسرها لـوقوعهـا في موضـع الجملة المقتضية للكسر ، لأنّ الجملة هنا في حكم المفرد لانتصاب جزئيها بالفعل ، والجمل المستقبلة لا تغيّرها العوامل .

---

(١) طه : ١١٨ ـ ١١٩ .

(٢) الأنفال : ٧ .

(٣) الأنعام : ٥٤ .

(٤) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم اللّيثي (. . . ـ ١٦٩هـ/ ٧٨٥م) أحد القرّاء السبعة المشهورين . أصله من أصبهان ، اشتهر في المدينة ، وانتهت إليه رئاسة القراءة فيها . (الزركلي : الأعلام ٨/٥) .

(٥) هو عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفيّ (. . . ـ ١٢٧هـ/ ٧٤٥م) أحد القرّاء السبعة ، تابعي ، من أهل الكوفة ، ووفاته فيها . كان ثقةً في القراءات ، صدوقاً في الحديث . (الزركلي : الأعلام ٣/٢٤٨) .

(٦) يونس : ١٠ .

(ومنها) أن يقع بعد جملتها مستثنى ، وكلمة الاستثناء « بَيْدَ » فإنّها لازمة للنصب على الظرفيَّة مضافة إلى « أنّ » المفتوحة ، ولا تُقطع إلّا ضرورة ، ولا يستثنى بها إلّا المنقطع، ومنه قوله عليه السلام : «أنا أفْصَحُ العَرَبِ بَيْدَ أنِّي مِنْ قُرَيْشٍ»(١) .

(فائدة) لتكميل الفائدة يتفرّع على وجوب كسر الهمزة عند اقتضاء الكلام جملة ، وفتحها عند اقتضائه مفرداً ، أنّ الكلام إذا كان ذا جهتين على سبيل البدليَّة يقتضى بإحداهما جملة ، وبالأخرى مفرداً، يجوز في الهمزة الكسر والفتح ، وذلك في مواقع .

(أحدها) إذا وقعت بعد فاء الجزاء ، كقولك : « مَنْ يُكرِمْني فإنّي أُكْرِمْه » بكسرها، نظراً إلى دخولها على صدر الجملة تقديره : « فأنا أكرمه » ، وبفتحها نظراً إلى أنّها مع جزئيها مبتدأ محذوف الخبر ، أي : فإكرامي له ثابت .

(وثانيها) بعد « إذا » الفجائيّة زمانيّة كانت أو مكانيّة ، نحو : « رأيتُ زيداً فإذا إنه جالس » ، ومنه قوله [من الطويل] :

وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَما قِيلَ سَيِّداً
إذا إنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهازِمِ(٢)

---

(١) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ص ١٣٧ الحديث رقم ٦٩ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٧ . ونقل السيوطي في كتاب (مناهل الصفا بتخريج أحاديث الشفا) : أورده أصحاب الغرائب ولا يُعلم من خرّجه ولا إسناده .

(٢) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٧٨ ، ٤١١ ؛ وخزانة الأدب ٣٠٣/٤ ؛ والخصائص ٣٩٩/٢ ؛ والدرر ١١٥/١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨١ ؛ وشرح التصريح ٢١٨/١ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٦٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٢٢٤/٢ ؛ وشرح المفصّل ٩٧/٤ ، ٦١/٨ ؛ والكتاب ١٤٤/٣ ؛ والمقتضب ٣٥١/٢ ؛ والهمع ١٣٨/١ . وأرى : أظنّ . وعبد القفا : عبد قفاه ، كما يقال : لئيم القفا ، وكريم الوجه . واللهازم : جمع لِهْزِمة ، وهي ما تحت الأذن من أعلى الخدّين .

الكسر على تأويل : فإذا هو جالس وإذا هـو عبد القفـا ، والفتح على تأويل : فإذا جلوسه ثابت ، وإذا عبوديّته حاصلة . والعامل في « إذا » في البيت ما في « عبد » من معنى ذليل ، ولا يلزم إعمال «ما » بعد « إنّ » فيما قبلها لتجرّد الكلام عنها حينئذٍ .

(وثالثها) إذا وليت أنّ الواو أو «ذلك» الدالّين على تقرير الكلام السابق، كقوله : ﴿ هذا وإنّ للطّاغِينَ لَشَرَّ مآب ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ ذلِكُمْ وأنّ اللّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الكَـافِرِينَ ﴾[2] ، فـ « هـذا » خبر لمحـذوف أي : الأمر هـذا ، « وأنّ » بالفتح كذلك ، أي : والأمـر أنّ للطاغين ، وبالكسـر عطفـاً للجملة المصدَّرة بـ « أنَّ » على الجملة المحذوفة المبتدأ .

(ورابعها) بعد « أمَا » ، نحو : « أما إنّك قائم » فالكسر على أنّها للتنبيه كـ « ألا » قال تعالى : ﴿ ألاَ إنَّ عاداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ ﴾[3] ، والفتح على أنّها : بمعنى حقّاً ، قال في « المسائل » : إذا قلت : « أمَا إنّك منطلق » يجوز كسر « إنّ » لأنّ « أمَا » يُبتدأ بعدها كما لو وقعت في ابتداء الكلام ، ويجوز فتحها لأنّها تكون بمعنى : حقّاً ، لأنّهُ يستعمل للتأكيد ، فكما تقول : « حقّاً أنّـكَ مُنْطلقٌ » بالفتح ، فكذلك هٰهنا . قلت : ومنه قوله [من الوافر] :

[ألا أبْـلِغْ بَنـي خَـلَفٍ رسُـولاً] أَحَـقّـاً أنَّ أخْـطلَكُمْ هَـجـاني[4]

قال الرضي : وإن قلنا « أنَّ » أحقّاً في معنى الظرف ، أي : أفي حقّ ، كانت مبتدأ بها ، قال [من الوافر] :

أفـي حَـقٍّ مُـواسـاتـي أخـاكُـمْ بمـالي ثُمَّ يَـظْلِمُني السَّـرِيسُ[5]

---

(١) ص ٥٥ .
(٢) الأنفال : ١٨ .
(٣) هود : ٦٠ .
(٤) البيت للنابغة الجعديّ في ديوانـه ص ١٦٤ ؛ والخزانـة ٣٠٦/٤ ؛ والدرر ٤٧/١ ؛ والكتاب ١٣٧/٣ ؛ وبلا نسبة في الهمع ٧٢/١ .
(٥) البيت لأبي زبيد الطائيّ في ديوانه ص ٣٥٣ ؛ وخزانة الأدب ٣٠٩/٤ ؛ ولسان العرب (سرس) . والسَّريس : الذي لا يأتي النساء .

وجعلها جماعة منهم ابن القواص فاعلاً ، وكذا لو فصل بينهما بـ « يمين » ، نحو : « أَمَا والله إنّكَ قائِمٌ » ، جاز الأمران : الكسر على أنّها استفهاميَّة ، والفتح على أنّها بمعنى : حقّاً ، قال الرضيّ : وكذا « حتّى » إذا كانت ابتدائيَّة ، وجب كسر « إنّ » بعدها وإنْ كانت جارّة أو عاطفة للمفرد ، فالفتح ، نحو : « عرفتُ أحوالَكَ حتى أنّك صائح » ، و « عجبتُ من أوضاعك حتى أنّك تفاخر » ، وابن القوّاص وجماعة عدّوها من جملة ما يجب الكسر بعدها. والحق عندي أنَّ « حتّى » إنْ كانت تحتمل الوجهين ، جاز الأمران ، وإلاّ تعينّ الكسر ، أو الفتح ، لأنَّ التزام «أنّ» «حتّى» تكون في كلّ تركيب ذات وجهين بعيد ، وأنّها للابتداء فقط أبعد ، ولا يطّرد هذا الجواب في الواقعة بعد « مُذْ » و « مُنْذُ » و « حَيْثُ » ، وإنْ وقع بعدها الجملة والمفرد ، لأنّ الجملة بعدها أيضاً مجرورة المحلّ بالإضافة.

(وخامسها) إذا وقعت بعد « أوّل » ، نحو : « أوّلُ قولي » و « أَوَّلُ كلامي » ، قال الرضيّ رحمه الله : فالفتح على أنّ « قولي » مصدر مضاف إلى فاعله ، وليس بمعنى المقول ، والتقدير : أوّل قولي ، أي أقوالي حمد الله ، ولم يُجمع لأنَّ المصدر لا يجمع إلاّ مع قصد الاختلاف ، فيكون قد أُخبر عن المصدر بالمصدر ، والكسر على أنّ « قولي » بمعنى : مقولي ، أي : أوّل مقولاتي ، ولم يُجمع مع أنّه بمعنى المفعول مراعاةً لأصل المصدر ، فالمعنى : أوّل مقولاتي هذا القول ، وهو أنّي أحمد الله ، فيكون قد قال كلاماً أوّله أنّي أحمد الله ، ثم أخبر عن ذلك ، كما تقول أوّل السورة : ﴿ بسم اللهِ الرحمنِ الرحيمِ ﴾[1] قال عليه السلام : « أَفْضَلُ ما قُلْتُهُ أنا والنبيّون مِنْ قَبْلي : لا إله إلاّ الله »[2] ، ولا يكون قوله « إني أحمد الله » معمولاً للفظة قولي : « كيف » ، وليس هو بمعنى المصدر ، بل بمعنى المفعول ، فهو كقولك : « مضروبي زيد » ، فـ « زَيْد » مطلوب لِـ « مضروبي » من حيث

---

(١) الفاتحة : ١ .

(٢) ورد الحديث في الموطأ للإمام مالك بن أنس ، قرآن ٣٢ ، حج ٢٤٦ .

المعنى ، وليس معمولاً له . وقال أبو علي رحمه الله : هو مصدر مضاف إلى الفاعل ، و « إنّي أحمد الله » بالكسر مفعوله ، وخبر المبتدأ محذوف ، أي : أوّل قولي ونطقي بهذا الكلام ثابت. وردّه المصنِّف، أيْ ابن الحاجب، أحسن ردّ، وذلك أنّ أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، فيكون للفظه بهذا الاعتبار أوّل ووسط وآخر . والجزء الأوّل باعتبار كلماته الثلاث لفظ « إنّي » وباعتبار الحروف لفظ الهمزة ، فيكون المعنى : إذا صرّحنا به تلفّظي بـ « أنّي » أو بهمزة أنّي ثابت ، وهو خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلّم . إلى هنا لفظه بحسن تصرّف .

(تنبيه) : قد اختلفوا في « لا جرم»، فالخليل وسيبويه على أنّ « لا » ردّ للكلام السابق، أو زائدة، كما في «لا أقسم»، كما مرَّ لِما في «جَرَم» من معنى القسم ، و « جرم » فعل ماض بمعنى : حقّ ، فـ « أنَّ » بالفتح في نحو قوله تعالى : ﴿ لا جَرَمَ أنَّما تَدْعُونَني إلَيْه لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ في الدنيا ولا في الآخِرَةِ ﴾[1] فاعل ، والفرّاء على أنّها كلمة مفردة كانت في الأصل بمعنى : لا بدّ، ولا محالة، و « الجرم » القطع، أي : لا قطع من هذا ، كما أنّ « لا بدّ» بمعنى: لا قطع، فكثرت، وغلبت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم لما فيها من التأكيد ، ولذلك تجاب بما يجاب به القسم ، فتقول : « لا جَرَمَ لا أنفكّ أكرمُكَ » ، و « لا جَرَمَ لقد أحسنتُ إليكَ » ، و « لا جرم أنّك مُنْطَلِقٌ » ، و « لا جَرَمَ أنَّك لقائمٌ » . واستشهد سيبويه ، رحمه الله ، في كتابه بقوله [من الكامل] :

وَلَقَدْ طَعَنْتَ أبا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً   جَرَمَتْ فَزَارَةُ بَعْدَها أنْ يَغْضَبُوا[2]

فـ « جَرَمَتْ » مجرّداً عن « لا » بمعنى : حقّ ، و « فزارة » فاعله و « أن يغضبوا » بدل اشتمال منه ، أي : حقّ غضب فزارة . وتمسّك الفرّاء بأنّه يروى

---

(١) غافر : ٤٣ .

(٢) البيت لأبي أسماء بن الضريبة أو لعطية بن العفيف في الخزانة ٤/٣١٠ ؛ ولأبي أسماء وحده في اللسان (جرم) ؛ وللفرزدق في الخزانة ٤/٣١١ ؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣/١٣٨ ؛ والمقتضب ٢/٣٥١ ، ولم أقع عليه في ديوان الفرزدق .

عن العرب : لا جُرْم ، والفعلان يشتركـان في المصدر كـالرُّشْـد والرَّشَـد ، والبُخْل والبَخَل ، فعلى ما تقرّر يجوز فتح همزة « إنّ » بعد هذه الكلمة نظراً إلى المعنى الأصليّ ، وهـو الأكثر ، ومنـه قولـه تعالى : ﴿ لا جَـرَمَ أنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾[1] فـ « أنَّ » فاعل ، وجعل بعض المفسّرين « أنّ لهم » مفعولاً تقديره : جرم كفرهم أنّ لهم النار ، كقوله تعالى : ﴿ ولا يَجْرِمَنَّكُمْ شنآنُ قَوْمٍ ﴾[2] أي : لا يجرمَنّ لكم ، والكسر ملاحظة لمعنى القسم العارض ، ولعروضه كان الكسر أقلّ من الفتح ، وروى الكوفيّـون فيها لغـات : « لا جَرَ » ، بـإسقاط الميم ، و « ولا ذا جَرَمَ » ، بزيادة « ذا » ، و « لا ذا جَرَ » بزيادتها مع إسقاط الميم ، و « لا أنْ ذا جَرَم » ، و « لا عَنْ ذا جَرَمَ » ، بزيادة « أنْ » مع « ذا » ، وبإبدال همزة « أنْ » عيناً ، كما في قوله [من البسيط]:

أَعَـنْ تَـرَسَّمْـتَ مِـنْ خَـرْقَـاءَ مَـنْـزِلَـةً

[مـاءُ الصَّبـابَـةِ مِنْ عَيْنَيْـكَ مَسْجـومُ][3]

أي : أن .

(تذنيب) قال بعض الأفاضل : وتقول : « شذَّ ما أنّك ذاهب » و « عزّ ما أنّـك قـائم » ، بـالفتـح ، فـ « شَـذَّ » و « عَـزَّ » فعـلان مكفـوفـان بـ « مـا » كـ « قَلَّمـا » ، و « طـالمـا » ، وهمـا بمعنى : حَقّ ، فمعنى « شـذّ مـا أنّـك ذاهبٌ » : حقّاً أنّك ، أي : في حقّ. إلاّ أنّ « في » لا تـدخل على « شـذّ » و «عزّ» لكونهما في الأصل فعلين. ويجوز أن يكون مع « بئسما » معرّفاً تامّاً، كما هو مذهب سيبويه في « نعمّا صنيعُك » ، و « بئسما عملُك» لِما تقرّر أنّ جميع باب « فَعُل » يجوز استعماله استعمال « نِعْم » و « بِئس » . وتقول : « زيدٌ

---

(1) النحل : ٦٢ .

(2) المائدة : ٢ .

(3) البيت لـذي الرمّـة في ديـوانـه ١/٣٧١؛ والخـزانـة ٤/٣١٤؛ ٤٩٥؛ والخصـائص ٢/١١ ؛ وشـرح شـواهـد المغني ١/٤٣٧ ؛ وشـرح المفصّـل ٨/٧٩ ، ١٤٩ ، ١٠/١٦ ؛ والمغني ١/١٦٠ . وترسّمت : تبيّنت ونظرت هل ترى رسوم منزل خرقاء . وماء الصّبابة : الدمع . وخرقاء : امرأة من بني عامر بن ربيعة . ومسجوم : سائل .

فاسِقٌ كما أنَّ عَمْراً صالح » ، وليست « ما » ههنا كافّة كما هي في « زيدٌ صديقي كما أنّ عمراً أخي » ، إذْ لو كانت كافّة ، لوجب كسر « أنّ » ولا يجوز إلّا الفتح ، فقال الخليل : « ما » زائدة و « أنّ » مجرورة بالكاف ، ودليل زيادتها قولهم : « هذا حَقّ مثل ما أنّك هنا » ، لكن التزموا هذه الزيادة كراهة أنْ يجيء لفظها مثل لفظ « كَأَنّ » . ومعنى : « زيد فاسق كما أنّ عمراً صالح » ، أي : هذا صحيح كصحّة هذا .

وتقول : « حقاً أنّكَ ذاهبٌ » ، و « جُهْدَ رأيي أنّك قائمٌ » ، بالفتح لا غير ، لأنّ المعنى : في حَقّ وفي جهْدِ رأيي . وإذا جئت بـ « أمّا » ، فقلت : « أمّا حقّاً فإنّك ذاهب » ، « وأمّا جهدَ رأيي فإنّك قائم » ، فالكسر هو الوجه لأنّك تضطر مع « أمّا » إلى جعل الظرفين خبرين لِـ « أنّ » كما كنت مضطرّاً إليه من دون « أمّا » ، وذلك لأنّ معمول ما في حيِّز « إنّ » يتقدّم عليها مع « أمّا » ، نحو : « أمّا يومَ الجمعةِ فإنّكَ سائرٌ » ، و « أمّا زيداً فإنّكَ ضارِبٌ » ، ولا يتقدّم عليها بدون « أمّا » ، فاضطرّ إلى فتح « أنّ » مبتدأ وجعْل الظرف المتقدّم خبراً .

قال سيبويه : يجوز : « أمّا في رأيي فأنّك ذاهب » ، بالفتح ، والوجه الكسر ، لأنّك غير مضطرّ إلى فتحها . وتقول : « أمّا في الدار فإنّك قائم » ، بالكسر إذا قصدتَ أنّ قيام المخاطَب حاصل في الدار ، وأمّا إذا أردت أنّ في الدار هذا الحديث ، فإنّه يجب الفتح ، فتأمَّلْه يحصل النجح ، والله أعلم .

الفصل التاسع من النوع الأوّل

من الحروف الثلاثيّة المحضة هو « لَيْتَ »[1]

قيل : وُضع ليُستعمل في الأمور المحبوبة كالطمع والتمنّي ، أي : طلب المُنْية، وهو تقدير الإنسان في نفسه حصول أمر متوقّع ممكناً كان، نحو: «ليت زيداً قادم » أو ممتنعاً ، نحو : « ليتَ الشبابَ يعودُ » ، فتفارق « لعلّ » في الثاني ، وفي المكروه للإشفاق ، نحو : « لَيْتَكَ تقاطِعُنا » ، و « لَيْتَكَ تُفارقُنا » ، والحقّ أنّ هذا راجع إلى الأوّل، فهي للتمنّي مطلقاً، وإن اختلفت جهته ، وتعمل في جزئين كأخواتها ، فتنصب الأوّل وترفع الثاني عند جمهور البصريّين ، والفرّاء يُجيز نصبهما بها نظراً إلى أنّها بمعنى أتمنّى ، وهو يقتضي مفعولين ، والكِسائي وافقه إلّا أنّه ينصب الثاني بـ «كان» مقدَّرةً لكثرة تقديرها، والذي حملهما على هذا التكلّف ورودهما كذلك في قول النمر[2] [من الوافر] :

ألا لَيْتَني حَجَراً بِوادٍ وَلَيْتَ أبي وَأُمّي لَمْ تَلِدْني[3]

وفي قوله [من الرجز] :

يا لَيْتَ أيّامَ الصِّبا رَواجِعا[4]

---

(١) راجع مبحث « ليت » في الجنى الداني ص ٤٩١ - ٤٩٣ ؛ ورصف المباني ص ٢٩٨ - ٣٠٠ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٣١٥ - ٣١٦ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤١٨ - ٤٢٠ .

(٢) هو النمر بن تولب ، وقد تقدّمت ترجمته .

(٣) البيت للنمر بن تولب في ديوانه (ضمن « شعراء إسلاميون ») ص ٣٩١ ؛ وبلا نسبة في الدرر ١/ ١١٢ ؛ والهمع ١/ ١٣٤ . والشاهد فيه قوله : « ليتني حجراً » حيث نصبت « ليت » المبتدأ والخبر . وفي الديوان : « ليتني حجر » ولا شاهد فيه .

(٤) البيت للعجاج في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٠ ؛ ولم أقع عليه في ديوانه . وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٢ ؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٠ ؛ والدرر ١/ ١١٢ ؛ =

وفي قولهم : « لَيْتَ الدَّجاجَ مذبوحاً » .

فجعل الفراء « رواجعاً » مفعولاً ثانياً تقديره : أتمنّى أيّام الصِّبا رواجعاً ، وضُعِّف بعدم النظير إذ لم تُعهدْ جملة لا مرفوع فيها ، وبأنّه لو ثبتَ لصحّ : « لعلَّ زيداً قائماً » بمعنى : ترجّيت ، و « كأنَّ زيداً الأسدَ » ، بمعنى : شبّهتُ ، ولا قائل به . ودخول « لَيْتَ » على « أنّ » ، نحو : « ليت أنَّ زيداً قائمٌ » لا يؤيّد قوله كما زعمه بعضهم ، لأنّها على مذهب سيبويه مع جزئيها سادّة مسدّ الاسم والخبر ، وعلى مذهب الأخفش سادّة مسدّ الاسم ، والخبر محذوف ، أي : ليت قيام زيد حاصل ، والكسائي جعل تقديره : يا ليت أيّام الصِّبا تكون رواجعاً . قيل : وإنْ كان أقلّ بعداً من الأوّل ، لكنّه قد ضُعِّف أيضاً بأنَّ «كان» إنّما تعمل مقدَّرة في مواقع معيَّنة ليس هذا منها، وأمّا نصب الثاني في البيت ، فيُحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، تقديره : يا ليتَ أيّام الصِّبا تعود رواجعاً ، فهي مؤكِّدة ، أو من اسم « لَيْتَ » ، والعامل « لَيْتَ » كما في « كأنَّ زيداً الأسد قائماً » .

قلت : ويجوز أن ينتصب بـ « كان » مقدّرة كما قاله الكسائيّ ، إلاّ أنّها مع جملتها خبر «لَيْتَ»، وقرينة التقدير كثرة وقوعها مع « ليت » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يا لَيْتَني كُنْتُ مَعَهُمْ فَأفوزَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾[1] ، والفرق بين هذا وقول الكسائي بَيِّن وإن اتّحدا في الناصب ، وكذلك تقدير جميع ما ذكر من المستشهدات ، فإنَّ الجزء الثاني منصوب حالاً كما قرّرناه .

= ورصف المباني ص ٢٩٨ ؛ وشرح المفصّل ١٠٣/١ ، ٨٤/٨ ؛ والكتاب ١٤٢/٢ ؛ واللسان (ليت) ؛ ومغني اللبيب ٣١٦/١ ؛ والهمع ١٣٤/١ .

(١) النساء : ٧٣ .

من الحـروف الثـلاثيّـة المحضــة
هـو حــرف « نَعَمْ » [1]

وهي حرف إيجاب هامل لدخولها على القبيلين ، وهي نقيضة « لا » ، وفيها لغات : فتح النون والعين، وكسر العين ، وعكسه ، وكسرهما ، وإبدال العين حاء ، فيقال : «نَحَمْ»، كما أبدلت الحاء من « حتّى » عيناً ، فقيـل : عَتّى ، وأشهرها الأولى ، فإنْ كانت جواب سؤال خبريّ ، كانت مقرِّرة ومصدِّقة له مُثْبَتاً كان أو منفيّاً ، كقولك : « نَعَمْ » جـواب : « قام زيـد » ، « وما قـام زيد » ، وإن كانتْ جواب استفهام ، نحو : « أقَامَ زيد » ؟ « وأما قام عَمْرو » ؟ كانت محض خبر لامتناع التصديق والتقرير ههنا ، فهي مقرِّرة لما بعد الهمزة . ومن هذا عُلم أنّ في إطلاقهم أنَ « نَعَمْ » مقرِّرة لما سبقها تساهل ، ومن ثَمَّ قال ابن عباس رضي الله عنه : لو قالوا في جواب : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾[2] : نَعَمْ ، لكانَ كفراً ، وقد أجاب بعضهم بِـ « نَعَمْ » في موضع « بلى » بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقـرير ، أي : الحمـل على الإقرار والطلب ، فجُوِّز في جواب : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ : نعم ، ولا تناقض بين هذا وقول ابن عباس لكون ما قاله مبنيّاً على أنّ « نَعَمْ » مقرِّرة لما بعد الهمزة ، وما قاله هؤلاء مبنيّاً على أنّها مقرِّرة لمضمون الجملة الاستفهاميّة ، ومضمونها ثبوتيّ ، فكأنّه جواب : « أنا ربّكم»، ويشهد له عطف « وَضَعْنا » في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْـرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنا عَنْكَ وِزْرَكَ ﴾[3] إذ المعنى شَرَحْنا وَوَضَعْنا .

قال الرضي رحمه الله ما معناه : ويقوِّي هذا النقل قوله [من الوافر]:

---

(1) راجـع مبحث « نَعَمْ » في الـجنى الـداني ص ٥٠٤ ـ ٥٠٦ ؛ ورصـف المبـاني ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٨١ ـ ٣٨٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٨٣ .

(٢) الأعراف : ١٧٢ .

(٣) الشرح : ١ ـ ٢ .

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِيَّانَا فَذَاكَ لَنَا تَدَانِي
نَعَمْ وَتَرَى الهِلَالَ كَمَا أَرَاهُ وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي[1]

والعرف ، ولهذا لو قال : « نَعَمْ » في جواب : « أليس لي عليك دينار » للزمة الدينار ، فظهر من هذا كلّه عدم لزوم التناقض بينهما .

(١) البيتان لجحدر بن مالك في الجنى الداني ص ٤٢٣ ؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٨٠ ؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٨ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٦٥ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٨٣ . ويروى : « بلى وترى الهلال » ولا شاهد فيه .

الفصل الحادي عشر من النوع الأول

من الحروف الثلاثيّة حرف « بَلَى »[1]

وهي من الأحرف الواقعة جواباً أيضاً ، وكُتبت بالياء لأنّها تُمال .

قال الزمخشريّ : والحروف لا تمال ، نحو « حَتَّى » و« إلى » و« عَلَى » إلاّ إذا سُمِّي بها، وقد أمالوا « بلى »، و« لا » ، و« يا » في النداء لإغنائها عن الجمل ، يعني لمّا كانت تقوم مقام الجمل صارت كأنّها أسماء وأفعال ، فأُميلت كما تمال ، وتختصّ بإيجاب المنفيّ إمّا صريحاً ، كقولك لمن قال : « ما قام زيد » : « بلى » ، أو مؤوّلاً ، كقوله تعالى : ﴿ بَلَى قَدْ جاءَتْكَ آياتي فَكَذَّبْتَ بها ﴾[2] لوقوعها بعد قوله : ﴿ لو أنَّ اللّه هداني ﴾[3] ، أي : ما هداني ، فجاء جوابه نفياً لذلك ، فقال : « بَلى » ، فهي لرفع النفي وإبطاله : واختُلف في إفرادها وتركّبها ، فزعم الفرّاء أنّها مركّبة من « بل » زيدت عليها الألف للوقف ، ولذا كانت للرجوع عن النفي ، كما كانت « بل » للرجوع عن الجَحْد في نحو : « ما قامَ زَيْدٌ ، بل عمرو » ، والصّحيح الإفراد لأنّه الأصل ، ولا موجب للمخالفة .

---

(١) راجع مبحث « بلى » في الجنى الداني ص ٤٢٠ ـ ٤٢٤ ؛ ورصف المباني ص ١٥٧ ـ ١٥٨ ؛ ومغني اللبيب ١/١٢٠ ـ ١٢٢ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٩٢ ـ ١٩٣ .

(٢) الزمر : ٥٩ .

(٣) الزمر : ٥٧ .

الفصل الثاني عشر من النوع الأول

من الحروف الثلاثيَّة حرف « ثُمَّ »[1]

وهو يفيد الترتيب كالفاء مع المهلة والتراخي ، لأنّها أكثر حروفاً ، ولذا لم يُجازَ بها لتعذُّر المهلة بين الشرط وجزائه ، ولهذا قال سيبويه، رحمه الله: المرور في « مررت بزيدٍ ثم عَمْروٍ » مروران ، ويقال : « فُمَّ » بالفاء فقيل : بدل، وقيل: بل لغتان، وتلحقها تاء التأنيث، فيقال: «ثُمَّتَ»، ولا تلحق غيرها من الحروف إلّا « لا » بمعنى : « ليس » ، وقد مرّ ، و « رُبَّ » ، ويأتي البحث عنها . وهي من الحروف العشرة العاطفة التي تُشرك الثاني في إعراب الأوّل ، ومن الأربعة التي تشركه في الحكم أيضاً . قالوا : وتفيد الترتيب مطلقاً ـ يعني في المفردات ـ نحو : « جاءَني زَيْدٌ ثُمَّ عمرو » ، والجمل ، كقوله تعالى : ﴿ **الحمدُ للهِ الذي خَلَقَ السَّمواتِ والأَرْضَ وجَعَلَ الظُّلماتِ والنُّورَ ثم الذين كَفَروا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلون** ﴾[2] ، فتفيد ترتيب خبر على خبر ، وبعضهم جعلها لترتيب الجمل فقط ، قال : لاستبعاد مضمون ما بعدها عمّا قبلها ، وعدم مناسبته له يوضحه قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ أَنْشَأْناهُ خَلْقاً آخَر** ﴾[3] ، وخصَّها بعضهم بالمفردات ، وأجازه ابن الدهان والزمخشريّ مستدلّين بعدم الترتيب في قوله تعالى : ﴿ **فَإلَيْنا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ على ما يَفْعَلُون** ﴾[4] ، وقوله تعالى : ﴿ **واسْتَغْفِروا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبوا إلَيْهِ** ﴾[5] ، وقوله تعالى : ﴿ **وإنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صالحاً ثُمَّ اهْتَدَى** ﴾[6] ، وردَّ بأنَّ الترتيب للإخبار لا المخبَر عنه ، كقولهم : « زيدٌ عالمٌ كريمٌ ، ثمَّ هو شجاعٌ» ، وإنْ سلم ، فهو محمول على

---

(١) راجع مبحث « ثُمَّ » في الجنى الداني ص ٤٢٦ ـ ٤٣٢ ؛ وحروف المعاني ص ١٦ ؛ ومغني اللبيب ١/١٢٤ ـ ١٢٧ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢١٩ ـ ٢٢٢ .

(٢) الأنعام : ١ .

(٣) المؤمنون : ١٤ .

(٤) يونس : ٤٦ .

(٥) هود : ٩٠ .

(٦) طه : ٨٢ .

استثبات الشهادة ودوام الاهتداء لقولهم في : ﴿ اهْدِنا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ ﴾[1]، أي : أبقنا عليه . وقد تأتي معرّاة عن إفادة التراخي ، بل لمجرّد الترتيب في الذِّكْر والتدرّج في درجات الارتقاء ، كقوله [من الخفيف] :

إنَّ مَنْ سادَ ثُمَّ سادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سادَ بَعْدَ ذلِكَ جَدُّهْ[2]

فتدرَّج من سيادة نفسه إلى أبيه وبعده إلى جدّه ، وإن كانت سيادة جدّه متقدّمة على سيادة أبيه ، وسيادة أبيه على سيادته في الزمان ، قال الرضي : ولمجرّد الترتيب في التدرّج دون الذكر إذا كرِّر اللفظ ، كقولهم : « والله فـالله » و « والله ثُمَّ والله ، ولمجـرّد التشريـك دون ترتيب ، قـال تعالى : ﴿ وَلَقَـدْ خَلَقْناكُمْ ثُمَّ صَوَّرْناكُمْ ثُمَّ قُلْنا للملائِكَةِ اسْجُدوا لآدَمَ ﴾[3] ، لأنّ القول لهم عليهم السلام متقدّم على خلق المخاطبين .

قال التبريزي : للعلماء في هذه الآية ثلاثة أقوال : أحدهـا ، ولقد خلقنا أباكم آدم وصوّرناه ثم قلنا للملائكة اسجدوا له ، فجاء هذا على حدّ كلام العرب ، وذلك أنّهم يقولون : نحن هزمناكم ، ثم كذا وكذا ـ أي آباؤنا هزموا آباءكم ـ ومنه قوله تعالى : ﴿ وإذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فادّارَأْتُمْ فيها ﴾[4] ، أي وإذا قتل أباؤكم نفساً ، لأنّ الذين شاهدوا النبيّ ، عليه السلام ، لم تكن هذه الصفة لهم ، وإنّما كانت للذين شاهدوا موسى عليه السلام ، وثانيها أنّ الترتيب ها هنا وقع في الخبر كقولك : لقيت اليوم زيداً فقلت له كذا كذا ، ثمّ إنّي قلت له بالأمس كذا كذا . وثالثها أنّها وقعت هنا موقع الواو لاشتراكهما في العطف .

---

(١) الفاتحة : ٦ .

(٢) البيت لأبي نواس في ديوانه ١/٣٦٤ ؛ والخزانة ٤/٤١١ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٢٨ ؛ ورصف المباني ص ١٧٤ ؛ ومغني اللبيب ١/١٢٥ . والشاهد فيه مجيء « ثمّ » في الصَّدْر والعجُز مفيدة الترتيب في الذكر والتدرّج دون إفادة التراخي .

(٣) الأعراف : ١١ .

(٤) البقرة : ٧٢ .

من الحروف الثلاثيّة حرف « رُبَّ »[1]

البصريّون حكموا بحرفيّتها ، لأنّ معناها في غيرها ، ولأنّ ما بعدها مجرور أبداً ، والإضافة غير متصوَّرة ، فتعيّن أنّها حرف جرّ ، ولأنّها متعلّقة بفعل أبداً ، والكوفيّون والأخفش حكموا باسميّتها لأنّها نقيضة « كم » ، وهي اسم ، ولعدم ظهور الفعل معها وظهوره مع الجارّة ، ولأنّه أُخبر عنها في قوله [من الكامل] :

إنْ يَقْتُلوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ
عاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عارُ[2]

فهي اسم ، واختاره الرضيّ ، وقال ما معناه : لو كانت حرفاً لأَفْضَتْ بالفعل إلى مجرورها في نحو : « ربَّ رجلٍ لقيتُ » ، ولم تُفضِ لأنّه متعدٍّ بنفسه ، وردّ ما قاله صاحب « المغني »[3] من أنّ العامل ضعف بتأخّره فقوي بها ، بأنّ مثل ذلك يختصّ باللام لتفيد اختصاص الفعل بالاسم فيقوى جهة العمل، نحو: «لَزَيْد ضربتُ» ، وأطال المقال بذكر إيرادات وأجوبة، ثمّ قال: وتقوى عندي أنّها اسم مضاف إلى نكرة، فـ «رُبَّ رجل » في أصل الوضع قليل من هذا الجنس . كما أنّ معنى : « كَمْ رَجلٍ » كثير من هذا الجنس ، وإعرابه رفع أبداً على أنّه مبتدأ لا خبر له ، كما أنّ أَقلّ رجل يقول ذلك إلّا زيد مبتدأ

---

(١) راجع مبحث « ربَّ » في الأزهيّة ص ٢٥٩ - ٢٦٦ ؛ والجنى الداني ص ٤٣٨ - ٤٥٨ ؛ وحروف المعاني ص ١٤ ؛ ورصف المباني ص ١٨٨ - ١٩٤ ؛ ومغني اللبيب ١/١٤٣ - ١٤٧ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٥٩ - ٢٦٥ .

(٢) تقدّم تخريج هذا البيت ص ٢٠٥ . والشاهد فيه : « ربَّ قتلٍ عارٌ » حيث أخبر عنها .

(٣) هو كتاب « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » لابن هشام الأنصاري (عبد الله جمال الدين) .

وجب حذف خبره لأنّ فيه معنى الفعل، كما في « أقائم الزيدان » ، فإنّهما تناسبا بما في « ربّ » من معنى القلّة .

وأجاب البصريّون عن الأوّل بأنّ الاسميّة لا تثبت بالإلحاق في المعنى، وإلاّ لزم الحكم باسميّة كثير من الحروف كـ « مِن » التبعيضيّة . وعن الثاني بالمنع ، فإنّه يجوز ظهور الفعل معها ، نحو : « رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُه » ، إلاّ أنّه كثر الحذف اكتفاءً بالصِّفة . وعن الثالث بأنّ « ربَّ » لا معنى لها في نفسها ليصحّ الإخبار عنها ، ولهذا كانت الصِّفة تابعة لمجرورها دونها ، وأمّا « عار » فخبر مبتدأ محذوف ـ أي : هو عار ـ فالصحيح أنّها حرف جرّ بدليل اختصاصها بالاسم حتى إنّها لم تدخل على الجملة الفعليّة إلاّ بعد لحوق « ما » الكافّة بها ، كقوله تعالى : ﴿ رُبَّما يَوَدّ الذين كَفَروا ﴾[1] . واعلمْ أنّهم اختلفوا في أنّها موضوعة للتقليل أم لا ، قال الحريري[2] : بعضهم على أنّها تكون للتكثير ، وأنشد [من المديد] :

رُبَّــمـــا أوْفَـيْــتُ فـــي عَــلَـمٍ   تَـرْفَعَنْ ثَـوْبـي شَـمــالاتُ[3]

وهذا يوافق قول ابن مالك،فإنّه ذهب إلى أنّها للتكثير حتى قال : التقليل نادر . قال الرضي : معناها الأصليّ التقليل ، ثمّ استعملت للتكثير حتى صارت فيه كالحقيقة ، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة ، واستشهد بقوله [من الطويل] :

فَــإنْ تُمْسِ مَهْـجُــورَ الفَـنَــاءِ فَــرُبَّمــا
أقــامَ بِــهِ بَــعْــدَ الــوفــودِ وفُــودُ[4]

---

(١) الحجر : ٢ .

(٢) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (٤٤٦ هـ/١٠٥٤م ـ ٥١٦هـ/١١٢٢م) لغويّ أديب . من مؤلّفاته « المقامات الحريريّة » ، و« درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ » ، و« ملحة الإعراب » . (الزركلي : الأعلام ١٧٧/٥) .

(٣) تقدّم تخريج البيت ص ٢٩٣ .

(٤) البيت لأبي عطاء السنديّ في خزانة الأدب ١٦٧/٤ ؛ ولسان العرب (عهد) . والشاهد فيه مجيء « ربَّ » للتكثير .

والجمهور علي أنّها للتقليل ، وهو الصَّحيح إذ لم تُفد التكثير إلاّ وهي مقرونة بـ «ما»، وحينئذ لا نزاع لما سيأتي أنَّ « رُبَّ » مع « ما » قد تفيد تكثير النسبة وتحقيقها .

ولـ « ربَّ » أحكام :

(منها) أنّها لا تقع إلاّ صدراً ، لدلالتها على نوع من الكلام ولمشابهتها حرف النفي .

(ومنها) أن لا تدخل إلاّ على اسم نكرة، لامتناع قبول المعرفة التقليل، لأنّها إمّا قليلة كالرجل وزيد، أو كثيرة كالرجال والزيدين إمّا ظاهراً أو ضميراً مبهماً مميّزاً بنكرة منصوبة على أصل التمييز ، ويتعيّن إفراد الضمير ، وإن اختلف المميّز خلافاً للكوفيِّين لعدم مرجع يعود عليه ، فيختلف باختلافه ، ولهذا كان نكرة. ولم أقف على العامل في هذا المميّز إلاّ في «المسائل» فإنّه صرَّح فيها : إنني عثرت في بعض مطالعاتي على أنّه منصوب بهذا الضمير لإبهامه ، فصار ناصباً كالعدد ، لأنّه لا ينتصب بـ «ربّ» لأنّها حرف جرّ ، ولا بشيء سوى الضمير لعدمه ، فتعيّن أنْ يكون ناصبه الضمير . هذا نصّه بتصرّف .

(ومنها) لزوم وصف النكرة تأكيداً للتقليل ، وتوفيراً للجدوى ، إذ الفائدة التامّة إنّما تحصل من نحو : « ربَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُ » ، لا من « ربَّ رجلٍ لقيتُ » على الأصحّ .

(ومنها) أن لا يكون فعلها إلاّ ماضياً، لأنّ الحكم بالتقليل لا يُتصوّر إلاّ في متحقّق ثابت ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ رُبَما يَوَدُّ الذينَ كَفروا ﴾[1] ونحوه ، فلتحقّق الوقوع ،نُزِّل منزلة الماضي محذوفاً غالباً لقيام النعت مقامه ، وقد يظهر كقول الحماسي [من الطويل] :

وَخَيْلٍ كَأَسْرابِ القَطا قَدْ وَزَعتها   لها سَبَلٌ فَوْقَ المَنِيَّةِ تَلْمَعُ

---

(١) الحجر : ٢ .

شَهِـدْتُ وَغُنْمٍ قَدْ حَـوَيْتُ وَلَـذَّةٍ أَبيتُ ومـاذا العَيْشُ إلَّا التَّمَتُّـعُ[1]

فَـ « شهدت » هو المتعدّي ، و « قد وَزعتها » هو الصِّفة .

(فائدة) قد تلحق « ما » بـ «رُبَّ» ، وهي معها على ثلاثة أقسام : كافَّة ، فتُهَيِّئُها للدخول على الجملتين الاسميّة ، كقوله [من الخفيف] :

رُبَّمـا الجـامِـلُ الـمُؤَبَّـلُ فِيهِـم وَعَنـاجِيـجُ بَيْنَهُـنَّ الـمِهـارُ[2]

والفعليَّة ، كقوله [من المديد] :

رُبَّـمـا أَوْفَـيْـتُ فـي عَـلَـمٍ [تَـرْفَـعَـنْ ثَـوْبي شمـالاتُ][3]

والغرض من إلحاقها إمّا تقليل النسبة ، نحو : « ربّما يكون كذا » ، أو تكثيرها ، كقوله [من الطويل] :

[فَـإِنْ تُمْسِ مَهْجـورَ الفَنـاءِ] فَـرُبَّمـا أَقـامَ بِـهِ بَـعْـدَ الـوفـودِ وُفـودُ[4]

وقيل : إنّها لتحقيق النسبة الواقعة بعدها ، وقيل : لا تـدخل إلّا على

---

(1) البيتان لمجمع بن هلال بن خالد في الخزانة ٤/ ٣٦٠ ؛ والبيت الأوّل لمحمد بن هلال البكري في اللسان (سبل) . والقطا : نوع من الطيور يشبه الحمام . والسبل : المطر . وزعتها : كففتها عن التعجّل ، أو قسمتها للغارة . والشاهد فيه قوله : « قد وزعتها » ، حيث أتت هذه الجملة صفةً لمجرور « ربّ » ، وهو قوله : « خيل » .

(2) البيت لأبي دؤاد الإياديّ في ديوانه ص ٣١٦ ؛ والأزهيّة ص ٩٤ ، ٢٦٦ ؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٨٨ ؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣/ ٣٢٨ ؛ وشرح المفصل ٨/ ٢٩ ، ١/ ١٤٦ ، ٣٤٣ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧١ ؛ والجنى الداني ص ٤٤٨ ، ٤٥٥ ؛ ورصف المباني ص ١٩٣ ، ٣١٨ . والجامل : الجماعة من الإبل لا واحد له من لفظه ، وقيل : القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه . والمؤبّل : المُعَدُّ للقنية . والعناجيج : جمع العُنجوج ، وهي الخيل الطويلة الأعناق . والمِهار : جمع المهر ، وهو ولد الفرس . والشاهد فيه قوله : « ربّما الجامِلُ » حيث دخلت « ما » الكافّة على « ربّ » فكفّتها عن العمل . ويروى « الجاملِ » ولا شاهد فيه .

(3) تقدم تخريج هذا البيت ص ٢٩٣ ، والشاهد فيه قوله : « ربّما أوفيتُ » حيث دخلت « ما » الكافّة على « رُبَّ » فكفّتها عن العمل ، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية .

(4) تقدّم تخريج هذا البيت ص ٣٦٦ ، والشاهد فيه مجيء « ربّما » للتكثير .

الماضي وجمل المستقبل على حكاية الحال ، وقيل : لا تدخل إلاّ على الاسميَّة إلاّ في الضرورة صرّح به ابن القوّاص .

ونكرة موصوفة ، كقوله [من الخفيف] :

رُبَّمـا تَكْـرَهُ الـنُّـفـوسُ مِنَ الأمْـ ... ـرِ لَـهُ فُـرْجَـةٌ كَحَـلِّ العِقَـالِ[1]

وزائدة لا يتغيَّر عمل « ربّ » بدخولها ، كقوله [من الخفيف] :

رُبَّمـا ضَـرْبَـةٍ بِسَيْف صَقِيـلٍ ... [بَيْنَ بُصْـرَى وطَعْنَـةٍ نَجْـلاءِ][2]

(أي : رُبَّ ضَرْبَةٍ).

(تذنيب) : قد ورد فيها لغات « رُبَّ » بضمّ الراء وتشديد الباء مفتوحة ، وهي المشهورة، وتليها تاء التأنيث مفتوحة، نحو : «رُبَّتَ » ، وقد تخفَّف الباء فيها ، نحو : « رُبَتَ » ، وبدون التاء ، نحو « رُبَ » ، أو تسكَّن ، نحو «رُبْ»، وقد تُفتح الراء مع باء مفتوحة مشدّدة أو مخفّفة، نحو رَبَّ، و «رَبَ».

قال التبريزي : فتح الراء من « رُبَّ » في جميع لغاتها رواية أبي حاتم[3] ، وجعله شاذّاً ، والله أعلم.

---

(١) البيت لأميَّة بن أبي الصَّلت في ديوانه ص ٥٠ ؛ والأزهيَّة ص ٨٢ ، ٩٥ ؛ وخزانة الأدب ٢/٥٤١ ، ٤/١٩٤ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١/٤٨٤ ؛ والكتاب ٢/١٠٩ ، ٣١٥ ؛ واللسان (فرج) ؛ ولعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٢٨ ؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٧١ ؛ وشرح المفصَّل ٤/٢ ، ٨/٣٠ ؛ والمقتضب ١/١٨٠ . وفرجة كحَلّ العقال : فرجة سهلة يوصل إليه بسهولة . والشاهد فيه قوله : « رُبَّما تكره » حيث جاءت « ما » نكرة موصوفة .

(٢) البيت لعديّ بن الرعلاء الغسَّاني في الأزهيَّة ص ٨٢ ، ٩٤ ؛ والخزانة ٤/١٨٧ ؛ والدرر ٢/٤١ ؛ وشرح التصريح ٢/٢١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣/٣٤٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٠٤ ، ٢/٧٢٥ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٥٦ ؛ ورصف المباني ص ١٩٤ ، ٣١٦ ؛ والمغني ١/١٤٦ ، ٣٤٦ ؛ والهمع ٢/٣٨ . وصقيل : مصقول . بين بُصرى : أي بين نواحي بُصرى . ونجلاء : واسعة . والشاهد فيه قوله : « رُبَّما ضربةٍ » حيث جاءت « ما » زائدة ، فلم تكفّ « ربّ » عن العمل .

(٣) هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (. . . - ٢٤٨هـ/ ٨٦٢م) من كبار العلماء باللغة والشعر . من مؤلَّفاته « ما تلحن فيه العامّة » ، و « الأضداد » ، و « المختصر » في النحو . (الزركلي : الأعلام ٣/١٤٣) .

الفصل الرابع عشر من النوع الأوّل

من الحروف الثلاثيّة المحضة

« سَوْفَ » [1]

وهو حرف ثلاثيّ مخصّص للمضارع بالاستقبال كالسين إلاّ أنّ تنفيسه أكثر منها ، قيل : وهي عدّة أيضاً ، ولم يعمل مع اختصاصه بالمضارع لتنزّله كالجزء منه ، وتمسّكوا له بدخول اللام عليه في قوله تعالى : ﴿ **وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى** ﴾[2] ، واللام لا تدخل إلاّ على الاسم والمضارع ، فدخولها على « سوف » إنّما يكون لتنزّله منزلة حرف المضارعة ، وقد أشار إليه التبريزيّ . وأمّا أنّه أصل للسين أم لا ، وأنّ تنفيس الزمان فيه أكثر أم هما متساويان ، فقد مرّ مفصّلاً[3].

---

(١) راجع مبحث « سوف » في الجنى الداني ص ٤٥٨ ـ ٤٦٠ ؛ ورصف المباني ص ٣٩٨ ؛ ومغني اللبيب ص ١٨٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٧٢ .

(٢) الضحى : ٥ .

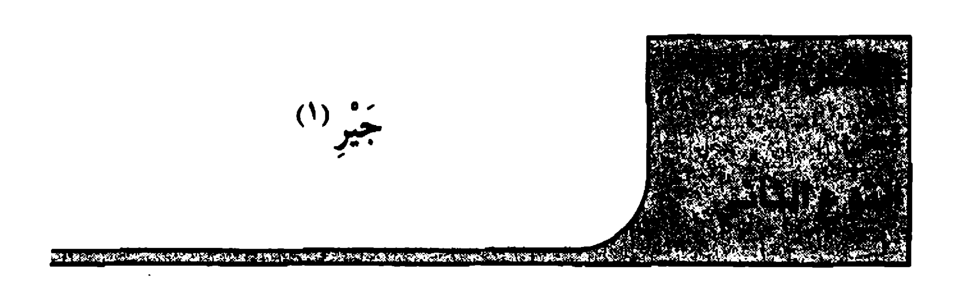
(٣) راجع ص ٥٦ ـ ٥٧ .

النـوع الثاني

من الباب الثالث المشترك

بين الـحروف والأسماء ، وهو أربعة :

« جَيْـرِ » و « عَلَى » و «مَتَى » و « مُنْذُ » ، وللبحث عن كـلّ منها فصل برأسه .



جَيْرِ [1]

وهي كلمة مشتركة تقع تارةً حرف إيجاب في موضع بمعنى « نَعَمْ » ، وهي حينئذٍ تصديق للخبر فقط مُثبتاً كان أو منفيّاً ، فتقول : إذا قيل : « قام زيد » ، و « ما قام بكرٌ » : جَيْرِ ، أي : « نعم . واختصّت بالخبر حطّاً لها عن « نَعَم » كـ « أَجَلْ » و « إنَّ » ، وحرف جرّ للقسم في آخر ، لأنّ العرب تُقسم به كثيراً ، وأخرى اسماً بمعنى « حقّ » ويدلّ عليه لحوق التنوين به في قوله [من الوافر] :

وقـائِـلَةٍ أَسِيتُ فَقُـلْتُ: جَيْـرٍ ... أَسِـيٌّ إنَّـنـي مِـنْ ذاكَ إنَّـهْ [2]

ودخول « أَجَلْ » عليه في قوله [من الطويل] :

وَقُـلْنَ عَـلَى الـفِـرْدَوْسِ أَوَّلُ مَـشْـرَبِ ... أَجَـلْ جَيْـرِ إنْ كـانَتْ أُبيحَتْ دَعـاثِرُهْ [3]

---

(1) راجع مبحث « جَيْرِ » في الجنى الداني ص ٤٣٣ ـ ٤٣٥ ؛ ورصف المباني ص ١٧٦ ـ ١٧٨ ؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢٨ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٣٥ .

(2) البيت لذي الرمّة في الخزانة ٤/ ٢٣٨ وليس في ديوانه ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٣٥ ؛ ورصف المباني ص ١٢٤ ، ١٧٧ ، ٤٠٠ ؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٢ ؛ والمغني ١/ ١٢٨ ؛ والهمع ٢/ ٤٤ ، ٧٢ . والشاهد فيه قوله : « جيرٍ » حيث أتت « جير » اسماً ، فأعربت ونوِّنت .

(3) البيت لمضرّس بن ربعي في الخزانة ٤/ ٢٣٥ ؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/ ٩٨ . وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٦٠ ؛ وشرح المفصّل ٤/ ١٢٢ ، ١٢٤ ؛ واللسان (دعثر) و (جير) ؛ والمغني ١/ ١٢٨ . ويروي « أسافِلُهْ » بدلاً من « دعاثِره » ، وهو بهذه الرواية لطفيل الغنوي في الجنى الداني ص ٤٣٤ ؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦١ . وروايته في الديوان (ص ٨٤) :

أي : « نعمَ حقّاً إنْ كانَتْ » ، وبُنيتْ . أمّا الحرفيّة فظاهر ، وأمّا الاسميّة فَلِما بينهما من الشبه ، وعلى الحركة هرباً من التقاء الساكنين ، وعلى الكسر لأنّه الأصل بعد العدول عن الوقف ، وليجانس الياء ، ولم يُفعَلْ ذلك في « أيْن » مع وجود الباعث على ذلك ، لأنّها أكثر استعمالاً ، فكان التخفيف بها أنسب.

= وَقُلْنَ: ألا البَرْدِيُّ أوّلُ مَشْرَبٍ نَعَمْ جَيْرِ إنْ كانَتْ رِواءً أسافِلُهْ

والفردوس : روضة باليمامة . والدعاثر : جمع الدعثور ، وهو الحوض المتثلّم .
والمعنى : قالت النساء : ستكون أوّل استراحة لنا عند الفردوس ، فأجابهنّ الشاعر : أجل إن كانت مياهه قد أُبيحتْ لكلّ عابر . والشاهد فيه قوله : « أجَلْ جَيْرِ » حيث جاءت « جير » اسماً لدخول حرف الجواب « أجَلْ » عليها .

الفصل الثاني
من
النوع الثاني

أي المشترك بين الأسماء والحروف

« عَلَى » (١)

نقع مرّة اسماً بمعنى « فوق » عند دخول « مِنْ » عليها ، كقوله [من الطويل] :

غَـدَتْ مِنْ عَلَيْـهِ بَعْـدَما تَمَّ ظِمْؤُهـا
تَصِـلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِـزَيْـزاءَ مَجْهَـلِ (٢)

وبناؤها حينئذٍ لكونها كالحرفيّة ، ولهذا قُلبت ألفها ياء حيث أضيفت إلى الضمير ، وليست كذلك الأسماء المتمكّنة ؛ وأخرى حرفاً للاستعلاء إمّا حسّاً وحقيقةً ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْها فانٍ ﴾(٣) ، ونحو : « زيدٌ على السطح » ، أو حكماً ، كقوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ على

---

(١) راجع مبحث « على » في الأزهيّة ص ١٩٣ ـ ١٩٤ ؛ والجنى الداني ص ٤٧٠ ـ ٤٨٠ ؛ ورصف المباني ص ٣٧١ ـ ٣٧٣ ؛ ومغني اللبيب ١/١٥٢ ـ ١٥٧ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٩٤ ـ ٢٩٨ .

(٢) البيت لمزاحم العقيلي في الأزهيّة ص ١٩٤ ؛ وخزانة الأدب ٤/٢٥٣ ؛ والدرر ٢/٣٦ ؛ ورصف المباني ص ٣٧١ ؛ وشرح التصريح ٢/١٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٣/٣٠١ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٢٥ ؛ وشرح المفصل ٨/٣٩ ؛ واللسان (صلل) و(علا) ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٧٠ ؛ ورصف المباني ص ٣٧١ ؛ والكتاب ٤/٢٣١ ؛ والمغني ١/١٥٦ ، ٢/٥٨٧ ؛ والمقتضب ٣/٥٣ ؛ والهمع ٢/٣٦ .

والظِمْء : ما بين الوردين . تصِلّ : تصوِّت من العطش . والقيض : قشور البيض . يريد أنّها أفرخت بيضها لتوّها ، فهي تسرع في طيرانها في ذهابها وإيابها إشفاقاً وحرصاً . والبيداء : القفر . والمجهل : الذي لا يُهتدى فيه . والشاهد قوله : « مِنْ عليه » ، حيث جاءت « على » اسماً ، فدخل عليها حرف الجرّ .

(٣) الرحمن : ٢٦ .

بَعْضٍ ﴾[1] ﴿ ولِلّهِ على النّـاسِ حِجُّ البَيْتِ ﴾[2] ، وقـولك : « على دينٍ » لركوب الحقوق العنق والذمّة كالـراكب مركـوبه ، وقـد يطلق المقصـود غير الاستعلاء إمّا معيّة ، كقوله تعالى : ﴿ وَيُطْعِمونَ الطَّعامَ عَلَى حُبِّه مِسْكيناً وَيتيماً وأسيراً ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وإنَّ رَبَّكَ لَذو مَغْفِرَةٍ للناسِ على ظُلْمِهِمْ﴾[4]، أو مجـاوزةً ، وتختصّ بتعـديـة « بَعُـدَ » ، و « خـفي » ، و « تَـعَـذَّرَ » ، و « استحالَ » ، و « غَضِبَ » ، و « رَضِيَ » ، و « حَرُمَ » ، ونحوها . قـال في « الإغراب » : لذلك اشتركت هي و « عَنْ » في تعدية كثير من هذا الباب ، أو تعليلاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِتُكَبِّروا اللّهَ على ما هَداكُمْ ﴾[5] ، وقول الشـاعر [من الطويل] :

وَدَعْ ما عَلَيْهِ ذَمُّ مَنْ كانَ قَدْ ذَمّا[6]

وقولهم : «علامَ فَعَلْتَ أو تَرَكْتَ كذا»، وظرفيّة، كقول الشاعر: [من الطويل]:

على حِينَ أَلْهى النّاسَ جُلُّ أُمورِهِمْ [7]

ومعنى « مِنْ » ، كقوله تعالى : ﴿ والذينَ هُمْ لِفروجِهِمْ حافظون * إلاّ على أَزْواجِهِمْ ﴾ [8] ، وقـولـه تعـالى : ﴿ الـذين إذا اكْتـالـوا على النـاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ [9] ومعنى الباء ، كقوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ على أنْ لا أقولَ عَلَى اللّهِ إلاّ الحقَّ ﴾[10] ويؤيّده قراءة أُبيّ [11] بها . وقد تكون زائدة دون تعـويض ،

---

(١) البقرة : ٢٥٣ .
(٢) آل عمراان : ٩٧ .
(٣) الإنسان : ٨ .
(٤) الرعد : ٦ .
(٥) البقرة : ١٨٥ .
(٦) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتُها .
(٧) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتُها .
(٨) المؤمنون : ٥، ٦ ؛ والمعارج : ٢٩، ٣٠ .
(٩) المطفّفين : ٢ .
(١٠) الأعراف : ١٠٥ .
(١١) هو أبيّ بن كعب ، وقد تقدّمت ترجمته .

كقوله [من الطويل] :

أَبى اللّهُ إلاّ أنَّ سَـرْحَـةَ مـالِـكٍ ... على كُـلِّ أفنـانِ العِضـاهِ تَـرُوقُ[1]

والأصل : « تروقه » ، لأنّه متعدٍّ ، وقوله ﷺ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمينٍ فَرَأى غَيْرَها خيراً منها فَلْيُكَفِّرْ عَنْ يمينِهِ وليَفْعَلْ الذي هو خَيْرٌ »[2] ، وقيل : هي هنا بمعنى الباء أيضاً ، والأوّل أحسن ، لأنّها زائدة ، وأيضاً قد تجيء لمجرّد الإسناد ، فتؤدّي معنى « إلى » ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾[3] ، أي : أسند أموره إلى الله . ومعنى الاستعلاء ملحوظ في جميع ذلك ، وقد تأتي لكثرة الاستعمال غير ملحوظ منها شيء من ذلـك ، كقولـه تعالى : ﴿ كانَ على رَبِّكَ حَتْماً مَقْضِيًّا ﴾[4] ، ومنه : « ما أَعْظَمَ الله » ، و « ما أَجَلَّهُ » . وجعلها بعضهم بمعنى « مِنْ » ، وليس ببعيد ، لاقتضاء الوعد والوعيد ذلك .

---

(1) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٤١ ؛ والجنى الداني ص ٤٧٩ ؛ والدرر ٢/٢٣ ؛ وشرح التصريح ٢/١٥ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٢٠ ؛ واللسان (سرح) ؛ والمغني ١/١٥٥ ؛ والهمع ٢/٢٩ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/١٧٦ . والسَّرحة : الشجرة العظيمة ، كنّى بها عن امرأة . والأفنان : الأغصان . والعضاه : كلّ شجر يعظم وله شوك . تروق : تزيد . والشاهد فيه قوله : « على كلّ أفنان » حيث جاءت « على » زائدة ، لأنَّ الفعل « راق » يتعدّى بنفسه ، ويحتمل تضمين « تروق » معنى الفعل « تشرف » ، فلا تكون زائدة ، وقد نصّ سيبويه على أنَّ « على » لا تزاد .

(2) صحيح مسلم ١٠٤ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ؛ وسنن الترمذي ١٢٦٩ ، ١٥٣٠ ، ١٥٣١ ، ١٥٣٢ ، ٢٩٩٩ .

(3) الطلاق : ٣ .

(4) مريم : ٧١ .

الفصل الثالث من النوع الثاني

من نوع الحروف الثلاثيّة المشتركة بين الأسماء والحروف « متى »[1]

وهي حرف جرّ بمعنى « مِنْ » في لغة هذيل ، ومنه قوله [من الطويل] :

شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[2]

ومن كلامهم : « أخرجها مَتَى كُمِّه » ، أي : من كُمِّه و[هي] اسم عند الجمهور ، تارةً من الأسماء الجازمة لفعلين ، نحو : « متى تَقُمْ أَقُمْ » ، وعملت لاختصاصها بالفعل وعدم تنزّلها كجزء منه ، والجزم حملاً على « إنْ » لما فيها من معنى الشرطيّة ، وتارةً من أسماء الاستفهام عن الزمان ، نحو : « متى قامَ زَيْدٌ ؟ » وهي هاملة لدخولها حينئذٍ على القبيلين ، والله أعلم .

---

(١) راجع مبحث « متى » في الأزهيّة ص ٢٠٠ ـ ٢٠١ ؛ والجنى الداني ص ٥٠٤ ؛ ومغني اللبيب ١/٣٧١ ـ ٣٧٢ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٤٩ .

(٢) تقدّم تخريج هذا البيت ص ٤٧ ، والشاهد فيه قوله : « متى لججٍ » حيث جاءت « متى » حرف جرّ .

من الحروف الثلاثيّة المشتركة بين الحروف والأسماء « مُنْذُ »[1]

وهي لا تقع إلاّ صدراً ، وكذا «مُـذْ»، لأنّهما في الزمـان كـ « مِنْ » في المكان ، فكما لا تقع « مِنْ » إلاّ صدراً فكذا هاتان ، ولهذا وجب فتح « أنّ » بعدها في نحو : « ما رأيتُهُ مُنْذُ أو مُذْ أَنَّ الله خَلَقَني » ، لأنّهما سواء كانا حرفَي جرّ أو اسمين لا بدّ بعدهما من الزمانِ ، فـ «أنَّ» على كلا التقديرين واقعة موقع المفرد ، فلذلك وجب الفتح ، فكأنّه قال: ما رأيته منذ زمن ، أو مذ زمن أنَّ الله خلقني .

قال الأندلسي : إنْ قيل إنّ من أصلكم أنّ الموضع الذي تتعاقب عليه الجملة الاسميّة والفعليّة يجب كسر « إنّ » فيه لا فتحها ، وزمن ظرف ، وهو مضاف إلى الجملة الاسميّة والفعليّة ، فَلِمَ لم تكسر « إنّ » هنا ؟ وأجاب بأنّ الجملة هنا مجازيّة ، فإنّها واقعة موقع المفرد لأنّ الأصل في الإضافة أن تكون إلى المفرد ، وإنّما تكسر في موضع الجملة الحقيقيّة لا المجازيّة .

قـال والدي رحمـه الله : ووجدت هـذا مكتوبـاً على حاشيـة « شـرح الإيضاح » بخطّه ، وقد قرىء ذلك الكتاب على الشيخ عبد القـاهر ، وهـذا بحث دقيق يكاد أن يكون من أدقّ النظر في هذا العلم ، واعلمْ أنَّ مسألة سيبويه وهي قوله : « ما رأيتُهُ مُنْذُ كانَ كذا وكذا » قد اختُلف فيها ، فقال أبو سعيد[2]

---

(١) راجع مبحث « منذ » في الجنى الداني ص ٥٠٠ - ٥٠٤ ؛ وحروف المعاني ص ١٤ ؛ ورصف المبـاني ص ٣٢٨ ؛ ومغني اللبيب ١/٣٧٢ - ٣٧٤ ؛ وموسـوعـة الحـروف ص ٤٧١ .

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري (٢١٢هـ/ ٨٢٧م - ٢٧٥هـ/ ٨٨٨م) عالم بـالأدب ، راوية ، من أهـل البصرة ، جمـع أشعار الكثيـر من الشعراء وشـرحهـا . (الزركلي : الأعلام ٢/١٨٨) .

في شرح « الكتاب » : « منذ » لا تكون هنا حرف جرّ ، لأنَّ حرف الجرّ لا يدخل على الفعل ، بل هي اسم .

وقال أبو علي : في « حاشية سيبويه » : يجوز أن تكون حرف جرّ واسماً ، لأنّه لمّا كان لا يدخل إلّا على الزمان جرى مجراه ، فجاز إضافته إلى الفعل، وقال في «التذكرة»: لا بدّ من تقدير زمن هنا، لأنّ «منذ» لا بدّ أن تدخل على الزمان مطلقاً، كأنّه قال: ما رأيتُهُ مُنْذُ زمنٍ كانَ كَذا وكذا » ، أو : « مُذْ زَمَنٍ » ، فالمضاف المحذوف إمّا خبر أو مجرور. وهذا الموضع عندي يتحتّم أن يكون فيه اسماً ، لأنّا لو جعلناه حرف جرّ ، لكان يؤدّي إلى عدم تعلّق حروف الجرّ ، وذلك لا يجوّزونه .

قال والدي رحمه الله في حاشية له : هذا نصّ ما وجدته في « المسائل » ، وحيث إنّ « مذْ » شاركَت « مُنْذُ » في جميع ما قرّرناه في فصلها من غير فرق ، اقتصرنا على هذا القدر إيثاراً للاختصار .

(تنبيه) : قال الحريريّ في شرحه للملحة[1] : الغالب على « مُذ » الاسميّة لوقوع الحذف فيها ، وإنّما يكثر وقوع الحذف في الأسماء ، والغالب على « مُنْذ » الحرفيّة . والأجود أن يجرّ بـ « مُنْذُ » ماضي الزمان وحاضره ، وأن يجرّ بـ « مُذْ » حاضره وترفع ماضيه، فتقول: « ما رأيتُهُ مُذِ اليومِ » ، و « لم أرَهُ مُذْ يومانِ » . وإذا جررت بها فالكلام جملة واحدة ، وإذا رفعت بها صار الكلام جملتين ، فكأنّك قلت : « لم أرَ زيداً » ، وكأنَّ قائلاً قال لك : « مُذْ كَمْ لَمْ تَرَهُ » ؟ فقلتَ « مُذْ يومانِ » ، فتحلّ « مُذْ » محلّ الاسم المبتدأ ، و « يومان » الخبر . هذا نصّه بحروفه .

قلت : ويؤيّده ما قاله التبريزي . وحكمها حكم « مُنْذُ » إلّا أنّ الاختيار أن يجريها على كلّ حال ما مضى ، وما أنت فيه ، تقول : « ما رأيْتُهُ مُذْ يَوْمَيْنِ » ، و « مُذْ يومِنا » و « مذِ اليومِ » . والله أعلم .

---

(١) هي « ملحة الأعراب في صناعة الإعراب » ، أرجوزة في النحو .

النوع الثالث

من هذا الباب المشترك بين الحروف والأفعال ، ولم يوجد منه سوى كلمتين : « عدا »[1] و « خَلا »[2] ، اختلفوا فيهما ، فالجمهور على أنّهما فعلان ، وما بعدهما منصوب بهما وفاعلهما ضمير مستكن ، لا يجوز إبرازه مفرداً أبداً، لأنّه يعود على «بعض» وهو أبداً . كذلك تقول : « جاءني العلماء عدا زيدٍ » ، أي : عدا بعضهم زيداً ، ومنه قوله [من الرجز] :

يا مَنْ دَحا الأَرْضَ وَمَنْ طَحاها أَنْـزِلْ بِهِمْ صـاعِقَـةً أَراهـا
تُحْـرِقُ الأَحْشـاءَ مِنْ لَـظاهـا عَـدَا سُلَيْمَى وَعَـدا أبـاهـا[3]

« وأَقْبَـلَ الفضـلاءُ خـلا عَمْـراً » ، أي : « خـلا بعضُهم عمراً » ، فحمل « خلا » ، وإنْ كان لازماً في الأصل على « عَدا » لِما فيه من معنى المجاوزة تقديرهما : جاوز بعضهم عمراً ، ولا يتعدّى زيداً ، والنصب بهما على الاستثناء ، وجوّز الأخفش الجرّ بهما على أنّهما حرفي جرّ ، ووافقه سيبويـه في « خلا » لـوروده مجروراً في قوله [من الطويل] :

---

(١) راجع مبحث « عدا » في الجنى الداني ص ٤٦١ ؛ ورصف المباني ص ٣٦٦ ؛ ومغني اللبيب ١/١٥٢ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٥٤ .

(٢) راجع مبحث « خَلا » في الجنى الداني ص ٤٣٦ ـ ٤٣٨ ؛ ورصف المباني ص ١٨٥ ـ ١٨٦ ؛ ومغني اللبيب ١/١٤٢ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧ .

(٣) البيت الرابع من هذا الرجز بلا نسبة في الدرر ١/١٩٦ ؛ والهمع ١/٢٣٢ . ودحا : بَسَط ووسّع . وطحا : بَسَط ، ودحا .

خَلا اللّهِ لا أَرْجُو سِـواكَ وَإنَّما   أَعُدُّ عِيالي شِيعَةً مِنْ عِيالِكا[1]

وبعضهم زعم أنّهما مصدرين مضافين إلى المفعول ، وهو ضعيف لعدم انتهاض دليل عليه ، هذا إذا لم يقترنا بـ «ما » ، أمّا إذا اقترنا بها فالنصب ليس إلاّ . تقول : « جاءَني القـومُ ما عـدا زيداً » ، و « قدمَ الحاجُّ ما خلا بكراً » . قال [من الطويل] :

تُمَلُّ النَّـدامى مـا عَداني فَإنَّني   بِكُلِّ الذي يَهْوَى نَدِيمي مُوْلَعُ[2]

وقال لبيد[3] [من الطويل] :

ألا كُلُّ شَيْءٍ ما خلا اللّهَ باطِلُ   [وكلُّ نعيمٍ لا مَحالَةَ زائلُ][4]

وإنما تعيّن النصب لاختصاصهما حينئذٍ بالفعل بدخول « ما » المصدريَّة ، إذ تقديره : خلوَ بعضهم زيداً ، بنصب « خلوَ » لوقوعه موقع الحال ، ويؤيّد فعليَّتهما دخول نون الوقاية ، وإنّما حكم بأنّ

---

(١) البيت للأعشى في خزانة الأدب ٣/٢ ؛ ولم أقع عليه في ديوانه . وهو بلا نسبة في الدرر ١/١٩٣ ، ١٩٧ ؛ وشرح التصريـح ١/٣٦٣ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣/١٣٧ ؛ واللسان (خلا) ؛ والهمع ١/٢٢٦ ، ٢٣٢ . والشاهد فيه قوله : « خَلا الله » حيث جاءت « خلا » حرف جرّ .

(٢) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٦٦ ؛ والدرر ١/١٩٧ ؛ وشرح التصريح ١/١١٠ ، ٣٦٤ ؛ وشرح شذور الـذهب ص ٣٣٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ١/٣٦٣ ، ٣/١٣٤ ؛ والهمع ١/٣٢٣ . والشاهد فيه قوله : « ما عداني » حيث جاءتْ « عدا » مقرونة بـ « ما » فنصب ما بعدها على الاستثناء .

(٣) هو لبيد بن ربيعة بن مالك (. . . ـ ٤١هـ/ ٦٦١م) أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهليّة ، من أهل عالية نجد . يعدّ من الصّحـابة ومن المؤلّفة قلوبهم . (الزركلي : الأعلام ٥/٢٤٠) .

(٤) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦ ؛ وخـزانة الأدب ١/٣٤٠ ؛ والدرر ١/٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ؛ وشرح التصريح ١/٢٩ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٣٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١/٥ ، ٢٩١ ؛ والهمع ١/٣ ، ٢٢٦ . والشاهد فيه قوله : « ما خَلا الله » ، حيث قُرنت « خلا » بـ « ما » ، فوجب نصب الاسم الذي بعدهما على الاستثناء .

« ما » مصدريّة لامتناع كونها موصولة ، لأنّ الموصولة تقع موقع الصفة والموصوف معاً ، ولهذا لا يصحّ : « اشتريت الكتاب ما عرفْتُ» لوجوب استتار ضمير يعود عليها في الفعل حينئذ ، ولأنّ الموصولة يصحّ قيام « من » مقامها ، وهنا يمتنع .

قال أبو البقاء : وأجاز أبو علي ، رحمه الله ، في « كتاب الشعر » أن تكون « ما » زائدة ، وما بعدهما مجرور بهما ، وتابعه الربعيّ وجماعة على ذلك ، ونقله بعضهم عن الأخفش .

قلت : فعلى هذا في إطلاق الزمخشري وابن الحاجب وقول ابن القوّاص لإطباقهم على أنّ ما بعدهما منصوب تساهل . والله تعالى أعلم ، وهذا آخر الباب الثالث .

الباب الرابع

في الحروف الرباعيَّة

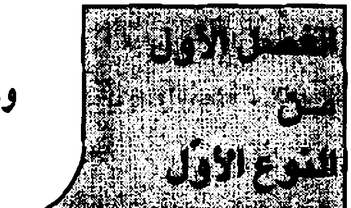
ولمّا كان بعضها حرفاً محضاً ،
وبعضها مشتركاً بين الأسماء والحروف
وبعضها بين الكَلِمِ الثلاث ،
كان هذا الباب ثلاثة أنواع أيضاً .

النوع الأوّل

الحروف المحضة

وهي اثنا عشر حرفاً : « ألاّ » ، و« إلاّ » ، و«هَلاّ » ، و«لولا » ، و«لوما » ، و«أمّا » ، و«إمّا » ، و«حَتّى » ، و« كَأَنَّ » ، و« كَلاّ » ، و«لكنْ » ، مخفّفة ، و« لَعَلَّ » .

وعقدنا للبحث عنها فصولاً .



وهو نوع الرباعيّة المحضة « إلاّ »[1]

ولكونها من المحضة ولزومها الحرفيّة، وُضعت للاستثناء، وهي أصل أدواته لعموم استعمالها فيه ، فإنّها تأتي بعد التامّ والناقص من الكلام دون غيرها ، و« غَيْر » وإنْ شاركتها في ذلك لكنّها غير أصليّة ، فلا تساويها ، ولإتيانها بين الموصوف وصفته وبين الحال وصاحبها دون مشارك . ويشهد لها تقدير غيرها بها عند الحال والملحق بها على ضربين : ما اتّفقوا عليه وهو ثماني كلمات : « غَيْر » ، و«سِوى » وأخواتها كالتبَّع لها ، فلا توجب تكثيراً لغيرها و« بَيْدَ » ، و« عَدا » ، و« خَلا » ، و« حاشا » ، وفروع هذه الثلاثة خلافاً للبصريِّين في الثالث كما يأتي في فصله ، و« لَيْسَ » ، و« لا يكون » . وعَدّ ابن معطي « إلاّ أنْ يكون » . قال في « الإغراب » ، وتابعه ابن إياز عليه : إنّ الأداة « إلاّ » بانفرادها وما بعدها مستثنى .

وما اختلفوا فيه وهو خمسة : « لا سيّما » بفروعها ، و« لمّا » ، و«بلْهَ» ، و«دونَ» ، و«ما» ، فأثبتها للاستثناء جماعة ، ونفاها آخرون. واعلمْ أنّ هذه الأدوات الثلاثة عشر على ثلاثة أقسام :

(منها) ما لا يستعمل إلاّ في المنقطع وهو « بَيْدَ » ، وهي لازمة للنصب والإضافة إلى أنّ المشدّدة ومعموليها ، قال عليه السلام : « أنا أفْصَحُ العربِ بَيْدَ أنّي مِنْ قريشٍ ، ونَشأْتُ في بني سعد »[2] . قال في « الينبوع » : هي بمعنى

---

(١) راجع مبحث « إلاّ » في الأزهيّة ص ١٧٣ ـ ١٧٨ ؛ والجنى الداني ص ٥١٠ ـ ٥٢٢ ؛ وحروف المعاني ص ٧ ؛ ورصف المباني ص ٨٥ ـ ٩٣ ؛ ومغني اللبيب ٧٣/١ ـ ٧٧ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٠٩ ـ ١١٨ .

(٢) تقدّم تخريج الحديث ص ٣٥٢ .

« غيـر » يدلّ عليـه الحديث . وقـال الكِسـائي معنـاه : « على أنّي » ، ففي « الإغراب » : وترد بمعنى : على أنّي ، وقد تُحذف « أنّ » واسمها ، فتضاف إلى فعل مضارع . وقد ورد عنهم « مَيْدَ » بإبدال الباء ميماً .

(ومنها) ما لا يستعمل إلاّ في المتّصل فقط ، وهو الأفعال الخمسة ، فلا يقـال: «جاءني القـومُ، ولا يكـونُ حمـاراً ». في «الإغـراب»: لأنّـه يلزم أن يجعل فاعل الفعل ضميراً يعود على المتقدّم ، وهو عبارة عن المتأخّر ، وهو محال.

(ومنها) ما يستعمل فيهما ، وهو « إلاّ » وما بقي من الأدوات ، ويُعلم من هذا أنَّ « عدا » وأخواتها إذا كنَّ حروفاً يجوز استعمالها فيهما جميعاً لزوال المانع ، ولا تقع إلاّ عقب العامل لا في أوّل الكلام لانعقاد الشبه بينها وبين «لا» العاطفة و «واو» مع من جهتين. ومن أراد الاطّلاع على أقسام هذه المباحث وأحكامها ، فعليه بالإغراب ، فإنّه يظفر فيه بما خلت عنه المطنبات من الدقائق اللطيفة والحقائق البديعة الشريفة جزا الله مؤلّفه عن المسلمين خيراً .

(فائدة) اختلفوا في بساطة « إلاّ » وتركّبها ، فالأكثر حكموا بإفرادها ، ثمّ اختلف هؤلاء في ناصب المنصوب بعدها على ثلاثة مذاهب :

(أحدها) لجمهور البصريّين ، وبه قال سيبويه : إنّ انتصاب ما بعدها بالفعل المتقدّم بتوسّط « إلاّ » كما أنّ انتصاب المفعـول معه بـالفعل بتـوسّط الواو.

(وثانيها) مذهب المبرّد والزجّاج أنّ الناصب « إلاّ » لنيابتها عن الفعل الذي هو أستثني .

(وثـالثها) مـذهب الكسائيّ أنَّ النـاصب « أنْ » مقدَّرة بعـد « إلاّ » ، والصَّحيح هو الأوّل ، لأنَّ الفعل لما أخذ حظّه من الفاعل انتصب ما زاد عليه على الفضلة كالمفاعيل . قال بعضهم : لا يقال : لا يجوز أن يكون العامل هو الفعل لأمرين :

أحدهما: أنَّ الحرف المعدِّي يوصل معنى الفعل إلى المعدَّى، نحو:

« مررتُ بزيدٍ » ، و « قمت بزيدٍ » ، وليس « إلاّ » كذلك لامتناع إيصالها معنى القائم في « قامَ القومُ إلاّ زيداً » إلى « زيد ».

وثانيهما: أنّ العامل يتقضي المعمول مطلقاً كان بواسطة أو لا، والعامل هاهنا لا يقتضي المعمول، لأنّا نجيب إمّا عن الأوّل ، فبأنّ الحرف إنّما يوصل معنى الفعل إذا كان الحرف مقتضياً لمعنى الإيصال وإلاّ فلا ، ألا ترى أنّك إذا قلت : « رغبتُ عن زيد » كانت الرغبة غير واصلة إلى زيد بخلاف « رغبتُ فيه » ، وأمّا عن الثاني فبأنّ « إلاّ » لمّا كانت وصلة في معنى الإخراج من متعدّد قبلها وجب أن يكون العامل في المخرج هو العامل في المخرَج منه ، وإلاّ لبطل معنى الإخراج ، وأمّا عدم اقتضائه المعمول فدفع التناقض فيه من حيث إنّ النسبة إنّما ثبتت بعد الإخراج فثبتت الصحّة . وأمّا مذهب المبرّد فباطل ، لاقتضائه نصب المستثنى مطلقاً لإمكان تقدير الفعل ، ولأنّه لو قدِّر في نحو: « قام القومُ غيرَ زيدٍ » ، لفسد المعنى ، ولأنّه ليس تقدير « أستثني »أَوْلى من تقدير « امْتَنَع » ، وحينئذٍ يتعيّن الرفع ، وكذا مذهب الكسائي للزومه الإضمار المخالف للأصل ، وكون الكلام في تقدير جملتين ، والكوفيّون أكثرهم حكموا بتركّب « إلاّ » .

قال التبريزيّ ، رحمه الله ، في « معاني الحروف » : قال الفرّاء : الأصل في « إلاّ » : « أنْ لا » فأُسْكِنت النون ، وأدغمت في اللام ، فإذا نصبتْ نصبتْ بـ «أنْ»، وإذا رفعت رفعت بـ «لا ». وهو فاسد ، لأنّه لا خلاف بينهم في جواز : « ما قام إلاّ زيدٌ » لأنّه لا شيء قبله يعطف عليه ، وليس في الكلام منصوب ، فتكون « أنْ » عاملة فيه ، وإذا كان كذلك ، فسد ما ذهب إليه . وضعّف أيضاً بأنّ التركيب خلاف الأصل ، ولا يُصار إليه إلاّ لضرورة ، ولا ضرورة هنا ، وبأنّه ، وإنْ سلم التركيب ، لكن لا يلزم بقاء حكم المفردين بعده ، كما في « لولا » . وإذا بطل القول بالتركّب تعيّن الحكم بالإفراد.

(تذنيب) قد عدّوا « إلاّ » من جملة معدِّيات الأفعال،وقد جعلها بعضهم عشرة: أحدها الهمزة ، ثانيها تضعيف العين في الثلاثي ، ثالثها جَعْله على « اسْتَفْعَل » ، رابعها واو « مع » ، خامسها « إلاّ » في الاستثناء ، سادسها جَعْل

الفعل مفعولاً به مجازاً وتوسّعاً ، سابعها حَمْل فعل على آخر ، كقوله : [من البسيط] :

إذا تَغَنَّى الحمام الورْق هَيَّجني . . . . (١)

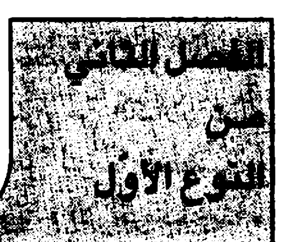
أي : ذكَّرني .

ثامنها جعل الصيغة عوضاً عن أخرى ، تاسعها حرف الجرّ ، عاشرها ألف المفاعلة .

(فائدة) : « إلاّ » أصل أدوات الاستثناء ، وهي على ثلاثة أنحاء : ناصبة وهي الأصل ، ومفرّغة للعامل فيما قبلها ليعمل فيما بعدها ، وصفة بمعنى « غير » ، لأنه لمّا غاير ما بعد كلٍّ منها ما قبله تعارضاً ، فيكون ما بعدها تابعاً في الإعراب لما قبلها . ومعرفة مفصَّل هذه المباحث وما يتعلّق بهذا الباب منوطة بغير هذا الكتاب ، فليطلب من موضعه . والله تعالى أعلم .

---

(١) لم أقع على قائله .



وهو نوع من الرباعيّة المحضة
(«ألّا»، و«هلّا» ، و «لولا»، و «لوما »)[1]

كلّها أحرف محضة هاملة، وهي إنْ دخلت على الفعل الماضي أفادت التوبيخ واللّوم على تركه ، ولا تكون في الماضي للبحث والتحضيض اللّهمّ إلاّ أنْ يراد تدارك ما فات بفعلٍ مثله خلافاً لسيبويه، فإنّه قال: هي للتحضيض مطلقاً أمّا المضارع فظاهر ، وأمّا الماضي فلئلاّ يفوته مثله . والصَّحيح ما ذكرناه ، لأنّ الموبِّخ قد لا يلاحظ المثليّة ، بل مجرّد التوبيخ على ما مضى ، وإنْ دخلت على المضارع أفادت الحثّ والتحضيض ، فهي فيه بمعنى الأمر . ويؤيّد ما قلناه تصريح ابن الحاجب في « شرح المفصَّل » بقوله : هذه الحروف تفيد معنى الأمر إذا وقع بعدها المضارع ، والإنكار والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي .

قال الرضي : وقلّما تُستعمل في المضارع أيضاً إلاّ في موضع التوبيخ واللَّوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه . قلت : وإنْ كان مثله مستلزماً للحثّ والتحضيض إلاّ أنّ ما قاله حسن، وإنْ خلت هذه

---

(١) راجع مبحث « ألاّ » في الجنى الداني ص ٥٠٩ ـ ٥١٠ ؛ ورصف المباني ص ٨٤ ـ ٨٥ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٧٧ ـ ٧٨ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٢٠ ـ ١٢١ .

وراجع مبحث « هَلاّ » في الجنى الداني ص ٦١٣ـ ٦١٤ ؛ ورصف المباني ص ٤٠٧ ـ ٤٠٨ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٥٤ .

وراجع مبحث « لولا » في الأزهيّة ص ١٦٦ ـ ١٧٢ ؛ والجنى الداني ص ٥٩٧ ـ ٦٠٨ ؛ وحروف المعاني ص ٣ ـ ٤ ؛ ورصف المباني ص ٢٩٢ ـ ٢٩٧ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٦ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤١٤ ـ ٤١٨ .

وراجع مبحث « لوما » في الجنى الداني ص ٦٠٨ ـ ٦٠٩ ؛ وحروف المعاني ص ٥ ؛ ورصف المباني ص ٢٩٧ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠٦ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤١٨ .

الأحرف عن هذا، فهي لمحض العرض كـ «ألّا» المخفّفة و «لو» المتضمّنة معنى التمنّي . ويتعيّن لها الصدر لدلالتها على نوع من الكلام كالنفي والاستفهام . وعُلمَ ممّا تقرّر سبب اختصاصها بالفعل لترتّب المقصود من وضعها له عليه كالشرط ، ولزومها له إمّا لفظاً ، نحو : « ألاَ أكرمتَ زيداً » ، و « هلّا تقومُ » ، أو تقديراً . والاسم الذي يليها إمّا منصوب به ، كقول جرير [من الطويل] :

تَعُـدّونَ عَقْـرَ النِّيبِ أَفْضَـلَ مَجْـدِكُمْ
بَني ضَـوْطَـرا لـولا الكَمِيَّ المُقَنَّعـا[1]

أي : لولا تعدّون ، فالناصب المقدَّر بخلاف ما إذا كان ظرفاً ، كقوله تعالى : ﴿ ولولا إذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ ما شاءَ اللّهُ ﴾[2] ، فإنّ الناصب هو المذكور بعده لاتّساعهم في الظروف ، أو مرفوع وهو فاعل المقدّر ، كقولك : « هلاّ زيدٌ قامَ » ، أي : « هلاّ قامَ زيدٌ » ، ويجب حذفه حينئذٍ ، كما في قوله تعالى : ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكينَ اسْتَجارَكَ ﴾[3] فلو دخلت على الاسميّة ، كقوله [من الطويل] :

يَقـولـونَ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفـاعَـةٍ   إلَيَّ فَهَـلاَّ نَـفْسُ لَيْـلَى شَفِيعُـهـا[4]

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٩٠٧ ؛ وخزانة الأدب ١/١٢٩ ، ٤٦١ ؛ والخصائص ٢/٤٥ ؛ والدرر ١/١٣٠ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٤/٤٧٥ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٦٩ ؛ وشرح المفصّل ٢/٣٨ ، ١٠٢ ، ٨/١٤٤ ؛ واللسان (ضطر) ؛ وللفرزدق في الأزهيّة ص ١٦٨ ، ١٧٠ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٦٠٦ ؛ ورصف المباني ص ٢٩٣ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٠٠ ؛ ومغني اللبيب ١/٣٠٤ ؛ والهمع ٨/١٤٤ . وعَقْر : من عقرتُ النّاقةَ ، إذا عقر قبتها لئلاّ تبرح . والنِّيب : جمع « ناب » ، وهي المُسِنَّة من الإبل . والضَّوطَرَى : الحمقاء . والكميّ : الشجاع . والشاهد فيه قوله : « لولا الكميَّ » حيث نصب الاسم بعد « لولا » بفعل محذوف ، تقديره : تعدّون .

(٢) الكهف : ٣٩ .

(٣) التوبة : ٦ .

(٤) البيت للمجنون في ديوانه ص ١٥٤ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣/٤١٦ ، ٤/٤٥٧ ؛ =

كانت لمجرّد التمنّي. والجمهور حكموا ببساطة الكلمات، وبعضهم حكم بتركّبها، فـ «لَوْلا» من «لو» و«لا»، و«لوما» من «لو» و«ما»، و«هلاّ» من «هَلْ» و«لا».

قال بعضهم: هي «هل» الاستفهاميّة و«لا» النافية، فتولّد من الاستفهام والنفي التحضيض، وقيل: بل من «هل» التي للحثّ. قلت: يضعِّفه عدم الاكتفاء بها دون «لا» مع أنّه أَوْلى، بل واجب لأنَّ «لا» حينئذٍ تنفي الحثّ، فيفوت الغرض، و«ألاّ» من «أن» و«لا»، فقلبت النون لاماً وأدغمت.

وقال الكِسائي: أصل «ألاّ» «هلاّ»، قُلبت الهاء همزة. إذا تقرّر هذا، فاعلمْ أنّ «لولا» كـ«لَوْما» كما يستعملان في الحثّ والتوبيخ، كذلك قَدْ يُستعملان في امتناع الشَّيء لوجود غيره، وتسمّى حينئذٍ امتناعيّة، وهي مخصوصة بالجملة الاسميّة. قالوا: وإنّما لم تعمل لعدم استقلالها بالجملة الاسميّة كلاماً إذْ تفتقر إلى الجواب، ثم إنّها حيث اختصّت بالاسميّة، وكان جوابها لازماً، فمتى ذكر أُرشد إلى أنّ امتناعه كان لوجود ما يليها، أعني المبتدأ، ولهذا كثر حذف الخبر بعدها، إذا كان الكون المطلق، كقولك: «لولا زيدٌ لكانَ كذا»، معناه أنّه امتنع الكون الثاني بحصول الوجود الأوّل، فأفهم الكلام ما حذف منه، ووقع جواب «لولا» في المكان الذي كان للخبر، فصار الحذف واجباً، هذا إذا كان الخبر عامّاً، أمّا إذا كان خاصّاً لا يدلّ الوجود المطلق عليه، فإنّه لا يجب حذفه، بل لا يجوز إلاّ إذا دلّ دليل

= ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ص ٢٠٦؛ ولإبراهيم الصولي في ديوانه (ضمن الطرائف الأدبية) ص ١٨٥؛ وللمجنون، أو لابن الدمينة، أو لإبراهيم الصولي في الخزانة ٤٦٣/١، ٥٩٧/٣؛ والدرر ٨٣/٢؛ وشرح التصريح ٤١/٢؛ والهمع ٦٧/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٩/٣؛ والجنى الداني ص ٥٠٩، ٦١٣؛ ورصف المباني ص ٤٠٨؛ ومغني اللبيب ٧٧/١، ٢٩٧، ٣٤٠. والشاهد فيه قوله: «هلاّ نفسُ ليلى شفيعها» حيث جاءت الجملة الاسميَّة بعد «هلاّ»، فكانت لمجرَّد التمنّي.

عليه ، كقوله عليه السلام : « لولا قَوْمُكَ حديثو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لأَسَّسْتُ البيتَ على قواعدِ إبراهيم »[1] ، فإنّه واجب ذكره ، وكذا قولك : « لولا زيدٌ خاصَمَنا ما قُتِلَ » ، و« لولا عمرو سالمنا ما سَلَم » ، فلو قام الدليل جاز الأمران ، كقولك : « لولا أنصار زيدٍ حموه لم ينجُ منّا ».

قال في « الإعراب » : وهذا مذهب الرمّاني ، وابن الشَّجري ، والشلوبين ، وصاحب « التسهيل ».

وقال الفرّاء : إنّ « لولا » هي الرافعة للاسم الواقع بعدها ، وردّوه بأنّه ليس لنا عامل يرفع ولا ينصب.

وقال بعض الكوفيِّين : المرتفع بعدها بفعل لازم إضماره. وردوه بأنّه ليس لنا عامل يلزم أن يُضمر بعده فعل.

قال ابن مالك ، رحمه الله : وفي هذين المذهبين أبحاث لعدم النظير ، فلا تقبل ، وأيضا فإنّ المبتدأ أصل المرفوعات ، فإذا وُجد ما يمكن تقديره به لا يُعدل عنه إلى غيره ، وأيضاً فإنّه إذا حكم عليه بالابتداء كان المحذوف الجزء الآخر ، وهو ألْيَق بالحذف بخلاف الفاعليّة ، فإنّه يلزم حذف الجزء الأوّل ، وهو أبعد.

قال والدي ، رحمه الله : وإذا ورد بعد « لولا » فعل ، فيحتاج إلى توجيهه بما لا ينافي الابتداء ، كقوله [من الوافر] :

فَلَوْلا يحْسَبونَ الحِلْمَ عَجْزاً لما عَدِمَ المسيئونَ احْتمالي[2]

فيوجّه بأنّ « أن » المصدريّة مقدّرة فيه ، أي : « فلولا أن » يحسبوا ،

---

(١) صحيح الجامع الصغير وزياداته م ٥ ص ٧٦ الحديث رقم ٥٢٠٣ ، وجاء بلفظ : لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله ولجعلت بابها بالأرض ، ولأدخلت فيها من الحجر .

(٢) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

كقولهم : « تَسْمَعَ بالمُعيديِّ خَيْرٌ من أنْ تراه »(١) ، أي : أن تسمع ، بمعنى : سماعك ، وربّما دخلت « لولا » على « لا » التي تنفي بمعنى « لم » ، فتصير « لولا » بمعنى : « لَوْ لم » ، فيلزم الفعل بعدها ، فيُتوهّم أنّها « لو لا » هذه ، وليست إيّاها ، وعلى هذا التقدير إذا وقع بعدها مضمر ، فقياسه أن يكون صيغة مرفوع منفصل ، كقوله تعالى : ﴿ لولا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾(٢).

وَرَوَى سيبويه : ومن العرب من يقول : « لولاي » و « لولانا » إلى « لولاهنَّ » ، وأنشد [من الطويل] :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كما هَوَى
بِأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهوِي(٣)

وأنشد الفرّاء [من الطويل] :

أَيُطْمِعُ فينا مَنْ أراقَ دِماءَنا
وَلَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسابِنا حَسَنْ(٤)

---

(١) هذا مثل وقد تقدّم تخريجه ص ١٩١ .

(٢) سبأ : ٣١ .

(٣) البيت ليزيد بن الحكم في الأزهيّة ص ١٧١ ؛ والخزانة ٢ / ٤٣٠ ؛ والخصائص ٢ / ٢٥٩ ؛ والدرر ٢ / ٣٣ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣ / ٢٦٢ ؛ وشرح المفصّل ٣ / ١١٨ ؛ والكتاب ٢ / ٣٧٤ ؛ واللسان (هوا) ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦٩١ ؛ والجنى الداني ص ٦٠٣ ؛ ورصف المباني ص ٢٩٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٣ ؛ وشرح المفصّل ٧ / ١٥٩ . وطاح : هلك . والأجرام : جمع الجرم ، وهو البدن ، والقلّة : ما استدقّ من رأس الجبل ، والنّيق : أعلى الجبل . والشاهد فيه قوله : « لولاي » ، حيث اتّصلت « لولا » بضمير متّصل ، فهي ، عند سيبويه ، حرف جرّ ، والضمير مجرور بها ، لأنّ الياء وأخواتها لا يُعرف وقوعها إلاّ في موضع نصب أو جرّ ، والنصب في « لولاي » ممتنع ، لأنّ الياء لا تنصب بغير اسم إلاّ ومعها نون الوقاية وجوباً أو جوازاً ، فيتعيّن كونها في موضع جرّ .

(٤) البيت لعمرو بن العاص في شرح شواهد شروح الألفيّة ٣ / ٢٦٠ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦٩٣ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٣ ؛ وشرح المفصّل ٣ / ١٢٠ . والشاهد فيه قوله « لولاك » حيث جاءت « لولا » حرف جرّ . راجع الشرح في الشاهد السابق .

(قلت) : وهذا ممّا يبطل إنكار المبرّد أنَّ هذا لم يوجد في كلام من يحتجّ بكلامه ، واختلفوا في هذه الياء وأخواتها ، فقال سيبويه : هي مجرورة.

قال الزمخشري وقد حكاه عن الخليل ويونس : وللولا مع المَكْنِيّ حال ليس لها مع المُظْهَر ، كما أنّ لِـ « لدنْ » مع « غدوة » حالاً ليس لها مع غيرها .

قال ابن مالك رحمه الله : وفيه مع شذوذه وفاء بحقّها حيث كانت لاختصاصها بالأسماء يجب لها الجرّ فيها ، لأنّها تصير عاملة ، والأصل أن تعمل العمل المختصّ بالأسماء، وهو الجرّ، ولكن منع من ذلك شبهها بحروف الشرط لربط جملة بجملة . وأرادوا التنبيه على وجوب العمل في الأصل ، فجرّوا بها المضمر المضاف إليه . ومذهب الأخفش وجماعة أنّ الياء وأخواتها بعد « لولا » في موضع رفع نيابة عن ضمائر الرفع المنفصلة ، وذلك كثير ، نحو : « ما أنا كَأَنْتَ » و « ضربتُك أنْتَ » و « مررتُ بكَ أنت » ، والصحيح الأوّل وإن كان هذا الأشبه بالقياس ، والله أعلم .

الفصل الثالث من النوع الأوّل

وهو الرباعيّة المحضة هو « كَأَنَّ » (1)

لإنشاء التشبيه ، كما أنّ « ليت » لإنشاء التمنّي ، و « لعلّ » لإنشاء الترجّي ، قال الزّجاج : « كأنّ » تفيد التشبيه إنْ كان خبرها جامداً ، نحو : « كأنّ زيداً الأسدُ » والظنّ إذا كان مشتقّاً ، نحو : « كأنَّ زيداً قائمٌ » لعدم المشبَّه به ، لأنّ « زيداً » عبارة عن « قائم » ، والشيء لا يشبَّه بنفسه ، وهو حسن . وَحَكَم الأكثر بإفرادها .

قال ابن الحاجب : وهو الصحيح ، لأنّ التركيب خلاف الأصل ، وزعم الخليل وجماعة أنّها مركّبة ، من « إنَّ » المكسورة وكاف التشبيه ، وقولنا : « كأنَّ زيداً الأسدُ » ، في الأصل : « إنَّ زيداً كالأسد » ، فقدّموا الكاف للاهتمام بحال التشبيه ليدلّ من أوّل الأمر على أنّ الكلام قد تضمّنه ، كتقديمهم همزة الاستفهام وغيرها ، وإنّما فُتحت الهمزة لأنّ الكاف ، لكونه جارّاً ، وجب أن يدخل على المفرد ، فراعوا الصورة ، وإن كان المعنى على الكسر ، وهذا مثل ما فعلوه في « الضارب زيداً » ، فإنّه لمّا امتنع دخول لام التعريف على الفعل ، أدخلوها على « ضارب » ، لأنّه اسم ، وإن كان بمعنى الفعل في الحقيقة لأنّه بمعنى الذي يضرب زيداً ، وصار الكاف مع « أنّ » كلمة واحدة فلا محلّ للكاف كما كان لها قبل التركيب ، لأنّها كانت في محلّ خبر «إنّ»، فهي كالكاف في « كذا » و « كأيّ » ، لأنّها صارت جزءاً من الحرف . والله أعلم .

---

(1) راجع مبحث « كأنّ » في الجنى الداني ص ٥٦٨ ـ ٥٧٦ ؛ وحروف المعاني ص ٢٨ ـ ٢٩ ؛ ورصف المباني ص ٢٠٨ ـ ٢١١ ؛ ومغني اللبيب ١/٢٠٨ ـ ٢١١ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٤٣ ـ ٣٤٧ .



من أنواع الحروف الرباعيّة المحضة
« لَعَلَّ »[1]

وهي من الحروف المشبّهة ، فعملت كأخواتها ، وفي « المفصّل » : « لَعَلَّ » هي لتوقُّع مرجوّ أو مخوف .

قال بعضهم : ما ذكره أَوْلى من قول الأئمّة ، « لعلّ » للترجّي ، لأنّ المخوف لا يُرجَى . قلت : قولهم للترجّي حملاً على الغالب الكثير ، ويؤيّده قول ابن الحاجب في شرحه للمفصّل ، معناها التوقّع لمرجوّ أو مخوف مع قوله في « الكافية »[2] : « لعلّ » للترجّي ، ولو قال الزمخشريّ : لتوقّع مرجوّ ، أو ترقّب مخوف ، لكان أحسن . ولهذا استصعب العلماء « لَعلّ » الواقعة في كلام الله تعالى لاستحالة التوقّع منه سبحانه ، لأنّه إنّما يكون فيما جهلت عاقبته . وهو تعالى بكلّ شيء محيط ، فقال قطرب وأبو عليّ : معناها التعليل ، فقوله تعالى : ﴿ وَافْعَلُوا الخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُون ﴾[3] بمعنى : لتفلحوا ، وهذا لا يستقيم في مثل : ﴿ وما يُدْريكَ لَعَلَّ الساعَةَ قَريبٌ ﴾[4] وقيل : هي لتحقيق مضمون الجملة الواقعة بعدها ، ولا يطّرد في قوله تعالى ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أو يَخْشى ﴾[5] إذْ لم يحصل من فرعون[6] التذكّر والخشيان ، وقوله تعالى :

---

(١) راجع مبحث « لعلّ » في الأزهيّة ص ٢١٧ ـ ٢١٨ ؛ والجنى الداني ص ٥٧٩ ـ ٥٨٦ ؛ وحروف المعاني ص ٣٠ ؛ ورصف المباني ص ٣٧٣ ـ ٣٧٥ ؛ ومغني اللبيب ١/٣١٦ ـ ٣٢٢ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٩٥ ـ ٣٩٧ .

(٢) هو كتاب « الكافية في النحو » لابن الحاجب (عثمان بن عمر) .

(٣) الحج : ٧٧ .

(٤) الشورى : ١٧ .

(٥) طه : ٤٤ .

(٦) هو فرعون ، سلطان مصر ، الوارد في القرآن الكريم .

﴿ آمَنْتُ أَنَّه لا إلهَ إلاّ الذي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إسْرائِيلَ ﴾[1] إيمان يَأْس ، ولهذا لم يُقبل منه .

وقال سيبويه : إنّ الرجاء أو التوقّع يتعلّق بالمخاطَبين ، وهذا هو الحقّ كـ « أَوْ » ، فإنّها للشّكّ وضعاً ، وفي كلامه تعالى للتشكيك والإبهام .

وروى الفرّاء وغيره الجرّ بها ، وعزاه أبو زيد[2] إلى عقيل ، قال السيرافي : وبعضهم يجر بـ « لَعَلَّ » ، وأنشد في ذلك [من الطويل] :

وداعٍ دعا يا مَنْ يُجيبُ إلى النُّهَى
فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذاكَ مُجيبُ
فَقُلْتُ ادْعُ أُخرى وارْفَعِ الصَّوتَ جَهْرَةً
لَعَلَّ أبي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ[3]

قال ابن الحاجب : الجرّ بها على قصد الحكاية ، يعني أنّه وقع مجروراً في موضع آخر ، فالشاعر حكاه مجروراً على ما كان ، أو أنّه اشتهر ذلك الرجل بأبي المغوار بالياء ، فيجب أن يُحكى بها في الأحوال الثلاث .

قال الرضي : وهي مشكلة ، لأنّ جرّها عملٌ يختصّ بالحروف ، ورفعها لمشابهة الأفعال ، وكون حرف عامل عمل الحروف والأفعال ممّا لم يثبت ، وأيضاً الجارّ لا بدّ له من متعلّق ، ولا متعلّق هنا لا ظاهراً ولا مقدّراً ، فهي مثل

---

(١) يونس : ٩٠ .

(٢) تقدّمت ترجمته ص ٩٢ .

(٣) البيتان لكعب بن سعد الغنوي ، والبيت الشاهد (البيت الثاني) مع نسبته إلى كعب في خزانة الأدب ٤/ ٣٧٠ ؛ والدرر ٢/ ٣٣ ، ١٤٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣/ ٢٤٧ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩١ ؛ واللسان (جدب) و (علل) ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٥٠ ؛ وشرح التصريح ١/ ٢١٣ ؛ والمغني ١/ ٣١٧ . والشاهد فيه قوله : « لعلّ أبي المغوار » حيث أتت « لعلّ » حرف جرّ . ويروى : « لعلّ أبا المغوار » ولا شاهد في هذه الرواية .

« لولا » الداخلة على المضمر المجرور وهي ، عند سيبويه ، جارّة لا متعلّق لها ، والبيت إنْ رُوِي بفتح اللام الأخيرة يحتمل أن يقال اسم « لَعَلَّ » مقدّر وهو ضمير الشأن ، « وأبي المغوار » مجرور بلام مقدّرة حُذفت لتوالي اللّامات ، أي : « لعلّه لأبي المغوار » ، « ومنْكَ » جواب « قريب » . ويجوز أنْ يقال ثاني لامي «لَعَلّ» محذوف. فاللام المفتوحة جارّة للمُظهَر كما نُقل عن الأخفش أنّه سمع عن العرب فتح لام الجرّ الداخلة على المُظهَر ، ونقل ذلك أيضاً عن يونس وأبي عبيدة والأحمر[1] ، وإن رُوي بكسر اللام فضمير الشأن أيضاً مقدّر مع حذف ثاني لامي « لَعَلّ » لاجتماع الأمثال ، ثمّ أدغمت اللام الأولى في لام الجرّ . واختلف في اللام الأولى من «لَعَلَّ»، فالكوفيّون على أنّها أصليّة لأنّ الأصل عدم التصرّف في الحروف بالزيادة إذْ مبناها على التخفيف ، والبصريّون على أنّها زائدة نظراً إلى كثرة التصرّف فيها والتقلّب بها ، وجوّز زيادتها الباء ، فإنْ سمّي بها لم تنصرف مطلقاً للعلميّة والتركيب على الثاني ، والعلميّة وشبه العجمة ، لأنّها ليست من أوزان كلامهم على الأوّل .

(تذنيب) « لَعَلَّ » فيها لغات : « لَعَلَّ » ، و « عَلَّ » ، و « لَعَنَّ » المهملة ، قال الشاعر [من الوافر] :

قِفا يا صاحبيّ بنا لَعَنّا ... نَرَى العرصاتِ أَوْ أَثَرَ الخيامِ[2]

و « لَغَنَ » بالمعجمة ، و « رَعَنَ » مخفّفتين ، و «رَعَنَّ» مشدّدة ،

---

(1) هو عليّ بن الحسن (أو المبارك) (. . . ـ ١٩٤هـ/ ٨١٠م) شيخ النحاة في عصره . أخذ العربيّة عن الكسائيّ ، فنبغ . كان قويّ الذاكرة يحفظ أربعين ألف بيت من شواهد النحو . من مؤلّفاته : « تفنّن البلغاء » و « التصريف » . (الزركلي : الأعلام ٤/ ٢٧١) .

(2) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠ ؛ والخزانة ٤/ ٣٩ واللسان (لغن) ، والرواية في الديوان :

أَلَسْتُمْ عائِجينَ بنا لَعَنّا ... نَرَى العَرَصاتِ أو أَثَرَ الخِيامِ

وهو لجرير في اللسان (أنن) ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٢٥ ؛ والخزانة ٤/ ٣٩٦ ؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٢ . والعرصات : جمع عرصة ، وهي وسط الدار .

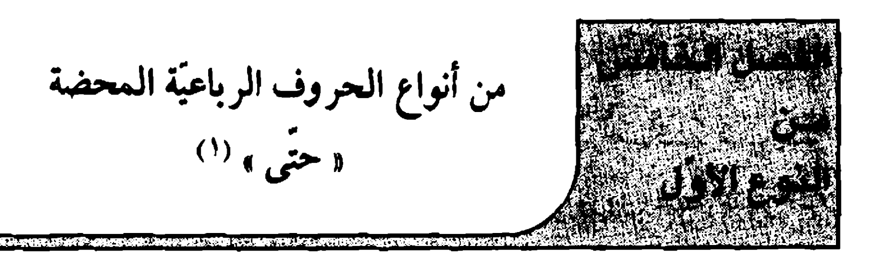
و « عَنَّ » ، و « أَنَّ » ، و « ولعاءَ » بالمدّ ، ومنه قوله [من الوافر] :

لعاءَ اللّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنا ... بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ[1]

والأولى أشهر من الثانية ، وهي من البواقي وروى فيها كسر اللام وفتحها ، فهذه إحدى عشرة لغة .

---

(1) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٧ ؛ والجنى الداني ص ٥٨٤ ؛ والخزانة ٤/٣٦٨ ؛ ورصف المباني ص ٣٧٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥١ ؛ وشرح التصريح ٢/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣/٢٤٧ . وشريم : المرأة المفضاة ، أي التي اتّحد مسلكاها ، واختلط أحدهما بالآخر .



من أنواع الحروف الرباعيّة المحضة
« حتّى » (١)

وهذيل وثقيف يقولون : « عَتّى » ، وهي حرف بالاتّفاق ، وقياسها أن لا تعمل لدخولها على القَبيلين ، لكن حُملت على « إلى » لإفادتها الغاية. وتقع على ثلاثة أنحاء :

ابتدائيّة إذا دخلت على الجملة الاسميّة ، كقوله [من الطويل] :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ
وَحَتّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسانِ (٢)

لمنع الواو عن جعلها عاطفة ، ووروده مرفوعاً عن جعلها حرف جرّ فتعيّن الاستئناف . والفعليّة ، كقولك : « كان سَيْري حتى أدخلُها » ، برفع « أدخلُها » على أنّ « كان » تامّة لا تحتاج إلى خبر ، و « حتى أدخُلُها » كلام مستأنف لا تعلّق له بما قبله .

وجارّة (إمّا) للتعليل ، ولا تجرّ حينئذ إلّا مصدراً مؤوّلاً به الفعل المنتصب بعدها بـ« أنْ » مضمرة ، كقولك : « فعلتُ الخيرَ حتى أحوزَ الأجرَ » ، ولهذا قال البصريّون : إنّ انتصاب الفعل بعد « حتّى » بـ « أنْ »

---

(١) راجع مبحث « حتّى » في الأزهيّة ص ٢١٤ ـ ٢١٦ ؛ والجنى الداني ص ٥٤٢ ـ ٥٥٨ ؛ وحروف المعاني ص ٦٤ ؛ ورصف المباني ص ١٨٠ ـ ١٨٥ ؛ ومغني اللبيب ١/١٢٩ ـ ١٣٩ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٤٠ ـ ٢٤٦ .

(٢) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٩٣ ؛ والدرر ٢/١٨٨ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٧٤ ؛ وشرح المفصّل ٥/٧٩ ؛ والكتاب ٣/٢٧ ، ٦٢٦ ؛ واللسان (مطا) ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٥٠ ، ١٨١ ؛ واللسان (غزا) ؛ والمقتضب ٢/٣٩ ؛ والهمع ٢/١٣٦ . وتكلّ مطيّهم : تتعب وتعي ، والمعنى أنّ الخيل ذلّت من الإعياء فلا تحتاج إلى أن تقاد بالأرسان . والشاهد فيه دخول « حتّى » على الجملة الاسميّة .

مقدّرة خلافاً للكوفيِّين[1] لأنّها حرف جرّ ، وهو يختصّ بالأسماء ، فإذا دخلت الفعل وجب تقدير حرف مصدريّ ، ولا يمكن تقدير « أنَّ » المشبّهة لاختصاصها بالاسم أيضاً ، ولا تقدير « ما » لأنّ الفعل لا ينتصب بها ظاهرةً فكيف تنصبه مقدَّرة ، فتعيّن تقدير « أَنَّ » .

وشرط هذه أن يكون ما بعدها مستقبلاً مترقّباً وقوعه بالنسبة إلى وقوع ما قبلها، وإنْ لم يكن مترقّباً وقت الإخبار، ولذلك جاز: « سرتُ أمسِ حتى أدخلَ البلدَ » ، بالنصب إذ الغرض هو الدخول عند ذلك السير ، فلو كان الفعل الذي بعدها وسببه ماضيين ، كقولك : « سرتُ حتى أدخلَ الجَنَّةَ » إذا كنت قد سرت ودخلتَ ، كأنّك قلت : « سرتُ فدخلتها » أو حالاً ، كقولك: «سرتُ حتى أدخلُها » ، وأنت في حال الدخول تعيّن رفع الفعل. وأن يكون سبباً لما قبلها، وكونها حرف استئناف لامتناع تقدير « أنْ » حينئذٍ ، وإليه أشار بعضهم بقوله : فإن أردتَ الحال تحقيقاً أو حكايةً كانت حرف ابتداء ، فترفع وتجب السببيّة . ولاشتراط السببيّة حينئذ امتنع الرفع بعد الاستفهام إذا أفاد الشكّ في الفعل ، فلا يقال : « أسِرتَ حتى تدخلُها » ، لتعذّر الحكم على المشكوك فيه بالسببيّة ، فلو كان في الفاعل جاز ، نحو : « أيّ الرجالِ أحسنُ حتى يمدحُ » ، لأنّ تحقّق السببيّة لا يتوقّف على تحقّق تعيين الفاعل . وبعد النفي وفي معناه « قلّما » ، فلا يجوز : « ما سرت حتى أدخلَها » لانتفاء السبب .

(وإمّا) للغاية والانتهاء كـ «إلى»، وتجرّ هذه ما تجرّه التعليليّة بالشروط المذكورة، نحو: « سرت حتى تَغيبَ الشمسُ » ، وتدخل الماضي ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى عَفَوا وقالوا ﴾[2] والاسمِ الصريح ، كقوله تعالى : ﴿سَلامٌ هيَ حَتَّى مَطْلعِ الفَجْرِ ﴾[3] ﴿ وَمَتَّعْناهُمْ حتّى حينٍ ﴾[4] أي إلى حين ، وبها قرأ عبد الله .

---

(١) راجع ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٩٧ ـ ٦٠٢ .
(٢) الأعراف : ٩٥ .
(٣) القدر : ٥ .
(٤) يونس : ٩٨ .

وهذا الاسم الصريح على ضربين :

(أحدهما) أن يكون آخر جزء لما قبلها، ولا يكون إلاّ جنساً أو جزءاً منه، فيتّصف بالدخول في الحكم ، أو القوّة والضعف ، نحـو : « أكلتُ السمكَةَ حَتَّى رأسِها » ، و« دخلَ القومُ حَتَّى زيدٍ » ، و« مات الناسُ حتى الأنبياءِ » ، و« قدم الساقة حتى عاجزِها » ، فيجب أن يكون لمجرور « حتّى » مع ما قبلها تعلّق من أحد هذه الجهات . ويجوز في مثل هذه الأمثلة ممّا صرِّح بذكر جمع ما بعدها أحد أجزائه أو جزئيّاته الاستئناف ، وأوجبوا حذف الخبـر تقديـره : رأسها مأكول . ومَنَعُ بعضهم حذف الخبر هنا غير متّجه لقيام القرينة والجرّ ،أي مع رأسها ، والعطف ، أي : أكلتُ رأسَها ، ولم يحتج إلى تكرار الفعل اكتفاءً بالأوَّل ، فلو ذُكر كان تأكيداً ، فلو لم يصرّح بذكره، كقوله تعالى : ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾[1] ، فإنّه يُفهم منه أنّه منتهى أحيان متعدّدة مفهومة غيـر مصرّح بذكرها تعين الجرّ . ومنع الكسائي كون « حتّى » عاملة ، (وقال) : بل العامل « إلى » مضمرة ، قال : و« حتّى » لا تكون حرف جرّ أبداً ، وإذا عملت لا تعمل إلاّ النصب ، وقولك : « ضربتُ القومَ حتى زيدٍ » ، تقديره : حتى انتهى إلى زيد ، ورُدَّ بأنّه لا معنى لها مع « حَتّى » مصرّحة ، فكذا مُضْمَرة .

(وثانيهما) أن يكون ما بعدها ملاقياً آخر جزء ممّـا قبلها ، كقـولك : « نمتُ البـارحةَ حتى الصباح» ، وفي دخول المجـرور فيما بعـدهـا خلاف. فالزمخشريّ حَكَم بالدخول مطلقاً حملاً على العاطفة ، سواء كان آخر جزء أو ملاقيه . وإليه أشار في «المفصّل» بقوله : فقد أُكل الرأسُ ونيمَ الصباحُ . وعليه العكبريّ وتبعه ابن الحاجب ، وجوّز ابن مالك الدخول وعدمه لآخر جزء كان أو ملاقيه . وعبد القاهر ، والرمانيّ ، والأندلسي حكموا بالدخول فيما إذا كان آخر جزء كالعاطفة ، وبعدمه في الملاقي بناء على أنّ « حتى » كالتفصيل لما قبلها ، فإذا كان آخر جزء دخل في الإجمال فيدخل في التفصيل أيضاً ، وإذا كان الملاقي لم يدخل في الإجمـال فلم يدخـل في التفصيل ، وهـو حَسَن

---

(١) يوسف : ٣٥ .

لاشتراطهم أنّ ما بعد « حتَّى » يجب أن يكون حدّاً وطرفاً معيناً كما سيأتي . وليعلمْ أنّ «حتّى»، وإنْ شاركت «إلى» في إفادة الانتهاء، لكن قد فارقتها في أمور:

(الأوّل) اتّحاد ما بعد « حتّى » مع ما قبلها في الجنسيّة ، فيمتنع : « ركبَ القومُ خيولَهم حتى الحميرِ » بخلاف « إلى » لصحّة : « سرتُ إلى البصرةِ » ، وهذا على مذهب الزمخشريّ، لوجوب كون الداخل من جنس المدخول فيه ، وأمّا عند ابن مالك فهي كـ « إلى » ، وكذا عند عبد القاهر فيما إذا كان ما بعد « حَتّى » ملاقياً آخر جزء.

(الثاني) انّ ما بعد « حَتّى » يجب أن يكون إمّا آخر جزء أو ملاقياً آخر جزء كما سلف ، فلا يقال : « أكلتُ السمكةَ حتى نصفِها ».

قال الزمخشري : لأنّ الفعل المعدِّي بها الغرض منه أن ينقضي ما تعلّق به شيئاً فشيئاً ، حتى يأتي عليه ، فحصول الغرض موقوف على ذلك ، ولهذا وجب أن يكون ما بعد « حَتَّى » جمعاً إمّا مصرّحا أو مقدّراً ، فيصحّ : « قام زيد إلى عمرٍو » دون « حتًى ».

قال العكبري : وعلّة ذلك أنّ « حتّى » تدلّ على بلوغ الفعل غايته ، ولفظ الواحد لا يتناول أكثر منه، بحيث يجوز تخصيصه ببعضه بخلاف لفظ الجمع ، فإنّه جاز أن يضاف الفعل إلى القوم ، ولا يراد دخول « زيد » فيهم لعظمةٍ أو حقارة ، فإذا جئت بـ « حَتَّى » أزَلْت هذا الجواز ، وتنزّلتْ « حَتّى » منزلة التوكيد المانع من التخصيص.

(وثالثها) أنَّ « حتّى » لا تقع مع مجرورها خبراً عن مبتدأ لامتناع دخول الخبر في المبتدأ، وكونه آخر جزء أو ملاقيه.

قال الفاضل الإسفرائيني : ولا تُستعمل على الاستقرار إلاّ في نحو : « كان سيري حتى أدخلَها » ، بالنصب ، فيجوز : « سيري إلى بغداد » ولا يجوز : « حتى بغداد ».

قال الرضي : المراد بالمستقرّ ما يتعلّق بمقدَّر .

(ورابعها) إنّ « حَتَّى » تختصّ بالمُظْهَر ، فلا يُقال : « حتّاهُ » ، أو

« حَتّاك » ، قالوا : لئلاّ تختلط الضمائر ، لأنّ ما بعد « حتّى » يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، وقال بعضهم : لو دخلت على الضمير لزم أحد الأمرين : إمّا قلب ألفها ياء ، وهو ممتنع لتوقّفه على النقل ، ولم يُسمع فامتنع التصرّف ، وأمّا عدم القلب ، وهو أيضاً ممتنع للزوم مخالفة سائر الحروف عند إضافتها إلى الضمير كـ « إلى » و « على » . وأحسن منهما أنّ ما بعد « حَتّى » لمّا وجب أن يكون آخر جزء أو ملاقياً آخر جزء ، والضمير كناية عن السابق ، فلو دخلت على الضمير لزم أن يكون رأس السمكة كلّها و « الصّباح » كلّ البارحة ، وهو محال ، وأجازه المبرّد متمسّكاً بالقياس على « إلى » ، وبقوله [من الطويل] :

وَأَكْفِيهِ ما يَخْشَى وَأُعْطِيهِ سُؤْلَهُ   وَأُلْحِقُهُ بِالقَوْمِ حَتّاهُ لاحِقُ[1]

وأُجيب عن القياس بالفرق لقوّة « إلى » وأصالتها ، وضَعْف « حتّى » وفرعيّتها ، وعن السّماع بأنّ الضمير مرفوع منفصل حُذف الواو منه للضرورة ، وأمّا في قوله [من الوافر] :

فَلا واللّهِ لا يُلْفي أُناسٌ   فَتًى حَتّاكَ يا ابْنَ أَبي زِيادِ[2]

فلا اعتداد به لشذوذه .

وعاطفة ، وهي كالجارّة في دخولها على المفرد المظهر فتَسْحب إليه حكم المعطوف عليه ، ولا بدّ أن يكون الحكم هنا إمّا القوّة والصعود أو الضعف والنزول ، سواء أفاد مع ذلك كون المعطوف آخر أجزاء المعطوف عليه الحسّية كرأس السمكة ، أو آخر جزئي نسب إليه جنسه ، فَعُلم ممّا حقّقناه أنّ منع الخلوّ في الجارة بين أربعة أشياء ، وفي العاطفة بين شيئين ، وعُلم أيضاً أنّ ما بعد العاطفة والغائيّة يجب أن يكون طرفاً واحداً لما قبله ، ولهذا التزموا أن

---

(١) البيت في الخزانة ٤ / ١٤٠ بلا نسبة . والشاهد فيه قوله : « حتّاه » حيث دخلت « حتّى » على الضمير المتّصل .

(٢) البيت بلا نسبة في الخزانة ٤ / ١٤١ ؛ والدرر ٢ / ١٦ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٥ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٣ / ٢٦٥ ؛ والهمع ٢ / ٢٣ . والشاهد فيه قوله : « حتّاك » حيث اتصلت « حتّى » بالضمير الكاف ، وهذا شاذّ .

يكون مؤقّتاً معيّناً فيهما ، فلا يقال : « جاءني القَومُ حتَّى رجل » لا عطفاً ، ولا جرّاً ، لأنّه حَدّ بلا فائدة تجوز في إبهامه.

(تنبيه) : فلو عطفت بها على مجرور وجب ردّ الجار ، نحو : « مررت بالقومِ حتى بزَيْدٍ » لئلاّ تلتبس بالجارّة.

قال الرضيّ : هذا إذا عطفت بها الاسم ، فلو عطفت جملةً على جملة ، كقولهم : « نظرتُ إليه حتى أبصرته » ، جاز الاستئناف أيضاً . قلت : كأنّه أطلق الجملة هنا على المصرّح بطرفيه ، وإلاّ فهي في مثل : « قدَم الحاجُّ حتى المشاةُ » داخلة على جملة أيضاً تقديرها : « حتّى قدمَ المشاةُ » وإنْ كان في اللفظ مفرداً ، ولهذا أفادت ما أفادته الواو من التشريك مع زيادة وهي الغائيَّة . وهذا غاية ما يحقّق في هذا الفصل ، فتأمّله مستقصياً منصفاً.

الفصل السادس من النوع الأوّل

من الحروف الرباعيّة المحضة «لكنْ»[1]

مخففّة، حرف محض هامل ، وهي من أحرف العطف العشرة ، من القسم الذي يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين بعينه كـ «بَلْ»، ولا تخلو من إمّا تدخل على جملة ، أو مفرد . فإنْ دخلت على مفرد تعيَّن أنْ يسبقها نفي ، لأنّها للاستدراك ، وإنْ دخلت على جملة ، فإنْ تقدّمها نفي تداركته بالإيجاب ، وإنْ تقدّمها إثبات تداركته بالنفي ، فإنْ دخلت على المفرد ، نحو : « ما أكرمتُ خالداً لكنْ عمراً » ، والمفرد لا يكون منفيّاً لتوجّه النفي إلى النسبة الحكميّة ، ولا نسبة فيه ، فيكون مثبتاً ، فيتعيّن أن يسبق « لكن » النفي ، ليحصل التدارك بمغايرة ما بعدها لما قبلها ، ومن هذا يُعلم ضعف ما أجازه الكوفيّون من العطف بها بعد الموجب في المفردات ، إذ لا تغاير حينئذٍ ، فلا استدراك ، وإنْ دخلت على جملة ، كقوله تعالى : ﴿ لكنّا هُوَ اللّهُ رَبِّي ﴾[2] جاز وقوعها بعد كلّ كلام لحصول الاستدراك المطلوب بحصول المغايرة مطلقاً ، لأنّ ما بعدها لمّا كان جملة، والجملة تقع نفياً وإثباتاً، جاز أن يكون ما قبلها أيضاً كذلك ، فيغاير المثبت المنفيّ ، والمنفيّ المثبت ، فيحصل المطلوب.

قال في « الكشّاف » : في إعراب الآية أصله : « لكنْ أنا » ، فحُذفت الهمزة ، وألقيتْ حركتها على نون «لكنْ»، فتلاقى النونان ، فكان الإدغام ، ونحوه قول القائل [من الطويل] :

---

(١) راجع مبحث « لكنْ » في رصف المباني ص ٢٧٤ ـ ٢٧٨ ؛ ومغني اللبيب ١/٣٢٣ـ ٣٢٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٠٠ ـ ٤٠١ .

(٢) الكهف : ٣٨ .

وَتَـرْمينني بـالـطَّرْفِ أيْ أنتَ مُـذْنِبٌ وَتَـقْـليـنَـنـي لـكِـنْ إيّـاكِ لا أقْـلِي[1]

أي : لكن أنـا لا أقليك ، وهـو ضميـر الشـأن ، والشـأن الله ربّي ، والجملة خبر « أنا » ، والراجع منها إليه ياء الضمير ، وقراءة ابن عامر بإثبات ألف « أنا » في الوصل والوقف جميعاً . وحَسَّن ذلك وقوع الألف عوضاً عن الهمزة ، وغيره لا يثبتها إلّا في الوقف ، وعن أبي عمرو أنّه وقف بالهاء : لكنه ، وقـرىء « لكنْ هُوَ الله رَبِّي » بسكـون النون ، وطـرح « أنا » . وقـرأ أبي بن كعب : « لكنْ أنا » على الأصل ، وفي قراءة عبد الله : « لكن أنا لا إله إلا هو ربي » ، فإن قلت : هو استدراك لماذا ، قلت لقوله : « أكفرتَ » ، كأنّه قال لأخيه : أنت كافرٌ بالله . لكنْ أنا مؤمن موحِّد ، كما تقول : « زيد غائب لكن عمرو حاضر » . إلى هنا لفظه .

(تذنيب) : اختلفوا في « لكنْ » هل هي عاطفة أم لا ، فالجمهور على أنّها حرف عطف مطلقاً ، سواء دخلت على المفرد بشرط تقدّم النفي ، أو على الجملة . وإذا ذُكرت الواو معها كانت مخفّفة من الثقيلة ، والواو هي العاطفة ، وذهب يونس إلى أنّها مخفّفـة من الثقيلة مطلقـاً وليست من حروف العـطف لاجتماع الواو معها ، واجتماع أداتي عطف ممتنع ، فليست عاطفة . وإعراب الاسم بعدها بإضمار العامل لا بالعطف ، وهو ضعيف لأنّه يؤدي إلى إضمار الحرف مع بقاء عمله ، وهذا هو مراد السيِّد الرضيّ بقوله : وقبل ذلك عليه أن يقول إذا وليها مجرور بلا جارّ ، نحو : « ما مررتُ بزيدٍ لكنْ عَمْرو » ، لزم إعمال حرف الجرّ مُضمراً ، وهو غير جائز إلّا في باب القسم وضرورة الشعر .

وذهب الجزولي : إلى أنّ « لكن » الداخلة على الجملة مخفّفة مطلقاً لا عاطفة لموافقتها الثقيلة حينئذ في تجرّد الجملة بعدها . والداخلة على المفرد إنْ تجرّدت عن الواو فعاطفة ، لئلّا يرتكب ما ارتكبه يونس ، وإلّا فمخفّفة ، والعطف للواو .

---

(١) تقدّم تخريج هذا البيت ص ٢١٨ .

من الحروف الرباعيّة المحضة

« كَلّا » [1]

وهي للردع والزجر عند سماع مُحال مُستكره ، وعنـد الزجّـاج للردع والتنبيه . قال في « الإغراب » : ويُستفتح بعدها الكلام ، ولذلك تُكسر « إنّ » بعدها ، وتأتي بمعنى « حقّاً » ، كقوله تعالى : **﴿ كَلّا والقَمرِ ﴾**[2] ، و **﴿ كَلَّا إنَّ الإنْسانَ لَيَطْغَى ﴾**[3] ويجوز أن تجاب بجواب القسم كهذه الآية ، وأن لا تجاب ، كقوله تعالى : **﴿ كَـلّا بَلْ تُحِبّـونَ العاجِلَةَ ﴾**[4] و **﴿ كَـلّا إذا بَلَغَتِ التَّراقي ﴾**[5] .

قال الكوفيّون : وتكون حينئذٍ اسماً ، قـال ابن الحاجب : ويجـوز أن تكون في هذا اسماً بُني لموافقته الحرفيّة في اللّفظ ، وأصل معناه . والنحويّون حكموا بحرفيّتها ، قالوا : لأنّ كونها للتحقيق لا يخرجها عن الحرفيّة كـ «إنَّ» وتُكسر « إنّ » بعد « كلّا » هذه ، وإن فُتحت بعد « حقّاً » ، لأنّ الجملة تقع معمولة لها، وأمّا «حقّاً» فإنّه مصدر منصوب بالفعل المقدَّر له، فيعمل فيما بعده نصباً . وهي مفردة والألف أصليّة لحرفيّتها ، وقيل : مركّبة من كـاف التشبيه و « لا » النافية . وقيل : من « ألا » التي للتنبيه « ولا » النـافية ، ومـع ظهور ضعفهما لا دليل عليه .

وقال أبو حاتم : « كلّا » في القرآن على وجهين : أحدهما بمعنى الردّ

---

(١) راجع مبحث « كلّا » في الجنى الداني ص ٥٧٧ ـ ٥٧٩ ؛ وحروف المعاني ص ١١ ـ ١٢ ؛ ورصف المباني ص٢١٢ ؛ ومغني اللبيب ١/٢٠٥ ـ ٢٠٨ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠ .

(٢) المدّثر : ٣٢ .

(٣) العلق : ٦ .

(٤) القيامة : ٢٠ .

(٥) القيامة : ٢٦ .

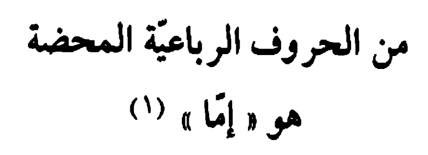
للأوّل، والثاني بمعنى «ألا» التي للتنبيه، ويُستفتح بها الكلام، كقوله تعالى: ﴿ كلاّ إنَّ الإنْسانَ لَيَطْغَى ﴾[1] .

وقال الفرّاء : « كَـلاّ » حرف ردّ بمعنى « نَعَمْ » و« لا » إثبـاتاً ونفيـاً ، وتكون صلة لما بعدها كما في ﴿ كَلاّ والقَمَرِ ﴾[2] ، وقيل : لا يوقف عليها في القرآن أبداً ، يقوله ثعلب ، وقيل : يوقف على كلّها .

وقال ابن بَرْهان[3] : والذي عليه العلماء أنّ « كَلاّ » يحسن الوقف عليها إذا كانت ردّاً للأوّل ، ويحسن الابتداء بها إذا كانت بمعنى « ألا » و« حقّاً » ، كقوله تعالى : ﴿ كَلاّ إنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبونَ ﴾[4] قلتُ : ولا يخفى على الذهن السليم صحّة هذا وحقيقته ، والله أعلم .

---

(١) العلق : ٦ .
(٢) المدّثر : ٣٢ .
(٣) هو ابن برهان العكبري (عبد الواحد بن علي) ، وقد تقدّمت ترجمته .
(٤) المطفّفين : ١٥ .



من الحروف الرباعيّة المحضة
هو « إمّا » [1]

المكسورة الهمزة ، وهي قسمان : عاطفة وشرطيّة ، أمّا العاطفة ، فهي حرف محض هامل مفرد ، لأنه الأصل خلافاً لسيبويه ، فإنّه حَكَم بتركّبها من « إن » الشرطية و « ما » النافية . وحكي عن قطرب فتح همزتها . وحُكمها حُكْم « أو » غير أنّهما يفترقان من وجهين : الأوّل أنّ الشّكّ لا يسري مع « أو » من أوّل الكلام بخلاف «إمّا»، فإنّها يبتدىء بها شاكّاً . الثاني أنّ « إمّا » يلزم التكرير غالباً وما يقوم مقامها بخلاف « أو » ، فالتكرير ، نحو : « قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرو » وتلزم الثانية الواو ، وربّما ترد بدونها ، كقولهم : « خُذْ إمّا هذا إمّا ذاك » . قال [من البسيط] :

يـا لَيْتَمـا أُمُّنـا شـالَتْ نَعـامَتُهـا إمّـا إلى جَنَّـةٍ إمّـا الى نـارِ[2]

ويـروى : « إيما إلى جنـة » ، وهي لغة في « إمّـا » . وما يقـوم مقام « إمّا » ، أو كقوله [من البسيط]:

إمّـا مُشَفٌّ على مَجْـدٍ وَمَكْـرُمَـةٍ أو أسْـوَة لَـكَ فيمَنْ يُتْلِفُ الـوَرَقا[3]

---

(1) راجع مبحث « إمّا » في الأزهيّة ص ١٣٩ ـ ١٤٣ ؛ والجنى الداني ص ٥٢٢ ـ ٥٢٨ ؛ وحروف المعاني ص ٦٣ ـ ٦٤ ؛ ورصف المباني ص ١٠٠ ـ ١٠٣ ؛ ومغني اللبيب ٦١/١ ـ ٦٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٢٢ ـ ١٣١ .

(2) البيت لسعد بن قرط في خزانة الأدب ٤٣١/٤ ؛ والدرر ١٨٢/٢ ؛ وشرح التصريح ١٤٦/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ١٥٣/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ١٨٦/١ ؛ وللأحوص في ديوانه ص ٢٢١ ؛ ولسان العرب « إمّا » ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨٢/٣ ؛ والجنى الداني ص ٥٣٣ ؛ ورصف المباني ص ١٠٢ ؛ وشرح المفصّل ٧٥/٦ ؛ ومغني اللبيب ٦٢/١ ؛ والهمع ١٣٥/٢ .

(3) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

وأمّا « إلاّ » في قوله [من الوافر] :

فـإمّـا أنْ تَـكُـونَ أخـي بـحَـقٍّ   فَـأعْـرِفُ مِنْـكَ غَثّي مِنْ سَمينـي
وإلاّ فـاطّـرِحْـنـي واتَّـخِـذْنـي   عَـدُوّاً أتّـقِـيـكَ وَتـتَّـقِـيـنـي[1]

وقد جاءت غير مكرَّرة مع عدم العوض في قوله [من الطويل] :

تُلِمُّ بـدارٍ قَـدْ تقـادَمَ عَـهْـدُهـا   وَإمّـا بِـأمْـواتٍ ألَمَّ خَيـالُـهـا[2]

أي : إمّا بدار وإمّا بأموات . وقال أبو علي ، وعبد القاهر : لا تكـون عاطفة لأنّها قد تقدَّم على الكلام ، نحو : « جاءني إمّـا زيدٌ وإمـا عمرٌو » ، و « ذهب إمّا خالدٌ ، أو بكرٌ » . وتقدّمها عليه ممّا ينفي كـونها عـاطفة . أمّـا « إمّـا » الأولى فلدخولهـا على ما ليس بمعـطوف على شيء ، وأمّـا الثـانيـة فلاقترانها بالواو .

قال الرضيّ : واعتذر الأندلسيّ بأنّ الأولى مع الثانية حرف عطف قُدِّمت تنبيهاً على أنّ الأمر مبنيّ على الشَّكّ ، والواو جامعة عاطفة لـ « إمّا » الثانية على الأولى حتى يصيران كحرف واحد، ثم يعطفان ما بعد الثانية على ما بعد الأولى. وهذا عذر بارد ، لأنّ تقدّم بعض العاطف على المعطوف عليه ، وعطف بعض العاطف على بعض، وعطف الجزء على الجزء غير موجود، فالحقّ أنّ الواو عاطفة . و « إمّا » مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة ، وأمّا قوله : « إمّا إلى جَنَّةٍ إمّا إلى نار » فالواو مقدّرة.

---

(1) الشعر للمثقّب العبديّ في ديوانه ص ٢١١ ـ ٢١٢ ؛ وخزانة الأدب ٤/٤٢٩ ؛ والدرر ٢/١٨٥ ؛ وشرح شواهد المغني ١/١٩٠ ؛ والمغني ١/٦٣ ؛ ولسُحيم بن وثيل في شرح شواهد شروح الألفيّة ١/١٩٢ ، ٤/١٤٩ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٣٢ ؛ ورصف المباني ص ١٠٢ ؛ والهمع ٢/١٥٣ .

(2) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٧١ ؛ والأزهيّة ص١٤٢ ؛ وخزانة الأدب ٤/٤٢٧ ؛ وشرح المفصّل ٨/١٠٢ ؛ ولذي الرمّة في ملحق ديوانه ص ٦٧٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/١٥٠ ؛ وشرح شـواهد المغني ص١٩٣ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص٥٣٣ ؛ ومغني اللبيب ١/٦٣ . والشاهد فيه مجيء « إمّا » غير مكرّرة مع عدم العوض .

وقال بعضهم : والحقّ أنّها عاطفة ، لأنّ الكلام في « إمّا » الثانية لا الأولى ، ولا شكّ أنّها تفيد ما تفيده ، أو مع زيادة ، فلا أقلّ من مساواتها لها ، ولا يخفى ضعفه . وقال ابن مالك : ليست عاطفة لأنّها لا تنفكّ عن الواو ، ويمتنع دخول أداة عطف على أداة عطف حتّى حكموا على « لا » الثانية في نحو قولهم : « لا زَيْدٌ ولا عَمْرو » بالزيادة ، وأنّ العطف بالواو مع ثبوت العطف بـ « لا » في غيره ، فكيف فيما لم يثبت بها عطف أبداً ، ولم تفارق الواو. وأمّا الشرطيّة فهي مركّبة من « إن » الشرطيّة و « ما » المزيدة اتّفاقاً ، قال تعالى : ﴿ فَإِمّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولي إِنّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمنِ صَوْماً ﴾[1] ، وهي قليلة .

قال ابن مالك : تقول العرب : « افعلْ هذا ، وإمّا لا » أي : وإنْ كنتَ لا تَفعل ، فحذف الفعل وعوّض عنه « ما » ، ثم حذف الضمير . ولم يعدلوا إلى المنفصل ، وحذفوا الفعل بعد « لا » لظهور معناه ، ولكنّه قلّ لكثرة الحذف ، وأنكره ابن الحاجب . وروى الجوهري [من البسيط] :

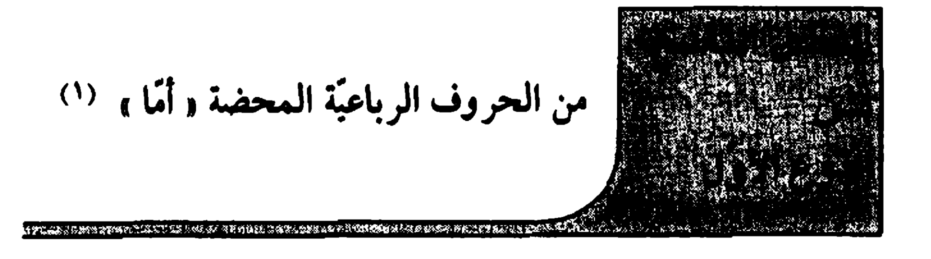
أَبا خَراشَةَ إمّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَومي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[2]

بكسر « إمّا » خلافاً ما أنشده ابن الحاجب والزمخشريّ وأكثر النحاة ، وذلك يؤيِّد صحّة ما حكمنا به من كونها قسماً من هذا الفصل ، والله أعلم .

---

(١) مريم : ٢٦ .

(٢) سبق تخريج هذا البيت ص ١٩٨ .



من الحروف الرباعيّة المحضة « أمّا » [1]

المفتوحة الهمزة المشدّدة الميم ، وهي قسمان : أحدهما حرف مفرد محض هامل معناه الشرط ، وهو للتفصيل ، ولكنّه لا يلزم ذكْر قسيم له بخلاف المكسورة ، فيجوز : « أمّا أنا فقائم » دون أن تذكر قرينته ، وفي التنزيل ﴿ فأمّا الذينَ في قُلوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبعونَ ﴾[2] خلافاً لمن أوجبه ، والتزم التكرار حتى جعل قوله تعالى : ﴿ والراسخون في العِلْم ﴾[3] في قوّة « وأمّا الراسخون » ، وقطعه عن العطف . ولمعنى الشرطيّة فيه أوجبوا أن تجاب بالفاء ، فهي حرف بمعنى أن تدخل على جملتين شرطيّة وجزائيّة ، فلا بدّ من تصدير الجزائيّة بالفاء ، ولا يجوز الجزم بها ، فلا يقال « أمّا زيد يَقُمْ » بالجزم بلا فاء ، لأنّه لمّا لم تعمل في الشرط لوجوب حذفه ، فأَنْ لا تعمل في الجزاء مع أنّه أبعد بالأولى . ويؤيّده أنّ الأصل عدم إعمال الأداة عند حذف الجزاء ، نحو : « آتيكَ إنْ أتيتَني » فكذا عكسه به أيضاً . ولا تحذف الفاء إلاّ ضرورةً ، كقوله [من الطويل] :

فَأَمّا الصّدودَ لا صُدودَ لَدَيْكُمُ [4]

أو دلّ محكيّ القول المحذوف على القول، كقوله تعالى : ﴿وَأمّا الذينَ

---

(1) راجع مبحث « أمّا » في الأزهيّة ص ١٤٣ ـ ١٤٨ ؛ والجنى الداني ص ٥٢٢ ـ ٥٢٨ ؛ وحروف المعاني ص ٦٤ ـ ٦٥ ؛ ورصف المباني ص ٩٧ ـ ٩٩ ؛ ومغني اللبيب ١/٥٧ ـ ٦١ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٣٢ ـ ١٣٥ .

(2) آل عمران : ٧ .

(3) آل عمران : ٧ .

(4) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتُها .

كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾[1] ، أي : فيقال لهم : ألم تكن آياتي ، وأوجبوا لها أمرين : الأوّل حذف شرطها لفائدة لفظيّة ، وهي الاختصار المطلوب في الكلام خصوصاً الكبير الاعتوار سيّما وتكرّرها أكثر من عدمه . الثاني تعويض المحذوف بجزء ممّا في حيِّز الفاء مطلقاً ، سواء كان جزء الجملة الجزائيّة أو لا .

الثاني حذفه لفائدة معنويّة ، وهي جعل الملزوم الحقيقيّ موضع اللفظيّ . بيانه أنّ أصل : « أمّا زيدٌ فمنطلق » : أمّا يكنْ من شيء فزيد منطلق ، حذف « يكنْ من شيء » الذي هو الشرط ، وعوّض بزيد بعد إدخال الفاء على ما بعده ، لأنّها قد جُعلت واسطة بين المفردين ، أو الجملتين ، فلا يُبتدأ بها ، فصار : « أمّا زيد فمنطلقٌ » ، فحصل الاختصار مع جعل الملزوم الحقيقيّ ، وهو « زيد للانطلاق » موضع الملزوم اللفظيّ ، وهو الشرط للجزاء .

وفسّر سيبويه « أمّا » بـ « مَهْما » ، قال: تقديره : مَهْما يكنْ من شَيْء فزيدٌ منطلقٌ . قال ابن الحاجب رحمه الله : تقدير « أمّا » بـ « مَهْما » تمثيل وتحقيق أنّها في معنى الشرط لا أنّ ذلك معناها . قلتُ : وهذا هو التحقيق الحقيقيّ ، لا قول الرضي منكر ، أو كيف وهذه حرف و « مهما » اسم لعدم استلزام الاتّحاد في المدلول الاتّحاد النوعيّ . وعُلم من قولنا بجزء ممّا في حيِّز الفاء أنّه لا يعوّض بشيئين فصاعداً ، فلا يقال : « أمّا يومَ الجمعة فأنا قادمٌ » ، قيل : لامتناع التجاوز عن قدْر الضرورة ، ومن الإطلاق أنّ العوض الواقع بعد « أمّا » إمّا أن يكون مبتدأ والفاء داخلة على الخبر كالمثال ، أو متعلّق الخبر ، نحو : « أمّا زيد فعنْدَك » ، أو خبراً ، نحو : « أمّا منطلقٌ فزيد » ، أو متعلّقه إمّا مفعولاً به ، كقوله تعالى : ﴿ فأمّا اليَتِيمَ فلا تَقْهَرْ ﴾[2] . وقولك : « أمّا زيداً فأنا ضارب » ، أو مفعولاً مطلقاً ، كقولك « أمّا إكرامُ حاتم فإنّي مكرمُك » ، أو

---

(1) الجاثية : ٣١ .
(2) الضحى : ٩ .

مفعولاً لأجله ، نحو : « أمّا ابتغاءَ لِوَجْهِ الله فإنّي مولِّيك » ، أو ظرفاً ، نحو : « أمّا عِنْدَكَ فَزيداً »، أو حالاً ، نحو : « أَمّا قادماً فأنا مُتلقِّيكَ »، ومن قولنا: «لفائدة معنويَّة» عُلِمَ أنّ هذا إنّما يصحّ إذا حصل بالحذف والتعويض ما ذكر من إقامة الحقيقيّ مقام اللفظيّ ، فلا يجوز : « أمّا جئتني زيداً فأنا ضارب » لعدمها.

قال في « الإغراب » : وقد يلي « أمّا » جملة شرطيّة ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمّا إنْ كانَ من المقرَّبين * فَرَوحٌ وَرَيْحانٌ وَجَنَّةُ نَعيمٍ ﴾[1] ، فـ « روح » جواب « أمّا » استغني به عن جواب « إنْ » ، والدليل على أنّها ليست جواب «إنْ» عدم جواز «فأمّا إنْ جئتني أكرمْك» بالجزم، ووجوب «أمّا إن جئتني فأكرمُك » مع أن نحو : « إنْ ضربتَني أكرمْك » بالجزم أكثر من « إنْ ضربتَني فأكرمَك ».

(تذنيب): اختلفوا في الواقع قبل الفاء ، نحو « أمّا يومَ الجمعة فزيدٌ منطلقٌ » على ثلاثة مذاهب : أحدها مذهب ابن الحاجب ، وهو مذهب المبرّد أنَّ العمل لما بعد الفاء، وإنْ قُدِّم عليه، لأنّ مبنى الكلام عليه صورة ، لأنّه إنّما قدِّم على عامله ليكن عوضاً عن المحذوف مع كونه متعلّقاً بما بعد الفاء ، ومعنًى لاقتضاء ما بعدها إيّاه ، والعمل إنّما يسند إلى المقتضى ، فوجب إعماله . وثانيها مذهب المتقدّمين أنّ العمل للفعل المقدّر المحذوف ، لأنّ الفاء أشبهت فاء جواب الشّرط ، ولا يتقدّمها معمول ما في حيّزها، فكذا هذه. وفي الإغراب : والمجيزون قالوا : هذا إنّما يمتنع مع فقد « أمّا » ، أمّا مع وجودها فلا ، لجواز قولك : « أمّا عندك فزيدٌ » إجماعاً، لأنّ الكلام فيها مبنيّ على التقديم والتأخير ، وأيضاً فإنّ المفهوم من قولك : إمّا يوم الخميس فزيد صائم ، إنّ الصوم وقع في يوم الخميس ، فوجب أن يكون العمل له جزماً . وثالثها مذهب من رأى التفصيل، وهو الصواب، فقال : إن لم يكن بعد الفاء ما يمنع من التقديم ، نحو : « أمّا يومَ الجمعةِ فزيدٌ منطلقٌ » ، فالتعويل على الأوّل ، وإن كان بعد الفاء ما يمنعه ، نحو : « أمّا يومَ الجمعةِ فإنّ زيداً

---

(١) الواقعة : ٨٨ ، ٨٩ .

منطلق » ، فالتعويل على الثاني لأنّ ما بعد الفاء إذا كان فيه ما يمنع التقديم يفارق ما لم يكن فيه ذلك من وجهين : أحدهما أنّ الفاء فيها مشابهة للشرط ، لكنّها ضعيفة بالنسبة إلى « أنّ » لأنّ « أنّ » عاملة في شيئين وهي أصل باب الحروف المشبّهة بالفعل ، فكانت في المنع أقوى من الفاء ، ولأنّ الفاء فيها تبعيّة محقّقة ، فقياسها التأخير، وأنّ «أنّ» تقتضي التصدير ، فلا يلزم من جواز التقديم مع الفاء جوازه مع « أنّ » . وثانيهما أنّ كلّ واحد من الفاء وإنْ يوجب « أنّ » لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وقد ارتكبوا ذلك مع الفاء وحدها ، فلا يلزم من ذلك التجويز مع وجود الأمرين معاً بالقياس على باب غير المتصرّف وغيره من الأبواب.

وقال ابن أياز : ويجوز أن يقال ناصبه لا يكون الفعل المفهوم من « أمّا » ، بل يقدّر له عامل موافق للخبر في المعنى منه يفهم لو جعلنا عامله هو الخبر ، قال : ولكنّه غير منقول .

قال والدي في « الإغراب » : وأنا أقول إنّه أحسن وأوفق ومطابق لما ذكروه في مواضع أخرى كالمصدر إذا قدّم عليه ما يفهم تعلّقه به ، وقد منع من تقدّم معموله ، فيقدّر عامل مطابق لمعناه متقدّم عليه مدلول عليه بالمصدر المتأخر عنه.

(القسم الثاني) : من « أمّا » بالفتح أن تكون مركّبة من « أنّ » المصدريّة و « ما » المزيدة المعوّض بها عن « كان » ، كقولهم : « أمّا أنتَ منطلقاً انطلقت » ، أي لأنْ كنت . . . وذلك مذكور للتعليل ، فالأصل فيها تصديرها باللّام ، ولكن حروف الجرّ تحذف كثيراً عن « أنْ » و « أنَّ » ، فبقي : إنْ كنتَ ، فحُذفت « كان » من الكلام لدلالة الكلام عليه وطوله بها ، ثم عدل عن المتّصل لتعذّره حينئذٍ إلى المنفصل ، فبقي : أنْ أنتَ منطلقاً ، فأرادوا التعويض عن « كان » المحذوفة ، فأتوا بـ « ما » لاتّفاقها مع «أنْ»، لأنّها تقع للمصدر مثلها ، والنون تقارب الميم ، فقُلبت إليها وأُدغمت فيها ، فصار : « إمّا أنت منطلقاً انطلقتُ » ، فحذْف « كان » واجب لوجود العوض عنها.

قال ابن الحاجب : ولم تعوّض « ما » عن الفعل إذا حُذف بعد « إن »

الشرطيَّة وإن اقتضت الفعل أيضاً ، كـ « إنْ » لأنَّ « إنْ » أشدّ اقتضاء لأنها مع صلتها كلمة بخلاف المكسورة لاستقلالها .

وقال ابن مالك : قد يعوّض عن الفعل بعد « إن » كقول العرب : « افعلْ هذا وإمّا لا » ، أي : وإنْ كنتَ لا تفعلُ ، لأنّه أقلّ من الأوّل لكثرة الحذف ، وقدّم « إمّا » على « انطلقت » تشبيهاً لها بالشرط والجزاء إذ المفهوم منه التعليل باللام المحذوفة ، وأنشد ابن الحاجب قوله [من البسيط] :

أبـا خُـراشَـةَ أمّـا أنْـتَ ذا نَـفَـرٍ
فَـإنَّ قَـومـي لَمْ تَـأْكُـلْهُمُ الـضَّـبُـعُ[1]

مفتوحاً بعكس رواية الجوهري في المكسورة ، والزمخشري قوله [من البسيط] :

إمّـا أَقَـمْـتَ وأمّـا أنْـتَ مُـرْتَـحِـلاً
فـالـلّهُ يَكْـلأُ مـا تَـأْتـي ومـا تَـذَرُ[2]

بكسر الأولى للشرط بزيادة « ما » ، وذكْر الفعل ، وفتح الثانية ، أي : لأنْ كنتَ . . . لأنّ « ما » عوض عن الفعل المحذوف .

(فائدة) قال والدي رحمه الله : اختلفوا في وزن «أمّا» ، فقال الزعفرانيّ في تعليقه عن المازني : وزنها فَعْلى كـ « سَلْمَى » ، ولم يجوِّز أن يكون « أفْعَل » هرباً من أن تصير الفاء والعين من حرف واحد ، وهو نادر .

وقال ابن إياز : يجوز أن يقال « أفْعَل » ، ويسهل اتّفاق الفاء والعين في حرف واحد لأنّ الإدغام يسهل ذلك ، وإنّما يفوته وقوع الهمزة أوّلاً ، وهو موضع زيادتها ، ولا يكره جعل العين واللام من حرف واحد إلاّ إذا تعذّر الإدغام ، أو ما يقوم مقامه ، واعتقد أبو علي أنّ أوّل « أفْعَل » ، كما بُيِّن في موضعه . والله أعلم .

---

(١) تقدّم تخريج هذا البيت ص ١٩٨ .
(٢) تقدّم تخريج هذا البيت ص ١٩٩ .

النوع الثاني

المشترك بين الأسماء والحروف وله حرف واحد فقط هو « لمّا » (١)

فالاسميّة تكون ظرفاً بمعنى الحين ، تقول : « أكرمتُك لمّا جئتني » ، أي : حين مجيئك ، ومنه قوله [من الطويل] :

وَلَمّا رَأَيْتُ الشَّيْبَ حَلَّ بياضُهُ
بِمفْرِقِ رأسي قُلْتُ لِلشَّيْبِ مَرْحَبا(٢)

قال التبريزي : وهذه يقع الشيء بعدها لوقوع غيره ، كقوله تعالى : ﴿ فلمّا أنْ جاءَ البَشيرُ ألقاهُ ﴾(٣) ، فـ « الإلقاء » كان لمجيء « البشير » ، و « أنْ » بعدها زائدة ، وكذلك « الترحيب » كان لحلول « الشيب » و « الإكرام » للمجيء .

والحرفيّة تقع على ضربين : أحدهما بمعنى « إلاّ » فيقع الفعل بعدها موقع الاسم المستثنى كثيراً كوقوعه بعد « إلاّ » أيضاً قليلاً ، ومنه قول ابن عبّاس رضي الله عنهما « بالأبواء والنصر لمّا جلستم » ، أي : ما أطلب منكم إلاّ الجلوس ، وتقول : « أقسمتُ عليك لمّا قلت كذا » ، وحكى سيبويه ، رحمه الله : « نشدتُك الله لَمّا فعلتَ » ، أي : إلاّ فعلتَ ، وكذلك هي في حديث

---

(١) راجع مبحث « لمّا » في الأزهيّة ص ١٩٧ ـ ١٩٩ ؛ والجنى الداني ص ٥٩٢ ـ ٥٩٦ ؛ ورصف المباني ص ٢٨١ ـ ٢٨٥ ؛ ومغني اللبيب ١/٣٠٨ ـ ٣١٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٠٣ ـ ٤٠٧ .
(٢) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتُها .
(٣) يوسف : ٩٦ .

عُمَـر[١] رضي الله عنه حيث كتب إليـه كـاتب لأبي مـوسى الأشعري[٢] : من أبي موسى ، بالواو، وشقّ على عمر ، رضي الله عنه ذلك ، فكتب إليه : عزمتُ عليك لمّا ضربت كاتبَكَ سوطاً، بمعنى « إلاّ ».

(وثـانيهما) بمعنى « لَمْ » تفيـد قلب المضارع مـاضيـاً ، ونفيه ، فقولك : « لمّا يقمْ زيدٌ » ، بمعنى : ما قام. والفرق بينها وبين « لمْ » أنّ « لَمْ » لنفي فعل ، و « لمّا » لنفي : قَدْ فَعَلَ.

قال سيبويه : « لمّا » إنكار : قد فعل ، وأنّ النفي بـ « لَمْ » منقـطع غير مستمرّ وبـ « لَمّا » عكسه، فيستغرق جميـع المـدّة ، فقولك : « ندمَ زَيْدٌ ولمْ يَنْفَعْـهُ النَّدَمُ » معنـاه : في أثناء نـدمه ، « وندمَ إبليسُ ولمّا ينفعه النَّدَمُ » ، أي : في جميع هذه المدّة ، وأنّ الفعل بعد « لمْ » لا يجوز حذفه إلاّ في الضرورة ، كقوله [من الكامل] :

إِحْفَظْ وَدِيعَتَـكَ التي اسْتَـوْدَعْتَهـا
يَـوْمَ الأَعـازِبِ إنْ وَصَـلْتَ وَإنْ لَـمِ[٣]

أراد : وإنْ لم تصل . ويجوز بعد « لمّا » مطّرداً كما يحذف

(١) هو عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي (٤٠ ق هـ / ٥٨٤ م - ٢٣ هـ / ٦٤٤ م) ، ثاني الخلفاء الراشدين ، وأوّل من لقّب بأمير المؤمنين ، الصحابيّ الجليل ، الشجاع الحازم ، صاحب الفتوحات ، يُضرب بعدله المثل . (الزركلي : الأعلام ٥/٤٥) .

(٢) هو عبد الله بن قيس من بني الأشعر (٢١ق هـ / ٦٠٢ - ٤٤ هـ / ٦٦٥ م) صحابيّ من الشجعان الولاة الفاتحين ، وأحد الحكَمين اللذين رضي بهما عليّ ومعاوية بعد حرب صفّين . ولي في زبيد باليمن ، وتوفّي في الكوفة ، وكان أحسن الصحابة صوتاً في التلاوة . (الزركلي : الأعلام ٤/١١٤) .

(٣) تقدّم تخريج هذا البيت ص ٢٥٦ .

بعد « قَدْ » ، ومنه قوله [من الكامل] :

[أَزِفَ الترحُّلُ غَيْـرَ أَنَّ رِكابَنـا
لَمَّا تَزَلْ برحالِنا] وَكَأَنْ قَـدِ[1]

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٩ ؛ والأزهيَّة ص ٢١١ ؛ والخزانة ٣٤/١ ، ٢٣٢/٣ ، ٣٦٢/٣ ؛ والدرر ١٢١/١ ؛ وشرح التصريح ٣٦/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيَّة ٨٠/١ ، ٣١٤/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٤٩٠/١ ، ٧٦٤/٢ ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ١٨ ؛ والمغني ١٨٦/١ ـ ٣٧٨ ؛ والهمع ٤٣/١ ، ٨٠/٢ .

النـوع الثالث

من الباب الرابع المشترك بين الأفعال والحروف هو « حاشا » (١)

بمعنى التنزيه والبراءة ، وهو حرف جرّ عند سيبويه ، وفِعْل عند الكسائيّ والمازنيّ ، وفعل لا فاعل له عند الفرّاء ، وتارة فعلًا ، وتارة حرف جرّ عند المبرّد ، أمّا سيبويه فاستدلّ بأمور منها الجرّ بها في قوله [من السريع] :

حاشا أَبي ثَوبانَ إنَّ أَبا ثَوبانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ (٢)

ولا قائل بالاسميّة فيه ، فتعيّن أنّه حرف .

ومنها دخولها على ياء المتكلِّم دون تقدّم نون وقاية ، كقوله [من الكامل] :

مِنْ مَعْشَرٍ عَبَدُوا الصَّلِيبَ كَرَاهةً حاشايَ إنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ (٣)

---

(١) راجع مبحث « حاشا » في الجنى الداني ص ٥٥٨ ؛ ورصف المباني ص ١٧٨ - ١٨٠ ؛ ومغني اللبيب ١/١٢٩ - ١٣١ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٣٧ - ٢٣٩ .

(٢) البيت لمنقذ بن الطمّاح الأسديّ في شرح شواهد شروح الألفيّة ٣/١٢٩ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٦٨ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٦٣ ؛ وشرح المفصّل ٢/٨٤ ؛ ومغني اللبيب ١/١٣١ .

والبكمة : الأبكم . والفدم : العيّ عن الكلام . والشاهد فيه قوله : « حاشا أبي ثوبان » حيث جاءت « حاشا » حرف جرّ . ويروى :

حاشا أَبا ثَوْبانَ إنَّ لَهُ ضَنًّا على المَلْحاةِ والشَّتْمِ

ولا شاهد في هذه الرواية .

(٣) البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٤١ ؛ والدرر ١/١٩٧ ؛ وشرح التصريح ١/١١٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١/٣٧٧ ؛ واللسان =

ولو كان فعلاً ، لقالَ : « حاشاني » .

ومنها عدم إمالتِها ، ومنها عدم دخول « ما » المصدريّة عليها ، ولو كانت فعلاً أُميلت ، ودخلتها «ما» المصدريّة ، وما استدلّ به الكسائي من أنّها تتصرّف تصرّف الأفعال ، كقوله [من البسيط] :

[ولا أَرَى فاعِلاً في الناسِ يُشْبِهُهُ]
ولا أُحاشي مِنَ الأقْوام مِنْ أَحَدِ[1]

ومن تعلّق الجار بها ، ومن حذف ألفها ، نحو : ﴿ حاشَ للّهِ ﴾[2] ، في قراءة بعضهم ، ومن ورود النصب بها في قوله : « حاشا الشَّيطانَ وأبا الأصبَغ »[3] فمردود . أمّا الأوّل فلأنّ المتصرّف ليس « حاشا » التي حكم بحرفيّتها ، بل فعْل بمعنى : جانب مأخوذ من « الحشا » ، وهو الجانب . واتّفاق الألفاظ لا يدلّ على اتّفاق المعاني ، وحينئذٍ لا يبعد النصب بها ، فالناصبة ليست المبحوث عنها هنا ، وأمّا الثاني : فلأنّ اللام زائدة كما في « ردف

= (حشا) ؛ والهمع ١/١٣٢ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١١٩ ؛ والجنى الداني ص ٥٦٦ ؛ واللسان (عذر) . والشاهد فيه قوله : « حاشاي » ، حيث اتّصلت « حاشا » بضمير المتكلّم دون تقدّم نون الوقاية مِمّا دلّ على أنها حرف جرّ .

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٠ ؛ والإنصاف ١/٢٧٨ ؛ والجنى الداني ص ٥٥٩ ، ٥٦٣ ؛ والخزانة ٢/٤٤ ؛ والدرر ١/١٩٨ وشرح شواهد المغني ١/٣٦٨ ؛ وشرح المفصّل ٢/٨٥ ، ٨/٤٨ ، ٤٩ ؛ واللسان (حشا) والمقتضب ٤/٣٩٢ ؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/١٣٠ ، والهمع ١/٢٣٣ والشاهد فيه قوله : « ولا أحاشي » حيث جاءت « حاشا » فعلاً متصرّفاً .

(٢) يوسف : ٣١ . وقرأ أبيّ بن كعب : ﴿ حاشًى لِلّهِ ﴾ بالتنوين كقولهم : « رعْياً لزيدٍ » ، وقرأ ابن مسعود : ﴿ حاشَى اللّهِ ﴾ بالإضافة ، كقولهم : « سبحانَ اللّهِ » .

(٣) العبارة هي : « اللهمَّ اغفِرْ لي ولِمَنْ يسمع حاشا الشَّيطانَ وأبا الأَصْبغ » (أوضح المسالك ٢/٢٩٣) .

لكم » فلا تتعلّق بشيء ، وأمّا الثالث ، فلأنّ الحذف بعوض يدخل الحروف أيضاً كما في « عَلَ » و « لَعَنَ » بالنون مخففتين ، وأمّا الرابع فعمله ظاهر.

وبطلان مذهب الفرّاء بديهيّ لاستحالة فعْل دون فاعل . وعندي أنّ الصحيح هو مذهب المبّرد لورود الجرّ والنصب بها ، فإذا جرّت تكون حرفاً ، وإذا نصبت تكون فعلاً ، وأمّا قولهم : الناصب فعل من « الحشا » بمعنى الجانب . وإنْ وجد هذا الفعل في نفس الأمر ، فلا مدخل له في هذا الباب ، لأنّه يبطله ما صرّح به العلماء أنّ « حاشا » مشتركة بين الحروف والأفعال ، إذ الحكم بأنّ الناصب كلمة أخرى دون هذه يبطل الحكم بالاشتراك.

(تذنيب) : منع البصريّون من دخول « ما » على « حاشا » ، وكأنّه لمّا خصّها به سيبويه من ملازمة الحرفيّة ، وعمل الجرّ، وقد ورود (؟)[1] تقدّم « ما » عليها في الحديث والشعر ، وتجويزه رأي الكسائي ، والكلام على « ما » هل هي زائدة ، أو مصدريّة ، أو توقيتيّة ، أو موصولة ، أو لا ؟ وهل للجملة مع « ما » موضع من الإعراب أم لا ؟ وهل لها إذا جرّدت عن موضع أم لا ؟ وإذا نصبت فكيف التقدير ؟ وأنّها هل تفتقر إلى فاعل أم لا ؟ كلّ ذلك على قياس ما ذكر في « عدا » و « خلا » على دخول « ما » عليهما من أنّ فعليّتهما راجحة على حرفيّتهما ، وفي « حاشا » الأمر بالعكس ، أي إنّ الحرفيّة غالبة على الفعليّة . وأجاز الكسائيّ دخول « لا » عليها ، وحكاه الأخفش عن العرب ، ومنعه جمهور البصريين ، وحملوا ما استدلّ به على ذلك على الشّذوذ والضرورة ، والله تعالى أعلم .

---

(١) كذا في الطبعتين . ولعلّ الصواب : وورود تقدّم . . .

الباب الخامس

في الحروف الخماسيّة

(من الحروف وهو الخماسيّ أي ما كان على خمسة أحرف وهو لكنّ[1] مشدّداً) .

---

(١) راجع مبحث « لكنّ » في الجنى الداني ص ٦١٥ ـ ٦٢٠ ؛ ورصف المباني ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠ ؛ ومغني اللبيب ١/٣٢٢ ـ ٣٢٣ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٩٨ ـ ٤٠٠ .

هي من الحروف المحضة العاملة في الأسماء ، وهي من نواسخ الابتداء رابعة الحروف المشبّهة بالفعل ، وعند البصريِّين هي مفردة .

وقال الكوفيّون : هي مركّبة من ثلاث كلمات : « لا » ، و « الكاف » ، و « إنّ » ، حُذفت الهمزة رأساً اعتباطاً ، وكسرت الكاف ، وربّما مال إليه بعض البصريِّين لندرة البناء فيها ، وغرابة الصِّيغة ، وممّن استحسنه ابن يعيش الحلبيّ ، وقد تقدّم عند أخواتها ثبوت استحقاقهنّ العمل ، وكونه على هذه الهيئة وأنّها للاستدراك ، ويجوز دخول اللّام في خبرها.

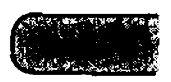
وهذا آخر ما قصدت تحريره ، وخَتمُ ما أردت تقريره من كتاب (الجواهر) برسم الخزانة الشريفة السلطانيّة لا زالت مخلّدةً بالتأبيدات السبحانيّة ، مشيّدة أركان سدَّته بالعنايات الربانيّة ، مؤيّدةً أعوان مملكته بالتأييدات الرحمانيّة ، ساميةً مواكب نجائب ركائبه على مناكب الكواكب ، ماضيةً أحكام خدّام مقامه على مفارق المشارق وغوارب المغارب ، قاضيةً بحتفِ أعداء أهل ولائه بسمْر القنا وبيضِ القواضب ، فايضةً كوامل هواطل فيض فيّاض جوده أنواع الأيادي كالسحائب السواكب ، مشرقةً أنوار شموس سلطنته من أفلاك السعادة ، جاريةً حركات الأفلاك حسب حكمه وتقريره ، مورقة أشجار غروس المعدلة في أملاك السيادة بكمال عدل صاحبه ، ويُمْن تدبير وزيره ساميين بالقدم على فرق الفرقدين هاميين بسوابغ النعم من سماء الكرم على أهل المشرقين ، ما أشرق البدر من مجدّد تدويره بمحمد سيّد المرسلين وآله وصحبه الطيِّبين الطاهرين ، وسلّم عليه وعليهم أجمعين.

مُسْتَدرَك

فاتَ المؤلِّف بعض الحروف ، ولغات بعض حروف أخرى ، فأثبتناها في هذا المستدرك ، مقتبسين معظمها من كتاب المرادي « الجنى الداني في حروف المعاني »[1] ، ومضيفين إليها بعض الألفاظ المركَّبة من الأحرف ، وقد رتَّبنا كلّ ذلك ترتيباً ألفبائيّاً ، وأدْخلناه ضمن الفهرس العاشر من الفهارس المثبتة في نهاية الكتاب .

---

(١) ميَّزنا الموادّ التي اقتبسناها من هذا الكتاب اقتباساً حرفيّاً بنجمة .



تأتي الألف في لغة طيِّء، أو أزد شنوءة، أو بلحارث علامةً للمثنَّى، في نحو : « يركضان الولدان » ، و« تركضان الفتاتان » هكذا ذهب سيبويه وجماعة من النحاة، وقالت جماعة أخرى إنَّ الألف فيهما ضمير مبنيّ في محلّ رفع فاعل ، و« الولدان » و« الفتاتان » بدل منها ، وقيل : جملة « يركضان » أو « تركضان » خبر مقدَّم ، و« الولدان » أو « الفتاتان » مبتدأ مؤخَّر . وراجع : الواو .

إذْ(*)

لفظ مشترك ، يكون اسماً وحرفاً . وجملة أقسامه ستّة :

الأوّل : أن يكون ظرفاً لما مضى من الزمان ، نحو : « قمتُ إذْ قام زيد » . ولا خلاف في اسميّة هذا القسم . والدليل على اسميّة « إذْ » هذه من أوجه : أحدها الإخبار بها ، مع مباشرة الفعل ، نحو : « مجيئك إذ جَاءَ زيد » . وثانيها إبدالها من الاسم ، نحو : « رأيتُكَ أمسِ إذْ جئت » . وثالثها تنوينها ، في غير ترنُّم ، نحو : « يومئذٍ » . ورابعها الإضافة إليها ، بلا تأويل ، نحو ﴿ بَعدَ إذْ هَدَيْتَنا ﴾(1) .

وهي مبنيّة ، لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل ، أو لما عُوِّضَ منها ، وهو التنوين في : « يومئذٍ » ، و« حينئذٍ » ، ونحوهما . وإنما كُسرت الذال ، في ذلك ، لالتقاء الساكنين . وذهب الأخفش إلى أنّها كسرة إعراب ، قال : لأنَّ « إذْ » إنما بُنيت ، لإضافتها إلى الجملة . فلمّا حُذفت الجملة عاد إليها الإعراب ، فَجُرَّت بالإضافة .

---

(1) آل عمران : ٨ .

ورُدّ بأوجه : أحدها أنّ سبب بنائها ليس هو الإضافة إلى الجملة ، وإنّما هو افتقارها إلى الجملة . والافتقار ، عند حذف الجملة ، أبلغ . فالبناء حينئذٍ أَوْلى . وثانيها أنَّ بعض العرب يفتح الذال تخفيفاً ، فيقول : « حينئذاً » . وثالثها أنَّ الكسر يوجد ، دون إضافة ، كقول الشاعر[1] [من الوافر] :

نَهَيتُكَ، عَن طِلابِكَ أمَّ عَمروٍ   بعافيةٍ، وأنتَ، إذٍ، صَحِيحُ

قلتُ : أجاب الأخفش ، عن هذا ، بأنّه أراد : حينئذٍ ، فحذف « حيناً » وأبقى الجرّ . وفيه بُعدٌ .

وأعلم أنَّ « إذْ » تُضاف إلى الجملتين : الاسميَّة ، والفعليَّة . ولا تضاف إلى جملة شرطيَّة ، إلاّ في ضرورة . ويقبح أن يليها اسم ، بعده فعل ماض ، نحو : « كان ذلك إذْ زيد قام » ، لما فيه من الفصل بين المتناسبين . ولذلك حسن : « إذ زيدٌ يقوم » .

تنبيه : « إذ » المذكورة لازمة للظرفيَّة ، إلاّ أن يُضاف إليها زمان ، نحو : « يومئذٍ » ، و« حينئذٍ » . ولا تتصرَّف بغير ذلك ، فلا تكون فاعلة ، ولا مبتدأ . وأجاز الأخفش والزجّاج ، وتبعهما كثير من المعربين ، أن تقع مفعولاً به . وذكروا ذلك في آيات كثيرة ، كقوله تعالى ﴿ واذكُرُوا إذْ أَنْتُمْ قَليلٌ ﴾[2] فـ« إذْ » في هذه الآية ونحوها مفعول به . ومَنْ لم يرَ ذلك جعل المفعول محذوفاً ، و« إذْ » ظرفٌ عاملُهُ ذلك المحذوف . والتقدير : واذكروا نعمةَ اللّه عليكم إذ ، أو : واذكروا حالَكم إذ ، ونحو ذلك .

الثاني : أن يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان ، بمعنى « إذ » . ذهب إلى ذلك قوم ، من المتأخِّرين ، منهم ابن مالك . واستدلّوا بقول اللّه تعالى : ﴿ فَسوفَ يَعلَمُونَ * إذِ الأغْلالُ في أعناقِهِم ﴾[3] وبآيات أُخر .

وذهب أكثر المحققين إلى أن « إذ » لا تقع موقعَ « إذا » ، ولا « إذا »

---

(١) تقدّم تخريج البيت ص ١٣٨ .

(٢) الأنفال : ٢٦ .

(٣) غافر : ٦٩ ـ ٧٠ .

موقعَ « إذْ » . وهو الذي صحَّحه المغاربة ، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها ، بأنّ الأمور المستقبلة لمّا كانت في إخبار اللّه تعالى ، مُتيقَّنَةً مقطوعاً بها عُبِّر عنها بلفظ الماضي . وبهذا أجاب الزمخشريّ ، وابن عطيّة ، وغيرهما .

الثالث : أن تكون للتعليل ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ** ﴾[1] ، ﴿ **وإِذْ لم يَهْتَدُوا بِهِ فسيَقُولُونَ** ﴾[2] .

ومنه قول الفرزدق[3] [من البسيط] :

فأصبَحُوا قَد أعادَ اللَّهُ نِعمَتَهُمْ إذْ هُم قُرَيشٌ، وإذ ما مِثْلَهُم بَشَرُ

واختُلف في « إذْ » هذه ، فذهب بعض المتأخِّرين إلى أنها تجرّدت عن الظرفيَّة ، وتمحّضت للتعليل . ونُسب إلى سيبويه . وصرّح ابن مالك ، في بعض نسخ « التسهيل » ، بحرفيَّتها . وذهب قوم ، منهم الشلوبين ، إلى أنها لا تخرج عن الظرفيَّة . قال بعضهم : وهو الصحيح .

الرابع : أن تكون للمفاجأة . ولا تكون للمفاجأة إلّا بعد « بينا » و« بينما » . قال سيبويه : « بينا أنا كذا إذ جاء زيد » ، فهذا لما توافقه وتهجم عليه .

واختُلف في « إذْ » هذه . فقيل : هي باقية على ظرفيتها الزمانية . وقيل : هي ظرف مكان ، كما قال بعضهم ذلك في « إذا » الفجائيّة . وقال ابن مالك : المختار عندي الحكم بحرفيَّتها . وذهب بعضهم إلى أنَّها زائدة .

---

(1) الزخرف : ٣٩ .

(2) الأحقاف : ١١ .

(3) البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٥ ؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩ ، ٣/ ١٢٢ ؛ وتخليص الشواهد ص ٢٨١ ؛ والجنى الداني ص ١٨٩ ، ٣٢٤، ٤٤٦؛ والخزانة ٤/ ١٣٣ ، ١٣٨ ؛ والدرر ٢/ ١٠٣، ٣/ ١٥٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٢ ؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٨ ؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٧ ، ٢/ ٧٨٢ ؛ والكتاب ١/ ٦٠ ؛ ومغني اللبيب ص ٤٠٢ ، ٥٧١، ٦٦٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٩٦؛ والمقتضب ٤/ ١٩١ ؛ والهمع ١/ ١٢٤ وبلا نسبة في أسرار العربية؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٨٠ ؛ ورصف المباني ص ٣١٢؛ ومغني اللبيب ص ٨٧؛ والمقرب ١/ ١٠٢ .

فإن قلتَ : إذا جُعلت ظرفاً ، فما العامل فيها ؟ قلتُ : قال ابن جنّي : الناصب لها هو الفعل الذي بعدها ، وليست مضافة إليه . والناصب لـ « بينا » و« بينما » فعل يقدَّر ممَّا بعد « إذ » . وقال الشلوبين : العامل في « بينا » ما يُفهم من سياق الكلام ، و« إذْ » بدل من « بينا » ، أي : حين أنا كذلك ، إذ جاء زيد ، وافقتُ مجيء زيد . والفصيح ألّا يؤتى بـ « إذْ » بعد « بينا » و« بينما » والإتيان بها بعدهما عربيّ ، خلافاً لمن أنكره .

الخامس : أن تكون شرطيَّة ، فيجزم بها . ولا تكون كذلك إلّا مقرونة بـ « ما » ، لأنّها إذا تجرَّدت لزمتها الإضافة إلى ما يليها . والإضافة من خصائص الأسماء . فكانت منافية للجزم . فلمّا قُصد جعلها جازمة رُكّبت مع « ما » ، لتكفَّها عن الإضافة ، وتُهيِّئها لما لم يكن لها من معنى وعمل . ولكونها تركَّبت مع « ما » عدّها بعضهم في الحروف الرباعيَّة .

واختلف النحويّون فيها . فذهب سيبويه إلى أنّها حرف شرط كـ « إن » الشرطيَّة . وذهب المبرّد ، وابن السّرّاج ، وأبو علي ، ومن وافقهم ، إلى أنّها باقية على اسميَّتها ، وأنَّ مدلولها من الزمان صار مستقبلاً ، بعد أن كان ماضياً . قال ابن مالك : والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، لأنّها قبل التركيب حُكم باسميَّتها ، لدلالتها على وقت ماض ، دون شيء آخر يُدّعى أنها دالّة عليه ، ولمساواتها الأسماء ، في قبول بعض علامات الاسميَّة ، كالتنوين ، والإضافة إليها ، والوقوع موقع مفعول فيه ، ومفعول به . وأمّا بعد التركيب فمدلولها المجتمَعُ عليه ، المجازاةُ ، وهو من معاني الحروف . ومن ادّعى أنَّ لها مدلولاً آخر ، زائداً على ذلك ، فلا حجَّة له . وهي مع ذلك غير قابلة لشيء من العلامات التي كانت قابلة لها قبل التركيب ، فوجب انتفاء اسميّتها ، وثبوت حرفيَّتها .

تنبيه : خصّ بعضهم الجزم بـ « إذ ما » بالشعر ، وجعلها كـ « إذْ » . والصحيح أنَّ الجزم بها جائز في الاختيار .

السادس : أن تكون زائدة . ذهب إلى ذلك أبو عبيدة ، وابن قتيبة ،

وجعلا من ذلك قوله تعالى : ﴿ وإذْ قالَ رَبُّكَ للمَلائِكةِ ﴾[1] ، ومواضع أُخر في القرآن . ومذهبهما في ذلك ضعيف . وكانا يُضعَّفان في علم النحو .

وزاد بعضهم لـ « إذ » قسماً سابعاً . وهو أن تكون بمعنى « قد » . وجعل « إذ » في قوله تعالى : ﴿ وإذ قالَ رَبُّكَ ﴾[1] بمعنى « قد » . وليس هذا القول بشيء . والله أعلم .

إذا(*)

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً .

فإذا كانت اسماً فلها أقسام :

الأوَّل: أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان: متضمِّنة معنى الشرط. ولذلك تُجاب بما تُجاب به أدوات الشرط ، نحو : « إذا جاء زيد فقُمْ إليه » . وكثر مجيء الماضي بعدها ، مراداً به الاستقبال .

ومع تضمّنها معنى الشرط لم يجزم بها ، إلّا في الشعر ، كقول الشاعر[2] [من الكامل] :

وإذا تُصِبْـكَ خصـاصـةٌ فـارجُ الغِنَى وإلى الّذِي يُعطِي الرَّغائبَ، فارغَبِ

وإنما لم يُجزم بها ، لمخالفتها « إن » الشرطيَّة . وذلك لأنَّ « إذا » لِمَا تُيُقِّنَ وجودُه أو رُجِّح ، بخلاف « إنْ » فإنها للمشكوك فيه ، وقد تدخل على المُتيقَّن وجــوده إذا أُبهم زمــانــه ، كقــولــه تعــالى : ﴿ أفــإنْ مِتَّ فَهُمُ الخالِدُونَ ﴾[3] . وقد تدخل على المستحيل ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إنْ كانَ للرَّحمنِ وَلَدٌ فأنا أوَّلُ العابِدِينَ ﴾[4] . وأجاز الكوفيّون الجزم بـ « إذا » مطلقاً .

---

(١) البقرة : ٣٠ .

(٢) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٧٧ ؛ وخزانة الأدب ١/٣٢٢ ؛ ولسان العرب ١/٤٢٢ (رغب) ؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٢٠ ؛ والجنى الداني ص ٣٦٧ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٩١ .

(٣) الأنبياء : ٣٤ . (٤) الزخرف : ٨١ .

ومذهب سيبويه أنَّ « إذا » لا يليها إلاّ فعل ظاهر ، أو مقدَّر . فالظاهر ، نحو : ﴿ إذا جاءَ نَصْرُ اللَّهِ والفَتْحُ ﴾[1] . والمقدَّر ، نحو ﴿ إذا السَّماءُ انشَقَّتْ ﴾[2] . ولا يُجيز غيرَ ذلك . هذا هو المشهور ، في النقل عن سيبويه . ونقل السهيلي أنَّ سيبويه يجيز الابتداء بعد « إذا » الشرطيَّة ، وأدوات الشرط ، إذا كان الخبر فعلاً . وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد « إذا » . قال ابن مالك : وبقوله أقول ، لأنَّ طلب « إذا » للفعل ليس كطلب « إنْ » . ومن ذلك قول الشاعر[3] [من الطويل] :

إذا باهِليٌّ تَحتَهُ حَنظليّةٌ لَهُ وَلَدٌ، مِنها، فذاكَ المُذَرَّعُ

وأوّلَ بعضهم البيت على أن التقدير : استقرّتْ تحته حنظليّةٌ . فحنظليّة : فاعل ، وباهليّ : مرفوع بفعل يفسره العامل في « تحته » .

ومذهب الجمهور أنَّ « إذا » مضافة للجملة التي بعدها ، والعاملُ فيها الجوابُ . وذهب بعض النحويِّين إلى أنّها ليست مضافة إلى الجملة ، بل هي معمولة للفعل الذي بعدها ، لا لفعل الجواب .

قال الشيخ أبو حيّان : ومذهب الجمهور فاسد من وجوه : أحدها : أنّ « إذا » الفجائيّة قد تقع جواباً لـ « إذا » الشرطيَّة ، وما بعد « إذا » لا يعمل فيما قبلها . والثاني : اقتران جوابها بالفاء ، وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها . والثالث : أنّ جوابها جاء منفيّاً بـ « ما » ، نحو : ﴿ وإذا تُتْلَى عَلَيهِمْ آياتُنا بَيِّناتٍ ما كانَ حُجَّتَهُمْ ﴾[4] ، وما بعد « ما » النافية لا يعمل فيما قبلها . والرابع : اختلاف وقتي الشرط والجواب في بعض المواضع ، نحو : إذا

---

(1) النصر : 1 .

(2) الانشقاق : 1 .

(3) البيت للفرزدق في ديوانه 1/416 ؛ والدرر 3/103 ؛ وشرح التصريح 2/40 ؛ وشرح شواهد المغني ص 270 ؛ والمقاصد النحويّة 3/414 ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/127 ؛ والجنى الداني ص 368 ؛ ولسان العرب 8/93 (ذرع) ؛ ومغني اللبيب ص 97 ؛ وهمع الهوامع 1/207 .

(4) الجاثية : 25 .

جئتَني غداً أجيئك بعد غدٍ .

قلت : والجواب عن هذه الوجوه أنّ الجمهور إنّما يقولون : إنّ العامل فيها جوابها ، إذا كان صالحاً للعمل . فإنْ مَنع من عمله فيها مانعٌ كـ « إذا » الفجائيَّة ، و « إنّ » ، ونحوهما ، فالعامل فيها حينئذٍ مقدَّر يدلّ عليه الجواب . هذا حاصل كلامهم . وصرّح أبو البقاء ، في « إعرابه »، بأنّ الفاء الداخلة في جواب « إذا » لا تمنع من عمل ما بعدها في « إذا » . وذكر الحوفي، والزمخشريّ، أنّ العامل في ﴿إذا جاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾[1]: ﴿فَسَبِّحْ﴾. وهذا يدلّ على أنّ الفاء ، عندهما ، لا تمنع كما قال أبو البقاء . وفيه نظر . وقد بسطت الكلام ، على ذلك ، في غير هذا الكتاب .

الثاني : أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان ، مجرّدة من معنى الشرط . نحو قوله تعالى : ﴿ واللَّيلِ إذا يَغْشَى ﴾[2] ، ﴿ والنَّجْمِ إذا هَوَى ﴾[3] . والماضي بعدها في معنى المستقبل ، كما كان بعد المتضمّنة معنى الشرط . وقال الفرّاء : لا يكون بعدها الماضي إلاّ إذا كان فيها معنى الشرط والإبهام . ومنه قوله تعالى : ﴿ وقالُوا لإخوانِهِمْ إذا ضَرَبُوا في الأرضِ ﴾[4] ، كأنّه قال : كلّما ضربوا ، أي : لا تكونوا كهؤلاء ، إذا ضرب إخوانهم في الأرض .

الثالث : أن تكون ظرفاً لما مضى من الزمان ، واقعة موقع « إذْ » ، كقوله تعالى : ﴿ ولا على الَّذِينَ إذا ما أَتَوكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلتَ لا أَجِدُ ﴾[5] ، وقوله ﴿ وإذا رأَوا تِجارةً أو لَهواً انفَضُّوا إلَيها ﴾[6] . فـ « إذا » ، في هذا ونحوه ، بمعنى « إذْ » . هذا مذهب بعض النحويِّين ، وبه قال ابن مالك . قال في « التسهيل » : وربّما وقعتْ موقعَ « إذْ » ، و « إذْ » موقعَها . والذي صَحَّحه المغاربة أنّ « إذا » لا تقع موقع « إذْ » ، ولا « إذْ » موقعها . وتأوّلوا ما أوهم ذلك .

---

(١) النصر : ١ .
(٢) الليل : ١ .
(٣) النجم : ١ .
(٤) آل عمران : ١٥٦ .
(٥) التوبة : ٩٢ .
(٦) الجمعة : ١١ .

الرابع : أن تخرج عن الظرفيَّة ، فتكون اسماً مجرورة بـ «حتّى» ، كقوله تعالى : ﴿ حتَّى إذا جاؤُوهـا ﴾[1] . وهو في القـرآن كثير . فـ « إذا » ، في ذلك ، فيها وجهان : أحدهمـا أن تكون مجـرورة بـ « حتّى » ، واختاره ابن مالك . والثاني : أن تكون « حتّى » ابتدائيَّة ، و « إذا » في موضع نصب على ما استقرَّ لها . وبه جزم أبو البقاء . وجوّز الزمخشريّ الوجهين . قلت : وأشار الفارسيّ في « التذكـرة » إلى جواز الـوجهين . وتقديـر الغايـة على الأول : ﴿ وسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إلى جَهَنَّم ﴾[2] ، إلى وقتِ مجيئهم لها . وعلى هذا ، فلا جواب لها . وعلى الثاني ، تكون الغاية ما يَنسَبِكُ من الجواب مرتَّباً على الشـرط . والتقديـر المعنـويّ : إلى تَفتُّـحِ أبـوابِهـا وقتَ مجيئهم ، فينقـطع السَّوقُ . ويؤيِّد أنها بعد « حتّى » شرطيَّة ، في موضع نصب ، اتفاقُ النحويِّين على طلب جوابها ، في قـوله تعـالى : ﴿ حتَّى إذا جاؤُوهـا وفُتِحَتْ ﴾[3] ، فقيل : الواو زائدة . وقيل : الجواب محذوف .

وذهب ابن جنّي إلى أن « إذا » قد تخرج عن الظرفيَّة ، وتكون مبتدأة ، كقوله تعالى ﴿ إذا وَقَعَتِ الواقِعةُ ﴾[4] . فـ « إذا » مبتدأ ، و ﴿ إذا رُجَّت ﴾[5] خبره ، في قراءة من نَصب ﴿ خافِضةً رافِعـةً ﴾[6] . قال ابن مـالك : وهـو صحيح . وزاد أنَّها تكون مفعولاً به ، كقوله، عليه السلام ، لعائشة رضي اللّه عنها: «إنِّي لأَعلَمُ إذا كنتِ عنِّي راضيةً، وإذا كنتِ عليَّ غَضْبَى»[7]. والظاهر أنَّها لا تكون مبتدأة ، ولا مفعولاً ، وأنها لا تخرج عن الظرفيَّة ، وما استُدلَّ به محتمِل للتأويل .

وأمّـا «إذا» الحرفيَّـة فقسم واحد، وهي الفجـائيَّة. والفـرق بينها وبين « إذا » الشرطيّة من خمسة أوجه : الأوَّل : أنَّ « إذا » الشرطيَّة لا يليها إلَّا جملة فعليـة ، و « إذا » الفجائيَّـة لا يليها إلّا جملة اسميَّـة . والثـاني : أنَّ « إذا » الشرطيّة تحتاج إلى جواب ، و « إذا » الفجائيَّة لا جواب لها . والثالث : أنَّ

---

(١) الزمر : ٧١ .
(٢) الزمر : ٧١ .
(٣) الزمر : ٧٣ .
(٤) الواقعة : ١ .
(٥) الواقعة : ٤ .
(٦) الواقعة : ٣ .
(٧) رواه البخاري في كتاب النكاح - باب غيرة النساء ووجدهن .

« إذا » الشرطيّة للاستقبال ، و« إذا » الفجائيّة للحال . قال سيبويه : وتكون للشيء تُوافقه في حالٍ أنتَ فيها . يعني الفجائيّة . وقال الفرّاء : وقد يَتراخى ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إذا أَنتُمْ بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴾[1] . والرابع : أنّ الجملة ، بعد « إذا » الشرطيّة ، في موضع خفض بالإضافة ، والجملة بعد « إذا » الفجائيّة لا موضع لها . والخامس : أنّ « إذا » الشرطيّة تقع صدر الكلام ، و« إذا » الفجائيّة لا تقع صدراً . وقد جمعتُ هذه الفروق ، في هذه الأبيات :

الفَرْقُ بينَ «إذا» لِشَرطٍ، والَّتي	لِفُجاءةٍ مِن أَوجُهٍ، لا تُجهَلُ
طَلَبُ الَّتي للشَّرطِ فِعْلاً بَعدَها	وجَوابَها، وأَتَتْ لِما يُستقبَلُ
وتُضافُ للجُملِ الَّتي مِن بَعدِها	وتَكونُ في صَدرِ المَقالةِ، أَوَّلُ

واختلف النحويّون في « إذا » الفجائيّة ، على ثلاثة أقوال :

الأوّل : أنّها ظرف زمان . وهو مذهب الزجّاج ، والرياشيّ ، واختاره ابن طاهر ، وابن خروف ، ونُسب إلى المبرّد . قيل : وهو ظاهر كلام سيبويه .

والثاني : أنّها ظرف مكان . وهو مذهب المبرّد ، والفارسيّ ، وابن جنّي ، ونُسب إلى سيبويه . واستدلّ القائلون بأنّها ظرف مكان ، بوقوعها خبراً عن الجُثّة ، في نحو : « خرجتُ فإذا زيدٌ » . وأجاب الأوّلون ، بأنّه على حذف مضاف ، أي :حُضورُ زيدٍ .

والثالث : أنّها حرف . وهو مذهب الكوفيّين ، وحُكي عن الأخفش ، واختاره الشلوبين ، في أحد قوليه . وإليه ذهب ابن مالك ، واستَدلّ على صحته بثمانية أوجه ، ذكرتُها والاعتراضَ على بعضها ، في غير هذا الكتاب .

وتقع « إذا » الفجائيّة في مواضع .

منها نحو قولهم : « خرجتُ فإذا الأسدُ » . وفي هذه الفاء الداخلة عليها ، أقوال تقدّمت في بابها .

---

(١) الروم : ٢٠ .

ومنها جواب الشرط ، بأربعة شروط : أوّلها أن يكون الجواب جملة اسميّة . وثانيها أن تكون غير طلبيّة ، احترازاً من نحو : « إنْ عَصَى زيدٌ فويلٌ له » . فهذا تلزمه الفاء . وثالثها : ألاّ تدخل عليها أداة نفي . ورابعها ألاّ يدخل عليها « إنَّ » . مثال ذلك: ﴿ وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئةٌ بما قَدَّمَتْ أيدِيهِمْ إذا هُمْ يَقنَطُونَ ﴾[1] . فـ « إذا » ، في ذلك ، نائبة مناب الفاء ، في ربط الجواب بالشرط . وليست الفاء مقدَّرة قبلها ، خلافاً لزاعمه . إذ لو كانت مقدَّرة لم يمتنع التصريح بها .

ومنها بعد « بينا » و « بينما » ، كقول الحرقة[2] [من الطويل] :

فبَينا نَسُوسُ النّاسَ، والأَمرُ أَمرُنا   إذا نحنُ، فِيهم، سُوقةٌ، نَتَنَصَّفُ

وقول الآخر[3] [من الخفيف] :

بَينَما المَرءُ في فُنونِ الأَماني   فإذا رائدُ المَنُونِ مُوافِي

وقال الأصمعيّ : « إذ » و « إذا » في جواب « بينا » و « بينما » لم يأتِ عن فصيح . والصحيح أنه عربيّ ، ولكن تركها أفصح .

وقد جاءت « إذا » الفجائيّة في مواضع أخر . فقد جاءت جواب « إذا » الشرطيّة ، كقوله تعالى : ﴿ فإذا أصابَ بِه مَنْ يَشاءُ مِنْ عِبادِهِ إذا هُمْ يَستَبشِرُونَ ﴾[4] . وقد جاءت بعد « لمّا » ، كقوله تعالى : ﴿ فلَمَّا جاءَهُمْ بآياتِنا إذا هُمْ مِنها يَضْحَكُونَ ﴾[5] . وهو دليل على حرفيّة « لمّا » . إذ لو كانت

---

(١) الروم : ٣٦ .

(٢) البيت لحرقة بنت النعمان في الجنى الداني ص ٣٧٦ ؛ وخزانة الأدب ٧/٥٩ ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٧٠؛ والدرر ٣/١١٩ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٠٣ ؛ وشرح شواهد المغني ص٧٢٣ ؛ ولسان العرب ٩/٣٣٣ (نصف) ، ١٠/١٧٠ (سوق) ، ١٣/٦٦ (بين) ، ١٥/٤٣١ (إذا) ؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٠٣ ؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٣٤٥ ، ٤١١ .

(٣) لم أقع على قائل البيت ، ولا على تخريجه ؛ وهو في الجنى الداني ص ٣٧٦ .

(٤) الروم : ٤٨ .

(٥) الزخرف : ٤٧ .

ظرفاً ، لكان جوابها عاملاً فيها ، و « إذا » الفجائيّة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

فإن قلتَ : ما العامل في « إذا » الفجائيّة ، على القول باسميَّتها ؟ قلتُ : خبر المبتدأ الواقع بعدها ، نحو : « خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ » . فـ « قائم » ناصب لـ « إذا » . والتقدير : ففي المكان الذي خرجتُ فيه ، أو في الزمان الذي خرجتُ فيه ، زيدٌ قائمٌ . وإن لم يُذكر بعدها خبر ، نحو : « خرجت فإذا زيد » ، أو نُصِب على الحال ، نحو : « خرجت فإذا زيد قائماً » ، كانت « إذا » خبر المبتدأ . فإنْ كان جُثّة ، وقلنا إنَّها ظرف زمان ، كان الكلام على حذف مضاف ، أي : ففي الزمانِ حُضورُ زيدٍ .

فإن قلتَ : ما تقرّر ، من أن العامل فيها خبرُ ما بعدها ، يُشكل بوقوع « إنَّ » المكسورة بعدها ، في قوله[1] [من الطويل] :

[وكنتُ أرى زيداً، كما قيلَ، سَيِّداً] إذا إنَّــهُ عَبــدُ القَفــا ، واللَّهــازِمِ

على رواية من كسرها . ووجه الإشكال أنَّ « إنَّ » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ! قلتُ : هذا من أحسن أدلّة القائلين بحرفيّتها . وقد أجاب عنه بعض القائلين ، باسميّتها ، بأنّ في الكلام حذف . فإذا قلت : « خرجت فإذا إنّ زيداً منطلقٌ » ، فالتقدير فإذا انطلاقُ زيدٍ ، إنّه منطلق . فتكون « إذا » خبرَ مبتدأ محذوف ، والعامل فيها الكون المقدَّر . والجملة المبدوءة بـ « إنّ » دليل على المحذوف .

تنبيه : ذكر الزمخشريّ في « الكشّاف » أنَّ التحقيق في « إذا » الفجائيَّة أنّها بمعنى الوقت ، وأنّها طالبة ناصباً لها ، وجملةً تُضاف إليها ، خُصَّت في بعض المواضع بأن يكون ناصبُها فعلاً مخصوصاً ، وهو فعل المفاجأة ، والجملة ابتدائيَّة لا غير . وذكر أن التقدير في قوله تعالى : ﴿ فإذا حِبالُهُمْ وعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إليه مِنْ سِحْرِهِمْ أنَّها تَسْعَى ﴾[2] : ففاجأ موسى وقتَ

---

(١) سبق تخريجه ص ٣٥٢ .

(٢) طه : ٦٦ .

تخييل سعي حبالهم وعصيّهم . وهذا تمثيل ، والمعنى : على مفاجأته حبالهم وعصيّهم مخيّلة إليه السَّعي . وقال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إذا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾[1] : ثمّ فاجأتم وقتَ كونكم بشراً منتشرين . وقال في قوله تعالى : ﴿ فلمّا جاءَهُمْ بآياتِنا إذا هُمْ مِنها يَضْحَكُونَ ﴾[2] : فإن قلتَ : كيف جاز أن تجاب « لمّا » بـ « إذا » المفاجأة ؟ قلتُ : لأنّ فعل المفاجأة معها مقدّر ، وهو عامل النصب في محلّها . كأنّه قيل : فلمّا جاءهم بآياتنا فاجؤوا وقتَ ضحكهم .

قال الشيخ أبو حيّان : ولا نعلم نحويّاً ذَهَب إلى ما ذهب إليه هذا الرجل ، من أن « إذا » الفجائيّة تكون منصوبة بفعل مقدّر ، تقديره : فاجأ . بل هي منصوبة بالخبر ، أو خبرٌ على ما تقدّم تقديره، وليست مضافة إلى الجملة ، كما سبق . ثم إنّ المفاجأة التي ادّعاها لا يدلّ المعنى على أنها تكون من الكلام السابق . بل المعنى يدلّ على أنّ المفاجأة تكون من الكلام الذي فيه « إذا » . تقول : « خرجت فإذا الأسد » . فالمعنى : ففاجأني الأسد . وليس المعنى : ففاجأتُ الأسد .

قلت : وقد قدَّر أبو البقاء العامل في « إذا » الفجائية فعلاً ، في مواضع . منها قوله تعالى : ﴿ فإذا حِبالُهُمْ ﴾[3] . قال : التقدير : فألقَوا فإذا . و « إذا » في هذا ظرف مكان ، والعامل فيه أَلقَوا . ورُدَّ بأنّ الفاء تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها .

وأعلمْ أنّه قد بقي ، من أقسام « إذا » ، قسم آخر ، وهو « «إذا » الزائدة . وهذا قال به أبو عبيدة بعد « بينا » و « بينما » ، وهو ضعيف . واللّه أعلم .

---

(١) الروم : ٢٠ .
(٢) الزخرف : ٤٧ .
(٣) طه : ٦٦ .

إذمـــا

حرف شرط ، عند سيبويه ، تجزم فعلين مثل « إن » الشّرطيّة .

نحو : « إذما تعملْ أعملْ » . وعملها الجزم قليل لا ضرورة شعريَّة كما زعم بعضهم . وقال المبرّد ، وابن السّرّاج ، والفارسيّ إنَّها ظرف لا حرف شرط .

أَصْـبَـحَ

المشهور أنَّ « أصبح » فعل ماض ناقص يرفع المبتدأ اسماً له ، وينصب الخبر خبراً له ، وذلك إذا أفادت اتّصاف المبتدأ بالخبر وقت الصباح ، نحو : « أصبح الجوُّ مُمْطِراً » ، أو إذا جاءت بمعنى « صار » مثل : « أصبح أخي معلِّماً » ، وتكون تامَّة ، ترفع فاعلاً ، إذا أفادت الدخول في الصباح ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَسُبْحانَ اللهِ حينَ تُمسونَ وحين تُصبحونَ ﴾[1] ، ونحو : « أصبح المطرُ فغَزرَ » .

ولكنّها ترد زائدة في التعجُّب ، نحو قول العرب : « ما أصبحَ أبرَدَها » ، فتكون في هذه الحالة، عند بعضهم، حرفاً، لأنَّ الأفعال والأسماء لا تُزاد، وإنَّما تُزاد الحروف . وقال بعضهم إنَّها على أصلها من الفعليّة ، وفيها ضمير مستتر هو اسمها ، وما بعدها خبرها . وقيل : هي فعل تامّ فاعله مصدر من الفعل أو ما في معناه من الكلام الذي هي فيه ، ومحلّها التأخير بعده ، والتقدير : ما أبردها أصبح ذلك .

الـــذي

المشهور أنَّها اسم موصول ، لكنّ بعضهم يعتبرها حرفاً مصدريّاً لا يحتاج

---

(١) الروم : ١٧ .

إلى عائد على مذهب يونس والفرّاء . وأعربها بعضُهم في الآية : ﴿ وخُضْتُم كالذي خاضُوا ﴾[1] حرفاً موصولاً ، والجملة بعدها مؤوَّلة بمصدر ، والتقدير : وخضتم كخوضهم ، ومنهم من قال : إنّها جنس ، والتقدير : خوضاً كخوض الذي خاضوا .

إمِ - إمُ - أمُ - أمَ - أمِ

لغات في « ايْمُن » . راجع : « ايمُن » .

أمْسَى

المشهور أنَّها فعل ماض ناقص يرفع المبتدأ اسماً له ، وينصب الخبر خبراً له ، وذلك إذا أفادت اتصاف المبتدأ بالخبر وقت المساء ، نحو : « أمسى الجوّ مُمْطِراً » ، أو إذا جاءت بمعنى « صار » ، نحو : « أمسى المعلومُ مجهولاً » . وتكون فعلاً تامّاً إذا جاءت بمعنى الدخول في المساء ، نحو الآية : ﴿ فسبحانَ اللّهِ حين تُمسون وحين تُصبحون ﴾[2] ، ولكن إذا جاءت في التعجّب في نحو : « ما أمْسَى أدفأ الجَوَّ ! » ، فإنَّ بعض النحاة يعتبرها حرفاً ، لأنَّها زائدة هنا ، والأسماء والأفعال لا تُزاد ، وإنَّما تُزاد الحروف . وقيل : إنَّها على أصلها من الفعليَّة ، وفيها ضمير هو اسمها ، وما بعدها خبرها . وقيل : هي فعل تامّ فاعله مصدر من الفعل أو ما في معناه من الكلام الذي هي فيه ، ومحلّها التأخير بعده ، والتقدير : ما أدفأ الجوَّ أمسى ذلك !

أنا - أنْتَ - أنْتِ - أنتمْ - أنتما - أنتنَّ

إذا وقعت هذه الضمائر فصلاً بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما مبتدأ وخبر ، نحو : « أنا أنا الناجحُ » و ﴿ كنتَ أنتَ الرَّقيبَ عليهم ﴾[3] و « ظننتُكِ

---

(١) التوبة : ٦٩ .

(٢) الروم : ١٧ .

(٣) المائدة : ١١٧ .

أنتِ الناجحةَ » ، و « ظَنَنْتُكُمْ أنتمُ الناجِحِين »، و « ظننتُكما أنْتُما الناجحَين » ، و « ظَنَنْتَكُنَّ أنْتُنَّ الناجحات » ، فإنَّ قوماً من النحاة يقولون إنَّها حروف ، لأنَّها جاءت لمعنى في غيرها ، وهو الفصل بين ما هو خبر وما هو مبتدأ . وقال قوم آخرون إنَّها ضمائر باقية على اسميَّتها . واختلف القائلون باسميَّتها في إعرابها ، فقال فريق منهم : لا محلَّ لها من الإعراب ، وقال الكِسائيّ محلّها محلّ ما بعدها . وقال الفرّاء : محلّها محلّ ما قبلها . ففي نحو : ﴿ كنتَ أنتَ الرَّقيبَ ﴾ يكون محلّ « أنت » نصباً على مذهب الكِسائي ، أمّا على مذهب الفرّاء ، فَمَحَلّه الرّفع .

وليس الخلاف خاصّاً بهذه الألفاظ الستّة ، بل هو جارٍ في ضمائر الرفع المنفصلة كلّها . وراجع تفصيل هذه المسألة في « هو » .

إنَّـمـا

لفظ مركّب من « إنَّ » المشبَّهة بالفعل والتي بطل عملها ، و « ما » الحرفيَّة الزائدة التي كفَّت عمل « إنَّ » ، نحو : « إنَّما الكذب مُضرّ » . راجع : « إنَّ » . وتُستعمل حرف حصر ، ويأتي محصورها متأخِّراً دائماً بخلاف محصور « إلاّ » . فإذا قلت : « إنّما زيد شاعر » حصرت الشِّعر بـ « زيد » ، وإذا قلتَ : « إنَّما الشاعرُ زيدٌ » ، فـ « الشاعر » هو المحصور . وقال ابن عطيَّة : « إنَّما » لفظ لا تفارقه المبالغة والتأكيد حيث وقع ، ويصلح ، مع ذلك ، للحصر . فإذا دخل في قصَّة ، وساعد معناها على الانحصار ، صحَّ ذلك وترتَّب نحو : ﴿ إنَّما إلهكم إلهٌ واحِدٌ ﴾[1] . وإذا كانت القصَّة لا تتأتّى للانحصار ، بقيت « إنَّما » للمبالغة فقط ، كقول النبي (ﷺ) : « إنَّما الرِّبا في النسيئة »[2] .

---

(١) الأنبياء : ١٠٨ .

(٢) ورد الحديث بألفاظ مختلفة ، فرواه البخاري في البيوع بلفظ : « لا ربا إلاّ في النسيئة » . ورواه أصحاب السنن باللفظين معاً .

والنسيئة : البيع إلى أجل معلوم من غير تقاضٍ ، ولو كان بغير زيادة .

إنْــمــا

لفظ مركَّب من « إن » الشَّرطيَّة ، و « ما » الزائدة غير الكافَّة . راجع : « إنْ » .

أنَّــمــا

لفظ مركَّب من « أنَّ » المؤكِّدة التي بطل عملها ، و« ما » الحرفيَّة الزائدة التي كفَّت « أنَّ » عن العمل ، نحو : « اعلمْ أنَّما الكذب مُضرّ » . راجع : « أنَّ » .

إنَّــهْ

لفظ مركَّب :

ـ من « إنَّ » المُشبَّهة بالفعل وهاء السَّكت . راجع : « إنَّ » ، والهاء .

ـ من « إنَّ » التي هي حرف جواب بمعنى « نَعَمْ » ، وهاء السَّكْت ، نحو : « هل نجح زيد ؟ ـ إنَّهْ » .

إيّا(*) في « إيَّاك » وأخواته

للنحويّين فيها مذاهب :

الأوَّل : أنَّ « إيّا » اسم مُضمَر ، ولواحقه ـ أعني الياء ، والكاف ، والهاء ـ حروفٌ تبيِّن أحوال الضمير ، من تكلُّم ، وخطاب ، وغيبة . وهو مذهب سيبويه ، واختاره الفارسيّ ، وابن جنّي . ونسبه صاحب « البديع » إلى الأخفش.

الثاني : أنَّ « إيّا » اسم مضمر ، ولواحقه ضمائر . وهو مضاف إليها .

ولا يُعلم ضمير أُضيف ، غيره . وهذا مذهب الخليل ، والمازنيّ . واختاره ابن مالك ، ونسبه إليهما ، وإلى الأخفش.

الثالث : أنَّ « إيّا » اسم ظاهر مبهم ، ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها . وهو مذهب الزجّاج .

الرابع : أنّ « إيّاك » بكماله اسم واحد مضمر . ونُسب للكوفيِّين .

الخامس : أنَّ « إيّاك » بكماله اسم واحد ، ظاهر مبهم . حكاه بعضهم . وهو غريب.

السادس : أنَّ « إيّا » دعامة ، تعتمد عليها اللواحق ، لتُفصل عن المتّصل . وهو مذهب الفرّاء . ولم يصرّحوا بأنّ هذه الدعامة ، عند الفرّاء ، اسم أو حرف . ولكنهم ردّوا عليه بما يدلّ على أنّها اسم . فإنّهم قالوا : إنّ جعلَ « إيّا» دعامة فاسد ، لأنّ الاسم لا يسوغ أن يكون دعامة . وصرح صاحب « رصف المباني » بأنّ « إيّا » حرف . قال : لأنَّه لا معنى له في نفسه ، وإنّما معناه في غيره ، كسائر الحروف . ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضمَر المتّصل.

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة ، في غير هذا الكتاب . وإنّما ذكرت « إيّا » هنا ، لأجل القول بحرفيّتها.

وعلى هذه الأقوال كلّها فليست مشتقّة . وذهب أبو عبيدة إلى أنه مشتق . وهو ضعيف . قالوا : ولم يكن أبو عبيدة يُحسن النحو ، وإنْ كان إماماً في اللغة وأيّام العرب . وعلى القول بالاشتقاق فمِن أيّ شيء اشتقّ ؟ فيه أقوال ، لا نطول بذكرها . والله أعلم .

اِيمِ (*) - ايمُ - اَيْمُ

لغات في « اَيْمن » . راجع : « ايمنُ » .

إيما ـ أَيْما

لغات في « إمّا » . راجع : « إمّا » . و « أَيْما » ، أيضاً ، لغة في « أمَّا » . راجع : « أمّا » .

ايمُن المستعمل في القسم(*)

ذهب الزجّاج ، والرمّانيّ ، إلى أنَّه حرف جر . وشذّا في ذلك . وذهب الجمهور إلى أنَّه اسم ، ثم اختلفوا .

فقال سيبويه ، والبصريّون : إنه اسم مفرد ، همزته همزة وصل مفتوحة ، كهمزة لام التعريف . وهو مشتق من اليُمن . وقد حُكي كسر همزته .

وقال الكوفيّون : هو جمع « يمين » . واعتذروا عن وصل همزته ، بكثرة الاستعمال . على أن أبا الحسن قد حكى قطعها . وقولهم في ذلك ضعيف لثلاثة أوجه : الأوّل : أنّ هذا همزته همزة وصل و « أيمن » الذي هو جمع « يمين » همزته همزة قطع ، كقول زهير[1] [من الوافر] :

فتُجمَعُ أيمُنٌ ، مِنّا ، ومِنْكُم ... بِمُقسَمةٍ ، تَمُورُ بِها الدِّماءُ

والظاهر أنَّه غيره ، ولا عدول عن الظاهر بلا دليل . الثاني : من العرب من يكسر همزته ، في الابتداء . وهمزة الجمع لا تُكسر . الثالث : أنّ من العرب من يفتح ميمه ، فيكون على وزن « افعَل » . ولا يوجد ذلك في الجموع . وذكر بعضهم وجهاً رابعاً ، وهو أنه لو كان جمع « يمين » ، لجاز فيه من الإعراب ما جاز في مفرده ، من النصب ، والرفع . واعترض بأنهم قد يخصّون بعض الألفاظ بأحكام . واحتجّ الكوفيّون بأنّ همزته مفتوحة ، وهمزة

---

(1) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٧٨ ؛ والإنصاف ص ٤٠٥ ؛ وجمهرة اللغة ص ٩٩٤ ؛ والجنى الداني ص ٥٣٩ ؛ وشرح المفصل ٨/٣٦ ؛ ولسان العرب ١٢/٤٨٣ (قسم) ، ١٣/٤٦٣ (يمن) .

الوصل في الأسماء لا تكون مفتوحة . وبأن « أفعُل » بناءُ جَمْعٍ ، ولا يوجد في الآحاد.

وقال الشلوبين : « ايمن » مُغيَّرٌ كـ « امرىء » و « ابن » . فلا يُطالب بوزنه ، كما لا يطالب بوزن « امرىء » . إذ ليس في الكلام مثله . قال ابن طاهر : وهو مغيّر عند سيبويه من « يمين » . وقال غيره : هو مغيّر من « فَعْل » اسمٍ مشتقٍّ من اليمين ، كـ « امرىء » مغيّر من « مَرْءٍ » . وقال الأخفش : إنْ سمّيتَ بـ « ايمن » ، ثم صغّرته ، قلت : يُمَينٌ . قال ابن خروف : وهو قول صحيح .

ويتعلّق بـ « ايمن » مسألتان :

الأولى في حكمه . وهو اسم يلزمه الرفع بالابتداء . وأجاز ابن درستويه جرّه بواو القسم ، نحو : « وايمنِ اللّه » . وقد تدخل عليه لام الابتداء . ويلزم الإضافة إلى اسم اللّه تعالى . وقد أُضيف إلى الكعبة ، في قولهم : « ايمنُ الكعبةِ » . وإلى الكاف ، في قول عروة بن الزبير : « لَيْمُنُكَ لئنِ ابتَلَيتَ لقد عافَيتَ » . وإلى « الذي » ، كقول النبي ﷺ : « ويمُ الَّذِي نَفسُ محمَّدٍ بيدِهِ »[1] . وقد أُضيف إلى غير ذلك في الشعر ؛ أنشد الكسائي[2] [من البسيط] :

* لَيْمُنُ أبيهِمْ لَبِئسَ العِذْرةُ اعتَذَرُوا *

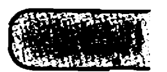
الثانية في لغاتها . وهي عشرون لغة : أَيمُنُ ، بفتح الهمزة وضمّ الميم . وهي المشهورة . وإِيمُنُ ، بكسر الهمزة وضمّ الميم . وأَيمَنُ ، بفتح الهمزة وفتح الميم . وإِيمَنُ ، بكسر الهمزة وفتح الميم . وأَيمُ ، بفتح الهمزة وحذف النون . وإِيمُ ، بكسر الهمزة وحذف النون ، والميم مضمومة فيهما ، وضمّ الميم في هاتين اللغتين علامة رفع .

---

(١) ورد الحديث في صحيح مسلم في كتاب الإيمان باللفظ : (والذي نفس محمد بيده) الحديث .

(٢) الشطر بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٤١ ؛ والدرر ٤/٢١٦ ؛ وهمع الهوامع ٢/٤٠ .

وإِمُ ، بكسر الهمزة وضمّ الميم . وحكى بعضهم « ام اللّهِ » بضم الميم ، وفتحها ، وكسرها ، ثلاث لغات . و « ام اللّهِ » بفتح الهمزة وضمّ الميم ، أو كسرها ، أو فتحها . ثلاث لغات . ومُنُ ، بضم الميم والنون ، أو فتحهما ، أو كسرهما . و « مُ اللّهِ » بميم مضمومة ، أو مفتوحة ، أو مكسورة . و « هَيمُ اللّهِ » بإبدال همزة « ايم » هاءً . و « ايمِ اللّهِ » بهمزة مكسورة وميم مكسورة أيضاً . وكسرة الميم عند الأخفش بحرف قَسَم مقدَّر . وقيل : هو مبنيّ . وهذه كلمة كَثُرت لغاتها لكثرة استعمال العرب لها . والله أعلم .



بَجَل

تأتي « بَجَل » بوجهين : حرف ، واسم .

١ ـ **بجل الحرفيَّة** : حرف جواب بمعنى « نَعَمْ » ، وتكون في الخبر والطلب ، نحو : « هل درسْتَ ؟ بَجَلْ » .

٢ ـ **بجل الاسميّة** ، هي قسمان :

ـ اسم فعل بمعنى : أكتفي ، تلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلِّم ، فيُقال : بَجَلني . .

ـ اسم بمعنى « حسْب » ، والأكثر ألّا تلحقها نون الوقاية ، نحو قول طرفة بن العبد[1] [من الطويل] :

ألا إنّني أُشْرِبْتُ أسْوَدَ حالِكاً ألا بَجَلي منَ الشَّرابِ ألا بَجَلْ

---

(١) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٧٥ ؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٧٥ ؛ والجنى الداني ص ٤٢٠ ؛ وخزانة الأدب ٢٤٧/٦ ، ٢٥٠ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٤٥ ؛ ولسان العرب ٢٢٧/٣ (سود) ؛ والمقاصد النحوية ٣٨١/١ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٥٣ ؛ ومغني اللبيب ص ١١٩ .

ونحو قول لبيد بن ربيعة[1] [من الرمل] :

فـمَتَى أَهْـلِكْ فـلا أَحْـفِـلُهُ بَجَلي الآنَ من العيشِ بَجَلْ

بَـلْـهَ(*)

تكون اسم فعل بمعنى « دعْ » ، فتنصب المفعول ، وهي مبنيَّة ، نحو : « بلهَ زيداً » .

وتكـون مصـدراً بمعنى « تَـرْك » ، النـائب عن « اتـرُكْ » ، فتُستعمـل مضافةً ، نحو : بلهَ زيدٍ . وهو مصدر مضاف إلى المفعول ، وقال أبو علي : مضاف إلى الفاعل . وروى أبو زيد فيه القلب ، إذا كان مصدراً ، تقول : بَهْلَ زيدٍ . وحكى أبو الحسن والهيثم ، فتح الهاء واللام ، فتقول : بَهَلَ زَيدٍ .

وأجاز قطرب ، وأبو الحسن ، أن تكون بمعنى « كيف » ، فتقول : «بَلْهَ زَيدٌ » ؟ بالرفع . ويُروى قوله[2] [من الكامل] :

تَذَرُ الجَماجمَ ضاحِياً هاماتُها بَلْهَ الأَكُفَّ ، كـأنَّها لم تُخْلَقِ

بنصب « الأكفّ » على أن « بلهَ » اسم فعل ، وبجرّه على أنَّها مصدر ، وبرفعه على أنَّها بمعنى « كيف » .

وقيل : هي اسم فعل ، بمعنى : بَقِيَ .

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٩٧ ؛ وحماسة البحتري ص ١٠٠ ؛ وخزانة الأدب ٦/٢٤٦ ، ٢٥٠ ؛ وشـرح ديوان الحمـاسـة للمـرزوقي ص ٢٩١ ؛ ولسـان العـرب ١١/٤٥ (بجل)، ١١/١٥٩ (حفل) .

(٢) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٤٥ ؛ وخزانة الأدب ٦/٢١١ ، ٢١٤، ٢١٧؛ والدرر اللوامع ٣/١٨٧ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٥٣ ؛ ولسان العرب ٣/٤٧٨ (بله) : وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢١٧ ؛ وتذكرة النحاة ص ٥٠٠ ؛ والجنى الداني ص ٤٢٥ ؛ وخزانة الأدب ٦/٢٣٢ ؛وشرح التصريح ٢/١٩٩ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٥١٣ ؛ وشرح المفصل ٤/٤٨ ؛ ومغني اللبيب ص ١٢٣ ؛ وهمع الهوامع ١/٢٣٦ .

وأنكر أبو علي الرفع بعدها . وذُكر ، عن قطرب ، أنّه رواه .

وعدّها الكوفيّون والبغداديّون من أدوات الاستثناء ، وأجازوا النصب بعدها ، على الاستثناء ، نحو : « أكرمت العبيدَ بله الأحرارَ » . رأوا ما بعدها خارجاً ممّا قبلها في الوصف ، فجعلوه استثناء . إذ المعنى أنَّ إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد .

وذهب جمهور البصريِّين إلى أنَّها لا يُستثنى بها ، وأنَّه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض . وليس بصحيح ، بل النصب مسموع من كلام العرب .

وذهب بعض الكوفيِّين إلى أنَّ « بلهَ » بمعنى « غير » . فمعنى « بلهَ الأكفِّ » : غير الأكفِّ .

وذهب الأخفش إلى أنَّ « بله » حرف جرّ . ولهذا ذكرتها في هذا الكتاب .

و« بله » ليست مشتقّة وذهب العبديّ إلى أنَّها مشتقة من البلَه .



ثُمَّتْ

لغة في «ثُمَّ » . راجع : « ثُمَّ » .

ثُمَّتَ

لغة في « ثُمَّ » . راجع « ثُمَّ » . وقيل : إنَّها لا تعطف إلاّ الجمل ، نحو قول الشاعر(١) [من الكامل] :

ولَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعْنيني

---

(١) سبق تخريجه ص ٣٠٧ .



جَلَل

تأتي بوجهين :

١ ـ حرف جواب بمعنى «نَعَمْ» غير عامِل وقليل الاستعمال، ينوب مناب الجمل الواقعة جواباً . ويكون مبنيّاً على السكون .

٢ ـ اسم بمعنى « عظيم » ، أو « يسير » ، أو « أَجْل » . ومن شواهدها التي جاءت فيها بمعنى « عظيم » قول الحارث بن وعلة[1] [من الكامل] :

قَومي هُمُ قَتَلُوا أُمَيْمَ أخي ... فإذا رَمَيْتُ يُصيبُني سَهْمي
فَلَئِنْ عَفَوْتُ لأَعْفُوَنْ جَلَلاً ... وَلَئِنْ سَطَوْتُ لأُوهِنَنْ عَظْمي

ومن الشواهد التي جاءت فيها بمعنى « يسير » قول امرىء القيس[2] [من المتقارب] :

بِقَتْلِ بَني أَسَدٍ رَبَّهُمْ ... أَلا كُلُّ شَيْءٍ سِواهُ جَلَلْ

ومن الشواهد التي جاءت فيها بمعنى « أَجْل » قول جميل بُثينة[3] [من الخفيف] :

---

(١) البيتان للحارث بن وعلة في الدرر ١٢٣/٥ ؛ وسمط اللآلي ص ٣٠٥ ، ٥٨٤ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٠٤ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٣ ؛ ولسان العرب ١١٨/١١ (جلل) ؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٩٧ ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٣/١٠ ؛ ولسان العرب ٤٥٣/١٣ (وهن) ؛ ومغني اللبيب ص ١٢٩ ؛ وهمع الهوامع ٧٢/٢ .

(٢) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٦١ ؛ وخزانة الأدب ٢٣/١٠ ؛ والدرر اللوامع ١٢٤/٥ ؛ وشرح شواهد المغني ٣٦٤/١ ؛ ومغني اللبيب ص ١٢٩ ؛ ولسان العرب ١١٧/١١ (جلل) ؛ وهمع الهوامع ٧٢/٢ .

(٣) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٧ ؛ والأغاني ٩٤/٨ ؛ وأمالي القالي ٢٤٦/١ ؛ =

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ   كِدتُ أَقْضي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

وقيل : أراد : مِنْ عِظمِه ، لا « مِنْ أجْلِه » .



ذا(*)

لفظ له أربعة أقسام :

الأوَّل : أن تكون اسم إشارة . فتقول « ذا » للقريب ، و« ذاك » للمتوسّط ، و« ذلك » للبعيد . ومن لم يرَ التوسُّط جعل « ذاك » للبعيد أيضاً . وتدخل « ها » التنبيه على المجرَّد كثيراً ، وعلى المقرون بالكاف وحدها قليلاً . ولا تدخل على المقرون باللام .

واختلف النحاة في « ذا » الذي هو اسم إشارة . فقال قوم ، منهم السيرافيّ : هو ثنائيُّ الوضع ، وألِفه أصل ، غير منقلبة عن شيء كـ« ما » . وقال الكوفيّون : ألفه زائدة . ووافقهم السهيليّ . وقال البصريّون : هو ثلاثيّ الوضع ، وألفه منقلبة عن أصل . ثم اختلفوا ؛ فقيل : عن ياء ، والمحذوف ياء ، فالعين واللام ياءان . وقيل : عن واو ، والمحذوف ياء ، فهو من باب : طَوَيتُ . واختلفوا في المحذوف ؛ فقيل : اللام ، وهو الأظهر ، لأنَّها طرف . وقيل : العين .

= وخزانة الأدب ١٠/٢٠ ؛ والدرر ٤/٤٨ ، ٦٩ ؛ وسمط اللآلي ص ٥٥٧ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٣ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٦٥ ، ٤٠٣؛ ولسان العرب ١١/١٢٠ (جلل) ؛ ومغني اللبيب ص ١٢٩ ؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٣٩ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/٣٧٨ ؛ وأوضح المسالك ٣/٧٧ ؛ والجنى الداني ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ؛ والخصائص ١/٢٨٥ ، ٣/١٥٠ ؛ ورصف المباني ص ١٥٦ ، ١٩١ ؛ ٢٥٤ ، ٥٢٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/١٣٣ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٤ ؛ وشرح المفصل ٣/٢٨ ، ٧٩، ٨/٥٢ ؛ ومغني اللبيب ص ١٤٥ ؛ وهمع الهوامع ٢/٣٧ .

واختلفوا في وزنه ؛ فقيل : « فَعَل » بالتحريك ، وهو الأظهر . وقيل : « فَعْل » بالإسكان .

واستدلّ البصريّون على أنّه ثلاثيّ الوضع ، بردّ المحذوف منه ، في التصغير ، حيث قالوا « ذَيًا » والأصل ذَيَيًا . ولبسط الكلام على اسم الإشارة موضع غير هذا .

الثاني : أن يكون موصولاً بمعنى « الذي » وفروعه . ولا يكون كذلك إلّا بشرطين : أحدهما أن يكون بعد « ما » أو « مَن » الاستفهاميَّتين . وقيل : لا تكون موصولة بعد « مَنْ » . والآخر أن يكون غير مُلغى . وسيأتي بيان معنى الإلغاء . ومِن ورود « ذا » موصولة قول لبيد[1] [من الطويل] :

ألا تَسألانِ المَرءَ : ماذا يُحاوِلُ   أَنَحْبٌ فيُقْضَى ، أم ضَلالٌ وباطِلُ؟

أي : ما الذي يحاول ؟ فـ « ما » مبتدأ ، و « ذا » مع صلته خبره ، و « نحب » بدل من « ما » .

الثالث : أن يكون ملغى ، ومعنى الإلغاء هنا أن تُركَّب « ذا » مع « ما » ، فيصير المجموع اسماً واحِداً . وله حينئذٍ معنيان :

أحدهما ، وهو الأشهر ، أن يكون اسم استفهام . والدليل على أنهما تركَّبا قولهم : « عمّا ذا تسأل » ؟ بإثبات الألف ، لتوسُّطها . ويتعيَّن ذلك ، في قول جرير[2] [من البسيط] :

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٤ ؛ والأزهية ص ٢٠٦ ، والجنى الداني ص ٢٣٩ ؛ وخزانة الأدب ٢/٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٦/١٤٥ - ١٤٧ ؛ وديوان المعاني ١/١١٩ ؛ وشرح التصريح ١/١٣٩ ؛ وشرح شواهد المغني ١/١٥٠ ، ٢/٧١١ ؛ والكتاب ٢/٤١٧ ؛ ولسان العرب ١/٧٥١ (نحب) ، ١١/١٨٧ (حول) ، ١٥/٤٥٩ (ذو) ؛ والمعاني الكبير ص ١٢٠١ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٣٢ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٥٩ ؛ ورصف المباني ص ١٨٨ ؛ وشرح المفصل ٣/١٤٩ ، ١٥٠ ، ٤/٢٣ ؛ وكتاب اللامات ص ٦٤ ؛ ومجالس ثعلب ص ٥٣٠ .

(٢) البيت لجرير في ديوانه ص١٦٧ ؛ والجنى الداني ص٢٤٠ ؛ والدرر ١/٢٧٠ ؛ وشرح =

يـا خُزْرَ تَغلِبَ، مـاذا بالُ نِسـوَتِكُمْ   لا يَستَفِقْنَ، إلى الـدَّيـرَينِ، تَحْنـانا

وقول الآخر[1] [من الطويل] :

وأَبلِغْ أبـا سَعْـدٍ، إذا مـا لَقِيتَـهُ   نَـذِيـراً، ومـاذا يَنفَعَنَّ نَـذِيـرُ؟

ولا يجوز أن تكون « ذا » موصولة في البيتين ، لأنّ العرب لا تقول : ما الذي بالُك . ولا يؤكَّدُ الفعل الواقع صلة بالنون . وتترجَّح دعوى التركيب ، في ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾[2] .

وثانيهما أن يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً ، أو نكرة موصوفة ، وعليه بيت الكتاب[3] [من الوافر] :

دَعِي مـاذا عَلِمْتِ، سـأتَّقِيـهِ   ولـكنْ، بـالـمُغَيَّبِ، نَبِّئِيـني

ومنع الفارسيّ كونها في البيت موصولة . قال : لأنّا لم نجد في الموصولات ما هو مركَّب ، ووجدنا في الأجناس ما هو مركَّب .

تنبيه : قد اتّضح ، بما تقدَّم ، أنّ « ماذا » تحتمل أربعة أوجه : أحدها أن تكون « ما » استفهاميّة و « ذا » اسم إشارة . وثانيها أن تكون « ما » استفهاميّة و « ذا » اسمٌ موصولٌ . وثالثها أن يكون المجموع اسماً واحداً للاستفهام . ورابعها أن يكون المجموع اسماً واحداً خبريّاً . ويعرب في كل موضع على ما يليق به .

الرابع : أن يكون « ذا » بمعنى : صاحب . وإنّما يكون كذلك في حالة

= شواهد المغني ٢/٧٨١ ؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٣٣٢ ؛ وهمع الهوامع ١/٨٤ .

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٠ .

(٢) البقرة : ٢٤٥ ، والحديد : ١١ .

(٣) البيت للمثقب العبدي في ديوانه ص ٢١٣ ؛ وخزانة الأدب ٧/٤٨٩ ، ١١/٨٠ ؛ وشرح شواهد المغني ص ١٩١ ؛ ولسحيم بن وثيل الرياحيّ في المقاصد النحويّة ١/١٩٢ ؛ ولأبي حيّة النميري في لسان العرب ١٤/١٢ (أبي) ؛ ولمزرد بن ضرار في ديوانه ص ٦٨ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤١ ؛ والدرر ١/٢٧١ ؛ والكتاب ٢/٤١٨ ؛ ولسان العرب ١٥/٤٦١ (ذوا) ؛ ومغني اللبيب ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

النصب ، نحو : « رأيتُ ذا مال » . وبعض طيّئ يعرب « ذو » الطائيَّة إعراب التي بمعنى صاحب . فيقول : « جاء ذو قامَ » ، و « رأيت ذا قامَ » ، و « مررت بذي قامَ » .

واعلم أنَّ أقسام « ذا » المذكورة كلّها أسماء باتّفاق ، إلاَ المُلْغَي ، فإنّ صاحب « رصف المباني » ذهب إلى أنّه حرف . قال : وإنما حكمْنا بأنَّ « ذا » حرف ، لأنّها قد توجد « ما » الاستفهاميّة وحدها دونها ، ومعناها الاستفهام ، وتوجد معها أيضاً ، وهي معها بذلك المعنى . فحكمْنا أنها وصلة لها . ولأجل هذا الخلاف ذكرت « ذا » ههنا .



رُبَّــــةَ

لغة في « رُبَّ » ، أو لفظ مركَّب من « رُبَّ » الجارَّة والتاء التي لتأنيث اللفظ . لها أحكام « رُبَّ » . راجع : « رُبَّ ».

رُبَّتمـا

لغة في « رُبَّ » ، أو لفظ مركَّب من « رُبَّ » ، والتاء التي لتأنيث اللفظ ، و «ما» الزائدة . راجع المادّة التالية .

رُبَّمــــا

لغة في « رُبَّ » ، أو لفْظ مُركَّب من « رُبَّ » ، و « ما » الزائدة ، وهذه قد تكون كافَّة ، وقد تكون غير كافّة ، فمثالها كافَّة قول أبي دؤاد الإياديّ[1] [من الخفيف] :

---

(١) تقدَّم تخريجه ص ٣٦٨ .

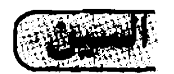
رُبَّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ فيهم وعَناجيج بَيْنَهُنَّ المِهارُ

ونحو قوله تعالى : ﴿ رُبَّما يَوَدُّ الذين كفروا ﴾[1] . والملاحَظ أنَّ « رُبَّ » التي اتَّصلت بها « ما » الكافَّة تدخل على الجملة الاسميَّة كما في قول أبي دؤاد الإيادي ، وعلى الجملة الفعليَّة كما في الآية الكريمة السابقة . ويُسمِّي بعضهم « ما » الداخلة على « رُبَّ » قبل جملة فعليَّة « ما المُهَيِّئة » ، أو « ما المُوطِّئة » لأنَّها « تُهَيِّىء » أو « تُوَطِّىء » « رُبَّ » للدخول على الجملة الفعليَّة ، وهي ، في الأصل ، مختصَّة بالجملة الاسميَّة.

ومثال « ما » الزائدة غير الكافَّة قول عديّ بن الرعلاء[2] [من الخفيف] :

رُبَّما ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءِ

وزيادة « ما » كافَّةً أكثَرُ من زيادتها غيرَ كافَّة .



سَفَ

لغة في « سوفَ » . راجع : « سوف » .

سَوْ

لغة في « سوفَ » . راجع : « سوف » . ومن شواهدها قول الشاعر[3] [من الوافر] :

---

(١) الحجر : ٢ .

(٢) تقدّم تخريجه ص ٣٦٩ .

(٣) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٥٨ ؛ والدرر ٥/١٢٧ ؛ ورصف المباني ص ٣٩٧ ؛ وهمع الهوامع ٢/٧٢ .

فَـإنْ أَهْلِكْ فَسَـوْ تَجِـدُونَ فَقْـدِي وَإنْ أَسْلَمْ ، يَـطِبْ لَكُمُ المعـاشُ

ومنهم من يجعل « سَوْ » في هذا البيت ضرورة شعريَّة .

سَـــــيْ

لغة في « سوفَ » . راجع : « سوفَ » .



لم تأتِ الشِّين مُفرَدَةً في كلام العرب ، وإنَّما جاءت زائدة ، أو بدلاً من كاف المؤنَّث في خاصَّة لهجيَّة تُنسب إلى ربيعة ، ومُضر ، وبكر ، وبني عمرو ابن تميم، وناس من أسد . واختلف اللغويّون في ماهيَّتها ، وذلك على ثلاثة أقوال :

١ ـ إبدال كاف المؤنَّث شيناً في الوقف للتفريق بين المُذكَّر والمُؤنَّث ، نحو قول الراجز[١] :

هَــلْ لـكِ أَنْ تَنْتَفِعي وَأَنْفَعَشْ فَتُدْخِلينَ اللَّذَّ مَعِي في اللَّذْ مَعَشْ

٢ ـ إبدال كاف المؤنث شيناً في الوقف والوصل معاً ، نحو قول مجنون ليلى[٢] [من الطويل] :

فَعَيْنـاشِ عَيْناها، وجيـدُشِ جيدُهـا ولكنَّ عَـظْمَ السَّـاقِ مِنْـكِ دَقيقُ

---

(١) الرجز بلا نسبة في العقد الفريد ٢/٤٧٧ .

(٢) البيت للمجنون في ديوانه ص١٦٣ ؛ وجمهرة اللغة ص ٤٣ ؛ وخزانة الأدب ١١/٤٦٤ ، ٤٦٧، ٤٦٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٠٦ ؛ ولسان العرب ٨/١٣٦ (روع) ؛ ولرجل من أهل اليمامة في جمهرة اللغة ص ٢٩٢ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٢٠ ؛ وشرح المفصل ٨/٧٩ ، ٩/٤٨ ، ولسان العرب ١٠/١٦٨ (سوق) ؛ والمقرب ٢/١٨٢ ؛ والممتع في التصريف ص ٤١١ .

ونحو قراءة من قرأ : « إنَّ اللَّهَ اصطَفاشِ وطَهَّرَشِ » لقوله تعالى : ﴿ إنَّ اللَّهَ اصطَفاكِ وطَهَّرَكِ ﴾[1] ، كما رووا أنَّ أعرابيَّة نادَتْ جاريةً ، فقالت : « تعالي إلى مَولاشِ يُنادِيشِ » .

٣ - إبدال كاف المُؤنَّث تاءً ، وزيادة الشِّين ، نحو : « أبوتِشْ » في « أبوكِ »[2] .

وتأتي الشِّين بدلاً من الكاف في خاصَّة لهجيَّة تُنسَب إلى أهل اليمن[3] ، ونَسبها ابن عبد ربّه لقبيلة تغلب[4] ، وتتمثَّل في قلب الكاف شيناً مطلقاً ، فقد سُمع بعض أهل اليمن في عرفة يقول : « لبَّيْشَ اللَّهُمَّ لبَّيْشَ » ، أي : لبَّيْكَ اللَّهُمَّ لبَّيْكَ . ولا تزال هذه اللغة شائعة في عامِّيَّة حضرموت .



عَتَّى

لغة هذليَّة في « حَتَّى » . راجع : « حَتَّى » . وبها قرأ ابن مسعود : « ليسجننَّه عَتَّى حينٍ » قوله تعالى : ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾[5] .

عَسَى(*)

ذهب بعض النحويِّين إلى أنَّه حرف . ونقله بعضهم عن ابن السرَّاج . وحكاه أبو عمر الزاهد ، عن ثعلب . وذهب الجمهور إلى أنَّه فعل ، وهو الصحيح . والدليل على فعليَّته اتصالُ ضمائر الرفع البارزة به ، نحو :

---

(١) آل عمران : ٤٢ .

(٢) للتوسُّع راجع رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية . ص ١٤١ - ١٥٠ .

(٣) الجاحظ : البيان والتبيين . ج ١ ، ص ٣٥ .

(٤) ابن عبد ربّه : العقد الفريد . ج ١ ، ص ٤٧٥ .

(٥) يوسف : ٣٥ .

عَسَيتُ ، وعَسَيتُمْ ، ولحاقُ تاء التأنيث له ، نحو : « عَسَتْ هند أن تقوم » .

وهو فعل لا يتصرّف ، يرد للرجاء والإشفاق . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وعَسَى أنْ تَكرَهُوا شَيئاً ، وهُوَ خَيرٌ لكُمْ ، وعَسَى أنْ تُحِبُّوا شَيئاً ، وهُوَ شَرٌّ لكُمْ ﴾[1] . وعملها ، في الأصل ، عمل « كان » . إلا أنّ خبرها التزم كونه فعلًا مضارعاً ، والأكثر اقترانه بـ « أنْ » . وقد تحذف ، كقول الشاعر[2] [من الوافر] :

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أمسَيتُ فِيهِ ... يَكُونُ وراءَهُ فَرَجٌ ، قَرِيبُ

وجمهور البصريين على أنّ حذف « أنْ » من خبر « عسى » ضرورة . وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختصّ بالشعر.

وقد ندر وقوع خبرها مفرداً ، في قول الزَّبّاء : « عَسَى الغُوَيرُ أبْؤساً »[3] ، وقول الشاعر[4] [من الرجز] :

---

(١) البقرة : ٢١٦ .

(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيّات ص ٩٦ ؛ وخزانة الأدب ٤٢٦/١٠ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٦ ؛ والدرر ١٧٤/٤ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٤٠٧ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٦٩/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٩١ ؛ ولسان العرب ٢٨٣/١ (جوب) ، ٤٧٣/١١ (علل) ؛ والمقاصد النحوية ٢٤٧/٣ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٧٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٠ ؛ وشرح التصريح ٢١٣/١ ؛ وكتاب اللامات ص ١٣٦ ؛ ولسان العرب ٥٥٠/١٢ (لمم) ؛ ومغني اللبيب ٣١٧ ، ٤٩٢ ؛ وهمع الهوامع ٣٣/٢ .

(٣) هذا مثل ، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٥٠/٢ ؛ وجمهرة اللغة ص ٧٨٣ ؛ وزهر الأكم ٢١٠/١ ؛ والعقد الفريد ١١٧/٣ ؛ وفصل المقال ص ٤٢٤ ، وكتاب الأمثال ص ٣٠٠ ؛ ولسان العرب ٢٣/٦ (بأس) ، ٥٥/١٥ (عسا) ، ٣٨/٥ (غور) ؛ ومجمع الأمثال ١٧/٢ ؛ والمستقصى ١٦١/٢ . والغوير تصغير غار . والأبؤس جمع بؤس ، وهو الشِّدّة . والمثل قالته الزبّاء عندما علمت برجوع قصير من العراق ومعه الرجال ، وبات بالغوير على طريقه . ومعناه : لعلَّ الشَّرّ يأتيكم من قِبَل الغار . يضرب مثلًا للرجل يُخبر بالشّر فيُتّهَم به .

(٤) البيتان لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨٥ ؛ وخزانة الأدب ٣١٦/٩ ، ٣١٧ ، ٣٢٢ ؛ =

أكْثَرْتَ في العَذْلِ ، مُلِحّاً ، دائما لا تُكثِرَنْ ، إنّي عَسَيتُ صائما

واعلمْ أنَّ « عسى » لها أحوال :

الأوّل: أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مجرّداً من « أن » . وهو قليل ، كما سبق . ولا إشكال في أنَّ الفعل خبرها ، وهي عاملة عمل « كان» .

الثاني : أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقروناً بـ «أنْ » . وهذا هو الكثير . واختلف ، في إعرابه ، على ثلاثة مذاهب :

أحدها: أنّ « عسى » عاملة عمل « كان » أيضاً ، و « أنْ » والفعل في موضع خبرها . قال ابن عصفور : وهو الصحيح ، لأنّ العرب لمّا نطقوا به ، على الأصل ، نطقوا به اسم فاعل ، كما تقدَّم في المَثَل ، والبيت .

وثانيها: أنّ « عسى » ، في ذلك ، ليست عاملة عمل « كان » ، بل المرفوع بها فاعل ، و « أنْ » والفعل في موضع نصب على المفعوليَّة ، والفعل مضمَّن معنى : قارَبَ . فإذا قلتَ : « عسى زيد أن يقوم » ، فالتقدير : قارَبَ زيدٌ القيام . أو يكون « أن » والفعل منصوباً ، على إسقاط الخافض . وهذا مذهب سيبويه ، والمبرّد . ووجهه أنّ « أنْ » والفعل مقدّر بالمصدر ، والمصدر لا يكون خبراً عن الجُثّة . وأجيب عنه بأنَّ المصدر قد يُخبر به ، على سبيل المبالغة .

وثالثها: أنّ « أنْ » والفعل بدل اشتمال من فاعل « عسى » . وهو مذهب الكوفيِّين . قال صاحب « البسيط » : وأظنُّ قولهم مبنيّاً على أن هذه الأفعال ليست ناقصة . فيكون المعنى عندهم : قَرُبَ قيامُ زيدٍ . ثم قدَّمتَ الاسم ، وأخَّرتَ المصدر ، فقلت : قَرُبَ زيدٌ قيامهُ . ثم جعلته بـ « أن » والفعل . ويحتجّ ، على هذا ، بقولهم : « عسى أن يقوم زيدٌ » ، وأنّ هذا هو الأصل ،

= والخصائص ١/ ٨٣ ؛ والدرر ٢/ ١٤٩ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣ ؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٦١ ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣٧٤ ، ٣٧٦ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٤ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٤ ؛ وشرح المفصل ٧/ ١٤ ؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠ .

وهي تامّة . ثم إنْ تقدَّم الاسم فهو على البدل ، حملاً لها على طريقة واحدة.

ورُدَّ ما ذهب إليه الكوفيّون بوجهين : أحدهما أنَّه إبدال قبل تمام الكلام ، والآخر أنه لازمٌ ، والبدلُ لا يكون لازماً.

واختار ابن مالك في « شرح التسهيل » أن « عسى » في ذلك ناقصة ، والمرفوع اسمها ، و « أنْ » والفعل بدلٌ سدَّ مسدَّ جزئي الإسناد . ونَظَّرَهُ بقراءة حمزة : ﴿ ولا تَحسَبَنَّ الَّذِينَ كَفرُوا أنَّما نُمْلِي لَهُمْ ﴾[1] بالخطاب ، على أن يكون « أنَّما » بدلاً من « الّذِين » ، وسدّ مسدّ المفعولين.

الثالث : أن يُسند إلى « أنْ » والفعل ، فلا يُحتاج حينئذ إلى خبر . ومقتضى كلام بعض النحويِّين أنَّها تكون ، إذ ذاك ، تامّة كما تكون « كان » تامّة . وقال ابن مالك : الوجه عندي أن تُجعل « عسى » ناقصة أبداً . فإذا أُسندت إلى « أنْ » والفعلِ وُجِّهَتْ بما وُجِّهَ به وقوع « حَسِبَ » عليهما ، في نحو : ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أنْ يُتْرَكُوا ﴾[2] . فكما لم تخرج « حَسِبَ » بهذا عن أصلها ، لا تخرج « عسى » عن أصلها ، بمثل : ﴿ وعَسَى أنْ تَكرَهُوا ﴾[3] . بل يقال في الموضعين : سدَّت « أنْ » والفعل مسدّ الجزءين .

الرابع : أن يتصل بـ «عسى » الضمير الموضوع للنصب ، نحو : عَساني ، وعسَاكَ ، وعَساهُ . ومنه قول الشاعر[4][من الوافر] :

ولي نَفْسٌ أقُولُ لَها ، إذَا ما تُنازِعُني : لَعلّي ، أو عسَانِي

---

(١) آل عمران : ١٧٨ .

(٢) العنكبوت : ٢ .

(٣) البقرة : ٢١٦ .

(٤) البيت لعمران بن حطان في خزانة الأدب ٥/٣٣٧ ، ٣٤٩ ؛ وشرح التصريح ١/٢١٣ ؛ وشرح المفصل ٣/١٢٠ ، ٧/١٢٣ ؛ والكتاب ٢/٣٧٥ ؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٢٩ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٣٠ ؛ والجنى الداني ص ٤٦٦ ؛ والخزانة ٥/٣٦٣ ؛ والخصائص ٣/٥ ؛ ورصف المباني ص ٢٤٩ ؛ وشرح المفصل ٣/١٠ ، ١١٨ ؛ والمقتضب ٣/٧٢ ؛ والمقرب ١/١٠١ .

وقول الآخر[1] [من الرجز] :

* يا أبَتَــا ، عَــلَّـكَ ، أو عَســـاكا *

وهذا من المواضع المشكلة ، لأنَّ حقّ الضمير المتَّصل بـ «عسى» أن يكون بصيغة المرفوع ، كما ورد في القرآن ، نحـو : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾[2] ، لأنّها ترفع الاسم . فإذا ورد بصيغة المنصوب ، احتاج إلى توجيه . وفي ذلك أربعة مذاهب :

أحدها مذهب سيبويه ، وهـو أنَّ « عسى » ، في ذلك ، محمولة على « لعلَّ » في العمل . فالياء وأخـواتها في مـوضع نصب اسمـاً لها ، و «أنْ» والفعل في موضع رفع خبراً لها .

وثانيها مذهب المبرّد : أنَّ « عسى » باقية على أصلها ، ولكن انعكس الإسناد ، فجُعل المخبرُ عنه خبراً . فالياء في موضع نصب خبراً لـ «عسى» تقدَّم ، و « أنْ » والفعل في موضع رفع اسماً لها .

وثالثها مذهب الأخفش : أنّ « عسى » باقيةٌ على رفعها الاسمَ ، ونصبها الخبـرَ ، ولكنَّ ضمير النصب ، الـذي هو اليـاء وأخواتهـا ، وضـع مـوضـع المرفوع ، فهو نائب عنه ، و «أن» والفعل في موضع نصب خبراً لها ، كما كان .

ورابعها مذهب السيرافيّ : أنّ « عسى » في قولهم : عَساكَ ، وعَساني ، حرف عامل عَمَلَ « لعلّ » . وضعِّف بأنّ فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد.

واختار ابن مالك ، رحمه اللّه ، مذهب الأخفش ، لسلامتـه من عدم

---

(1) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨١ ؛ وخزانة الأدب ٥/٣٦٢ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٣ ؛ والكتاب ٢/٣٧٥ ؛ والمقاصد النحويّة ٤/٢٥٢ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/٢٢٢ ؛ والخصائص ٢/٩٦ ؛ والـدرر ٢/١٥٩ ؛ وشرح المفصل ٢/١٢ ، ٣/١١٨ ؛ والكتاب ٤/٢٠٧ ؛ وكتاب اللامات ص ١٣٥ ؛ ولسان العرب ١٤/٣٤٩ (روي) ؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠ ؛ والمقتضب ٣/٧١ ؛ وهمع الهوامع ١/١٣٢ .

(2) محمد : ٢٢ .

النظير . إذ ليس فيه إلاّ نيابة ضمير ، غير موضوع للرفع ، عن موضوع له . وذلك موجود ، كقول الراجز[1] :

يا بَن الزُّبيرِ، طالَما عَصَيْكا وطـالَمـا عَنَّيتَنـا إلَيكـا

ولأن نيابة المرفوع موجودة ، في نحو : «ما أنا كأنتَ». ولأن العرب قد تقتصر على « عساك » ونحوه . فلو كان في موضع نصب لزم الاستغناء بفعل ومنصوبه ، ولا نظير لذلك . ولأنَّ قول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف ، في العمل ، ولا نظير لذلك . انتهى ما ذكره ابن مالك مختصراً .

وقال غيره : مـذهب سيبويـه هو الصَّحيـح . ويُبطِلُ مـذهبَ الأخفش تصريحُهم بالاسم ، موضعَ « أنْ » والفعل ، في مثل هذا التركيب مرفوعـاً ، كقوله[2] [من الطويل] :

فقُلتُ : عَساها نارُ كأسٍ ، وعَلَّها تَشَكَّى ، فآتي نَحوَها، فأعُودُها

وأمّا ما ذكره ابن مالك ، من نيابة الكاف عن التاء في « عصيكا » ، فليس كذلك . بل الكاف فيه بدل من التاء ، كما نصّ عليه أبو علي وغيره . وهو شاذّ . ولو كان ضمير نصب لم يسكن آخرُ الفعلِ ، لأجله ، كما لم يسكن في « عساكا » . وأمّا النيابة في نحو : « ما أنا كأنتَ » فذلـك لعلَّةِ أنَّ الكاف لا تـدخل على الضميـر المجرور ، فـاحتيج للنيـابة . وأمـا علّة الاقتصار على المنصوب فالحمل على « لعلّ » .

---

(١) الرجز لرجل من حمير في خزانة الأدب ٤/٤٢٨ ، ٤٣٠ ؛ وشرح شـواهد المغني ص ٤٤٦ ؛ ولسان العرب ١٥/٤٤٥ (تا) ؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٩١ ؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٢٨١ ؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٠٢ ؛ ولسان العرب ١٥/١٩٣ (قفا) ؛ والمقرب ٢/١٨٣ .

(٢) البيت لصخـر بن جعـد الخضـري في الـدرر اللوامـع ٢/١٥٩ ؛ وشـرح التصـريـح ١/٢١٣ ؛ وشرح شواهد المغني ص٤٤٦ ؛ والمقاصد النحويّة ٢/٢٢٧ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٢٩ ؛ والجنى الداني ص ٤٦٩ ؛ وخزانة الأدب ٥/٣٥٠ ؛ ومغني اللبيب ص ١٦٥ ؛ وهمع الهوامع ١/١٣٢ .

قلت : ذكر الفارسيّ في « التذكرة » أنَّ قوله :

يا أبَتَا ، عَلَّكَ ، أو عَساكا

على حدّ « إنّي عَسَيتُ صائماً » ، في أنَّ الفاعل مضمر في الفعل ، والكافَ هو الخبر ، كما أنَّ « صائماً » هو الخبر ، وإنْ خالفه في أنَّه معرفة و « صائماً » نكرة . وهذا تخريج غريب . والكلام على هذه المسألة يستدعي بسطاً ، لا يليق بهذا الكتاب . فليُقتصر على هذا القدر . فإنّ فيه كفاية . واللّه سبحانه أعلم .

عَمَ

لغة في « أَما » . راجع : « أما » .

عَمَّ

لفظ مركَّب من حرف الجرّ « عَنْ » و « ما » الاستفهاميَّة التي حُذفت ألفها لدخول حرف الجرّ عليها ، نحو : « عَمَّ تبحث ؟ » . راجع : « عَنْ » .

عَما

لغة في « أما » . راجع : « أما » .

عَمّا

لفظ مركَّب من حرف الجرّ « عَنْ » و « ما » الحرفيَّة الزائدة غير الكافَّة ، نحو : « عمّا قريب سيهطلُ المطرُ » . راجع : « عَنْ » .



قَــدْ(*)

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً . فأمّا « قد » الأسميّة فلها معنيان :

الأوَّل : أن تكـون بمعنى « حَسْب » . تقـول : قَـدْني ، بمعنـى : حَسْبِي . والياء المتَّصلة بها مجرورة الموضع بالإضافة . ويجوز فيها إثبات نون الـوقاية ، وحذفهـا . والياء ، في الحـالين ، في موضـع جرّ . هـذا مذهب سيبويه ، وأكثر البصريِّين .

الثاني : أن تكون اسم فعل بمعنى « كفى » . ويلزمها نون الوقاية ، مع ياء المتكلم ، كما تلزم مع سائر أسماء الأفعال . والياء المتَّصلة بها في موضع نصب . وهذا القسم نقله الكوفيّون عن العرب .

وقول الشاعر[1] :

* قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ، قَدِي *

يحتمل قوله « قدني » وجهين : أحدهما أن يكون بمعنى « حسب » ، والياء في موضع جرّ . والثاني أن يكون اسم فعل ، والياء في موضع نصب . وقـوله آخـر البيت « قدي » يحتمـل ثلاثـة أوجه : أحـدها أن يكـون بمعنى « حسبي » ، ولم يأتِ بنون الوقاية على أحد الوجهين . وثانيها أن يكون اسم فعل ، وحذف النون ضرورة . وثالثها أن يكون اسم فعل ، والياء للإطلاق ، وليست ضميراً .

وأما « قد » الحرفيّة فحرف مختصّ بالفعل ، وتدخـل على الماضي ،

---

(١) الرجز لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب ٣٨٢/٥ ، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢؛ والـدرر ١/٢٠٧ ؛ ولسان العـرب ١/٣٤٤ (خبب)؛ والمقـاصـد النحـوية ١/٣٥٧ ؛ ولحميد بن ثور في لسان العربِ ٣/٣٨٩ (لحد) ؛ وليس في ديوانه ؛ وهو لأبي بجدلة في شرح المفصل ٣/١٢٤ ؛ وبلا نسبة في الجنى الـداني ص ٢٥٣ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٩٦ ؛ والكتاب ٢ /٣٧١ .

بشرط أن يكون متصرّفاً ، وعلى المضارع ، بشرط تجرُّده من جازم وناصب وحرف تنفيس . واختلفت عبارات النحويِّين في معنى « قد ». فقيل : هي حرف توقُّع . وقيل : حرف تقريب .

قال الزمخشري في « المفصّل » : « ومن أصناف الحرف حرف التقريب وهو « قد » . وهو يقرّب الماضي من الحال ، إذا قلت : قد فَعَل . ومنه قول المؤذِّن : « قد قامتِ الصلاةُ » . ولا بدّ فيه من معنى التوقّعُ . قال سيبويه : وأمّا « قد » فجواب : هل فَعَلَ . وقال أيضاً : فجواب : لمّا يفعلْ .

وقيل : حرف تقريب مع الماضي ، وتقليل مع المستقبل . قال ابن الخبّاز : ومن عبارات المطارِحينَ في « قد » أنّهم يقولون : حرف يَصحَبُ الأفعال ويقرِّب الماضي من الحال . قال : وزدته أنا « ويؤثّر التقليلَ في فعل الاستقبال » .

وقال بعضهم : إنْ دخلت على المضارع لفظاً ومعنى ، فهي للتوقّع ، وإن دخلت على الماضي لفظاً ومعنى ، أو معنى، فهي للتحقيق ، نحو : «قد قام زيد»، و ﴿ قَد يَعْلَمُ ما أنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾[1] .

قال الشيخ أبو حيّان : والذي تلقّنّاه من أفواه الشيوخ ، بالأندلس ، أنّها حرف تحقيق ، إذا دخلت على الماضي ، وحرف توقّع ، إذا دخلت على المستقبل .

وقال بعضهم : « قد » حرف إخبار . تكون مع الماضي للتحقيق ، ومع المضارع للتوقّع تارة ، وهو الكثير فيها ، وقد تكون معه للتحقيق ، وهو قليل . وقد تكون تقليلاً ، وهو أيضاً قليل . والإخبار ، في جميع ذلك ، لا يخالفها . فهو الخاصّ بها الذي تسمّى به .

قلت : وجملة ما ذكره النحويّون لـ « قد » خمسة معان :

الأوّل : التوقّع . و « قد » ترد للدلالة على التوقّع مع الماضي ،

---

(١) النور : ٦٤ .

والمضارع . وذلك مع المضارع واضح ، نحو : «قد يَخرجُ زيد». فـ « قد » هنا تدل على أنّ الخروج متوقَّع ، أي : منتظر . وأمّا مع الماضي فتدلّ على أنه كان متوقَّعاً منتظراً . ولذلك يستعمل في الأشياء المُترقَّبة . وقال الخليل : إنّ قول القائل « قد فَعَلَ » كلامٌ لقوم ينتظرون الخبر . ومنه قول المؤذِّن : قد قامت الصلاة ، لأنّ الجماعة منتظرون .

الثاني : التقريب . ولا ترد للدلالة عليه إلّا مع الماضي . ولذلك تلزم غالباً مع الماضي ، إذا وقع حالاً ، نحو ﴿ وقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ ﴾[1] . وإن ورد دون « قد » فقيل : هي معه مقدَّرة . وهو مذهب المبرّد ، والفرّاء ، وقوم من النحويِّين . وقيل : لا حاجة إلى تقديرها . وهو الأظهر . وكلام الزمخشريّ يدلّ على أنّ التقريب لا ينفكّ عن معنى التوقّع . وكذلك قال ابن مالك في « التسهيل » : فتدخل على فعل ماض متوقَّع ، لا يشبه الحرف ، لتقريبه من الحال ، وقال ابن الخبّاز : إذا دخل « قد » على الماضي أثّر فيه معنيين : تقريبه من زمن الحال ، وجعله خبراً منتظراً . فإذا قلتَ : قد ركب الأمير ، فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك . هذا تفسير الخليل .

الثالث : التقليل . وترد للدلالة عليه ، مع المضارع . نحو : « إنّ البخيل قد يجودُ » . وقال ابن إياز : يفيد ، مع المستقبل ، التقليل في وقوعه ، أو في متعلِّقِه . فالأوّل كقولك : قد يفعل زيد كذا ، أي : ليس ذلك منه بالكثير . والثاني كقوله تعالى ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ما أنْتُم عَليهِ ﴾[2] ، والمعنى ، واللّه عزّ اسمه أعلم : أقلُّ معلوماته ما أنتم عليه . قلتُ : والظاهر أنّ « قد » في هذه الآية للتحقيق ، كما ذكره غيره .

ونازع بعضهم في إفادة « قد » لمعنى التقليل ، فقال : « قد » تدلّ على توقُّع الفعل ، ممّن أُسند إليه . وتقليل المعنى لم يُستفد من « قد » . بل لو قيل : البخيل يجود ، فهم منه التقليل ، لأنّ الحكم على مَن شأنُهُ البخلُ ، بالجودِ إن لم يحمل على صدور ذلك قليلاً كان الكلام كذباً ، لأن آخره يدفع أوّله .

---

(١) الأنعام : ١١٩ .

(٢) النور : ٦٤ .

الرابع : التكثير . وهو معنى غريب . وقد ذكره جماعة من النحويِّين ، وأنشدوا عليه قول الشاعر[1] [من البسيط] :

قَد أَشهَدُ الغارةَ، الشَّعْواءَ، تَحمِلُنِي جَرْداءُ، مَعرُوقةُ اللَّحْيَينِ، سُرحُوبُ

ونحو ذلك من الأبيات الواردة في الافتخار .

قلتُ : وجعل الزمخشريّ منه قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرىَ تَقَلُّبَ وَجهكَ في السَّماءِ ﴾[2] . ورام بعضهم استنباط هذا المعنى من كلام سيبويه . فإنّه قال : وأمّا « قد » فجواب لقوله : « لمّا يفعلْ » . ثم قال : وتكون « قد » بمنزلة « رُبَّما » قال الهذلي[3] [من البسيط] :

قَد أترُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أَنامِلُهُ كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرصْادِ

كأنّه قال : رُبَّما . هذا نصّه . فتشبيهه بـ« ربّما » يدلّ على أنها للتكثير .

وعكسَ ذلك بعضهم ، فقال : بل تدلّ على التقليل ، لأنّ « ربّما » للتقليل . وسيأتي تحقيق معنى « رُبَّ » في بابها .

---

(١) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٢٥ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢١ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٩٧ ؛ والمنصف ١/٢٢٣ ؛ ولامرىء القيس أو لعمران بن إبراهيم الأنصاري في شرح شواهد المغني ٢/٤٩٦ ؛ ولإبراهيم بن عمران في لسان العرب ١/٦٧٦ (قصب) ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٥٨ ؛ وخزانة الأدب ٦/١٠٥ ، ١١/٢٥٣ ؛ ولسان العرب ١٠/٢٤٥ (عرق) ؛ ومغني اللبيب ص ٣١٩ .

(٢) البقرة: ١٤٤ .

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ٦٤؛ وخزانة الأدب ١١/٢٥٣ ، ٢٥٧، ٢٦٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٦٨ ؛ ولعبيد بن الأبرص أو للهذلي في الدرر ٥/١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٤ ؛ ولشماس الهذلي في الأزهية ص ٢١٢ ؛ وللهذلي بدون تحديد في الجنى الداني ص ٢٥٩ ؛ وشرح المفصل ٨/١٤٧ ؛ والكتاب ٤/٢٢٤؛ ولسان العرب ٣/٣٤٧ (قدد) ؛ ومغني اللبيب ص ١٨٩ ؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٦ ؛ ورصف المباني ص ٣٩٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٠؛ ولسان العرب ١٣/١٧ (أسن) ؛ والمقتضب ١/٤٣ ؛ وهمع الهوامع ٢/٧٣ .

الخامس : التحقيق . وترد ، للدلالة عليه ، مع الفعلين : الماضي والمضارع . فمع الماضي نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ المؤمِنُونَ ﴾[1] . ومع المضارع نحو ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيحزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ ﴾[2] .

والحاصل أنّها تفيد ، مع الماضي ، أحد ثلاثة معان : التوقّع ، والتقريب ، والتحقيق . ومع المضارع أحد أربعة معان : التوقّع ، والتقليل ، والتحقيق ، والتكثير .

تنبيه : « قد » الدالّة على التقليل تصرف المضارع إلى الماضي . ذكر ذلك ابن مالك . والظاهر أنَّ الدالّة على التكثير كذلك . وأمّا التي للتحقيق فإنّها قد تصرفه إلى المضيّ ، ولا يلزم فيها ذلك . هذا معنى كلام ابن مالك .

واعلم انَّ « قد » مع الفعل كجزء منه ، فلا يفصل بينهما ، بغير القسم ، كقول الشاعر[3] [من الطويل] :

أخالدُ، قَد، واللَّهِ، أَوطأتَ عَشوةً وما العاشقُ المَظلُومُ، فِينا، بسارقِ

وقد يحذف الفعل بعدها ، إذا دلّ عليه دليل كقول النابغة[4] [من الكامل] :

أَزِفَ التَّرحُّلُ، غَيرَ أنَّ رِكابَنا لمّا تَزُلْ بِرِحالِنا، وكأنْ قَدِ

---

(١) المؤمنون : ١ .

(٢) الأنعام : ٣٣ .

(٣) البيت لأخي يزيد بن عبد اللّه البجلي في شرح شواهد المغني ص ٤٨٨ ؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٦ ؛ والجنى الداني ص ٢٦٠ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٢٠ ؛ ومغني اللبيب ص ١٨٦ ، ٤٣٩ ؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨ ، ٢/ ٧٣ .

(٤) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٩ ؛ والأزهيّة ص ٢١١ ؛ والأغاني ١١/ ٨ ؛ والجنى الداني ص ١٤٦ ، ٢٦٠ ؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٠/ ٤٠٧ ؛ والدرر ٢/ ٢٠٢ ، ٥/ ١٧٨ ؛ وشرح التصريح ١/ ٣٦ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٠ ، ٧٦٤ ؛ وشرح المفصل ٨/ ١٤٨ ، ٩/ ١٨ ، ٥٢ ؛ ولسان العرب ٣/ ٣٤٦ (قلد) ؛ ومغني اللبيب ص ١٨٦ ؛ والمقاصد النحوية ١/ ٨٠ ، ٢/ ٣١٤ ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٥٦ ، ٣٥٦ ؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥٥ ؛ وخزانة الأدب =

أي : وكأنّ قد زالتْ . واللّه أعلم .

ملحوظة(*) : يُخطِّىء الفيروزآبادي(١)، وابن هشام(٢)، وبعض اللغويِّين المحدثين(٣) فصل « قَدْ » عن الفعل بـ «لا » النافية . وعلى مذهبهم لا يجوز القول : « قد لا أفعَلُ كـذا » بحجَّـة أنَّ « قَدْ » حرف يختصّ بالفعل المتصَرِّف الخبريّ المجرَّد من الناصب ، والجازم ، والسين ،و « سوف » . وتخطيئهم غير مُصيب ، فقد جاء في المثل العربي القديم : « قَدْ لا يقادُ بي البعير »(٤) . وقال أنس بن نواس المحاربي(٥) [من الوافر] :

وكُنْتَ مُسَــوَّداً فينـا حَميــداً وَقَـدْ لا تَعْدَمُ الحَسْنـاءُ ذامـا

وقال الأعْشَى ميمون (٦) [من الوافر] :

وقَــدْ قــالَتْ قتيلَةُ إذْ رَأَتْـني وَقَـدْ لا تَعْدَمُ الحَسْنـاءُ ذامـا

وقال النّمر بن تولب(٧) [من المتقارب] :

وَأَحْبِبْ حـبِيبَــكَ حُبّــاً رُويــداً فَقَـدْ لا يَعـولُــكَ أَنْ تَصْـرِمـا

= ٨/٩، ١١/ ٢٦٠؛ ورصف المباني ص ٧٢ ، ١٢٥، ٤٤٨ ؛ وسرّ صناعة الإعـراب ص ٣٣٤ ، ٤٩٠، ٧٧٧، وشرح ابن عقيل ص ١٨ ؛ وشرح قطر الندى ص ١٦٠ ؛ وشـرح المفصل ١٠/ ١١٠؛ ومغني اللبيب ص ٣٧٨ ؛ والمقتضب ١/ ٤٢ ؛ وهمـع الهوامع ١/ ١٤٣، ٢/ ٨٠ .

(*) هذه الملحوظة لنا ، لا لصاحب « الجنى الداني » .

(١) الفيروزآبادي : القاموس المحيط ، مادة (ق د) .

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج ١ ، ص ١٨٦ .

(٣) أنظر زهدي جار اللّه : الكتابـة الصحيحة ، ص ٢٩٣ ، ومحمـد العدنـاني : معجم الأخطاء الشائعة ، ص ٢٠٠ .

(٤) ورد المثـل في أمثـال العــرب ص ٧٥ ؛ وجمهـرة الأمثــال ٢/ ١١٨ ؛ والمستقصى ٢/ ١٩٢ .

(٥) لسان العرب ١٢/ ٢٢٣ (ذيم) .

(٦) ديوانه ص ٢٤٥ .

(٧) ديوانه ص ٣٧٩ . ولا يعولك : لا يهمّك ولا يغلبك ولا يثقل عليك . نصرم : تقطع .

واستخدم التركيب « قَدْ لا » كثير من اللغويِّين القدماء الذين يُرجع إليهم . يقول ابن هشام (وهو من مخطِّئي التعبير السابق الذكر) في مَبْحَث « هَلْ » في كتابه « مغني اللَّبيب » : « . . . بَلْ قد تأتي لذلك كما في الآية ، وقد لا تأتي له »[1] . وقال الفيروزآبادي ، وهو من المخطِّئين أيضاً : « والدغدغة : انفعال في نحو الإبْط والبُضْع والأخمص ، وقد لا يكون لبعض الناس »[2] . وقال ابن مالك في ألفيَّته :

ولاضطرارٍ أو تَناسُبٍ صُرِفْ ذو المَنْعِ ، والمصروفُ قدْ لا يَنْصَرِفْ[3]

وقال المراديّ في مَبْحث « حتّى » : « إنَّ « حتَّى » العاطفة يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها . وأمّا الجارّة فقد يدخل وقد لا يدخل »[4] . وقد أجاز مجمع اللغة العربيَّة في القاهرة دخول « قَدْ » على الفعل المضارع المنفيّ بـ « لا »[5] .



كـأنْ

هي « كأنَّ » مُخفَّفَةً ، وهي تعمل عملها في نصب المبتدأ ورفع الخبر ، وقال الزمخشري : تُخفَّف « كأنَّ » ، فيبطل عملها ، نحو قول الشاعر [من الهزج][6] .

---

(١) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . ج ١ ، ص ٣٨٩ .

(٢) الفيروزآبادي : القاموس المحيط . مادة (د غ د غ) .

(٣) عن ابن عقيل : شرح ابن عقيل عن ألفيّة ابن مالك . ج ٢ ، ص ٣٣٨ .

(٤) المرادي (الحسن بن قاسم) : الجنى الداني في شرح حروف المعاني . ص ٥٤٩ .

(٥) مجمع اللغة العربية : كتاب الألفاظ والأساليب . ص ١ .

(٦) البيت بلا نسبة في الإنصاف ص ١٩٧ ؛ وأوضح المسالك ١/٣٧٨ ؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٩ ؛ والجنى الداني ص ٥٧٥ ؛ وخزانة الأدب ١٠/٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٤٠ ؛ والدرر ٢/١٩٩ ؛ وشرح التصريح ١/١٣٤ ؛ =

وَنَحْـرٍ مُشْـرِقِ اللَّونِ كَـأَنْ ثَـدْيَـاهُ حُقَّـانِ

وحمل ابن يعيش قوله : « يبطل عملها » على معنى : يبطل ظاهراً ، فتعمل في ضمير الشّأن .

والذي عليه الجمهور ، أنَّه إذا خفِّفتْ « كأنَّ » لا يتغيَّر معناها ، وإعمالها واجب ، ويكون اسمها ، غالباً ، ضميراً للشأن ، نحو : « شاهدتُ رياضيّاً كأنْ سَهْمٌ في السُّرعة » ، أي : كأنَّهُ (كأنْ حالَهُ أو شأنَه) سَهْمٌ ، أو ضميراً لغير الشّأن ، نحو : « يَدُقُّ البَرَدُ النافذَةَ ، وكأنْ حَجَرٌ » ، أي : كأنَّهُ حَجَرٌ . وقد يظهر اسمها ، نحو قول رؤبة[1] [من الرجز] :

وَمُـعْـتَـدِ فَظٍّ غَـلِيظِ الـقَـلْبِ كَـأنْ وَرِيـدَيْـهِ رشاء خُلْبِ

ونحو قول رُؤبة[2] [من الرجز] :

وَنَحْـرٍ مُشْـرِقِ اللَّوْنِ كَـأنْ ثَـدْيَيْـهِ حُقَّـانِ

على رواية نصب « ثَـدْيَيـه » ، ونحـو قـول بـاعث أو علبـاء أو أرقم اليشكري[3] [من الطويل] :

ويَـومـاً تُـوافينـا بـوجْـهٍ مُقَسَّمٍ كَـأنْ ظَبْيَـةً تعـطو إلى وارِقِ السَّلَمْ

= وشـرح شذور الـذهب ص ٣٦٩ ؛ وشرح ابن عقيـل ص ١٩٧ ؛ وشرح قـطر الندى ص ١٥٨ ؛ وشـرح المفصل ٢/٨٢ ؛ والكتـاب ٢/١٣٥ ، ١٤٠ ؛ ولسـان العـرب ١٣/٣٠ ، ٣٢ (أنن) ؛ والمقاصد النحوية ٢/٣٠٥ ؛ والمنصف ٣/١٢٨ ؛ وهمع الهوامع ١/١٤٣ . ويروى « كأن ثدييه حقان » على الإعمال .

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٩ ؛ وشرح التصريح ١/٢٣٤ ؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٩٩ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ١٩٨ ؛ وخزانـة الأدب ١٠/٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤١٢ ؛ وشرح المفصل ٨/٨٣ ؛ والكتاب ٣/١٦٤ ، ١٦٥ ؛ ولسان العرب ١/٣٦٥ (خلب) ، ١٣/٣٢ (أنن) ؛ والمقرب ١/١١٠ .

(٢) تقدَّم تخريجه في الصفحة السابقة .

(٣) تقدَّم تخريجه ص ١٩٧ .

على رواية من نصب « ظبْيَةً »[1] .

ولا بُدَّ أن يكون خبر « كأنْ » جملة إذا وقع اسمها ضمير شأن . فإن كانت اسميَّة ، فلا حاجة لفاصل بينها وبين « كأنْ » ، نحو : « شاهدتُ سبَّاحاً كأنْ سمكَةٌ في انسيابها » . وإن كانت فعليَّة ، فالأحسن الفصل بالحرف « قَدْ » قبل الماضي المثْبَت ، وبالحرف « لَمْ » قبل المضارع المنفيّ ، نحو : « كأنْ قد هَوَى الفريقُ في الماءِ ، كصَخْرَةٍ هَوَتْ » ، و« كأنْ لم يكنْ بين النجاحِ والفَشَلِ مسافة طويلة » .

كَأَنَّما

هي « كأنَّ » التي اتَّصلت بها « ما » الزائدة الكافَّة . فكفَّتها عن العمل ، أي عن نصب المبتدأ ورفع الخبر ، نحو : « كأنَّما زيدٌ أسَدٌ » (« زيد » : مبتدأ مرفوع بالضمَّة . « أسَدٌ » : خبر مرفوع بالضَّمَّة) .

كَمْ(*)

اسم لعدد مُبهم الجنس ، والمقدار . وليست مركَّبة ، خلافاً للكسائيّ والفرَّاء . فإنَّها عندهما مركَّبة من كاف التشبيه و« ما » الاستفهاميّة محذوفة الألف ، وسكِّنت ميمها لكثرة الاستعمال . و« كم » لها قسمان : استفهاميّة ، وخبريّة . أمّا الاستفهاميّة فلا خلاف في اسميّتها؛ وأمّا الخبريّة فذهب بعض النحويِّين إلى أنَّها حرف . ولذلك ذكرتها في هذا الموضع . والصَّحيح أنَّها اسم . ودليل اسميّتها واضح . ولـ« كم » أحكام كثيرة مذكورة في بابها . فلا حاجة هنا لذكرها . واللّه سبحانه أعلم .

---

(1) يروى البيت ، أيضاً ، برفع « ظبية » على أنَّها خبر « كأنْ » واسمها ، ضمير الشأن ، محذوف ، ويُروى ، أيضاً ، بالجرّ على أنّ كاف « كأنْ » هي كاف التشبيه ، و« أنْ » زائدة .

كُــــمْ

اعتبر بعض النحاة « كُمْ » في « إيّاكُمْ » حرفاً يبيِّن أنَّ الضمير « إيّا » لجمع مذكَّر . راجع : « إيّا » .

كَـمـا(*)

اعلم أن « كما » ، عند التحقيق ، كلمتان . وهما : كاف التشبيه أو التعليل ، و « ما » . ثمّ إنّ « ما » المتَّصلة بالكاف قد تكون اسماً ، وقد تكون حرفاً .

فإذا كانت اسماً فلها قسمان : الأوّل : أن تكون موصولة . والثاني : أن تكون نكرة موصوفة . كقولك : « الذي عندي كما عندك » ، أي . كالذي عندك ، أو كشيء عندك . فهذا المثال يحتمل الوجهين .

وإذا كانت حرفاً فلها ثلاثة أقسام : مصدريَّة ، وكافّة ، وزائدة ملغاة .

فالمصدريَّة نحو : « قمتُ كما قمتَ » ، أي : كقيامك . فالكاف في ذلك جارّة للمصدر المنسبك ، من « ما » وصلتها .

والكافّة كقول زياد الأعجم[1] [من الوافر] :

وأعلَمُ أنَّني ، وأبـا حُمَيـدٍ ... كما النَّشوانُ ، والرَّجُلُ الحَلِيمُ

أُريـدُ هِجاءهُ ، وأخافُ رَبّي ... وأعـلَمُ أنَّـهُ عَـبـدٌ لَئيـمُ

وجعل بعضهم « ما » كافّة في قوله تعالى : ﴿ كما أرسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنكُمْ ﴾[2] ، وفي قوله : ﴿ واذكُرُوهُ كما هَداكُمْ ﴾[3] . وممن جوّز ذلك

---

(١) البيتان لزياد الأعجم في ديوانه ص ٩٧ ؛ والجنى الداني ص ٤٨١ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٠١ ؛ والمقاصد النحويّة ٣٤٨/٣ ؛ وبلا نسبة في المغني اللبيب ص ١٩٤ .

(٢) البقرة : ١٥١ .

(٣) البقرة : ١٩٨ .

الزمخشري ، وابن عطيّة . وضعَّفه بعضهم ، وقال : الأولى ، في الآيتين ونحوهما ، أن تكون « ما » مصدريّة ، لأنّ فيه إقرار الكاف على ما استقرّ لها ، من عمل الجرّ .

وقد منع أبو سعد عليّ بن مسعود الفرُّخان صاحب « المستوفى » أن تكون الكاف مكفوفة بـ« ما » . ورُدّ عليه بقوله : « كما النَّشوانُ والرَّجلُ الحليمُ » . قيل : وهذا تفريعٌ على أنّ « ما » المصدريّة لا تُوصل بالجملة الاسميّة . أمّا إذا قلنا إنّها توصل بها فلا تكون « ما » كافّة ، بل مصدريّة والكاف جارّة للمصدر المنسبك من « ما » وصلتها .

والزائدة الملغاة كقول الشاعر[1] [من الطويل] :

ونَنصُرُ مَولانا ، ونَعلَمُ أنَّهُ كما النَّاسِ ، مَجرُومٌ علَيهِ، وجارِمُ

بجرّ « النّاسِ » ، أي : كالنّاسِ . و« ما » زائدة .

فهذه أقسام « كما » . وليس فيها شيء يعدّ حرفاً واحداً . بل هي مركّبة ، في هذه الأقسام كلّها . وذكر صاحب « رصف المباني » أنّ « كما » تكون تارة مركّبة من كاف التشبيه ، و« ما » الموصولة أو المصدريّة . فالكلام عليها هو الكلام على الكاف المفردة في بابها . قال : وتكون « كما » بسيطة ، وهي مقصدنا ، ولها ثلاثة مواضع :

الأوّل: أن تكون بمعنى « كي » ، فتنصب ما بعدها كما تنصب « كي » ، كقولك : « أكرمتُك كما تكرمَني » ، أي : كي تكرمني . قال الشاعر[2] [من الطويل] :

وطَرْفَكَ إمّا جِئْتَنا فاحبِسَنَّهُ كما يَحسِبُوا أنَّ الهَوَى حَيثُ تَنظُرُ

أي : كي يحسبوا .

الثاني: أن تكون بمعنى « كأنّ » . تقول : « شتمني كما أنا أُبغضه » ،

---

(١) تقدّم تخريجه ص ١٣٣ .

(٢) تقدّم تخريجه ص ٢٣٣ .

أي : كأنّي أُبغضه ، ومنه قول الشاعر[1] [من الوافر] :

تُهَـدِّدُني بِجُنْـدِكَ، مِن بَعِيـدٍ كما أَنا مِن خُزاعةَ، أو ثقَيفِ

الثالث: أن تكون بمعنى « لعلّ » . تقول : « لا تضربْ زيداً كمـا لا يضربُكَ » . ومنه قول الراجز[2] :

* لا تَشـتُمِ النّـاسَ ، كمـا لا تُـشـتَمُ *

أي : لعلّك لا تُشتم .

وهي ، في هذين الموضعين الأخيرين ، غير عاملة لفظاً ، وإن كانت في موضع عامل ، من جهة المعنى . انتهى ما ذكره .

ولم أرَ أحداً ذكر أن « كما » تكون حرفاً بسيطاً ، غير هذا الرجل ، وليس الأمر كما ذكـر . و« كما » ، في هـذه المواضـع الثلاثـة ، مركّبَـة من كاف التشبيه ، أو كاف التعليـل ، و« ما » . واختلف النحـويّون في وجـه النصب بـ« كما » ، في قوله : « كما يحسبـوا » . فقال أبـو علي الفارسيّ : الأصـل « كيما » فحُذفت الياء . ونقل عن الكوفيِّين . قال ابن مالك : وهذا تكلُّف ، لا دليل عليه ، ولا حاجة إليه . وذهب إلى أنَّها الكاف المكفوفة بـ« ما » ، دخلها معنى التعليـل ، فنصبت لشبهها بـ« كي » ، لا لأنَّ الأصـل « كيما » . واللّه أعلم .

كُـمـا

اعتبر بعض النحاة « كُما » في « إيّاكُما » حرفاً يُبَيِّن أنَّ الضمير « إيّـا » للمثنّى . راجع : « إيّا » .

---

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٨٤ ؛ ورصف المباني ص ٢١٤ .

(٢) تقدّم تخريجه ص ١٣١ .

كَـيْـمَ

لفظ مـركَّب من « كَي » الجارَّة التعليليَّـة ، و« ما » الاستفهـاميَّـة التي حُذفت ألفها لدخول حرف الجرّ عليها ، نحو « كَيْمَ تُثَرْثِرُ ؟ » أي : لِمَ تُثَرْثِرُ ؟ راجع : « كي » .

كَـيْمـا

لفظ مركَّب من « كي » الجارَّة التعليليَّة ، و« ما » المصدريَّة المؤوَّلة مع ما بعدها بمصدر مجرور بـ« كي » ، نحو : « زرتُك كيما أُبشِّرُكَ بنجاحِكَ » . راجع : « كي » الجارّة .

كَيْـمَـهْ

لفظ مركَّب من « كي » الجارّة ، و« ما » الاستفهاميَّة التي حُذفت ألفها لدخول حرف الجرّ عليها ، وهاء السَّكْت . راجع « كي » .



لات(*)

حرف نفي ، أصله « لا » ، ثم زيدت عليها التاء كما زيدت في « ثَمَّتَ » و« رُبَّتَ » . هذا مذهب الجمهور . وقيل : هي مركَّبة من « لا » والتاء . فلو سَمَّيتَ بها حكيتَ .

وقال ابن أبي الربيع : « لات » أصلها « ليس » . فقلبت ياؤها ألفاً ، وأُبدلت سينها تاء ، كراهة أن تلتبس بحرف التمنّي . ويقوّيه قول سيبويه « إنّ اسمها مُضمَر فيها » ، ولا يضمر إلاّ في الأفعال .

وذهب ابن الطراوة إلى أنَّ التاء متَّصلة بالحين الذي بعدها ، لا بها . وهو مذهب أبي عبيدة . قال : ولم نجد في كلام العرب « لات » . وذكر أنّ

التاء في «الإمام»(*) متّصلة بـ «حين»، كتبت ﴿ولا تَحِينَ مَناصٍ﴾[1]. قال الزمخشريّ: وأمّا قول أبي عبيدة: «إنّ التاء داخلة على حين» فلا وجه له. واستشهاده بأنّ التاء ملتزقة بـ «حين» في الإمام لا متشبّث به. فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخطّ.

قلت: وقد ورد دخول التاء على الأحيان في قول ابن عمر: «اذهبْ بها تَلانَ إلى أصحابك». وقول الشاعر[2] [من الخفيف]:

نَوِّلي، قَبلَ يَومِ بَينٍ، جُمانا وصِلِينا، كما زَعَمتِ، تَلانا

وقول الآخر[3] [من الكامل]:

العاطِفُونَ تَحِينَ ما مِن عاطِفٍ والمُطْعِمُونَ زَمانَ أينَ المُطْعِمُ؟

وزعم بعض النحويّين أنّ التاء في «تلان» بدل من ألف الوصل. وهو زعم لا يصحّ. وأوّلَ بعضُهم «تحين» على أنّه أراد: لاتَ حينَ، فحذف «لا» وأبقى التاء دالّة عليها. وقيل: أراد «العاطفونَهْ» بهاء السكت، ثم أثبتها وصلاً، وحرّكها مبدلةً تاءً، تشبيهاً بهاء التأنيث. وهذا بعيد جداً. وقول أبي عبيدة: «ولم نجد في كلام العرب: لات» مُعارَضٌ بنقل الخليل، وسيبويه، وغيرهما من الأئمّة.

واختلف النحويّون في «لات»، فقيل: لا عمل لها. ونُقل عن

(*) مصحف عثمان رضي الله عنه.

(1) ص: ٣.

(2) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٩٦؛ ولسان العرب ١٣/٧٤ (تلن)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ١١٠؛ والجنى الداني ص ٤٨٧؛ ورصف المباني ص ١٧٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٦٦؛ ولسان العرب ١٣/٤٣ (أين)، ١٣/١٣٤ (حين)؛ والممتع في التصريف ١/٢٧٣.

(3) البيت لأبي وجزة السعديّ في الإنصاف ص ١٠٨؛ وخزانة الأدب ٤/١٧٥، ١٧٨؛ ولسان العرب ٢/٨٧ (ليت)، ٩/٢٥١ (عطف)، ١٣/٣٤ (حين)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/٣٨٣؛ والدرر ٢/١١٦؛ والجنى الداني ص ٤٨٧؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٠؛ وهمع الهوامع ١/١٢٦.

الأخفش ، وما ينتصب بعدها عنده منصوب بفعل مضمر ، تقديره : ولا أرى حينَ مناصٍ . ونقل صاحب « البسيط » عن السيرافيّ أنَّه قال في ﴿ **ولاتَ حِينَ مَناصٍ** ﴾[1] : هو على الفعل ، أي : ولات أراه حينَ مناصٍ . وقيل : تعمل عمل « إنّ » . وهو مذهب الأخفش . وهي عنده « لا » النافية للجنس ، زيدت عليها التاء ، و « حينَ مناص » اسمها ، والخبر محذوف ، أي : لهم ، ونحوه . وقال سيبويه ، ومنَ وافقه : تعمل عمل «ليس». وهي على هذا « لا » المشبّهة بـ « ليس » ، زيدت عليها التاء .

ولم يُسمع الجمع بين اسمها وخبرها . بل الأكثر أن يحذف اسمها ، ويبقى خبرها . كقوله تعالى: ﴿ **ولاتَ حِينَ مَناصٍ** ﴾[1] ، والتقدير : ليس الحينُ حينَ مناصٍ . وقد يُحذف خبرها ، ويبقى الاسم ، كقراءة بعضهم ﴿ **ولاتَ حينُ مَناصٍ** ﴾ بالرفع . والتقدير : ولات حينُ مناصٍ حيناً لهم . وعلى قول الأخفش ، فالمرفوع بعدها مبتدأ وخبره محذوف .

وإذا وقعت « لات » قبل « هَنّا » ، كقول الشاعر[2] [من الكامل] :

حَنَّتْ نَوارُ، ولاتَ هَنّا حَنَّتِ وبَدا الَّذي كَانَتْ نَوارُ أَجَنَّتِ

ففيها خلاف : ذهب الفارسيُّ إلى أنَّها مهملة ، لا اسمَ لها ولا خبر . و « هَنّا » في موضع نصب على الظرفيَّة ، لأنَّه إشارة إلى مكان . و « حنَّت » مع « أنْ » مقدَّرةً قبله في موضع رفع بالابتداء ، والتقدير : ولا هُنالك حنينٌ . وقيل : « هنّا » اسم « لات » ، و « حنّت » خبرها ، على تقدير مضاف ، أي : ليس ذلك الوقتُ حينَ حنينٍ . وهو اختيار ابن عصفور ، وشيخه أبي علي الشلوبين . ورده ابن مالك بأن « هنّا » من الظروف التي لا تتصرّف ، فلا تخرج عن الظرفيّة ، إلّا بأنّ تُجرّ بـ « مِن » أو « إلى » .

فائدة : قُرِىء ﴿ **ولات حِينَ مَناصٍ** ﴾[3] بفتح التاء ، وضمّها ، وكسرها . والفتح هو المشهور . والوقف عليها بالتاء عند سيبويه ، والفرّاء ،

---

(1) ص : ٣ .

(2) تقدّم تخريجه ص ٢٤٩ .

(3) ص : ٣ .

وابن كيسان ، والزجّاج . وبه وقف أكثر القرّاء . وبالهاء عند الكسائيّ ، والمبرّد . وبه قرأ الكسائيّ . وقرىء « حين مناص » بالنصب والرفع والجرّ ، فالنصب والرفع تقدّم توجيههما . وأمّا الجرّ فوجهه ما حكاه الفرّاء ، أنّ من العرب من يخفض بـ « لات » . وأنشد[1] :

طَلَبُوا صُلْحَنا، ولاتَ أوانٍ فأجَبْنا أنْ لَيسَ حِينَ بَقَاءِ

وقال الزمخشريّ : فإنْ قلتَ : ما وجه الكسر في « أوانٍ » ؟ قلتُ : مشبَّهة بـ « إذْ » في قوله[2] :

* وأنتَ ، إذٍ ، صَحِيحُ *

في أنّه زمان قُطع منه المضاف إليه ، وعُوِّض التنوين ، لأنّ الأصل : ولات أوانَ صلحٍ . فإنْ قلت : فما تقول في « حينِ مناصٍ » ، والمضافُ إليه قائم ؟ قلتُ : نُزِّلَ قطعُ المضاف إليه من « مناص » ، لأنّ أصله : حين مناصِهِم ، منزلةَ قطعه من « حين » ، لاتّحاد المضاف والمضاف إليه . وجُعل تنوينه عوضاً من الضمير المحذوف . ثم بُني الحين لكونه مضافاً الى غير متمكّن . انتهى .

وما ذكره في « لات أوانٍ » هو تخريج الزجّاج ، وغيره . وفيه بُعد . وما ذكره في « لات حين مناص » أبعد . وخرّج الشيخ أبو حيّان هذه القراءة ، والبيت أيضاً ، على إضمار « مِن » ، أي : لاتَ مِن حينٍ ، ولات من أوانٍ . وخرّج الأخفش « ولات أوان » على إضمار « حينَ » ، أي : ولات حينَ أوانٍ . فحذف « حين » ، وأبقى « أوانٍ » على جرّه . واللّه سبحانه أعلم .

لِئَلّا

لفظ مركَّب من لام التعليل ، و« أن » الناصبة ، و « لا » النافية ، ولذلك تدخل على الفعل المضارع فتنصبه ، نحو الآية : ﴿ وحيثُ ما كُنْتُمْ فولُّوا

(١) سبق تخريجه ص ٢٤٩ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٣٨ .

وجوهَكُمْ شطْرَه لَئلاّ يكونَ للنّاسِ عليكُمْ حُجَّةٌ ﴾[1] . راجع : اللاّم ، و « أنْ » ، و « لا » النافية .

لَئِنْ

لفظ مركَّب من اللاّم الموطِّئة للقَسَم ، والقَسَم محذوف ، و « إن » الشَّرطيَّة . راجع : اللام ، و « إنْ » .

لَأَنَّ

لغة في « لَعَلَّ » غير الجارّة . راجع : « لَعَلَّ » .

لَتَّ

لغة في « ليتَ » . راجع : « ليتَ » .

لَعَلَّتَ

لغة في « لَعَلَّ » غير الجارّة . راجع : لَعَلَّ .

لَعَلَّما

لفظ مركَّب من « لَعَلَّ » و « ما » الحرفيَّة الزائدة التي كفَّتْ « لَعَلَّ » عن العمل ، أي عن نصب المبتدأ ورفع الخبر ، نحو قول الفرزدق[2] [من الطويل] :

---

(١) البقرة : ١٥٠ .

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ١/١٨٠ ؛ والأزهية ص ٨٨ ؛ والدرر ٢/٢٠٨ ؛ وشرح =

أَعِـدْ نَـظَراً يـا عَبْـدَ قَيْسٍ لَعَلَّمـا   أَضاءَتْ لكَ النّـارُ الحِمارَ المُقَيَّـدا

وجَوَّز قوم إعمالها حَمْلاً على « ليتَ » لاشتراكهما في أنهما يُغَيِّران معنى الابتداء ، وكذا قالوا في « كأنَّ » المتَّصلة بها « ما » الحرفيَّة الزّائدة . وخَصَّ بعضُهم « لَعَلَّ » بذلك لأشَدِّيَّة التشابه ، و « لَعَلَّ » ، و « ليت » للإنشاء ، أمّا « كأنَّ » فللخبر .

لَقَدْ

لفظ مـركَّب من اللّام المـوطِّئة للقَسَم ، و « قَـدْ » . راجع : الـلام ، و « قَدْ » .

لكنَّما

لفظ مركَّب من « لكنَّ » المكفوفة عن العمل ، و « ما » الحرفيَّة الزّائدة الكافّة . راجع : « لكنَّ » .

لِمَ

لفظ مركَّب من اللّام الجـارّة ، و « ما » الاستفهـاميَّة المحـذوفة الألف لدخول حرف الجرّ عليها ، نحو : « لِمَ الضَّحِكُ ؟ » راجع : اللّام .

لَوْتَ

لغة في « ليتَ » . راجع : « ليتَ » .

---

* شـواهد الإيضـاح ص ١١٦ ؛ وشرح شـواهـد المغني ص ٦٩٣ ؛ وشـرح المفصـل ٨/٥٧ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٩ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٦١ ؛ وشرح قطر النـدى ص ١٥١ ؛ وشرح المفصـل ٨/٥٤ ؛ ومغني اللبيب ص ٣١٩ ، ٣٢٠ ؛ وهمع الهوامع ١/١٤٣ .

لَيْتَما

لفظ مركَّب من « لَيتَ » وما الحرفيَّة الزَّائدة . ويجوز إعمال « ليت » التي اتصلت بها « ما » الحرفيَّة الزائدة ، ويجوز إهمالها بخلاف أخواتها . راجع : « ليتَ » .

لَيس(*)

فعل لا يتصرّف . هذا مذهب الجمهور . ودليل فعليَّتها اتصال الضمائر المرفوعة البارزة بها ، واتّصال تاء التأنيث . ووزنها « فَعِلَ » بكسر العين، فخفِّفت ، ولزم التخفيف . ولا يجوز أن تكون « فَعَل » بالفتح ، لأنّه لا يخفَّف ، فكان يقال : لاسَ . ولا « فَعُل » بالضمّ ، إذ لو كان كذلك لزم ضَمّ لامها ، مع ضمير المتكلِّم والمخاطَب . وكان قياسها كسر اللام في نحو : لِسْتُ . وقد حكاه الفرّاء عن بعضهم . والأكثرُ الفتح . وسبب ذلك عدم تصرّفها .

وقد سُمع فيها « لُست » بضم اللام ، وهو يدلّ على بنائها على « فَعُل » بضم العين كـ « هَيُؤَ زيدٌ » ، بمعنى : حَسُنت هيئته ، فيكون في أصلها لغتان : فَعِلَ ، وفَعُلَ.

وذهب ابن السرّاج ، والفارسيّ في أحد قوليه ، وجماعة من أصحابه ، وابن شقير ، إلى أنّها حرف . ولهذا ذكرتها في هذا الموضع . وقال صاحب « رصف المباني » : « ليس » ليست محضة في الفعليّة ، ولا محضة في الحرفيّة ، ولذلك وقع فيها الخلاف بين سيبويه والفارسيّ . فزعم سيبويه أنّها فعل ، وزعم أبو علي أنّها حرف ، ثم قال : والذي ينبغي أن يقال فيها ، إذا وجدت بغير خاصّيّة من خواصّ الأفعال ، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعليّة ، أنّها حرف لا غير ، كـ «ما » النافية . كقول الشاعر[1] [من البسيط] :

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٤ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٤ ؛ ورصف المباني ص ٣٠١ .

تُهدِي كَتائِبَ خُضْراً ، لَيس يَعْصِمُها إلاّ ابتِدارٌ ، إلى مَوتٍ ، بأسيافِ

واعلم أنَّ « ليس » لها أربعة أقسام :

الأوَّل: أن تكون من أخوات « كان » : فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وأمرها واضح .

الثاني: أن تكون من أدوات الاستثناء ، ويجب نصب المستثنى بها ، نحو : « قام القوم ليس زيداً » . وهذه في الحقيقة هي الرافعة للاسم ، الناصبة للخبر . ولذلك وجب نصب المستثنى بها ، لأنَّه خبرها . واسمها ضمير ، عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق ، عند البصريِّين . وقال الكوفيّون : اسمها ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق . والتقدير : ليس هو ، أي : ليس فعلُهم فعلَ زيد . فحذف المضاف . ورُدَّ بوجهين : أحدهما أنّ فيه دعوى حذف مضاف ، لم يلفظ به قطّ . والآخر أنّه لا يصحّ تقديره في كلّ موضع ، نحو : « القوم أخوتك ليس زيداً » .

الثالث: أن تكون مهملة ، لا عمل لها ، وذلك في نحو « ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ » ، عند بني تميم . فإنّ « إلاّ » عندهم تُبطل عمل « ليس » ، كما تبطل عمل « ما » الحجازيّة . حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء . وله في ذلك ، مع عيسى بن عمر ، حكاية مشهورة . وقال بعضهم : ولا يكون ذلك إلاّ على اعتقاد حرفيّتها ، ولا ضمير في « ليس » .

وتأوّل أبو علي قولهم « ليس الطِّيبُ إلاّ المسكُ » ، وزعم أنَّه يحتمل وجوهاً : أحدها أن يكون في « ليس » ضمير الشأن ، و« الطيب » مبتدأ ، و « المسك » خبره . ورُدّ بأنّه لو كان كذلك لدخلت إلاّ على الجملة . فكان يقال : ليس إلاّ الطيب المسكُ . كما قال الشاعر[1] [من الطويل] :

ألا لَيسَ إلا ما قَضَى اللّهُ كائنٌ ولا يَستطيعُ المَرءُ نَفْعاً ، ولا ضَرّ

وقد أجاب أبو علي عن هذا ، بأنَّ « إلاّ » دخلت في غير موضعها ،

---

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٦ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٤ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٢٦ .

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ نَظُنُّ إلاّ ظَنّاً﴾[1]؛ وقول الشاعر[2][من المتقارب]:

أَحَـلَّ لَـهُ الشَّيـبُ أثقـالَـهُ   وما اغتَرَّهُ الشَّيبُ ، إلّا اغتِرارا

وأجيب بأنَّ الآية والبيت محمولان على حذف الصفة ، لفهم المعنى .

قال أبو علي: والوجه الثاني أن يكون « الطيب » اسم « ليس » ، والخبر محذوف ، و «إلّا المسك » بدل منه . كأنّه قيل : ليس الطيب في الوجود إلّا المسك . والوجه الثالث أن يكون « الطيب » اسم « ليس » ، و «إلّا المسك » نعت له ، والخبر محذوف . كأنّه قال : ليس الطيب ، الذي هو غير المسك ، طيباً في الوجود.

ولأبي نزار ، الملقَّب ملك النحاة ، تخريج غريب . وهو أن « الطيب » اسم « ليس » ، و « المسك » مبتدأ ، وخبره محذوف ، تقديره : إلا المسكُ أفخرُهُ . . والجملة في موضع خبر « ليس » .

والذي يبطل هذه التأويلات نقلُ أبي عمرو أنَّ ذلك لغة بني تميم .

الرابع: أن تكون حرفاً عاطفاً ، على مذهب الكوفيِّين . ومن حجتهم قول الشاعر[3] [من الرجز] :

أينَ المَفَـرُّ ، والإلـهُ الطَّالِبُ   والأشرَمُ المَغلُوبُ ، لَيس الغَالبُ

ولم يثبت كونها عاطفة ، عنـد البصريِّين . ويُـوجَّه هـذا البيت ، على مذهب البصريِّين ، بأن يُجعل « الغالب » اسم « ليس » ، ويجعل خبرها ضميراً متَّصلاً عائداً على « الأشرم » ، ثم حُذف لاتصاله . كما تقول : الصّديقُ كانهُ زيدٌ ، ثم تحذف الهاء تخفيفاً . وممَّن نقـل أنَّها تكـون حرفـاً عاطفـاً ، عند

---

(١) الجاثية : ٣٢ .

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ٩٥ ؛ وخزانة الأدب ٣/٣٧٤ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٧ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٤ ؛ وشرح المفصل ٧/١٠٧ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٢٦ .

(٣) البيت لنفيل بن حبيب الحميريّ في الدرر ٦/١٤٦ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٥ ؛ والمقاصد النحوية ٤/١٢٣ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٨ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٢٧ ؛ وهمع الهوامع ٢/١٣٨ .

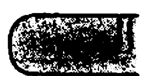
الكوفيِّين ، ابن بابشاذ ، والنحاس ، وابن مالك . وحكاه ابن عصفور ، عن البغداديِّين.

قيل : وفي الحقيقة ليست عندهم حرف عطف ، لأنَّهم أضمروا الخبر في قولهم : قام زيد ليس عمرٌو . وفي النصب والجرّ جعلوا الاسم ضمير المجهول ، وأضمروا الفعل بعدها . وذلك الفعل المضمر في موضع خبر « ليس » . هذا تحرير مذهبهم ، وهو المفهوم من كلام هشام ، وابن كيسان . وهما أعرف بتقرير مذهب الكوفيِّين .

مســـألة : مذهب أكثر النحويِّين أنَّ « ليس » و« ما » الحجازيَّة مخصوصان بنفي الحال . قال ابن مالك : والصحيح أنَّهما ينفيان الحال ، والماضي ، والمستقبل . وقد حكى سيبويه : ليسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثلَه . ومن نفيها المستقبل قول حسان[1] [من الطويل] :

فمـا مِثلُهُ فِيهِم ، ولا كـانَ قبلَهُ   ولَيس يَكونُ ، الدَّهرَ ، ما دامَ يَـذْبُلُ

وينبغي أن يُحمل كلام الأكثرين على « ما » إذا لم تقترن به قرينة تخصّه بأحد الأزمنة ، فيحمل إذ ذاك على الحال ، كما يحمل عليه الإيجاب . وقد أشار إلى ذلك الشلوبين . واللّه أعلم .



مـــا(*)

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً واسماً .

فأما « ما » الحرفيَّة فلها ثلاثة أقسام : نافية ، ومصدريَّة ، وزائدة .

فالنافية قسمان : عاملة ، وغير عاملة .

فالعاملة : هي « ما » الحجازيَّة . وهي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، عند أهلِ الحجاز . قيل : وأهلِ تهامة . قال صاحب « رصف المباني » :

---

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٦ ؛ والجنى الداني ص ٤٩٩ ؛ والدرر ١/٧٦ ؛ والمقاصد النحوية ٢/٢ .

أهلِ الحجاز ونجد . وإنّما عَمِلت عندهم ، مع أنّها حرف لا يختصّ ، والأصل في كلّ حرف لا يختصّ أنّه لا يعمل ، لأنّها شابهت « ليس » في النفي ، وفي كونها لنفي الحال غالباً ، وفي دخولها على جملة اسميَّة . ولعملها عندهم شروط :

الأوَّل: تأخّر الخبر ، فلو تقدّم بطل عملها . هذا مذهب الجمهور . وأجاز بعضهم نصب الخبر ، المُقَدَّم على الاسم . وقال الجرميّ : إنّه لغة ، وحُكي : ما مُسِيئاً مَن أعتبَ.

ونسبه ابن مالك إلى سيبويه . وفي نسبته إليه نظر ، لأنّ سيبويه إنّما حكاه عن غيره . قال : « وإذا قلت : ما منطلقٌ عبد اللّه ، وما مسيءٌ مَن أعتَبَ»، رفعتَ . ولا يجوز أن يكون مقدَّماً مثلَه مؤخّراً ، كما أنّه لا يجوز أن تقول : « إنَّ أخوك عبد اللّه » ، على حدّ قولك : « إنّ عبدَ اللّه أخوك » ، لأنها ليست بفعل » . فهذا نصّ على منع النصب . ولم يكفه حتى شبهه بشيء لا خلاف فيه . ثم قال : « وزعموا أنّ بعضهم قال ، وهو الفرزدق[1] [من البسيط]:

فأصبَحُوا قَد أعادَ اللّهُ نِعمتَهُم ... إذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وإذْ ما مِثلَهُم بَشَرُ

وهذا لا يكاد يُعرف » . فهذا لم يسمعه من العرب . إنّما قال « وزعموا » ، ثم قال « وهذا لا يكاد يُعرف » . فنفى المقاربةَ ، والمقصودُ نفيُ العِرفان ، كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكَدْ يَراها ﴾[2] . وقد تُؤُوِّل هذا البيت ، على أوجه ، ذكرتها في غير هذا الكتاب.

---

(1) البيت للفرزدق في ديوانه ١/١٨٥ ؛ والأشباه والنظائر ٢/٢٠٩ ، ٣/١٢٢ ؛ وتخليص الشواهد ص ٢٨١ ؛ والجنى الداني ص ١٨٩ ، ٣٢٤ ، ٤٤٦ ؛ وخزانة الأدب ٤/١٣٣ ، ١٣٨ ؛ والدرر ٢/١٠٣ ، ٣/١٥٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٦٢ ؛ وشرح التصريح ١/١٦٨؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٣٧، ٢/٧٨٢ ؛ والكتاب ١/٦٠ ؛ ومغني اللبيب ص ٤٠٢ ، ٥٧١ ، ٦٦٥ ؛ والمقاصد النحوية ٢/٩٦ ؛ والمقتضب ٤/١٩١ ؛ والهمع ١/١٢٤ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٨٠ ؛ ورصف المباني ص ٣١٢ ؛ وشرح الأشموني ١/١٢٢ ؛ ومغني اللبيب ص ٨٧ ؛ والمقرب ١/١٠٢ .

(2) النور : ٤٠ .

واختلف النقل عن الفراء . فنُقل عنه أنَّـه أجاز : « مـا قائمـاً زيدٌ » ، بالنصب . ونقل ابن عصفور عنه أنَّه لا يجيز النصب .

وذهب بعض النحويِّين إلى تفصيل ، فقال : إن كان خبر « ما » ظرفاً ، أو جـاراً ومجروراً ، جـاز توسّـطه ، مـع بقـاء العمـل . ويحكم على محلّهمـا بالنصب . وإن كان غير ذلك لم يجز . وصحّحه ابن عصفور .

الثاني: بقاء النفي . فلو انتقض النفي بـ « إلاّ » بطل العمل ، كقـوله تعالى : ﴿ **وما مُحمَّدٌ إلاّ رَسُولٌ** ﴾[1] .

وروي عن يونس ، من غير طـريق سيبويـه ، إعمال « مـا » في الخبر الموجَب بـ «إلاّ » . واستشهد على ذلك بعض النحويِّين ، بقول مُغَلِّس[2] [من الوافر] :

وما حَقُّ الَّذِي يَعْثُـو ، نَهـاراً ... ويَـسْـرِقُ لَيـلَهُ ، إلاّ نَكـالا

وبقول الآخر[3] [من الطويل] :

وما الدَّهـرُ إلاّ مَنْجَنُونـاً بأهلِهِ ... وما صاحِبُ الحاجاتِ إلاّ مُعَذَّبا

ووافق ابن مالك يونـس عـلى إجازة ذلك . وما اخترته من حمل « إلا منجنوناً » و « إلاّ نَكالا » على ظاهرهما ، من النصب بـ «مـا » ، هو مـذهب الشلوبين . ذكر ذلك في « تنكيته على المفصّل » .

وقد أُوِّلَ قوله « إلاّ نكالاً » على تقدير : إلاّ ينكلُ نكالاً . فيكون مثل: «ما

---

(١) آل عمران : ١٤٤ .

(٢) البيت لمغلس بن لقيط في تخليص الشواهد ص ٢٨٢ ؛ والجنى الداني ص ٣٢٥ ؛ والمقاصد النحوية ٢/١٤٨ ؛ وبلا نسبة في الدرر ٢/١٠٠ ؛ وهمع الهوامع ١/١٢٣ .

(٣) البيت لأحـد بني سعد في شـرح شواهـد المغني ص ٢١٩ ؛ وبلا نسبـة في أوضح المسالك ١/٢٧٦ ؛ وتخليص الشواهد ص ٢٧١ ؛ والجنى الداني ص ٣٢٥ ؛ وخزانة الأدب ٤/١٣٠ ، ٩/٢٤٩ ، ٢٥٠ ؛ والـدرر ٢/٩٨ ، ٣/١٧١ ؛ ورصف المبـاني ص ٣١١ ؛ وشـرح التصـريح ١/١٩٧ ؛ وشـرح المفصـل ٨/٧٥ ؛ ومغني اللبيب ص ٧٣ ؛ والمقاصد النحوية ٢/٩٢ ؛ وهمع الهوامع ١/١٢٣ ، ٢٣٠ .

زيدٌ إلاّ سيراً». وقيل : أراد : إلاّ نكالانِ : نكـال لعُتُوِّه ، ونكـال لسرقتـه . فحذف النون للضرورة . وأُوِّل « إلاّ مَنجنوناً » على أنَّ التقدير : وما الدهر إلاّ يـدور دوران منجنونٍ ، وهـو الدولاب ، ثم حـذف الفعل والمضاف ، وأُقيم المضاف إليه مقامه . وقيل : منجنون : اسم وضع موضع المصدر ، الموضوع موضع الفعل ، الذي هو الخبر . تقديره : وما الدهر إلا يُجَنُّ جنوناً . ثم حذف « يجنّ » وأُوقع « منجنوناً » موقع المصدر . وقيل : منجنون : اسم في موضع الحال ، والخبر محذوف . تقديره : وما الدهر موجوداً إلاّ على هـذه الصفة أي : مثـل المنجنون . وقـال ابن بـابشـاذ : إن « منجنـونـاً » منصـوب على إسـقـاط الخافض ، أصله : وما الدهر إلاّ كمنجنونٍ . وهو فاسد ، لأنَّ هذا المجرور في موضع رفع ، فلو حذف منه حرف الجرّ لرفع . وأُوِّل قوله « إلاّ معذَّباً » على أنَّ التقدير : إلاّ يُعذَّبُ مُعذَّبـاً . و «معذَّب هنـا » مصدر بمعنى التعذيب ، مثل «مُمزّق» في قوله تعالى : ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾[1].

الثالث: فَقْدُ « إنْ » . فلو وجدت « إنْ» بعد « ما » بطل عملها ، نحو : « ما إن زيدٌ قائمٌ » . قال فروة بن مسيك ، وهو حجازيّ[2] [من الوافر] :

وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ، ولكنْ ۝ منَـايانـا ، ودَولـةُ آخَـرِينـا

وذكر ابن مالك أنَّ ما يبطل عملُها إذا زيدت بعدها « إنْ » ، بلا خلاف . وليس كذلك . فقد حكى غيره أنَّ الكوفيِّين أجازوا النصب . وأنشد يعقوب[3] [من البسيط] :

بَنِي غُـدانـةَ ، مـا إنْ أنتمُ ذَهَبـاً ۝ ولا صَـرِيفـاً ، ولكنْ أنتمُ الخَـزَفُ

بنصب « ذهب » و « صريف » .

الرابع: ألاّ يتقدم غير ظرف ، أو جارّ ومجرور ، من معمول خبرها . فإنْ تقدَّم غيرهما بطل العمل ، نحو : « ما طعامَك زيدٌ آكلٌ » . وأجـاز ابن كيسان نصب « آكل » ونحوه ، مع تقديم المعمول.

---

(1) سبأ : ١٩ .

(2) تقدّم تخريجه ص ٢٠٧ .

(3) تقدّم تخريجه ص ٢٠٧ .

وزاد بعضهم شرطين آخرين : أحدهما ألّا تؤكّد بمثلها . فإن أُكِّدت ، نحو : « ما ما زيد قائم » ، وجب الرفع . قال ابن أصبغ : عند عامّة النحويِّين ، وأجازه جماعة من الكوفيِّين . قلتُ : وصَرَّح ابن مالك بعملها ، في هذه الصورة . ولم يحكِ في ذلك خلافاً . وأنشد ، على العمل ، قول الراجز(١) :

لا يُنْسِكَ الأَسَى تأسِّياً ، فما ما مِن حِمامٍ أَحَدٌ مُعتَصِما

فكرَّر « ما » النافية توكيداً ، وأبقى عملها . وثانيهما : ألّا يبدل من الخبر بدلٌ مصحوبٌ بـ « إلّا » ، نحو : « ما زيد شيء إلّا شيء لا يُعبأ به » . وفي « الكتاب » للصّفّار جواز نصب الخبر ، ورفع ما بعد « إلّا » على البدل من الموضع . وهو وهمٌ .

وغير الحجازيِّين ، ومَنْ ذُكِرَ معهم ، لا يُعملون « ما » . وحكى سيبويه أنَّ إهمالها لغة بني تميم .

وأمّا **غير العاملة** ، فهي الداخلة على الفعل . نحو : « ما قام زيد » ، و « ما يقوم عمرو » . فهذه لا خلاف بينهم ، في أنَّها لا عمل لها . وإذا دخلت على الفعل الماضي بقي على مضيّه ، وإذا دخلت على المضارع خلّصته للحال ، عند الأكثر . قال ابن مالك : وليس كذلك ، بل قد يكون مستقبلاً ، على قلّة ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ ما يَكُونُ لي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلقاءِ نَفْسِي ﴾(٢) . واعترض بأنهم إنّما جعلوها مخلّصة للحال ، إذا لم يُوجد قرينة غيرها ، تدلّ على غير ذلك .

مسألة : ندر تركيب « ما » النافية مع النكرة ، تشبيهاً لها بـ « لا » . كقول الشاعر(٣) [من الطويل] :

---

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/١٢٠ ؛ والدرر ٢/١٠٣ ، ٦/٥٢ ؛ والمقاصد النحوية ٤/١١٠ ؛ وهمع الهوامع ١/١٢٤ ، ٢/١٢٥ .

(٢) يونس : ١٥ .

(٣) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٣٠ ؛ والدرر ٢/١٠٧ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٧١٥ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٠٣ ؛ وهمع الهوامع ١/١٢٤ .

ومـا بـأسَ، لَـو رَدَّتْ عَلَينـا تَحِيَّـةً قَلِيلٌ، على مَنْ يَعْرِفُ الحَقَّ، عابُها

وأمّا المصدريَّة فقسمان : وقتيَّة ، وغير وقتيَّة .

فالوقتيَّة: هي التي تُقدَّر بمصدر نائب عن ظرف الزمان ، كقوله تعالى : ﴿ خالِدِينَ فيها ما دامَتِ السَّماواتُ والأَرضُ ﴾[1] . وتسمى ظرفيّة أيضاً . ولا يشاركها ، في ذلك ، شيء من الأحرف المصدريَّة ، خلافاً للزمخشري ، في زعمه أنَّ « أنْ » تُشاركها في هذا المعنى . وحَمل على ذلك قوله تعالى ﴿ أنْ آتاهُ اللَّهُ المُلْكَ ﴾[2] ، و﴿ إلاّ أنْ يَصَّدَّقُوا ﴾[3] ، أي : وقتَ إيتائِه ، وحينَ تصدُّقِهم . وقال ، في قوله تعالى : ﴿ أتَقْتُلُونَ رَجُلاً أنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ ﴾[4] : ولك أن تقدّر مضافاً محذوفاً ، أي : وقت أن يقول : ومعنى التعليل ، في هذه الآيات ، ظاهر . فلا يُعدل عنه .

وغير الوقتيَّة : هي التي تقدّر مع صلتها ، بمصدر ولا يحسن تقدير الوقت قبلها ، نحو : « يعجبني ما صنعتَ » ، أي : صنعُك . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وضاقَتْ عليكُمُ الأَرْضُ بِما رَحُبَتْ ﴾[5] ، وقول الشاعر[6] [من الوافر] :

يَسُـرُّ المَـرْءَ مـا ذَهَـبَ اللَّيـالـي وكـان ذَهـابُهُـنَّ، لَـهُ، ذَهـابـا

وزعم السهيلي أنَّ شرطَ كون « ما » مصدريَّة صلاحيَّةُ وقوع « ما » الموصولة موقعها ، وأنّ الفعل بعدها لا يكون خاصّاً . فلا يجوز : « أريد ما تخرج » ، أي : خروجَك . وهو مردود بالآية والبيت السابقين .

---

(١) هود : ١٠٨ .

(٢) البقرة : ٢٥٨ .

(٣) النساء : ٩٢ .

(٤) غافر : ٢٨ .

(٥) التوبة : ٢٥ .

(٦) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٣٧ ؛ والجنى الداني ص ٣٣١ ؛ والدرر ١/٢٥٣ ؛ وشرح التصريح ١/٢٦٨ ؛ وشرح قطر الندى ص ٤١ ؛ وشرح المفصل ٨/١٤٢ ، ١٤٣ ؛ وهمع الهوامع ١/٨١ .

واعلمْ أنّ « ما » المصدريَّة توصل بالفعل الماضي والمضارع ، ولا توصل بالأمر. وفي وصلها بالجملة الاسميّة خلاف. ومذهب سيبويه والجمهور أنّ « ما » المصدريَّة حرف ، فلا يعود عليها ضمير من صلتها . وذهب الأخفش ، وابن السَّرّاج ، وجماعة من الكوفيِّين ، إلى أنَّها اسم ، فتفتقر إلى ضمير ، . فإذا قلت : « يعجبني ما صنعت » ، فتقديره عند سيبويه : يعجبني صنعُك . وعند الأخفش : الصُّنعُ الذي صنعته . ورُدَّ عليه بقول الشاعر[1] [من الطويل] :

[أليس أميري في الأمورِ بأنتما] بما لَستُما أهلَ الخِيانةِ، والغَدْرِ

إذ لا يسوغ تقديره هنا .

وأمّا الزائدة ، فلها أربعة أقسام :

الأوَّل : أن تكون زائدة ، لمجرَّد التوكيد . وهي التي دخولها في الكلام كخروجها ، نحو : ﴿ فبما رَحْمَةٍ ﴾[2] ، و ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾[3] ، و ﴿ ممّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾[4] ، ﴿ وإمَّا تَخافَنَّ ﴾[5] ، ﴿ وإذا ما أُنْزِلَتْ سُورةٌ ﴾[6] . وزيادتها بعد « إن » الشرطية « وإذا » كثيرة .

الثاني : أن تكون كافَّة . وهي تقع بعد « إنَّ » وأخواتها . نحو : ﴿ إنَّما اللَّهُ إِلَهٌ واحِدٌ ﴾[7] . وبعد « رُبَّ » ، وكاف التشبيه ، في الأكثر . وذكر ابن مالك أنَّها قد تكفُّ الباء ، وتحدث فيها معنى التقليل . وقد جاءت « ما » الكافَّة أيضاً ، بعد « قَلَّ » إذا أُريد به النفي ، نحو : « قلَّما يقول ذلك أحد » .

---

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٣٢ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٧١٧ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٣٨ ؛ والمقاصد النحوية ١/٤٢٢ .

(٢) آل عمران : ١٥٩ .

(٣) المؤمنون : ٤٠ .

(٤) نوح : ٢٥ .

(٥) الأنفال : ٥٨ .

(٦) التوبة : ١٢٤ .

(٧) النساء : ١٧١ .

الثالث : أن تكون عوضاً . وهي ضربان : عوض من فعل ، وعوض من الإضافة . فالأوّل كقولهم : « أمَّا أنتَ مُنطلقاً انطلقتُ » . والأصل : لِأَنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ . فحذفت لام التعليل ، وحذفت « كان » ، فانفصل الضمير المتَّصل بها لحذف عامله ، وجيء بـ « ما » عوضاً من « كان » . والثاني كقولهم : حيثما ، وإذ ما . فـ « ما » فيهما عوض من الإضافة ، لأنهما قصد الجزم بهما ، قطعاً عن الإضافة ، وجيء بـ « ما » عوضاً منها . وجعل بعضهم « ما » في قول امرىء القيس[1] [من الطويل] :

[ألا رُبَّ يوم لَكَ منهنَّ صالحٍ] ولا سِيَّما يَوماً، بدارةِ جُلْجُلِ

عوضاً من الإضافة ، ونصب « يوماً » على التمييز .

الرابع : أن تكون مَنْبَهةً على وصف لائق . قال ابن السيِّد : وهي ثلاثة أقسام : قسم للتعظيم والتهويل ، كقول الشاعر[2] [من الوافر] :

عَزَمتُ، على إقامةِ ذِي صَباحٍ لِأَمرٍ ما، يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

وقسم يراد به التحقير ، كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه : وهل أعطيتَ إلّا عطيَّةً ما ؟ وقسم لا يراد به تعظيم ، ولا تحقير ، ولكن يراد به التنويع ، كقولك : « ضربته ضرباً ما » . أي : نوعاً من الضرب .

---

(١) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٠ ؛ والجنى الداني ص ٣٣٤ ، ٤٤٣ ؛ وخزانة الأدب ٣/٤٤٤ ، ٤٥١ ؛ والدرر ٣/١٨٣ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٤١٢ ، ٥٥٨ ؛ وشرح المفصل ٢/٨٦ ؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٥ ؛ ولسان العرب ١٤/٤١١ (سوا) ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٣ ؛ ومغني اللبيب ص ١٤٩ ، ٣٤٧ ، ٤٧٠ ؛ وهمع الهوامع ١/٢٣٤ .

(٢) البيت لأنس بن مدركة في الحيوان ٣/٨١ ؛ وخزانة الأدب ٣/٨٧ ، ٨٩ ؛ والدرر ١/٣١٢ ، ٣/٨٥ ؛ وشرح المفصل ٣/١٢ ؛ ولأنس بن نهيك في لسان العرب ٢/٥٠٣ (صبح) ؛ ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيبويه ١/٣٨٨ ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٢٥٨ ؛ والجنى الداني ص ٣٣٤ ، ٣٤٠ ؛ والخزانة ٦/١١٩ ؛ والخصائص ٣/٣٢ ؛ والكتاب ١/٢٢٧ ؛ والمقتضب ٤/٣٤٥ ؛ والمقرب ١/١٥٠ ؛ وهمع الهوامع ١/١٩٧ .

قلت : وذهب قوم إلى أنّ « ما » في ذلك كلّه اسم ، وهي صفة بنفسها .
قال ابن مالك : والمشهور أنّها حرف زائد ، منبِّهة على وصف لائق بالمحلّ .
وهو أولى ، لأنّ زيادة « ما » ، عوضاً من محذوف ، ثابت في كلامهم . وليس في كلامهم نكرة موصوف بها ، جامدة كجمود « ما » ، إلاّ وهي مردفة بمكمِّل ، كقولهم : « مررت برجلٍ أيّ رجلٍ » .

وزيد ، في أقسام الزائدة ، قسمين آخرين :

أحدهما: أن تكون مهيِّئة . وهي الكافّة لـ « إنّ » وأخواتها ، ولـ « رُبَّ » إذا وليها الفعل ، نحو : ﴿ إنَّما يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبادِهِ العُلَماءُ ﴾[1] ، و ﴿ رُبَّما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[2] . فـ « ما » في ذلك مهيِّئةٌ ، لأنّها هيّأت هذه الألفاظ لدخولها على الفعل . ولم تكنْ قبل ذلك صالحة للدخول عليه ، لأنّها من خواصِّ الأسماء . والتحقيق أنّ المهيِّئة نوع من أنواع الكافّة ، فكلّ مهيِّئة كافّة ، ولا ينعكس .

والآخر: أن تكون مسلِّطة . ذكر هذا القسم أبو محمد بن السّيِّد . قال : وهي ضدّ الكافّة . وهي التي تلحق « حيث » و « إذ » . فيجب لهما بها العمل .

قلت : قد تقدَّم أنّ « ما » في « حيثما » و « إذ ما » عوض من الإضافة . ولمّا كان لحاقها لـ « حيث » و « إذْ » شرطاً في الجزم بهما سمّاها مسلِّطة . وقد كثَّر ابن السّيد أقسام « ما » . فذكر لها اثنين وثلاثين قسماً ، بأقسام الاسميّة . وذكر ، في تلك الأقسام ، ما لا تحقيق في ذكره . فلذلك أضربت عنه .

وأمّا « ما » الاسميّة ، فلها سبعة أقسام :

موصولة : وهي التي يصلح في موضعها « الذي » ، نحو : ﴿ ولِلَّهِ يَسْجُدُ ما في السَّماواتِ وما في الأَرْضِ ﴾[3] .

---

(1) فاطر : ٢٨ .
(2) الحجر : ٢ .
(3) النحل : ٤٩ .

وشرطيَّة ، نحو : ﴿ ما نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ أو نُنْسِها نَأتِ بِخَيْرٍ مِنْها ﴾[1] .
واستفهاميّة ، نحو : ﴿ وما تِلكَ بِيَمينِكَ يا مُوسَى ﴾[2] .
ونكرة موصوفة ، نحو : « مررتُ بما مُعجِبٍ لك » ، أي : بشيءٍ معجبٍ .
ونكرة غير موصوفة :وهي في ثلاثة مواضع :
الأول : باب التعجّب ، نحو : « ما أحسنَ زيداً » ! فـ « ما » في ذلك نكرة غير موصوفة ، والجملة بعدها خبر . هذا مذهب سيبويه ، وجمهور البصريِّين ، ورُوي عن الأخفش . وقيل : هي موصولة ، والجملة صلتها ، والخبر محذوف . وهو ثاني أقوال الأخفش . وقيل : هي نكرة موصوفة بالجملة ، والخبر محذوف ، وهو ثالث أقواله . وقيل : استفهاميَّة . وهو قول الكوفيِّين . قال بعضهم : هو قول الفرّاء ، وابن درستويه .

الثاني : باب « نِعْمَ » و« بئْسَ » ، على خلاف فيه . وتلخيص القول في « ما » بعد « نِعم » و« بئْس » أنَّها إنْ جاء بعدها اسم ، نحو : « نعمّا زيدٌ » ، و« بئسَما تزويجٌ ولا مَهرٌ » ، ففيها ثلاثة مذاهب : أوَّلها: أنَّ « ما » نكرة غير موصوفة في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعد « ما » هو المخصوص . قيل : وهو مذهب البصريِّين . قلت : ليس هو مذهب جميعهم . وثانيها: أنَّ « ما » معرفة تامَّة ، وهي الفاعل . وهو ظاهر قول سيبويه ، ونُقل عن المبرّد ، وابن السَّرَّاج ، والفارسيِّ ، وهو أحد قولي الفرّاء ، واختاره ابن مالك . وثالثها: أنَّ « ما » رُكِّبت مع الفعل ، فلا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل . وقال به قوم منهم الفرّاء .

وإذا جاء بعدها فعل فعشرة مذاهب :
أوَّلها : أنَّ « ما » نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل صفة لمخصوص محذوف .

---
(١) البقرة : ١٠٦ .
(٢) طه : ١٧ .

وثانيها : أنَّ « ما » نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل صفتها ، والمخصوص محذوف .

وثالثها : أنَّ « ما » اسم تامّ معرفة ، وهي فاعل « نعم » ، والمخصوص محذوف ، والفعل صفة له .

ورابعها : أنَّها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف .

وخامسها : أنَّها موصولة ، وهي المخصوص ، و « ما » أخرى تمييز محذوف ، والأصل : نِعْمَ ما ما صنعتَ .

وسادسها : أنَّ « ما » تمييز ، والمخصوص « ما » أُخرى موصولة محذوفة ، والفعل صلة لها .

وسابعها : أنَّ « ما » مصدريَّة ، ولا حذف في الكلام . وتأويلها : بئسَ صنعُك ، وإن كان لا يحسن في الكلام : بئس صنعُك ، كما تقول : أظنُّ أن تقومَ ، ولا تقول : أظنّ قيامَك .

وثامنها : أنّ « ما » فاعل ، وهي موصولة ، يُكتفى بها وبصلتها عن المخصوص .

وتاسعها : أنّ « ما » كافّة لـ « نِعْم » ، كما كفّت « قَلّ » فصارت تدخل على الجملة الفعليَّة .

وعاشرها : أنَّ « ما » نكرة موصوفة مرفوعة بـ « نِعْم » .

والمشهور من هذه المذاهبِ الثلاثةُ الأُوَلُ . وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه المذاهب . وقد ذكرتها في غير هذا الكتاب .

الثالث: قولهم: « إنِّي ممَّا أنْ افعلَ » ، أي : إنِّي من أمرِ فِعلي . قال الشاعر[1] [من الطويل]:

ألا ، غَنِّيا بالزَّاهرِيَّةِ، إنَّني   على النَّأيِ، ممَّا أنْ أُلِمَّ بها ذِكْرا

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٤٠ ؛ والمقتضب ٤/ ١٧٥ .

أي : من أمر إلمامي . وحيث جاء « ممَّا » وبعدها « أنْ أفعل » فهذا تأويلها ، عند قوم . فإن لم يكن بعدها « أنْ » فهي بمنزلة « ربَّما » . وقال السيرافي ، في قول العرب : « إنِّي ممَّا أن أفعلَ كذا » : اسماً تامّاً في موضع الأمر . وتقدير الكلام : إنِّي من الأمر صنعي كذا وكذا . فالياء اسم « إنَّ » و« صنعي » مبتدأ ، و« من الأمر » خبر « صنعي » ، والجملة في موضع خبر « إنَّ » .

والسادس: من أقسام «ما» الاسميَّة أن تكون صفة، نحو[1] [من الوافر]:

[عزمتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ] لأمْرٍ ما، يُسَوَّدُ مَن يَسُودُ

عند قوم : وقد تقدَّم ذكرها في أقسام الزائدة .

والسابع: أن تكون معرفة تامَّة . وذلك في باب « نعم » و« بئس » ، على ظاهر قول سيبويه . وفي قولهم : إنِّي ممَّا أن أفعل ، على ما ذكره السيرافيّ .

وإنَّما ذكرت أقسام الاسميَّة ، في هذا الكتاب ، وإن لم يكن موضوعاً لذلك ، لشدَّة الحاجة إلى معرفة هذه الأقسام . والله ، سبحانه وتعالى ، أعلم .

مُـــــذْ(*)

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً ، واسماً . هذا مذهب الجمهور . وذهب بعض النحويِّين إلى أنَّه اسم في كل موضع ، وإذا انجرَّ ما بعده فهو ظرف ، منصوب بالفعل قبله . ورُدَّ بأنَّه لو كان ظرفاً لجاز أن يستغني الفعل الواقع بعده ، عن العمل فيه ، بإعماله في ضمير يعود عليه . فكنت تقول : مُذْ كَمْ سرتَ فيه ؟ كما تقول : يومَ الجمعةِ سرتُ فيه . وإنْ توسعتَ في الضمير قلت : سرتُه . وامتناع العرب من التكلُّم بذلك دليل على أنَّه حرف جرّ . وقد استُدِلّ على حرفيَّته ، بإيصاله الفعل إلى « كم » و« متى » ، نحو : « مُذْ

---

(١) سبق تخريجه ص ٤٩٦ .

كم سرتَ » ؟ كما تقول : « بمنْ مررتَ » ؟ وهـذا الخلاف جـار في « منذ » أيضاً .

ومذهب الجمهور أنَّ « مذْ » محذوفة النون ، وأصلها « منذُ » . واستدلّوا على ذلك بأوجه : الأوّل أنَّ « مذْ » إذا صُغِّرت يقال فيها : « مُنَيْذ » بردّ النون . والثاني أنَّ ذالَ « مُذْ » يجوز فيها الضمّ والكسر ، عند ملاقاة ساكن ، نحو: «مذُ اليوم ». والضمّ أعرف . وليس ذلك إلّا أصلها « منذُ » . والثالث أنَّ بني غنيّ يضمون ذال « مذ » قبـل متحـرِّك باعتبـار النون المحذوفة ، لفظاً لا نيَّة .

وذهب ابنَ ملكون إلـى أنَّ « مذ » ليست محذوفة من « منذ » . قال : لأنَّ الحذف والتصريف لا يكون في الحروف . وردّه الشلوبين بتخفيف « إنَّ » وأخواتها . وقال صاحب « رصف المباني » : الصحيح أنَّه إذا كان اسماً فهو مقْتَطَع من « منذ » ، وأمّا إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه .

وقد أخَّرت الكلام على معنى « مذ » ، وسـائر أحكـامها ، لتـذكر مـع « منذ » في باب الثلاثيّ . إن شاء اللّٰه تعالى .

مَـــع(*)

لها حالان :

الأوّل: أن تكون ساكنة العين . وهي لغة ربيعة وغنم . يبنونهـا على السكون قبل متحرِّك ، ويكسرون قبل ساكن . ولم يحفظ سيبويه أنَّ السكون فيها لغة ، فجعله من ضرورات الشعر . قال : وقد جعلها الشاعر كـ « هلْ » ، حين اضطرّ ، فقال[1] [من الوافر] :

وريشِي مِنكُمُ، وهَوايَ مَعْكُمْ   وإنْ كانَتْ زِيارتُكُمْ لِمـاما

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٢٢٥ ؛ والمقاصد النحوية ٤٣٢/٣ ؛ وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص ٣١١ ؛ والكتاب ٢٨٧/٢ ؛ ولأحدهما في شرح التصريح ٤٨/٢ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٩/٣ ؛ والجنى الداني ص ٣٠٦ ؛ ورصف المباني ص ٣٢٩ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩٥ ؛ ولسان العرب ٣٤١/٨ (معع) .

واختلف في « مع » الساكنة العين ، فقيل : هي حرف جر . وزعم أبو جعفر النحّاس أنَّ الإجماع منعقد على حرفيّتها إذا كانت ساكنة . والصحيح أنَّها اسم ، وكلام سيبويه مُشعِر باسميَّتها .

والثاني: أن تكون مفتوحة العين . وهذه اسم لمكان الاصطحاب ، أو وقته ، على حسب ما يليق بالمضاف إليه . وقد سُمع جرّها بـ « من » . حكى سيبويه : ذهب مِن مَعِهِ . وقرىء : ﴿ هذا ذِكرُ مِنْ مَعِي ﴾[1] ، أي من قِبَلِي .

و « مع » ظرف لازم للظرفيَّة . لا يخرج عنها ، إلاّ إلى الجرّ بـ « من » كما تقدَّم . وتقع خبراً وصلة وصفة وحالاً . وإذا أُفردت عن الإضافة نوّنت، نحو: «قام زيد وعمرو معاً» . والأكثر حينئذ أن تكون حالاً . وقد جاءت خبراً في قول الشاعر[2] [من الطويل] :

أَفِيقُوا، بَنِي حَرْبٍ، وأَهواؤنا مَعاً [وأرماحُنا موصولَةٌ لم تُقَضَّبِ]

وقال بعضهم في نحو « وأهواؤنا معاً » : إنَّه حال والخبر محذوف ، تقديره : كائنةٌ معاً . وليس بصحيح .

واختُلف في حركة « مع » إذا نُوِّنت . فذهب الخليل ، وسيبويه ، إلى أنَّها فتحةُ إعراب ، والكلمة ثنائيَّة ، حالةَ الإفراد ، كما كانت حالة الإضافة . وذهب يونس ، والأخفش ، إلى أنَّ الفتحة فيها كفتحة تاء « فتى » ، لأنَّها حين أُفردت رُدَّت إليها لامها المحذوفة ، فصارت اسماً مقصوراً . قال ابن مالك : وهو الصحيح ، لقولهم : الزيدانِ معاً ، والزيدون معاً ، فيوقعون « معاً » في موضع رفعٍ ، كما توقع الأسماء المقصورة ، نحو : « فتىً » ، و « هم عدىً » . ولو كان باقياً على النقص لقيل : « الزيدان معٌ » ، كما يقال : « هم يدٌ واحدةٌ على مَن سواهم » . واعتُرض بأنَّ « معاً » ظرف ، في موضع الخبر ،

---

(١) الأنبياء : ٢٤ .

(٢) البيت لجندل بن عمرو في الدرر ١٤٣/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٤٦ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٠٧ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣١٢ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٧١ ؛ وهمع الهوامع ٢١٨/١ .

فلا يلزم ما قاله .

وقال ابن مالك : إنّ « معاً » إذا أُفردت تساوي « جميعاً » معنى . ورُدَّ عليه بأنَّ بينهما فرقاً ؛ قال ثعلبٌ : إذا قلتَ : قام زيد وعمرو جميعاً ، احتمل أن يكون القيام في وَقتين ، وأن يكون في وقت واحد . وإذا قلتَ : قام زيد وعمرو معاً ، فلا يكون إلّا في وقت واحد . واللّه سبحانه أعلم .

مِـــمَّ

لفظ مركَّب من « مِن » الجارّة ، و « ما » الاستفهاميَّة المحذوفة الألف لدخول حرف الجرّ عليها ، نحو : « مِمَّ تشكو ؟ » . راجع : « مِنْ » .

مِـمّـا

لفظ مركَّب من « مِن » الجارّة ، و « ما » التي هي :

ـ اسم موصوف في نحو : « خُذْ مِمّا تكسبه » .

ـ حرف مصدريّ في نحو قول الشاعر[1] [من الطويل] :

وإنّا لَمِمّا نضربُ الكبْشَ ضرْبَةً على رَأسِهِ تُلْقي اللِّسانَ مِنَ الفَمِ

ـ حرف زائد في نحو الآية : ﴿ مِمّا خطيئاتهم أُغْرِقُوا ﴾[2] ، أي : منْ خطيئاتهم .

---

(1) البيت لأبي حيّة النميري في الأزهية ص ٩١ ؛ وخزانة الأدب ١٠/٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ؛ والدرر ٤/١٨١ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢ ، ٧٣٨ ؛ والكتاب ٣/١٥٦ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٤٤ ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٢٦٠ ؛ والجنى الداني ص ٣١٥ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٥٧ ؛ والمقتضب ٤/١٧٤ ؛ وهمع الهوامع ٢/٣٥ ، ٣٨ .

(2) نوح : ٢٥ .

مِـنِ ـ مَـنَ ـ مُـنُ

لغات في « ايمن » . راجع : « ايمن » .

مُـــــنْ(*)

لفظ مختلف فيه . فقيل : هو حرف جرّ ، مختصّ بالقسم ، ولا يدخل إلّا على الرَّبِّ . فيقال : « مُنْ رَبِّي لأفعلَنّ » . وشذّ قولهم : « مُنَ اللّهِ » . وقيل : هو اسم ، وهو بقيّة « ايمنِ » ، لكثرة تصرُّفهم فيها . واحتُجّ على ذلك بأن « مُنْ » بضمّ الميم لم تثبت حرفيَّتها ، في غير هذا الموضعِ . ورُدّ بدخولها على الرَّبّ ، و« ايمن » لا تدخلِ عليه . وبأنّها لو كانت اسماً لأُعربت ، لأنّ المُعرَب لا يُزيله عن إعرابه حذفُ شيء منه .

وذكر صاحب « رصف المباني » أنَّ « مُنْ » يجوز في نونها الإدغـام ، والإظهار مع راء « ربّ » . وعلّل جواز الإظهار بأنَّ نونها لمّا سكنت ، تخفيفاً ، جاز إظهارها دلالة على أصل التحريك . وصحّح القول باسميَّتها .

وذكر ابن مالك في باب «حروف الجرّ» من «التسهيل» أنّ «مُنْ» هذه حرف . قال : وتختصّ مكسورةَ الميمِ ، ومضمومتَها ، في القَسَم بالـرَّبِّ . وذكر في باب « القسم » أن « من » مثلَّث الحرفين مضافاً إلى اللّه ، مختصرٌ من « ايمن » . قيل : فيكون مذهباً ثـالثاً . وهـو أنَّها حـرف إذا ضمّت ميمها أو كسـرت ، واسم إذا كانت مثلَّثـة الحرفين . والنحـويّون ذكـروا الخلاف في المضمومة الميم ، كما سبق . واللّه أعلم .

مـهـمـا(*)

المشهور أنَّها اسم من أسماء الشرط ، مجرّد عن الظرفيّة ، مثل « مَن » . وذكـر ابن مالـك أنَّها قـد تـرد ظـرفـاً . ذكـر ذلـك في « التسهيـل » ، وفي

« الكافية » . وقال في « شرحها » : إنّ جميع النحويّين يجعلون « ما » و«مهما» مثل «مَن»، في لزوم التجرّد عن الظرفيّة، مع أنّ استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب . وأنشد أبياتاً ، منها قول حاتم[1] [من الطويل] :

وإنّكَ مَهما تُعطِ بَطنَكَ سُؤلَهُ وفَرجَكَ، نالا مُنتهَى الذَّمِّ أَجمَعا

وقال ابنه بدر الدين : لا أرى في هذه الأبيات حجّة ، لأنّه يصح تقديرها بالمصدر . وقد ذكرتُ ذلك في « شرح التسهيل » .

وقال الزمخشري في « الكشاف » : وهذه الكلمة في عداد الكلمات ، التي يحرّفها مَن لا يد له في علم العربيّة ، فيضعها في غير موضعها ، ويحسب « مهما » بمعنى « متى ما » . ويقول : مهما جئتني أعطيتك . وهذا من وضعه ، وليس من كلام واضع العربيّة في شيء . ثم يذهب فيفسّر ﴿ مَهما تأتِنا بهِ مِن آيةٍ ﴾[2] بمعنى الوقت ، فيلحد في آيات الله ، وهو لا يشعر . وهذا وأمثاله مما يُوجب الجثوّ بين يدي الناظر في « كتاب سيبويه » . انتهى كلامه .

وذكر ابن مالك في « التسهيل » أنّ « مهما » قد يُستفهم بها . والمشهور أنّها لا تخرج عن الشرطيّة . وأمّا قوله[3] [من السريع] :

مَهما لِيَ، اللّيلةَ، مَهما لِيَهْ أُودَى بنَعلَيَّ ، وسِربالِيَهْ

فلا حجّة فيه ، لاحتمال أن تكون « مه » بمعنى : اكفُف ، و« ما » هي الاستفهاميّة .

---

(١) البيت لحاتم الطائيّ في ديوانه ص ١٧٤ ؛ والجنى الداني ص ٦١٠ ؛ وخزانة الأدب ٢٧/٩ ؛ والدرر ٧١/٥ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٤٤ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٦٨ .

(٢) الأعراف : ١٣٢ .

(٣) البيت لعمرو بن لقيط في الأزهية ص ٢٥٦ ؛ وخزانة الأدب ١٨/٩ ، ١٩ ، ٢٣ ؛ والدرر ٧٣/٥ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٣٠ ، ٧٢٤ ؛ والمقاصد النحوية ٤٥٨/٢ ؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٢ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥١ ، ٦١١ ؛ وخزانة الأدب ٥٢٤/٩ ؛ ولسان العرب ٥٤٣/١٣ (مهه) ؛ وهمع الهوامع ٥٨/٢ .

وزعم السهيلي أنّ « مهما » قد تخرج عن الاسميّة ، وتكون حرفاً ، إذا لم يعد عليها من الجملة ضمير ، كقول زهير[1] [من الطويل] :

وَمَهما تكُنْ عِندَ امرِئٍ، مِن خَلِيقةٍ   وإنْ خالَها تَخفَى علَى النّاسِ ، تُعلَمِ

وهو قول غريب . وقد حكى خطّاب الماردي ، عن بعضهم ، أنّها تكون حرفاً ، بمعنى « إنْ » . ولذلك ذكرتها في هذا الموضع . ويتعلّق بها أحكام مذكورة في موضعها .

واختلف النحويّون فيها ، فقيل : إنّها بسيطة ، ووزنها « فَعْلَى » ، وألفها إمّا للتأنيث ، وإمّا للإلحاق وزال التنوين للبناء . فهي ، على هذا ، من باب « سَلِس » . وقال ابن أياز : لو قيل إنها « مَفْعَل » ، تحامياً لذلك ، لم أرَ به بأساً . وقال الخليل : هي مركّبة من « ما ما » ، و « ما » الأولى التي للجزاء ، والثانية التي تزاد بعد الجزاء . واستقبحوا التكرير ، فأبدلوا من ألف الأولى هاء ، وجعلوهما كالشيء الواحد . وقال الأخفش ، والزجّاج ، والبغداديّون : هي مركّبة من « مه » بمعنى : اسكت ، و « ما » الشرطيّة . قالوا : وقد تُستعمل « مه » مع « مَن » التي هي شرط ، فيقال : مَهْمَنْ . وقال قطرب : لم يُحمل الجزم بها عن فصيح . يعني « مهمن » . وقد أجاز سيبويه أن تكون « مه » أضيف إليها « ما » . واللّه أعلم .



تأتي النون في لغة طيِّء ، أو أزد شنوءة، أو بلحارث علامةً لجمع المؤنّث في نحو : «نجحْنَ المجتهدات » ، هكذا ذهب سيبويه وجماعة من النحاة ، وقالت جماعة أخرى : إنّ النون ، هنا ، ضمير مبنيّ في محلّ رفع

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٢ ؛ والجنى الداني ص ٦١٢ ؛ والدرر ٤/١٨٤ ، ٥/٧٢ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٨٦ ، ٧٣٨ ، ٧٤٣ ؛ وشرح قطر الندى ص ٣٧ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٦٧ ؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٣٥٨ ؛ وهمع الهوامع ٢/٣٥ ، ٥٨ .

فاعل ، و « المجتهدات » بدل منها ، وقيل : « نَجَحْنَ » خبر مقدَّم ، و « المجتهدات » مبتدأ مؤخَّر . وراجع : الواو .

نــا

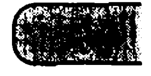
اعتبر بعض النحاة أنَّ « نا » في « إيّانا » حرفاً يُبيِّن أنَّ الضمير « إيّا » للمتكلّمين . راجع : « إيّا » .

نَـحْـنُ

رأى بعض النحاة أنَّ « نَحْنُ » إذا وقعتْ فصلاً بين المبتدأ والخبر ، أو ما بين أصله مبتدأ وخبر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وكنّا نحنُ الوارثين ﴾[1] تُعرب حرفاً لا ضميراً . وراجع تفصيل هذه المسألة في « هُوَ » .

نَعام ـ نِعِمْ ـ نِعَمْ

لغات في « نَعَمْ » . راجع : « نَعَمْ » .



هــا(*)

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً .

فإذا كان اسماً ، فله قسمان :

أحدهما : أن يكون اسم فعل بمعنى : خُذْ . وفيه لغات أُخر .

---

(١) القصص : ٥٨ .

والثاني : أن يكون ضميراً للغائبة ، وهو واضح .

وإذا كان حرفاً فهو حرف تنبيه . ويطَّرد في أربعة مواضع :

الأوَّل : مع اسم الإشارة ، نحو : هذا . ويكثر في المجرَّد من الكاف ، ويقلّ في المقرون بالكاف ، كقول طرفة[1] [من الطويل] :

رأيتُ بَنِي غَبْراءَ لا يُنكِرُونَني ... ولا أهلَ هذاكَ الطِّرافِ، المُمَدَّدِ

ويمتنع في المقرون بالكاف واللام ، فلا يُقال : هذالِكَ ، لكثرة الزوائد .

الثاني : مع « أيّ » في النداء ، نحو : يا أيُّها الرجل . وحرف التنبيه لازم في هذا الموضع ، لأنَّه كالصلة لـ « أيّ » ، بسبب ما فاتها من الإضافة ، ولذلك يقول المعرِبون فيه : « ها » صلة وتنبيه .

الثالث : مع ضمير الرفع المنفصل ، إذا كان مبتدأ مخبراً عنه باسم الإشارة . نحو : « ها أنا ذا » ، و « ها أنتم أُولاء » . وظاهر كلام ابن مالك أنَّ « ها » الداخلة على الضمير هي التي كانت مع اسم الإشارة ، وفصل بينهما بالضمير . قال : وفصلها من المجرَّد بـ « أنا » وأخواته كثيرٌ ، وبغيرها قليلٌ ، وقد تُعاد بعد الفصل توكيداً . يعني في نحو : « ها أنتم هؤلاءِ » .

وكلام سيبويه يقتضي ان « ها » قد تدخل على الضمير ، كما تدخل على اسم الإشارة ، وليست مقدَّمة من تأخير . قال : وقد تكون « ها » في « ها أنت ذا » غيرَ مُقدَّمة ، ولكنها تكون للتنبيه ، بمنزلتها في « هذا » . يدلّ على ذلك قوله تعالى : ﴿ ها أَنتُمْ هؤُلاءِ ﴾[2] . فلو كانت « ها » المقدَّمة مصاحِبة « أُولاء » لم تُعَدْ . ويؤيِّد ما قاله سيبويه أنَّ « ها » قد دخلت على الضمير ،

---

(1) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣١ ؛ وتخليص الشواهد ص ١٢٥ ؛ وجمهرة اللغة ص ٧٥٤ ؛ والجنى الداني ص ٣٤٧ ؛ والدرر اللوامع ١/٢٣٦ ؛ ولسان العرب ٥/٥ (غبر) ١٤ / ٩٢ (بني) ؛ والمقاصد النحوية ١/٤١٠ ؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢١٤ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٧٣ ؛ وهمع الهوامع ١/٧٦ .

(2) آل عمران : ٦٦ .

وليس خبره اسم إشارة . كقول الشاعر[1] [من الطويل] :

* أبا حَكَمٍ ، ها أنتَ نَجْمٌ ، يُجالِدُ *

قال بعضهم : وهو شاذّ .

تنبيه : يقال : ها أنا ذا ، وها أنا هذا ، وأنا هذا . وأكثرها الأوَّل ، ثمّ الثاني ، ثمّ الثالث . وقال الفرّاء : لا يكادون يقولون : أنا هذا . وقد حكى أبو الخطاب ، ويونس : أنا هذا ، وهذا أنا .

الرابع : مع اسم اللّه في القسم ، نحو : هـااللّـهِ . وفيه أربعة أوجه : قطْع الهمزة ، ووصْلها ، كلاهما مع إثبات ألف « ها » ، وحذفها . وهل الجرّ بـ « ها » ، أو بحرف القسم المحذوف ، خلافٌ ، كما تقدَّم في الهمزة .

وقد جاء استعمال « ها » في غير هذه المواضع الأربعة ، ولكنّه قليل . كقول النابغة[2] [من البسيط] :

هـا إنَّ ذِي عِـذْرةٌ، إلّا تكنْ نَفَعَتْ ... فـإنَّ صـاحِبَهـا مُشـارِكُ النَّكَـدِ

وزعم بعضهم أنّ الأصل « إنّ هذي » ، فقدَّم التنبيه ، وفصل بـ « إنَّ » ، كما قال زهير[3] [من البسيط] :

تَعَلَّمَنْ هـا، لَعَمـرُ اللّهِ، ذا قَسَمـاً ... فاقصِدْ بذَرْعِكَ، وانظُرْ: أينَ تَنْسَلِكُ؟

---

(١) الشطر في الجنى الداني ص ٣٤٨ ؛ ولم أقع على قائله ، ولا على تتمّته .

(٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٨ ؛ والجنى الداني ص ٣٤٩ ؛ وخزانة الأدب ٥/٤٥٩ ، والدرر ٥/١١٩ ؛ وشرح المفصل ٨/١١٣ ؛ ولسان العرب ٤/٥٤٥ (عذر) ، ١٥/٤٤٥ (تا) ١٥٢/٤٧٥ (ها) ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/١٩٤ ، ١٩٥ ؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٨٠ ؛ وهمع الهوامع ٢/٧٠ ، ٢٠٢ .

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٨٢ ؛ وخزانة الأدب ٥/٤٥١ ، ١٠/٤١ ، ٤٢ ؛ والدرر ١/٢٣٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٤٦ ؛ والكتاب ٣/٥٠٠ ، ٥١٠ ؛ ولسان العرب ١٠/٤٤٢ (سلك) ، ١٥/٤٨١ (ها) ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/١٩٤ ؛ والمقتضب ٢/٣٢٣ ؛ وهمع الهوامع ١/٧٦ .

فصل بين التنبيه واسم الإشارة بالقسم .

وذكر صاحب « رصف المباني » أنَّ « ها » قد تستعمل مفـردة ، فيقال « ها » بمعنى : تَنَبَّهْ . والله أعلم .

ـ هَـمَ ـ هَمـا ـ

لغتان في « أما » . راجع : « أما » .

ـ هُـمْ ـ هُمـا ـ

اعتبر بعض النحاة « هُمْ » في « إيّاهُمْ » و « هُما » في « إيّاهما » حـرفاً يدلّ على أنَّ الضمير « إيّا » لجمع المذكَّر الغـائب (في « إيّاهم ») وللمثنّى الغائب (في « إيّاهما ») .

وإذا وقع « هُمْ » ، و « هُما » فَصْلاً بين المبتدأ والخبر ، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر ، نحو : «المجتهدون هم الناجحون » ، و « إنَّ المجتهـدَين هما الناجحان » ، فـإنَّ بعض النحويِّين يعتبـرهما حـرفين . وراجع تفصيـل هذه المسألة في « هُوَ » .

ـ هُـــنَّ ـ

اعتبر بعض النحاة « هُنَّ » في « إيّاهُنَّ » حرفاً يدلّ على أنَّ الضمير « إيّا » لجمع المؤنّث الغائب . راجع : « إيّا » .

وإذا وقعت « هُنَّ » فصلاً بين المبتدأ والخبـر ، أو بين ما أصله مبتـدأ وخبـر ، نحـو : « المجتهـدات هُنَّ الفـائــزات » ، و « إنَّ المجتهـدات هُنَّ الفائزات » ، فإنَّ بعض النحاة يعتبرها حرفاً لا ضميراً . وراجع تفصيـل هذه المسألة في المادّة التالية .

هُــــوَ

يأتي هذا اللفظ ، وكذلك سائر الضمائر المنفصلة (أنا ، أَنْتَ ، أنتِ ، أنتما ، أَنْتُمْ ، أَنْتُنَّ ، نحنُ ، هُمْ ، هُما ، هي) حرفاً ، عند بعضهم ، إذا وقعتْ فصلاً بين المبتدأ والخبر ، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر ، نحو : « المعلمُ هو الرجلُ القدوة » . « وهذه الألفاظ تدخل بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله مبتدأ وخبر ، وذلك في باب « كان » وأخواتها ، وفي باب « ظننتُ » وأخواتها ، وفي باب « أعلمتُ » وأخواتها ، وفي باب « ما » النافية و « لا » أختها عند بعضهم ، وفي باب « لا » التي لنفي الجنس ، إلاّ أنَّه بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين ، وما أصله كذلك ، أو نكرتين تقاربان المعرفتين ، وذلك للفصل بين معرفتين أو بين معرفة ونكرة كذلك ، فتقول : « زيد هو القائم » ، و« إنَّ زيداً هو القائِمُ »[1] ، و « ظننتُ زيداً هو القائِمَ » ، و «أعلمتُ زيداً عمراً هو القائم» ، و«ما زيد هو القائِمَ»[2] ، و«لا رجلٌ هو أفضلَ منك»[3] ، و «لا رجلَ هو أفضَلُ منك » ، وتقول في المعرفة والنكرة التي تقارب المعرفة لأنَّها لا تقبل الألف واللام ، كما لا تقبله المعرفة[4] ، ولذلك صحَّ الابتداء بها »[5] .

ويعتبر بعضهم « هو » (وكذلك سائر الضمائر المنفصلة) في مثل : « زيد هو المجتهدُ » ضميراً مبنيّاً في محل رفع مبتدأ خبره « المجتهد » ، وجملة « هو المجتهد » خبراً لِـ «زيد » . وفئة ثالثة تعتبر « هو » في نحو هذا المثال ضميراً مبنيّاً لا محلّ له من الإعراب .

أمّا إذا جاء الخبر بعد الضمير المنفصل منصوباً في باب « كان » ، وفي

---

(١) يجوز رفع « القائم » على اعتبار « هو » ضميراً مبنيّاً في محل رفع مبتدأ خبره « القائم » ، وجملة « هو القائم » في محلّ نصب خبر « كان » .

(٢) يجوز رفع « القائم » على اعتبار ما سبق تفصيله في الهامش السابق .

(٣) يجوز رفع « أفضلِ » على اعتبار ما سبق تفصيله في الهامش قبل السابق .

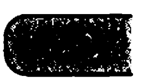
(٤) مثل : « كان عمراً هو خير منك » .

(٥) رصف المباني ص ١٢٨ ـ ١٢٩ .

باب « ظننت » ، وفي باب « أعلمت » ، وفي باب « ما » الحجازيَّة ، و«لا» المشبَّهتين بـ «ليس» ، نحو : « كان زيدٌ هو الفائِزَ » ، و «ظننتُ عَمْراً هو الناجحَ » ، فلا يجوز في هذا الضمير سوى وجهين : أحدهما اعتباره ضميراً مبنيّاً لا محلّ له من الإعراب ، وثانيهما اعتباره حرفاً .

هِـــيَ

إذا وقعتْ فصلاً بين المبتدأ والخبر ، أو ما بين أصله مبتدأ وخبر ، نحو : « هند هي الناجحةُ » ، و« إنَّ المجتهدةَ هي الناجحة » ، فإنَّ بعض النحويِّين يعتبرها حرفاً . وراجع تفصيل هذه المسألة في المادّة السابقة .



تأتي الواو في لغة طيِّىء ، أو أزد شنوءة، أو بلحارث علامةً للجمع المذكَّر ، ومن هذه اللغة قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كثير منهم ﴾[1] ، وقوله : ﴿ وأسرّوا النجوى الذين ظلموا ﴾[2]. وهي ، عند سيبويه وجماعة من النحاة ، في مثل هذه الأساليب حرف دالّ على الفاعليَّة ، وقالت جماعة أخرى ، إنَّها ضمير وما بعدها بدل منها ، وقيل : ما بعدها مبتدأ مؤخَّر ، والجملة قبلة خبر مقدَّم . وقد جُوِّز في ﴿ الذين ظلموا ﴾ أن يكون بدلاً من الواو في ﴿ وأسرّوا ﴾ ، أو مبتدأ خبره إمّا ﴿ وأسرّوا ﴾ أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام ، أي : يقولون : هل هذا . . . وأن يكون خبراً لمحذوف أي : هم الذين ، أو فاعلاً بـ «أسرّوا » ، والواو علامة ، أو بـ «يقول» محذوفاً ، أو بدلاً من الواو في ﴿ استمعوه ﴾[3] وأن يكون منصوباً على البدل من مفعول

(١) المائدة : ٧١ .

(٢) الأنبياء : ٣ .

(٣) من قوله : ﴿ اقترب للناسِ حسابُهم وهم في غفلةٍ مُعْرِضُون * ما يأتيهم من ذكرٍ من ربِّهم مُحْدَثٍ إلاّ استَمَعوه وهم يَلْعَبون * لاهيةً قلوبُهم وأسَرُّوا النجوى الذين ظلموا هَلْ هذا إلاّ بَشرٌ مثْلُكم أفَتَأْتون السِّحْرَ وأنْتُمْ تُبْصِرون ﴾ (الأنبياء : ١ ـ ٣).

﴿ يأتيهم ﴾[1] ، أو على إضمار « أذمّ » أو « أعني » ، وأن يكون مجروراً على البدل من ﴿ الناس ﴾ في ﴿ اقترب للناسِ حسابُهم ﴾[2] ، أو من الهاء والميم في ﴿ لاهيةً قلوبُهم ﴾[3] ، فهذه أحد عشر وجهاً[4] .

وَإنْ

لفظ مركَّب من « الواو » و « إنْ » . وإذا وقع هذا اللفظ في أثناء الكلام ، وليس بعده جواب له ، نحو : «سأزورُك وإنْ لمْ تَزُرْني » ، تكون الواو فيه حاليَّة ، و « إنْ » حرفاً زائداً ، وتكون الجملة بعده في محلّ نصب حال . وراجع : « إنْ » .

وَلَــــوْ

لفظ مركَّب من « الواو » و «لَوْ» . وإذا وقع هذا اللفظ في أثناء الكلام ، وليس بعده جواب له ، نحو : « سأزورُكَ ولو لم تَزُرْني » ، تكون الواو فيه حاليَّة ، و « لَوْ» حرفاً زائداً ، وتكون الجملة بعده في محلّ نصب حال . وراجع : « لَوْ» .

وَيْ(*)

المعروف أنَّها اسم فعل بمعنى : أعجبُ . قال الشاعر[5] [من الخفيف] :

---

(١) الأنبياء : ٢ .

(٢) الأنبياء : ١ .

(٣) الأنبياء : ٣ .

(٤) راجع مغني اللبيب ص ٤٠٤ ـ ٤٠٦ .

(٥) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب ٦/٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ؛ والدرر =

وَيْ ، كَـأنْ مَن يكنْ لـهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ ، ومَن يَفتقِـرْ يَعِشْ عَيشَ ضُرِّ

فهو اسم للفعل المضارع . وتلحقها كاف الخطاب . قال عنترة[1] [من الكامل] :

ولقَد شَفَى نَفْسِي ، وأَبرَأَ سُقْمَها قِيلُ الفَوارِسِ : وَيكَ ، عَنترَ ، أقدِمِ

وقال الكسائيّ : « إنَّ « ويكَ » محذوفة من « ويلَك » . فالكاف ، على قوله ، ضمير مجرور . وأمّـا قولـه تعالى : ﴿ وَيْكَـأنَّ اللَّهَ يَبسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشـاءُ ﴾[2] ، فقال أبـو الحسن الأخفش : هـو « ويـكَ » بمعنى : أعجبُ ، والكاف حرف خطاب . أي : أعجبُ لأنَّ اللّه . وعند الخليـل وسيبويـه أنَّ « وي » وحدها ، والكاف للتشبيه . واختلاف القُرّاء في الوقف مشهور .

وذكر صاحب « رصف المباني » أنَّ « وي » حرف تنبيه ، معناها التنبيه على الزجر ، كما أنَّ « ها » معناها التنبيه على الحضّ . وهي تقـال للرجـوع عن المكروه ، والمحذور . وذلك إذا وُجد رجل يسبّ أحداً ، أو يـوقعه في مكروه ، أو يتلفه ، أو يأخذ ماله ، أو يعرض له بشيء من ذلك ، فيقال لذلك الرجل : وَيْ . ومعناه : تَنَبَّهْ وازدَجِرْ عن فعلك . ويجوز أن توصل به كاف الخطاب . هذا كلامه . ثم ذكر اختلاف العلماء في قوله تعالى : ﴿ وَيْكَأنَّ

= ٣٠٥/٥ ؛ وذيل سمط اللآلي ص١٠٣ ؛ والكتاب ١٥٥/٢ ؛ ولنبيه بن الحجاج في الأغاني ٢٠٥/١٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١١/٢ ؛ ولسان العرب ٤٩٠/١٥ (وا) ، ٤١٨/١٥ (ويا) ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص٣٥٣ ؛ والخصائص ٤١/٣ ، ١٦٩ ؛ وشرح المفصل ٧٦/٤ ؛ ومجالس ثعلب ٣٨٩/١ ؛ والمحتسب ١٥٥/٢ ؛ وهمع الهوامع ١٠٦/٢ .

(١) البيت لعنترة بن شدّاد في ديوانه ص ٢١٩ ؛ والجنى الداني ص ٣٥٣ ؛ وخزانة الأدب ٤٠٦/٦ ، ٤٠٨ ، ٤٢١ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٨١ ، ٧٨٧ ؛ وشرح المفصل ٧٧/٤ ؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٧٧ ؛ ولسان العرب ٤١٨/١٥ (ويا) ؛ والمحتسب ١٦/١ ، ٥٦/٢ ؛ والمقاصد النحوية ٣١٨/٤ ؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٣٦٩ .

(٢) القصص : ٨٢ .

اللَّهَ ﴾ ، وقال : الصحيح أن تكون « وَيْ » حرف تنبيه . واللَّه سبحانه أعلم .

وَيْــــك

لفظ مركَّب من « وَيْ » وكاف الخطاب . راجع : « وَيْ » .

فهارس الكتاب*

(*) هذه الفهارس لا تشمل المستدرك إلا في الفهارس الثلاث الأخيرة .

١ - فهرس الآيات القرآنية

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
بسم اللَّهِ الرَّحْمٰن الرَّحيمِ	١	٣١٣، ٣٥٤
اْهْدِنا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ	٦	٣٦٤
غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ	٧	٢٣٨
غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ولا الضَّالِّين	٧	٢٥٣
سورة البقرة		
سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أأَنْذَرْتَهُمْ أمْ لَمْ تُنْذِرهُمْ	٦	٣٩، ١٨٧
ألا إنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ	١٣	٣٤٧
ذَهَبَ اللَّهُ بِنورِهِمْ	١٧	٤٤
يَجْعَلُون أصَابِعَهُمْ في آذانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ	١٩	٢٧٢
فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ	٢٣	٧٧
فأزَلَّهُمَا الشَّيْطانُ عَنْها فأخْرَجَهُما مِمّا كانا فيه	٣٦	٦٦
فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ	٣٧	٦٦
أتَأْمُرُونَ النَّاسَ بالبِرِّ وَتَنْسَون أنْفُسَكُمْ	٤٤	٢٨٣
أفلا تَعْقِلُون	٤٤	٣٥
واتَّقُوا يوماً لا تجزي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شيئاً	٤٨-١٢٣	٣٢٣
ظَلَمْتُمْ أنْفُسَكُمْ باتّخاذِكُمُ العِجْلَ	٥٤	٤٥

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِين	٦٥	٧٨
وإِذْ قَتَلْتُمْ نَفساً فادَّارأْتُمْ فيها	٧٢	٣٦٤
فَهِيَ كالحِجَارَةِ أو أشَدُّ قَسْوَةً	٧٤	٢١٣
من عِنْدِ اللَّهِ	٧٩	٢٧٩
إن كُنْتُمْ مُؤْمِنِين	٩١، ٩٣	٢٠٤
	٢٤٨و٢٧٨	
وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ به مِنْ أَحَدٍ	١٠٢	١٥٦
وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا واتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ مِن عِنْدِ اللَّه	١٠٣	٢٦٦
مِن دون اللَّه	١٠٧	٢٧٩
وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ إلاّ مَنْ كان هوداً أو نَصَارى	١١١	٢١٢
ربّنا تَقَبَّلْ مِنَّا	١٢٧	٣٢٥
وأنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ	١٨٤	١٩١، ١٩٤
وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ على ما هَدَاكُمْ	١٨٥	٣٧٦
أتِمُّوا الصِّيَامَ إلى اللَّيلِ	١٨٧	٣٤٤
ولا تُلْقُوا بأيْدِيكُمْ إلى التَّهْلُكَةِ	١٩٥	٥١
حَاضِرِي المَسْجِدِ الحَرَام	١٩٦	١٥٥
واللَّهُ يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِحِ	٢٢٠	٢٧٣
ولأَمَةٌ مؤمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أعْجَبَتْكُمْ	٢٢١	٢٦٦
لَمَنْ أرادَ أنْ يُتِمَّ الرَّضاعَةَ	٢٣٣	١٩٢
ولا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ	٢٣٥	٣٢
وَلاَ تَنْسَوا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ	٢٣٧	١٤٦
وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ الناسَ بَعْضَهُمْ ببعضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ	٢٥١	٩٠
تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ على بَعْضٍ	٢٥٣	٣٧٦

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الأنعام		
الحَمْدُ للَّهِ الذي خَلَقَ السَّمٰواتِ والأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُماتِ والنُّورَ ثمّ الذين كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُون	١	٣٦٣
وَهُوَ اللَّهُ في السَّمٰواتِ وفي الأرضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ ما تَكْسِبُون	٣	٣١٠
وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا على النار	٢٧	٢٦٦
يا لَيْتَنا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بآياتِ رَبِّنا وَنَكُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ	٢٧	١٦٨
كَتَبَ رَبُّكُمْ على نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بجهالَةٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وأَصْلَحَ فإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ	٥٤	٣٥١
وأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العالمين	٧١	٧٣
لَئِنْ لم يَهْدِني رَبِّي لأَكُونَنَّ مِنَ القَوْمِ الضالِّين	٧٧	٧٧
فَأَنَّى تُؤْفَكُون	٩٥	٣٥
وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصارَهُمْ كما لم يُؤْمِنُوا به أَوَّلَ مرَّةٍ	١١٠	١٣١
أَوَمَـنْ كان مَيْتاً فأَحْيَيْناه	١٢٢	٣٥
قُلْ آلذَّكَرين حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَين	١٤٣	٤٢، ٣٠٤
حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إلاّ ما حَمَلَتْ ظُهُورُهُما أو الحَوَايا أو ما آخْتَلَطَ بِعَظْمٍ	١٤٦	٢١٥، ٢١٦
فَلَوْ شاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِين	١٤٩	٢٦٥
على الذي أَحْسَنَ	١٥٤	١٢٢

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
وَلَوْ أنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ به الجِبَالُ أو قُطِّعَتْ به الأرْضُ أوْ كُلِّمَ به المَوْتى بل لِلَّهِ الأَمْرُ جَميعاً	٣١	٨٩، ٢٦٦
أفَمَنْ هو قائمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ	٣٣	٣٥

سورة إبراهيم

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
فَرَدُّوا أيْدِيَهُمْ في أفْواهِهِمْ	٩	٢٣٠
لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ	١٠	٢٧٥
إنْ أنْتُمْ إلاّ بَشَرٌ مِثْلُنَا	١٠	٢٠٧
أفي اللَّهِ شَكٌّ	١٠	٢٢٧
لا بَيْعٌ فيه ولا خِلالٌ	٣١	٢٤٤
قُلْ لِعِبَادِي الذين آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاَة	٣١	٨٠
إنّما يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فيه الأبصار*مُهْطِعِينَ	٤٢-٤٣	٢٨٣

سورة الحجر

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
رُبّما يَوَدُّ الذين كَفَرُوا	٢	٣٦٦، ٣٦٧
فَسَجَدَ المَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أجْمَعُون	٣٠	٨٣

سورة النحل

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
أتى أمْرُ اللَّهِ	١	٦٠
باللَّهِ	٣٨	٣١٣
لا جَـرَمَ أنَّ لَهُمُ النارَ	٦٢	٣٥٦
وأوْحَى رَبُّك إلى النَّحْلِ أنِ اتَّخِذِي مِنَ الجبالِ بُيُوتاً ومِنَ الشجرِ وَممّا يَعْرِشون	٦٨	١٩٦
جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أنْفسِكُمْ أزْوَاجاً	٧٢	٧٢

سورة المؤمنون

سورة النور

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
سورة العنكبوت		
أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بما في صُدُورِ العالمين	١٠	
وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ	١٢	٧٩
وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً	٣٣	١٩٧
سورة الروم		
آلم* غُلِبَتِ الرّومُ* في أَدْنَى الأَرْضِ	١ ـ ٣	٢٢٧
وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُون * في بِضْعِ سنين	٣ ـ ٤	٢٢٧
لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ	٤	٢٧٧، ٢٨٠
وَلَهُ المَثَلُ الأَعْلَى	٢٧	١٣٠
سورة لقمان		
وَلَوْ أَنَّ ما في الأَرْضِ من شَجَرةٍ أقلامٌ	٢٧	٢٦٢، ٣٥٠
واخْشَوا يَوْماً لا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِه	٣٣	١٧٤
سورة السجدة		
نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ	١٢	١٥٥
سورة الأحزاب		
وَكَفَى اللَّهُ المُؤْمِنِين القِتَالَ	٢٥	٥٠
إنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّون على النبيِّ	٥٦	٣٤٦
سورة سبأ		
يا جِبَال أَوِّبي مَعَهُ والطَّيْرَ	١٠	٢٨٨
غُدُوُّها شَهْرٌ وَرَوَاحُها شَهْرٌ	١٢	٢٢٧، ٢٢٨
وَهَلْ نُجَازِي إلاّ الكَفُورَ	١٧	٣٥
لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ	٣١	١٢٧، ٣٩٧

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
سورة ص		
ص والقرآنِ ذِي الذِّكْرِ* بَلِ الذين كَفَرُوا في عِزَّةٍ وشِقَاقٍ	١ - ٢	٢٢٦
وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ	٣	٢٤٨
وَآنطَلَق المَلأُ مِنْهُمْ أنِ آمْشُوا	٦	١٩٦
إنِّي أحْبَبْتُ حُبَّ الخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي	٣٢	٣٢٤
رَبِّ آغْفِرْ لي	٣٥	٨٧
هذا وإنَّ للطَّاغِينَ لَشَرَّ مآب	٥٥	٣٥٣
وَمَا مِنْ آلِهٍ إلاَّ اللَّهُ	٦٥	٢٧٨
سورة الزمر		
أمَّنْ هو قانِتٌ آناءَ اللَّيْلِ	٩	٣٤
ألَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَه	٣٦	٤٠، ٥٢
إنَّ اللَّه يَغفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً	٥٣	٢٧٥
وإنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِين	٥٦	٩٠
لو أنَّ اللَّهَ هَدَاني	٥٧	٣٦٢
بَلَى قَدْ جاءَتْكَ آيَاتي فَكَذَّبْتَ بها	٥٩	٣٦٢
تَأْمُرُوني أعْبُدُ	٦٤	١٩٤
حتَّى إذا جَاؤُوها فُتِحَتْ أبْوابُها	٧١	١٧٣
حتَّى إذا جَاؤُوها وَفُتِحَتْ أبْوَابُها	٧٣	١٧٣
سورة غافر		
لَعَلِّي أبْلُغُ الأسْبَابَ * أسْبَابَ السَّمواتِ فأطَّلِعَ	٣٦ - ٣٧	٦٤
لا جَرَمَ أنَّما تَدْعُونَني إلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ في الدُّنْيَا ولا في الآخِرة	٤٣	٣٥٥

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّم دَاخِرِين	٦٠	٢٨٣
مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لم نَقْصُصْ عَلَيْكَ	٧٨	٢٧٧
سورة فصلت		
ومِنْ آيَاتِهِ أنَّكَ تَرَى الأرْضَ خاشِعَةً	٣٩	٣٤٩
اعْمَلُوا ما شِئْتُمْ	٤٠	١٧٤
أوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أنه على كُلِّ شَيْءٍ شهيدٌ	٥٣	٣٤٩
ألا إنَّهُمْ في مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ	٥٤	٣٤٧
سورة الشورى		
لَيْسَ كَمِثْلِهِ شيء	١١	١٢٩
وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قريبٌ	١٧	٤٠٠
وهو الذي يَقْبَلُ التوبة عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السيّئات	٢٥	٣٢٥
يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خفِيّ	٤٥	٢٧٤
سورة الزخرف		
أفَنَضرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً إنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِين	٥	١٩٨
وَلَوَ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ ملائكة	٦٠	٢٧٢
لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ	٧٧	٧٧، ٢٦٠
سورة الجاثية		
ما هي إلاّ حَيَاتُنا الدُّنْيا نَمُوتُ وَنَحْيَا	٢٤	١٧١
وأمّا الذين كَفَرُوا أفَلَمْ تَكُنْ آياتي تُتْلَى عَلَيْكُم	٣١	٤١٨
سورة الأحقاف		
وَحَمْلُهُ وَفِصالُهُ ثلاثُون شَهْراً	١٥	٢٢٧
وَلَقَدْ مَكَّنَاهُمْ فيما إنْ مَكَّنَاكُمْ فيه	٢٦	٢٠٩

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
سورة القدر		
إنّا أنْزَلْنَاهُ في ليلة القَدْرِ	١	٣٤٦
سَلَامٌ هِيَ حتّى مَطْلَعِ الفَجْرِ	٥	٤٠٥
سورة الزلزلة		
بأنّ رَبَّكَ أوْحَى لها	٥	٧٥
سورة العصر		
والعَصْرِ* إنَّ الإنْسَان لَفِي خُسْرٍ	١ ـ ٢	٣٤٦
إنّ الإنْسَان لَفِي خُسْرٍ	٢	٣٠٥
سورة قريش		
لإيلافِ قُرَيش * إيلافِهِمْ	١ ـ ٢	٧٣
سورة الإخلاص		
قُلْ هُوَ اللَّهُ أحَدٌ * اللّه الصَّمَدُ	١ ـ ٢	١٤٣
سورة الناس		
قُلْ أعُوذُ بِرَبِّ الناس* مَلِكِ الناس* إلَهِ الناس	١ ـ ٣	٢٤٨

٢ - فهرس الأحاديث النبويّة الشريفة

٣ - فهرس الأشعار(*)

كلمة القافية	اسم الشاعر	البحر	الصفحة
	قافية الهمزة		
المراءُ	ـ	الوافر	٢٥٦
شفاءُ	(مسلم بن معبد الوالبي)	الوافر	٢٠٨
والإخاءُ	(الحطيئة)	الوافر	١٦٨
سواءُ	(أبو حزام العكلي)	الوافر	٨٥
بقاءِ	(أبو زيد الطائيّ)	الخفيف	٢٤٩
نجلاءِ	(عدي بن الرعلاء)	الخفيف	٣٦٩
	قافية الباء		
بغَضُوبا	ـ	الطويل	٢٠٩
مَرْحَبا	ـ	الطويل	٤٢٣
أُصابَنْ	(جرير)	الوافر	١٤١،١٣٩
يلعَبُ	(الكميت)	الطويل	٣٦
طبيبُ	(علقمة الفحل)	الطويل	٤٩
وتَغيبُ	(حميد بن ثور)	الطويل	١٥٤

(*) خصّصنا للرّجز فهرساً خاصّاً (الفهرس الرابع) ، ولأنصاف الأبيات فهرساً آخر (الفهرس الخامس) ، ووضعنا ، هنا ، كلّ أنصاف الأبيات التي استطعنا إكمالها ، وفي الفهرس الخامس الأنصاف التي لم نستطع إكمالها . وقد رتّبنا القوافي هنا مثبتين الساكن أوّلاً ، فالمفتوح ، فالمضموم ، فالمكسور .

قافية التاء

(١) راجع حاشية ص ٧٤.

كلمة القافية	اسم الشاعر	البحر	الصفحة

قافية الميم

٤ ـ فهرس الرّجز

٥ ـ فهرس أنصاف الأبيات(*)

(*) أثبتنا في هذا الفهرس أنصاف الأبيات التي لم نستطع إكمالها ، أمّا التي استطعنا إكمالها فقد أثبتناها في الفهرس الثالث.

٦ - فهرس الأمثال

٧ - فهرس الأعلام(*)

(*) اقتصرنا على أعلام الأشخاص دون المواضع والقبائل وأسماء القبائل والسُّور ، وحذفنا الأعلام « زيد » و« عمرو » وغيرها الواردة في التمثيل ، كذلك حذفنا لفظ الجلالة « الله » لكثرة وروده ، ولم نعتبر لفظة « ابن » و« أبو » في الترتيب الألفبائيّ ، ووضعنا النجمة (*) على شمال رقم الصفحة التي وردت فيها ترجمة العلم . واقتصرنا على أعلام الكتاب وحواشيه دون التقديم .

ـ ح ـ

- خ -

- د -

- ذ -

- ر -

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ض ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

ـ و ـ

٨ - فهرس الكتب الواردة في المتن

٩ - فهرس المصادر والمراجع

- أ -

ـ **الأزهيَّة** : كتاب الأزهيَّة في علم الحروف .

ـ **أسرار العربيَّة** : الأنباري (عبد الرحمن بن محمد) . تحقيق محمد بهجت البيطار . مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق . دمشق ، ١٩٥٧ م .

ـ **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة** . الملاّ علي القاري . المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٦م/ ١٤٠٦هـ .

ـ **الأشباه والنظائر في النحو** : السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) . تحقيق عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .

ـ **الاشتقاق** : ابن دريد (محمد بن الحسن) . تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار المسيرة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٩م .

ـ **الاصمعيّات** : الأصمعي (عبد الملك بن قريب) . تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر ، ط ٥ . لات .

ـ **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين** . خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٦ ، ١٩٨٤م .

ـ **الأغاني** : أبو فرج الأصفهاني (علي بن الحسين) . دار الثقافة ، بيروت ، طبعة ١٩٨٣ م .

ـ **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع** . أدوارد ڤانديك . مصر ، ١٨٩٦م .
ـ **أمالي ابن الحاجب** : (عثمان بن الحاجب) . دراسة وتحقيق فخر صالح قدارة . دار الجيل (بيروت) ، ودار عمار (عمان) ، [ط ١] ، ١٩٨٩ م .
ـ **الأمالي** : أبو علي القالي (إسماعيل بن القاسم) . دار الكتاب العربي ، بيروت ، لاط ، لات .
ـ **أمثال العرب** . المفضَّل بن محمَّد الضَّبِّيّ . قَدَّم له وعلَّق عليه إحسان عبَّاس . دار الرائد العربيّ ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣م .
ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف** . ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد) . ومعه كتاب **الانتصاف من الإنصاف**. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الفكر ، بيروت ، لا ط . لا ت .
ـ **أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك** . ابن هشام ،عبد اللّه بن يوسف . ومعه كتاب **عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك** . تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الجيل . بيروت ، ط ٥ ، ١٩٧٩م .
ـ **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** . إسماعيل باشا البغدادي . مكتبة المثنى ، بغداد (إعادة طبع بالأوفست) ، لا ط ، لا ت .

- ب -

ـ **البيان والتبيين** . الجاحظ (عمرو بن بحر) . تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . دار الجيل ، بيروت ، لا ط ، لا ت .

- ت -

ـ **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** : ابن هشام (جمال الدين عبد اللّه بن يوسف). تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي . المكتبة العربيَّة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .
ـ **تذكرة النحاة** : أبو حيّان (محمد بن يوسف) . تحقيق عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .

ـ **تزيين الأسواق في أخبار العشّاق** . داود الأنطاكيّ . وبآخره ديوان الصّبابة لأحمد بن أبي حجلة . دار حمد ومحيو ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٢م .
ـ **تمثال الأمثال** . الشّيبيّ (محمد بن عليّ العبدريّ) . تحقيق أسعد ذبيان . دار المسيرة ودار بيروت ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢م .

- ج -

ـ **جمهرة أشعار العرب في الجاهليّة والإسلام** . محمد بن أبي الخطاب القرشي . حقّقه وعلّق عليه وزاد في شرحه محمد علي الهاشميّ . دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ١٩٨٦م .
ـ **جمهرة الأمثال** . العسكريّ (الحسن بن عبد اللّه) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش . دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٨م .
ـ **جمهرة اللغة** . محمد بن دريد . تحقيق رمزي البعلبكي . دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧م .
ـ **الجنى الداني في حروف المعاني** . الحسن بن قاسم المراديّ . تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل . دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣م .

- ح -

ـ **حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح** . يس بن زين الدين الحمصيّ . مطبوع مع **شرح التصريح على التوضيح** . دار إحياء الكتب العربيّة ، القاهرة ، لا ط ، لا ت .
ـ **حروف المعاني** . الزجّاجي (عبد الرحمن بن إسحاق) . حقّقه وقدّم له علي توفيق الحمد . مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، ودار الأمل ، إربد ، ط ١ ، ١٩٨٤م .
ـ **حماسة البحتري** : البحتري (الوليد بن عبيد) . باعتناء لويس شيخو اليسوعي ، لانا ، لاط ، لات .

ـ **الحيوان** : الجاحظ (عمرو بن بحر) . تحقيق وشرح عبد السلام هارون . دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .

- خ -

ـ **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب** . عبد القاهر البغدادي . دار صادر ، بيروت ، لا ط ، لا تاريخ وطبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة بتحقيق عبد السلام هارون(*) .

ـ **الخصائص** . أبو الفتح عثمان بن جنّي . تحقيق محمد علي النّجّار . دار الكتاب العربي ، بيروت ، لا ط ، لا ت .

- د -

ـ **دراسات في الأدب العربي** . نشر جوستاف جرونيام . ترجمة إحسان عبّاس . منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٥٩م .

ـ **درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ** . الحريري (القاسم بن علي) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر ، القاهرة ، لا ط ، لا ت .

ـ **الدرر اللوامع على همع الهوامع** . الشنقيطيّ (أحمد بن الأمين) . طبعة مصوّرة عن طبعة الجمالية بالقاهرة ، ١٣٢٨هـ .

ـ **ديوان إبراهيم بن هرمة** : شعر إبراهيم بن هرمة .

ـ **ديوان إبراهيم الصّولي** . مطبوع ضمن الطرائف الأدبيَّة . صحّحه وخرَّجه وعارضه على النسخ المختلفة وذيّله عبد العزيز الميمني . دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، لا ط ، لا ت . [تاريخ المقدمة ١٩٣٧م] .

ـ **ديوان ابن الدمينة** (عبدالله بن الدمينة) . صنعة أبي العبّاس ثعلب ومحمد بن حبيب . تحقيق أحمد راتب النّفّاخ . مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، [ط ١] ، لا ت (تاريخ المقدمة ١٩٥٩م) .

ـ **ديوان أبي الأسود الدّؤليّ** (ظالم بن عمرو) . تحقيق محمد حسن آل ياسين ، لا ناشر ، ط ١ ، ١٩٨٢م .

(*) استخدمت طبعة الخانجي في التخريج في المستدرك .

ـ ديوان أبي دؤاد الإياديّ (جارية بن الحجّاج) . نشر جوستاف جرونيام . ضمن دراسات في الأدب العربيّ . ترجمة إحسان عبّاس . منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٥٩م .
ـ ديوان أبي دهبل الجمحي . (وهب بن زمعة) . تحقيق عبد العظيم عبد المحسن . بغداد ، ط ١ ، ١٩٧٢م .
ـ ديوان أبي زبيد الطّائيّ (المنذر بن حرملة) . تحقيق نوري حمودي القيسي . مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٧م .
ـ ديوان أبي العتاهية (إسماعيل بن القاسم): تحقيق شكري فيصل. مطبعة جامعة دمشق، [ط١] ، ١٩٦٥م.
ـ ديوان أبي محجن الثقفيّ (عمرو بن عمرو أو مالك بن حبيب): صنعة أبي هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ . دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٠م.
ـ ديوان أبي نواس: شرح ديوان أبي نواس.
ـ ديوان الأحوص : شعر الأحوص الأنصاري.
ـ ديوان الأخطل: شرح ديوان الأخطل.
ـ ديوان الأعشى (ميمون بن قيس): شرح وتعليق محمد محمد حسين . مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، ط٧ ، ١٩٨٣م.
ـ ديوان الأفوه الأودي(صلاءة بن عمرو): مطبوع ضمن الطرائف الأدبيَّة . صحّحه وخرَّجه وعارضه على النسخ المختلفة وذيّله عبد العزيز الميمني . دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، لاط ، لات . [تاريخ المقدمة ١٩٣٧م).
ـ ديوان الأقيشر الأسديّ (المغيرة بن عبد الله) : تحقيق خليل الدويهي . دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م.
ـ ديوان امرىء القيس : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر ، [ط١] ، ١٩٥٨م.
ـ ديوان أميَّة بن أبي الصَّلت : جمعه بشير يموت . لات، بيروت ، ط ١ ، ١٩٣٤م.

ـ **ديوان تأبّط شرّاً** (ثابت بن جابر) وأخباره : جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر . دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٤م.

ـ **ديوان جرير** (جرير بن عطيّة): بشرح محمد بن حبيب . تحقيق نعمان محمد أمين طه. دار المعارف بمصر، لا ط، ١٩٧٧م.

ـ **ديوان جميل بثينة** (جميل بن معمر): جمع وتحقيق أميل يعقوب . دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩١م.

ـ **ديوان حاتم الطائي**: صنعة يحيى بن مدرك الطائيّ . رواية هشام بن محمد الكلبيّ . دراسة وتحقيق عادل سليمان جمال . مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٠م.

ـ **ديوان الحارث بن خالد**: شعر الحارث بن خالد المخزوميّ.

ـ **ديوان حسّان بن ثابت الأنصاريّ** : شرح وضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي . دار الأندلس ، بيروت ، لا ط ، لا ت .

ـ **ديوان حسان بن ثابت** : تحقيق سيد حنفي حسنين . دار المعارف بمصر ، ١٩٧٧م.

ـ **ديوان الحطيئة** (جرول بن أوس) : شرح أبي سعيد السّكّريّ . دار صادر ، بيروت ، لاط ، ١٩٨١م.

ـ **ديوان حميد بن ثور الهلاليّ وفيه بائيّة أبي دؤاد الإيادي** : صنعة عبد العزيز الميمني . دار القوميّة للطباعة والنشر ، القاهرة ، لاط ، لات (تاريخ المقدمة ١٩٥٠م).

ـ **ديوان الخوارج شعرهم خطبهم رسائلهم** : جمعه وحققه نايف معروف . دار المسيرة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣م.

ـ **ديوان دريد بن الصمّة** : جمع وتحقيق محمد خير البقاعي . قدّم له شاكر الفحّام . دار قتيبة ، [دمشق] ، لا ط ، ١٩٨١ م .

ـ **ديوان ذي الرّمّة** (غيلان بن عقبة)= شرح ديوان ذي الرّمّة .

ـ **ديوان رؤبة بن العجّاج** : تحقيق وليم بن الورد . دار الآفاق الجديدة . بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٠م.

ـ ديوان الراعي النميري (عبيد بن حُصين): جمعه وحققه راينهرت ڤايپرت . نشر المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ، ط١ ، ١٩٨٠م.
ـ ديوان زهير بن أبي سُلمى = شرح ديوان زهير بن أبي سلمى .
ـ ديوان زيد الخيل الطّائيّ (زيد بن مهلهل): صنعة أحمد مختار البرزة . دار المأمون للتراث ، دمشق ، لاط ، لات.
ـ ديوان الشّمّاخ بن ضرار : تحقيق صلاح الدين الهادي . دار المعارف بمصر ، ط١ ، ١٩٦٨م.
ـ ديوان الشنفرى (عمرو بن مالك): جمع وتحقيق وشرح أميل يعقوب . دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م.
ـ ديوان طرفة بن العبد: شرح كرم البستاني. دار صادر ، بيروت ، لاط ، لات.
ـ ديوان الطرمّاح بن حكيم : تحقيق ف. كرنكو. ليدن . ١٩٢٧ م .
ـ ديوان الطفيل الغنويّ (طفيل بن عوف): تحقيق محمد عبد القادر أحمد . دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٨م.
ـ ديوان العبّاس بن مرداس : جمع وتحقيق يحيى الجبوري . نشر مديرية الثقافة العامّة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهوريّة العراقيّة ، بغداد ، ط١ ، ١٩٦٨م.
ـ ديوان عبيد بن الأبرص : دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، لاط ، ١٩٨٣م.
ـ ديوان عبيد اللّه بن قيس الرّقيّات : تحقيق وشرح محمد يوسف نجم . دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، لاط ، ١٩٨٦م.
ـ ديوان العجّاج (عبد اللّه بن رؤبة) : رواية عبد الملك بن قريب الأصمعيّ وشرحه . تحقيق عزّة حسن . مكتبة دار الشرق ، بيروت ، لاط ، ١٩٧١م.
ـ ديوان عديّ بن زيد العباديّ : تحقيق محمد جبار المعيبد . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقيّة ، بغداد ، سلسلة كتب التراث ، لاط ، لات.

ـ **ديوان علقمة بن عبدة الفحل** : تحقيق لطفي الصقال ودريّة الخطيب . راجعه فخر الدين قباوة . دار الكتاب العربي بحلب ، ط١ ، ١٩٦٩م .
ـ **ديوان الإمام عليّ بن أبي طالب** : جمع نعيم زرزور . دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لاط ، لات .
ـ **ديوان عمر بن أبي ربيعة** : تحقيق محيي الدين عبد الحميد . دار الأندلس ، بيروت ، ط٤ ، ١٩٨٨م .
ـ **ديوان عمر بن قنعاس** : مطبوع ضمن الطرائف الأدبيَّة . صحَّحه وخرَّجه وعارضه على النسخ المختلفة وذيّله عبد العزيز الميمني . دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، لاط ، لات (تاريخ المقدمة ١٩٣٧م) .
ـ **ديوان عنترة بن شدّاد** : تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي . المكتب الإسلاميّ ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٣م .
ـ **ديوان الفرزدق** (همّام بن غالب) : دار صادر ، بيروت ، لاط ، لات .
ـ **ديوان القتّال الكلابيّ** (عبد أو عبيد اللّه بن محبب أو مجيب) : حقّقه وقدَّم له إحسان عبّاس . دار الثقافة ، بيروت ، لاط ، ١٩٨٩م .
ـ **ديوان القطاميّ** (عُمير بن شُييم) : تحقيق إبراهيم السامّرائي وأحمد مطلوب . دار الثقافة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٠م .
ـ **ديوان قطري بن الفجاءة** : مطبوع ضمن « شعراء الخوارج » . تحقيق نايف معروف . دار المسيرة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣م .
ـ **ديوان قيس بن الخطيم** : تحقيق ناصر الدين الأسد . دار صادر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٦٧م .
ـ **ديوان كثيِّر عزّة** : تحقيق إحسان عبّاس . دار الثقافة ، بيروت ، [ط١] ، ١٩٧١م .
ـ **ديوان كعب بن مالك الأنصاري** : دراسة وتحقيق سامي مكي العاني . منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٦٦ م .
ـ **ديوان الكُميت بن زيد** : شعر الكميت بن زيد .
ـ **ديوان لبيد بن ربيعة** : شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري .
ـ **ديوان متمّم بن نويرة** : مطبوع مع ديوان أخيه مالك بن نويرة ، تأليف ابتسام الصفار . مطبعة الإرشاد ، بغداد ، لاط ، ١٩٦٨م .

- **ديوان المثقّب العبديّ (عائذ بن محصن)**: تحقيق حسن كامل الصّيرفي. مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، المجلد ١٦، القاهرة، ١٩٧٠م.
- **ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح)**: جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج. مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧٩م.
- **ديوان المزرد بن ضرار الغطفاني**: تحقيق خليل ابراهيم العطيّة. مطبعة أسعد، بغداد، [ط ١]، ١٩٦٢م.
- **ديوان مسكين الدارميّ**: جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطيّة وعبد الله الجبّوريّ. مطبعة دار البصري، بغداد، [ط١]، ١٩٧٠م.
- **ديوان النابغة الجعدي (قيس بن عبد الله)**: شعر النابغة الجعدي.
- **ديوان النابغة الذبياني**: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.
- **ديوان النمر بن تولب**: مطبوع ضمن «شعراء إسلاميّون» تحقيق نوري حمودي القيسيّ. عالم الكتب، بيروت ومكتبة النهضة العربيّة، بغداد، ط ٢، ١٩٨٤م.
- **ديوان الهذليّين**: نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب. نشر الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، [ط ١]، ١٩٦٥م.
- **ديوان يزيد بن معاوية**: جمع وتحقيق صلاح الدين المنجد. دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

- ر -

- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: أحمد عبد النور المالقيّ. تحقيق أحمد محمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، لاط، ١٩٧٥م.

- ز -

- **زهر الأكم في الأمثال والحكم**: الحسن اليوسي. تحقيق محمد حجي ومحمد الأخضر. دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨١م.

- س -

ـ **سرّ صناعة الإعراب** : ابن جني (عثمان بن جني) . تحقيق حسن هنداوي . دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥م .

ـ **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي** : عبد اللّٰه بن عبد العزيز البكري . تحقيق عبد العزيز الميمني . دار الحديث ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٤ م .

ـ **سنن الترمذي** : الترمذي (محمد بن عيسى) . مكتب التربية العربيّ لدول الخليج ، توزيع المكتب الإسلامي ببيروت ، ط١ ، ١٩٨٨م/١٤٠٨هـ .

- ش -

ـ **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك** : ابن عقيل (عبد اللّٰه بن عقيل) : ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل . تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة التجاريّة الكبرى بمصر ، القاهرة ، ط١٤ ، ١٩٦٤م .

ـ **شرح أبيات سيبويه** : السيرافي (يوسف بن أبي سعيد) . تحقيق محمد علي سلطاني . دار المأمون للتراث ، دمشق وبيروت ، [ط ١] ، ١٩٧٩ م .

ـ **شرح أشعار الهذليين** : صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السُّكَّري . تحقيق عبد السّتّار أحمد فرّاج . راجعه محمود محمد شاكر . مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، لاط ، لات .

ـ **شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك** : الأشموني (علي بن محمد) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصريَّة ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٥٥م .

ـ **شرح التصريح على التوضيح** : الأزهري (الشيخ خالد بن عبد اللّٰه) . دار إحياء الكتب العربيَّة ، القاهرة ، لاط ، لات .

ـ **شرح ديوان أبي نواس** (الحسن بن هانىء) : إيليا حاوي . منشورات الشركة العالميّة للكتاب : دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة ، بيروت ، لاط ، ١٩٨٧ م .

ـ **شرح ديون الأخطل** (غياث بن غوث) : صنّفه وكتب مقدّماته وشرح معانيه وأعدّ فهارسه إيليا سليم الحاوي . دار الثقافة ، بيروت ، لاط، لات (تاريخ المقدمة ١٩٦٨م).

ـ **شرح ديوان الحماسة** : المرزوقي (أحمد بن محمد) . تحقيق ونشر أحمد أمين وعبد السلام هارون ، ط ٢ ، ١٩٦٧ م .

ـ **شرح ديوان ذي الرمّة** (غيلان بن عقبة): شرح أحمد بن حاتم الباهليّ . رواية أبي العبّاس ثعلب . تحقيق عبد القدوس أبي صالح . مؤسسة الإيمان ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢ م .

ـ **شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى**: صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب . الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، [ط١] ، ١٩٦٤م.

ـ **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري** : حققه وقدم له إحسان عباس . مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٤ م .

ـ **شرح شافية ابن الحاجب** : الاستراباذي (محمد بن الحسن) ، تحقيق محمد نور الحسن وغيره . دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، [ط ١] ، ١٩٨٢ م .

ـ **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** : ابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف) . رتبه وعلق عليه وشرح شواهده عبد الغني الدقر . دار الكتب العربية ودار الكتاب ، لا بلدة ، لاط ، لات .

ـ **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي**: عبد اللّه بن بري. تحقيق عيد مصطفى درويش . مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، [ط ١] ، ١٩٨٥ م .

ـ **شرح شواهد الشافية** : عبد القادر البغدادي . مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب . تحقيق محمد نور الحسن وغيره . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط ، ١٩٨٢م.

ـ **شرح شواهد شروح الألفيَّة** =المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة.

- **شرح شواهد المغني** : السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال) . منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لاط ، لات .
- **شرح قطر الندى وبلّ الصدى** : ابن هشام (جمال الدين عبد اللّه بن يوسف) ومعه كتاب «سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى» تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية ، القاهرة ، لاط ، لات .
- **شرح لامية العرب** : عبد اللّه بن الحسين العكبريّ . تحقيق محمد خير الحلواني . دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣م .
- **شرح المفصَّل** : ابن يعيش (يعيش بن علي) . عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبِّي ، القاهرة ، لاط ، لات .
- **شعر إبراهيم بن هرمة القرشي** : تحقيق محمد نفّاع وحسين عطوان . مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق ، لاط ، لات ، (تاريخ المقدمة ١٩٦٩م) .
- **شعر الأحوص الأنصاريّ** (عبد اللّه بن محمد) : جمع وتحقيق عادل سليمان جمال . الهيئة المصريَّة العامَّة للتأليف والنشر ، القاهرة ، لاط، ١٩٧٠م .
- **شعر الحارث بن خالد المخزومي** : تحقيق يحيى الجبوري . بغداد ، ١٩٧٢م .
- **شعر الراعي النميري** (عبيد بن حصين): دراسة وتحقيق نوري حمودي القيسي وهلال ناجي . مطبوعات المجمع العلمي العراقي . بغداد ، لاط ، ١٩٨٠م .
- **شعر الكميت بن زيد الأسديّ** : جمع وتقديم داود سلوم . مكتبة الأندلس ، بغداد ، لاط ، ١٩٦٩م .
- **شعر النابغة الجعديّ** (قيس بن عبد اللّه) : تحقيق عبد العزيز رباح .المكتب الإسلاميّ ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٤م .
- **شعراء إسلاميّون** : تحقيق نوري حمودي القيسي . عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة النهضة العربيَّة ، بغداد ، ط٢ ، ١٩٨٤م .

ـ **شعراء الخوارج** : تحقيق نايف معروف . دار المسيرة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .

- ص -

ـ **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها** : أحمد بن فارس . حقّقه وقدَّم له مصطفى الشّويميّ . منشورات مؤسَّسة بدران ، [ط ١] ١٩٦٣م .

ـ **صحيح الإمام البخاري** : البخاري (محمد بن إسماعيل) . المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨١م/ ١٤٠١هـ .

ـ **صحيح الجامع الصغير وزياداته** : ناصر الدين الألباني . المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٨م/ ١٤٠٨هـ .

ـ **صحيح الإمام مسلم** (مسلم بن الحجاج) : المكتب الإسلاميّ ، بيروت ، ط ٦ ، ١٩٨٧م/ ١٤٠٧هـ .

- ض -

ـ **ضعيف الجامع الصغير وزياداته** : ناصر الدين الألباني . المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٨م/ ١٤٠٨هـ .

- ط -

ـ **الطرائف الأدبيَّة** : صحَّحه وخرَّجه وعارضه على النسخ المختلفة وذيّله عبد العزيز الميمني . دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، لا ط ، لا ت .

- ع -

ـ **العقد الفريد** : ابن عبد ربّه (أحمد بن محمد) . دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، لا ط ، ١٩٨٣م.

- ف -

ـ **الفاخر** : المفضَّل بن سلمة . تحقيق عبد العليم البطحاوي ومحمد علي النّجّار . البابي الحلبي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٦٠م .

ـ **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال** : أبو عبيد البكريّ (عبد الله بن عبد العزيز) . تحقيق إحسان عبّاس وعبد المجيد عابدين . دار الأمانة ومؤسَّسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣م .
ـ **فصول في فقه اللغة** : رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٠م .
ـ **فهارس لسان العرب** : تصنيف خليل أحمد عمايرة . إشراف أحمد أبو الهيجاء مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧م .

ـ ق ـ

ـ **القاموس المحيط** : الفيروزآبادي (محمد بن يعقوب) . تصحيح نصر الهوريني . المطبعة الكستكيَّة ، القاهرة ، ١٢٨١هـ .

ـ ك ـ

ـ **الكامل في اللغة والأدب** : المبرّد (محمد بن يزيد) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة . دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٥٦م .
ـ **الكتاب** : سيبويه (عمرو بن عثمان) . تحقيق عبد السلام هارون . الهيئة المصريَّة العامّة للكتاب ، ط٢ ، ١٩٧٧م .
ـ **كتاب الأزهيَّة في علم الحروف** : الهروي (علي بن محمد) . تحقيق عبد المعين الملّوحي . مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق ، ط ٢ ، ١٩٨١م .
ـ **كتاب الألفاظ والأساليب** : أعد المادّة والتعليق عليها محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي . مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، [ط ١] ، ١٩٧٧ م .
ـ **كتاب الأمثال** : السدوسي (مؤرج بن عمر). تحقيق رمضان عبد التواب . دار النهضة العربية ، بيروت ، [ط ١] ، ١٩٨٣ م .
ـ **كتاب جمهرة الأمثال** : جمهرة الأمثال .
ـ **كتاب جمهرة اللغة** : جمهرة اللغة .
ـ **كتاب الحماسة** : حماسة البحتري .

ـ **كتاب الحيوان** : الحيوان .

ـ **كتاب اللامات** : الزّجّاجي (عبد الرحمن بن إسحاق) . تحقيق مازن المبارك . دار الفكر ، دمشق ، ط ٢ ، ١٩٨٥م .

ـ **الكتابة الصحيحة** : زهدي جار اللّٰه . المكتبة الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٧ م .

ـ **كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون** : حاجي خليفة (مصطفى بن عبد اللّٰه) . مكتبة المثنى ، بغداد (إعادة طبع بالأوفست) ، لا ط ، لا ت .

ـ ل ـ

ـ **اللامات** : دراسة نحويّة شاملة في ضوء القراءات القرآنيّة . عبد الهادي الفضيلي . دار القلم ، بيروت ، ١٩٨٠م .

ـ **لسان العرب** : ابن منظور (محمد بن مكرم) . دار صادر ، بيروت ، لا ط ، لا ت .

ـ م ـ

ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم** : الآمدي (الحسن بن بشر) . تصحيح وتعليق ف. كرنكو . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م (طبعة مصوَّرة عن طبعة مكتبة القدسي) .

ـ **ما ينصرف وما لا ينصرف** : الزجاج (إبراهيم بن السري) . تحقيق هدى محمود قراعة . مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ، القاهرة ، [ط ١] ، ١٩٧١ م .

ـ **مجالس ثعلب** (أحمد بن يحيى) . تحقيق عبد السلام هارون . دار المعارف بمصر ، ط ٥ ، لا ت .

ـ **مجمع الأمثال** : الميداني (أحمد بن محمد) . دار القلم ، بيروت ، لا ط ، لا ت .

ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها** : ابن جنّي (عثمان بن جني) . تحقيق علي النجدي ناصف وغيره. نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .

ـ **المخصَّص في اللغة** : ابن سيدة الأندلسيّ (علي بن إسماعيل) ، طبعة بولاق ، ١٣١٦ ـ ١٣٢١هـ .

ـ **المستقصى في أمثال العرب** : الزمخشريّ (جار الله محمود بن عمر) . دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٤م .

ـ **المعاني الكبير في أبيات المعاني** : ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .

ـ **معجم الأخطاء الشائعة ، معجم يعالج الأخطاء اللغوية الشائعة ويبيِّن صوابها مع الشرح والأمثلة** : محمد العدناني . مكتبة لبنان ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م .

ـ **معجم المؤلِّفين تراجم مصنِّفيّ الكتب العربيَّة** . عمر رضا كحّالة . دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لا ط ، ١٩٥٧م.

ـ **معجم المطبوعات العربيَّة والمعرَّبة** : يوسف اليان سركيس . مصر ، ١٩٢٨م .

ـ **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ عن الكتب الستّة وعن مسند الدارمي وموطَّأ مالك ومسند أحمد بن حنبل** : ابتدأ ترتيبه وتنظيمه ونشره أ . ي . ونْسنْك وي. پ منْسنْج . اتبع نشره ي . بروخمان . مطبعة بريل في مدينة ليدن ، ١٩٦٩م .

ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** : تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني . دار الفكر ، دمشق ، ط ٢ ، لا ت .

ـ **المقتضب** : المبرد (محمد بن يزيد) . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . عالم الكتب ، بيروت ، لا ط ، لا ت .

ـ **المقرب** : ابن عصفور (علي بن مؤمن). تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، بغداد ، [ط ١] ، ١٩٧١ م .

ـ **الممتع في التصريف** : ابن عصفور الإشبيليّ (علي بن مؤمن). تحقيق فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٧٩م .
ـ **المنصف** : ابن جني (عثمان بن جني). تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد اللّه أمين ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٤ ـ ١٩٦٠ م .
ـ **الموطأ** : الإمام مالك بن أنس . دار النفائس ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .
ـ **موسوعة الحروف في اللغة العربيَّة** : أميل يعقوب . دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٨م .

ـ ن ـ

ـ **النحو العربي العلّة النحويّة نشأتها وتطورّها** : مازن المبارك . دار الفكر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٤م .
ـ **النحو الوافي** : عباس حسن . دار المعارف بمصر ، ط ٦ ، ١٩٧٩م .
ـ **النشر في القراءات العشر** : ابن الجزري (محمد بن محمد) . دار الكتاب العربي ، بيروت ، لا ط ، لا ت .
ـ **النوادر في اللغة** : أبو زيد الأنصاري (سعيد بن أوس). بعناية سعيد الخوري الشرتوني ، لانا ، بيروت ، ١٨٩٤ م .

ـ هـ ـ

ـ **هديَّة العارفين . أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين** : إسماعيل باشا البغدادي . مكتبة المثنَّى ، بغداد (تصوير بالأوفست عن طبعة استانبول) ، ١٩٥٥م .
ـ **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية** : السيوطي (عبد الرحمن ابن أبي بكر). مكتبة الكلّيّات الأزهريَّة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٢٧هـ .

ـ و ـ

ـ **وَفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** : ابن خلّكان (أحمد بن محمد) . دار صادر ، بيروت ، لا ط ، لا ت .

١٠ ـ فهرس الفبائيّ بالحروف

١١ ـ فهرس المحتويات

(الباب الثاني) في الحروف الثنائيّة

(الباب الثالث) في الحروف الثلاثية

(الباب الرابع) في الحروف الرباعيّة

(الباب الخامس) في الحروف الخماسيّة في لكنّ مشدداً



من منشورات «دار النفائس»

* أصول التفسير وقواعده، الشيخ عبد الرحمن العك .
* مختصر صحيح البخاري (المسمى التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح)ت : ابراهيم بركة .
* قيادة الرسول ﷺ السياسية والعسكرية ، أحمد راتب عرموش .
* موطأ الإمام مالك (رواية يحيى بن يحيى الليثي)، تحقيق أحمد راتب عرموش .
* مسند عبد الله بن عمر، تخريج أبي أمية الطرسوسي، تحقيق أحمد راتب عرموش .
* دلائل النبوة (للأصبهاني) تحقيق د. محمد رواس قلعه جي وعبد البر عباس .
* الفضل المبين على عقد الجوهر الثمين (في علوم الحديث) للقاسمي، تحقيق عاصم البيطار.
* دلائل التوحيد (للقاسمي) تحقيق الشيخ خالد العك .
* قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (للقاسمي)، تحقيق محمد بهجة البيطار.
* موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدين للغزالي (اختصار القاسمي)، تحقيق عاصم البيطار.
* الفوائد، ابن قيم الجوزية، تحقيق أحمد راتب عرموش .
* الانصاف في بيان أسباب الاختلاف (للدهلوي)، تحقيق أحمد راتب عرموش .
* مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، للدكتور محمد حميد الله .
* التبيان في آداب حملة القرآن (للنووي)، تحقيق الشيخ عبد العزيز السيروان .
* مختصر الاتقان في علوم القرآن (للسيوطي) اختصار الشيخ صلاح الدين أرقه دان .
* مختصر سيرة ابن هشام، تحقيق عفيف الزعبي وعبد الحميد الأحدب .
* نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، ظافر القاسمي .
* عبقرية الاسلام في أصول الحكم، الدكتور منير العجلاني .
* تاريخ الدولة العلية العثمانية لمحمد فريد، تحقيق د. احسان حقي .
* الحضارة الإسلامية في بغداد في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري د. محمد. ح. شندب .
* الفتنة ووقعة الجمل، رواية سيف بن عمر، إعداد أحمد راتب عرموش .
* معجم لغة الفقهاء، الدكتور محمد رواس قلعه جي والدكتور حامد صادق قنيبي .
* سلسلة موسوعات فقه السلف، الدكتور محمد رواس قلعه جي .
* سلسلة استراتيجية الفتوحات الاسلامية، أحمد عادل كمال .
* مجمع أشعار معجم البلدان، الدكتور عمر الأسعد .
* عقلاء المجانين لابن حبيب. تحقيق الدكتور عمر الأسعد .
* موسوعة عظماء حول الرسول، تصنيف الشيخ خالد العك .
* الأمثال العربية والعصر الجاهلي، محمد توفيق أبو علي .
* جواهر الأدب في معرفة كلام العرب (للأربلي)، تحقيق الدكتور اميل يعقوب .

رقم : 91-235